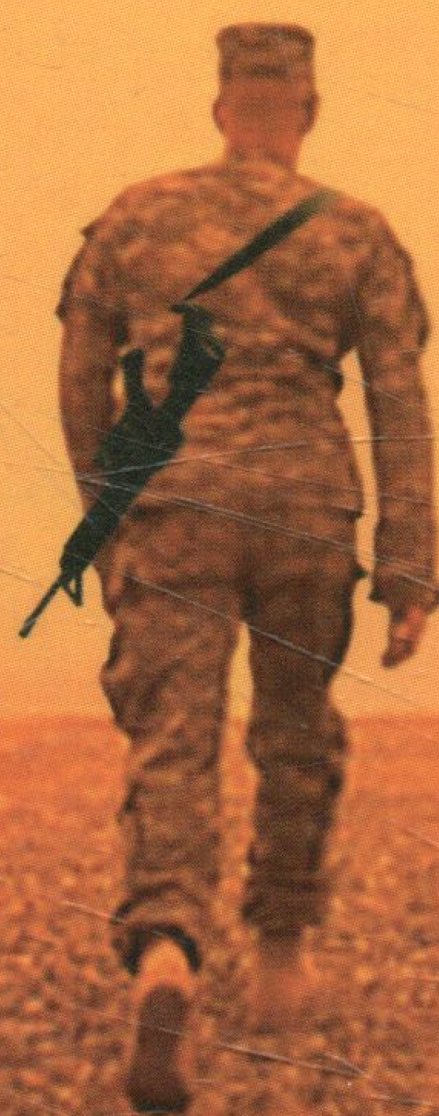
بصمات الفوضى

إرث الاحتلال الأميركي في العراق





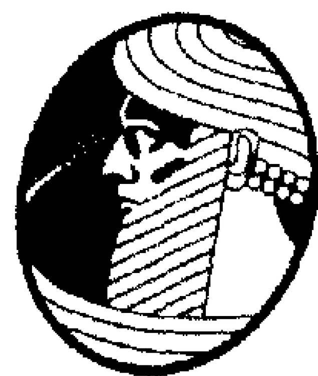
مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2013

بصمات الفوضى

إرث الاحتلال الأميركي في العراق

بصمات الفوضى

إرث الاحتلال الأميركي في العراق



مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية
2013

اسم الكتاب: **بصمات الفوضى: إرث الاحتلال الأميركي في العراق**

المؤلف: **مجموعة باحثين**

الناشر: **مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**

الطبعة الأولى 2013

الرقم الدولي: 978-614-426-144-6

تصميم الغلاف: amf

التنضيد والاخراج الطباعي: **هوساك برس، بيروت ـ لبنان**

المراجعة اللغويّة: **د. هاشم جعفر الموسوي**

المقر العام: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الايطالي

مكتب بيروت: طريق المطار ـ قرب المكتب الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3

موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية: www.hcrsiraq.com

البريد الالكتروني: hrcss2006@yahoo.com

الإهداء

إلى . . .

الأبطال الذين نذروا

جماجمهم إلى الله

أوفياء الوطن والانسانية . . . بكل حكمة جعلوا

. . . لنا ومضة أمل وكرامة . . .

إليهم الأبطال

من أبكوا ودجحوا المحتل

بالخوف والترقب . . . ومن ثم الهروب

ر العام: أ.د. عبدعلي كاظم المعموري

محررو الملفات

د. عبد الحسين شعبان

د. جواد كاظم البكري

د. كامل القيّم

د. سرمد زكي الجادر

د. فايق حسن الشجيري

د.يسرى مهدي صالح

د. عامر عمران كاظم

الباحثون

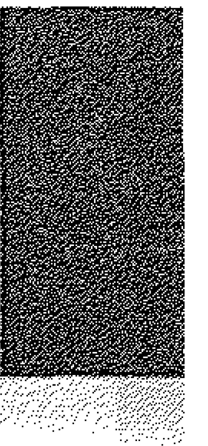
د. عبد الحسين شعبان	د. كامل علاوي كاظم	
د. طه حميد العنبكي	د. جواد كاظم البكري	د. سعدي كريم العزاوي
د. كامل القيّم	د. مثنى علي المهداوي	د. جذوة عبدالكريم
د. حسن لطيف الزبيدي	د. سعد حسين فتح الله	د. حنان محمد القيسي
د. حيدر فرحان	د. رسول مطلق محمد	د. محمد حسن رشم
د. عماد مؤيد جاسم	د. فايق حسن الشجيري	د.رياض مهدي الزبيدي
بسمة ماجد حمزة	د. شكرية كوكز السرّاج	علي عبد الكريم
	لجين مصطفى اسماعيل	

المتابعة والتنسيق

عطارد عوض عبد الحميد

غفران عبدعلي

المحتويات



المقدمة

تشكل الكتابة في ما خلفته الولايات المتحدة الأميركية في العراق، توجهاً وأفكاراً وممارسة، محاولة لحفظ الذاكرة، بإزاء مرحلة من أهم المراحل في تاريخ العراق الحديث، لكونها حملت في جنباتها خليطاً من الافعال والممارسات والاحداث، التي لا يمكن تصنيفها، إلا عن طريق المزيج الانكلو سكسوني، الذي يجمع بين الهمجية الموغلة في بدائيتها، وجنون التحريض الديني، والغرور المدفون عميقاً في طبيعة المقدس نفسه، الذي لا يتعمد إلا بالدم، إذ تولد الأخلاق الإبادية بنفاقها وبسماتها الهمجية الإجرامية، عقيدةً وأيديولوجيا، ونواة صلبة (للأمة) الأميركية، التي تعتقد بأنَّ لها الحق المطلق، في أن تقتحم أيَّ شرق في أيِّ مكان من الأرض، ولتجعل غربها في كل الجهات، وفي كل الأرحام، إنّه الغرب (اللانهائي)، إنّه القدر المتجلي لأميركا. وكما عبر عنه فيسك في مقولته الشهيرة (يجب أن لا تبقى الولايات المتحدة أسيرة الحدود الضيقة، فالولايات المتحدة هي تلك التي يحددها الشفق القطبي شمالاً والاعتدالين جنوباً، والعماء البدائي شرقاً، ويوم القيامة غرباً).

فعلى خلفية إبادة شعوب الهنود الحمر، اختطت الولايات المتحدة الأميركية تاريخها الممتد لقرنين من الزمن، في خروجها الدموي والهمجي للعالم شرقاً وغرباً، إذ جعلت من هذا المتراكم من الحقد والكراهية والتعالي الأرض، ولا نعتقد أن ما من أرض وطأتها أقدامهم، إلا وكانت بصمات الفوضى حاملةً للإرث الكبير الذي تركوه وراءهم، وعنواناً لحقبة موصوفة بقتامتها، حاملة مزيجاً من الإبادة واللا إنسانية والتدمير والمحو المنظم لكل مثابات المجتمعات التاريخية، وصولاً إلى اجتثاث الشعوب حتى من هويتها، كل هذا جرى في العراق ابان الاحتلال الأميركي.

ولم تكن مخرجات هذا الاحتلال ونمط افعاله، نتاجاً لحظياً جرى في خضم افرازات الواقع وتجلياته، بل هو في جلّه إعادة أنتاج لممارسة واستحضار لأفعال، تعد في السياق العام جزءاً من السلوك على مستوى الفرد، المدمغ منذ ولادته بالعلو التكويني للأميركي، على بقية البشر، وهي منهجية ترّبى الاجيال على وفقها، في أي مفصل من مفاصل الاعمال، سواء أكان هذا الفرد عاملاً في المؤسسات الثقافية أم في القوات المسلحة، تتويجاً للفلسفة الداروينية الاجتماعية، التي استطاعت مدارس الفلسفة الأميركية إسقاطها عنصرياً على العالم.

وفي هذا المنتج البحثي الذي سطرته أقلام باحثين عراقيين، عاشوا الاحتلال ومرارته، حاولوا أن يجمعوا في أوراقهم البحثية، ما بين التاريخ القريب لممارسات الاحتلال، والتي لازالت الذاكرة العراقية تحتفظ بكم كبير منها، و الملاحقة لدوافع الافعال وابعاده الاستراتيجية، لكونها ظلت طوال السنوات ما بين 2003-2011، تتساكن معه أينما حل، وتطفو على سطح السلوك الحياتي اليومي، وصولاً إلى التشبث بإمكانية الاستمرار وديمومة الحياة.

فالسلوك الأميركي هو بامتياز، سلوك براغماتي تدميري نفعي، مختزن في ذاتية غير سوية، مملوء بتعبيرات الحقد والضغينة، ومستويات من الأنا المجرد والمركب. ومن الأنا الفردي إلى الأنا الجمعي، هذه جميعاً تركت بصماتها وملأت مساحات كبيرة من الحياة العراقية، إنها صناعة الفوضى والتدمير.

إن الخطاب الأميركي المبثوث في ثنايا وسائل الميديا وقنوات التواصل، لا يمت لواقع الممارسة على أرض الواقع بصلة، فهو خطاب تزييفي ذرائعي، مملوء بالمغالطات والتناقضات، غرضه الأساسي تسويغ السلوك الاحتلالي، فمن الحفاظ على الأمن القومي الأميركي، مروراً بنشر الديمقراطية وانتهاءً بتجميع الارهاب والقاعدة في العراق، كلها ذرائع لا تحول دون وضوح الهدف من احتلال العراق، ألا وهو تأمين الأمن للكيان الصهيوني، وايصال خط الناتو من تركيا إلى الخليج مروراً بالعراق.

إن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تركها الاحتلال، تعد الأكثر كلفة في تاريخ الاحتلالات في العالم، إذ هي تدمير شامل لدولة وشعب، وهي في حقيقتها (مجزرة)، فقد طالت كل المجالات، فمن تدمير البيئة إلى الانسان مروراً بممكنات الحياة الأخرى، هذا هو حصاد الاحتلال في العراق، ولولا الجهد الاسلامي المقاوم لما كان للأميركان أن يخرجوا من العراق، في ظل هزيمة كبيرة، إعادة وجه التاريخ، ووفرت للشعوب الأخرى تضحياتها، فأطاحت بالحلم الأميركي الذي حرصوا طوال تاريخهم على الترويج له.

نحن في مركز حمورابي لا ندعي الحيادية، في موضوع يرتبط بالا حتلال الأميركي، فقد انحاز الباحثون لشعبهم وتاريخهم، كيما يوثقوا جزءاً يسيراً من مخرجات هذا الا حتلال، لإعادة انعاش الذاكرة العراقية، وتوفير خزين تاريخي ومعرفي، عما فعلته دولة الحرية والديمقراطية المزعومة في العالم.

لذلك جاءت موضوعات هذا السفر موزعة على جوانب عدة تراوحت ما بين القوانين والتشريع والدولة ومؤسساتها، وأسلوب بنائها والاقتصاد وبصماته، التي طبعت شكل الحياة العراقية بطالة وفقراً وحرمان، واستمرار للتراجع في الرفاهة الاقتصادية، بجانب الفوضى التي تركها الاحتلال على واقع القطاعات الاقتصادية، والضبابية التي تلف الحالة العراقية كنتاج احتلالي، وهو هدف مهم من أهداف الاحتلال، لذلك نجد بصمات الفوضى مبثوثة في كل مفصل من مفاصل الحياة في العراق، فيما نلمس بشكل مادي الكثير من مظاهر الإرث الاحتلالي في الجوانب الثقافية والاعلامية، فيما تعمد الاحتلال وبشكل ممنهج اجراء تطهير ثقافي ولا سيّما في مجال تاريخ العراق وآثاره وارشيفه، وهذه تأتي منسجمة مع توجهاته في مسخ الهوية وإضعاف المواطنة وتسيلهما، وأن الاحتلال ترك بصمته في حجم الانتهاكات التي طالت الأرض والإنسان فمن انتهاك حقوق الانسان إلى انتهاك بيئته، رسخت الولايات المتحدة أسوء مخرجات أفعالها، التي تعد سجلاً فاضحاً لممارستها، والمفترق تماماً عن الصخب التي صمت به أذان البشرية عن الديمقراطية والحرية والحقوق.

إن ما يرد عن طريق هذا المنتج الثقافي، يمثل الجزء الظاهر من جبل الجليد الطافي، فالممارسة الاحتلالية لم تنقطع يوماً، وهي وإن انهزمت عسكرياً، على أرض العراق بسبب المقاومة الاسلامية والوطنية الخالصة، إلا أنها استبدلت أساليبها إلى ما يسميه المختصون (الاحتلال الناعم)، وهو الأسلوب الأكثر خطورة، نتيجة صعوبة ضبط مساراته وتحديد تواجده على الأرض، لقد اخطأت الولايات المتحدة الأميركية في احتلال العراق مرتين، مرة بسبب الفضيحة التي سببها هذا الاحتلال لها على صعيد العراق والمنطقة والعالم، ومرة أخرى لأنه قد ساهم بإضعافها وأطاح بمشروعها الامبراطوري.

لقد فات الأميركان وحلفاؤهم، أنهم لن يستطيعوا مهما فعلوا، أن يمنعوا الشعب العراقي من مقاومتهم، ففي هذه الشعب، رجالٌ نذروا جماجمهم إلى الله (جلت قدرته) محتسبين عنده، فهي بشرى الصالحين المجاهدين في سبيله.

أ. د. عبد علي كاظم المعموري

المحرر العام



الاحتلال الأميركي وأزمة بناء الدولة

أ. م. د. سعدي كريم العزاوي
كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

أ.م.د. عماد مؤيد جاسم
كلية العلوم السياسية - جامعة ديالى

د. فايق حسن الشجيري
كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

المقدمة

على الرغم من الاختلافات في الرؤى ووجهات النظر بين الخبراء والمهتمين بالشأن العراقي، حول جملة من القضايا ذات الصلة بشأن بناء الدولة ومراحلها، إلا أنَّ هذا لا ينفي اتفاق الكثير منهم على طبيعة التداعيات والسلبيات، التي أفرزها الاحتلال الأميركي على العراق، ابتداءً من شهر نيسان عام 2003، والتي مست المواطن والمجتمع والدولة على صعيد سياساتها العامة أو علاقاتها بالمجتمع الدولي، الأمر الذي وضع العراق بإزاء تَحّدٍ كبير، تمثل في كيفية نجاحه بالموائمة بين محددات الواقع الداخلي والخارجي، ورغبته في بناء دولة جديدة تجتاز المحددات والتداعيات.

ولعل أوضح تجليات هذه التداعيات تمثل في مظاهر العنف التي سادت العراق في الأعوام 2006-2007، إلى الحد الذي وصفت فيه أعمال العنف هذه بالحرب الأهلية، لكونها أخذت شكلاً من العنف والقتل المتبادل بين بعض المتشددين من المكونات الاجتماعية المذهبية والمناطقية العراقية، ومما لا شك فيه أن بعض الكتابات التي تناولت المشكلة العراقية بالتحليل، ترى بأن جزءاً كبيراً من مظاهر العنف تلك، يمكن رده إلى طبيعة البناء المؤسساتي للدولة الجديدة، والذي اعتمدته سلطة الاحتلال في بادئ الأمر، ومن ثم عمدت لتحويله إلى دستور عرفي في التعاملات السياسية، هذا البناء الذي قام وما زال على أساس التوزيع المذهبي والطائفي، للسلطات والصلاحيات والمسؤوليات والمناصب الأمنية والدفاعية، جعل من هذا التوزيع وكأنه تسليح متكافئ للطوائف كافة، ولم يقم على أساس من الحيادية والموضوعية والمواطنة والانتماء. مما انعكس على أداء هذه المكونات عبر المؤسسات التي تسيطر عليها، وعلى علاقات العراق الدولية.

لقد شهد العراق الحديث منذ تشكله عام 1921، مراحل متلاحقة من عدم الاستقرار السياسي، التي تسببت فيها ونتجت عنها الانقلابات العسكرية، التي لم تكَفِ فقط بتغيير شكل النظام السياسي من ملكي إلى جمهوري، بل بلغت حد التكرار في الانقلابات العسكرية ضمن سياق النظام الجمهوري نفسه، وهو ما كان يعبر عن صراع حقيقي على السلطة بين فئات اجتماعية وسياسية مختلفة. إلا أن المرحلة الراهنة في بناء العراق المعاصر، والتي تمثلت بـ(الرعاية الأميركية) للمشروع السياسي في العراق القائم، على بناء دولة ديمقراطية مدنية ذات تعددية سياسية، يقوم فيها الحكم على أساس الانتخابات الحرة العلنية، لتنظيم آلية التداول السلمي للسلطة بعيداً عن الاحتكار الفردي أو الفئوي، صاحبتها الكثير من الأزمات التي عكست أشد حالات عدم الاستقرار السياسي في التاريخ العراقي، مما بلغ ذروته باستخدام العنف كوسيلة لإدارة الصراع الاجتماعي، بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية، التي يفترض أن تكون هي الوسيلة لإدارة الصراع. فضلاً عن عدم مراعات المصلحة الوطنية في الحسبان، والتي تشكل البوصلة التي ترسم للبلدان المتقدمة مسارات سياساتها العامة وعلاقاتها الدولية.

إن جوهر التفاعلات الدولية هو التفاعل المصلحي بين الدول: كيف يوظف، وما هو مستوى المصالح الذي تبدي الدولة استعدادها للتمسك بها أو للتنازل عنه، (بمعنى آخر هناك مستوى مصلحي ثابت وآخر متغير). ولا نقصد بالثبات الديمومة وعدم القابلية للتغير، وإنما نقصد به نسبة الثبات فيه تتجاوز المتوسط الزمني لمستوى المصالح، والذي يتراوح بين10 - 15 عام. وإذا أردنا تطبيق هذه القاعدة على علاقات العراق الدولية، خاصة بعد الاحتلال نحتاج في البداية، إلى تحديد ماهية المصالح التي يطمح العراق إلى تحقيقها عن طريق علاقاته الدولية، هل هي مصالح بالإمكان تحقيقها أو يتعذر ذلك؟، تحتاج الأهداف والمصالح التي ترسمها الدولة إلى التنظيم الدقيق للأولويات والثوابت، وهذا ما يميز الدول المتقدمة من النامية، فالبلدان النامية تفتقر إلى التنظيم، في حين تتميز البلدان المتقدمة بشكل التنظيم وتحديد الأولويات. ويحاول العراق في هذا الإطار اكتساب ميزة التنظيم وتحديد الأولويات، حتى يستطيع الاندماج في ظاهرة التفاعلات المتبادلة في العلاقات الدولية، على أسس موضوعية تناسب إمكاناته الذاتية، وبما يسمح له بتحقيق أهدافه. وهنا يثار سؤال مهم عن مدى مساهمة الاحتلال في حصول العراق على ميزة التنظيم، التي لطالما تسببت في تعثر أدائه على مستوى السياسات العامة والعلاقات الدولية؟ وهذا ما سنجيب عليه بالبحث في إرث الاحتلال السياسي في العراق، عن طريق اسقاط الإرث الداخلي على الإرث الخارجي في العلاقات الدولية، طالما أن سياسة الدولة الخارجية هي امتداد لسياستها الداخلية.

أولا: أثر الاحتلال في إرساء الطائفية السياسية وتقاسم السلطة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في القرن الماضي، بدا أن أغلب دول العالم الثالث التي تمكنت من تحقيق الاستقلال السياسي ظاهرياً، لم تتمكن ضمن السياق نفسه من الوصول إلى درجة مقبولة من الاستقرار السياسي، الذي ظل ولسنوات عديدة الشغل الشاغل لأغلب انظمة الحكم في العالم الثالث، أو ما بات يعرف بعالم الجنوب، والأكثر من ذلك بدا أن هذه الدول دخلت فعلياً في مرحلة جديدة بعد المرحلة الكولونيالية في العقد الخامس من القرن العشرين، مرحلة استشرت فيها ملامح ومظاهر الانقسام الاجتماعي، الذي تحول فيما بعد إلى انقسام سياسي أو بالعكس.

إن الانقسام السياسي عمد إلى تغذية وتعميق فجوات الانقسام الاجتماعي، بحيث عجزت من خلاله هذه الدول عن تعميق مفهوم الوحدة الوطنية، التي يبدو أنها تراجعت فيها وانحسرت لصالح ولاءات ونزعات قبلية أو إثنية أو اجتماعية، ولا سيما أن دول العالم الثالث هذه في الأعم الأغلب، تزخر بتنوع (اجتماعي، ثقافي، قبلي، ديني)، تحول في كثير من الأوقات إلى قنابل موقوتة يمكن أن تنفجر في أية لحظة.

ولهذا بات من المسلم به، أن إشكالات وأزمات عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية، ترد إلى جملة من العوامل التي لا تخرج عن نطاق طبيعة التكوين الثقافي والاجتماعي لهذه الدول، فضلاً عن أن بعض تلك الدول

التي تتميز بدرجة أقل من التنوع (السوسيو- ثقافي)، أخذت تعاني أيضاً من مظاهر عدم الاستقرار السياسي، وهي في طور الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث و(المعصرن). وعندما نتحدث عن حدوث عدم استقرار سياسي، فإننا نعني بذلك أن ثمة خللاً أصاب عمل النظام السياسي، وبدأ يعرضه لصدمات أو تغييرات ربما تكون متوقعة أو غير متوقعة، وبما ينتج عنه نتائج سلبية على أفراد هذا النظام المرتبطين به بوظائف عدة، وبعبارة أخرى، فإن عدم الاستقرار هو تعبير عن الخلل في سير عمل النظام بشكل متسق يقبله أغلب أفراد المجتمع. وتقبله البيئة الاقليمية والدولية التي ينتمي إليها هذا النظام.

وبقدر تعلق الأمر بالحالة العراقية، وعن طريق دراستنا تاريخ العراق الحديث ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، وهذا أمر يتفق فيه العديد من المؤرخين والدارسين، نجد أن عدم الاستقرار السياسي ومظاهره في العراق، هي سابقة لقدوم الاحتلال، على الرغم من أنها لم تتخذ مظهراً جلياً في السنوات الأخيرة من عمر النظام السابق، إلا أن هذا لا ينفي وجود متغيرات وفواعل ساكنة آنذاك، كانت تهدد بإشاعة عدم الاستقرار السياسي حتى الاجتماعي فيه. ومنذ تشكل أول حكومة انتقالية بعد الغزو الأميركي للعراق (2003).

ظهر جلياً أن ثمة معياراً جديداً اعتُمد في إدارة السلطة السياسية في البلاد، وإن لم ينص عليه الدستور لا صراحة ولا ضمناً، وهو مبدأ توزيع السلطات بطريقة رضائية (توافقية)، والذي أصبح كأنه جزء مكمل للعملية السياسية بما تتكون منه من إجراءات وآليات عمل، وبذلك أصبح التوزيع الطائفي والقومي للسلطات، عرفاً مكملاً لسير العملية السياسية التي قامت على أسس عدة مثل (التعددية الحزبية، فصل السلطات)، على الرغم من السلبيات الجمة التي يعكسها هذا المبدأ على واقع الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق. وفي علاقاته بالدول المحيطة به.

ومن المعلوم أن دولة تنتهج نهجاً ديمقراطياً يعتمد على ما تفرزه صناديق الاقتراع الحر والمباشر، كآلية لإدارة الصراع السلمي وإدارة السلطة، يحتاج أن يكون الدستور فيه أو النظام الدستوري هو الحاكم في حل النزاعات والأساس في تشكيل سلطات الدولة الرئيسة، وما يتفرع منها من منظومات سياسية وأمنية وعسكرية واجتماعية. وعلى هذا الأساس يكون مبدأ الاستحقاق الانتخابي، هو الضمانة في بناء الدولة مؤسساتياً وتطوير العملية السياسية، إلا أن المراقب لتطورات الواقع السياسي في العراق منذ عام 2003، يستطيع أن يلاحظ أنه على الرغم من أن الدستور نص في المادة (1) من الباب الأول على أن (جمهورية العراق دولة اتحادية... نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي)، مما يوحي بما لا يدع مجالا للشك أن الحكم في العراق بات، كما يفترض أن يكون، يقوم على قاعدة حكم الأغلبية السياسية التي تحوز على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان سواء أكانت حزباً أم ائتلاف يضم مجموعة من الأحزاب لتكون هي التي تشكل الحكومة وتنتخب رئيس الجمهورية، ولكن واقع الحال خلاف ذلك تماماً، لأن القاعدة التي باتت معمولاً بها في اعتماد مبدأ (المحاصصة الطائفية والسياسية) في توزيع المناصب والأدوار.

والمحاصصة الطائفية والسياسية، كما نفهمها، يقصد بها (الإجراءات التي تتخذ بالتوافق بين مختلف التيارات السياسية والدينية، لضمان تمثيل نسبي لجميع القوى والطوائف والقوميات في الحكومة، بما ينسجم مع كثافتهم السكانية، وذلك بإسناد مناصب ومراكز تختلف في أهميتها ووزنها السياسي لممثليها)، وعلى الرغم من أن الدستور لم يشر إلى هذه الإجراءات، ولم ينص عليها قانوناً، إلا أنها باتت عرفاً ملزماً في تشكيل الحكومات، التي أعقبت عام 2003.

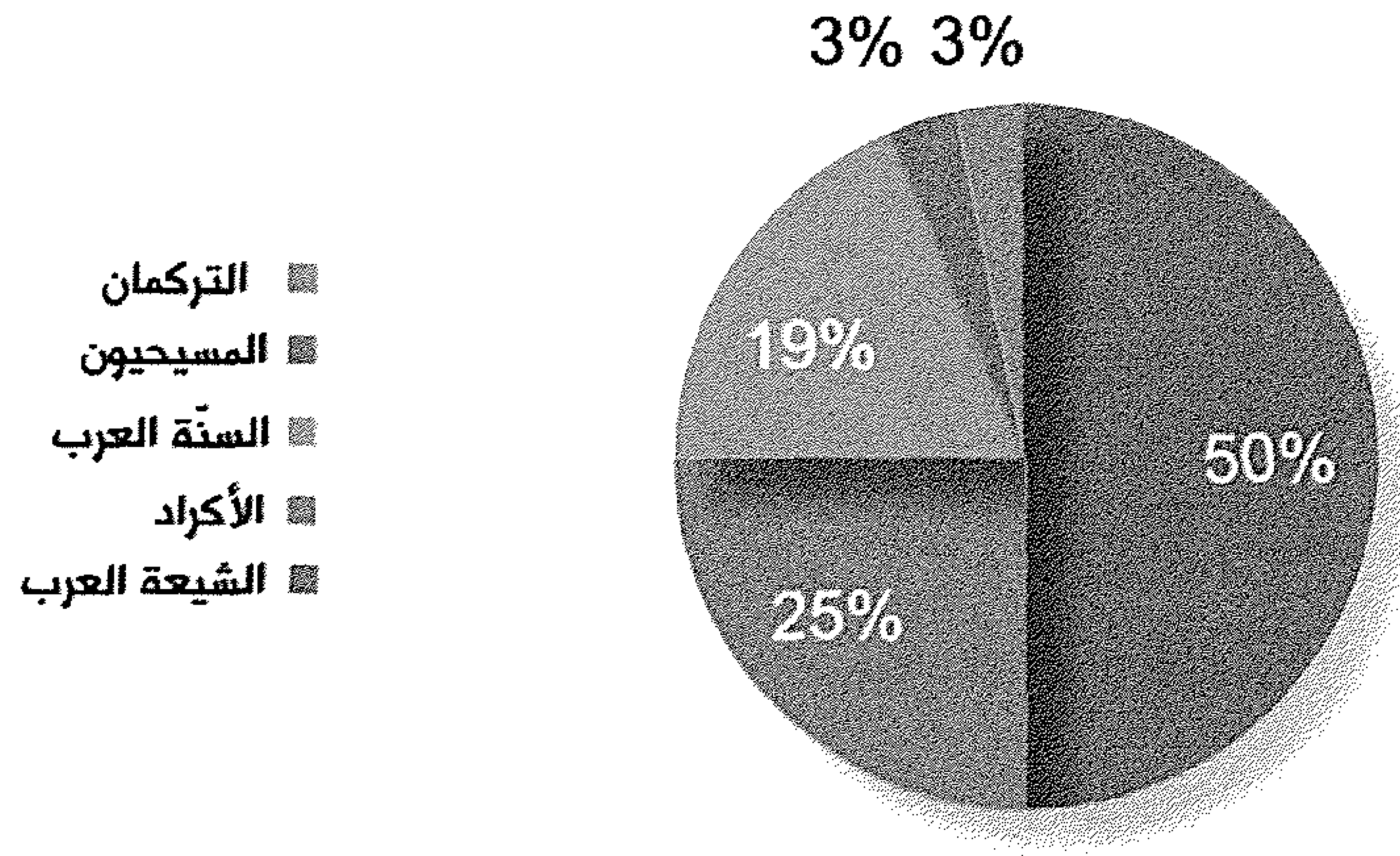
ولو اطلعنا على دستور العراق لعام 2005، سنلاحظ أن المواد التي تتحدث عن مناصب رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وهي المواد (1) و(54) و(70) و(76)، لا تحدد لوناً سياسياً أو دينياً أو طائفياً أو قومياً لمرشحي هذه المناصب، ولكن العرف السياسي استقر على أن يكون رئيس الجمهورية من القومية الكردية ورئيس الوزراء من القومية العربية (شيعياً) ورئيس مجلس النواب من القومية العربية (سنياً)، فضلاً عن ارتهان توزيع الوزارات والمناصب الأخرى بمعادلة التمثيل السياسي - الطائفي- القومي.

فعلى سبيل المثال كان التوزيع الطائفي- القومي لوزارة ابراهيم الجعفري، التي تشكلت بعد أول انتخابات حرة جرت في العراق عام 2005، وفق الجدول (1) المبين أدناه:

جدول (1) التوزيع الطائفي والقومي لوزارة إبراهيم الجعفري

الطائفة – القومية	عدد الوزراء	النسبة المئوية
الشيعة العرب	16	50
الأكراد	8	25
السنة العرب	6	18.7
المسيحيون	1	3.1
التركمان	1	3.1
المجموع	32	% 100

المصدر: حسن لطيف وعاطف لافي سعدون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، شركة جاردينيا للطباعة، بيروت، 2008، ص214.



كانت ملامح العرف المتمثل بتوزيع المناصب والمراكز، على وفق الكثافة السكانية التي تمثلها كل طائفة وقومية، قد اتضحت ملامحه مع تشكيل مجلس الحكم الانتقالي برئاسة الحاكم المدني الأميركي (بول بريمر)، الذي شكل المجلس المذكور في شهر آيار من عام 2003 من (25) عضواً من ممثلي الكيانات السياسية المختلفة، راعى في تشكيلته الحجم السكاني لكل طائفة وقومية، إذ ضم (13) عضواً من الشيعة العرب و(5) أعضاء من السنة العرب و(5) أعضاء من القومية الكردية، فضلاً عن عضوين آخرين للمسيحيين والتركمان بالتساوي.

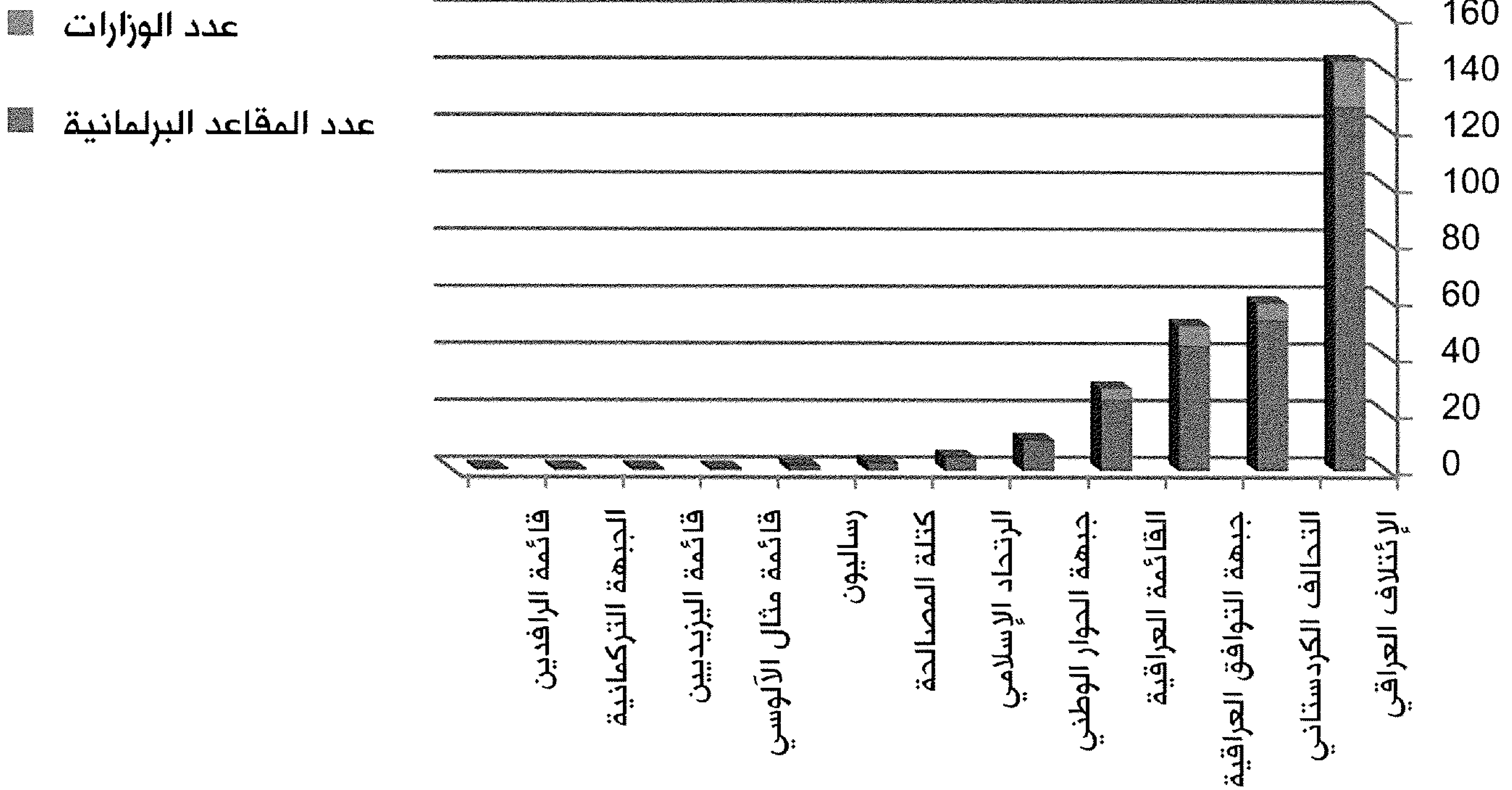
وكان تشكيل هذا المجلس توجهاً جديداً تبنته الولايات المتحدة، لوضع لبنة أساسية في بناء الدولة العراقية الجديدة، باعتماد الطائفية والقومية في توزيع الأدوار والمسؤوليات، بدلاً من اعتماد الأغلبية السياسية(البرلمانية) المنبثقة عن انتخابات تشريعية.

على الرغم من الانتهاء الرسمي لمجلس الحكم كمؤسسة سياسية، والذي استمر لأشهر عدة، إلا أن الحكومات التي أعقبته بما فيها الحكومة الانتقالية، اعتمدت السياق نفسه في تشكيلة الوزارات المختلفة، لهذا نجد أن هيكلية وزارة (نوري المالكي الأولى)، التي تشكلت في آيار من عام 2006، على الرغم من أنها اعتمدت في التوزيع الوزاري النسبة، التي حققتها كل كتلة سياسية في الانتخابات، إلا أنها من ناحية أخرى أخذت بالحسبان المعادلة الطائفية- القومية، إذ كان للضغوطات الاميركية وبعض الاعتبارات الداخلية أثر في اعتماد هذا النهج الذي ثبت فشله لاحقاً في أكثر من مناسبة.

جدول (2) توزيع المقاعد البرلمانية والوزارات على الكتل السياسية

ت	الكيان السياسي	عدد المقاعد البرلمانية	عدد الوزارات	التوزيع المذهبي والقومي للوزارات		
				الشيعة	السنة	الأكراد
1	الائتلاف العراقي الموحد	128	16	16	-	-
2	التحالف الكردستاني	53	6	-	-	6
3	جبهة التوافق العراقية	44	7	-	7	-
4	القائمة العراقية الوطنية	25	4	-	4	-
5	جبهة الحوار الوطني	11	-	-	-	-
6	الإتحاد الإسلامي الكردستاني	5	-	-	-	-
7	كتلة المصالحة والتحرير	3	-	-	-	-
8	رساليون	2	-	-	-	-
9	قائمة مثال الآلوسي	1	-	-	-	-
10	قائمة اليزيديين	1	-	-	-	-
11	الجبهة التركمانية	1	-	-	-	-
12	قائمة الرافدين	1	-	-	-	-
المجموع		275	33		33	

المصدر: بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص ص 125 – 136.



ويبدو للوهلة الأولى أن حكومة ابراهيم الجعفري المؤقتة، كانت ترمي إلى تجاوز الشرخ الطائفي، الذي قامت عليه الدولة العراقية السابقة منذ عام 1921 بوصفها دولة المكون الطائفي الواحد، الأمر الذي جعل تركيبة مجلس الحكم القائمة على الوزن النسبي لكل طائفة ومذهب وقومية، وكأنها المفتاح لبناء دولة متوازنة، لكن الحقيقة أن هذه التركيبة باتت بعد مدة وجيزة السبب في نشوء الأزمة الطائفية في العراق، فضلاً عن مؤثرات اقليمية وداخلية كان لها أثر في تغذية الصراع الداخلي على السلطة. نتيجة التجاوز على حرمة الاغلبية البرلمانية لصالح المحاصصة والتوافقات غير الدستورية.

إن الأثر الذي خلفه اعتماد هذا المبدأ في توزيع السلطة، لم يخل من سلبيات اقتربت في كثير من الأحيان من درجة الكارثة، حتى إن الكثير من الدراسات عزت أزمة العراق السياسية المتأصلة إلى جذورها الكامنة في تشكيلة مجلس الحكم،

فعلى سبيل المثال وصف الرئيس التنفيذي لبنك (Invest group) الدولي الاستثماري قرار (بريمر) بتشكيل مجلس الحكم بأنه:"كان من الخطوات المدمرة التي اتخذتها سلطات الاحتلال، بنشر سياسات كان من شأنها إثارة الحزازات العرقية والطائفية، فغدت النعرات الطائفية والعرقية هي القوة الدافعة في العمل السياسي العراقي الجديد، ... لقد أختار قادة الاحتلال استخدام تنوع العراق كفرصة لهم للسير على قاعدة فرق تسد".

نمير أمين قيردار، إنقاذ العراق: بناء أمة محطمة، دار الساقي، لندن،2010، ص 125.

أما مجموعة الأزمات الدولية[1] فعالجت الأمر وفق العبارة الآتية: "إن المبدأ وراء تشكيل مجلس الحكم يضع سابقة تثير المشكلات، وإن هذا القرار يبين... كيف أن الصدام العرقي والديني الذي لم يكن موجوداً في تاريخ العراق الحديث، يحتمل أن يتفاقم عندما يقوم الناس بتنظيم أنفسهم على أساس مثل هذه التفرقة"[2].

ولعل هذه الإشارات الصادرة عن جهات دولية، تبين أن المعيار الطائفي والقومي المعتمد في توزيع السلطة، كان له تداعيات سيئة على مجمل العملية السياسية في البلاد، بل إنها أعطت صورة غير مشجعة عن قيام ديمقراطية انتقالية في المجتمع العراقي.

ونعتقد أن أية معالجة عقلانية تستند إلى معايير التجرد والإنصاف، تستدعي الإشارة إلى أن القرار الأميركي بتشكيل مجلس الحكم وفق الصيغة الطائفية، كان له مقدمات اجتماعية عراقية، أو بعبارة أخرى، أن البيئة الاجتماعية العراقية في إحدى جوانبها كانت متوافرة على انقسام اجتماعي ضامر، بسبب أثر السلطة السياسية السابقة وتمثل الدور الأبرز لسلطة الاحتلال، في إخراج هذا الضمور إلى العلن وتفعيله سياسياً واجتماعياً، تحت ذريعة أن متطلبات اعتماد هذا المبدأ الجديد في إدارة السلطة في العراق، يرد في جزء كبير منه إلى الرغبة في تجاوز تراكمات المراحل السياسية السابقة.

فمن المعلوم أن العراق الحديث الذي تشكل منذ عام 1921، عرف في ظل العهد الملكي برلماناً وتمثيل شعبياً ونظاماً حزبياً متعدد الاتجاهات، مما يعني توافر مقومات التعددية السياسية وما يرتبط بها من آليات معتمدة لإدارة الصراع السلمي، ولو بدرجة ضيقة، وعلى الرغم من المثالب والملاحظات العديدة التي يمكن أن يسجلها المراقب السياسي على تلك المرحلة التاريخية، إلا أن هذه البداية السياسية هذه كانت خطوة مهمة نحو تأسيس ديمقراطية ناضجة تعرضت لانتكاسة كبيرة، ومن ثم إلى غياب تام مع تعاقب أنظمة الحكم العسكري المباشر منذ عام 1958، وما تلاها من صراع سياسي أتخذ أكثر الأوجه تطرفاً بين الأحزاب السياسية[3].

إن دول العالم النامي تتميز بمجموعة من السمات الرئيسة مثل (المركزية، الاستقلال النسبي، تضخم أجهزة الدولة، التسلطية في الحكم)، وسمات أخرى تختلف بحسب طبيعة كل مجتمع، إلا أن السمة التي تبدو غالبة في جميع دول العالم النامي، هي التنوع الاثني والديني لسكانها، ولكن ينبغي أن لا تغيب عن الأنظار حقيقة أن جميع دول العالم تعيش واقع التنوع الثقافي، من دون أن يتحول إلى مشكلة سياسية أو أن يكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسي، وسبب ذلك أنَّ دول العالم المتقدم تجاوزت اجتماعياً إشكالية الفوارق الأثنية بين أبنائها، عندما اعتمدت مبدأ المشاركة السياسية للجميع واحترام الحقوق والحريات.

أما أغلب دول العالم النامي، فلم تزل مجتمعات تقليدية تحدد فيها الفروقات مكانة الفرد بإزاء الجماعة، فضلاً عن الحكم الفئوي لبقية التكوينات الاجتماعية، مّما جعل من التنوع الثقافي مشكلة حقيقة تنعكس سلباً على بناء الدول والوحدة الوطنية.

ولتفسير هذه الإشكالية تفسيراً سياسياً واجتماعياً، اعتمدت أغلب دول العالم النامي بعد الاستقلال، أنموذج الدولة المركزية (Unitary State)، بدلاً من الأنموذج الاتحادي (Federal State)، كأسلوب لإدارة السلطة والبلاد بتركيزها في يد فئة محددة مما ضاعف من مشكلة (الحرمان السياسي)، لدى التكوينات الاجتماعية البعيدة عن مركز المشاركة في صنع القرار. وكان السبب الكامن وراء اعتماد أنموذج الدولة المركزية،الخشية من التطلعات الاجتماعية لبقية الفئات التي تريد أن يكون لها مشاركة حقيقية في المجتمع. وعليه، لم يستطع النظام السياسي في الكثير من مجتمعات العالم الثالث، من إدماج جميع الأفراد في نطاق المشاركة السياسية،

ولهذا تتمثل أحدى الخصائص المميزة لهذا النظام تتمثل في نقص المشاركة السياسية للأفراد وضعف مستوى الثقافة السياسية لديهم، وبما يهيئ الظروف للصفوة الحاكمة لفرض السيطرة السياسية على المجتمع، في غياب الفاعلية الجماهيرية في ممارسة السياسة.

وعلى هذا الأساس، مثل عدم الاستقرار في العراق حالة تبدو مستدامة، لكونها متصلة بإرث تاريخي من الحكم الفئوي، الأمر الذي جعل من مسألة القبول بالآخر تبدو معضلة أو أزمة، وقد تجذرت نتيجة لذلك (ثقافة الاقصاء من الحكم) لفترات طويلة ولاسيما في اثناء النظام السابق، الأمر الذي جعل من مسألة التشارك في السلطة تبدو غير مقبولة ومرفوضة البتة، وأعطى انطباعاً أيضاً بحقيقة أن نظام الحكم ذو طابع (إوليجارشي).

وتوضح هذه الحقائق بما لا يدع مجالاً للشك، أنه في ظل نظام (حزب البعث المنحل)، عانى كلاً من الشيعة والأكراد من التهميش بسبب الإقصاء السياسي، فلم يكن لكلا المجموعتين أي تمثيل يذكر في المؤسسات السياسية وبما ينسجم مع حجمهم الديموغرافي، وعلى العموم خضعت آليات ومساحات المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنظام دولة شمولية، بحيث أن ادعاءات الوحدة الوطنية سرعان ما تحطمت في العام 1991، إثر الانتفاضات التي حصلت في الشمال والجنوب[4]. وعلى هذا الأساس، فأن التغيير السياسي الذي حدث في العراق باعتماد التدخل العسكري الخارجي، وفقاً لأجندة أميركية قد أحدث انقلاباً في الكثير من الموازين التي قام عليها النظام السياسي العراقي وسياسته الداخلية لعقود طويلة، فهو لم يحطم الاحتكار السياسي للسلطة من قبل نخبة معينة، بقدر ما أدخل لاعبين جدد إلى العملية السياسية فضلاً عن "إعادة تنظيم الحياة السياسية للسير وفق أطر قانونية دستورية قائمة على أساس الاقتراع السري العلني لاختيار رموز السلطة في البلاد، وبما يعكس التطبيق الفعلي للممارسة السياسية ذات الطابع الليبرالي"، وتمثل هذا الأمر مع بداية تشكيل الدولة من جديد بالإجراءات والسياسات التي صدرت، واعتمدت السماح بتكوين الأحزاب والتجمعات السياسية وخلق مجتمع مدني موازٍ للمجتمع السياسي (الدولة)، فضلاً عن تشريع دستور والتهيئة لتنظيم إجراء انتخابات حرة.

ويبدو أن جميع الإجراءات التي اعتمدت لتنظيم الحياة السياسية على وفق ما هو معمول به في المجتمعات الحديثة، لم تكن كافية لاحتواء واستيعاب المشكلة (التعددية الأثنية والطائفية)، بل أنها تحولت بمرور الوقت إلى أزمة بنيوية في قلب هيكلية النظام السياسي، ليس بسبب في وجودها بل بسبب في نمط التعاطي معها، ويبدو القرار الأميركي بتنظيم السلطة على وفق الطائفة والقومية، في حقيقته تصديراً لأحد أسوأ أنماط التعاطي مع المشكلة الأثنية (الطائفة، العرق).

وعليه وبدلاً من أن تستند قاعدة التعاطي مع المشكلة إلى إطار تناغمي وقواعد مقبولة للعبة، قامت على مباراة (صفرية) تلغي الآخر، ولا تقبل بأي منطق توافقي، بحيث تحولت التعددية الأثنية إلى محفز لصراع شامل،

لا سيما عندما ارتبطت بشعور بعض الأطراف بـ(المظلومية التاريخية)، فيما ارتبطت بشكاوى اقتصادية وشعور بالتهميش من أطراف أخرى، ما يعني أن للتعددية الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالهوية، أثراً كبيراً في العادة من حيث القدرة على التعبئة الاجتماعية، لاسيما في المجتمعات التي لم تستكمل بعد مشروع بناء (الأمة أو الدولة القومية) بمفهومها الحداثي، ومن ثَمَّ تكون انعكاساتها السياسية أوضح وأشمل، طالما أنها تتحفز عن طريق ما يعرف بالانتماءات الأولية.

وتجلى نمط التعاطي مع هذه المشكلة في صور عديدة، تمثل إحداها في شيوع ما بات يعرف سياسياً بالديمقراطية التوافقية أو الديمقراطية الرضائية- الاسترضائية، وقد سُوِّغ شيوع هذه الصورة بالطبيعة الانتقالية للمرحلة، التي تحتاج للتهيئة المجتمعات للانتقال إلى الديمقراطية الناضجة، بمعنى آخر أن تكون الديمقراطية التوافقية، معبراً نحو ديمقراطية الاستحقاق الانتخابي دون الغاء احتمالية أن تستمر التوافقية كآلية لإدارة السلطة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ويمكن تعريف الديمقراطية التوافقية من ناحية المفهوم يعرض أربعة عناصر تشكل مضمونها المفاهيمي والتطبيقي وهذه العناصر هي: حكم ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين، يمثلون كافة الفئات والقوميات في المجتمع التقليدي، ومن الممكن أن يتخذ هذا العنصر مظاهر عدة، مثل حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني، مجلس موسع أو لجنة موسعة ذات وظائف استشارية مهمة أو ائتلاف واسع للرئيس وسواه من كبار اصحاب المناصب العليا في النظام الرئاسي. أما العنصر الثاني فهو الفيتو المتبادل، الذي يستعمل كحماية اضافية لمصالح الاقليات الحيوية، والعنصر الثالث هو اعتماد النسبية معياراً في تحقيق التمثيل السياسي والتعيينات في مجال الخدمة المدنية وتخصيص الأموال العامة، والعنصر الأخير هو درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الذاتية[5].

وقد نظر الكثير من العلماء والمختصين إلى الديمقراطية التوافقية، بوصفها الحل لبلدان العالم الثالث التي تمر في مرحلة انتقالية من نظام دكتاتوري إلى نظام تعددي، ولاسيّما المجتمعات التي تشهد تنوعاً أثنياً ودينياً ولغوياً، بل الأكثر من ذلك أن بلدان اوروبية ذات تعددية اجتماعية، اعتمدت هذه الديمقراطية في إدارة السلطة مثل بلجيكا وسويسرا وهولندا. فمن المتفق عليه، أن احتواء مجتمع ما على قدر من التنوع الاثني والثقافي، يخلق إمكانية للصراع، ويعرض الدولة لأزمة اندماج، وطوال التاريخ شهدنا عدة أنواع من المخارج في التعامل مع هذه الأزمة[6]:

المخرج الأول، يتمثل في هيمنة مجموعة أثنية أو دينية أو قومية أو أيديولوجية على بقية المجموعات بالقوة والإرغام، ما يخلق صراعات مكبوتة ويهمش العديد من الفئات، ويسمح عند تراخي سيطرة المجموعة المهيمنة على أدوات القمع، باندلاع الصراع الشامل بين المجموعات المختلفة، لإعادة توزيع القوة والسلطة (حالة الحرب الأهلية في لبنان ويوغسلافيا ورواندا ونيجيريا وأيضاً العراق).

المخرج الثاني،تمثل تاريخياً باللجوء إلى التوزيع الاسترضائي للسلطات والامتيازات، بما يحول دون هيمنة مجموعة بعينها، وتهميش مجموعة أو مجموعات أخرى، ويحصل ذلك عادة بشكل تدريجي، وبما يساعد على ترسيخ

حالة من التعايش، من شأنها أن تكرس الوحدة الداخلية وتعمق الشعور بالمشاركة، وقد نجحت المجتمعات التي سلكت مبكراً الطريق الثاني، في كسب زمن طويل من السلام والبناء، ومن ثمَّ ترسيخ حالة التعايش، ومثل هذا النجاح لا يمكن ضمانه، من دون إتباع الآليات الديمقراطية في إدارة المجتمع والتعاطي مع التعددية (حالات سويسرا وكندا وماليزيا وبلجيكا).

المخرج الثالث، يتمثل في اعتماد النظام الاتحادي بما يعنيه من توزيع السلطات والصلاحيات، بين المركز والاقاليم، كأحد الحلول للحيلولة دون استئثار فئة معينة بموارد وامتيازات الدولة، إذ تُوزَّع هذه الموارد والسلطات على أساس مكاني.

وبنظرة واقعية مختصرة، يمكن القول بعدم امكانية رد أهم فواعل أزمة بناء الدولة في العراق، إلى فعل السقوط والتغيير الذي حدث عام 2003 فحسب، فهو عامل مساعد أكثر مما هو عامل أصيل، وإن كان قد أضفى على الأزمة خصائصها الجديدة وكشف عن عمق جذورها.

فالجوهر التكويني للأزمة يكشف أنها: أزمة بنيوية متأصلة، ومرتبطة بطبيعة التكوين البنيوي للسلطة في العراق، والتي تتلخص باعتماد نظرية (دولة المكون) العرقي والطائفي الواحد على حساب نظرية (دولة الجمهور السياسي) والوطني، مما أدى إلى انشطار الانتماء والولاء والهوية الوطنية، وهو ما أفضى إلى هدم المجتمع السياسي، بسبب إقصاء المواطنة كأساس لإنتاج المجتمع السياسي اللازم لتكوين الدولة، سواء على مستوى الرابطة والوعي أو على مستوى الأداء، مما أدى إلى نشوء دولة الرعايا والمكونات، بديلاً خاطئاً عن دولة المواطنين الأحرار[7]، ولا شك في أنَّ للولايات المتحدة أثراً كبيراً في إرساء أسس هذه الأزمة بالترويج للأنموذج الطائفي في الحكم.

مما جعل الدولة تواجه في علاقاتها الخارجية تحدياً كبيراً، فمن المعروف اكاديمياً أن (دولة المكون)، تفتقد إلى الفكر أو بتعبير أدق الايديولوجيا التي تحدد الثوابت في إدارة علاقاتها الدولية، عكس دولة (الجمهور السياسي) والوطني، التي تمتلك الايديولوجيا التي تدار على أساسها تعاملاتها الدولية، وكما قدمنا عانى العراق من فراغ كبير في هذا الجانب، مما وضع الدولة بإزاء محددين هما:[8]

1 ـ محاولة اقناع الرأي العام الداخلي بالنهج الخارجي، الذي تعتمده الدولة ضمن الايديولوجيا التي تعتنقها.

2 ـ محاولة التأثير في الرأي العام الخارجي في المواقف ذات الصلة بمصالح الدولة العراقية بتقديم سياستها الخارجية في قوالب لها طابع ايديولوجي، بدلاً من تقديم هذه السياسة بصورة مجردة.

وقد عمل الاحتلال الأميركي على تفعيل كلا المحددين في هذا الجانب، بترك العراق دون تحديد محيطه، الذي ينشط فيه القومي، ولا الإسلامي، ولا الليبرالي.

ثانياً: أثر الاحتلال في تفعيل متغيرات عدم الاستقرار السياسي وتعميق أزمة بناء الدولة.

1 - تفعيل أزمة الهوية بالضد من الوحدة الوطنية

بات من المعروف أن عدم الاستقرار السياسي الذي شهده العراق ومنذ بدأ الاحتلال الأميركي في عام 2003، ما هو إلا أحد تجليات أزمة بناء الدولة كمؤسسة سياسية، فسلطة الاحتلال ومثلما سبقت الإشارة اليه أرست معياراً فئوياً في تقاسم السلطة عمل على تعميق الأزمة، بدلاً من أن يسهم هذا المعيار بشكل واضح وحقيقي في تشكيل الأطر اللازمة لقيام دولة حديثة (معصرنة)، وعملت سلطات الاحتلال أيضاً على تفعيل عوامل عدم الاستقرار السياسي.

المجتمع العراقي وبسبب الخلل البنيوي الذي لحق بعملية تشكيل مؤسسات الدولة فيه منذ عقود طويلة، كان يتوافر على مؤشرات ضامرة، وفي أحيان غير مفعلة لعدم الاستقرار السياسي، فكان أثر المعايير الجديدة التي اعتمدتها سلطات الاحتلال في بناء الدولة فاعلاً في تنشيط هذه العوامل بشكل واضح.

ولهذا عندما يعرف (ميرسون- Merrison) عدم الاستقرار السياسي بأنه الحالة التي لم يعد فيها الصراع الاجتماعي منظماً بصورة مناسبة، بواسطة آليات مؤسساتية متكاملة للنظام الاجتماعي، مما يؤدي إلى انحسار سريع ومتطرف في بنية العلاقات الاجتماعية،[9] فإن هذا التعريف يعكس الواقع العراقي الذي لم يعد الصراع الاجتماعي فيه بآليات مؤسساتية، بقدر ما يدار على وفق للمعيار الذي تحدثنا عنه، وهو ما انعكس سلباً في بنية علاقاته الاجتماعية، التي أخذت طابعاً أصطراعياً.

وبقدر تعلق الأمر بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وتُعبِّر عن التبدل المستمر أو غياب الثبات في الاطار المؤسساتي للدولة أو النظام السياسي، و/ أو غياب الثبات في منظومة السلم الاجتماعي، ويفهم عدم الاستقرار أيضاً، على أنه: تعبير عن تغيرات غير منتظمة في طبيعة النظام السياسي، وبما يؤدي إلى استبدال مؤسسات سياسية بأخرى، تحل محلها، وغالباً ما يجري ذلك بصورة عنيفة، ويحدث نتيجة وجود رفض عام أو جزئي لطبيعة المؤسسات القائمة والنسق الذي تعمل وفقه، هذه المؤسسات مع توافر الرغبة لاستبدالها بنسق أخر، ويتم التعبير عن هذا الرفض بأساليب عنيفة، وليست ضمن الآليات المتفق عليها لإدارة الصراع الاجتماعي.

ويقدم (Johnson) رؤية تعريفية لعدم الاستقرار السياسي تتطابق والحالة العراقية، إذ يصفه بأنه "حالة من النزاع بين الحكومات والجماعات التي تمثل قوى اجتماعية منافسة لها، وغالباً ما يكون التعبير عن هذا النزاع، من خلال اعمال العنف العلنية كدلالة على التطرف السياسي من أجل زعزعة الوضع القائم"[10].

إن الفكرة التي يراد الإشارة إليها هنا بشكل مكثف، هي أن ثمة عوامل يمكن أن توجد في كل مجتمع ودولة، ويأخذ تطورها التدريجي نسقين مختلفين، فهي إما أن تتطور سلباً أو إيجاباً، اعتماداً على مقدرة النظام السياسي وطبيعة الموارد المتاحة، وفي حال تطورت هذه العوامل (الفواعل– Drivers) ايجاباً، فإنها تفضي ولا شك إلى ترسيخ حالة الاستقرار السياسي، أما أن تطورت سلباً، فإن الأمر ينعكس كذلك على حالة النظام السياسي، من حيث شيوع ظاهرة عدم الاستقرار فيه، وهو ما يعني أن الأمر يتوقف كثيراً على قدرة النظام السياسي على توظيف الموارد المتاحة، لتجنب انتشار مظاهر الغضب أو عدم الرضا الاجتماعي من المؤسسات السياسية القائمة، والنسق الذي تعمل به، دون أن ننسى أثر البيئة الخارجية للنظام السياسي، التي غالباً ما يكون لها أثر فاعل سلباً أو إيجاباً في حالته. وقد دفعت هذه المشكلات بالنظام السياسي الوليد في العراق، إلى البحث عن أسس تشكل له ثوابت للحركة الداخلية والخارجية، وقد ركز هذا النظام جهده في وضع ثوابت خارجية حتى يخفف الضغوط الداخلية عليه، وهذه الثوابت هي:

1 ـ أن التجربة الديمقراطية في العراق غير موجهة ضد أي نظام تسلطي لدول الجوار الجغرافي.

2 ـ إظهار الاستقلالية في السلوك الخارجي عن دائرة الفعل السياسي الدولي والاقليمي.

3 ـ إضافة الأصيل والمبتكر لعلاقات العراق الدولية، لإقناع المجتمع الدولي بأن النظام السياسي في العراق جديد، بكل محتواه ولا يقتصر التجديد فيه على المظهر.

4 ـ إحداث التوازن في علاقات العراق الدولية على المستويين الاقليمي والدولي.

وبعبارة أخرى، يوجد في كل نظام سياسي متغيرات تحقق الاستقرار مثل مستوى الكفاءة الاقتصادية، مستوى التماسك والتلاحم الاجتماعي، نوعية التنظيم السياسي وما يرتبط به من أنماط توزيع السلطة والموارد ضمن المجموعات المكونة للمجتمع، وأن انحطاط هذه المتغيرات سيحولها إلى الحالة السلبية أي يحولها إلى متغيرات مسببة لحالة عدم الاستقرار السياسي، بحيث أن وضع النظام السياسي يكون محصلة للصراع بين الحالة الايجابية والحالة السلبية لهذه المتغيرات، وأيهما يتغلب على الأخر ونتيجة الصراع هي التي تحدد حالة النظام السياسي بشكل عام.

وبقدر تعلق الأمر بهذه الفكرة، فإن سلطات الاحتلال، وطبقاً للسياسات والإجراءات التي اعتمدتها، عمدت إلى تفعيل العوامل المؤثرة سلباً في الاستقرار السياسي، فالمعيار الذي اعتمد في تشكيل وبناء السلطة في العراق والملابسات والظروف التي رافقت العملية السياسية منذ انطلاقها، فضلاً عن طبيعة التوجيه الأميركي لمسارات العمل السياسي، والدور الذي لعبته سلطات الاحتلال في توزيع الدعم على الأطراف السياسية المختلفة، وبشكل متفاوت كان له الأثر في تفعيل متغيرات عدم الاستقرار السياسي، مما انعكس في سيادة مظاهر العنف السياسي كأسلوب لإدارة العلاقة بين السلطة ومن هم خارجها، ممن يبدون رفضاً شديداً

ليس فقط للآليات المعتمدة في إدارة شؤون الحكم، بل لنوعية الحكومة القائمة ايضاً أو حتى النظام السياسي، وفي بعض الاحيان لا يخفي المعارضون للسلطة رغبتهم الصريحة في تغييرها بأسلوب عنيف، يعتبرونه شرعي، على الرغم من أن النظام السياسي يحظى بقدر من شرعية الوجود، وكل هذا أفضى إلى شيوع حالة من عدم الاستقرار المجتمعي.

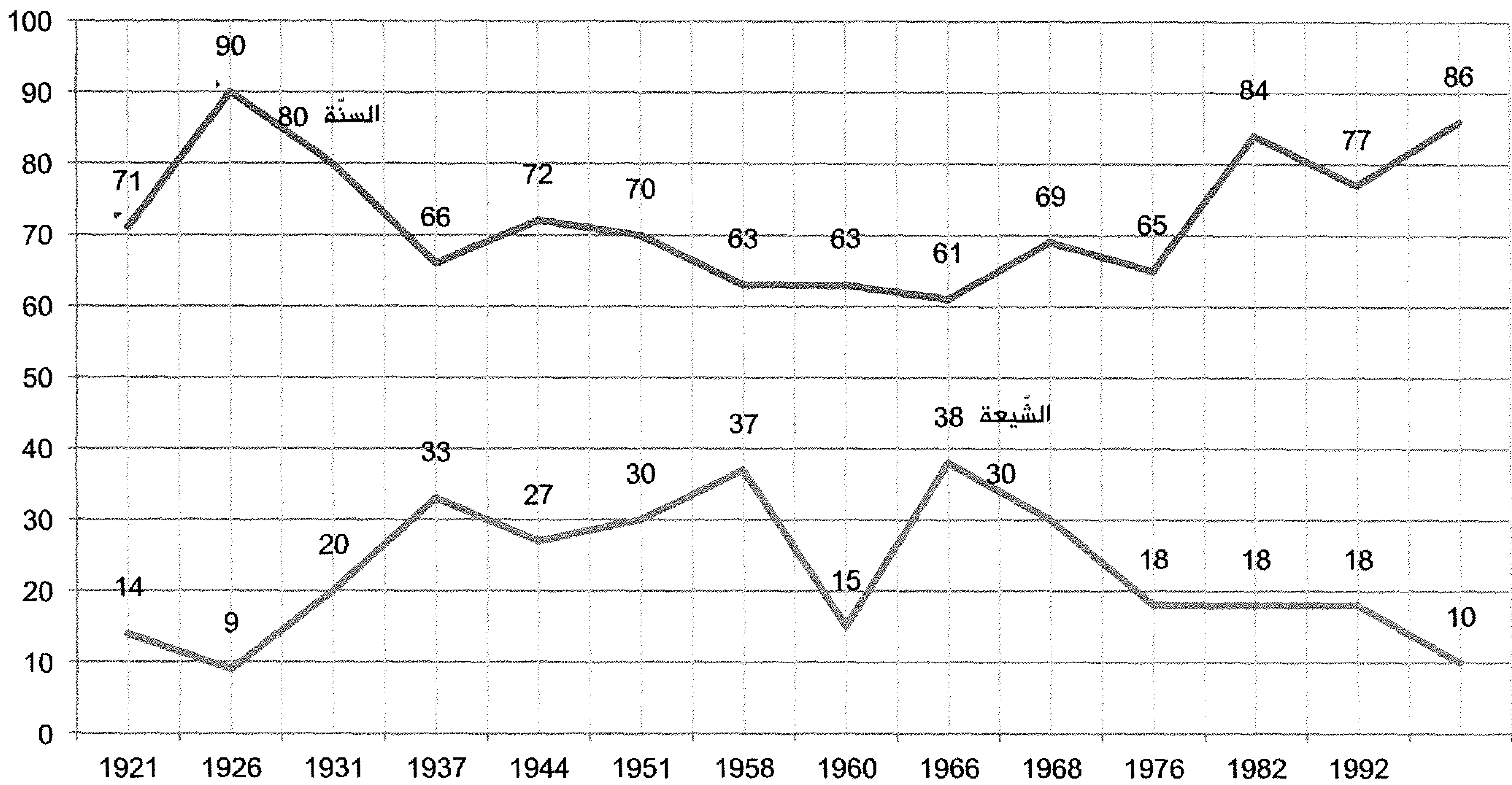
وكان لعدم الاستقرار المجتمعي الذي نتج عن انقسام سياسي، أن أدى إلى نشوب حرب أهلية أريد لها على وفق التصور الأميركي، أن تُنتج توزيعاً جديداً للسلطة بين الحكومة ومن هم خارجها، تكون الحصص فيه على قدر من التساوي في القوة، بسبب من استخدام آليات العنف التي تتيح للبعض الحصول على سلطة جديدة، بتعبير آخر عمدت الولايات المتحدة إلى تحويل عدم الاستقرار الاجتماعي، من علاقة سلبية بين السلطة ومن هم خارجها، إلى علاقة صراع اجتماعي بين مجموعات منقسمة بعضها داخل السلطة وأخرى خارجها، لها من القوة ما يوازي سلطة الحكومة ويدار هذا الصراع بوسائل عنيفة هي الحرب الأهلية.

وبشكل عام يكون هذا النموذج هو الأقسى، من حيث أن نتائجه ومظاهره تنعكس على المجتمع بشكل سلبي، إذ تتسبب في تعطيل العملية السياسية أو إحداث الشلل فيها، وما يتبع ذلك من تأخر في عملية التنمية، وغالباً ما يعكس في النهاية الاتفاق على إعادة تنظيم السلطة وتوزيع الموارد بشكل ارضائي، يكفل توقف النزاع والعودة إلى إدارته بآليات قانونية وسياسية دستورية، بعد أن استقرت معادلة القوة بين الفرقاء المختلفين على قدر من الموازاة، يسمح بإدارته بوسائل أكثر سلماً من العنف المسلح، وبشكل عام يمكن القول، إن الحقيقة المتعلقة بالعنف المجتمعي، بوصفه مؤشراً على عدم الاستقرار، أنه يحدث بسبب أوضاع سياسية متعلقة بتشكيلة السلطة والنفوذ السياسي.

إن ظاهرة عدم الاستقرار في العراق، تبدو وكأنها حالة مستدامة، على الرغم من افرازاتها خلال السنوات السابقة للاحتلال غير واضحة، بسبب من قوة الآلة القمعية للدولة، كونها متصلة بإرث تاريخي من الحكم الفئوي، الأمر الذي جعل من مسألة القبول بالآخر، تبدو معضلة أو أزمة. وقد تجذرت هذه الثقافة (ثقافة الاقصاء من الحكم) لمدة طويلة، الأمر الذي جعل من مسألة التشارك في السلطة تبدو غير مقبولة ومرفوضة البتة.

ولنا أن نطلع على الشكل (1)، الذي يبين كيف أن التركيبة السياسية والحكومية في العراق، منذ تأسيسه الحديث عام 1291 ولغاية 3002 كانت قائمة على حكم (النخبة– الفئة الطائفية)، ولم تعرض هذه التركيبة إلى التغيير، إلا خلال السنوات الأخيرة من عهد النظام السابق وبدرجات طفيفة جداً.

شكل (1) حصة كل من السنة والشيعة في وزارات الدولة العراقية ممثلة بنسب مئوية



المصدر: الشكل من إعداد الباحث عن طريق تتبع حصة كل مكون في من الناصب الوزارية وتمثيلها بنسبة مئوية من مجموع الوزارات الكلية بالاعتماد على المصدر التالي: المركز العراقي للدراسات والمعلومات، دليل الوزارات العراقية (2003 -1920)، قسم الدراسات والبحوث، دار نور الشروق، بغداد، 2007، ص 19.

وتؤشر هذه الحقيقة، أن النظام السياسي في أغلب مجتمعات العالم النامي لم يستطع إدماج جميع الأفراد في نطاق المشاركة السياسية، ومن ثم فقد استثمرت سلطات الاحتلال الأميركي هذه المشكلة في تركيبة الدولة العراقية، وأخرجتها إلى العلن وحولتها إلى مشكلة سياسية، عندما جعلت من معيار الطائفة وحجمها السكاني ركناً أساسياً في بناء السلطة، وكنتيجة حتمية لذلك برزت (المشكلة الطائفية) من داخل المجتمع العراقي، بسبب عقود من الممارسات السلبية، وتحولت بفعل أميركي إلى واقع في المعادلة السياسية، بحيث عملت على تصنيف الأحزاب والمكونات الاجتماعية طائفياً، وأوجدت خطوط فاصلة بين الفرقاء جرى استغلالها وتوظيفها لاحقاً، من قبل عدة أطراف لطرح أزمة (المشاركة) وحتى أزمة (الشرعية) في النظام الجديد، بشكل متبادل وبأوجه متناقضة، فمنهم من استخدمها لدعم العملية السياسية الوليدة، ومنهم من وظفها لمعارضة التحولات الجديدة، مشككاً بشرعية النظام السياسي، وهو ما أسهم في تغذية العنف وعدم الاستقرار السياسي. لقد ادت حالة عدم (مشاركة) جميع المكونات الاجتماعية في النظام الجديد، بسبب اختلال المعادلة السياسية القديمة إلى تطور العملية السياسية، سلبياً لغياب الترابط بين المصالح السياسية نتيجة لاختلاف المطالب، علماً أن المبررات الكامنة وراء رفض المشاركة كانت تحركها نوازع عدم القبول بالواقع الجديد القائم على (التعددية)، لكون أن معضلة (المشاركة مع الآخر)، لم تزل تثير التباعد بين الأطراف، وهو ما يؤكد أن التنوع الاثني في العراق، وامتداداته الاجتماعية والسياسية القائمة على رفض (القبول بالآخر)، وتفضيل (الاحتكار الفئوي للسلطة) قد جعل من حالة عدم الاستقرار السياسي، بديلاً عن بقية الخيارات السياسية.

وأفضى عدم وجود تنمية سياسية حقيقية ايضاً إلى تعميق ظاهرة التقسيم الفئوي للسلطة وعمق أكثر الفجوة القائمة بين التكوينات الاجتماعية، إذ اهتمت سلطة الاحتلال وإدارة السفير (بول بريمر)، أشد الاهتمام بتسليم (السلطة والسيادة) إلى العراقيين، وهي مجزأة (مذهبياً وقومياً) من اهتمامها ببناء دولة عصرية وتحقيق تنمية سياسية، وبالتأكيد كلما كانت مظاهر الخلل والتصدع كامنة في البناء الاجتماعي- السياسي (ونعني بقاء المجتمع تقليدياً بدون تكوينات متمايزة وافتقار للثقافة السياسية والتعددية)، كلما تضاعفت إشكالات الوحدة الوطنية وبرزت للعيان خطوط الصدع الأثني والمذهبي وحتى القومي.

إن إشكالية التخلف السياسي بما يرتبط بها من مظاهر عدم الاستقرار في المجتمعات النامية تكمن في عوامل داخلية تتعلق بالبناء الاجتماعي والثقافي لهذه الدول، فالبناء الاجتماعي لم يحقق بعد درجة عالية من التناغم بحيث تنتظم العلاقات بين أجزائه في ضوء فكرة التوازن بين العناصر، بل على العكس من ذلك نجد أن البناء الاجتماعي في المجتمعات النامية يتميز بعدم التجانس والذي تتداخل فيه العناصر الحديثة مع التقليدية ومن ثم قدّ يتناقض الأدوار، وقد يعطل بعضها البعض الآخر، والأكثر من ذلك أن هذا البناء الاجتماعي لم يشهد بعد ظهور تدرج اجتماعي واضح بين هذه الجماعات الاجتماعية، فلا تزال الجماهير متشابهة في الكثير من خصائصها الاجتماعية إلى حد كبير، ولم تظهر من بينها طبقة وسطى تقود التطور الاجتماعي والاقتصادي[11].

إن المجتمعات النامية لم تحقق بعد درجة عالية من التكامل الاجتماعي الذي يعد دعامة تحقيق الوحدة الوطنية، فهي مجتمعات توصف بأنها لم تصل بعد إلى مرحلة النضج المؤسساتي (Institutionalization)، ومن ثَمَّ لم تظهر فيها جماعات مشتركة يمكن أن تبلور مصالح سياسية، لذلك لا يقوم النظام السياسي على نسق مؤسساتي، أو يحقق قدراً من الاستقلالية عن بقية أنساق المجتمع الأخرى، بل الأكثر من ذلك، نجد ثمة تداخلاً كبيراً يصل إلى حد الاندماج بين النظام السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، مما يكشف عن مدى تغلل الدولة وتحكمها في إدارة شؤون المجتمع، وبما يبلغ درجة ابتلاع المؤسسة السياسية الحاكمة للدولة، وأن القوة غير موزعة بشكل عادل بين الجماعات السياسية، كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية، إذ تحتكر القوة جماعة واحدة في النظام السياسي، الذي يوصف عندها، بأنه نظام أحادي أو تسلطي أو عسكري، وتتركز عملية اتخاذ القرار السياسي في أيدي قلة من الناس يعدون أنفسهم الصفوة أو النخبة الوحيدة في المجتمع.

ويعني ذلك، أن المجتمع التقليدي وبسبب طبيعة بناءه الداخلي، يعيق ظهور تكوينات اجتماعية تكون هي الدعامة للاستقرار السياسي، وتتولى مسؤولية بناء النظام، وفق أسس مقبولة اجتماعياً، بقدر ما يعيق هذا البناء الاجتماعي التقليدي ايضاً، تشكل لبنة النظام السياسي المعاصر، بإعاقة تشكيل الأجهزة السياسية التي يصفها (جابريل الموند)، بأنها مجموعة من المؤسسات والتنظيمات تضم ستة أجهزة رئيسة هي: الجهاز التشريعي، والجهاز التنفيذي والجهاز البيروقراطي، والجهاز القضائي والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط كالتنظيمات النقابية والتجمعات التطوعية المدنية[12].

فضلاً عن ضعف البناء الاجتماعي، فإن الخلل في البناء السياسي بسبب غياب الوعي الإيجابي باحترام التعددية، يحفز أكثر قابلية نمط (الحكم الأحادي) للاستمرار، إذ عانت التعددية السياسية في العراق ما عانته

التعددية الأثنية والمذهبية من سوء فهم حولها إلى مصدر للصراع الداخلي، فإذا كانت بعض الفئات الأثنية قد واجهت القمع من السلطة فقط، فإن الكثير من التيارات الفكرية واجهت قمعاً مزدوجاً من السلطة والمجتمع معاً، فعدم نضوج ثقافة الرأي لم يكن سمة لرجالات السلطة فقط بل هو سمة اجتماعية عامة، بسبب من الطابع التقليدي للمجتمع العراقي واستمرار سيادة الثقافة الأبوية بل انتصار الأخيرة في معركتها مع الثقافة الحديثة مما يعد من العوامل الأساسية التي حالت دون تطور عقلية التسامح تجاه الرأي الآخر ومن ثَمَّ ترسيخ التعددية السياسية عنصراً من عناصر البناء الاجتماعي- السياسي.

إن الولايات المتحدة تدرك حتماً طبيعة المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها العراق، والتي تتصل بتكوين السلطة تاريخياً فيه، إلا إنها لم تعمد إلى المشاركة في حل هذه المشاكل، بقدر ما عمدت إلى توظيفها في إدارة العلاقة مع الأطراف السياسية المختلفة. وهذا سبب الإرباك في تحديد أهداف السياسة الخارجية للدولة، ولاسيّما الغرض الرئيس لأي دولة، والذي تحدده المدرسة الواقعية في «السعي إلى زيادة قوة الدولة، فالقوة هي الهدف العاجل لكل الدول بغض النظر عن طبيعة أهدافها النهائية»[13]. وإذا وضعنا هذا الغرض دالةً لواقع العلاقات الدولية للبلد، فإن هذه الدالة تشير في حالة العراق إلى الآتي:[14]

> إن العراق يمر بأزمة علاقات دولية مستمرة، منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين، لكن العراق بعد الاحتلال أصبح يواجه تحديات تتميز بدينامية أكثر تعقيداً، مما واجه في العقود الماضية، واكثر اتساعاً وأشد خطورة من ذي قبل للأسباب المذكورة سلفاً. إذ يواجه العراق في بناء علاقاته الدولية، أزمة الإرث الأميركي في العراق، فهناك مدرك استراتيجي يحرك مستقبل التواجد الأميركي في العراق.

أن:]الولايات المتحدة تتمتع بالسيطرة على الحيز المشترك، والذي يمثل بشكل رئيس البحر والفضاء، بما أنهما لا يمتلكهم أحد فهما يوفران منفذاً إلى جميع أنحاء الأرض، وحتى تكتمل السيطرة فهي بحاجة إلى الموارد لتحكم السيطرة على الحيز الرئيس، وأهم الموارد هو الطاقة التي تمثل الشريان المحرك للتطور في العالم، والسيطرة على موارد العراق جزء أساسي من أحكام هذه السيطرة[، لكن العقبة الأساسية في إحكام هذه السيطرة هي طبيعة المجتمع العراقي، فقد أشار تقرير للاستخبارات الأميركية في كانون الثاني 2007: إلى أن طبيعة المجتمع العراقي هي من أكبر التحديات التي تجابه الولايات المتحدة في اتمام سيطرتها على منابع الطاقة في العالم، وحتى تحكم السيطرة على المجتمع العراقي، فهي بحاجة إلى صنع تحديات جديدة بإزاء الدولة العراقية لجعلها في نطاق الحيز المشترك الذي تحكم الولايات المتحدة السيطرة عليه.[15] وأبرز هذه التحديات هي:

1: تفريغ الصراعات الاقليمية

في الوقت الحالي، العراق يوجد في قلب الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج العربي، ويمكن اعتباره (منصة رئيسية للانتشار الامامي) للقوات الخاصة بالحملات العسكرية، ووفقاً لاستراتيجية وزارة الدفاع ذات المكونات الثلاثة وهي: **القواعد العاملة الرئيسة، مواقع العمليات والأمامية، الموضوعات الأمنية التعاونية**.[16]

هذا الأمر جعل العراق يتخطى كثيراً لكونه ببساطة يستضيف قواعد رئيسة، بل أدخل العراق في العديد من المشكلات المتفرعة عن التواجد العسكري، فهناك أغلبية عراقية واسعة تعارض الوجود الأميركي في العراق، وهذا يجعل الضغوط الاقليمية الرافضة للتواجد الأميركي في العراق، قوة دافعة رئيسة سواء للعنف أو إلى احتمالات الاستقرار، الأمر الذي نجم عنه تفرع للصراعات الاقليمية داخل العراق،

مما دفع بالأميركان إلى تغيير استراتيجيتهم نحو احتواء الداخل، وتوجيه العنف نحو الخارج، الأمر الذي فرض على الواقع الاقليمي الدفع باتجاه بناء دولة عراقية آمنة، لا تمثل ملاذاً للإرهابين، وهنا تلتقي القوى الاقليمية مع غرض الدولة العراقية الحديثة في بناء دولة آمنة، تنأى بنفسها عن تفرع الصراعات الاقليمية، فمثلاً بالنسبة إلى سوريا فأن الانفجار الداخلي في العراق يمثل خطراً عليها، في حين أن الولايات المتحدة مجبرة على إحداث انفجار خارجي في سوريا لتفريغ شحنات العنف في العراق.

أما بالنسبة إلى محيط العراق الاقليمي الذي قام بتمويل العنف في العراق بطريقة أو بأخرى، فهذا المحيط بحاجة إلى الاطمئنان إلى أنه لن يُتخلى عنه، ليجد نفسه يتعامل مع عواقب تفرع الصراعات الاقليمية التي حاول تفريغها في العراق، وهنا يبرز دور الراعي الدولي (للأمن) الولايات المتحدة للإطلالة بأنموذج العراق الأمن الذي ستقدمه كأداة التغير الناجع في الشرق الأوسط الجديد. إن هذا النوع من الاستراتيجية القائمة على التبعية في العلاقات الدولية، ذات طابع براغماتي يميل بشكل واضح إلى كفة المصالح الأميركية، وهو بعيد عن التحقيق بالنسبة إلى الإمكانات العراق، فهذا النهج يحتاج إلى امكانات يفتقد العراق لها كما إشارة الدراسة، فمن منظور واقعي ينظر للسلوك الخارجي للدولة مثل الفقر النسبي، والحاجة إلى الارتقاء بالتمثيل الخارجي، والخروج من بوتقة العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة على العراق، هذا الأمر يقود العراق إلى التحدي الثاني.

2: البحث عن محيط جديد

هناك نظرية أساس يعتمدها الباحثون في العلاقات الدولية: «أن الشخصية القومية هي التي تحدد أهداف الدولة من سياسته الخارجية، والنظرية التي تقوم على اعطاء الشخصية القومية هذه الأهمية ترتكز على افتراضات رئيسة ثلاث هي»:(17)

1 ـ أن مواطني أي دولة تجمعهم خصائص سيكولوجية مشتركة، بحيث تجعل لهم تكويناً نفسياً يختلف عن غيرهم من شعوب الدول الأخرى.

2 ـ أن الشخصية القومية لا تتغير بسرعة، دائماً ما تؤدي خصائصها الاصلية إلى التأثير في سلوك الدولة لفترات زمنية طويلة.

3 ـ هناك صلة مباشرة بين شخصية الأمة وأهدافها القومية.

هذه الافتراضات المذكورة آنفاً، هي التي تتحكم بتوجه الدولة إلى المحيط الذي تنشط فيه، وقد اسلفنا بأن هناك صلة مباشرة بين شخصية الأمة وأهدافها القومية: وهذا ما واجهه العراق بعد العام 2003:

هل يبقي على المحيط العربي بوصفه الدائرة الأكثر قرباً للشخصية القومية، أو أنه يبحث عن محيط جديد ينشط فيه ويكفل له تحقيق أهدافه العامة، "فالأهداف العامة تحجب الاختلافات داخل الدولة، أكثر مما تفعل الأهداف المحددة، كما أنها تربك خصوم الدولة وتجعلهم في حالة تخمين للنوايا التي تقصدها من وراء هذه الأهداف".[18]

وعليه سيواجه العراق مع محيطه العربي علاقات دولية من طراز مركب ومترابط، وتتفاعل الأثنية مع الوضع الطائفي(وعلى الأخص الطوائف في الإسلام)، والهوية الاقليمية التي برزت بشكل ملحوظ بعد العام 2003، وهنا يكمن السؤال هل أن المحيط العربي سيبقى هو الدائرة الأهم في علاقات العراق الدولية، أو أن المحيط الاقليمي بنطاقه الإسلامي سيكون هو الدائرة الأهم والاقرب في علاقات العراق الدولية، أو أن هناك دائرةً جديدة سيصنعها المحتل تكون هي الحلقة الأهم في علاقات العراق الدولية؟.

إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧، ص ٦٧.

إن الاجابة عن هذا السؤال تأتي في نطاق التصور المعلن الذي قدمته الولايات المتحدة لمستقبل العراق: "بأن يكون القدوة والمثال الذي من خلاله سيتم صوغ منطقة الشرق الاوسط... ويحولها إلى منطقة طيعة يُقضى فيها على (الارهاب)، وتنتشر فيها الديمقراطية وتهمش الدول المارقة"[19].

والملاحظ على تطور الاوضاع في العراق، أن تركة الاحتلال كانت بعيدة عن التنظير الأمريكي والمثالية، إذ دحضها الواقع العراقي. لأن التنظير الأميركي للتعامل مع الواقع العراقي، كان يشير بعيداً عن الافتراضات الثالثة المذكورة سالفاً التي ترتبط بالهوية القومية للدولة، وهذا ما أدركته الولايات المتحدة، وحاولت القفز عليه عبر التعامل مع الواقع العراقي من خلال مكوناته، لا من خلال هويته القومية والدينية بشكلها الجمعي. وهذا الأمر جعل العراق يواجه مستقبل علاقاته الدولية في طراز مركب ومترابط، تتفاعل فيه الروابط القومية مع الروابط الإسلامية (وعلى نحو خاص الطوائف في الإسلام)، والهوية الاقليمية الجديدة التي حملتها الولايات المتحدة في نطاق مشروعها الشرق الاوسط الكبير.[20] وفي إطار مواجهة هذا التعقيد جابه العراق اشكالية أساسية تتمثل: بالتناقض بين المحيط الجديد الذي يبحث عنه العراق، و الهدف الأهم لعلاقات العراق الدولية بعد العام 2003، وهو الحفاظ على الأمن الداخلي عن طريق بناء علاقات اقليمية متوازنة، يتحكم بها الدين عبر الطائفة والقومية من خلال الهوية الجمعية، وهذا ما يسعى إليه العراق للقفز على تركت الاحتلال الأميركي.

3: البحث عن حلفاء جدد

هناك حقيقية أساسية أشار إليها تقرير لجنة هاملتون في جزء مهم منه وهي: أن الاستراتيجية الأمريكية في العراق تحتاج إلى التأسيس على الوقائع القاسية للعراق، بدلاً من التنظير الايديولوجي لبعض الاستراتيجيين الأميركيين.[21]

على الوقائع الموضوعية نفسها، يحتاج العراق أن يبني علاقاته الدولية، لكن من الثابت عملياً أن البلد يحتاج إلى حلفاء يمثلون الركائز الأساسية الثابتة في العلاقات الدولية، وهذه الركائز تحتاج إلى أن تبنى على الوقائع الموضوعية، التي يعيشها البلد أو يطمح بالانتقال إليها في المستقبل. غير أن العراق يواجه محدد قوي في البحث عن حلفاء جدد هذا المحدد يتمثل بالولايات المتحدة وبريطانيا، وهنا تدخل العلاقات الدولية في مفارقة أساسية وهي: أن العراق لم ينجح بعد العام 2003 في إقامة علاقات على درجة عالية من الاندماج أو حتى التكامل مع الولايات المتحدة أو بريطانيا، ولا زالت هناك قيود عدة تفرض على تعاملات العراق مع الطرفين السابقين. وهذا سيضعنا أمام سؤال رئيس: من هم الحلفاء الجدد للعراق؟ تشير القراءة الأولية إلى أن الجيران سيكونون أهم الحلفاء. أو أن إرث الاحتلال سيتمثل في تقديم الحليف الأوحد الولايات المتحدة وبريطانيا، على أساس أن كلا الدولتين حالة واحدة، وهذا الأمر سيجعل من واقع العلاقات الدولية في العراق، يتوجه بعيداً عن الموضوعية التي تناشدها دولة العراق الوليدة بعد العام 2003. لذا سيصبح لزاماً على العراق البحث عن حلفاء جدد، أو أن يختار البقاء رهيناً للإرث الذي تريد أن تتركه الولايات المتحدة. لذا سيكون لزاماً على العراق البحث عن المساحة الجديدة للحركة، واكتساب الحيز منطلقاً من افتراض أساسي يحرك الدول الناجحة في علاقاتها الدولية، أن اتساع الحيز الدولي يفضي إلى مزيد من النفوذ وتعدد بدائل الحركة.[22]

وحتى تستطيع الولايات المتحدة تحديد الحلفاء والتنبؤ بالسلوك الخارجي للعراق، تحاول أن تكون مقيداً أساسياً لسلوكه على سلوكه الخارجي عن طريق آليات عدة أهمها: إبقاء العراق تحت طائلة البند السابع برغم رفع الحصار الاقتصادي عنه. وهنا سنكون بإزاء إشكالية ترتبط بالتوجه الأساسي للسلوك الخارجي للعراق.

إذ يمكن حصر توجهات السلوك الخارجي بثلاثة بدائل أساس:

- توجه إيديولوجي (رأسمالي تحرري) يجمع بلدان النهج اللبرالي الجديد، الذي حمله قطار العولمة الأميركية لتنقل التطبيق العملي للشرق الأوسط الجديد إلى أرض الواقع.
- توجه مصلحي نفعي تحركه البراغماتية التي ستصبح الدفة الموجهة للسلوك السياسي الخارجي للبلد.
- توجه عقائدي يدفع بالبلد بالاندفاع نحو العمق الطائفي والانضواء تحت راية تحالفاته.

إن هذه البدائل السلوكية التي تعبر عن الاتجاهات المحتملة للسلوك السياسي الخارجي، تشدد بالدرجة الأساسية على الانتقال من مرحلة التفكير بالغايات، والتفكير في المجرد إلى التفكير في الواقع، عن طريق حصر الظواهر في شكل يمكن أن تلمسه.[23] وفي حالة العراق الحالية فكما اشرنا إلى أن تركة الإرث تدفع باتجاه التوجه الايديولوجي الرأسمالي. الذي سيكون الركيزة الأساسية في الشرق الاوسط الجديد.

4: القيود الأممية والبند السابع

يعود تاريخ خضوع العراق إلى قيود الفصل السابع، إلى القرار رقم (786) الصادر بتاريخ 3 نيسان 1991، على أثر الاجتياح العراقي للكويت، فكان إصدار هذا القرار الأممي لإعادة السلم والأمن الدوليين اللذين هددهما النظام العراقي المخلوع، ومع اسقاط النظام وتبدل جميع الاعتبارات التي من أجله أُصدر هذا القرار، إلا أن العراق لا زال تحت طائلة البند السابع، وهذا الأمر يضعنا بإزاء سؤال مفاده : ما هو السبب الأساسي وراء إبقاء العراق تحت طائلة البند السابع؟ ولاسيما أن العراق كدولة محتلة بموجب قرار مجلس الأمن المرقم(3841) الصادر في حزيران 3002. أصبح تحت مسؤولية الطرف المحتل الولايات المتحدة[24]، ومع أن هذا القرار جعل من العراق دولة منقوصة السيادة، ومنح الولايات المتحدة صلاحيات واسعة للتحكم بمقدرات البلد، إلا أن هناك اصرار عراقي ودعوات مستمرة من الجانب العراقي للخروج من طائلة البند السابع المقيد الأساسي لعلاقة العراق بالمجتمع الدولي. غير أن هذه الدعوات تصطدم بطبيعة الواقع الدولي الذي يتعامل معه العراق، فالحكومة العراقية تدرك جيداً أن خروجها من طائلة البند السابع سيجعلها امام خيارين هما:[25]

1 ـ الخروج من طائلة احكام البند السابع بما يتضمنه ذلك من رفع الحماية القانونية عن اموال العراق واصوله. وعندها سيكون العراق منكشفاً في وجه مطالب التعويضات والديون بشكل مباشر، وهذا خيار وارد وهو مطروح على الساحة الدولية.

2 ـ الخروج من طائلة احكام الفصل السابع، مع استصدار قرار دولي يضمن حماية ممتلكات العراق، وأصوله من مطالب التعويضات، التجميد، والمصادرة. وهذا خيار ايجابي لصالح العراق كدولة.

إلا أن معطيات الواقع الدولي تشير بوضوح، إلى أن الخيار الذي تحاول الولايات المتحدة تطبيقه هو الخيار الأول، وهذا يجعل العراق ملزماً بالدخول إلى نادي باريس للديون لتسوية التعويضات والديون الدولية، ليمر عبر الدورة التقليدية التي تجبر دائماً الاطراف المدينة عليها، حتى تتمكن الدول الرأسمالية من التحكم بالسلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لضمان تبعية الاطراف للمركز الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة، وهذا ما سيواجه العراق حتى يتحقق مطلبه بالخروج من طائلة البند السابع.

هذه التحديات جعلت العراق يتجه بعيداً عن هدف الدولة المركزي في بناء القوة، أو بالأحرى جعلته يعاني من فراغ القوة (power vacuom) الداخلي، الذي صنعه الأميركان، وهذا الفراغ وليد سياسات المحتل لجعل العراق، مثلما أشرنا (دولة مكون) لا (دولة هوية)، وهذا يجعل الدولة بإزاء أزمة لا يمكن تجاوزها بسهولة. سواء في الشأن الداخلي أو على صعيد علاقات الدولة الخارجية.

2 - أثر الاحتلال والقوات الأجنبية في تفعيل مشكلة الأمن

لعله من الإنصاف القول: إن أحد أهم أسباب المشكلة الأمنية التي استفحلت في العراق، بما عكسته من عدم استقرار سياسي تمثل في تفتيت الجيش العراقي السابق، إثر إنهاء العمليات العسكرية في 1 آيار 2003، ومن ثم جاء بعده قرار الحاكم المدني الأميركي (بول بريمر) الذي قضى بحل الجيش رسمياً، وهو ما ولد فراغاً أمنياً

حاولت القوات الأميركية ملأه بمساعدة من الأحزاب السياسية، وكانت خطوات بناء جيش ومؤسسات أمنية جديدة تنمو بموازاة نمو القدرات القتالية للمتمردين والتنظيمات الإرهابية، التي استغلت هذا الفراغ لتتمكن من تفعيل نشاطاتها، والملاحظة التي لا يمكن إغفالها بخصوص عملية بناء القوات الأمنية، أنها فضلاً عن اتسامها بطابع تدريجي، بدت في كثير من الأحيان بطيئة ومقيدة بسياسات قوات التحالف، التي تولت الإشراف على هذه العملية، وتعرضت هذه المؤسسات الجديدة ايضاً لضغوط الأحزاب السياسية للسيطرة عليها، بإدخال عناصرها في هذه الأجهزة، مما جعلها تبدو مؤسسات حزبية أكثر منها مهنية، ذات واجبات محددة، لتصبح أدوار هذه المؤسسات محكومة بالمصالح والتجاذبات السياسية، مما جعلها ضعيفة الأداء في مواجهة التحديات الأمنية، على الرغم من إنفاق ما يقدر بـ (31) مليار دولار حتى عام 2008، على التشكيلات الأمنية المختلفة[26]، ومن ثمَّ فقدت هذه المؤسسات حيادتيها في العمل الرسمي.

ومثل الوجود العسكري الأميركي بشكل خاص والقوات الدولية بشكل عام في العراق، نقطة انقسام بين القوى السياسية المختلفة الداخلة ضمن العملية السياسية من جهة، وبينها وبين القوى التي تقف خارجها، فمنذ بداية الاحتلال أخذت بعض القوى بالدعوة إلى تجديد مهمة القوات الأجنبية واستمرارها لحين إعداد جيش عراقي، وقوى أمنية ذات جهوزية عالية، استناداً إلى القرار الدولي (1546) الصادر من مجلس الأمن في حزيران 2004، والذي أكد أن الحكومة العراقية، لها الحق في طلب تمديد وجود القوات متعددة الجنسيات، وأنصار هذا الموقف يملكون الكثير من المسوغات المقنعة، على أساس أن الانسحاب كان سيشكل خطوة غير مسؤولة، ولاسيما مع عدم اكتمال بناء جيش عراقي قادر على ملء الفراغ الذي يخلفه الانسحاب الأميركي، فإن القوى السنية سواء المشاركة في العملية السياسية أو خارجها على نحو خاص، فضلاً عن التيار الصدري ضمن قائمة الائتلاف العراقي الشيعية، كانت تدعو لانسحاب القوات المحتلة في أطار جدول زمني، دون أن ننسى ارتباط الكثير من هذه المطالب بالمساعي الرامية لتعزيز المكاسب في إطار العملية الجارية، أما القوى الممانعة أو (المقاومة)، فإنها دعت للانسحاب بأسرع وقت ممكن وبجدول زمني محدد، وهي ترفض الوجود الأميركي والاجنبي بوصفه السبب في تفاقم حدة المشكلات العراقية الداخلية.

ولعل مساهمة عامل الوجود الأجنبي في إثارة مظاهر عدم الاستقرار السياسي في البلاد، يبدو بوضوح في اعتقاد البعض بأن الولايات المتحدة نفسها عملت على إذكاء الخلافات والصراعات بين القوى المختلفة، وتسببت في عدم الاستقرار.

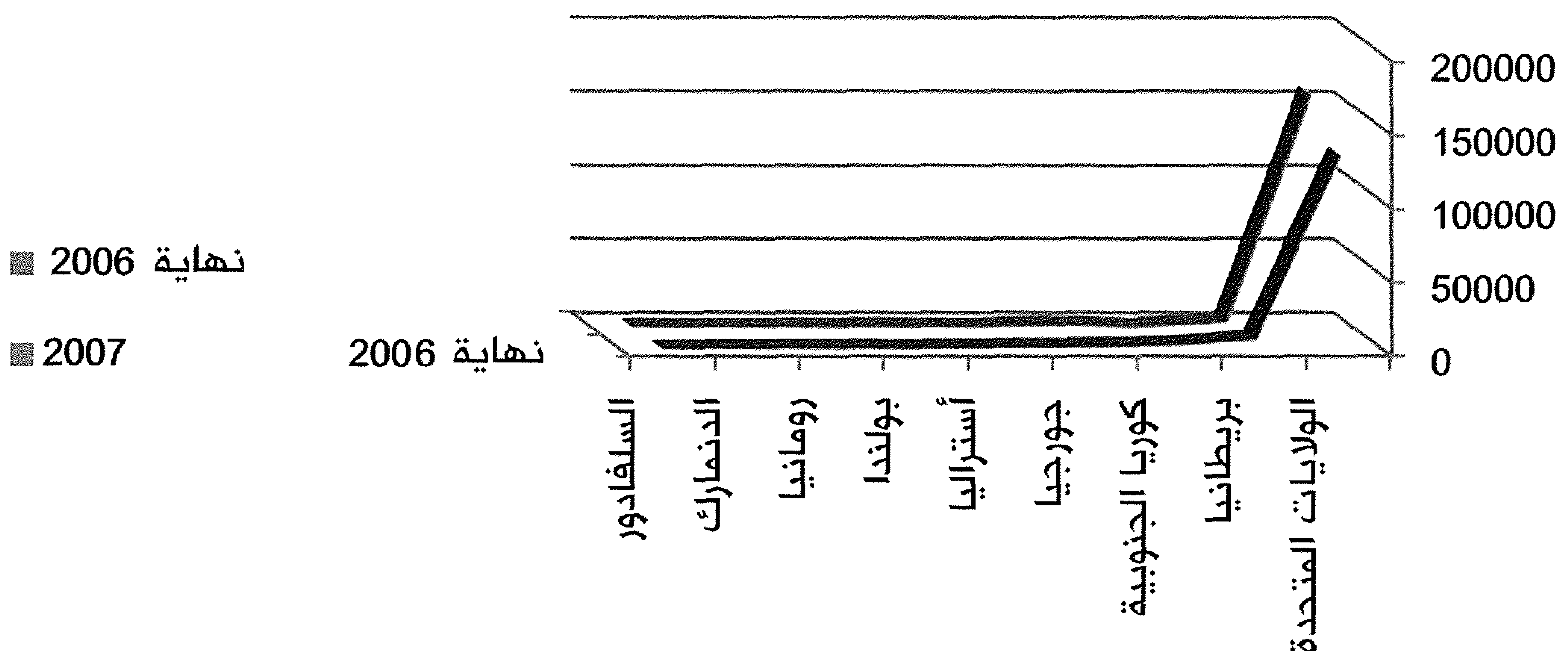
إذ تعتقد (المجموعة الدولية للأزمات)، وهي منظمة دولية محايدة، أن "الولايات المتحدة قد أشعلت شرارة العنف وهي التي تمده الآن بالوقود، وتحتويه في نفس الوقت على حد سواء"، وتظهر مسؤولية الوجود الأجنبي عن عدم الاستقرار السياسي في العراق، في عدم بذل الولايات المتحدة وحلفائها جهوداً تذكر للمساعدة في إعمار العراق، أو في الأقل اعتماد التحوطات الكافية لاحتواء مظاهر الانهيار في الدولة بعد الحرب، ولاسيّما أنها "كانت تدرك بأن الدولة ستنهار لأن سياستها خلال عقد من الزمن، ونعني بذلك فترة العقوبات الاقتصادية، كانت مصممة أصلاً للوصول إلى هذه النتيجة".

مجموعة الأزمات الدولية، الحرب الأهلية المقبلة - الطائفية والنزاع الأهلي، تقرير حول الشرق الأوسط (52)، 27 شباط 2006،ص13.

فضلاً عن ذلك، أن الولايات المتحدة والقوات المؤتلفة معها تملك الإمكانية والمعدات الكافية لفرض الاستقرار الأمني، ولاسيّما أن الفراغ الذي تولد عشية انهيار الدولة كانت هذه القوى هي الوحيدة المؤهلة لملئه، إلا أنها تغاضت بقصد أو سوء إدراك عن تولي هذه المهمة بالشكل الصحيح، مما ساعد قوى متطرفة على ملئه، و مع المساعدات التي قدمتها القوات الدولية لإعادة بناء الجيش والقوات الأمنية، لم تمنح القوى الجديدة الاستقلالية الكافية لممارسة أعمالها، مما جعل القوات العراقية في موقف وسط ما بين تصاعد حدة التحديات الأمنية، وما بين عدم امتلاكها الصلاحيات الكافية للحركة والفعل الميداني، ويبين الجدول (3) حجم القوات الدولية في العراق حتى عام 2007، لمعرفة الفرق ما بين الدور الذي كان ينبغي أن تضطلع به هذه القوات بحكم امتلاكها هذا الكم من العدة والعتاد، و بقاء الفراغ الأمني سلبياً، وهو ما يتناقض مع وجود هذه القوات[27].

جدول (3) عدد جنود القوات الدولية في العراق في عامي 2006-2007

ت	الدولة	نهاية 2006	2007
1	الولايات المتحدة	132000	158000
2	بريطانيا	7100	4100
3	كوريا الجنوبية	3000	650
4	جورجيا	2000	2000
5	استراليا	1400	550
6	بولندا	900	900
7	رومانيا	865	498
8	الدنمارك	460	100
9	السلفادور	380	380
المجموع	148105	167178	



وكانت الدول التي سحبت جنودها هي (إيطاليا، نيكاراغوا، إسبانيا، جمهورية الدومنيكان، الهندوراس، الفلبين، تايلند، نيوزيلندا، هولندا، البرتغال، أوكرانيا، مملكة تونغا، مولدافيا، اليابان)، ولعل وجود هذا الكم الذي لا يستهان به من القوات الدولية المسلحة والمدربة، يتناقض مع حالة الفراغ الأمني التي سادت البلاد في البداية، ومن ثم حالة الفوضى الأمنية التي انتشرت في أكثر من محافظة، مما يطرح فرضية تعمد القوات الأميركية المقصود بشكل خاص، في إبقاء التمرد ضمن حدود مسيطر عليها، وسيلةً للضغط على الفرقاء السياسيين، ولإبقاء الدولة الوليدة في حاجة إلى بقاء الوجود العسكري الأجنبي، ويبدو أن هذه الفكرة تنسجم مع الفرضية التي كان يتبناها عدد من (المجاميع المسلحة)، التي عدت الوجود العسكري الأميركي أساس المشكلة في العراق، وأن الانسحاب الأميركي قد يساعد في حل المشكلة... وإذا غادر المحتلون ستتراجع المسألة الطائفية إلى درجة يمكن السيطرة عليها[28].

وعلى هذا الأساس نقبل بفكرة أن الحضور الأجنبي كان أحد الفواعل في التسبب بحالة عدم الاستقرار، ليس من حيث طبيعة هذا الوجود، ولكن من حيث الغايات السياسية التي كانت توظف هذا الحضور، باتجاهات تدفع نحو تعزيز حالة (الارتهان السياسي للدولة بالوجود الأميركي). وفي هذا الصدد يقول وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس في تصريح له في شباط 2007، بأن العراق يشهد أربعة حروب متفجرة مستعرة في آن واحد هي: حرب شيعية ـ شيعية للسيطرة على البصرة والمناطق الجنوبية في العراق، من أجل التحكم بالثروة النفطية، وحرب ثانية مذهبية سنية- شيعية، أما الحرب الثالثة فهي حرب التمرد بقيادة العناصر المعادية للولايات المتحدة، والحرب الرابعة هي حرب تنظيم القاعدة[29]. ويبين الباحث البريطاني جاريث ستانسفيلد في دراسته الصادرة عن المعهد الملكي للشؤون الدولية في 17 ايار 2007 بعنوان: قبول الحقائق في العراق Accepting Realities in Iraq'، أن العراق يشهد حروباً أهلية متداخلة وليست حرباً واحدة مع تحول العراق إلى مسرح لحروب بالوكالة وتشظي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيه على خطوط طائفية وقبلية وأثنية، وتحول الحكومة العراقية إلى لاعب من اللاعبين على الساحة العراقية[30]. لقد كان من المفترض أن يكون العراق هو القدوة والمثال الذي تصاغ المنطقة عليه، فتحوّل إلى منطقة طيعة يقضى فيها على الارهاب وتنتشر فيها الديمقراطية، غير أن تطور الاوضاع في العراق، يظهر أن تركة الاحتلال كانت بعيدة عن التنظير الأميركي ومثاليته، حيث دحضها الواقع.

ثالثاً: انعكاسات سياسات الاحتلال الأميركي على بناء المؤسسة السياسية

1 - إضعاف قدرة النظام السياسي على الفعل

إن الديمقراطية التوافقية، بوصفها نتاج الاقتسام الطائفي والقومي للسلطة، على الرغم من أن الهدف الكامن فيها هو حل إشكالية السلطة، إلا أنها أدت إلى زيادة الخلافات بين الكتل السياسية، وهو ما أسهم في تعزيز حالة (اللاّإستقرار) السياسي في العراق، وهو ما تأثر بواقع التدهور الأمني، إذ عمل كلا المتغيرين على تغذية بعضهما الآخر، في صورة من الترابط الجدلي، وتبدو هذه نتيجة منطقية، إذ علمنا أن عدم الاستقرار السياسي في إحدى نتائجه، هو انعدام فاعلية النظام بقدر ما هو سبب في انعدام هذه الفاعلية.

عليه إن حافظ النظام شكلياً على حالة (عدم التغيير الحكومي)، إلا أن عدم قدرة النظام على العمل في ظل بيئة مواتية له، يمثل عاملاً محفزاً لشيوع حالة عدم الاستقرار السياسي، ومما لا شك فيه أن هذه الخلافات قد أدت إلى عرقلة عمل الحكومة، بل أصابتها بالشلل، بحيث أن الكثير من التشريعات البرلمانية، لم تنجز في الوقت المحدد، ولعل النتيجة الكبرى التي افرزتها الصيغة التوافقية بعد شل قدرة النظام السياسي على الفعل، أنه منذ انتهاء الانتخابات البرلمانية التي جرت في 7 آذار من عام 2010، لم تتمكن القوى السياسية المختلفة من الاتفاق على مرشح معين لرئاسة الوزراء والجمهورية، إلا بعد مرور أكثر من 8 شهور، وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن هذه الصيغة الرضائية، إنما تفضي إلى تعطيل أعمال النظام وشل قدراته في أكثر من جانب.

لقد برزت خلافات عدة بين الكتل السياسية حول قضايا مختلفة، تمحورت جميعها حول إشكالية التمثيل الأوسع لمكونات الشعب العراقي، وطرح هذا مسألة كيفية التعامل مع صراع الإرادات منذ البدء بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي تحت قيادة الحاكم المدني (بول بريمر)، ومع التهيؤ لإجراء انتخابات كانون الثاني 2005، بدأ صراع الإرادات أكثر وضوحاً، فالقادة السياسيون من العرب السنة، دعوا إلى مقاطعة الانتخابات لعدم شرعيتها، وهو قرار سرعان ما ندموا عليه، لأنه أدى إلى استبعادهم تقريباً من المشاركة في حكم العراق الجديد[31]، وجاءت نتيجة الانتخابات معززة للفرز الطائفي، ومثيرة أكثر للتخوف السني من السيطرة الشيعية، ولم يكن تشكيل الحكومة بالأمر السهل، إذ منح (180) نائباً من مجموع (185) نائباً الثقة للحكومة الجديدة برئاسة ابراهيم الجعفري، فيما تغيب (90) نائباً عن الحضور[32]، وواجهت مسألة كتابة الدستور لعرضه على التصويت تبايناً في وجهات النظر بين الاطراف الثلاثة (الشيعة، السنة والأكراد)، بحيث لم يتم الانتهاء منه في الموعد الذي سبق وحدده قانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية، وهو 15 آب 2005، ومع تمديد الموعد النهائي لم يتم الانتهاء من كتابة المسودة ضمن الزمن المقرر بسبب تراكم الخلافات السياسية[33]. ويبدو أن الأزمة السياسية دخلت مرحلة أكثر خطورة مع الاعلان عن نتائج انتخابات 15 كانون الاول 2005، إذ رفضت كتلتا التحالف الكردستاني والتوافق العراقية، ترشيح ابراهيم الجعفري لولاية ثانية تمتد أربع سنوات قادمة، ومع بداية المفاوضات لتشكيل حكومة وحدة وطنية، انحصرت مطالب العرب السنة بمنصب رئاسة الجمهورية ورفض فدرالية الجنوب، فيما طالب الائتلاف الموحد بنصف الوزارات السيادية، وعدل السنة مطالبهم فيما بعد بالدعوة لتشكيل(هيئة لرئاسة الوزراء) و(المجلس السياسي للأمن الوطني)، يتولى صنع القرار السياسي في المرحلة المقبلة بطريقة تشاركية، وبعد أن تمكن الائتلاف من حسم مسألة من يتولى رئاسة الوزراء بعد تنحي الجعفري عن ذلك في 20 نيسان 2006، تمكن رئيس الوزراء الجديد (نوري المالكي) من تشكيل حكومته التي نالت الثقة في 20 ايار من العام نفسه، أي بعد شهر من تكليفه وبعد مرور(5) أشهر من اجراء الانتخابات[34]، أما حكومة (نوري المالكي) الثانية، فلم تتشكل إلا بعد مضي (9) أشهر، وهو ما يكشف عن حجم الخلل في العملية السياسية بسبب الصراعات بين الكتل.

إن التعارض في التوجهات السياسية للكتل التي انقسمت ما بين علمانية وإسلامية، فضلاً عن الاختلاف الطائفي ما بين سني وشيعي، ناهيك عن افتراق مصادر التأثير الخارجي الذي يتلقاه كل طرف سياسي، كل هذا أدى إلى توليد أزمة انعدام الثقة، ولعل أوضح مثال على غياب الثقة ما بين الأطراف السياسية المختلفة، هو اعتماد سياسة التصويت على مجموعة قوانين كسلة واحدة في البرلمان، وهو تعبير عن الخشية التي يبديها كل طرف

تجاه الطرف الآخر، من عدم تمرير القوانين التي يريدها في حال التصويت عليها بشكل منفصل.

ومما لا شك فيه أن أزمة الاداء وأزمة التفاعل، هو من وحي الأزمة البنيوية، التي أنجبت هذه الأزمات، فالكثير من التحديات التي تمثل أولويات الأمن الوطني العراقي، لم يتوافر لها الإجماع الكامل من جميع الفرقاء، مما منح قوى المعارضة السياسية مساحة للفعل والتأثير في الداخل، مستغلة في ذلك غياب تأثير الأداء الحكومي. وتمكنت القوى التي اعتمدت العنف والإرهاب من تنشيط عملياتها في ظل الانقسام الحكومي، وعدم وجود استراتيجية متفق عليها لمواجهة الإرهاب، ولعل السبب الرئيس لانعدام فاعلية أداء المنظومة الحكومية، ليس هو فقط انقسام المشهد السياسي إلى قوى متصارعة في توجهاتها وبرامجها، بل عدم وجود غلبة مطلقة لأحد الأطراف تمكنه من تمرير سياساته وبرامجه.

وعلى هذا الأساس تنفذ الكثير من السياسات الحكومية في السنوات الماضية، على أرض الواقع بفاعلية، لأن أداء الحكومة كان محكوماً بنوعية التفاعل الذي تبديه القوى السياسية بإزائها، وعليه كان الصراع الداخلي ذا أثر بالغ على أداء الحكومة.

فمنذ نقل السيادة في 28 حزيران 2004، أخذت الأطراف السياسية المختلفة تتنافس فيما بينها لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية- الاجتماعية، وأدوات السلطة السياسية، ويبدو بما لا يدع مجالاً للشك أن الصراع السياسي الحكومي، عكس وجود مساعٍ متناقضة متعاكسة في الاتجاه: مساعٍ لإزالة الحيف واستعادة امتيازات وحقوق كانت معدومة، ومساعٍ مضادة لاستعادة السلطة والنفوذ.

حسن لطيف الزبيدي وعاطف السعدون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، شركة جاردينيا للطباعة، بيروت، 2008، ص 231.

إن تأسيس الحكومة العراقية على أساس التوازن الطائفي، جعلها تعاني من مشاكل تطال كفاءة الأداء، وتهددها بالجمود والتراخي، ولعل أوضح دليل على ذلك، أن الكيانات المشتركة اعتادت ومنذ تشكيل الحكومة على التهديد بالانسحاب، أو تعليق المشاركة في الاجتماعات الوزارية، ففي 29 حزيران 2007، علقت جبهة التوافق عضويتها في الحكومة، احتجاجاً على عدم تعليق الإجراءات القانونية بحق وزير الثقافة (أسعد الهاشمي)، وفي 25 تموز 2007 هددت الجبهة بسحب وزرائها في مدة أسبوع، إذا لم تظهر الحكومة مؤشرات ايجابية على تنفيذ المطالب المتفق عليها بين الكتل السياسية، وكانت قبل ذلك قد قاطعت اجتماعات مجلس النواب، إثر الأزمة التي أثيرت حول رئاسة (محمود المشهداني) لمجلس النواب، ورفض كتلة الائتلاف لرئاسته، وفي آب اعلنت الجبهة انسحابها من الحكومة، وفي 17 آب اعلنت القائمة العراقية التي يرأسها (اياد علاوي)، تعليق مشاركة وزرائها في اجتماعات الحكومة، على أن يبقى كل وزير مستمراً في إدارة وزارته، ولكن بعض الوزراء رفض القرار، واستمر في حضور اجتماعات الحكومة، وفي أثناء ذلك نشبت خلافات داخل كتلة الائتلاف العراقي نفسه، انتهت بانسحاب التيار الصدري وحزب الفضيلة الإسلامي من الكتلة، وتقديم وزراء التيار الصدري استقالتهم احتجاجاً على الاعتقالات التي طالت بعض عناصر التيار.

ومن جهة أخرى، غيبت أزمة المشاركة أو حكومة (الشراكة الوطنية)، أثر البرلمان الذي تحول في بعض

الأحيان إلى واجهة للسلطة التنفيذية، وهو ما دلّ على أن محاولة معالجة (أزمة الحكم)، قد أفضت إلى الدخول في أزمة أخرى، من مثل أزمة انتشار الفساد والترهل الإداري والبطالة، التي بلغت بحسب إحصائيات عام 2009 ما يقارب (38%)، نتيجةً لغياب الرقابة البرلمانية التي انتحرت على مذبح (الشراكة في الحكم). وكان من نتائج أزمة الفساد وتعطل الحياة الاقتصادية في العراق نتيجة تعطل المنظومة التشريعية، المظاهرات الشعبية والاحتجاجات، التي ولدت شكلاً آخر من الأزمة، هو أزمة انعدام الثقة بين المواطن والحكومة، أو فقدان المواطن لثقته بالعملية السياسية، ويبين هذا النهج الحكومي عدم وجود رؤية مستقبلية، لما يمكن أن يكون لبعض القرارات من نتائج وعواقب، أو ما يمكن أن يترتب عليها من آثار تطال المجتمع بأكمله.

لقد انتجت الأزمة التوافقية مؤسسات توافقية لإدارة الصراع السياسي، فعلى أساس نظرية (الديمقراطية التوافقية)، اتُّفق على التأسيس لما يسمى بـ(المجلس السياسي للأمن الوطني) بعد الانتخابات البرلمانية، التي جرت في 2005، وأريد لهذا المجلس أن يكون مطبخاً مصغراً لعملية صنع القرار على المستويات العليا في القضايا الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من أن هذا المجلس ليس له أساس قانوني، وأنه يفتقر الى أي غطاء دستوري، إلا أنه أريد له أن يكون المؤسسة الأولى المسؤولة عن إدارة الأزمات، من شاكلة أزمة القيادة وكيفية إدارة السلطة واتخاذ القرار الاستراتيجي بالتوافق الجماعي، على أساس أن جميع قادة الكتل السياسية المؤثرة في العراق، والمتواجدة في البرلمان، هم أعضاء في هذا المجلس، وأن القرارات سوف تتخذ فيه بالتوافق والتراضي، بيد أن المشكلة هي أن هذا المجلس، عندما أريد تطبيقه على أرض الواقع تحول إلى ساحة صراع سياسي، وطرف يسعى بكل جهده إلى تقييد سلطات رئيس الوزراء وحصرها ومنازعته في هذه السلطات، وما بين طرف يتشبث بالحق الدستوري لهذه السلطات إلى أقصى حد، وينفي فكرة وجود صلاحيات تنفيذية للمجلس المذكور، الأمر الذي أفضى بالأخير إلى أن يصبح مسمى سياسي غير قابل للتطبيق، أكثر مما هو فاعل حقيقي، وهو ما أعاق إدارة الكثير من الأزمات (السياسية منها والاقتصادية)، على أساس أن الكثير من الأطراف السياسية لا تبدي دعماً للقرارات التي تتخذها الحكومة، وتريد عوضاً عن ذلك أن تخرج هذه القرارات من أروقة المجلس السياسي.

إن حالة الشلل التي أصابت العملية السياسية بسبب من الخلافات، حول كيفية عمل الحكومة وآلية اتخاذ القرار ومدى مشاركة الأطراف المتنوعة، أفضت بالكتل إلى البحث عن استراتيجية بديلة، ووضع قواعد جديدة للعبة، فكان الناتج هو ما سمي بـ(وثيقة الإصلاح السياسي)، التي شرعها البرلمان في أواخر تشرين الثاني من عام 2008، لإكسابها قوة وإلزام الحكومة بالعمل على ضوئها. وتناولت هذه الوثيقة جملة أمور، من مثل تأكيد صنع القرار عن طريق الالتزام بالإدارة التوافقية للبلاد، والحث على إجراء التعديلات الدستورية، وخلق التوازن في مؤسسات الدولة الأمنية ما بين التكوينات الاجتماعية المختلفة، وتأكيد احترام الاختصاصات والصلاحيات لكل من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية. وكانت هذه الوثيقة ترمي إلى إيجاد السبل للخروج من الأزمة السياسية الكلية للبلاد، بأن قدمت نفسها في هيأة (دستور مصغر)، يمتد نطاقه لتنظيم أطر العملية السياسية، ولكن القراءة المتأنية لهذه الوثيقة، تبين أنها فاقدة للرؤية المستقبلية، ولا توفر الأرضية اللازمة لإدارة الأزمات بشكل ناجح.

إن (وثيقة الإصلاح السياسي)، بتأكيدها وتجديد اعتمادها للديمقراطية التوافقية كأساس لإنتاج الدولة وإدارة السلطة في البلاد، تعد استنساخاً للمعايير البنيوية التي حكمت أزمة العراق منذ تشكيله، فدولة (المكون

العرقي) تحولت إلى دولة (المكونات العرقية- الطائفية)، استناداً إلى مبدأ التوافق العرقي والطائفي الذي اعتمدته الديمقراطية التوافقية، ومما لا ريب فيه أن جوهر مشكلة الديمقراطية التوافقية من في العراق، أنها تؤسس الاعتراف القانوني والمصلحة الوطنية على فكرة (المكون)، وتضحي باستحقاق الديمقراطية السياسية القائمة على الأغلبية العددية لحساب التوافق الطائفي والعرقي. وعلى هذا الأساس نقول إن هذه الوثيقة، تعيد إنتاج الأزمة البنيوية بأطر جديدة (مشرعنة ومقننة)، وإذا كان تقاسم السلطة توافقياً (طائفياً وعرقياً)، لم يذكر في الدستور النافذ لعام 2005، وتحولت تطبيقياً إلى عرف سياسي، فإن هذه الوثيقة توفر الإطار القانوني لهذا التقاسم، وهو ما حدا بنا أن نعدها (دستوراً آخر) يرمي إلى تنظيم العملية السياسية.

وعلى ذات المنوال أراد ائتلاف (العراقية) بعد انتخابات 2010، إخراج المجلس السياسي الوطني من الطبيعة اللاتنفيذية، غير أن عدم تشكيل المجلس جعله بمرور الوقت في طي النسيان، على أساس أن اجتماعات التفاوض لتشكيله تحولت إلى اجتماعات روتينية، ليست ذات أهمية، في حين أن القائمة العراقية كانت تأمل من تشكيله، بأن يكون وسيلتها في الوصول إلى المشاركة في صنع القرار السياسي، إذ جادل ائتلاف (العراقية)، أن طبيعة المرحلة السياسية تحتم إنشاء حكومة (شراكة) وليس (مشاركة)، بمعنى أن تكون شريكاً مساهماً في صنع القرار الاستراتيجي، وهو ما تجسد في الدعوة إلى انشاء (المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية)، وفقاً لمبادرة (البرزاني)، التي أُتفق عليها قبل تشكيل الحكومة في تشرين الثاني من عام 2010، وهذا المقترح كان ينظر إليه بوصفة الحل الوحيد للخروج من الأزمة، على الرغم من كونه يثير أزمة دستورية، تتمثل في (ابتداع) هيئات ليس لها غطاء دستوري أو سند قانوني، وهو ما أعطى الانطباع، بأنَّ محاولة الانفكاك من أزمة، إنما قد يكون الطريق للدخول في أزمة جديدة، بيد أن هذه المحاولة تعرضت للإجهاض، وهو ما يشير إلى أن استراتيجية إدارة الأزمات، قد يتعذّر الوصول إليها عراقياً، لأن الأطراف السياسية تفترق فيما بينها في رؤيتها لماهية وطبيعة الحكومة، هل هي حكومة (توافقية) أو حكومة (أغلبية سياسية).

وإذا حاولنا اسقاط الإرث السياسي الداخلي للعراق على علاقاته الدولية، يمكننا فهم حالة الارباك وعدم الوضوح في سلوك العراق الخارجي، الذي يحمل مفارقة كبيرة، فهو لم ينجح في إقامة علاقات على درجة عالية من الاندماج أو حتى التكامل مع الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين تعدان المحدد الأكبر لعلاقات العراق الدولية، إذ لازالت هناك قيود تفرضها هناك قيود تفرضها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق، مثل بقائه تحت طائلة البند السابع، ممّا جعل العراق يُغلب المستجدات التي تشهدها الساحة العراقية، على الثوابت الوطنية والمصلحية في علاقاته الدولية.

هذه القيود تمثل عوائق موروثة من الاحتلال، تقيد طبيعة العلاقات المستقبلية للعراق، وتتحكم ايضاً في تحديد شركائه المستقبلين، وهل سيكونون من دول الجوار الجغرافي؟، وتشير المعطيات الواقعية في الجانبين السياسي والاقتصادي، إلا أن دول الجوار الجغرافي ستكون أهم الشركاء المستقبلين للعراق: فتركيا أكبر شريك تجاري للعراق، تليها في ذلك كل من سوريا، الأردن وإيران على حدٍ سواء. وهذا الأمر لا يشكل قصوراً في علاقات العراق المستقبلية، فالدول وباختلاف ظروفها الذاتية والموضوعية، لا تستطيع أن تتقدم دون أن تصنع بيئة مواتية لها في محيطها الإقليمي ومن تم الدولي.

ومما تقدم يمكن أن نستنتج: أن العراق يعاني إشكالية أساسية، تتمثل في تقديم المتغير على الثابت في علاقاته الدولية، فالقوى السياسية في العراق تتفق على المتغير، وتعترف بالقيود التي يفرضها على الحراك الدولي للعراق. لكنها لا تتفق على الثوابت، التي من شأنها أن تقود العراق إلى تحقيق هدفه في بناء علاقات موضوعية، أي إن تنطلق من مستوى المصالح الدنيا، لتنتهي بالمستوى الاستراتيجي المعبر عن مصالح الدولة العليا. وهذا الانتقال التدريجي يمثل الهدف النظري الذي يحاول العراق، أن يحدد ملامحه في علاقاته الدولية، لكنه لم يأخذ بعد بعده التطبيقي على أرض الواقع.

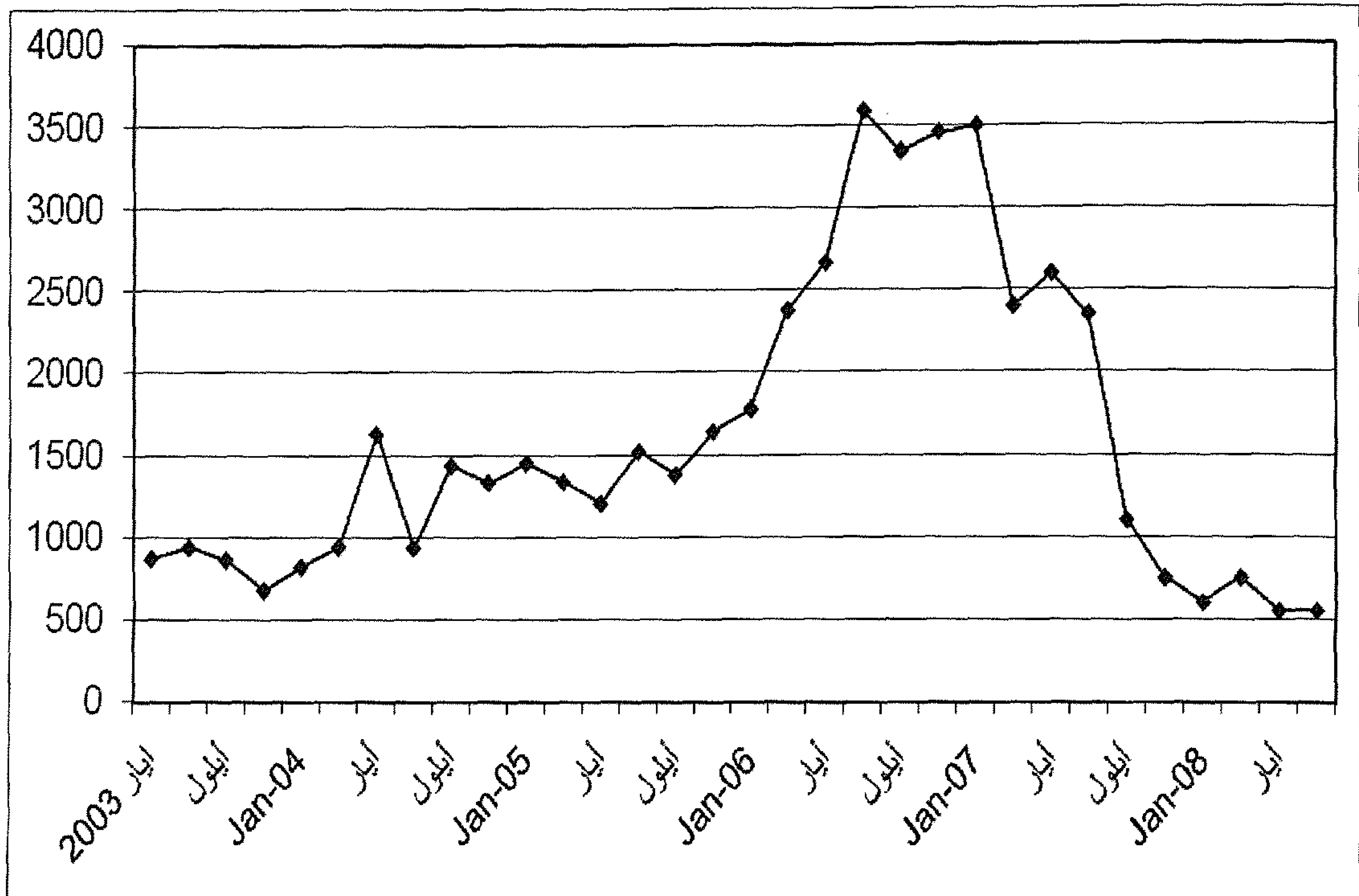
2 - انتشار الارهاب والعنف المسلح

بقدر تعلق الأمر بموضوعنا فإن الإرهاب الذي تمارسه جماعات أو أفراد ضد الدولة والمجتمع، يمكن وصفه على أنه صراع المجاميع مع الدولة أو السلطة الحاكمة، والذي تحركه غايات سياسية، وهذه الجماعات أو الأفراد تعتقد بل تؤمن، بعدم شرعية النظام السياسي الموجود، وتحاول استخدام آلية العنف لتغييره وإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية بين السلطة والمحكومين وفق أسس جديدة، أو في الأقل تسعى هذه الجماعات إلى تعزيز بعض المكتسبات، مثل استمرار الإخلال بحالة الأمن القائم لدفع النظام السياسي إلى تبني توجهات محددة ترتضيها، ويكون المحتوى الأيديولوجي لهذه الجماعات، ذا طابع إما سياسي أو عرقي، اثني، أو طائفي، كأن يكون في صورة الدفاع عن حقوق فئة قومية، تشعر أن حقوقها مضطهدة أو يكون دينياً حافزه السعي لإقامة نظام سياسي يتفق مع أطروحات دينية محددة، كما هو الحال مع (تنظيم القاعدة).

ويتميز إرهاب الأفراد والجماعات، بكونه يتمثل بأعمال عنيفة يمارسها أفراد أو مجامع مسلحة داخل حدود دولة، ينتمون إليها في الغالب بالضد من النظام السياسي أو بالضد من أفراد، لإثارة الرعب وإظهار عجز النظام السياسي عن حماية مواطنيه، فهو يوجه ضد الدولة باستهداف مؤسسات حكومية، أو شخصيات عامة أو رجال السلطة، كما يكون هدفه الإخلال بالنظام العام، أو عرقلة ممارسة السلطات العامة لدورها في المجتمع، باستهداف مباني حكومية أو السعي للاستيلاء عليها، وغالباً ما ترتبط أعمال هذه الجماعات بغايات سياسية تحركها مطالب أثنية أو قومية أو مذهبية[35].

ومنذ الاحتلال الأميركي للعراق، بات الإرهاب سمة ملازمة للتطور السياسي، إذ أصبح العراق ملاذاً لبعض التنظيمات، التي تحركها أيديولوجيات دينية (ولاسيّما تنظيم القاعدة)، التي وسعت نطاق عملها الميداني تحت غايات محاربة الاحتلال الأميركي، وإقامة نظام إسلامي في العراق وفق فقه الخلافة الراشدة، لكن عمليات هذه التنظيمات، بلغت حد استهداف المجتمع بأعنف الطرق والأساليب، وهو ما أكد فعلياً، أن هذه المجموعات تسعى إلى تحقيق غاياتها عن طريق إثارة الرعب والرهبة في نفوس الجميع، بحيث أخذت أعداد الضحايا تتصاعد بشكل مأساوي.

ويبين الشكل (2) المنحنى التصاعدي لهذا المشهد منذ عام 2003 ولغاية شهر أيلول 2008، على الرغم من أن عدد الضحايا أخذ بالتراجع أواخر عام 2006 [36].



شكل (2) أعداد ضحايا الإرهاب في العراق للسنوات 2003- 2008 (بالآلاف)

إن من أسباب استفحال ظاهرة الإرهاب في العراق بعد التغيير السياسي في عام 2003، ما هو متعلق بطبيعة الاحتلال الأميركي الذي عد توجهاته العسكرية نحو العالم الاسلامي، بأنها حرب صليبية جديدة، ورغبته بتجميع الارهابيين على أرض العراق، وبهذا وفرت الولايات المتحدة الأميركية ذرائع الى (الجماعات الإرهابية)، مع رغبة هذه الجماعات في السعي إلى إقامة نظام سياسي شبيه (بنظام طالبان)، دون أن ننسى دور قوات الاحتلال في تغذية العنف وإشاعة الإرهاب. لقد استخدم الاحتلال ورقة الارهاب ذريعةً للخلط وتشويه الحقائق، بإزاء الجهد الوطني المقاوم للاحتلال، وحرمان المقاومة من محيطها الشعبي.

المجموعة الدولية للازمات، الحرب العراقية التالية ، تقرير الشرق الأوسط, 2005.

وعليه ساهم الاحتلال الأميركي للعراق، بصورة كبيرة في تعقيد أوضاع العراق، بشكل أصبح من الصعب تجاوزها في الآجلين القصير والمتوسط، وهو في هذا أراد ربط كل اوضاع العراق، بالولايات المتحدة حتى تبقى هي الوحيدة التي تمتلك مفاتيح حل الأزمات السياسية والاقتصادية، في هدفها البعيد هو إبقاء العراق خارج معادلة المنطقة الاقليمية، وهذا من المؤكد يتسق مع استراتيجية اسرائيل في التحييد.

ان ازالة ارث الاحتلال واجب وطني . . . يقتضي جملة من الرؤى والارادات والاستراتيجيات الوطنية العراقية الخالصة تشارك في صنعها كل القوى الوطنية العراقية المخلصة وصولاً لبناء الدولة العراقية المدنية المعاصرة ولعل هذه المهمة تبدء من جملة مثابات تبدو الآن اكثر ضرورة من غيرها وهذه المثابات هي:

1 - ان قمة الثوابت الوطنية العليا هي وحدة العراق شعبا وارضا.

2 - ان امن العراق من امن وسلامه واستقرار العراقيين ورفاهيتهم ومقدرتهم الكفوءة على حماية مصالحهم الوطنية .

3 - العمل المكثف لبناء العراق بوصفه دولة مؤسسات تبنى على وفق المصلحة الوطنية ومن اجلها بالأليات الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات والتداول السلمي للسلطة.

4 - ادراك القوة السياسية العراقية ان مرحلة الصراع على السلطة يجب ان تنتهي لصالح مرحلة التعاون الحقيقي لتقديم ارقى الحلول والبرامج لمتطلبات التنمية الشاملة في العراق.

5 - انطلاقاً من اهمية العلاقات الخارجية للعراق وعلى اخص المستوى الاقليمي فان مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون الاقليمي ينبغي ان تكون هي المعايير الاساسية الحاكمة لعلاقات العراق مع محيطه الاقليمي ليؤسس له دورا جديدا مستقلا يلعب فيه دور مفتاح السلام والاستقرار والتوازن في المنطقة .

6 - العمل المكثف باتجاه خروج العراق من الفصل السابع لانقضاء الاسباب الموجبة ذلك .

الهوامش

الهوامش والمصادر

1 - مجموعة الأزمات الدولية، حكم العراق، تقرير الشرق الأوسط رقم (17)، 25 آب- اغسطس، 2003.

2 - للمزيد من الاطلاع حول المرحلة التاريخية، راجع في ذلك: ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية، ترجمة: مالك النبراسي، منشورات الجمل، كولون- ألمانيا، 2003، ص 40.

3 - تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى 2006، ص 38.

4 - شاكر الانباري، الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد، 2007، ص 5.

5 - آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد- بيروت، 2006.

6 - حسين درويش العادلي، قراءة نقدية في الإطار السياسي- التعاقدي، مجلة الاسبوعية، العدد (65) في 29 اذار 2009، بغداد.

7 - اسماعيل صبري مقلد: العلاقات الدولية دراسة في الاصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل، الكويت،1987، ص 65.

8 - احمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008، ص 12.

9-Merrison, Donald, integration and instability, patterns of African political development, American political sciences review, No. 3, September 1972, p 206 Kenneth F. Johnson, causal factors in Latin American political instability, In: Harry 10-Kebschull, politics in transitional 10-societies, Meredith Corporation, U.S. A, 1973, p 312.

11 - احمد زايد، مصدر سابق، ص 14.

12 - اسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص 129.

13 - مجموعة باحثين : النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص 5.

14 - عبد الله الشايجي، الوضع الامني في العراق، في (كتاب)، النظام الامني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، المصدر السابق، ص 177.

15 - جاريث ستانفيلد: العراق الشعب والتاريخ والسياسة، ط1، مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ص 190.

16 - عبد الله الشايجي، الوضع الامني في العراق، مصدر سابق، ص 179.

17 - اسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص 65.

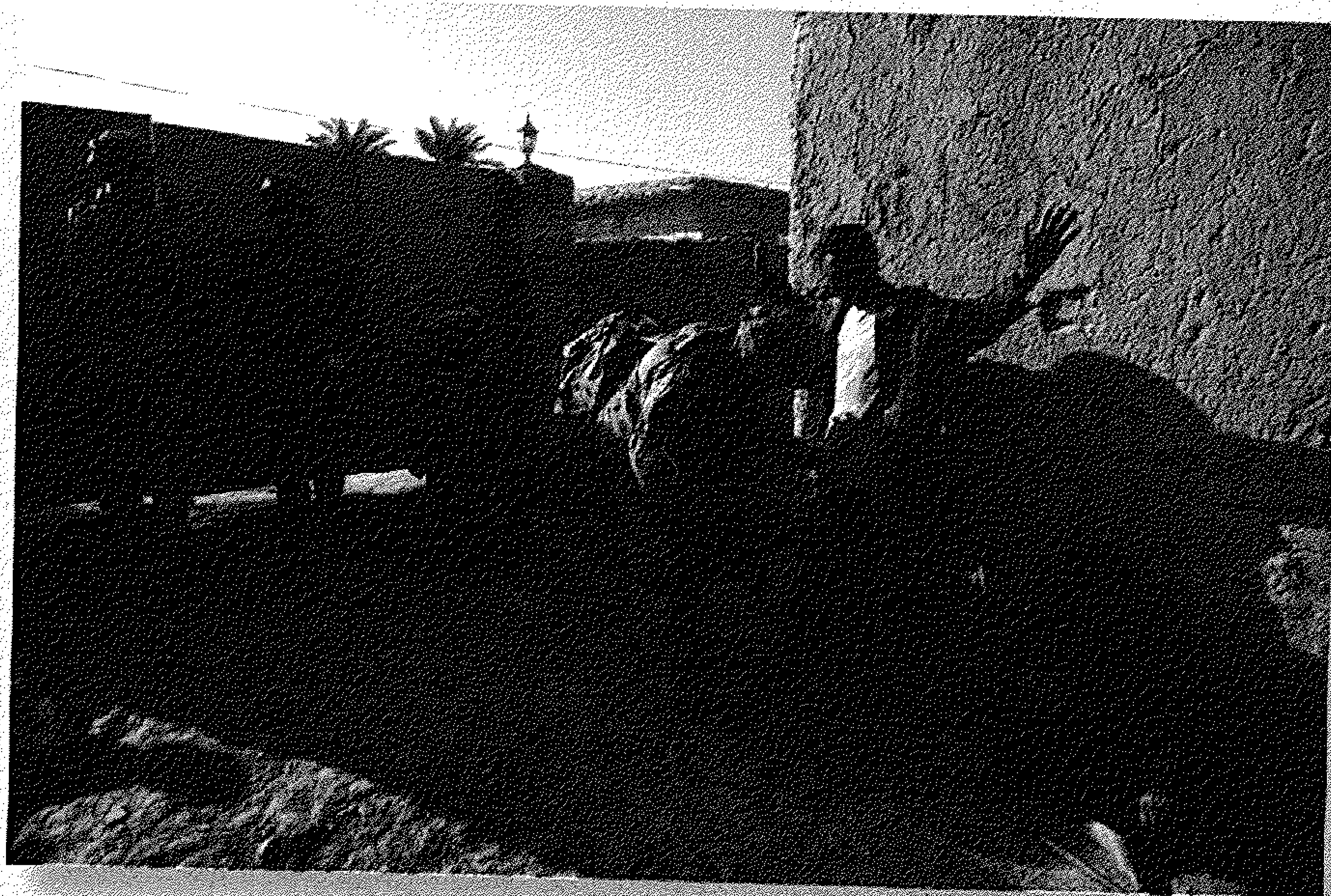
18 - المصدر السابق نفسه.

19 - يوسف محمد الصواني، تحليل الا حداث في العلاقات الدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، ع (34)، ربيع 2012، ص 70.

20 - المجموعة الدولية للأزمات، بعد بيكر- هاميلتون: ما العمل في العراق ؟، تقرير الشرق الاوسط رقم (60) في 19 كانون الاول 2006، ص 8.
21 - وليد سعيد البياتي، دراسة تحليلية للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة تنقض مدى تعلقه بالاتفاقية الأمريكية العراقية، www.annbaak 3|7|2003
22 - خضر عباس عطوان، العراق والخروج من احكام البند السابع الخيارات، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، عدد(34) ربيع2012، ص153.
23 - فكرت نامق العاني، العراق وأشكاليات الفصل السابع، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(2)، مارس/ اذار 2012، ص 25.
24 - المصدر السابق نفسه، ص 28.
25 - رعد الحمداني، واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (356) تشرين الأول- إكتوبر، 2008، ص 109.
26 -Toby Dodge, How Iraq was lost, Survival, vol (48), No (4), winter 2006 – 2007, p 178.
27 - الارقام من الموقع www.globalsecurity.org
28 - المجموعة الدولية للأزمات، بعد بيكر- هاميلتون: ما العمل في العراق ؟، تقرير الشرق الاوسط رقم (60) في 19 كانون الاول 2006، ص 8.
29 - عبد الله الشايجي، الوضع الامني في العراق، مصدر سابق، ص 119.
30 - جاريث ستانفيلد: العراق الشعب والتاريخ والسياسة، مصدر سابق، ص 195.
31 - مجموعة الازمات الدولية، العراق: لا تستعجلوا كتابة الدستور، التقرير رقم (42) حول الشرق الاوسط، 8 حزيران 2005.
32 - فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق: تقييم استراتيجي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد- أربيل، 2007، ص 8.
33 - المصدر نفسه، المكان نفسه.
34 - حسن لطيف الزبيدي وعاطف لافي السعدون، مصدر سابق، 233.
35 - عوض محي الدين، تعريف الإرهاب في العالم العربي، مجلة أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، العدد (164)، 1998، ص 91.
36 - تم أعداد الشكل بالاعتماد على:
Michael E. O'Hanlon and Jason H. Campbell, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq, the Brookings institute, Washington, published in August, 2008.



الاحتلال الأميركي وفقدان أمن العراق واستقراره



أ.م.د. مثنى علي المهداوي

كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

أ.م.د. شكرية كوكز السرّاج

كلية الإعلام - جامعة بغداد

مقدمة

لاشك أنَّ التغييرات التي أحدثها الاحتلال في العراق بعد نيسان 2003، كانت لها تداعيات كثيرة على مستويات مختلفة، وتعد التداعيات الأمنية منها هي الأبرز والأهم، فقد ظلت تشكل المعضلة الإساس في إعادة بناء الدولة العراقية، وعلى العموم فإن الاستراتيجية الأميركية في العراق كانت ترمي بعد حرب احتلاله عام 2003، إلى ترتيب الأوضاع فضلاً عن إنهاء ملفات عالقة تعود إلى حقبة النظام السابق، وفي الوقت نفسه اكتشاف الوضع في العراق على أرض الواقع، مع جمع أكبر قدر من المعلومات لصياغة الاستراتيجية اللاحقة التي تنفذ في العراق، إلا أن عدم وجود استراتيجية أميركية محددة في التعامل مع العراق بعد عام 2003، كلف الشعب العراقي ثمناً باهضاً، فقد انعكست الآثار السلبية لهذا الغموض في تحديد الأهداف على الوضع الأمني العراقي، وكانت أحد الأسباب الرئيسة في التدهور الأمني الذي شهده العراق طوال سنوات الاحتلال إلى الآن.

أولا: سلبيات استراتيجيات التعامل الأمريكي مع العراق بعد الاحتلال

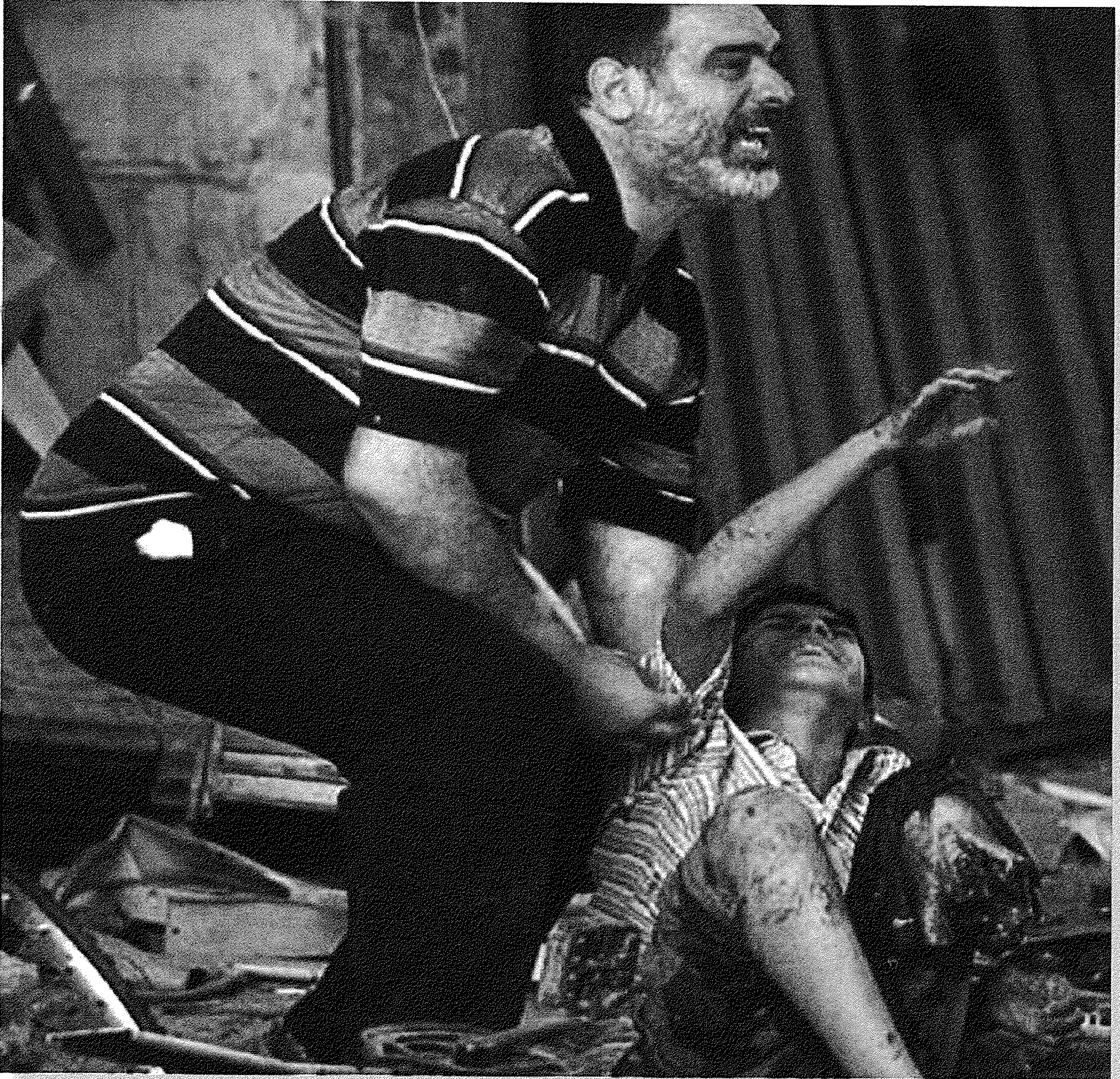
سقط النظام العراقي البائد في 9 نيسان/ أبريل بعد عشرون يوماً من القتال، ولكن الولايات المتحدة لم تقم بمسؤولياتها الأمنية على وفق القانون الدولي، واتفاقية جنيف 1949 في حماية الحدود الدولية للعراق، والحفاظ على أمنه الداخلي[1]، فقد رافق الاجتياح الأميركي للعراق، عمليات نهب وسلب وتدمير وحرق واسعة النطاق، لم تسلم منها جهة أو قطاع، في ظل غياب أي مظهر كان من مظاهر السلطة وتحت بصر وتشجيع القوات المحتلة، **وفتحت الحدود الدولية للعراق لتشهد أكبر موجة استباحة من قوى الإرهاب**، ثم كانت عمليات التصفية والقتل والانتقام، ولم يجر حتى الآن كشف أو حساب مالي للممتلكات المدمرة أو المنهوبة أو المحروقة، أو تلك التي جرى تهريبها خارج الحدود، ومن غير الممكن عملياً إجراء ذلك، لسعة وتنوع التدمير الهائل الذي طال كل مكان[2].

فبعد 9 نيسان/ أبريل 2003 بدأت عمليات سلب ونهب واسعة النطاق في بغداد وبعض المدن الأخرى، وقد نقلت هذه العمليات للعالم كله عبر شاشات التلفاز، إذ قام الجيش الأميركي بحماية مباني وزارتي النفط والداخلية وجهاز المخابرات العراقية فقط، وظلت مؤسسات الدولة الأخرى كالبنوك ومشاجب الأسلحة والمنشآت النووية والمستشفيات والوزارات من دون أيّة حماية.

واستمرت الولايات المتحدة في سياستها القائمة على عدم تحمل المسؤولية في العراق، مخالفة كل القوانين والأعراف الدولية، لاسيما بعد أن اعترفت الأمم المتحدة فيما بعد اعترافاً تاماً، وبصورة رسمية باحتلال الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق، من خلال القرار 1483 في 22 مايو/ آيار 2003، الذي سلم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على هاتين الدولتين، بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال، تحت قيادة موحدة اسماها القرار (السلطة)، وبعد أن أشار القرار إلى ملاحظة رسالة هاتين الدولتين في 8 مايو/ آيار 2003، إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للمملكة المتحدة والولايات

المتحدة لدى الأمم المتحدة[3].

وقد كان لتدمير البنية العسكرية العراقية بعد الحرب الأمريكية على العراق 2003، أثر كبير على الوضع الاستراتيجي والأمني العراقي، لاسيما بعد قرار الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) حل الجيش العراقي، إذ عاشت البلاد فراغ قوة، مما شجع على البحث عن بدائل لقوة الدولة، وكانت إحدى هذه البدائل تشكيل مليشيات مسلحة، فضلاً عن المليشيات التي كانت موجودة خارج العراق قبل تغيرات أبريل/ نيسان 2003، كما أفرز الفراغ الأمني في العراق ظاهرة وجود الشركات الأمنية الخاصة، التي كان يعمل بها الآلاف من العناصر الأجنبية[4]، على الرغم من عدم وجود احصائية دقيقة عن عدد هذه الشركات وعدد العاملين بها وجنسياتهم



ومن الصعب تحديد تاريخ بداية أعمال العنف في العراق بعد الحرب الأميركية 2003، ولكن هناك أحداث أمنية مثلت تدهوراً امنياً ملحوظاً في العراق، من مثل التفجير الذي حدث في 19 أغسطس/ آب 2003، والذي

طال بعثة الأمم المتحدة العاملة في بغداد وذهب ضحية هذا الانفجار مبعوث الأمين العام (سيرجوا ديمللو)، وأدى ذلك إلى تحجيم الدور الأممي في العراق ونقل بعض نشاطات المنظمة الدولية إلى دول الجوار العراقي مثل الأردن، وقد هيأت هذه المسألة فرصة ذهبية للإدارة الأميركية لتمسك بزمام الأمور السياسية والاقتصادية والإنسانية في العراق مع تهميش واضح للمنظمة الدولية[5]، وتبع هذا التفجير بأيام قليلة تفجير آخر في مدينة النجف استهدف آية الله محمد باقر الحكيم في 29 أغسطس/ آب 2003، ومع أن هناك عدة تفجيرات انتحارية حدثت في مدن مثل كربلاء والكاظمية، إلا أن العنف تصاعد بصورة كبيرة جداً بعد تفجيرات سامراء في فبراير/ شباط 2006، إذ بدأت عمليات القتل على الهوية والتهجير في المناطق المختلطة في العراق[6].

ونتيجة التصاعد في أعمال العنف تغيرت الاستراتيجية الأميركية في العراق أكثر من مرة، وأدخلت على جانبها التكتيكي والعملياتي تغيرات كثيرة، منها ما جاءت به (الاستراتيجية القومية للنصر في العراق) التي صدرت عام 2006، التي رفضت وضع جدول زمني للانسحاب، وراعت أهمية كسب الحرب وتحقيق النصر بشتى الوسائل، وبحلول خريف عام 2006 وجد معظم أعضاء الإدارة الأميركية، أنه من المهم إدخال فارق دقيق على المعنى، وفي نهاية السنة وبعد الكثير من الانتقادات في الداخل الأميركي، فضلاً عن الخارج، **أصبح القادة الأميركان مستعدين لوصف الحالة في العراق بـ (لا نربح ولا نخسر)**، ومع استمرار تطور الأحداث الأمنية والسياسية في العراق بشكل مضطرد، قدم الرئيس الأمريكي بوش الابن في يناير/ كانون الثاني 2007، ما عرف بالاستراتيجية الأميركية الجديدة في العراق، وهي استراتيجية قائمة على خطين متوازيين، العسكري الذي فحواه زيادة القوات الأميركية المتواجدة في العراق، ولاسيما في المناطق الساخنة، ومساعدة القوات العراقية في شن عمليات كبيرة في هذه المناطق، مع التركيز على أهداف رئيسة وهي: تسريع وتيرة بناء قوات الأمن العراقية، ونقل المسؤولية الأمنية إلى الحكومة في بعض المحافظات العراقية، وزيادة عدد القوات الأميركية في العراق، والتقليل من دخولها في مواجهات في المناطق الساخنة، والخط الآخر هو إجراء إصلاحات داخلية يرافقها توسيع نشاط الخدمات المقدمة من داخل المدن، لإحداث تغيير اقتصادي واجتماعي في الداخل العراقي، وبتاريخ 14 فبراير/ شباط 2007 شرع بتنفيذ خطة (أمن بغداد)، والتي عرفت بـ (خطة فرض القانون)، وقد ترافقت هذه الخطة مع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق، لكونها شكلت الآلية الجديدة لإنجاح تلك الاستراتيجية في العراق، بعد تعثرها بسبب العنف الطائفي المتصاعد[7].

وعملت الولايات المتحدة كذلك على تسليح العشائر تحت ما يسمى بمجالس الصحوة، ويرى البعض أن هاتين الاستراتيجيتين، هما عمليتا ترميم لقرار حل الجيش العراقي، إلا أن هذه الاستراتيجية أوجدت مشكلة بعد ذلك، تمثلت في كيفية دمج عناصر هذه الصحوات في القوى الأمنية العراقية[8].

إذ إن هذه الصحوات ليست ذات فكر أو منهج واحد، فهي تشكلت على وفق أحد خطوط أربعة، أولها: للقتال ضد القاعدة، وثانيها: دفع خطر المليشيات، وثالثها: طلباً للعمل والرزق باستيعاب أهالي المناطق الساخنة، والخط الرابع: شكلته القوات الأميركية لقتال الفصائل العراقية المسلحة، التي ترفع السلاح بوجهها، وقامت الأخيرة، من جانبها بتغطية احتياجاتهم المالية والعسكرية، وعدتها عنصراً مهماً في تأمين المناطق التي استولت عليها.

ايناس عبد السادة علي العنزي، الاستراتيجية الاميركية وإدارة صراعات الإرادات السياسية على الساحة العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد 41، مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد، تموز 2009، ص 89.

إن المرحلة اقتضت تشكيل مثل هذه اللجان والفعاليات، لتكون داعماً ميدانياً للقوات الأمنية، ولكن لأسباب اقتصادية واجتماعية ذات صلة بعسكرة المجتمع، كان لابد أن يكون حجم تلك القوات ومدة نفاذ عملها، مرتبطاً بصورة مباشرة ودقيقة بالمهمة المكلفة بها من دون أي مبالغة، وأن يراقب عملها بيقظة، لكي لا يحصل أي انحراف عن الهدف الذي شكلت هذه اللجان من أجله، واستغرقت في عملها بحيث أصبحت إحدى مظاهر العسكرة غير المبررة[9].

إلا أن مثل هذه الحلول الأميركية لم تسهم في إيجاد حل نهائي لمشكلة تدهور الوضع الأميركي في العراق، إذ إن الولايات المتحدة بدأت ببناء الدولة في العراق بعد الاحتلال بحل المؤسسة العسكرية والأمنية والإعلامية، لتتولى بناء هذه المؤسسات من جديد، وهذا يتطلب بطبيعة الحال كما هو معروف عقوداً من الزمن، لكي ترسخ أسس الدولة، ولذلك لا يمكن أن يكون هناك نظام مستقر، وهو ما يبرر اعتماد سياسة الفوضى الخلاقة التي نفذتها الولايات المتحدة في العراق[10].

لاسيما **أن سياسات الولايات المتحدة في العراق، أسهمت بصورة كبيرة في تعزيز عسكرة المجتمع العراقي، وترسيخ سياسات العسكرة للأنظمة السابقة التي حكمت العراق**، من خلال صياغة القوات العسكرية بهيكل وتنظيم وأفراد وقدرات، بأكثر من الطاقة التي تستوعبها المهمة التي يفترض أن تضطلع بها تلك القوات، وما يرتبط بذلك من استنفاد جزء إضافي مهم من موارد البلد، من دون أن يفاد منه المجتمع.

وعلى الرغم من التوسع الكبير الذي شهدته المؤسسات العسكرية والأمنية، إلا أن هذا التوسع كان عددياً، ولم تحظ هذه المؤسسات بالتدريب الكافي، كما أن أسلوب المحاصصة الذي ساد العملية السياسية بعد 2003، أثر على عمل هذه المؤسسات، فضلاً عن تعدد الأجهزة والقيادات في هذه المؤسسات العسكرية والأمنية، الذي زاد المشكلة تعقيداً، لاسيما أن الجيش العراقي الذي يفترض أن تكون مهمته الأساسية حفظ أمن الحدود، تحول إلى حفظ الأمن في الشوارع والمدن، مما أخل بدوره، وأصبح الاعتماد على القوات الأميركية في مهمة حماية الحدود[11].

وقد أشرت استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007– 2010، هذا التحول في دور المؤسسات الأمنية، إلا إنها عدته مرحلة مؤقتة، فقد جاء فيها: (يعتمد تشكيل وحجم قوات الأمن العراقية على القضاء على التهديدات المحددة ضمن البيئة الاستراتيجية للعراق، في المرحلة الحالية يُعد التركيز على مهمة دحر الارهاب والقضاء على التمرد، من ضمن أهم أولويات قوات الأمن العراقية، بالإضافة الى التهديدات الأخرى، وفي هذه المرحلة ستقوم قوات الأمن العراقية بتحقيق الاكتفاء الذاتي، حتى لا تحتاج قوات الأمن العراقية، إلا إلى أقل قدر من المساعدة والإسناد الخارجي لتحقيق مهمتها الأساس، حالماً يستتب الأمن في العراق مرة أخرى وينتهي الإرهاب والتمرد، فإن قوات الأمن العراقية ستنتقل لوضعية الدفاع التقليدي لضمان أمن وحماية أرض وشعب العراق، بناءً على اتفاقيات الأمن الإقليمية والدولية، في الوقت نفسه فأن الشرطة العراقية وقوات الحدود ستنتقل إلى مرحلة تعزيز القانون محلياً، وبشكل تقليدي وتعزيز الدفاع عن الحدود والأراضي العراقية، تركز قوات الشرطة العراقية

على الاكتفاء الذاتي للشرطة المحلية، ماعدا حالات الطوارئ التي تتطلب تعزيزات من قبل الشرطة الوطنية والقوات المشتركة العراقية، يجب إلا تبدو قدرات القوات العراقية المشتركة كتهديدات لجيران العراق)[12].

مع ذلك فأن المشكلة التي أوجدها الاحتلال الأميركي فيما يتعلق ببناء قوات الأمن العراقية، تبدو أكبر من أن تحل بحقبة قصيرة، وسوف تحتاج لخطوات متعددة من أجل تجاوز السلبيات التي كان الاحتلال الأميركي ورائها بشكل أو آخر.

ثانياً: المشكلات الأمنية للاتفاقية العراقية- الأميركية

مثل إعلان (مبادئ العلاقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة)، بداية مرحلة مهمة في العراق بعد احتلاله 2003، وقد أشار الإعلان في فقراته الختامية إلى: أنه من الضروري الربط بين التمديد الأخير لقرار مجلس الأمن الدولي، وبين الإشارة إلى إنهاء وضع العراق ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإن هذا الربط يشكل مقدمة ضرورية لموافقة العراق على تمديد بقاء القوات متعددة الجنسيات لعام آخر فقط، وكما أشار الإعلان إلى رغبة البلدين في تكوين علاقة تشمل مجالات متعددة، يأتي في مقدمتها التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وانطلاقاً مما جاء في الإعلان فإن طبيعة الاتفاقات يجب أن تكون شاملة وليست قاصرة على الجانب العسكري، وشموليتها تتمحور حول مجمل العملية السياسية ودعمها جهود المصالحة الوطنية وتمكين العراق من تعزيز مكانته في المنظمات والمؤسسات والمحافل الدولية، وبعد ذلك بدأت في أواخر فبراير/ شباط 2008 المفاوضات بين العراق والولايات المتحدة من أجل عقد اتفاقية بين البلدين، مما يعني أنه كان أمام المفاوضين خمسة أشهر فقط للتوصل إلى اتفاق، وهي مدة قصيرة فيما يخص هكذا مفاوضات تتعلق بمصير بلد مثل العراق، وبعد ذلك وقع اتفاقان مع الولايات المتحدة اتفاق الانسحاب والإطار الاستراتيجي، وكانت قضية الأمن في العراق أهم قضية أثارت شواغل الرأي العام الشعبي، وحتى بعض الجهات السياسية حول مدى إمكانية أن يسهم الاتفاق الذي عقد مع الولايات المتحدة في حل المشكلات المتعلقة بهذه القضية[13].



وفي يناير/ كانون الثاني 2009 دخلت الاتفاقية العراقية- الأميركية حيز التنفيذ، وهي اتفاقية اريد منها إنهاء الاحتلال الأميركي للعراق، وأداة لإخراج العراق من تحت الرقابة الدولية وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلى دولة تمتلك قرارها من غير رقابة أو وصاية.

لقد أرادت الولايات المتحدة من الضغط على العراق لتوقيع الاتفاقية، وسيلة لإخراج قواتها من أرض الاضطراب والقتل الذي تواجهه الى مناطق أمنة، تتمركز فيها من دون أن يكون في انسحاب قواتها تفريط في المصلحة الأميركية العليا أو الاهداف الاستراتيجية الأساسية.

فكرت نامق العاني وعبد الجبار كريم عبد الامير، السياسة الأميركية حيال الخليج العربي بعد عام 2003، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، بيروت - بغداد 2012، ص 205.

إن هذه الاتفاقية لم تحقق للجانب العراقي الغرض الأساسي منها، وهو إخراج العراق من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي أُخضع العراق له بسبب دخوله إلى الكويت في أغسطس/ آب 1990، على الرغم من سيطرة الولايات المتحدة على مجلس الأمن، لاسيما إذا علمنا أن الولايات المتحدة استنفدت أغراضها من تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك عن طريق احتلالها للعراق، وفرض القرار (1483) في العام 2003، الذي صدر ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وشرعن الاحتلال الأميركي للعراق، وأن هذه الاتفاقية لم تستطع انهاء مشكلة كبيرة في العراق تسبب بها الاحتلال الأميركي، هي جعل العراق ساحة رئيسة وجبهة لمحاربة الإرهاب(14).

إذ إن للإرهاب أبعاد دولية، لاسيما إذا ما كان يتميز بصفة أجنبية، وترجع هذه الأبعاد الدولية إلى التداخل الكبير والمعقد الحاصل في عالمنا المعاصر، بين المصالح والأهداف وتأثير المصالح الدولية بالأحداث المحلية(15).

ومكافحة الإرهاب تتطلب استراتيجية أمنية مشتركة، إلا أن هذه الاستراتيجية لا تأتي من فراغ، بل يسبقها وضع سياسة عامة تحدد أهدافاً واضحة ومحددة، تترك للاستراتيجية مهمة تحقيقها، ووضع خطط بعيدة ومتوسطة وآنية، لتحقيق الهدف النهائي في مكافحة الإرهاب، فالهدف والاستراتيجية والتخطيط، هي حلقات ثلاث مترابطة في سلسلة واحدة، تحيط وتحاصر الإرهاب للحد من تفاقمه، ثم قمعه، وبالتالي تحجيمه والقضاء عليه، إلا أن أي من هذه الخطوات لم تقم الولايات المتحدة بها، ولم تتعهد بالقيام بها في الاتفاقية العراقية- الأميركية، مع أن المسؤولية القانونية والأخلاقية تقع عليها للقيام بها.

فمع الإقرار بوجود أسباب متعددة لبروز ظاهرة العنف والارهاب بعد الاحتلال الأميركي للعراق، إلا أن أغلب هذه الأسباب تعود مسؤوليتها إلى دولة الاحتلال ومنها(16):-

1 - أسهمت القوات الأميركية بصورة مباشرة بأعمال العنف عن طريق الاستخدام المفرط للقوة، أو الحجز والاعتقال، واستخدام وسائل التعذيب بشكل منهجي ومنظم، وما يرافق ذلك من امتهان للحقوق الإنسانية، إذ إن تعميم القوات الأمريكية العنف في العراق، قد ساعد في بسط نفوذها وتحقيق هدفها في تدمير الدولة والمجتمع.

2 - دخول تنظيمات ارهابية مسلحة إلى العراق، استغلت فرصة الفوضى وضياع النظام التي تسببت بها الحرب الأميركية، للقيام بأعمال القتل وترويع السكان.

3 - التدخل الدولي والإقليمي في شؤون العراق، الذي أضحى بفعل السياسة الأميركية ساحة صراع لمختلف القوى الطامعة والعدوة.

4 - تلاقي الأهداف بين الاحتلال والقوى المعادية والإرهاب على تدمير العراق ومخطط تفتيت البلد.

5 - تداخل الملف الأمني بين قوات الاحتلال والجهات العراقية، فضلاً عن الدور السلبي لقوات الاحتلال في بناء الأجهزة الأمنية العراقية على أساس المحاصصة.

6 - التصرفات غير المنضبطة لقوات الاحتلال، وهي تجوب الشوارع أدت إلى تداعيات كان ولا زال لها أثر كبير في العنف الذي ساد العراق.

لقد استطاعت الولايات المتحدة عن طريق وجودها في العراق توظيف موضوع الحرب على الإرهاب، لإعلان حرب استنزاف ترمي إلى تدمير القوى المعارضة، سوى كانت هذه المعارضة جماعات إرهابية أو حتى جهات أخرى مدعومة إقليمياً ودولياً، في بلد مثل العراق يمثل موقعاً جيو- ستراتيجياً مهماً، وذلك من أجل تعزيز الهيمنة الأميركية على العالم[17].

إن الوضع العراقي وأزمته، دلّ على وجود تدخلات خارجية، ظلت تتخذ منحى تصاعدي في تبعاً لتراجع قوة العلاقة مع بعض دول الجوار، لكون بعض عمليات العنف قد هزت الوضع العراقي الأمني، إذ سعت بعض هذه الدول إلى تقويض العملية السياسية، وإعاقة تقدمها، وتتباين دول الجوار بشأن مبررات تدخلها في العراق، فتوجه البعض كان يحكمه مخاوف من انسحاب ما يجري في العراق من أعمال عنف سياسي إلى بلدانهم، ومن بروز وصعود الهويات الفرعية عرقية وطائفية، وانسحاب أزمتها إلى بلدانهم، والأكثر منه أن بعض الدول لازالت تتوجس من استمرار الانقسامات السياسية في العراق، وتحاول ان تعيق عملية التغيير السياسي على حدودها.

ولذلك واجهت الولايات المتحدة في العراق متاعب حقيقية، إذ أصبحت في حالة أرباك شديدة بإزاء ملفات اضطراب الأمن في البلاد، والمشروع السياسي ومدى القدرة على التحكم في مساره، وإن هذا المعطى يبدو جوهرياً، بعد أن ازدادت التكلفة المادية والبشرية لدخول القوات الأميركية للعراق، وإحكام السيطرة المطلقة على مقدرات منطقة الشرق الأوسط، من دون أن تدرك حجم المخاطر التي تنتظرها في العراق، وما يمكن أن ينطوي عليه هذا التدخل من تكلفة سياسية وعسكرية.

لقد أخفقت الولايات المتحدة في فهم الواقع السياسي العراقي، وهو ما انعكس لاحقاً على معظم قراراتها في العراق، ومن هذه القرارات تطبيق استراتيجية المحاصصة كخيار وحيد لإقامة التوازنات السياسية في العراق الجديد، وقد مهدت الطريق بذلك إلى رفع وتيرة المشاحنات بين مختلف الفصائل السياسية، ونتيجة السياسات الخاطئة للإدارة الأمريكية في العراق ازدادت التدخلات من دول الجوار في العراق، وساعد عدم الاستقرار الموجود في العراق دول الجوار في تنفيذ أهدافها تجاه العراق، وبذلك فإن السياسات الأمريكية حولت العراق إلى ساحة لصراعات دول إقليمية فيما بينها في بعض الحالات، ومع الولايات المتحدة في حالات أخرى

اسعد نجم عبود، الرؤية الأميركية لأمن الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني- جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2008، ص215.

وهذه الصراعات عززتها الخطوات والإجراءات والإفعال الدبلوماسية الأميركية في العراق، التي كانت تزيد من تعقيد المشكلات الأمنية في العراق، بدل من أن تسهم في حلها، ويكفي أن نذكر هنا التشدد الأميركي في الاتفاقية العراقية- الأميركية، لاسيما فيما يتعلق بالوصول إلى اتفاق مع الجانب العراقي في المسائل، التي كان يمكن أن تحل الكثير من المشكلات الأمنية في العراق، ومن ثم تجنبه للعديد من التدخلات الإقليمية.

ثالثا: معوقات الأمن الوطني العراقي الناتجة عن الاحتلال الأميركي

تسبب الاحتلال الأميركي في العديد من المشكلات التي تعد من مسببات لعدم تحقيق الامن والاستقرار في العراق، خلال الحقبة التي أعقبت الحرب الأميركية على العراق 2003 وإلى الآن، فمن المتوقع أن تبقى هذه المشكلات عقبة رئيسة بإزاء تحقيق الأمن في العراق مستقبلاً، مما يبين حجم وخطورة الآثار السلبية للاحتلال الأميركي في العراق، ومن هذه المشكلات ما يأتي:

1- التنظيمات الارهابية والتكفيرية

وضحت استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007 – 2010، خطورة هذه المشكلة فسعت الحكومة ضمن توجهها لحل المشكلة الأمنية، الى تجريم هذه التنظيمات وطلبت اسناد المجتمعات المحلية بمحاربتها، أن هذه المشكلة التي أوجدها الاحتلال الأميركي في العراق لها أبعاد متعددة سياسية فضلاً عن المشكلة الأمنية. وباعتراف الأمين العام السابق (كوفي عنان)، أكثر الأماكن خطورة في العالم، ولذلك لم يتردد الأمين العام السابق بوصف تلك المرحلة، بالقول (إن ما يحدث في العراق الآن أسوأ بكثير من الحرب الأهلية)، وكان من نتيجة تجميع القاعدة والتنظيمات الارهابية الاخرى، مئات الآلاف من القتلى من المدنيين العزل.

إلا أن الأكثر سوءاً ليس في ذلك فقط، بل في الدعوات إلى تقسيم العراق والمدن العراقية على أسس طائفية، وتفكيك عرى التواصل بين أبناء الوطن الواحد، وقد أسهم هذا التقسيم في تدعيم تلك الرؤى التي تنادي بتقسيم العراق إلى مناطق ذات خصوصيات طائفية وعرقية متباينة. فقد صادق مجلس الشيوخ الأميركي على بيان سياسي رمزي يتبنى تقسيم العراق لا مركزياً إلى مناطق شبه مستقلة، وقد تقدم بهذا المشروع السيناتور (جوزيف بايدن) نائب الرئيس الأميركي الحالي باراك اوباما.

2 - ضعف بناء القوات الأمنية العراقية

بينت استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007– 2010 الحاجة المتزايدة لتجهيز قوات الأمن العراقي، إذ جاء فيها (تزداد قوى الأمن بمختلف صنوفها قوةً وخبرةً وعدداً، كما وتظهر الظروف الحاجة الأكبر لتلك القوى لفرض القانون وحماية المواطن وممتلكاته وحدود العراق، مما يتطلب:

1 - تأمين وتأهيل الأكاديميات والمؤسسات التدريبية، واعتماد سياسة تطوع تؤمن تمثيل الطابع الديمغرافي للعراق.

2 - استكمال المنظومة اللوجستية للقوات المسلحة.

3 - استكمال التجهيز بما في ذلك قدرة النيران الساندة والقوة الجوية.

4 - استكمال القدرات الاستخبارية.

5 - استكمال قدرات مكافحة الإرهاب[18].



ولكن الواقع يظهر أن المنظومة الأمنية تعاني من وهن شديد، نتيجة لعدة عوامل منها[19]:

أ _ أن التسليح الثقيل شبه مفقود.

ب _ سلاح الطيران غير موجود عملياً.

ج _ الواجبات الموكلة للجيش العراقي منذ ثماني سنوات هي واجبات داخلية.

وقضية ضعف تجهيز الجيش العراقي وخاصة سلاح الجو تتحمل الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من مسؤوليته، لأنها تعرف تاريخ انسحاب قواتها من العراق، ولكن الإدارة الأميركية تحكم سياستها التسليحية عوامل عدة، تتعلق برؤيتها الاستراتيجية لتوازنات القوى العالمية، ولمنطقة الشرق الأوسط والتوازنات التي تحكم العلاقات بين أطرافه، ومدى قرب أو بعد أي طرف وتوافقه مع متطلبات المصلحة الأميركية، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه البعد الاقليمي الذي تشكل إسرائيل إحدى متطلباته، فضلاً عن المستوى الخاص بالعراق وأهميته وكيفية الحفاظ على تواجد أميركي.

ولكون العراق يمثل استثماراً على المدى الطويل للولايات المتحدة من عدة وجوه، كأمن الطاقة وموقعه الجيوستراتيجي الذي يمثل عقدة ارتباط عالية القيمة، في صراع الولايات المتحدة، للحفاظ على الهيمنة والنفوذ والانفراد، لذلك تسعى الولايات المتحدة على ابقاء سيطرتها وقدرتها بالإمساك بمعادلة اللعبة السياسية في العراق.

واثق سالم الهاشمي، التحديات التي تواجه العراق بعد الانسحاب الأميركي المفترض من العراق، مجلة معين، العدد 1، المجموعة العراقية للدراسات الاستراتيجية، بغداد، تشرين الثاني 2011، ص 11.

إن إعادة البناء المهني والوطني للقوات المسلحة العراقية بصنوفها الثلاثة الأساسية (الجوية والبحرية والبرية)، ومؤسساتها ودوائرها ومدارسها الاختصاصية والفنية والتدريبية والوصول بها إلى مستوى قدرة الدفاع عن العراق، وردع مخاطر العدوان الخارجي والداخلي عنه، هو أمر مهم لمعالجة المشكلات التي أوجدها الاحتلال في هذا الجانب، ويتطلب ذلك العناية بما يأتي:-

- التحديد الواضح لمفهوم المؤسسة العسكرية والغاية منها.
- تثبيت مبادئ عمل المؤسسة العسكرية.
- تأهيل القيادات وهيئآت الركن.
- إعداد نظام معركة القوات المسلحة.
- تخطيط سياسة التسلح والتجهيز.
- إقرار نهج التدريب.

إن مفهوم المؤسسة العسكرية على الصعيدين السياسي والشعبي، يجب يفهم على أنّة تلك المؤسسة الوطنية التي يتطوع فيها ابناء الشعب من دون تمييز للدفاع عن البلاد، وهي بعيدة عن الشبهات[20]، وأكبر هذه

الشبهات التي يجب إنهاء أيٍّ روَابطها بها هي الاحتلال الأميركي.

إن مشكلات بناء القوات المسلحة العراقية أوجدها الاحتلال الأميركي، مما يتطلب معالجتها بالابتعاد عن الهيمنة الأميركية في هذا الجانب.

ففي مجال التسلح والتجهيز، يجب التخطيط لتنويع مصادر استيراد الأسلحة والمعدات والاعتدة، لتحرير صفقات الأسلحة من التبعية لمصدر واحد، التي تعني تقييد كفاءة القوات المسلحة العراقية وتطويرها، ويجب أيضاً أن تعيد الدولة الحياة إلى التصنيع العسكري لتقليص مساحة الاعتماد على الدول الاجنبية، أما ما يتعلق بإقرار نهج التدريب فهو الآخر ينبغي تحريره وجعله مسؤولية عراقية، بإعادة تأسيس وتأهيل الكليات العسكرية ومدارس ومراكز ومعاهد الصنوف، إن واجب الجيش هو الدفاع عن البلاد لذلك انظاره دائماً نحو الحدود، يرصد محاولات التجاوز، ولا يلتفت إلى الوراء نحو الداخل، لأن أمنه واستقراره مسؤولية المؤسسات الأمنية وأجهزة الشرطة، لكن بعد الاحتلال الأميركي وقراراته بحل الجيش، لم يعد العراق قادراً على الدفاع عن نفسه ضد التهديد الخارجي أو ضبط الأمن الداخلي، وتعقدت المشكلات الأمنية في العراق بشكل كبير نتيجة سياسات الاحتلال الأميركي الخاطئة في هذا المجال، واضطرت إدارة الاحتلال إلى تشكيل وحدات على أنها نواة الجيش العراقي، ولم يتجاوز تسليحها الأسلحة الخفيفة، وكلفت بواجبات الأمن الداخلي، ثم توسع حجم الجيش العراقي الى العديد من الفرق، وبقيت منشغلة بقضايا الأمن الداخلي، وبقي تسليحها وتجهيزها وتدريبها وقيادتها، ومجمل أوضاعها العامة لأسباب كثيرة، قوة لا تستطيع حتى القيام بواجبات الأمن الداخلي، إن هذه الحالة يجب أن تتغير، ويجب وضع حد مهني فاصل واضح بين الجيش وقوى الأمن الداخلي بإعادة تنظيم الجيش، وإعداده بمستوى يمكنه من القيام بواجب الدفاع عن البلاد، وتأهيل مؤسسات الشرطة والأمن لاستلام واجبات الأمن والاستقرار الداخلي في المدن والقصبات والقرى كافة، فالجيش يجب أن لا يكلف بواجبات الأمن الداخلي، إلا إذا اقتضت الضرورة القصوى، عندما تفقد مؤسسات الشرطة والأمن السيطرة، وأن يتم التكليف للقيام بهذا الواجب بموافقة مجلس النواب، وأن يعود الجيش بأسرع ما يمكن إلى ثكناته.

> فمن المؤكد أن إشغال الجيش بمشكلات الأمن الداخلي، لاسيما إذا تكرر الحالة بحقب متقاربة، يؤدي إلى مخاطر كبيرة، أهمها تراجع ثقة الشعب بالجيش، ثم إن إشغال الجيش بمشكلات الأمن الداخلي، يكون في النهاية على حساب جاهزيته وكفاءته الميدانية في مواجهة العدو.
>
> محمود احمد عزت البياتي ، مرتكزات الدفاع والامن في بناء الدولة العراقية الوطنية، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص342.

كما أن الولايات المتحدة أهملت الجانب التدريبي للجيش العراقي وافتقاره لمعسكرات دائمية للوحدات لإجراء التدريب، لأن غالبية وحدات الجيش العراقي تسكن الشوارع على شكل سيطرات أمنية أو القيام بالواجبات الأمنية، لذلك لا يتيسر الوقت والمكان لإجراء التدريب العسكري على وفق الأسس العسكرية، ولم تكن الولايات المتحدة جادة في بناء جيش حقيقي في العراق بعد الاحتلال[21].

3- ضعف الجانب الاستخباراتي

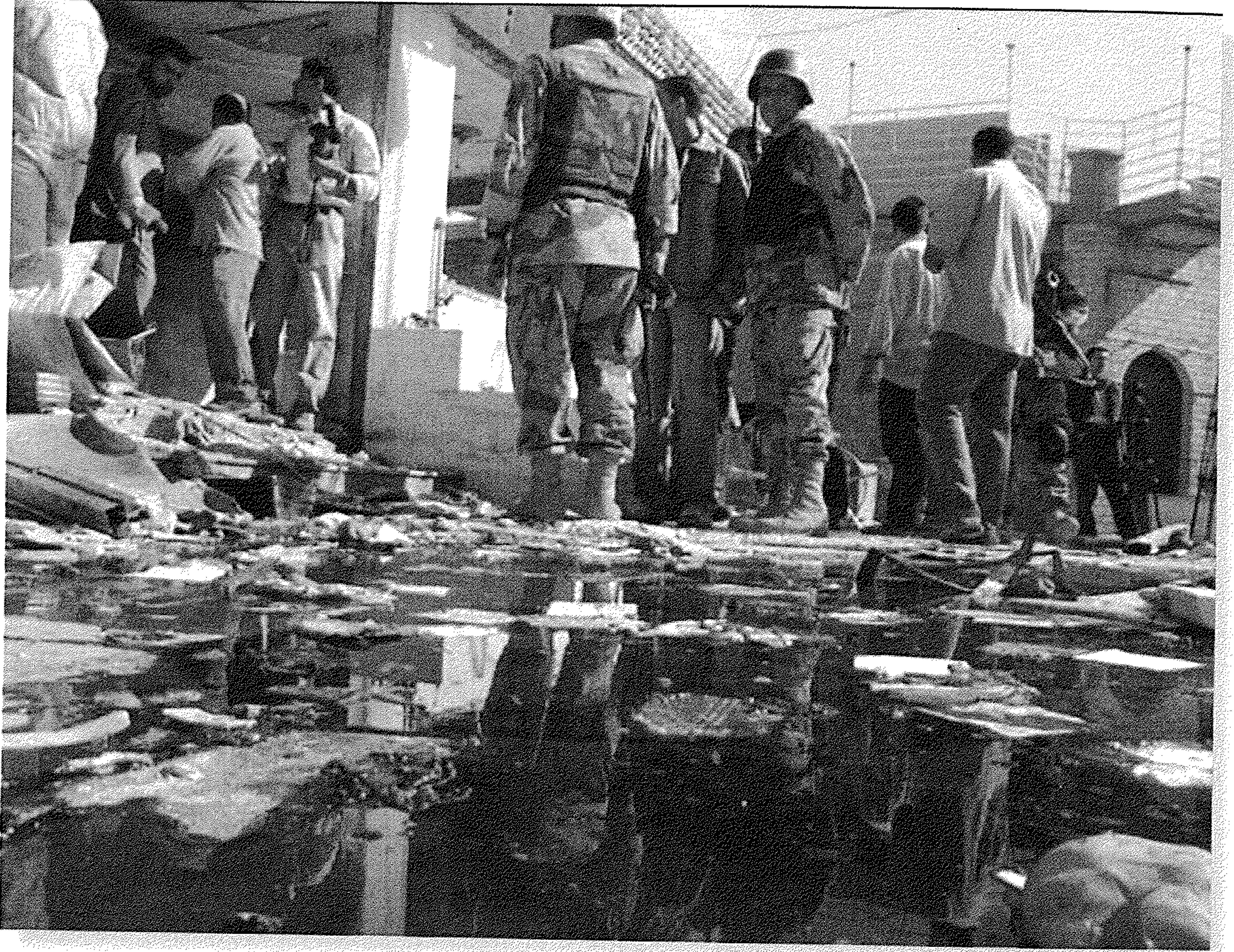
إن أهم مشكلة خلفها الاحتلال الأميركي للعراق في الجانب الأمني، تتمثل في ضعف الجانب الاستخباراتي، ولقد كانت الكثير من السياسات الأميركية في هذا الجانب خلال الحقبة التي أعقبت الحرب الأمريكية على العراق 2003، يقصد من ورائها إبقاء العراق تابع للولايات المتحدة في مجال العمل الاستخباري.



وعمل الاستخبارات يعني تحليل المعلومات، وتهدف عمليات تنسيق المعلومات الى تركيز المعلومات التي تم جمعها من مصادر متعددة مختلفة، وترتيبها بحسب موضوعاتها، ووضع البيانات المبعثرة المختلفة، التي قد لا تعني شيئاً لتصبح موضوعا له معنى[22].

وبما أن **السياسات الناجحة تنتج عن قرارات عقلانية رشيدة، ناتجة عن تراكم كمي وتحسن نوعي في المتاح من المعلومات**، فقد بات الحصول على المعلومات الدقيقة حاجة حيوية لأجهزة الاستخبارات، لتجنب مأزق المباغتة والعجز عن الاستعداد المسبق لمواجهة الاحتمالات السيئة، وبقدر تعلق الأمر بالوظيفة الأساسية للأجهزة الاستخباراتية فإنها تركز في ضمان الأمن[23].

ومع ذلك يقابل غياب الشفافية والتكتم والتخبط والعشوائية، وعدم إعلان نتائج التحقيق لأعمال العنف والإرهاب، حملة واسعة في التشويش المضاد، أوجد جواً من عدم الثقة لدى الرأي العام، كما أن السلطات بعد 2003 بدت عاجزة عن متابعة الجريمة وكشفها، مما هيأ الأجواء لاستمرار أعمال العنف، لاسيما أن عمليات إرهاب وعنف كبرى سجلت ضد مجهول ولم يكشف النقاب عنها[24].



إن هذا الخلل الذي تسبب به الاحتلال الأميركي للعراق في الجانب المعلوماتي، هو الذي أثر بصورة سلبية على الوضع الأمني في العراق.

وتشمل عمليات الرصد جمع المعلومات عن المنظمات الإرهابية وتجميعها وتصنيفها، سواء أكانت المنظمات تعمل بالداخل أم بالخارج، واستيفاء المعلومات عن عناصرها وجنسيات أفرادها وتدريباتهم وأنواع الأسلحة، التي تستخدمها هذه المنظمات ووسائل تمويلها ومدربيها، ومدى الكفاءة في استخدام الأساليب، واساليب عملها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والاستراتيجية العامة التي تحكم عملها، وخططها والعناصر المتعاطفة معها، وغيرها من أنواع المعلومات الأخرى.

إن مثل هذه الخطوات، كان من المفترض أن تقوم بها سلطات الاحتلال الأميركي في العراق، فعليها تقع مسؤولية حفظ أمن البلاد، كما أن لديها من الإمكانيات ما يمكنها من النجاح في القيام بمسؤولياتها في جمع المعلومات وتدقيقها عن الجماعات الإرهابية، وعليهِ كان بإمكان الاحتلال الأميركي منع وقوع الكثير من الأعمال الإرهابية التي حدثت في العراق، وهو ما يبين أن الولايات المتحدة تتحمل الكثير من المسؤولية عن أعمال العنف، التي حدثت وما زالت تحدث في العراق.

4 - الشركات الامنية الخاصة

لقد خططت الولايات المتحدة وهي تستعد الى الدخول في القرن الحادي والعشرين، والهيمنة على العالم، الى تسويق فكرة (خصخصة الحرب)، وبهذا فقد جرى اسناد الكثير من الاعمال غير العسكرية الصرف الى شركات خاصة، فضلاً عن مساهمة الكثير من الشركات في حسم بعض المعارك عن طريق استدعاء القوات الاميركية لجهد الشركات الامنية الخاصة، في اسنادها اعمالها القتالية وفي العديد من المناطق.

إلا أنّ هذه الشركات أدت أدوار لا تقع ضمن التوصيف المبثوث لأعمالها، فقد ساهمت هذه الشركات في اضعاف الاوضاع الأمنية في العراق، نتيجة أعمال القتل بدم بارد للكثير من المواطنين العراقيين، بجانب ادخال كميات من الاسلحة من مثل (كواتم الصوت) وقيامها بتهريب الكثير من المتهمين بالأعمال الارهابية، وتعد شركة (بلاك ووتر) انموذجاً للشركات الامنية، التي مارست العبث بأمن واستقرار العراق، لاسيما وأن هذه الشركات لم تكن تحت سلطة الحكومة العراقية إلا شكلياً، بل أن جل اعمالها وتنظيمها كان يتم من خلال وزارة الدفاع والخارجية الأميركيتين.

ولم يكن للعراق أي دور في مراقبة أداء هذه الشركات أو سلوكياتها أو أعداد العاملين فيها، أو أية معلومات أخرى، تجعل موضوع عملها وطبيعته وتسليحها وامكاناتها موضع تدقيق، بجانب الوضع القانوني وسجل العاملين فيه، إذ أن الكثير من العاملين في هذه الشركات هم من عتاة المجرمين في العالم، بل أن بعضهم متهم بجرائم ضد الانسانية، الا ان الشركات توفر لهم الحماية التامة في العراق تحت خيمة العقود مع الجيش الاميركي.

كما ان هذه الشركات عملت بقوة على تغذية الصراع الطائفي في العراق، من خلال استخدام امكاناتها في تغذية الصراع الطائفي في مناطق متعددة في بغداد بالتحديد.

والجدول الآتي (؟؟؟) يبين بعض من الشركات الامنية الخاصة التي عملت في العراق، وحصلت على ملايين الدولارات، حتى عدت ارباحها مثالاً للاستثمار الجديد الناجح، وهو ما شجع على تأسيس الكثير منها سعياً وراء الحصول على الفرصة المناسبة لعقود مغرية مع وزارة الدفاع الأميركية.



جدول (4): بعض الشركات الأمنية الخاصة التي عملت في العراق 2003 - 2011

ت	أسم الشركة		الدولة
1	شركة سلامة العراق	(IRAQ SAFETY LLC.(PSC	أميركا
2	شركة جانوس الأمينة- العراق المحدودة	JANUS SECURITY- IRAQ	بريطانيا
3	شركة جي فور اس العراق المحدودة	G4S GROUP IRAQ LTD	بريطانيا
4	شركة اندرو كاين انتربرايز المحدودة	ANDREW KAIN ENTERPRISES LTD. ((PSC	بريطانيا
5	شركة كونسليوم لاستراتيجيات المخاطر المحدودة	CONSLIUM RISK STRATEGIES	بريطانيا
6	شركة الريشة الزرقاء المحدودة	BLUE HACKLE LIMITED	بريطانيا
7	شركة سالي بورت للخدمات العالمية	SALLYPORT GLOBAL SERVICES LTD. ((PSC	أميركا
8	شركة ريد	(REED INC(PSC	أميركا
9	شركة إي- أو- دي للتكنولوجيا وإزالة الألغام	EOD TECHNOLOGY & DEMINING INC	أميركا
10	شركة بريتام ديفينس المحدودة	(BRITAM DEFENCE LTD. (PSC	بريطانيا
11	شركة مجموعة الموارد المتحدة	UNITY RESOURCES GROUP	الامارات
12	شركة تريبل كانوبي(أي.ان.سي)	(TRIPLE CANOPY INC. (PSC	أميركا
13	شركة ايجز للخدمات الدفاعية المحدودة	(AEGIS DEFENSE SERVICES LTD. (PSC	بريطانيا
14	شركة هارت للخدمات الأمنية	(HART LTD. (PSC	قبرص
15	شركة إي- ار- أس- أم المحدودة	EDINBUR RISK AND SECURITY (MANAGEMENT (E.R.S.M) (PSC	جمهورية موريشوس
16	شركة مجموعة السيطرة على المخاطر	.CONTROL RISKS GROUP (CRG) LTD	بريطانيا
17	شركة بيلكرمز للخدمات الأمنية المحدودة	PILGRIMS SECURITY SERVICES LTD	بريطانيا
18	شركة ايرنز العراق المحدودة	ERINYS IRAQ LIMITED	بريطانيا
19	شركة داينكورب انترناشونال ال.ال.سي	DYNCORP INTERNATIONAL LLC	أميركا
20	الشركة الاستشارية للعمليات الخاصة وإدارة المجاميع الأمنية	(SOC – SMG INC. (PSC	أميركا
21	جلوبال (ميدل ايست) ريسك ستراتيجيز منطقة حرة ذ.م.م.	GLOBAL (MIDDLE EAST) RISK STRATEGIEX FZ- LLC	الامارات

22	شركة جي دبليو للاستشارات (المملكة المتحدة) المحدودة	GW CONSULTING (UK) LIMITED	بريطانيا
23	شركة رونكو للاستثمارات	RONCO CONSULTING CORPOROTION	أميركا
24	شركة هوثورن بروأكتيف للحماية الأمنية	REPRESENTATATION OFFICE OF HAWTHORNE PROACTIVE CO	بريطانيا
25	شركة تايكر سوان للخدمات الأمنية	REPRESENTATATION OFFICE OF TIGERSWAN SECURITY CO. INC	أميركا
26	شركة توريس ادفانيد انتربرايز سوليوشنز ذ.م.م.	TORRES ADVACED ENTERPRISE SOLUTIONS REPESENTATION OFFICE	أميركا
27	شركة بي- أج- دفسنس الأميركية	BH DEFENSE LLC FOR SECURITY SERVICES	أميركا
28	شركة أم.في.أم.أي.أن.سي للخدمات الأمنية المحدودة	MVM. INC SERVICE SUPPORT SUCCESS	غير معروفة
29	شركة كريستون للخدمات الأمنية	GRESTONE LIMITED	أميركا
30	شركة سكيوريفورسز انترناشنال فور بروجيكت مانجمنت	(SECURIFORCE INTERNATIONAL (PSC	غير معروفة
31	شركة سنتوريون رسك اسسمنت سيرفسز المحدودة	CENTURION RISK ASSESSMENT SERVICES LIMITED	بريطانيا
32	شركة سيفنت للخدمات الأمنية المحدودة	SAFENT SECURITY SERVICES	جنوب افريقيا
33	شركة انترناشنال سكاي جيس كوربوريشن	INTERNATIONAL SKYCHASE CORPORATION	أميركا
34	الشركة العالمية للخدمات الأمنية المحدودة	.UNIVERSAL SEXCURITY LLC	أميركا
35	شركة باراتوس	غير مجازة من الحكومة العراقية حتى نهاية 2011	غير معروفة
36	شركة اوسيس	غير مجازة من الحكومة العراقية حتى نهاية 2011	غير معروفة
37	شركة هارلو	غير مجازة من الحكومة العراقية حتى نهاية 2011	غير معروفة
38	شركة بلاك ووتر	BLACK WATER COMPANY	أميركا
39	شركة أكس إي سيرفيسز	XE SERVES COMPANY	أميركا
40	شركة ريفلكس رسبونسيز		الامارات
41	مجموعة أمور غروب	APMOUR GROUP	بريطانيا
42	شركة النتائج التنفيذية		أميركا
43	شركة ساندلاين	SANDLIAN SECURITY COMPANY	أميركا

44	شركة الحلول التكتيكية	METEORIC TACTICAL SOLUTION	جنوب افريقيا
45	أي دي كونسلسي	AD CONSULTANCY	بريطانيا
46	أي كي إي المحدودة	AKE LIMITED	أميركا
47	شركة بغداد	BAGHDAD FIRE & SECURITY	بغداد
48	شركة تيتان (تعذيب وتحقيق المعتقلين العراقيين)	TITAN COMPANY	أميركا
49	مجموعة كونترول رسكي	CONTROL RISKS GROUP	لندن
50	ديليجنز الشرق الأوسط	DILIGENCE MIDDLE EAST	أميركا
51	شركة غلوبل (الشرق الأوسط)	GLOBAL (MIDDLE EAST) RISKS STRATEGIES	إسرائيلية مقرها الامارات
52	شركة هيل وشركاؤه	HILL AND ASSOCIATES	هونغ كونك
53	غروب فور فلاك	GROUP 4 FLACK	الهند
54	مجموعة اوليف الأمنية	OLIVE GROUP SECURITY	الامارات
55	يونايتي رسورسز	UNITY RESOURCES	استراليا
56	دهداري جنرال تريدنغ وكونتركتنميج است	DEHDARI GENERAL TRADING & CONTRACTING EST	الكويت
57	سي اي سي اي الدولية (تعذيب وتحقيق المعتقلين العراقيين)	CACI INTERNATIONAL	أميركا
58	شركة كي بي أر (هاليبرتون)	K. B. R. COMPANY	أميركا
59	شركة كستر باتلز	CUSTER BATTLES	أميركا
60	شركة غلوبل ريسك انترناشونال	GLOBAL RISK INTERNATIONAL	بريطانيا
61	شركة مليتاري بروفشنال ريسورسز	MILITARY PROFESSIONAL (RESOURCES INC (MPRI	غير معروفة
62	شركة جيرخا سيكيورتي	GURKHAS SECURITY GRAND	بريطانيا
63	شركة واكينهت للتحليل الاستخباري	WACKENHUT COMPANY	أميركا
64	شركة كيلوج براون آند روت	KELLOGG BROWN & ROOT	أميركا
65	شركة بوز ألن هاملتون	BZ ALLEN HAMILTON	أميركا
66	شركة بريتش سيكيورتي	BRITISH SECURITY COMPANY	بريطانيا
67	الشركة العراقية	IRAQI CONSTRUCTION COMPANY	بريطانيا
68	شركة اوميغا لتحليل المخاطر	OMEGA RISK SOLUTIONS	غير معروفة

69	شركة هارت سيكيورتي	HART SECURITY COMPANY	غير معروفة
70	بصرة هوستيل فاير	HOSTILE FIRE BASRA	بريطانيا
71	كويشز كينسلتي	COCHISE CUNSULTANCY	غير معروفة
72	أس أي أس انترنشنال	SAS INTERNATIONAL (SUB TO ERINYS (INTL	بريطانيا
73	اندرو كاين	KAIN ANDEREW	بريطانيا
74	ادنبرة	EDINBUR	بريطانيا
75	تي ام جي	T.M.G	غير معروفة
76	كونسليوم	KONSELEOM	غير معروفة



الاحتلال الأميركي وإشكالية الدستور والقوانين

د. عبد الحسين شعبان

مفكر واستاذ مادة اللاعنف - جامعة أونور - بيروت

أ. د. طه حميد العنبكي

كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

أ.م. د. حنان محمد القيسي

كلية القانون - الجامعة المستنصرية

مقدمة

سنحاول في إطار هذا المحور- الدستوري والقانوني- الولوج في العملية التشريعية، التي شهدها العراق في ظل خضوعه لا حتلال القوات الأميركية وحليفاتها، وذلك طيلة المدة الزمنية الواقعة بين الربع الثاني من سنة 2003 ونهاية سنة 2011،ثم عام انسحاب تلك القوات من أرض العراق وعودة السيادة الوطنية، على الرغم من أن بعض جوانبها لا تزال معوّمة!.

على ذلك نرى من المهم عرض العملية التشريعية، في عهدي الجنرال المتقاعد(جاي غارنر)، والسفير الأميركي (بول بريمر 13 أيار/مايو 2003- 28 حزيران /يونيو 2004)، ومن ثم في عهد الحكومة المؤقتة (2004)، لنعرج بعد ذلك على قانون إدارة الدولة الانتقالي الصادر سنة 2004، وبعد ذلك نتطرق إلى مرحلة حكم الجمعية الوطنية الانتقالية المنتخبة بداية سنة 2005، وعن طريق التركيز في أبرز التشريعات الصادرة عنها، والتي تقف في مقدمتها عملية صياغة الدستور العراقي، الذي يعدّ بمثابة أُس التشريعات، وسنعنى به أيضاً في فقرة مستقلة، مع عرض بعض الموضوعات الخلافية والمشاكل التي أفرزتها الكثير من نصوصه، هذا فضلاً عن تناول العملية التشريعية في الدورتين النيابيتين السابقة والحالية لغاية كتابة هذه السطور.

أولاً: العملية التشريعية في عهدي(جي غارنر وبول بريمر 2003-2004)

شهد العراق بعد 2003/4/9 ومنذ لحظة دخول قوات الاحتلال الأميركية وحلفائها، عملية انهيار لمؤسسات النظام السياسي برمته، وفي ظل هذا الواقع واجهت الإدارة الأميركية مشكلتين أساسيتين:

المشكلة الأولى: أنها لم تكن تملك خطة واضحة تساعد في السيطرة على الأوضاع في العراق بعد الاحتلال، لاسيما مع سيادة حالة الفوضى وفتح الحدود على مصراعيها، مما أدى إلى تسرّب حركات متطرفة وتكفيرية أخطرها (القاعدة)، وهو ما كان هدفاً للولايات المتحدة في جمعها على أرض العراق، بحسب ما أعلنه الرئيس الأميركي (بوش الابن)، وهو ما جعل العراق ساحة صراع مع هذه القوى، ومن ثم إشاعة الفوضى والقتل والتدمير. وكان الخاسر الوحيد فيها الشعب العراقي، الذي وجد نفسه مضطراً لدفع فاتورة هذا الوضع، على الرغم من أن مسؤولية الحفاظ على أمن المجتمع، تقع بالدرجة الأساسية على عاتق القوات المحتلة، لاسيما بعد أن لجأت إلى مجلس الأمن- بعد أن تجاوزته في قرار الاحتلال-، وتمكنت من الحصول على القرار (1483) سنة 2003، الذي عدّها دولة محتلة تترتب عليها تبعات وواجبات متعددة[1]، وفّر لها غطاءً شرعياً للتصرف في إدارة البلد.

سنحاول في إطار هذا المحور- الدستوري والقانوني- الولوج في العملية التشريعية، التي شهدها العراق في ظل خضوعه لاحتلال القوات الأميركية وحليفاتها، وذلك طيلة المدة الزمنية الواقعة بين الربع الثاني من سنة 2003 ونهاية سنة 2011،ثم عام انسحاب تلك القوات من أرض العراق وعودة السيادة الوطنية، على الرغم من أن بعض جوانبها لا تزال معوّمة!.

المشكلة الثانية: ظهور المقاومة الوطنية والاسلامية، في وقت مبكر من احتلال العراق، وقد انتظمت هذه المقاومة تحت عناوين مختلفة، وتداخلت في مناطق مختلفة، وهو ما أرادته الولايات المتحدة للخلط بين المقاومة والارهاب، إلا أن هذا لم ينجح في ثني العراقيين عن مقاومة الاحتلال، في عرض البلاد وطولها، وكبد الأميركان خسائر كبيرة، اهتزت بموجبها معنويات جنوده، وازدادت حالات الانتحار والامراض النفسية، التي عانى منها معظم الجنود، الذين تم استقدموا للقتال في العراق.

ومن المؤكد أن الاحتلال الأميركي للعراق، القى بكلكله على مجمل الاوضاع ،ومنها العملية التشريعية في العراق، سواء في أثناء مرحلة حكم كل من الجنرال المتقاعد (جاي مونتغمري غارنر Montgomery Jay Garner، أو السفير بول بريمر (primer Paul) سنعرض لكل منهما على حدة:

المرحلة الأولى: مرحلة إنشاء مكتب إعادة الاعمار والمساعدات الإنسانية بإشراف الجنرال المتقاعد (جاي مونتغمري غارنر Garner Montgomery Jay):

عقب الاحتلال الأميركي للعراق مباشرةً، تشكلت هيئة لإدارة شؤون العراق، سميت باسم (مكتب إعادة اعمار العراق والمساعدات الإنسانية) المعروفة اختصاراً بـ(ORHA)، وقد اختارت الإدارة الأميركية الجنرال المتقاعد جاي مونتغمري غارنر (Garner Montgomery Jay)[(2)] مشرفاً عليها، وقد صدر أمر تعيينه منذ يوم 6 نيسان 2003، أي قبل سقوط نظام الحكم في العراق بثلاثة أيام، وقد كان (غارنر) يتبع وزير الدفاع الأميركي (دونالد رامسفيلد) مباشرة، وكان التمويل لأعمال ونشاطات المكتب، يتم من ميزانية وزارة الدفاع الأميركية.

وقد صل (غارنر) إلى بغداد يوم 21 نيسان 2003، وكان إلى جانبه في المكتب الجنرال بروز مور Brose) More)، وكلف بمتابعة شؤون المنطقة الشمالية من العراق، والجنرال بيك والترز (Peek Walters)، وكلف بمتابعة شؤون المنطقة الجنوبية، أما (باربارا أودين) السفيرة الأميركية السابقة في اليمن، فكلفت بإدارة شؤون المنطقة الوسطى، وكان في المكتب عدد من الموظفين العراقيين، الذين كانت لهم صلة سابقة بالإدارة الأميركية منهم:(علاء قطب، والدكتور عماد ضياء، وزينب السويج، والدكتور عادل عوض، والدكتور ليث كبه، وانتفاض قنبر).

وقد أشير في حينه إلى أن إدارة (غارنر) ستستمر مدّة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وقد **صدر عن المكتب سلسلة من القرارات** منها تعيين مستشارين في الوزارات العراقية المختلفة، وفي 17 نيسان 2003 اجتمع (جاي غارنر) في قطر بالجنرال (تومي فرانكس)، قائد الحملة على العراق وطلب منه السفر إلى العراق، للاجتماع بالقادة العسكريين على الأرض في بغداد خاصة، وأن النهب والتدمير كان مستمراً، لقد دمرت 17 وزارة من

أصل 23 وزارة تدميراً كاملاً في بغداد، وسرقت المستشفيات والمدارس والمصانع، وانقطعت الاتصالات والتيار الكهربائي.

وبدا الأميركيون ضعفاء وعاجزين عن السيطرة على الوضع في العراق، وواجه (جاي غارنر) العديد من المشكلات منها، عدم توزيع قوات عسكرية كافية لمواكبة الفريقين الوزاري والحكومي، في جولاتهما على مكاتب مختلف الوزارات، حتى وجد نفسه في مأزق كبير، وازداد هذا المأزق شدة، عندما اتصل به (رامسفيلد) يوم وصوله بغداد، ليبلغه أن الرئيس الأميركي (جورج بوش) عين السفير (بول بريمر) موفداً خاصاً له إلى بغداد، وقد التقى (جاي غارنر) السفير(بريمر) آنذاك، وأطلعه على كل الأفكار والخطط، التي وضعت للمباشرة بعملية سياسية جديدة.

وقد نوقشت هذه الأفكار والخطط مع كل من (كولن باول) و(رامسفيلد)، وتقتضي تلك الأفكار والخطط تشكيل (مجموعة قيادية)، تضم كل من (جلال الطالباني ومسعود البارزاني الزعيمين الكرديين الرئيسين والدكتور احمد الجلبي والدكتور اياد علاوي زعيمي المعارضة للنظام السابق ومحمد باقر الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وعدنان الباجه جي، فضلاً عن ثلاثة أشخاص يمثلون المسيحيين والسنّة والشيعة المعتدلين)، تفكير الإدارة الأميركية، باتخاذ التدابير اللازمة لجمع ثلاثمائة إلى أربعمائة عراقي، يعينّ فريق عمل منهم، للبدء معهم بكتابة مسوّدة دستور، ومن ثم اختيار نوع نظام الحكم[3].

ولكن عُمر المكتب المذكور كان قصيراً، إذ حُلَّ بصورة مفاجئة، وعين السفير (بول بريمر) (primer Paul)، ليحل محل الجنرال (جاي غارنر)، وأُبدل اسم المكتب إلى (سلطة الائتلاف المؤقتة) وهي تدعم من وزارة الدفاع الأميركية أيضاً، وقد أشيع آنذاك، وإنَّ (جي غارنر) طُرد بسبب خلاف بين وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين، لكن بعد عودته إلى واشنطن، نفى ذلك قائلاً: إنه لطالما عُد أن عمله في العراق لن يدوم أكثر من بضعة أشهر، وأن مهمته، تكمن كما قال: "في تشكيل فريق ونقله إلى هناك لتسليمه إلى شخص يعينه الرئيس، وهذا ما حصل"، ويقول أحد المراقبين أن هذا كان تصريحاً لإنقاذ ماء الوجه، إذ إن العنف والفوضى اللذين كان يجب التحسب لهما، قضيا في غضون أيام، على أشهر من الجهود التي أمضاها وفريقه في التحضير لمواجهة الوضع في العراق ما بعد الغزو [4].

وعلى الرغم من قصر المدة الزمنية التي قضاها (جي غارنر) في العراق بعد دخول قوات الاحتلال، كانت أياماً عصيبة شهدت حالة من الارتباك والتخبط والفوضى والتدمير، التي لم يكن لها سوى تفسيرين: أحدهما انعدام وجود خطط عملية لمواجهة الموقف في العراق بعد سقوط النظام، والثاني- قد يكون هو الراجح - تعمد الإدارة الأميركية على خلق حالة الفوضى في هذا البلد، لتحقيق أهداف استراتيجية يقف في مقدمتها ضمان تواجد القوات المحتلة، لأطول مدة زمنية بفعل حاجة البلد للدعم والمساندة، نتيجة لما حصل من عمليات تدمير هائل للبنى التحتية.

المرحلة الثانية: مرحلة حكم سلطة الائتلاف المؤقتة بإدارة السفير (بول بريمر 2003-2004)

تعدّ سلطة الائتلاف المؤقتة((CPA) Authority Provisional Coalition. في العراق، أول سلطة شكلت لإدارة شؤون العراق بعد الإطاحة بنظام الحكم السابق في 9 نيسان 2003 في أعقاب احتلال العراق، وقد استندت سلطة الائتلاف المؤقتة في حكمها للعراق، إلى قرار مجلس الأمن المرقم 1483 في 2003 بحسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة، لاسيما اتفاقيات جنيف لعام 1949 وملحقيها لعام 1977، استطاعت أن تحكم قبضتها على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في العراق، وقد امتدّ حكم سلطة الائتلاف المؤقتة من 21 نيسان 2003 إلى 28 حزيران 2004 [5].

وكانت مهمة الإدارة الجديدة الأساسية، هي عملية إعادة بناء المؤسسات العراقية التي دمرتها الحرب، إلا أن المفارقة كانت تكمن هنا في أن القوات المحتلة التي ساهمت في-أو على الأقل، أنها تتحمل وزر- عملية تدمير تلك المؤسسات في تلك المرحلة، وهي التي تولت مهمة بناء تلك المؤسسات، والمفارقة الأكبر أنها بدأت تلك المهمة بالشروع بحل ما تبقى من تلك المؤسسات، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية*، وجرى ذلك بقرار من المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة (بول بريمر)**.

*- عمرو ثابت، الولايات المتحدة الأميركية وسياستها تجاه العراق: الوسائل والأهداف، في مجموعة باحثين، العراق: دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ط1، 2006، ص58.**- الامر رقم (1) لسنة 2003.

من جهة أخرى بدأت الولايات المتحدة الأميركية، تشعر بالحاجة إلى تسريع وتيرة العملية الخاصة بالانتقال السياسي، لاسيما بعد أن بدأت وتيرة المقاومة المسلحة تتصاعد ضدها، وبدأت المخاوف تتصاعد لديها ولدى حلفائها، وفي مقدمتهم بريطانيا التي راحت تضغط على الولايات المتحدة كي تسلم السلطة إلى حكومة عراقية، وإلاّ خاطرت بمواجهة انتفاضة عارمة ضد قوات الاحتلال[6]، ومن ثم أوعزت إدارة (بول بريمر) بتشكيل مجلس الحكم، على أساس مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية، التي مازال البلد يرزح تحت وطأتها، بفعل تأثيراتها السلبية على العملية السياسية، وعلى مؤسسات الدولة برمتها، مما انعكس سلباً بالنتيجة على أداء وزارة الخارجية وسياسة العراق وعلاقاته الخارجية.

وبناءً على ما تقدم كُلّف مجلس الحكم– بإشراف بول بريمر- بوضع قانون إدارة الدولة، الذي صدر في شهر شباط سنة 2004، بوصفه دستوراً مؤقتاً، معتمداً لإجراء انتخابات جمعية وطنية في بداية سنة 2005، وتتولى مهمة إعداد دستور دائم للبلاد، يعرض فيما بعد على استفتاء شعبي، تجري بموجبه إجراء انتخابات وطنية بحلول منتصف شهر كانون الأول من السنة نفسها.

ونعتقد أن تلك التطورات كانت أهم ملامح تلك المرحلة، أي الجانب التشريعي الذي كان يتولاه المدير التنفيذي لسلطة الائتلاف المؤقتة، وتشكيل مجلس الحكم، وعلى ذلك فمن المفيد تسليط الضوء عليها بشيء

من التفصيل، وكما يأتي:

1 - الجانب التشريعي

شهدت هذه المرحلة إصدار سلسلة من القوانين والقرارات، التي كانت تكرس سلطة الاحتلال من جانب، وتهدف إلى الانقضاض على ما تبقى من مؤسسات الدولة وتدمير البنى التحتية، من جانب آخر، وبكل تأكيد كان من أخطر تلك القوانين والقرارات، قرار حل المؤسسة العسكرية ومعظم المؤسسات الأمنية.

وقد تعددت التشريعات التي صدرت عن سلطة الائتلاف المؤقتة خلال هذه المدة، ما بين قوانين وأوامر وأنظمة وقرارات، استطعنا إحصاء (166) تشريعاً منها:

أ - القوانين

ومنها قانون البنك المركزي[7]، وقانون المحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرائم ضد الإنسانية[8]، وقانون محكمة أمن الدولة[9].

ب - التعليمات

ومنها تعليمات الشؤون الاقتصادية (إطفاء وتقسيط الديون المترتبة بذمم المشمولين بقرار العفو العام والمكلفين بخدمة عامة الصادرة بحق قرارات التضمين) رقم (1) لسنة 2003، تعليمات إعادة تعيين الموظف المستقيل أو الذي عُد مستقيلاً، أو المحال إلى التقاعد رقم (5) لسنة 2003، تعليمات توزيع الحوافز بين منتسبي المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري رقم (1) لسنة 2003، تعليمات إعفاء الأجهزة التابعة للدولة كافة من ضريبة إعادة إعمار العراق رقم (1) لسنة 2004، وتعليمات إصدار شهادة الإيداع وكيفية توثيق الأعمال الإبداعية ذات الطبيعة الخاصة رقم (1) لسنة 2004، تعليمات صرف الرواتب التقاعدية لعيال القضاة وأعضاء الادعاء العام المتوفين خلال الخدمة رقم (1) لسنة 2004.

ت - الأوامر

وتمثل الجزء الأكبر من التشريعات الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة، ويمكن تقسيم تلك الأوامر إلى:

*- الأوامر المتعلقة بحلّ الكيانات وتنظيم القوات المسلحة العراقية والجهات الملحقة بها، ومنها : أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (1) بشان حل الكيانات العراقية لسنة 2003،[10] ويعد هذا الأمر من أسوأ الأوامر التي صدرت عن سلطة الائتلاف المؤقتة، والتي سببت فوضى وازدياد في أعمال العنف في العراق، والتي حاولت الإدارة الأميركية في العراق تلافيها عن طريق جملة من الأوامر، نورد منها على سبيل المثال الأمر رقم (42) بشأن تشكيل وكالة دعم الدفاع لسنة 2003، الأمر رقم (28) بشأن تأسيس فيالق الدفاع المدني العراقي لسنة 2003، الأمر رقم (26) بشأن إنشاء دائرة تأمين الحدود والسيطرة عليها لسنة 2003، قانون الانضباط العسكري للجيش العراقي الجديد رقم (23) لسنة 2003، الأمر رقم (22) بشأن تشكيل جيش عراقي جديد لسنة 2003، الإجراءات المؤقتة لمراقبة الحدود والموانئ والمطارات العراقية بالرقم (16) لسنة 2003، أمر سلطة الائتلاف

المؤقتة رقم (3) بشان السيطرة على الأسلحة لسنة 2003، الأمر رقم (67) وزارة الدفاع لسنة 2004، الأمر رقم (91) تنظيم القوات المسلحة والميليشيات في العراق لسنة 2004، الأمر رقم (73) بشأن نقل فيالق الدفاع المدني العراقي إلى وزارة الدفاع لسنة 2004 [11]، الأمر رقم (75) الخاص بإعادة توزيع الشركات الصناعية العسكرية لسنة 2004، أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (1) والمتعلقة بتنفيذ أمر تطهير المجتمع العراقي من حزب البعث لسنة 2003.

**- الأوامر المتعلقة بحل حزب البعث- وهو الحزب الحاكم في العراق في عهد النظام السابق، ومنها أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (4)، بشأن إدارة ممتلكات وأموال حزب البعث العراقي لسنة 2003، وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (5) بشأن تأسيس المجلس العراقي لتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث لسنة 2003.

***- أوامر تتعلق بإنشاء الوزارات العراقية وهيئات عامة، ومنها الأمر المتعلق بوزارة المرحلين والنازحين المرقم (50) لسنة 2004، والأمر المرقم (24) بوزارة العلوم والتكنولوجيا لسنة 2003، الأمر رقم (60) بشأن وزارة حقوق الإنسان لسنة 2004، قانون وزارة البيئة رقم (44) في 2003/24/10، قانون وزارة البلديات والأشغال العامة رقم (23) لسنة 2003، الأمر رقم (71) السلطات الحكومية المحلية لسنة 2004، الأمر رقم (45) بشأن المنظمات غير الحكومية لسنة 2003، الأمر رقم (65) بشأن المفوضية العراقية للاتصالات والإعلام لسنة 2004، الأمر رقم (66) بشأن الهيئة العراقية العامة لخدمات البث والإرسال لسنة 2004، الأمر رقم (27) بشأن إنشاء هيئة حماية المنشآت لسنة 2003، الأمر رقم (77) ديوان الرقابة المالية لسنة 2004.

****- أوامر تتعلق بقوانين أساسية- اقتصادية كانت أم سياسية- ومنها: الأمر رقم (38) بشأن إعادة إعمار العراق لسنة 2003، قانون المصارف رقم (4) لسنة 2003، قانون الاستثمار الأجنبي رقم (39) لسنة 2003، الأمر رقم (4) بشأن إجراءات ترسيم العقود وتقديم المنح المنطبقة على الممتلكات العراقية المكتسبة والمصادرة على صندوق تنمية العراق لسنة 2003، قانون حرية التجمع رقم (19) لسنة 2003، قانون العقوبات رقم (7) لسنة 2003، الأمر رقم (12) بشأن سياسة تحرير التجارة لسنة 2003، الأمر رقم (9) بشأن إدارة الممتلكات العامة العراقية واستخدامها لسنة 2003، الأمر رقم (54) بشأن سياسة تحرير التجارة لعام 2004، الأمر رقم (49) بشأن الاستراتيجية الضريبية لعام 2004، الأمر رقم (97) قانون الأحزاب والهيئات السياسية لسنة 2004، الأمر رقم (96) قانون الانتخابات لسنة 2004، الأمر رقم (94) قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، الأمر رقم (94) قانون الإدارة المالية والدين العام لسنة 2004، الأمر رقم (93) قانون مكافحة غسل الأموال لسنة 2004، الأمر رقم (86) قانون المرور لسنة 2004، الأمر رقم (87) بشأن العقود العامة لسنة 2004، الأمر رقم (13) المحكمة الجنائية المركزية للعراق لسنة 2004، الأمر رقم (74) القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية لسنة 2004.

*****- الأوامر المتعلقة بوضع سلطة الائتلاف المؤقتة ومنها: الأمر رقم (17) بشان وضع الائتلاف وبعثات الارتباط الأجنبية وموظفيها والمقاولين العاملين معها لسنة 2003، الأمر رقم (17) مذكرة سلطة الائتلاف المؤقتة متطلبات التسجيل للشركات الأمنية الخاصة لسنة 2004، الأمر رقم (59) بشأن حماية المخبرين

في المؤسسات الحكومية وتقديم الحوافز المناسبة لسنة2004، الأمر رقم (62) بشأن تجريد الأشخاص من الأهلية لتولي المناصب العامة لسنة 2004، الأمر رقم (9) بشأن إدارة واستخدام الممتلكات العامة العراقية لسنة 2004.

ث: القرارات والبيانات

ومنها قرار سلطة الائتلاف المؤقتة بشأن تطوير الإجراءات القضائية المتعلقة بمنازعات الدين رقم (78) لسنة 2004، وقرار إعفاء المتجاوزين المشمولين بأحكام قرار 156 لسنة 2001 من تسديد القيمة الحقيقية للأرض المتجاوز عليها المرقم (16) لسنة 2003، قرار إلغاء قانون ضريبة بناء جامع الملوية رقم 30 لسنة 1999 المرقم (12) لسنة 2003، قرار تعديل قرار مجلس قيادة الثورة رقم 137 لسنة 1996 (عدم إطلاق سراح) المرقم (10) لسنة 2003.

أما البيانات فمنها، بيان أحداث بلدية في ناحية الحقلانية لسنة 2004، وبيان إلغاء دار العدالة وملاحظية التسجيل العقاري في ناحية الثرثار لسنة 2004، بيان تعديل أسماء دور العدالة لسنة 2004 ، بيان إلغاء دائرة كاتب عدل الجامعة لسنة 2003، بيان إلغاء دائرة كاتب عدل الصالحية لسنة 2003، بيان إلغاء محكمة تحقيق الأحداث في الكرخ لسنة 2003،بيان حظر بموجب القانون العراقي لاستخدام الزجاج الملون الداكن غير الشفاف في نوافذ السيارات لسنة 2003، بيان التنظيم في مكان العمل لسنة 2003، بيان عام تحريض الجمهور على أعمال العنف والإخلال بالنظام لسنة 2003، بيان إلغاء المحاكم الزراعية لسنة 2003 وغيرها.

2 - تشكيل مجلس الحكم

يعد مجلس الحكم في العراق ثاني هيئة إدارية تشكلت في العراق، بحسب التسلسل الزمني عقب الحرب الأميركية - البريطانية على العراق في آذار 2003 واحتلاله، وقد تشكل المجلس في 13 تموز(يوليو) 2003، بقرار من سلطة الائتلاف الموحدة ومُنح الصلاحيات لغرض إدارة شؤون العراق [12].

وكان مجلس الحكم يتألف من ممثلين عن أحزاب وتكتلات عراقية مختلفة، كانت معارضة للنظام السابق، واعترفت الجامعة العربية بمجلس الحكم العراقي، بوصفه ممثلاً شرعياً للعراق في الأول من حزيران عام 2004، حيث وافقت الجامعة العربية على أن يشغل ممثل مجلس الحكم، المقعد المخصص للعراق في جامعة الدول العربية. أعلنت دول مثل فرنسا وألمانيا وروسيا أن مجلس الحكم لا يُعد ممثلاً شرعياً للعراق، وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك (كوفي أنان)، مراراً على عدم شرعية هذا المجلس، ودعا إلى ضرورة نقل السلطة للعراقيين بأسرع وقت.

ولتعرف ما شهدته هذه المرحلة من تحولات تشريعية، لابد من أن نبين بعضاً من المسائل المتعلقة بالمجلس، من حيث تشكيله وآلية ذلك التشكيل، ومن حيث رئاسته وكيفية ممارستها، ومن حيث اختصاصاته ومدى تلك الاختصاصات، وذلك في الفقرات الآتية:

أ - تشكيل المجلس

واجهت سلطة الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة الأميركية في العراق، مأزقاً حرجاً تمثل في صعوبة الوضع عقب إعلان انتهاء الحرب مطلع أيار (مايو) 2003، **فأعمال المقاومة التي تواكبت مع الانفلات الأمني، مثلت بيئة خطرة يصعب فيها ضبط الأوضاع الداخلية**، فضلاً عن رفض الأمم المتحدة الاضطلاع بمهمة حفظ الأمن والنظام في العراق، وإلقائها المسؤولية على عاتق قوات الاحتلال، ناهيك عن الرغبة القوية التي لمستها الولايات المتحدة داخلياً ودولياً، في إنهاء الاحتلال وتسليم السلطة للعراقيين، كل هذا أدى إلى أن يعدل الأميركيون - ولو شكلياً - عن التفرد بجزء كبير من إدارة الشأن العراقي.

وقد وجد الأميركيون المخرج في عدة إجراءات كان أبرزها: أهمية تقاسم الأعباء السياسية والأمنية مع العراقيين في الداخل، إلاّ أن (بول بريمر) تخلى بمجرد توليه لمنصبه رئيساً لسلطة التحالف المؤقتة في العراق، عن سياسة الولايات المتحدة الخاصة بعقد مؤتمر وطني عراقي لإقامة حكومة مؤقتة. وبدلاً من ذلك، اقترح بريمر تشكيل "مجلس سياسي" استشاري من العراقيين- المعينين من جانب الولايات المتحدة- لتقديم المشورة لمسؤولي التحالف [13].

وقد أثار استئثار (بريمر) بمهمة الإشراف على اختيار أعضاء المجلس، قلق الفصائل العراقية السبعة التي من المتوقع أن تتولى قيادة المجلس الاستشاري، وساد قلق بالغ من احتمال أن تقاطع تماماً بعض الجماعات، مما يفسح المجال لنزاع محتمل بين سلطة التحالف المؤقتة والعراقيين، في نهاية المطاف عرض بريمر "تنازلات" على العراقيين في أوائل تموز وسط مناخ اتسم بتصاعد العنف ضد الأميركيين، وتزايدت شكوك العراقيين وقلقهم بالنسبة إلى حكم بلادهم بأنفسهم. وتشمل هذه التنازلات عد المجلس مجلس حكم وليس مجلساً سياسياً. والذي سمّى أعضاءه الاحزاب والقوى التي جاءت مع الاحتلال، وقد استنكر بعضهم بشكل علني التواجد الأميركي وهيمنته على شؤون العراق [14].

وفي الثالث عشر من تموز، وافق (بريمر) رسمياً على المطالب العراقية بأن تكون هناك سلطة سياسية حقيقية، وبأن يكون المجلس العراقي مجلس الحكم الأساسي، وبأن يُعلن أن المجلس سوف يمارس على الفور سلطة سياسية حقيقية، وسيقوم بتعيين الوزراء المؤقتين والتعاون مع التحالف بشأن السياسة والميزانيات [15].

وعليه أعلن رسمياً يوم الأحد 13/ تموز2003، عن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق، والذي نصت أولى قراراته على إلغاء كل الأعياد الرسمية التي أنشأها حزب البعث خلال حكمه العراق، وعُد التاسع من نيسان، تاريخ سقوط الرئيس المخلوع (صدام حسين)، يوم عطلة رسمية في العراق، وأعلن آية الله محمد بحر العلوم، عن تشكيل المجلس الذي يضم خمسة وعشرين عضواً، وذلك، في حضور الحاكم المدني الأميركي على العراق (بول بريمر)، وممثل بريطانيا في العراق (جون سورز).

ولابد من الإشارة إلى أن تشكيل المجلس، خلق خلافات في الداخل والخارج، بشأن مدى شرعيته والجدوى من وجوده ما بين مؤيد ومعارض، وأنه خلق خلافاً حول طبيعة تكوينه:

• من حيث طبيعة تكوين المجلس

اختلفت رؤية السياسيين والمحللين لهذا المجلس وطبيعة تكوينه [16]، فمنهم من رأى أنه أحد أهم نتائج سقوط نظام حكم الرئيس المخلوع (صدام حسين) المعتمد على الحزب الواحد، بل إن بعضهم ذهب أبعد من ذلك، عندما استبشر بأن يكون تشكيل المجلس الانتقالي الذي جمع مختلف الأطياف والتوجهات والأحزاب السياسية، فاتحة خير على المجتمع العربي برمته، فهناك مجموعة تحكم وليس فرداً واحداً، ولابد (للعدوى) الديمقراطية أن تنتقل إلى البلدان المجاورة.

وعلى الجانب الآخر، رأى البعض أن هذا المجلس ما هو إلا تكريس للطائفية، ودللوا على ذلك بالنظر إلى طريقة تكوينه وانتماءات أعضائه الـ25. وقد جاءت معايير اختيارهم متداخلة، فالمجلس ضم 13 من الشيعة [17] وخمسة من العرب السنة [18] وخمسة أكراد [19] وتركمانياً [20] ومسيحياً [21]، أي إن هناك معياراً للمَذهب وآخر للعِرق وثالث للدِين، والغريب في هذه المعايير أنها لم تلتفت إلى القومية العربية، على الرغم من أنها التفتت إلى القومية الكردية والتركمانية، ولم تذكر أن شيعة العراق من العرب يلتقون مع السنة في العرق، كما تجاهلت انتماء غالبية الأكراد إلى المذهب السني، واشتراكهم في هذا مع العرب السنة.

• الخلاف حول شرعية مجلس الحكم

فهو- أي المجلس- كما يرى المعارضون لتشكيله-، قد تأسس بقرار من الحاكم الأميركي بول بريمر الذي أكد ارتباط المجلس به، ومن ثم سيطرته على جميع قراراته التي لا تصبح نافذة إلا بموافقته. وعلى الرغم من أنه ضم قوى عراقية لها وزنها، فإنه فعلياً لم يمثل كل العراقيين، فالمجلس معين ولم يأت عبر انتخابات حرة، ونتيجة لذلك ظهر هناك رأيان في الداخل بهذا الصدد:

الأول: يمثله عدد كبير من الشخصيات والمجموعات(السنية)، يقابلها في الجانب (الشيعي) تيار الزعيم الشاب (مقتدى الصدر)، ويرى هؤلاء أن المجلس غير شرعي، وأنه يسهم في "شرعنة" الاحتلال لكونه معيناً من طرفه، وعليه ليس له الحق في الحكم وخاصة في مسألة صياغة الدستور.

الثاني: يمثله تجمع الكتل السياسية المكون منها مجلس الحكم ويؤمن بشرعية وجوده، مع اختلاف مصدر هذه الشرعية من شخص لآخر داخل المجلس نفسه، فمنهم من يستند إلى قرار مجلس الأمن الذي يمنح العراقيين صلاحية تشكيل سلطة مؤقتة لإدارة شؤونهم، في حين أن البعض الآخر- وأبرزهم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية برئاسة عبد العزيز الحكيم-، يعد أن شرعية المجلس تستمد من أهمية المحافظة على مصالح الناس وتنظيم أمورهم، وعليه لا تعطي المشاركة في المجلس فحسب مشروعية للاحتلال.

ب - رئاسة المجلس

في 30 تموز(يوليو) 2003 قرر المجلس عن طريق التصويت (20 إلى 5 أعضاء)، التزام نظام دورية رئاسة مجلس الحكم. وحُصرت الرئاسة في تسع شخصيات فقط من بين الأعضاء، على أن تكون مدة الرئاسة شهراً واحداً لكل منهم. وقد حُلَّ مجلس الحكم الانتقالي في 1 تموز(يوليو) 2004، عقب إعلان الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة (اياد علاوي)، واختير (غازي مشعل عجيل الياور) رئيساً للجمهورية.

ت - اختصاصات المجلس

في أول بيان علني له في الثالث عشر من تموز، أعلن المجلس أن «الأولوية بالنسبة إليه تتمثل في توجيه جهوده كافه نحو تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد، وإنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير الخدمات العامة... وسوف يتحقق كل ذلك عن طريق إقامة حكومة تتكفل بجميع المهام، وعن طريق تشجيع مؤسسات المجتمع المدني».

مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأميركية، النص: مجلس الحكم العراقي الجديد يتحدث إلى العراقيين، 15 يوليو 2003، أعضاء مجلس الحكم العراقي يتحدثون في مؤتمر صحفي 13 يوليو، قناة الجزيرة، الدوحة، باللغة العربية الساعة 1200 في 13 يوليو 2003.

وسيكون من حق هذا المجلس الجديد وضع السياسات واتخاذ القرارات (بالتعاون مع التحالف)، في كل مجالات السياسة الوطنية، بما في ذلك الإصلاح المالي والاقتصادي والتعليم وقانون الانتخابات والصحة[22]، وسوف نحاول بيان أهم اختصاصات المجلس:

• تعيين الوزارة*:

في 1 سبتمبر/أيلول 2003، سمى المجلس أولى حكوماته. وكانت التشكيلة الوزارية متناسبة مع تشكيل المجلس، والذي اعتمد فيه أسلوب الحصص الطائفية على أسس دينية وعرقية، فتم منح 13 وزارة للشيعة، وخمسة للعرب السنة، وخمسة للكورد، وواحدة للتركمان، وواحدة للمسيحيين الآثوريين.

ولم يعين المجلس رئيساً للوزارة، وشغل هذا المنصب رئيس المجلس الدوري، ويهدف هذا الإجراء إلى تقوية العلاقة بين مجلس الحكم ومجلس الوزراء.

ويلاحظ في هذا التشكيل خلوه من وزارة الدفاع والإعلام، التي تم حلّها الأميركيون، وكذلك وزارة والأوقاف والشؤون الدينية، التي اختلف عليها أعضاء مجلس الحكم من الشيعة والسنة فتقرر إلغاؤها.

فيما استحدثت أربعة وزارات جديدة منها: وزارة المهجرين والمهاجرين، ووزارة البيئة، ووزارة حقوق الإنسان، ووزارة العلوم والتكنولوجيا.

الاختصاصات المتعلقة بوضع السياسات**

يجب على سلطة التحالف المؤقتة التشاور مع مجلس الحكم، بشأن القرارات والقضايا المهمة المتعلقة بالسياسات كافة، يقرر مجلس الحكم الطريقة التي يرغب عن طريقها تنظيم نفسه، بغرض إعداد السياسات الجديدة، ويجوز له اختيار تشكيل لجان متخصصة لوضع المقترحات، ويمكن أن يضم خبراء من الأمم المتحدة، أو التحالف أو غيرها من الأجهزة في مثل هذه اللجان.

الشؤون الخارجية

فضلاً عن قيام مجلس الحكم بتعيين الوزير المؤقت العراقي للشؤون الخارجية والرقابة على عمل الوزارة، يتولى المجلس وضع الترتيبات اللازمة لتمثيل البلاد على المستوى الدولي في أثناء المدة المؤقتة، ويعين المجلس بالتشاور مع سلطة التحالف المؤقتة المواطنين العراقيين، الذين سيعملون ممثلين لدى المنظمات والمؤتمرات الدولية، تكون للمجلس أيضا سلطة تعيين رؤساء البعثات الثنائية العراقية في الخارج، واستقبال ممثلي الدول الأخرى.

الموازنة والشؤون المالية

يعين مجلس الحكم وزيراً مؤقتاً للمالية ويراقب أنشطته أو أنشطتها، و يقوم مجلس الحكم بالتعاون مع سلطة التحالف المؤقتة وبمشاركة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (وفقاً لما تحدده سلطة التحالف المؤقتة)، بدور كامل في وضع الموازنة العامة لعام 2004،و سيكون له الحق في وضع السياسات المتعلقة بالأمور النقدية والمالية.

وتخضع موازنة عام 2004 لموافقة مجلس الحكم. ويحق للمجلس البحث في إدخال تعديلات جوهرية على موازنة الطوارئ لعام 2003.

الشؤون الأمنية [23]:

لمجلس الحكم الحق في إعداد السياسات الخاصة بالأمور المتعلقة بالأمن القومي للعراق، بما في ذلك إعادة الأعمار وإصلاح القوات المسلحة والشرطة وقطاع القضاء في العراق، ويكون مجلس الحكم مسؤولاً عن التأكد من نزع الصبغة السياسية عن الشرطة والقوات المسلحة في العراق، وترسيخ مبدأ الإشراف والمراقبة المدنية على القوات المسلحة، على أن يظل التحالف خلال المدة الانتقالية مسؤولاً عن الأمور الأمنية العملية.

العملية الدستورية والتشريعية

صدر عن المجلس عدد من التشريعات لعل أهمها، قرار اجتثاث حزب البعث وكل ما له صلة به، وقانون الأحوال الشخصية رقم (137)، الذي عدل عنه بعد شهرين من إقراره، ثم إقرار الدستور المؤقت والتمهيد

للانتخابات، وسوف نحاول بيانها فيما يأتي:

أ – فيما يتعلق بالدستور المؤقت والتمهيد للانتخابات: صب مجلس الحكم جل اهتمامه على هذه المسألة، فشكل من أجل ذلك لجنة تحضيرية أعلن عنها في آب 2003، مهمتها اقتراح عملية يتم بواسطتها إعداد دستور جديد للعراق والتصديق عليه، على أن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس. ويؤدي الإجراء الجديد المقترح إلى وضع دستور جديد، على أساس المبادئ التي تم تبنيها في مؤتمري صلاح الدين والناصرية السابقين.

وفي آذار2004 وبعد مناقشات واختلافات داخل المجلس حول بنود الدستور، أُقرّت مسودة الدستور العراقي المؤقت، أو ما أطلق عليه "قانون الإدارة الانتقالية"، ووقع عليه أعضاء مجلس الحكم الانتقالي كافة، وقد نص القانون على انتخاب جمعية وطنية بالبلاد في موعد أقصاه نهاية كانون الثاني 2005.

ويمهد الدستور بمجرد التصديق عليه، الطريق لإجراء انتخابات عامة، تؤدي إلى تشكيل حكومة عراقية جديدة كاملة السيادة، تتولى على الفور سلطات ومسؤوليات التحالف، وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483.

ب - أما في مجال التشريع، فقد صدر عن مجلس الحكم عدد من التشريعات، لعل أهمها يتعلق باجتثاث حزب البعث المنحل، وإلغاء قانون الأحوال الشخصية، وقد تراجع عنه بعد شهرين من إصداره وقرر العمل بالقانون القديم أواخر شباط 2011، الأمر الذي فسره البعض بتذبذب المجلس، فيما يتعلق بشؤون المجتمع وعدم قيامه بالدراسة اللازمة لتداعيات مثل تلك القرارات [24].

ولا بد من الإشارة إلى أن رئيس سلطة التحالف المؤقتة «بول بريمر»، يتمتع بحق الاعتراض النهائي «الفيتو» على قرارات مجلس الحكم الخاصة بالسياسات كافة، فمجلس الحكم الذي يفترض أن يضع الدستور العراقي الجديد، وأن يكون له رأيه في تعيين الوزراء أو إقالتهم وغيرها من الاختصاصات السالف ذكرها، لا يملك استقلالية فعلية في هذه الأمور، وإنما لابد أن تحظى كل قرارات مجلس الحكم بموافقة الحاكم الأميركي بريمر قبل اعتمادها، لذا هو محدود الصلاحيات في واقع الأمر، ولا تتعدى وظيفته الصفة الاستشارية، مهما بدأ من محاولات إضافة ملامح التشريع على دوره.

إذ لا يختلف اثنان على الدور الثانوي ، لهذا المجلس والذي لم يكن ليتعدى الدور الاستشاري، والذي لم يؤخذ به إلا في حالات نادرة جداً، وفي الاتجاه الذي تريده قوات الاحتلال وبما يتوافق مع مصالحها وأهدافها، وعلى ذلك فإذا كانت قد صدرت قرارات أو قوانين المجلس المذكور، فهي كانت بمثابة إملاءات فرضتها قوات الاحتلال.

وفي السادس من أيار (مايو) عام 2004 أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة أمراً بالرقم (9)[25]، أعلنت فيه حَل مجلس الحكم الانتقالي، وجاء في الأمر أنها تعترف بالإجراءات التي اتخذها مجلس الحكم لحل نفسه في اليوم الأول

من شهر حزيران (يونيو) 2004، ضمن التطور المستمر في هيكل الإدارة العراقية المؤقتة، وذلك ضمن التدبير المنصوص عليه في القرارين رقم 1483 و1511.

ثانياً- العملية التشريعية في عهد الحكومة المؤقتة (2004)

نحاول بيان الملامح الأساسية لهذه المرحلة عن طريق الفقرات الاتية:

تشكيل الحكومة المؤقتة

الحكومة العراقية المؤقتة هي السلطة الثالثة بحسب التسلسل الزمني، التي تشكلت في العراق عقب غزو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية للعراق في 2003، وقد تشكلت تلك الحكومة في 28 حزيران (يونيو) 2004، لتحل محل سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم الانتقالي في العراق، وإدارة شؤون العراق تحت إشراف الولايات المتحدة الأميركية، وعلى الرغم من أن الحكومة اعترفت بها "واقعياً" من قبل الولايات المتحدة الأميركية والجامعة العربية، وبعض الدول الأخرى ممثلاً شرعياً للعراق، ولكن الولايات المتحدة احتفظت بصلاحيات واسعة في العراق، وكانت هي صاحبة القرار أثناء مدة الحكومة المؤقتة.

وضمّت الحكومة العراقية المؤقتة رئيساً للجمهورية ونائبين ورئيساً للوزراء ونائباً واحداً، وكذلك 31 وزيراً وست نساء وزيرات وخمسة وزراء دولة، واختير (إياد علاوي) رئيساً للوزراء عن طريق تصويت داخلي قام به أعضاء مجلس الحكم في العراق.[(26)]

وقد أخذت تلك الحكومة على عاتقها مهمة إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية، لحين إجراء انتخابات لجمعية تتولى مهمة إصدار دستور دائم للبلاد، وقد استدعى هذا الأمر إصدار العديد من القرارات، ولكن المشكلة التي حصلت في تلك المرحلة، هي المزيد من التخبّط والارتباك في العملية التشريعية، لاسيما مع نفاذ مفعول قوانين وقرارات كانت قد صدرت قبل عام 2003.

2. اختصاصات الحكومة الانتقالية

عن طريق مراجعة التشريعات التي صدرت في تلك المرحلة، نجد أنها كانت قليلة نسبياً، كما أنها كانت قليلة الأهمية في الوقت نفسه، ولعل من أسباب التخبط التشريعي حينها استمرار العمل بالتشريعات التي وضعت في عهد الرئيس المخلوع، فضلاً عن التشريعات الكثيرة التي صدرت عن سلطة الائتلاف المؤقتة، من ناحية أخرى، فقد امتازت تلك التشريعات بالضعف في الصياغة واتباعها أسلوب الأوامر التي تضعها سلطة الائتلاف المؤقتة، وهو نظام غريب على العملية التشريعية العراقية، وباستقراء تلك التشريعات نجد أن أهمها كانت:

أصدر مجلس الوزراء بناء على موافقة مجلس الرئاسة بحسب صلاحياته التشريعية الأمر رقم (30) لسنة 2005 (قانون المحكمة الاتحادية العليا)، وهي تتشكل من رئيس وثمانية أعضاء يجري تعيينهم من مجلس الرئاسة،

بناء على ترشيح من مجلس القضاء الأعلى بالتشاور مع المجالس القضائية للأقاليم،[27] وهي تتولى المهام الاتية:[28]

- الفصل في المنازعات التي تحصل بين (الحكومة الاتحادية) وحكومات الأقاليم والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية .
- الفصل في المنازعات المتعلقة بشرعية القوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة من أية جهة، تملك حق إصدارها وإلغاء التي تتعارض منها مع أحكام قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، ويكون ذلك بناء على طلب من محكمة أو جهة رسمية أو من مدع ذي مصلحة .
- النظر في الطعون المقدمة على الأحكام والقرارات الصادرة من محكمة القضاء الإداري.
- النظر بالدعاوى المقامة أمامها بصفة استئنافية وينظم اختصاصها بقانون اتحادي.[29]

ولا جدال بأن المحكمة الاتحادية العليا مؤسسة قضائية اتحادية مهمة، إذْ لابد لكل دولة تتبنى النظام الفيدرالي من تشكيل قضاء فيدرالي، تعد المحكمة العليا جزءًا منه، إلاّ أن تشكيل هذه المحكمة تعرّض للانتقاد، وكذلك تعرّضت اختصاصاتها لانتقادات أخرى، ولعل أهمها إقحام اختصاصات لا تتولاها عادة المحاكم العليا، مثل النظر تمييزاً في قرارات محكمة القضاء الاداري، واغفال اختصاصات مهمة مثل النظر في دستورية القوانين أو دورها في تفسير الدستور.

أصدرت حكومة اياد علاوي أمر الدفاع عن السلامة الوطنية رقم (1) لسنة 2004، وجاء في الأسباب الموجبة لهذا الأمر "نظراً للظروف الأمنية الخطيرة والتداعيات العصيبة التي ما برحت تعصف بالعراق في هذه المرحلة وضرورة التصدي الحازم للإرهابيين والعابثين بالقانون، وانطلاقاً من التزام الحكومة المؤقتة بحماية حق المواطن في الحياة الحرة الكريمة وضمان حقوقه السياسية والمدنية والالتزام بتهيئة الأجواء الأمنية المناسبة لإجراء انتخابات حرة ديمقراطية كما يمليه قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وتدعيماً لسيادة دولة القانون ولاستقلالية القضاء وفاعليته ورقابته، ومنعاً للتعسف في استخدام القوة في الظروف الاستثنائية..."، ثم تلته بالبيان رقم (3) لسنة 2004، والذي منع بموجبه التجوال في مدينة بغداد وضواحيها من الساعة الحادية عشرة مساءً ولغاية الساعة الخامسة صباحاً اعتباراً من تاريخ إعلان هذا البيان وحتى إشعار آخر [30].

أصدرت الحكومة الأمر رقم (3) لسنة 2004 بشأن إعادة العمل بعقوبة الإعدام،[31] ويعاد العمل بعقوبة الإعدام المنصوص عليها في قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 على مرتكب إحدى الجرائم الآتية:

- الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي.
- الجرائم ذات الخطر العام واستخدام المواد الجرثومية.
- الجرائم الخاصة بالاعتداء على سلامة النقل ووسائل المواصلات.
- جرائم القتل العمد.

- جريمة خطف الأشخاص.

ث - أصدرت الحكومة عدداً من الأوامر المتعلقة بالحقوق التقاعدية والمكافئات ومنها أمر بشأن تعويض الشهداء والمصابين نتيجة الأعمال الإرهابية رقم (10) لسنة 2004.

ثالثاً- قانون إدارة الدولة

صدر قانون إدارة الدولة في النصف الأول من عام 2004 ليعدّ بمثابة دستور مؤقت ينظم عملية إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية[32]، بما في ذلك الإعداد لإجراء انتخابات لجمعية وطنية، تتولى مهمة صياغة دستور دائم للبلاد، ولا جرم كان صدور هذا القانون بإشراف سلطات الاحتلال، وقد تضمن الكثير من النصوص التي كانت ومازالت مثار جدل وخلاف، لاسيما بعد أن نُقلت إلى الدستور الدائم لاحقاً[33].

وعلى الرغم مما يحمله القانون من فقرات دستورية مهمة على المستوى النظري، إلا أن الكثير من القوى الدينية والسياسية فضلاً عن القانونيين، أبدت تحفظات جديرة بالعناية.

من جهة أخرى أخذ هذا القانون مزيداً من الوقت لإعداده وخضع لمناقشات مطولة، انحصرت بين قوات الاحتلال وأعضاء مجلس الحكم بسرية تامة، ودون أن يعرض على وسائل الإعلام أو مراكز البحوث أو رجال القانون أو السياسيين، وعليه كان مجهولاً للشعب العراقي، وأن بعض أعضاء مجلس الحكم تحفظوا على بعض مواده، ومنهم من تخلف عن التوقيع عليه، ومنهم من توارى أو أناب غيره للتوقيع عليه.

قسّم قانون إدارة الدولة المؤقت، المرحلة الانتقالية إلى مرحلتين زمنيتين:[34]

تبدأ المرحلة الأولى بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة كاملة تتولى السلطة في 30 حزيران(يونيو). وستتألف هذه الحكومة وفق عملية تداول واسعة النطاق بتشاور شرائح المجتمع العراقي، **يقوم بها مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة**، ويمكن التشاور مع الأمم المتحدة بذلك. إن هذه الحكومة ستمارس السلطة بموجب هذا القانون.

تبدأ المرحلة الثانية بعد تأليف الحكومة العراقية الانتقالية، والتي تتم بعد إجراء الانتخابات للجمعية الوطنية، كما هو منصوص عليه في هذا القانون، على أن لا تتأخر هذه الانتخابات عن 31 كانون الأول (ديسمبر) 2004، وعلى كل حال قبل 31 كانون الثاني (يناير) 2005. وتنتهي المرحلة الثانية عند تأليف حكومة عراقية وفقاً لدستور دائم.

وقد أشار القانون المؤقت إلى عدة أمور منها:

شكل نظام الحكم: إذ حدد القانون الحكم بوصفه جمهورياً، اتحادياً فيدرالياً تعددياً[35]، وإن كان هذا القانون قد وضع الأسس الأولى لعد العراق دولة مركّبة، وليس بسيطة كما هي منذ تأسيسها، لاسيما بإقرار

النظام الفيدرالي، فعلى الرغم من النص فيه على أن يقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية، والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الأثنية أو القومية أو المذهب، إلاّ أن الأمور سارت باتجاه آخر، وتتناقض هذه المادة مع المواد اللاحقة وخاصة المواد7 و9 و53 و54، حينما يكرس هذا القانون وجود إقليم كردستان العراق، ويسبغ عليه الشكل القانوني على أساس عرقي واثني وقومي[36].

السلطة التنفيذية الانتقالية: أشار لها القانون في المواد (35-42)، وهي تتكون من مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ورئيسه [41]، الذين تنتخبهم جميعهم الجمعية الوطنية، وذلك بانتخاب رئيس الدولة ونائبين له بقائمة واحدة، وبأغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية الوطنية، ولها حق إقالتهم بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات [37]، ويجب أن تتوافر فيهم شروط عضوية الجمعية الوطنية [38].

وفيما يتعلق بالحكومة العراقية الانتقالية حدد القانون في المادة (25) اختصاصاتها- فضلاً عن السيادة الكاملة لحكم العراق، وحلّ سلطة الائتلاف المؤقتة، وإنهاء عمل مجلس الحكم الانتقالي[39]- فهي تختص برسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها وإبرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية وسياسات الاقتراض السيادي، ووضع سياسة الأمن الوطني، وتنفيذها بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدامتها لتأمين وحماية وضمان أمن حدود البلاد والدفاع عن العراق، ورسم السياسة المالية، وإصدار العملة، وتنظيم الكمارك، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي وإدارته، وتنظيم أمور المقاييس والأوزان ورسم السياسة العامة للأجور، وإدارة الثروات الطبيعية للعراق والتي تعود لجميع أبناء الأقاليم والمحافظات في العراق، بالتشاور مع حكومات وإدارات هذه الأقاليم والمحافظات. توزع الواردات الناتجة عن هذه الثروات عن طريق الميزانية العامة وبشكل منصف، يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع الأخذ بالحسبان المناطق المحرومة بصورة مجحفة من النظام السابق، ومعالجة مشاكلها بشكل ايجابي، واحتياجاتها ودرجة التطور في المناطق المختلفة من البلاد، وتنظيم أمور الجنسية العراقية والهجرة واللجوء، تنظيم سياسة الاتصالات، وقد أوجب القانون على الحكومة الانتقالية احترام التزاماتها الدولية بمنع انتشار وإنتاج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية واستخدامها[40].

ولابد من الإشارة إلى أن منح حكومة انتقالية عيّنتها قوات الاحتلال، جميع هذه الصلاحيات والحقوق يخالف ابسط مبادئ القانون الدولي، إذ إن صلاحيات مثل هذه الحكومات تكون في أضيق الحدود.

مجلس الرئاسة: لما كانت قرارات مجلس الرئاسة تتخذ بالإجماع، كان هذا المجلس عملياً عاجزاً عن ممارسة أي دور فعال، فإذا خالف أي من هؤلاء أي قرار يعطل القرار مهما كان مهماً،[41] ومن تناقضات هذا القانون، تناقض المادة (39/ ب) التي تنص على أن مجلس الرئاسة، يقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة

للأغراض التشريفية والاحتفالية فقط، ولن يكون له سلطة القيادة، أي إن مهمته هي شكلية فقط، مع نص المادة (36) من القانون نفسه، التي تنص على أن مجلس الرئاسة يمثل سيادة العراق، والإشراف على شؤون البلاد العليا، وتسمية رئيس الوزراء، وتعيين أعضاء المحكمة العليا، وكبار ضباط القوات المسلحة، ومدير المخابرات العامة، وإقرار القوانين والقرارات والمعاهدات، وغير ذلك من الاختصاصات المهمة، فكيف يكون له جميع هذه الاختصاصات المهمة، ولكن بالنسبة إلى قيادة الجيش تقتصر على التشريفات والاحتفالات فقط، وذلك غاية في التناقض.

السلطة التشريعية الانتقالية: وقد أشار لها القانون في المواد (30-34)، بأن يكون للعراق خلال المرحلة الانتقالية سلطة تشريعية، تعرف باسم الجمعية الوطنية، ومهمتها تشريع القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية، تنتخب وفقاً لقانون الانتخاب وقانون الأحزاب، وأنه يجب أن يكون للنساء نسبة لا تقل عن ربع الأعضاء في المجلس، وتحقيق تمثيل عادل لجميع الفئات بما فيها التركمان والكلدو-آشوريين والآخرون.

ولقد استبعد القانون من عضوية الجمعية الوطنية، من كان عضواً في حزب البعث المنحل بدرجة عضو فرقة أو أعلى، إلاّ إذا استثني بحسب القواعد القانونية، أما إذا كان عضواً في حزب البعث المنحل بدرجة عضو عامل، فيجب عليه أن يوقّع وثيقة براءة من حزب البعث، يتبرّأ فيها من كافّة ارتباطاته السابقة، قبل أن يحقّ له أن يكون مرشحاً، وأن يقسم على عدم التعامل والارتباط بمنظمات حزب البعث، وإذا ثبت في محاكمة أنّه كان قد كذب أو تحايل بهذا الشأن، فإنّه يفقد مقعده في الجمعية الوطنية [42]،وقد عدّ البعض أن هذا الإجراء يمايز بين عضو وآخر من جهة، ويخضع المسألة للقسم، وهذا القسم ربما تكون عليه علامات استفهام من نواحٍ متعددة من جهة أخرى.

السلطة القضائية: لعل من أهم الاستحداثات التي جاء بها القانون، النص على إنشاء محكمة عليا، إذ نصت المادة (44) منه على إنشاء محكمة اتحادية عليا، مهمتها الرقابة على دستورية القوانين والنظر في المنازعات، التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية، وقد أشار القانون إلى تشكيل محكمة في العراق بقانون وتسمى المحكمة الاتحادية العليا[43]، وهي تتشكل من تسعة أعضاء، ويقوم مجلس الرئاسة بتعيين أعضاء هذه المحكمة، وتسمية أحدهم رئيساً لها، وفي حالة رفض أي تعيين يرشح مجلس القضاء الأعلى مجموعة جديدة من ثلاثة مرشحين[44].

أما فيما يتعلق باختصاصات هذه المحكمة، فقد جعل القانون الاختصاص الحصري والأصيل للمحكمة، النظر في الدعاوى بين الحكومة العراقية الانتقالية، وحكومات الأقاليم وإدارات المحافظات والبلديات والإدارات المحلية، ومن ثم لم تكن الرقابة على دستورية القوانين الاختصاص الأصيل لهذه المحكمة، بل هو واحد من عدة اختصاصات تمارسها هذه المحكمة.

القوات المسلحة: على الرغم مما نصت عليه المادة الخامسة، بأن تخضع القوات المسلحة العراقية للسيطرة المدنية للحكومة العراقية الانتقالية، إلا أن المادة (59) تناقض ذلك تماماً، وتنص على أن القوات المسلحة العراقية ستكون تحت سيطرة قوات التحالف الموحدة، أيّ قوات الاحتلال خلال المدة الانتقالية، علماً بأنه بعد حل المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة للجيش العراقي والشرطة والأجهزة الأمنية، لم تكن هناك سوى عدة آلاف من الأفراد، الذين جندتهم قوات الاحتلال، والذين يعملون تحت إمرتهم وحدها فقط.

فقد أكدت المادة (27) أن غرض القوات المسلحة هو الدفاع عن العراق، وعدم جواز تشكيل قوات مسلحة ومليشيات ليست خاضعة مباشرة لإمرة القوات المسلحة العراقية الرسمية، إلا بموجب قانون اتحادي، في حين أن ذلك يتناقض مع الواقع، إذ إن هنالك العديد من الميليشيات، كقوات (البيشمركة في إقليم كردستان وما سمي بالمناطق المتنازع عليها، لا تخضع بأي شكل من الأشكال لا لمجلس الحكم الحالي، ولن تخضع للحكومة الانتقالية.

بل إن المادة (54/ أ) من هذا القانون تسمح لإقليم كردستان بالحفاظ على ميليشيات البيشمركة وقوات الأمن، وأن تبقى تحت سيطرتها وإشرافها دون تدخل من الحكومة الانتقالية في المستقبل، مما يبين مدى التناقض بين المادتين (27) و (54) من القانون نفسه.

الأقاليم والمحافظات: على الرغم من أن هذا القانون، يؤكد أن الهدف من إنشاء النظام الاتحادي في العراق هو لمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية، وتمكين السلطات المحلية في كل إقليم أو محافظة من ممارسة سلطاتهم، مما يخلق عراقاً موحداً، إلا أنّ الواقع يؤكد **أن هذا القانون برمته، ولاسيّما الباب الثامن منه والمتعلق بالأقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية، هو لتقنين تقسيم العراق وتجزئته إلى دويلات عرقية وإثنية ودينية ومذهبية، بدءاً من إقليم كردستان إلى بقية أجزاء العراق**، وما يؤكد ذلك هو (53/أ) التي تنص على "يعترف بحكومة إقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي، التي كانت تديرها الحكومة المذكورة في 2003/3/19، الواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى".

وأجاز القانون المذكور لحكومة إقليم كردستان تعديل القوانين الاتحادية داخل حدود الإقليم، باستثناء ما يتصل بالاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية، على حين حظر على جميع الأقاليم العراقية الأخرى مخالفة أو تعديل أو عدم تنفيذ القوانين الاتحادية، وحظر القانون على الحكومة الاتحادية حق تعيين أو إقالة أي موظف من موظفي أعضاء مجالس إقليم كردستان وغيرها من الأقاليم الاتحادية، التي قد تنشأ فيما بعد. المادة (54/ ب) من القانون.

وفضلاً عمّا تقدّم فإن الفقرة (ج) من المادة نفسها، تنص على أنه يحق للمحافظات خارج إقليم كردستان تشكيل أقاليم بينها، على أن تطرح على الجمعية الوطنية المنتخبة للنظر فيها وإقرارها، أي إن هذه الفقرة تشجع بقية المحافظات، على إقامة أقاليم مستقلة مثل إقليم كردستان، ولكن شريطة أن توافق على ذلك الجمعية الوطنية التي ستنتخب في المستقبل.

بل إنه أجاز لهذه الأقاليم ومنها كردستان بالطبع، إقامة مشاريع عن طريق العلاقات الخارجية مع منظمات دولية ومنظمات غير حكومية.

أما المادة (58)، فقد الزمت الحكومة الانتقالية بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة من ضمنها كركوك، وذلك بإعادة المهجرين الذين هجروا قسراً من منازلهم وأراضيهم إلى منازلهم وممتلكاتهم السابقة، ونقل الذين حلّوا محلهم إلى أماكن أخرى (بحجة)، رفع الظلم عن هؤلاء المهجرين، الذي سببه لهم النظام السابق، وكذلك إعادتهم إلى وظائفهم السابقة، وإلغاء القرارات السابقة ذات الصلة بتصحيح القومية، والسماح للمتضررين الحق في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي، وإلغاء القرارات التي تم التلاعب بموجبها بالحدود الإدارية بغية تحقيق أهداف سياسية، **ومما لا جدال فيه أن تنفيذ أي إجراء من هذه الإجراءات في ظل ظروف غير طبيعية، لاسيما في غياب السلم الأهلي والمجتمعي، وانشطار المجتمع وسيادة ترعات الطائفية والمذهبية، والرغبة في الحصول على المكاسب، سيؤدي إلى تفتيت و تقسيم الكيان العراقي إلى مناطقيات أو دوقيات أو كانتونات.**

سريان مفعول قوانين: أكد هذا القانون في المادة (26) منه، أن القوانين النافذة حالياً أو التي ستصدر عن قوات الاحتلال أو عن مجلس الحكم الحالي حتى 2004/6/30، تظل سارية المفعول ولا يجوز إلغاؤها أو تعديلها، إذ هي ملزمة للحكومة الانتقالية التي ستشكل بعد 2004/6/30، بل الأغرب مما تقدم أن إقليم كردستان العراق، قد استثنى من أحكام هذه المادة بموجب الفقرة (ب) من المادة (54)، إذ أعطى الحق لحكومة إقليم كردستان بتعديل أو إلغاء بعض القوانين، ما عدا القوانين الاتحادية كما أسلفنا.

رابعاً - العملية التشريعية في عهد الجمعية الوطنية

بعد أن انتخبت الجمعية الوطنية في نهاية شهر كانون الثاني عام 2005، ومن ثم تشكيل حكومة مؤقتة انبثقت عن تلك الجمعية، وعلى الرغم من أن المهمة الأساسية لتلك الجمعية، كانت تتركز في تشكيل لجنة لصياغة الدستور الدائم، لكنها أيضاً كانت ملزمة بإصدار قوانين وقرارات لتسيير شؤون البلاد في تلك المرحلة، وعلى ذلك ظلت الكثير من المشاكلات عالقة، لاسيما مع سيادة حالة ترحيل الكثير من مشاريع القوانين مع أهميتها ولحين تشكيل برلمان وحكومة دائمتين مدّة 4 سنوات، ومرد ذلك يعود إلى التقاطع بين مختلف القوى السياسية العراقية والإدارة الأميركية، التي بلا أدنى شك تراقب كل صغيرة وكبيرة داخل البلد، فضلاً عمّا يدور داخل أروقة الجمعية، وتتدخل في اللحظة المناسبة حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة.

ولبيان أهم ملامح العملية التشريعية في تلك المرحلة، لابد لنا أولاً من بيان تشكيلة الحكومة الانتقالية والتشريعات الصادرة عنها في تلك المرحلة، وكما يأتي:

تشكيل الحكومة الانتقالية

الحكومة العراقية الانتقالية هي السلطة الرابعة بحسب التسلسل الزمني، التي تشكلت في العراق عقب غزو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية للعراق في 2003،إذ حلت هذه الحكومة محل الحكومة

العراقية المؤقتة في 3 أيار (مايو) 2005، وأقرّت هذه الحكومة من قبل الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة في 28 نيسان (أبريل) 2005 [47] .



بدأت هذه المرحلة الانتقالية- والتي يقصد بها الانتقال التدريجي بالعراق إلى حكومة وبرلمان دائمين- بانتخابات الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة (البرلمان العراقي المؤقت) في 30 كانون الثاني (يناير) 2005، ومن ثم أقرّت تلك الجمعية التشكيلة الحكومية الجديدة التي ترأسها (إبراهيم الجعفري) بأغلبية 180 صوتاً، ومعارضة خمسة أصوات وغياب 90 عضواً، وبقيت 7 حقائب وزارية شاغرة.

ومن الجدير بالملاحظة أن توزيع الحقائب الوزارية تغلب عليها طابع المحاصصة الطائفية والعرقية، إذ اعتمد مبدأ التوافق لإرضاء أكبر عدد ممكن من قطاعات الشعب العراقي، وكان الاتفاق على تسمية الرئيس ونائبيه وبعض المناصب، قد تم خلال مفاوضات استغرقت عدة أسابيع، وعلى أيّ حال فإن تشكيلة الحكومة العراقية الانتقالية، كانت تضم ثلاثة نواب لرئيس الوزراء، وستة وعشرون وزيراً، وخمس وزراء دولة.

اختصاصات الجمعية الوطنية

بالرغم من أن **الجمعية الوطنية**، مارست – ضمن ما كان متاحاً لها في ظل الظروف التي كان يمرّ بها العراق، وهو يقبع تحت مظلة الاحتلال– دوراً تشريعياً عبر وضع جملة من القوانين، لكن أهم تلك القوانين كانت مثار جدل، وفي بعض الحالات كان حسم هذا الجدل يتطلب تدخل الإدارة الأميركية لحسمه، ومن أهم التشريعات التي صدرت في هذه المرحلة:

1 - قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005، وقد جاء هذا القانون مليئا بالأخطاء والتناقضات، مما حدا بمجلس النواب العراقي إلى تعديله بموجب القانون رقم (26) لسنة 2009.[46]

2 - قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (10) لسنة 2005.

3 - قانون الاستفتاء على مشروع الدستور رقم (11) لسنة 2005، وقانون الاستفتاء على مشروع الدستور رقم (2) لسنة 2005.

خامساً – إصدار دستور عام 2005 الدائم

صدر دستور عام 2005 بعد أن صاغته لجنة صياغة الدستور، وقد شُكّلت تلك اللجنة على وفق مبدأ المحاصصة، **أن صياغة مثل هذه الوثيقة المهمة، كانت قد تمت في ظل وجود قوات الاحتلال، ما أفضى إلى انعكاسات سلبية تجسدت في نصوص تلك الوثيقة**. ففضلاً على الكثير من المسائل الخلافية التي أثيرت حول تلك النصوص، إذ كانت ومازالت هناك الكثير من تلك النصوص، تثير من الإشكالات والمشكلات لحظة تطبيقها، بسبب الاختلاف في تفسيرها.

تشكيل لجنة الصياغة

بسبب استمرار الخلافات بين أعضاء الجمعية الوطنية حول تشكيل الحكومة المؤقتة، ما أنعكس بشكل سلبي على تشكيل اللجنة المكلفة بإعداد دستور دائم جديد للعراق، والتي بالرغم من تشكيلها في 12نيسان 2005، حصل خلاف كبير حول طبيعة تشكيلها، وهل تتشكل من أعضاء الجمعية الوطنية حصراً أم ينبغي إشراك آخرين، وعليه لمتبدأ هذه اللجنة أعمالها إلا في 2005/6/13، الأمر الذي لم يترك لها سوى شهرين فقط، للعمل على صياغة مسودة الدستور وتقديمها للجمعية الوطنية، وذلك في 2005/8/15، وكل ذلك - بطبيعة الحال - انعكس على الطريقة التي تمت بموجبها صياغة تلك الوثيقة المهمة، التي يتوقف عليها مستقبل البلد برمته، ما أفضى إلى وقوع أخطاء كبيرة بل فادحة في نصوصها، كما بقيت الكثير من الخلافات والاختلافات بين مختلف ممثلي أطياف المجتمع العراقي حول نصوص كثيرة، على أمل إجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب، وعلى وفق ما نصت عليه تلك الوثيقة، والأهم من كل ما جاءت به الكثير من تلك النصوص، يحوي بين طياته الكثير من الغموض- بقصد أو من دونه قصد، وقد كان لبعض القوى مآرب وأهداف ذاتية ضيقة بعيدة المدى وعلى حساب مصلحة الوطن والمواطن [47].

وقد ضمت تلك اللجنة في بداية الأمر (55) عضواً من مختلف القوائم البرلمانية (أي في الجمعية الوطنية) منهم (28) من قائمة الائتلاف العراقي الموحد، و(15) من قائمة التحالف الكردستاني، و(8) من القائمة العراقية، وعضواً واحداً من الحزب الشيوعي العراقي، وعضو واحد من الجبهة التركمانية، وعضو واحد مسيحي وعضو واحد من العرب السنة، وبغية توسيع مشاركة العرب السنة في تلك اللجنة بسبب عدم وجود تمثيل كافٍ لهم في الجمعية المذكورة، وذلك لعزوف ناخبيهم عن المشاركة في انتخابات الجمعية المذكورة، فضلاً عن أهمية الاستعانة بخبراء من خارج نطاق الجمعية، وعلى ذلك رُفع تمثيل العرب السنة إلى 15 عضواً (فضلاً عن 10 مستشارين لهم)، وبذلك وصل عدد أعضاء اللجنة إلى (69) عضواً[48].

وعلى ذلك كانت الآلية التي تمت على وفقها تشكيل لجنة صياغة أهم وثيقة دستورية سياسية تؤسس لعقد اجتماعي- سياسي بين مختلف أطياف المجتمع وبينهم وبين القابضين على السلطة، آلية **غير سليمة لأنها اعتمدت أسلوب المحاصصة، الذي ما برح أن يكون بمثابة عرف دستوري وسياسي، وكان هذا الأمر عاملاً مضافاً للعوامل السالفة الذكر التي انعكست سلباً على تلك الوثيقة.**

1 - الاستفتاء على الدستور

وبضغط من قوى كثيرة دولية (وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية والأمم المتحدة) وقوى إقليمية ومحلية اتُّفق على تقديم المسودة التزاماً بعامل التوقيت، على أمل أن تجري عملية مراجعة وتعديل لتلك الوثيقة لاحقاً، وعلى وفق ما تضمنته الوثيقة نفسها. وهو ما دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى منح الاعضاء الموقعين على مسودة الدستور مبلغ (80) ألف دولار أميركي.

الأسس الفلسفية لدستور 2005

إن البناء الفكري- الفلسفي/ السياسي للدستور العراقي الصادر سنة 2005، يحوي في طياته العديد من المصادر التي استند إليها المشرع الدستوري في بنيته الحقوقية/ السياسية، منها:

- **الشريعة الإسلامية.**
- **قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر سنة 2004.**
- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948.**
- **الاعتماد على الشكل الفيدرالي (الاتحادي) للدولة العراقية**، ويأتي ذلك تلبية لمطالب بعض القوى والأحزاب السياسية المعارضة للنظام السابق، وعلى وفق ما اتُّفق عليه في مناسبات سابقة، ومن ذلك مؤتمر لندن المنعقد سنة 2002، ولم يكن هذا المطلب يلبي كل طموحات كل العراقيين، بل لم يكن ليعكس مواقف الكثير من القوى والأحزاب المعارضة ذاتها، وكانت موافقتها أو صمتها مردّه أن ما كان يشغلها هو أكبر من هذا الأمر، وهو الإطاحة بنظام الحكم آنذاك.

- الاستناد إلى تقرير أميركي يدعو إلى تقسيم العراق إلى مناطق أو أقاليم، وهذا التقرير يدعى بـ (تقرير بيكر- هاملتون)، والقصد من تلك المناطق أو الأقاليم أن تكون على أسس مذهبية أو قومية أو مناطقية، وطالما كرّر مثل هذا الطرح الساسة الأميركيين[49].

في مجال شكل نظام الحكم جرى الأخذ بالنظام البرلماني المستند إلى أغلبية حزبية لتشكيل الحكومة الوطنية، هذا الشكل البرلماني يمكن ملاحظته في العديد من دول العالم المعاصر مثل أستراليا، اليابان، تركيا، الهند وغالبية الدول الأوربية.

2 - مضمون الدستور

لا جرم أن الدستور العراقي الحالي تضمن العديد من الإشكالات التي لا يقرها المتخصصون فحسب، بل تتفق كل القوى السياسية العراقية في الداخل والخارج على خطورتها، بما فيها القوى التي ساهم ممثلوها في صياغة هذا الدستور، ولكنها تختلف حول مواضع تلك الإشكالات، وعلى وجه الجملة يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات حول تلك الإشكالات منها ما يأتي:

أ- شكل نظام الحكم وطبيعته[50]

نصت المادة الأولى من الدستور الصادر سنة 2005 على أن:" جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق"[51]، ونص الدستور المذكور على أن السلطات العامة(الاتحادية) تتكون من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات (م47).

وعلى ذلك فصل الدستور في نصوصه الأخرى التي توزعت على أبواب ستة، الأسس والآليات التي تتشكل على أساسها مؤسسات نظام الحكم والنظام السياسي برمته، ومن ثم بين الاختصاصات والصلاحيات التي تمارسها تلك المؤسسات، ومالها وعليها من حقوق وواجبات، ثم بين عن طريق ذلك طبيعة العلاقات القائمة بينها والعلاقات بينها وبين المواطنين مع بيان حقوق الطرف الأخير وواجباتهم.

ولما كان نظام الحكم - كما أقرّه الدستور المذكور-هو نظام برلماني، كانت السمة الأساسية لهذا النظام أنه يقوم على أساس التعاون والتأثير المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعبر الرقابة التي يمارسها البرلمان (السلطة التشريعية) على أعمال الحكومة (السلطة التنفيذية)، وحقه في سحب الثقة التي منحها إياها وحق رئيس الحكومة بالمقابل في حل البرلمان، مع تأكيد أهمية بقاء السلطة القضائية مستقلة لضمان ترسيخ الديمقراطية، وكل ذلك من المفترض أنه يهدف إلى خلق نوع من الاستقرار والتنمية، وصولاً إلى تحقيق ما يرمي إليه الشعب العراقي، عن طريق تقويم عمل تلك المؤسسات وتحسين أدائها، ولكن واقع الحال يؤكد خلاف ذلك.

ث - ارتقاء بنية الدستور القانونية إلى مستوى يفوق النمط الفيدرالي (الاتحادي)، وفيما يتعلق بإقليم كردستان إلى مستوى أعلى يقترب من الاتحاد الكونفدرالي، وذلك لكثرة الضمانات والصلاحيات الدستورية الممنوحة للأقاليم والمحافظات، وربما سيفضي هذا الأمر إلى خلاف قد يتطور إلى حالة صراع حول تلك الصلاحيات، والموازنة بينها وبين صلاحيات السلطات الاتحادية (المركزية).

ففي الوقت الذي حددت المادة (114) الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية والسلطات والإدارات المحلية، وهي واسعة [52]، فقد أشارت نصوص أخرى كثيرة إلى تغليب ورجحان كفة الأخيرة على حساب الأولى، ومن ذلك مثلاً ما نصت عليه المادة (115) من **أن:" كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات.. والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات...في حالة الخلاف بينهما".**

إن نصوص الدستور العراقي وبسبب الإشكالات العديدة، التي مازالت تثيرها الكثير منها، تحمل حتمية إعادة صياغتها الذي تشترطه مبادئ التوافق السياسي وتوازن مصالح الكتل السكانية ومصالح العراق المستقبلية.

ولمّا كانت عملية إعداد هذا الدستور وصياغته، قد تمت في ظروف معقدة وصعبة للغاية، أقلها قصر المدّة الزمنية وأسوأها وجود قوات الاحتلال، وإدارتهم لشؤون الدولة والمجتمع وتدخلهم في كل صغيرة وكبيرة، جاء هذا الدستور مملوءاً بالأخطاء والمشكلات، بل وصفه الذين ساهموا في صياغته، بأنه مملوء بالألغام التي يمكن أن تنفجر في أيّ لحظة، ومن ذلك ما جاء على لسان رئيس الوزراء (نوري المالكي) وفي أكثر من مناسبة.

عبد الحسين شعبان- الدستور غير الممكن دستورياً، صحيفة النهار، 2005 .

و حصل خلاف حاد وساخن حول خيار النظام الاتحادي- الفدرالية- وطبيعة اللامركزية، التي ينبغي تبنيها في العراق الجديد [53]، ففي مرحلة صياغة الدستور كان ممثلو القوى الكوردية والشيعية متفقين على مسألة إقرار النظام الاتحادي- الفدرالية- في الدستور كخيار أساسي، ولكن ممثلي القوى السنية كانوا قد عارضوا بشدة هذا الأمر، وعلى ذلك طرحوا فكرة اللامركزية الإدارية كخيار بديل، إلا أن موقفهم هذا كان قد شهد تطوراً ملموساً، فبعد ما كان الكثير منهم يتهم الأطراف التي تدعوا لتطبيق النظام الفيدرالي، بأنها تسعى إلى تقسيم العراق، نلحظ أن رئيس مجلس النواب (أسامة النجيفي) في أثناء زيارته للولايات المتحدة الأميركية منتصف العام (2011)، طالب بتشكيل إقليم للمحافظات السنية بغية إنقاذهم من حالة الاضطهاد والتهميش، علماً بأن القائمة العراقية الممثلة لهذا المكون مشاركة في الحكومة بعدة وزراء.

سادساً- العملية التشريعية في مرحلة ما بعد صياغة الدستور الدائم

1 - العملية التشريعية في المرحلة النيابية السابقة (2006-2010)

هناك من يرى أن إعادة صياغة القوانين الوطنية تتشكل بحسب الرؤية الأميركية، انطلاقاً من محورين الأول منهما: يرتكز على شرعنة التشابك والتداخل بين القوانين المحلية وقوانين الشركات الأميركية، وما ينتج عن ذلك من إضفاء حالة تنازع القوانين الوطنية/ الدولية، الأمر الذي يشترط وضع التطور الاقتصادي اللاحق للعراق ضمن المصالح الاستراتيجية للاحتكارات الأميركية، وفي هذا السياق يتمتع السجال الدائر حول القطاع النفطي -

واقعه القانوني، مسؤولية إدارته ودوره في التنمية الوطنية- بأهمية اقتصادية/اجتماعية لمستقبل الدولة العراقية ومكوناتها الاجتماعية. (اتفاقية الإطار الاستراتيجي العراقية- الأميركية)[54]

ولا خلاف حول دور المحاصصة في تعويق وتلكؤ مجلس النواب المنتهية ولايته في أداء مهامه المناطة به، ففيما يتعلق بالدور التشريعي لم يكن مجلس النواب وطيلة أربع سنوات، فاعلاً بالشكل الذي يؤهله للارتقاء إلى مستوى طموح ناخبيه على وجه الخصوص، وطموح عموم الشعب العراقي على وجه الجملة، ذلك **أن العملية التشريعية في تلك المرحلة كانت تتسم بطغيان عناصر إخفاقاتها على حساب عناصر نجاحها**، بدليل أنّ معظم أعضاء هذه الدورة كانوا غير راضين عنها، والبعض يعلّل سبب هذا الإخفاق لحداثة التجربة البرلمانية في العراق وأيضاً عدم التأني في إصدار بعض التشريعات غير المدروسة وأنها- التشريعات- وُلدتْ (قيصرياً) نتيجة ضغط الظروف الاستثنائية للبلد، فضلاً عن ذلك ظاهرة غياب الكثير من البرلمانيين، ولاسيمّا مَنْ هم متواجدون خارج العراق، ولا يشاركون في الكثير من جلسات البرلمان، الأمر الذي يضطر رئاسة المجلس إلى تأجيل الجلسات لعدم اكتمال النصاب القانوني [55].

وحتى التشريعات التي كانت تصدر بعد مخاضٍ عسير، تصدر عن طريق إجراء مساومات بين الكتل، وفي الكثير من الأحيان يجري التساوم بعد تدخل الإدارة الأميركية لحسم الخلافات بين تلك الكتل والتوصل إلى توافق، وهو أمر حصل في اكثر من مرة، فقد تدخلت لحد دفع الرشى لبرلمانيين لتمرير قرارات وقوانين وحتى الدستور، ومن ذلك مثلاً ما حصل في التصويت على القانون الخاص بالاتفاقية الأمنية، التي جرى التوقيع عليها بين حكومة الولايات المتحدة الأميركية والحكومة العراقية عام 2008.

نص بيان السفارة الاميركية على الرابط الآتي:http://www.wna-news.com/inanews/news.php?extend.18451

إذ تعد الاتفاقية الأمنية العراقية- الأميركية إحدى القضايا ذات البعد المستقبلي المهم في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد 2003، وكان لها الأثر الكبير في واقع العملية السياسية منذ المراحل الأولى لوضعها أو للتهيئة لها، لكونها تتعامل مع أخطر القضايا التي تواجه العراق، إلا وهي القضية الأمنية، وتتضمن هذه الاتفاقية تحديد الأحكام والمتطلبات الرئيسة، التي تنظم الوجود المؤقت لقوات الولايات المتحدة في العراق وأنشطتها فيه وانسحابها منه،(المادة الأولى من الاتفاقية، والتي جاءت تحت عنوان المجال والغرض)، إلا إن الملاحظ في هذه الاتفاقية، هو الجدل الذي رافقها منذ مراحلها الأولى ولحد الآن.

إذ من المعلوم أن المعاهدات تمر قبل إبرامها نهائياً بعدة مراحل، أولها مرحلة الاتصالات بين الدول المزمع إشراكها فيها للاتفاق مبدئياً على موضوعها، وعلى المضي في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبرامها، ثم مرحلة المفاوضات بين الدول لتحديد المسائل التي سوف تتناولها أحكام المعاهدة، ومناقشة هذه الأحكام والاتفاق بشأنها، وبتمام هذه المراحل التحضيرية تبدأ المراحل التنفيذية لعقد المعاهدة، إذا ما انتهت الدول الأطراف إلى الاتفاق ابتداء على فحواها، وتشمل هذه المراحل الأخيرة تحرير المعاهدة في وضعها النهائي ثم قبولها والالتزام بها من جانب أطرافها[56].

وقد تمت مثل هذه الإجراءات- بشكل أو بآخر - لغرض إقرار الاتفاقية الأمنية العراقية- الأميركية، إلا أن الإشكالية ظهرت عند مرحلة النفاذ، إذ إن إقرارها في مجلس النواب العراقي استدعى عدة جلسات، وظهرت معارضة شديدة، إلى أن استطاع المجلس إقرارها بعدد من الأصوات بلغت (144) صوتاً من أصل (198) من الحاضرين من أعضاء المجلس، ومن الجدير بالذكر أن من بين الإشكاليات التي رافقت إقرار هذه الاتفاقية أن التصويت عليها في مجلس النواب جاء قبل إقرار قانون المصادقة على الاتفاقات الدولية، مما يعني أنه لم يكن لمجلس النواب دور يتعدى التصويت والمصادقة.

من ناحية أخرى يحتل مبدأ المساواة بين الدول، مكانة مهمة وله قدر بالغ من الأهمية، بوصفهِ يشكل الأساس النظري للنظام القانوني الدولي، ذلك النظام الذي يفترض التكافؤ بين أعضاء الجماعة الدولية دعما لاستقرار علاقاتها، أي إنه يعد نتيجة منطقية يقتضيها استقرار التوازن في النظام القانوني الدولي، وتعد نظرية التكافؤ هي النظير الواقعي لمبدأ المساواة من أجل تحقق ذلك التعايش بين الدول، ولاريب فيأن أي إخلال بمبدأ التكافؤ عند عقد المعاهدات، يعد من بين العيوب الخطيرة التي تشوب تلك المعاهدات، ويطلق على المعاهدات التي تبرم مع عدم التكافؤ بين الأطراف بالمعاهدات غير المتكافئة، ويقصد بالمعاهدات غير المتكافئة، تلك المعاهدات التي تعقد عادة في ظل موقف تعضد فيه قوة المساومة للطرف المتعاقد الأقوى، لإرغام الطرف الأضعف على إلزام نفسه، بشروط تتفق ومصالحه أو مع المبادئ العامة للعدالة [57].

ويرى البعض أنه حينما تذكر المعاهدات غير المتكافئة، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن ذلك النوع من المعاهدات، التي تعقد أثر حرب شنتها إحدى الدول على دولة أخرى، وانتهت بمعاهدة صلح فرض بموجبها الجانب المنتصر إرادته على الجانب المهزوم وأملى عليه شروطه [58].

ومن الجلي أن الاتفاقية الأمنية العراقية- الأميركية انعقدت بين طرفين غير متكافئين، أحدهما قوي وآخر ضعيف، الأول محتل والثاني محتلة أراضيه، الأمر الذي يجعل أحد الأطراف في موقف الانصياع للطرف الآخر، إلاّ أنه بحسب بعض التبريرات، يمثل بديلاً لعدم وجود خيارات بديلة أخرى ضمن توازن القوى القائم، وبعبارة أخرى أنه يمثل «أفضل» الخيارات السيئة المطروحة بإزاء صانع القرار، لاسيما في غياب خيار رفض التوقيع على اتفاقية مجحفة وغير متكافئة.عبد الحسين شعبان- المقارنة التي أجراها الباحث بين الاتفاقيات العراقية- الأميركية لعام 2008 والاتفاقية العراقية- البريطانية لعام 1930، والتي عُرفت باسم «معاهدة التحالف بين ملك المملكة المتحدة وملك العراق «والموقعة في بغداد بتاريخ 30 حزيران (يونيو) 1930.

قارن: بغداد- واشنطن- مصدر سابق ص 112.

وعلى الرغم مما جاء في ديباجة الاتفاقية المذكورة من "...إن مثل هذا التعاون مبني على أساس الاحترام الكامل لسيادة كل منهما، وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ورغبة منهما في التوصل إلى تفاهم

مشترك يعزز التعاون بينهما، دون تجاوز سيادة العراق على أرضه ومياهه وأجوائه، وبناءً على كونهما دولتين مستقلتين متكافئتين وذاتي سيادة ..."، لكن لنا أن نسأل عن مدى تحقق هذا التكافؤ فعلياً، ومن ثم تتعرف أثر هذه الاتفاقية على العملية السياسية في العراق.

والتكافؤ في الاتفاقيات الدولية معناه أن تقوم تلك الاتفاقات على أسس من المساواة وحرية الأطراف المتعاقدة، أما الاتفاقات التي يمليها طرف على آخر، وتنطوي على ظلم للطرف الاخر وعدم إنصافه، فهي اتفاقيات غير متكافئة [59].

ولا خلاف أنه لا تكافؤ واقعي بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، فالأخيرة تصنف عالمياً بأنها القوة الأولى في العالم، وتملك إمكانيات القوة الدولية وكافة وتتواجد قوى تتضامن معها كالاتحاد الأوربي واليابان، لكن لاتصل إلى قدرتها العسكرية والاقتصادية، أما العراق فلا يصل معها إلى مستوى التكافؤ، لأنه لا يمتلك الإمكانات التي تؤهله لذلك، ولا يملك كذلك القدرات التي تؤهله لتحقيق التعاون الأمني، مما يجعله في علاقة تابعة وليست علاقة تكافؤ [60].

ومن ناحية ثانية، **فالعراق كان مضطراً ومكبلاً، وفي ظل عملية سياسية هشّة وخلافات حادة،** ووضع دولي أملى شروطاً منها قرار مجلس الأمن المرقم 1546 في 8 حزيران (يونيو) 2004، الذي حوّل العراق إلى دولة ذات سيادة- بعدما انتفت هذه الصفة بقرار مجلس الأمن المرقم 1483 في 22 أيار (مايو) 2003، والذي عد العراق دولة محتلة – وأكد أن بقاء القوات الأجنبية في العراق يكون رهناً بقبول العراق، وبطلب يقدم من الحكومة العراقية، واشترط القرار كذلك أن يجدد العراق في كل عام طلب الموافقة على بقاء القوات، والذي يعني في حالة عدم وجوده انصراف القوات، وقد جددت حكومة (إبراهيم الجعفري) الطلب عامي 2005 و 2006، وجددت الطلب حكومة (نوري المالكي) عام 2007، ثم جاء قرار مجلس الأمن المرقم 1723 في تشرين الثاني) نوفمبر) 2006، ليحسم الأمر ويقرر بقاء القوات – دون حاجة إلى طلب من الحكومة العراقية- إلى نهاية 2008،وكان على العراق بعدها الدخول في الاتفاقية الأمنية من أجل تنظيم عملية بقاء القوات الأميركية مدّة أطول[61] .

وبتطبيق ما تقدم نستطيع القول، **إن هذه الاتفاقية لا يمكن وصفها اتفاقية متكافئة بأي حال من الأحوال**، ولنا أن ندلل على ذلك بوقائع حدثت، ومنها على سبيل المثال:

1 - نصّت المادة الثالثة/1 من الاتفاقية على أن "يلتزم أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني بواجب التزام احترام القوانين والأعراف والتقاليد والعادات العراقية، عند القيام بعمليات عسكرية بموجب هذا الاتفاق، ويمتنعون عن أي نشاطات لا تناسب نص وروح هذا الاتفاق، وعلى الولايات المتحدة واجب اتخاذ الإجراءات المهمة كافة لهذا الغرض"، إلاّ أن الواقع العملي أثبت خلاف ذلك، وندلل على ذلك بالحادثة التي وقعت في واسط في نيسان (إبريل) 2009، حين قامت القوات الأميركية بعمليات دهم وقتل دون مراعاة للقوانين والأعراف والتقاليد العراقية، وقد وصف العديد من أعضاء مجلس النواب هذه الحادثة بأنها خرق للاتفاقية، وقام على أساسها رئيس الوزراء بالمطالبة بتسليم القائمين على هذه العملية للقضاء، وانتهت هذه الواقعة فيما بعد باعتذار الجانب الأميركي عن هذه الجريمة.

2 - من الغريب أن يتخلّى المفاوض العراقي حتى عن الحق في طلب التعويض، وفقاً للقانون العراقي، إذ نصت المادة (الحادية والعشرون/1) من الاتفاقية ما يأتي:(على سلطات قوات الولايات المتحدة أن تدفع تعويضاً عادلاً ومعقولا لتسوية مطالبات استحقاقية لأي طرف ثالث، التي قد تنشا عن أفعال قام بها أفراد قوات الولايات المتحدة وأفراد العنصر المدني أو نتيجة تقصيرهم أو إهمالهم...وفقاً لقوانين ولوائح الولايات المتحدة...) [62].

3 - ما يتعلق بالمادة الرابعة /1 من الاتفاقية والتي تنص على أن: "تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة لمساندتها في جهودها، من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى، والجماعات الخارجة عن القانون وبقايا النظام السابق"، ولعل المشكلة الأساسية تكمن في الصياغة العامّة غير الدقيقة للنص، إذ لا يعرّف الإرهاب إلى وقتنا هذا تعريفاً محدداً جامعاً مانعاً، ومن ثم يتيح مثل هذا النص المجال لقوات الولايات المتحدة للقيام بعمليات في أيّة مناسبة وفي أي وقت بدعوى الإرهاب [63].

4 - ومن الأمثلة الأخرى المادة العاشرة من الاتفاقية والتي تنص على:(لقوات الولايات المتحدة الأميركية أن تختار المتعاقدين، وأن تبرم عقوداً بموجب القانون الأميركي لشراء المواد والخدمات في العراق، وعلى قوات الولايات المتحدة احترام القانون العراقي عند إبرامها عقوداً مع موردين ومتعاقدين عراقيين).

أما فيما يخص اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق، فمن المعلوم أن اتفاقية سحب القوات الأجنبية، كانت قد حظيت باهتمام رسمي وإعلامي فاق إلى حد كبير، الاهتمام الذي حظيت به هذه الاتفاقية (اتفاقية الإطار الاستراتيجي)، مع أنهما تم التوقيع عليهما بين الحكومتين الأميركية والعراقية باليوم نفسهُ (2008/11/17)،ومرد ذلك يعود لرجحان كفة المتغير الأمني وخطورة تداعياته على سيادة العراق ومستقبله على حساب غيره من المتغيرات، غير أن تحليل مضمون اتفاقية الإطار الاستراتيجي، يقودنا إلى التشبث بأهميتها انطلاقاً من رؤية مفادها، أن دعائم الأمن لا تثبت إلا بعد توافر البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة لها، فما الأمن إلا حلقة من بين حلقات أخرى تتفاعل فيما بينها لتدعيم أركان الدولة، وحفظها في عالم تتداخل فيه المتغيرات وتتبادل التأثير [64].

وهذه الاتفاقية - التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من شهر كانون الثاني سنة -2009 تضع الإطار التفصيلي لمسار العلاقة والتعاون المستقبلي بين الحكومتين العراقية والأميركية في شتى الميادين[65]، وأن نصوص تلك الاتفاقية، تؤكد بناء علاقات ثنائية على أساس الاحترام المتبادل والمعايير المعترف بها في القانون الدولي، ومن ذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما جاء في الفقرة الأولى من القسم الأول لاتفاقية الإطار الاستراتيجي.

تعد الاتفاقية بمثابة محاولة لحفظ ماء وجه الإدارة الجمهورية- إدارة جورج بوش- عند لحظة الوداع أمام الزحف الديمقراطي في المنافسة الانتخابية، بوصفها الإعلان المشرف عن إنهاء الحرب في العراق وتصفية تركتها، وجني ثمارها لحفظ المصالح الاستراتيجية الأميركية في العراق، بعد كل تلك الجهود والخسائر الكبيرة، ولم يبتعد السعي الأميركي لإبرام هذه الاتفاقية، عن الرغبة في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، من الأنموذج الذي تهالكت الإدارة الأميركية على إشاعته في منطقة الشرق الأوسط الجديد، عن طريق توفير الأرضية الخصبة والإطار القانوني لإنجاحه مستقبلاً.

وعلى وجه الجملة **سعت الولايات المتحدة الأميركية عبر تلك الاتفاقية لتوفير الحاضنة الآمنة لمصالحها الحيوية في هذه الرقعة الساخنة من العالم** (العراق خصوصاً ومنطقة الشرق الأوسط عموماً).

وعلى الرغم من جملة الوعود والإغراءات التي تضمنتها نصوص اتفاقية الإطار الاستراتيجي، إلاّ أنه ينبغي التنبيه إلى مغبة ما يتوارى خلف تلك النصوص من تناقضات ومحاذير ونوايا مبيته، ومن ذلك على سبيل المثال [66]:

أولاً: تتحدث الاتفاقية في المادة الأولى منها عن استنادها إلى مبادئ الاحترام المتبادل والمعايير المعترف بها في القانون الدولي، وهو أمر من الصعب استساغته، وذلك لكون الطرف الأول - الولايات المتحدة - دخل إلى أرض الطرف الثاني - العراق - بالقوة لاحتلاله، ما يتناقض تماماً مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وبالضد من إدارة المجتمع الدولي.

ثانياً: تؤكد الاتفاقية حرص الطرفين في المادة نفسها على التقيد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، في الوقت الذي تؤكد فيه في قسمها الثاني، على أن الولايات المتحدة ستبذل أقصى جهودها لدعم وتعزيز الديمقراطية ومؤسساتها في العراق، وهذا الأمر يستدعي التدخل في الشؤون الداخلية، وقد يكون هذا التدخل ايجابي ويحقق الغايات المرجوة، في حال أظهرت الولايات المتحدة الأميركية للعراقيين بأنهم يستفيدون من استمرار التدخل الأميركي، ولكن على شكل مساعدات واستثمارات ومساعدات تقنية، وكذلك يجب على واشنطن مساعدة العراق لاستعادة مكانته الدولية الكاملة، عن طريق حل القضايا الدبلوماسية الرئيسة التي خلفها نظام صدام[67].

ثالثاً: من ناحية أخرى أظهرت الاتفاقية حرص أطرافها على مواصلة التعاون، فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية لتعزيز قدرة العراق على ردع التهديدات الموجهة ضد سيادته وأمنه، غير أن الواقع الذي لا مهرب منه، يؤكد **أن حدود الدعم الأميركي للقوات العراقية في هذا المجال (بناء القدرة العسكرية العراقية)، لا تتجاوز حيز التدريب والتجهيز بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمعدات اللوجستية**، والواقع أثبت مدى التلكؤ في هذا الإطار- كما أسلفنا-، وهذا ما لا يبشر بإمكانية قيام قدرة عسكرية عراقية قادرة على ردع التهديدات المختلفة مستقبلاً، ولا تتكامل حلقات الأمن ما لم تسفر العملية السياسية في العراق عن بيئة ديمقراطية رصينة، تستوعب ضمن إطار مؤسسي قانوني كل صيغ التفاعل الإيجابي بين القوى السياسية، بعيداً عن لغة العنف والرؤى والولاءات الحزبية والطائفية الضيقة، بما يرسخ جذور الثقافة الديمقراطية الوطنية ويعمق امتداداتها الشعبية التي تتوسع عبرها حدود المشاركة السياسية الفاعلة [68].

بيد أن ما وعدت به اتفاقية الإطار الاستراتيجي من المساعدة في تعزيز وحماية المؤسسات السياسية والديمقراطية في العراق يتقاطع مع الحرص على إنضاج الظروف الذاتية (الخاصة) القادرة على استيعاب هذه التجربة السياسية الجديدة بعيداً عن التدخلات الخارجية، لأن الأخيرة ستضفي - ضمن حدودها الدنيا- إلى افتعال بيئة مصطنعة لفرض التغيير بمعزل عن محيطه الاجتماعي وبنيته الشعبية القاعدية، فتكون النتيجة حينذاك المزيد من الجمود والانفصام بين بنية السلطة وقاعدتها الجماهيرية، مما يعني اغتراب هذه التجربة، ومن ثم فشلها المحقق مع تهاوي دعائم شرعيتها [69].

ولن يفسر التدخل ضمن حدوده العليا، إلا في سياق الطموح الأميركي للتحكم بدفة ومفاصل التغيير في العملية السياسية تحت لواء الحرص على المصالح الاستراتيجية الأميركية، لأن الأخيرة باتت لا تقتنع بدور الحليف المتفرج بعد ما بذلته، ومن ثَمَّ لن تكون الاتفاقية - من هذا المنظور - إلا معبراً لوأد التطلعات والتغييرات السياسية، التي تتقاطع وتلك المصالح في العراق الديمقراطي الجديد.

رابعاً: هذه الاتفاقية ستبقي سياسات العراق رهن بإرادة الولايات المتحدة، التي هندست فضاءه في ضوء مرامي القسمين الخامس والسادس منها، عندما يطالعنا نص التعاون بين البلدين من أجل (دمج العراق في الاقتصاد العالمي ومؤسساته)، أو (دعم المزيد من اندماج العراق في الدوائر والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية) – كما جاء في القسم الخامس/الفقرة الرابعة – وكذلك ما جاء في الفقرتين الثانية والثالثة من القسم السابع للاتفاقية، اللتين أكدتا على دعم تبادل المعلومات والآراء لتحرير أسواق تكنولوجيا المعلومات في العراق.

ومع غياب عنصر الاستقلالية وخضوع السياسة الوطنية لتأثير المتغير الدولي قبل المتغير الداخلي والمصلحة الذاتية، تتآكل حدود السيادة الوطنية، وتتعرض بنى الدولة العراقية الجديدة بصورة غير محسوبة لحدوث تشوّهات وتصدعات خطيرة في الهوية الوطنية والثقافية والبنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العراقي، وهذا ليس إلا ثمن بخس سيدفعه العراق من جراء فتح أبوابه على محيط العولمة المتلاطم عبر نافذة الاتفاقية ومتطلباتها.

سامر مؤيد: الأبعاد السياسية لاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، ص1، على الموقع الالكتروني: www. fcdrs.com

المصادر والهوامش

1 - إبراهيم خليل العلاف، هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره وآلياته، مركز الدراسات الإقليمية، موقع المركز، جامعة الموصل، 2005، ص1. انظر كذلك: الدكتور عبد الحسين شعبان، العراق: الدستور والدولة: من الاحتلال إلى الاحتلال، دار المحروسة، القاهرة، 2004.

2 - الجنرال جي غارنر من مواليد 15 نيسان 1938، عمل لفترة نائباً لرئيس أركان القوات البرية الأميركية، ومسؤولاً عن أنظمة صواريخ باتريوت، وخلال حرب 1991، كلف بمتابعة ضمان عودة اللاجئين الأكراد إلى شمال العراق، وهو صديق مقرب لوزير الدفاع آنذاك (رامسفيلد): المصدر السابق نفسه.

3 - إبراهيم خليل العلاف، مصدر سابق، ص2. كذلك: بول بريمر، عام قضيته في العراق، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.

4 - إبراهيم خليل العلاف، مصدر سابق، ص2.

5 - أصدرت السلطة المذكورة قرارات وقوانين خطيرة بشأن البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية العراقية ووثقت هذه القرارات في جريدة الوقائع العراقية وفي أكثر من مجلد وباللغتين العربية والانكليزية، وكانت تلك القرارات والقوانين قد تركت آثارها السلبية على مستقبل العراق ووحدة نسيجه الاجتماعي، وقد جاء في العدد (3977) من جريدة الوقائع العراقية (السنة الرابعة والأربعون) الصادر في 17 حزيران 2003 تقديم السفير بول برايمر لمجموعة القوانين والقرارات التي ينوي اصدارها قوله: « بموجب صلاحياتي كمدير لسلطة التحالف (الائتلاف) المؤقتة، فأن وزارة العدل ستعيد نشر الوقائع العراقية، وسوف تنشر فيها الأنظمة والأوامر والمذكرات، والتعليمات الصادرة عن سلطة التحالف المؤقتة... وبموجب توجيهاتي، فإن السلطة أخذت على عاتقها تعطيل القوانين الظالمة وغير العادلة المفروضة من قبل النظام السابق... »ولقد تضمنت الوقائع نص نظام سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (1) وجاء فيه: «وفقاً لصلاحياتي كمدير لسلطة الائتلاف المؤقتة، وانسجاماً مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم (1483) سنة 2003، وبناء على قوانين وأعراف الحرب أعلن بموجب ذلك ما يلي:

1. تمارس السلطة الائتلافية المؤقتة سلطات الحكومة مؤقتا من أجل إدارة شؤون العراق بفعالية خلال فترة الإدارة الانتقالية بغية استعادة أوضاع الأمن والاستقرار وإيجاد الظروف التي تمكن شعب العراق من تحديد مستقبله السياسي بحرية، كما تقوم بتحسين وتعزيز الجهود المبذولة لإعادة بناء وتأسيس المؤسسات الوطنية والمحلية الرامية لتمثيل فئات الشعب، وتسهيل الجهود المبذولة لإنعاش النظام الاقتصادي، وإعادة البناء وتحقيق التنمية القابلة للاستمرار.

2 - يعهد إلى السلطة الائتلافية المؤقتة ممارسة كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية اللازمة لتحقيق أهدافها، وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار (1483) سنة 2003 والقوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب، ويتولى مدير سلطة الائتلاف المؤقتة ممارسة تلك السلطات.

3 - يقدم قائد القوات المركزية الأميركية بصفته قائد قوات الائتلاف، الدعم المباشر إلى السلطة الائتلافية ويقوم بردع الأعمال العدائية والمحافظة على وحدة الأراضي العراقية والأمن فيها والبحث عن أسلحة الدمار الشامل وتأمينها وتدميرها ويساهم بشكل عام في تنفيذ سياسة الائتلاف، نقلاً عن المصدر السابق، ص6.

6 - لاري دايموند، النصر المهدور: الاحتلال الأميركي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2005، ص55-56.

قارن: تقرير بعنوان: التحدي الدستوري في العراق– تقرير الشرق الأوسط رقم 19 في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 2003 من إعداد المجموعة الدولية للأزمات (مقرّها بروكسل)، مجلة المستقبل العربي، العدد 298، كانون الأول (ديسمبر) 2003.

7 - قانون رقم 56 الصادر سنة 2004.

8 - قانون رقم 1 لسنة 2003.

9 - قانون رقم 1 لسنة 2003.

10 - المؤسسات المنحلة بموجب الأمر المشار إليه وردت على سبيل المثال لا الحصر وهي المؤسسات الاتية: وزارة الدفاع، وزارة الإعلام، وزارة الدولة للشؤون العسكرية، جهاز المخابرات العامة، مكتب الأمن القومي، مديرية الأمن العام، جهاز الأمن الخاص، جميع الكيانات المنتسبة إلى التنظيمات التي توفر الحراسة الشخصية لصدام حسين أو المشمولة فيها، بما فيها ما يلي: المرافقين، الحماية الخاصة، المنظمات العسكرية التالية (الجيش، السلاح الجوي، البحرية، قوة الدفاع الجوي، والتنظيمات العسكرية النظامية الأخرى، الحرس الجمهوري، الحرس الجمهوري الخاص، مديرية الاستخبارات العسكرية، جيش القدس، قوات الطوارئ)،القوات شبه العسكرية التالية (فدائيي صدام، ميليشيات حزب البعث، أصدقاء صدام، أشبال صدام، المنظمات الأخرى، ديوان الرئاسة، سكرتارية الرئاسة، مجلس قيادة الثورة، المجلس الوطني، تنظيم الفتوة، اللجنة الوطنية للألعاب الاولمبية، المحاكم الثورية والمحاكم الخاصة ومحاكم الأمن الوطني) وتحل كذلك جميع المنظمات التابعة للكيانات المنحلة.

11 - ويعد هذا الأمر واحداً من الأخطاء التشريعية الكبيرة التي ارتكبتها سلطة الائتلاف المؤقتة، إذ تم بموجبه دمج المليشيات في الجيش العراقي، ويشمل الأمر القوات المسلحة التابعة للأحزاب الاتية: الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني، والميليشيات التابعة للأحزاب الأتية: منظمة بدر، حزب الدعوة، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الله فرع العراق، الحزب الإسلامي العراقي، الوفاق لوطني العراقي، المؤتمر الوطني العراقي، نشر هذا الأمر في الوقائع العراقية بالعدد3984 بتاريخ 2004/1/6.

12 - الامر رقم (6) لسنة 2003.

13 - جون دانيسزيوسكى، العراقيون يوافقون على خطة مجلس الحكم المؤقت؛ المساندة الجماعية للجماعات الرئيسية للاقتراح الأميركي خطوة أولى نحو الديمقراطية في البلاد، المساندة كانت محل شكوك، لوس أنجلوس تايمز، 8 يوليو 2003.

14 - بول هافين، الإعلان عن مجلس الحكم يمكن أن يتم الأحد؛ العسكريون الأميركيون يسلمون مهام الشرطة للعراقيين في الفلوجة التي تسودها القلاقل، أسوشيتدبرس، 12 يوليو 2003.

15 - بول هافين، الإعلان عن مجلس الحكم يمكن أن يتم الأحد؛ العسكريون الأميركيون يسلمون مهام الشرطة للعراقيين في الفلوجة التي تسودها القلاقل، أسوشيتدبرس، 12 يوليو 2003.

16 - وجاء في الامر (6) لسنة 2003 ».. أن مجلس الأمن يدعم تشكيل إدارة عراقية مؤقتة تدير العراق مؤقتا من قبل عراقيين إلى إن يقوم شعب العراق بتأسيس حكومة عراقية معترف بها دوليا حكومة نموذجية تأخذ على عاتقها مسؤوليات سلطة التحالف المؤقتة. ملاحظين أنه بتاريخ 13 تموز(يوليو) 2003 اجتمع مجلس الحكم وأعلن عن تأسيسه بوصفه الجهة الأساسية لإدارة العراق مؤقتا والمشار إليها في الفقرة 9 من القرار 1483. مؤكدين إن سلطة التحالف المؤقتة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة قد عملا وسيعملان سوية في عملية التشاور والتعاون لدعم وتأسيس عمل المجلس والترحيب بتأسيسه في 13 تموز (يوليو)2003.معترفين بأنه طبقا للقرار 1483 فان للمجلس صلاحيات ومسؤوليات معينة كممثلين للشعب العراقي إضافة لذلك ضمان تمثيل مصالح الشعب العراقي في كل من الإدارة المؤقتة وفي تأسيس الحكومة المعترف بها دولياً.... »

17 - 1 - احمد الجلبي، المؤتمر الوطني العراقي. 2 - عبد العزيز الحكيم، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. 3 - إبراهيم الجعفري، حزب الدعوة الإسلامية. 4 - وائل عبد اللطيف، محافظ البصرة. 5 - أياد علاوي، حركة الوفاق الوطني. 6 - رجاء حبيب الخزاعي، مديرة مستشفى للولادة. 7 - حميد مجيد الموسى، الحزب الشيوعي العراقي. 8 - كريم محمداوي الملقب بابو حاتم، زعيم قبيلة. 9 - الشيخ احمد البراك البوسلطان، اتحاد المحامين. 10 - موفق الربيعي، مثقف. 11 - عقيلة الهاشمي – اغتيلت في أيلول 2003 وحلت محلها د. سلامة الخفاجي- طبيبة اسنان. 12 - عز الدين سليم، رئيس حركة الدعوة الإسلامية. 13 - محمد بحر العلوم، رجل دين.

18 - 1 - نصير كامل الجادرجي، الحزب الوطني الديمقراطي. 2 - عدنان الباجه جي، تجمع الديمقراطيين المستقلين. 3 - الشيخ غازي الياور، زعيم قبيلة. 4 - محسن عبد العزيز، الحزب الإسلامي العراقي. 5 - سمير محمود، مقاول

19 - 1 - جلال طالباني، الاتحاد الوطني الكردستاني. 2 - مسعود بارزاني، الاتحاد الديمقراطي الكردستاني. 3 - صلاح الدين بهاء الدين، الاتحاد الإسلامي الكردستاني. 4 - محمود علي عثمان، طبيب. 5 - دارا نور الدين، قاض.

20 - صنكول حبيب عمر، ناشطة نسائية - الجبهة التركمانية العراقية.

21 - يونادم يوسف كنو، الحركة الديمقراطية الأشورية.

22 - تم النظر إلى العروبة باعتبارها مرذولة فقد نصّت المادة السابعة من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية على أن «العراق متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية» ولعل هذا النص تعويم لعروبة العراق وليس القصد منه الاعتراف بمبدأ المساواة وحق القوميات في التمتع بالحقوق المتساوية وبالمواطنة التامة. والهدف هو تعويم ضفة العرب (الغالبة). أنظر: عبد الحسين شعبان: الدستور والدولة، مصدر سابق، ص 105-106.

23 - وفقاً لوثيقة صدرت عن سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة في 13 يوليو، انظر وكالة أنباء اسوشيتدبرس، مهام مجلس الحكم العراقي، الأحد 13 يوليو 2003. www.washingtonpost.com.

24 - ومن الجدير بالذكر إن سلطة التحالف المؤقتة فوضت مجلس الحكم صلاحياته فيما يتعلق بتطهير البلاد من حزب البعث، المنصوص عليها في الأمر رقم (1) الخاص بتطهير العراق من حزب البعث والصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ 16 مايو/ آذار عام (2003).

25 - انظر: عبد الحسين شعبان، اجتثاث البعث والعزل السياسي، نشرت في صحيفة الزمان على حلقتين ، بتاريخ 5 و6 آب (أغسطس) 2007.

26 - نشر هذا الأمر (اللائحة التنظيمية لسلطة الائتلاف المؤقتة- حلّ مجلس الحكم) في الوقائع العراقية- رقم العدد:3985 | تاريخ:2004/1/7.

27 - وكان الاعتقاد السائد إن الاختيار تم حسب توصية مبعوث الأمم المتحدة الخاص الأخضر الإبراهيمي، إلاّ أن الإبراهيمي صرّح فيما بعد لجريدة نيويورك تايمز بأنه تم الضغط عليه من قبل بول بريمر لتزكية أياد علاوي لهذا المنصب، حيث أن الأخضر الإبراهيمي استقال من مهمته بعد أسبوعين بسبب ما وصفه « بالمصاعب الجمة والإحباط ».

28 - المادة (3) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (30) لسنة 2005.

29 - المادة (4) من قانون المحكمة الاتحادية العليا نفسه.

30 - لابد من الإشارة إلى أن قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (30) لسنة 2005، يعدّ من أهم القوانين التي صدرت في هذه الفترة، والذي مازالت المحكمة الاتحادية العليا تعمل وفقا له وللنظام الداخلي للمحكمة رقم (1) لسنة 2005، والذي صدر لتنظيم ممارسة المحكمة لاختصاصاتها، على الرغم من صدور دستور 2005 وإشارته إلى آلية مختلفة في تشكيل المحكمة وإعادة لتنظيم اختصاصاتها، ولا زال مجلس النواب في طور وضع قانون جديد للمحكمة على وفق نص المادة (92) من دستور 2005.

31 - نشر في الوقائع العراقية رقم 3990 في 2004/12/25.

32 - نشر الأمر في الوقائع العراقية رقم 3987 في 2004/1/9.

33 - تم التوقيع عليه في 8 آذار(مارس) 2004 من قبل مجلس الحكم في العراق وبدأ العمل به في 28 حزيران (يونيو) 2004 عقب نقل السيادة العراقية من سلطة الائتلاف الموحدة إلى الحكومة العراقية الانتقالية التي اعتبرتها قوات الاحتلال حكومة ذات سيادة. أنظر: د عبد الحسين شعبان، الدستور العراقي الموقت: الهياكل السياسية والحقوق الفردية، دار الأهرام، القاهرة، 2004.

34 - تركزت الخلافات على المادة (61/ج) التي تنص على ما يلي: «يكون الاستفتاء العام ناجحاً، ومسودة الدستور مصادقا عليها، عند موافقة اكثرية الناخبين في العراق، واذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر». بسبب هذه الفقرة رفض خمسة من الأعضاء الشيعة في مجلس الحكم توقيع القانون بعدما اعترض عليها آية الله العظمى علي السيستاني. بينما تمسكت بها الكتلة الكردية تمسكت معتبرة أنها تشكل ضمانا رئيسيا لحماية حق الأقلية.

35 - المادة (الثانية /ب) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت.

36 - تنص المادة الرابعة من القانون على «نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي (فيدرالي)، ديمقراطي، تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية...»

37 - أنظر: عبد الحسين شعبان، تداعيات الربيع العربي في العراق: الاستثناء والاستعصاء، ورقة عمل مقدمة إلى مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي في الإسكندرية، مؤتمر تونس 5-8/ شباط (فبراير)2012.

38 - المادة (35) من القانون.

39 - المادة (36/أ) من القانون.

40 - المادة (36/ب) من القانون.

41 - المادة الحادية والثلاثون من القانون.

42 - المادة (27/ هـ) من القانون.

43 - المادة (36/ج) من القانون.

44 - المادة (31/ب2-و3) من القانون.

45 - المادة (44/أ) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت.

46 - المادة (44/هـ) من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت.

47 - كانت الحكومة الانتقالية أول حكومة ذات أغلبية للقوى والجماعات الشيعية، وأول حكومة يتولى الكورد (الحركة الكردية) فيها نحو ربع المناصب البارزة، حيث قاطعت القوى والجماعات السنّية انتخابات كانون الثاني (يناير) 2005، وهو ما قلّل من تمثيلهم في الجمعية الوطنية، مما حدا ببعض الفائزين بأغلبية الأصوات إلى توجيه دعوات إلى عدد من الشخصيات السنّية البارزة إلى الاشتراك في الحكومة إذ من دون تمثيل المكوّنات المختلفة أو التعبير عن طيفها فستظهر الحكومة الجديدة وكأنها ذات أغلبية طائفية، إذا اعتبرنا الكرد كقومية، ولعل التمثيل الطائفي والإثني على أساس المحاصصة هو الذي طبع دولة ما بعد الاحتلال.

48 - شمل التعديل تعديل المادة (15) وإلغاء المواد (9-10-11-16)، كما أضاف التعديل التصويت الخاص وتصويت المهجرين.

49 - من ذلك ما كشفته صحيفة (نيويورك تايمز)الأميركية الصادرة في 2009/11/14،من قيام المستشار الأميركي المدعو(بيتر غالبريث) بدور كبير في حصول القوى الكوردية على مكاسب كبيرة عن طريق مساعدتهم في صياغة بعض بنود الدستور التي تمنحهم القدرة على إدارة مناطقهم بحرية وضمان حصولهم على حصتهم من الموازنة وما يتصل بالموارد النفطية في الإقليم مقابل حصوله على مبالغ نقدية كبيرة وامتيازات تجارية في الإقليم باعترافه: للمزيد راجع الصحيفة المذكورة وكذلك:

http://www.iraq-lights.com/news.php?action=show&id=4745

50 - http://www.iraqiconstitution.org/members.asp-50

51 - حول تقرير مجموعة دراسة العراق: مختار الأسدي: تقرير لجنة بيكر-هاملتون، نقلاً عن: حسين عذاب السكيني: الموضوعات الخلافية في الدستور العراقي، دراسة قانونية ورؤية سياسية،ج3،ط1،البصرة،الغدير للطباعة، 2009، ص8. أنظر: عبد الحسين شعبان : العراق: الدستور والدولة، مصدر سابق.

52 - سنعرّج على الخلافات التي حصلت حول اختيار شكل الحكم لاحقاً بشكل مفصل.

53 - أنظر المادة(1) من دستور جمهورية العراق الصادر سنة 2005 والمنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 4012 والصادر في 2005/12/28.

54 - للمزيد حول الاختصاصات المشتركة راجع نص المادة(114) من الدستور.

55 - لمعرفة المزيد حول الأنظمة الاتحادية واللامركزية بكل أنواعها وموقف الكتل والساسة العراقيون منها راجع مؤلفنا: العراق بين اللامركزية والفدرالية: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية،أبوظبي2010.

56 - أنظر: عبد الحسين شعبان، المعاهدة العراقية- الأميركية: من الاحتلال العسكري إلى الاحتلال التعاقدي، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2008. وكذلك: بغداد- واشنطن: أية مقايضة للاحتلال العسكري، مركز العراق للدراسات، بغداد 2011.

57 - عبد الرزاق السويراري: نظرة مستقبلية للبرلمان الجديد: مجلة الحوار المتمدن: ع 3001،11-5-2010

58 - علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، منشاة المعارف بالإسكندرية، 1995 ، ص459. قارن كذلك: عبد الحسين شعبان: بغداد- واشنطن- مصدر سابق، الفصل الخاص باتفاقية فيينا والمعاهدات الدولية، ص 133.

59 - خليل إسماعيل الحديثي: المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم- دراسة قانونية سياسية - مطبعة جامعة بغداد، 1981،ص8.

60 - خليل إسماعيل الحديثي: مصدر سابق،ص6.

61 - حامد ربيع: نظرية التطور السياسي، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة، 1972، ص70.

أنظر: ما ورد حول اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات لعام 1969 لدى: J.G Strake – Introduction to International Law, eight Pub. London. 1977. P.504

62 - علي فارس حميد:مصدر سابق، ص3.

63 - مجموعة باحثين: الاتفاقية العراقية الأميركية، تحليل ونقد، مركز العراق للدراسات ، بغداد، 2009 ، ص13.

64 - انظر: عبد الحسين شعبان: من يعوّض من؟ صحيفة الخليج الإماراتية، 11 أيار (مايو) 2011.

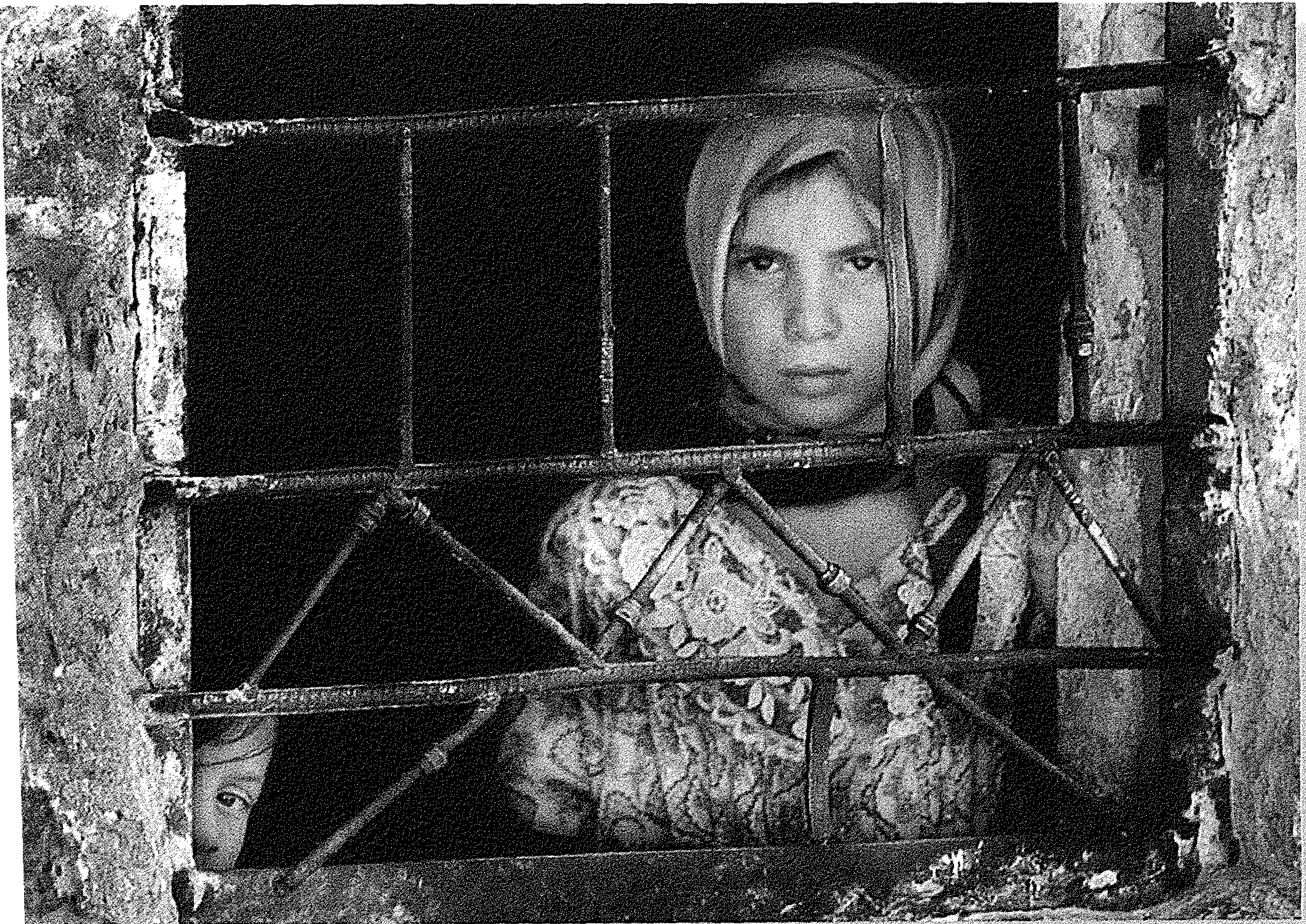
65 - للمزيد من التفاصيل: علي صادق أبوهيف: مصدر سابق،ص172.

66 - سامر مؤيد: الأبعاد السياسية لاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، ص1، على الموقع الالكتروني: www. fcdrs.com

67 - للاطلاع على نصوص تلك الاتفاقية راجع موقع القناة الحكومية العراقية الالكتروني.

68 - نفس المصدر السابق، ص2.

69 - تقرير صادر عن مؤسسة بروكينغز الأميركية على موقع القناة الحكومية.



الاحتلال وعصف الهوية الوطنية للعراق (*)

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

(*) أعمال المؤتمر الثالث الذي عقده المركز في شهر آيار عام 2011، المواطنة والهوية العراقية: عصف احتلال ومسارات تحكم

مقدمة

ضمن تركته الثقيلة لاستمرار أنين العراقيين وطناً كان أم افراد .... كان الا حتلال قد وقع بالأ حرف الأولى على الهتك الأغلى والأعتى في سلسلة جرائمه بإزاء فترته المظلمة .... فالمواطنة بحسب ما أراد لها البيت الابيض، أن تكون حلماً أو بارقاً لا يسير الى على مشارف بغداد، ولا يحتضن دجلة الفرات كلما أمكن .... وحتى تكون الجريمة رمادية البشاعة ... ومنسابة الاجراء ... كانت ماكينات مصانع الفكر الأميركية، تصنع وتوزع لنا مع الفساد والعنف والهتك الاداري والمؤسسي والتربوي، آفة لم يلمسها السياسيون إلا وهي (اغتيال وتصدير المواطنة)، تلك التي حولهَا الا حتلال من تحصيل حاصل الى حلم أو خيوط زرقاء ضائعة ... غير ممسوكة بأطواق سماء العراق .... وقد بدأت بغدر الشعور ... وغدر الحب للآخر وللعراق كهيبة وسيادة ومحبة وطوق نجاة ... أرادونا أن نبتلي بالدم والمال وأنصاف الحلول .... أرادونا أن نحتفل بواقع خارج أسوار(وطني)، وقد حققوا ذلك مع سبق الإصرار.

وإذا كان حراك قوى الاحتلال الناعم قد أوجد للقادة والمؤسسات جملة من المتاهات غير المنتهية والمؤلمة ... والمتوائمة مع بوق العملية السياسية، أولها قرارات بريمر وتأسيسه لمجلس الحكم وارتجالاته في رسم صورة العراق في أذهان العراقيين، من دون اشارة أو حكاية أو اقتباس ... شئتم أم أبيتم.،. هذا هو وطنكم الجديد ... مليء بقناني الماء ... والدولار .. وحفنة الفاسدين .. وذاكرة سحبتها الصدمة ... سلمونا وطن دون هوية ... دون وثيقة .. دون رموز ...، اغتالوا الحنين إلى حورابي وسنحاريب وانكيدو..، أسفاً غسلوا الذاكرة ونثروا الانتماء على وطن يتوسل أبناءه .. ترك لنا الاحتلال كومة من أطفال وشباب يتسمون بالنسيان ... يفرحون ... ويحزنون ...، ليس لأن لديهم وطن ... بل لأنهم سالمون ....، الاحتلال دجن فينا أخطر فعل ... دجن فينا أن ننسى البلد.

أولا: المواطنة والاحتلال

تتنازع موضوعة الهوية الوطنية في ظل الاحتلال أطروحات ورؤى عدة، تغذت في مجملها من معين الاختلاف (وليس الخلاف) المتعدد الجوانب، في بعض منها كانت نتيجة تراكمات النظم السياسية وأنماط الحكم طوال تاريخ العراق، بما فيه الدولة الحديثة، ولكن ما أحدثه الاحتلال من عصف كبير لكل منظومات المجتمع، خلقت حراكاً يبدو في مظاهره الطافية على السطح، أنه كان حراكاً ارتدادياً، سقط في هنات يسرت لغذ السير الاحتلالي في تعميقه وتوظيفه لصالحه، على حين فقد المجتمع ومكوناته فرصة الركون الى الجامع- المانع، كيما لا ينزلق نحو ما يراد له أن ينزلق إليه، كمتغير فاعل في إسدال الستار على توحده السابق، وإن كان تحت معطى القوة والسطوة والتفرد وإقصاء الآخر أو التوجس منه.

إن إغفال حوامل الهوية الوطنية للمجتمع على أسس ثابتة، طيلة المرحلة السابقة، ألقت بظلالها على كامل اللوحة الاجتماعية- الثقافية، وقد بانت كل تلكم المظاهر دفعة واحدة، وكأنها كانت تنتظر اللحظة

المناسبة، كيما توسم المشهد العراقي، بكل ما يدفعه إلى التطاحن والتنابز والانكفاء الى الخارج لحل مشكلاته، ساند كل ذلك الاحتلال.

منذ أن وطأت أقدام جنوده أرض العراق، دافعاً الكل ضد الكل، ليستفيد من الانشغالات بين المكونات ليتفرد بالتعامل معهم جميعاً كلاً على انفراد، طالما أن الكل أصبح يستجدي الرضا منه، وهنا بدأت عوائد الربح السياسي الأميركي من التفتيت. ومن ثَمَّ استفادت من كل ذلك في خفض مستويات الكبح المجتمعي المتوقع لمشروعها.

وطالما أن الهوية العراقية قد اتسمت بالسيولة التامة في ظل الاحتلال، فإنها يسرت الذهاب إلى ملاذات أخرى بديلة للهوية، مما أدى الى انتعاش الهويات الفرعية من مثل القبلية– الأثنية– الطائفية...الخ، وهذا ما أباح لكل القوى الخارجية بما فيها قوة الاحتلال الأميركي- الإسرائيلي، في أن تدفع بقوة لتهتيك المنظومة الجمعية للمجتمع العراقي، وهذه آلية اعتيادية مجربة في عهود الاستعمار السابق، ااستخدمتها إسرائيل بكفاءة في المنطقة العربية، حتى مع السودان التي لا ترتبط بحدود أو قرب جغرافي مع الكيان الصهيوني.

بجانب كل ذلك باتت الحالة العراقية تحت ضغط التأثير الإعلامي والثقافي الغربي المؤدلج نحو تبني ثقافة وحضارة أخرى، يراد منها تفكيك الثقافة المحلية لصالح صعود ثقافة أخرى، بكل ما تحمله من ملامح مختلفة، تغذت من قنوات عدة منها ما هو ديني وما هو سلوكي، وانتهاءً بالحريات المنفلتة، والتي تتعارض مع مواريث المجتمع وتعاليم دينه، من ناحية أخرى.

فيما لم يكتفِ الاحتلال بذلك، على الرغم من سعة أثره السلبي في المجتمع، ودخول الكثير من السلوكيات والثقافات الجديدة على المجتمع، نتيجة الانفتاح الذي شهده بعد انغلاق قارب الثلاثة عقود، إذ إن لأميركا خياراتها المحددة من أنماط الثقافة التي تريد أعمامها في المجتمع العراقي، وهي خيارات مدروسة بدقة، تتوزع على مروحة واسعة من الطيف الاجتماعي العراقي، بدءاً من أطفال المدارس وانتهاء بطلبة الجامعات.

بإزاء كل ما يتم على الساحة العراقية من الزخم الهائل لتقاطع الإستراتيجيات الدولية، والفعل الحقيقي على الأرض، فإن المؤسسة الرسمية(الدولة / الحكومة / البرلمان)، ومن ورائها كل المؤسسات الأخرى(الأحزاب- منظمات المجتمع المدني غير المرتبطة بالاحتلال- المؤسسة الدينية الضخمة... الخ)، لم تتبنَّ مشروعاً وطنياً، لتثبيت الهوية وإيقاف عملية تسييلها، ولم تقدم مشروعاً لمقاومة الغزو الثقافي(الاحتلال الناعم) الوافد بكل مصادره وأنواعه.

من هنا تبدو رؤيتنا إلى الحالة العراقية أنها على الرغم من خزينها السيء والدافع الى الشرذمة الاجتماعية، إلا أن الانعطافات التاريخية الكبرى في مسيرة أي شعب، لابد أن تدفع القوى الحية فيه إلى تبني خيارات الحفاظ على الهوية الجمعية للمجتمع، وأن ينبري مثقفيه الى اجتراح الحلول بإزاء الهجمة الثقافية، التي تستهدف عنوة نزع

مضامين ثقافته وحضارته، ليكون مستعداً لقبول الثقافات والسلوكيات الأخرى.

ولابد من الإشارة هنا الى ما يطلق عليها الطبقة المثقفة (الانتلجسيا)، التي كان دورها سلبياً جداً في مرحلة ما بعد الاحتلال، تحت وطأة الاستهداف الجسدي لها بغية تغييبها، وهو فعل دعمته قوى الاحتلال الثلاث (أمريكا- بريطانيا- إسرائيل)(*)، إلا أن رعب الصدمة الذي جرى تعمد إحداثه أبان الاحتلال، سرعان ما تلاشى، بعدما انبلجت حقائق الزعم الاحتلالي والمساند له محلياً.

إلا أن الجماعات الثقافية المعارضة للاحتلال، لم ترتقِ إلى مستوى الفعل وتنتقل إلى الصفة (العضوية) المطلوب منها على حد تعبير انطونيوا غرامشي، بل تكورت في أحسن الأحوال حول منجزات المجالس والدووابن الخاصة، وهذه على الرغم من أهميتها في إحداث حراك ثقافي ذي سعة محدودة، إلا أنها لا تخرج عن أطره النخبوية (Elite).

ثانيا: الاحتلال الأميركي والتلاعب بالهوية العراقية

تعد العولمة والغزو الثقافي والاحتلال الناعم، الذي جرى تحول الأميركان إليه بعد ما سُمي بالانسحاب، عوامل ضاغطة يفترض أنها تكون عاملاً دافعاً، لاستنهاض عوامل تشكيل الهوية الوطنية المقاومة، لكل حالة التهرؤ التي أصابتها، في ظل النظم السياسية السابقة، وجعلتها عبئاً على المجتمع، بدل من أن تكون مقوداً سليماً، لمجابهة الاحتلال وإيقاف تلاعبه بحالة العراق، وتجاوز المحنة الوطنية المستدامة لعقود خلت، والتي هيأت الأوضاع لما بلغته، من تعقيدات مركبة طرفاها، حالة التشرذم داخلياً، وهشاشة الموقف تجاه التدخل الخارجي حتى من بلدان لاتعد من القوى الإقليمية المؤثرة، ناهيك عن أن الاحتلال قد توافرت له الفرصة السانحة لإمكانية صوغ مشاهد الحالة العراقية على وفق ما يرغب فيه. وبما يسمح له بإطالة تواجده على هذه الصورة أو تلك، كمحتل أو أنه يمارس الوصاية.

لذلك نلحظ أن أولى الرصاصات التي أطلقها الاحتلال الأميركي على الهوية الوطنية، هي تثبيت الحاكم المدني (بول بريمر- سيء الصيت)، لمبدأ المحاصصة السياسية القائمة على معطيات طائفية وأخرى أثنية، والتي ستظل فواعلها قائمة وموسمة لنمط العمل السياسي والدولة العراقية الى أمد غير منظور.

وهذا لم يكن ليحدث لولا أن القوى السياسية والشخوص المعارضة للنظام السابق، قد قدمت نفسها للأميركان على أنها قوى تنتمي لهويات مختلفة، ولم تكن تؤمن يوماً من أنها تنطوي تحت هوية وطنية، إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها، ولهذا سهل على الاحتلال أن يجذر هذه الحالة بقوة في العراق، بدلاً من الأخذ بأطروحة قدمتها وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) أبان أدارة كلينتون، نصيحتها للرئيس بوش الابن، بأن يترك المنطقة في لعبة تطاحن الشعوب وطبخهم الى أن ينضجوا للحل[1].

إن متراكم السلوكيات السياسية وتعسف نظم الحكم التي توالت على حكم العراق، والتي لم يكن يدر

بخلدها يوماً، أنها على الرغم من كل الظلم الذي مارسته على مكونات من مجتمعها حينذاك، بهذه الدرجة أم تلك، فإنها كانت تنمي من دون وعي بذور تشظي هويته وأضعاف روح المواطنة، وتبذر زراعة قابلة للانقسام والتكور على هويات ثانوية غير جامعة للكل الموحد، ومن ثَمَّ وفرت الفرصة لصراع الجميع ضد الجميع، مرة لكسب الود الأميركي الاحتلالي، ومرة خاضت صراعاً باسم الهوية القومية أو الطائفية للحصول على مغانم السلطة وامتيازاتها، والاستحواذ على المال العام تحت شعار الانتصار للجماعة التي تمثلها، مع أنها تدرك جيداً، أنها أهدرت وأساءت التصرف بالموارد المتاحة من دون أية عقلانية تذكر.

لقد جرت ترقية الصراع بين المكونات المجتمعية على الهوية الوطنية أو الثقافية، أو في لوي الاعتقادات الدينية الى مستوى الثأرية والتعسف في العمل السياسي العراقي، فكل جهة تصل الى سدة السلطة وتمارس البطش بخصومها، وتحاول إرغامهم على قبولها تحت سطوة السلطة والقوة ولا غيرها، هذا الأمر أخذ شكل متوالية حسابية لا نهاية لها، وهي متوالية شيطانية وجهنمية، ستمتد طالما أنها تتغذى من معين الثأرية والضغينة والاستحواذ[2].

وهذا انعكس على الوضع السياسي العراقي بشكل دورات من العنف السياسي والعنف المضاد له، فجميع الأحزاب بما فيها التي وصلت الى السلطة الآن، مرت بمرحلتي الأزمة السياسية في العراق، وهما مرحلة الوصول الى السلطة (وفيها تتم الثأرية والانتقام من الخصوم أو حتى ممن يتوقع مزاحمتهم أو معارضتهم للحزب الحاكم أو المستحوذ على السلطة)، والمرحلة الأخرى هي مرحلة تلقي الفعل الثأري والتصفية، وعادة ما تكون نقطة سقوط دورة العنف على الأحزاب، التي تتقاطع ولو فكرياً مع الحزب القابض على السلطة، وأن كانت هذه الأحزاب صغيرة.

لقد تحسس الأميركان قبل احتلال حالة الافتراق في الرؤى والأهداف، مابين القوى التي انسابت الواحدة تلو الأخرى للقبول باحتلال العراق وإسقاط نظام صدام، معززة رؤيتها من أن النظام السابق لا يمكن التخلص منه من دون الاستعانة بقوة خارجية لها القدرة على ذلك، ومن دون ذلك من المستحيل حدوث التغيير المنشود لها، وهي رؤية تعد بنظر القوى التي ساندتها صحيحة، ولكنها في الوقت نفسه موضع جدل من قوى كانت تقف موقفاً معادياً للنظام السابق، إلا أنها لا ترى صحة في القبول بالاحتلال مقابل التخلص من النظام السابق، لكون هذا الأخير وصل الى نهايته واستهلك مرحلته التاريخية، ولم تعد له القدرة على ترميم الانكسارات التي عصفت به، بجانب تنامي الرفض الداخلي والخارجي له، إلا أن القوى السياسية المعارضة تسابقت للقبول بالحل الأميركي، والذي طرحته أطراف عراقية حسبت على المعارضة الوطنية.

ففي معهد (American Enterprise Institute) بواشنطن، بتاريخ 2002/10/3، وفي إطار التحضيرات لاحتلال العراق، قدم كنعان مكية أحد أبرز الداعين للاحتلال، ورقة بحثية ارتكزت على فكرتين أساسيتين هما:

1 - إقامة نظام فيدرالي في العراق.

2 - رسم هوية جديدة للعراق خلاصتها أنه (عراق غير عربي) عراق قائم بنفسه، لأنه لا يمكن أن يكون لجميع أبنائه، إلا أن يكون غير عربي[3].

وفي هذا أراد كنعان مكية كأحد رموز المعارضة العراقية، التي تحضى بالقبول الأميركي، أن يتبنى أطروحة أمريكية- إسرائيلية، وهي الحيلولة دون قيام عراق في المستقبل يلعب دوراً قيادياً في العالم العربي، أي عراق ينعزل عن محيطة العربي، عراق لا يكون له دور في الصراع العربي- الإسرائيلي. هذه الرؤية نفذها بحرفية عالية بول بريمر.

ويبدو أن كنعان مكية كان متسقاً مع تصور معين ومحدد، ولم يخرج عن السياق الذي كلف به، ففي عام 1991، وعلى خلفية الانتفاضة التي حصلت في المناطق الشيعية، قدم أطروحة فيها إشكالية لا نعتقد أنها من متبنيات أحزاب المعارضة ولاسيما الشيعية منها، عندما أشار إلى (أن الشيعة أقل انجذاباً للقضايا القومية ... فالعروبة هي شأن سني إلى حد بعيد)[4]، هذه ألحقت ضرراً وإساءة بالقوى السياسية الشيعية، ولمجمل المواطنين الشيعة في العراق وفي بلدان عربية عدة، فهي أطروحة غير صحيحة وغير حقيقية وفيها تجنٍّ كبير، هذه الأطروحة جاءت لخدمة إسرائيل التي زارها كنعان مكية مرات عدة (سرية وعلنية)، فقد منحته على مواقفه هذه جامعة تل أبيب شهادة الدكتوراه الفخرية، وأجرت معه جريدة يديعوت احرونوت مقابلة تمنى فيها(أن تكون المدة الانتقالية بعد احتلال العراق طويلة ريثما يتم إعادة صياغة الكينونة العراقية من جديد)، وعلى وفق ذلك تتضح مقاصد تصريحات كنعان مكية؟ ولمصلحة مَن؟، مع أن إسرائيل وعلى لسان وزير الأمن الإسرائيلي، تؤكد أنها ستظل تلاحق كل الحركات الشيعية المقاومة أينما كانت؟.

لذلك اتجهت أجندات الولايات المتحدة الأمريكية، صوب الدولة الأكثر أهمية في المنطقة، وهو العراق، معتمدةً أساليب مختلفة في إذابة الهوية الوطنية وتشظيها من ناحية، واكتساح الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع العراقي، عن طريق وسائل ناعمة ومؤثرة صممت بدقة لتحاكي الشرائح الأكثر رخاوة في الجسد الاجتماعي، والأولوية في ذلك كله لشريحة الشباب والأطفال.

وهي في ذلك استطاعت العبور(أو / القفز) على كل موروثات ومنظومة الضبط الاجتماعي المتوارثة، أو التي تتساكن معها المكونات المجتمعية، وفي المقابل فإن العجز الذي قابل ذلك كان عجزاً مركباً، من القوى التي يفترض أن تكون لها رؤيتها الحاكمة لذلك، فلا القوى السياسية كانت حاملة لمشروع بناء ثقافة عراقية حقيقية، يكون بمقدورها خفض مستوى التهتك من ناحية، ولها القدرة على مقاومة الغزو الثقافي ولاسيما الاحتلالي منه، ساندها في ذلك انكفاء المؤسسة الدينية جانباً، وغاب دورها في خضم التراشقات السياسية، وطوفان حالة التصارع المذهبي، من جانب القوى السياسية القابضة على السلطة أو السلوكيات الفردية، سواء أكانت موجهة أو غير ذلك، وهذا لا يبتعد أبداً عن أنه نتاج تخطيط عملياتي من القوى الاحتلالية(أمريكية- إسرائيلية)، لكونها الفواعل الأكثر تأثيراً في المشهد السياسي العراقي.

فالرغبة بتمزيق المجتمع العراقي(الهوية / الثوابت المجتمعية)، تعد أولوية لقوى الاحتلال بشكل خاص ولمجمل الدول الغربية، فالصراع القائم حالياً هو صراع ثقافي وحضاري متعدد الأوجه والمجالات، وفي هذا كله

تحاول منظومة الحضارة الرأسمالية (الغربية- الأميركية) من فرض أجندتها على المجتمعات الأخرى، من خلال أدواتها ووسائلها الإعلامية التي وصلت مستوى الاحتراف في العمل الدعائي والثقافي والإعلامي.

فما بالنا بدول قابضة على كل شيء في العراق كدول محتلة، وراسمة لحال العراق ومستقبله، لذلك هي تمارس دورها في ذلك عن طريق فسحة واسعة من المرونة والإمكانات تتوزع ما بين مادية ولوجستية، فقد تدخلت بصورة مباشرة في تأسيس الوسائل الإعلامية ورعايتها وتمويلها ورسم سياساتها.

وكذلك عمل الاحتلال بقوة على دفع عملية تأسيس منظمات المجتمع المدني، إلى مديات واسعة، وقد شهد العراق في الأعوام (2003-2005)، ظاهرة تفقيس لهذه المنظمات قل نظيره في التاريخ، وفي الأغلب الأعم منها أنها اعتاشت على المال الأميركي والأوربي. وهذا لا يتم كمنحة إنسانية، أو أن أميركا وعموم الدول الأوربية وإسرائيل، تحولت الى منظمات خيرية تعمل لصالح شعوب العالم النامي.

هذه المنظمات اضطلعت بدور كبير في توفير قواعد للعمل الأميركي بصورة غير مباشرة، وقدمت الكثير لمؤسسات الاحتلال عن طبيعة المشكلات المجتمعية، وأنها انسابت بهدوء لإسناد العمل الأميركي اتجاه المجتمع وطبقته السياسية والدينية حتى الثقافية والعلمية، وشكل متغير التمويل والإسناد وعقد المؤتمرات والتدريب، عوامل جذب وإغراء لقيادات هذه المنظمات.

إن الجهد الحادث والمخطط(غير المكتمل) وهو بالتأكيد أكبر وأوسع وأكثر عمقاً، في ضوء تحول الاحتلال الأميركي من اعتماد أسلوب القوة الصلبة غلى القوة الناعمة، وهذا سيعتمد على إعادة إنتاج الثقافة والهوية العراقية على وفق مقتضيات استمرار الهيمنة والتغيير حتى مع قبول أطروحة الانسحاب.

وتضيف الاحتلالات التي قامت بها الدول في الماضي وعلى وجه الخصوص في القرن الماضي، ومطلع هذا القرن لأغلب بلدان العالم الثالث، ولاسيما احتلال كل من أفغانستان والعراق، إذ أضحت عوامل التفكك واضحة ولا لبس فيها والتي يمكن إجمال مظاهرها بما يأتي:

1. توسيع قاعدة حجم المرتبطين مصلحياً بالوجود الأميركي من خلال إسناد عقود الخدمات اللوجستية لقوات الاحتلال إلى مجموعات وأفراد لهم تأثير واضح في الهوية الوطنية.

2. إعادة تشكيل الدولة بنيوياً ووظيفياً وفقاً لنظرية الفوضى الخلاّقة، التي تتلخص بتهديم الدولة القائمة قبل الاحتلال وإعادة بنائها مرة أخرى، وفي الوقت الذي تأخرت فيه إجراءات الصفحة الثانية من نظرية الفوضى الخلاقة، أخذ المجتمع والجماعات يبحثون عن مرجعيات أخرى لضمان حقوقهم، بعد أن عجزت الدولة عن تأمين حقوقهم الأساسية.

3. قيام المحتل بإشاعة أنماط سلوكية غريبة تتمثل في الانتصار لجماعات معينة داخل المجتمع ، مثل إدعاء البحث عن حلول لمشاكل الأقليات الدينية.

4. محاولة بعض الأطراف المهيمنة على العملية السياسية ولاسيما في الجزء الشمالي من العراق، احتكار

عوامل القوة وآليات الحماية، مما دفع بعض مكونات الشعب العراقي الى اللجوء إلى مرجعيات أخرى غير الدولة العاجزة عن توفيرها لتأمين حاجات المواطن الأساسية، سواء بطلب ذلك من القوى المهيمنة أو بالبحث عنها خارج الإطار الوطني.

5. تأسيس نظام الحكم على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية والدينية والأثنية، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الإزاحة لقيم المواطنة الضعيفة أصلاً، بسبب سياسات الحكم السابقة، لصالح الهويات الجزئية، وتعميق الهوة بين المشتركات وبين عوامل الفرقة.

6. تعزيز القيم الرافضة للماضي، وفقاً لحجج عدم قدرة الموروث الثقافي والديني على مواكبة العصر، ومتطلبات بناء الدولة العصرية.

7. دفع أطراف العملية السياسية إلى تبني سلوكيات تصارعية، بدلاً من التعاون لإنشاء دولة تحقق الرفاهية والخدمات.

8. فتح حدود الوطن أمام قوى الإرهاب وعلى وجه الخصوص تنظيمات القاعدة من العرب والأفغان، لتصفية الحساب معها على أرض العراق، مما أدى إلى نشر فكر متطرف لا ينتمي إلى الدين الإسلامي الحنيف، ولا يعير وزناً لقدسية النفس البشرية، الأمر الذي أدى إلى محاولة طلب الحماية من أطراف أخرى خارجية، أو الرضوخ لما تريده المجاميع الإرهابية، مما أشاع حالة من السخط على الدولة العاجزة عن الحماية من ناحية، وتفكيك الآصرة الوطنية من ناحية أخرى.

9. السكوت عن سلوك الدول المجاورة في تغذية الإرهاب ودعمه بالفتاوى حيناً، والمال والسلاح حيناً، مما أطال في عمر الإرهاب، وأظهر عجز الدولة عن حماية المواطن .

وإذا كانت القوى المهيمنة في عالم اليوم تدعي أنها قد أوصلت قيم المواطنة في أقاليمها إلى مستويات ممتازة، إلاّ أنها وفي المقدمة منها الولايات المتحدة الأميركية باحتلالها أفغانستان والعراق، قد عملت على تخريب قيم المواطنة وتشجيع آليات التفتيت عن طريق إجراءاتها غير الصحيحة في إدارة شؤون المجتمع، وفشل نظرية الفوضى الخلاّقة في بناء الدولة، إذ إنها هدمت أركان دولة آيلة للسقوط أصلاً، بسبب فشل الأنظمة الحاكمة في تحقيق تنمية مستدامة تنهض بالواقع السياسي والاجتماعي للمواطن، وازدياد هامش اغتراب الدولة عن المجتمع، وهذا يعني بعبارة أخرى أن المجتمع لم يكن بحاجة إلى تهديم ما تبقى من الدولة، وإنما زيادة بنى جديدة وتطوير القائمة منها، وتبني سياسات عامة تؤدي إلى تعزيز قيم المواطنة، التي كانت تعيش في أزمة، مما أدى إلى تراجع المواطنة لصالح الهويات الجزئية.

ثالثا: الاحتلال وصناعة مواطنة الوهم

لعل من أهم الأسباب التي جعلت مسألة جلب الثقافة الأميركية إلى العراق تصبح مشروعاً مؤجلاً نسبياً، هو أن الأميركان لم يأتوا بمشروع ثقافي، وإنما بغزو عسكري مباشر، وكان من طبيعة مشروعهم هذا أن تكون الأولوية للأمن وليس لشيء آخر، لاسيما أنهم بدءوا يواجهون مقاومات مسلحة عنيفة، مثلما أنهم قد دمروا

البنى التحتية، المتهالكة أصلاً، في العراق واستجلبوا إن كان بقصد أو بغير قصد، العدائية لهم من خلال جملة القرارات التي اتخذها الحاكم المدني السابق في العراق بول بريمر. وإذا كان لقائل أن يقول إن ما فعله الأمريكان في بداية غزوهم، هو تكريس لثقافة النخبة الأميركية المابعد حداثية، فإن هذا الأمر إن كان صحيحاً، فإنه ليس سوى سياسة قصيرة النظر ترتبط بنظرية (الفوضى الخلاّقة)، التي لا يمكن أن تتحقق مع الموانع الثلاثة السالفة الذكر(الدينية،القبائلية،التوتالية).

والسبب الآخر يتعلق بما نسميه (بيروقراطية الوجود الأميركي في العراق)، فمن المعروف أنه ومنذ غزو القوات الأمريكية للعراق في2003 والبنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) هو الذي يدير الملف العراقي، ثم بدأ التغيير تدريجياً بإشراك وزارة الخارجية الأمريكية والمؤسسات التابعة لها، والثابت أن العسكر لا ينشرون الثقافة بصورتها التجريدية والذهنية، بل ربما ينشرون ثقافتهم العسكرية التي تدربوا عليها، هذا فضلاً عما انشغل به الوجود الأميركي في العراق فيما يتعلق بالفساد والمالي، الذي اكتنف عملية إعادة إعمار العراق. ففي تقريره الربع السنوي الذي قدمه إلى الكونغرس الأميركي في كانون الثاني 2010، أشار (ستيوارت بوين) المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق- التابع للكونغرس- إلى أن مهمة فريقه في العراق هي "أقسى مهمة إشراف في تاريخ الولايات المتحدة"، وأن فريقه قام بمراجعة معاملات مشكوك بها قيمتها (340) مليون دولار أميركي وفتحوا بها 27 قضية تحقيق جنائية، وأنه اكتشف أن (2،5) مليار دولار كانت عرضة للهدر والاحتيال في عقد تديره الخارجية الأميركية لتدريب الشرطة العراقية، مع العلم بأن الولايات المتحدة قد خصصت أكثر من (53) مليار دولار لإعادة إعمار العراق منذ 2003 تعرض الكثير منها للاحتيال والهدر.[5]

وإذا ما علمنا أن (بوين) نفسه يُقر في مكان آخر بأن الفساد في العراق يتجاوز (10%) من إجمالي الناتج القومي،[6]، يتأكد ما ذكرناه في القسم الأول من هذا البحث من أن الثقافة الأميركية بحيثياتها الرأسمالية تجلب الفساد. ومن كل ذلك نستنتج بأن الحضور الثقافي الأميركي في العراق، كان حضوراً كامناً (خلف ستارات مؤسسية) لجملة من الأسباب المذكورة سابقاً، ولكن بالإمكان أن نتحرى هنا هذا الحضور على الكامن، والذي ربما سيكون فعالاً في المستقبل.

رابعا : الحضور الثقافي الأميركي في العراق واشتغالاته

قبل كل شيء لابد من ذكر أن المجتمع العراقي ربما كان أقل المجتمعات العربية أو الشرق أوسطية تأثراً بالثقافة الأميركية، وليس لديه من هذه الثقافة سوى أفلام هوليود وملابس الجينز. أما بالنسبة إلى الحضور الثقافي الأميركي بعد 2003، فيمكن القول إنه حضور يغلب عليه طابع المؤسسة البيروقراطية، ويدخل عن طريق ما يسمى بعملية إعادة الإعمار حتى بدأت وزارة الخارجية الأميركية باستلامها تدريجياً بواسطتها مؤسساتها العاملة في العراق، مثل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID وكالات أخرى مثل برنامج التجارة، الذي يمول مؤسسات التمويل الأصغر، الذي بدأ في العمل عام 2008 [7]، وهذه الوكالات تقوم بعملها بواسطة مقاولين ثانويين، فضلاً عن فيلق المهندسين الأميركان الذي يقدم المعونة أيضاً، عن طريق مقاولين محليين غالباً ما يتعرضون للخطف والاغتيال.

مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الخارجية الأميركية قد بدأت توسع في حقلها الثقافي المؤسسي في العراق، ففضلاً عن دور شبكات الوكالة الأميركية للتنمية USAID، أسست السفارة الأميركية في بغداد "مركز موارد المعلومات IRC"، وفي إعلانها عنه ذكرت السفارة بأنه " يقدم معلومات موثقة ومفيدة للعراقيين، حول سياسية الولايات المتحدة والثقافة والأعمال التجارية والبحوث"، و تصدر عنه نشرة الكترونية شهرية هي IRC Report، والتي هي "مصدر للمعلومات للمبتكرين وصناع القرار ومنفذي المشاريع في جميع أنحاء العراق"[8]

والواقع أن الولايات المتحدة قد أوجدت نفسها أولاً فضاءً شرعياً في ممارسة مشروعها الثقافي في العراق، عن طريق "اتفاقية الإطار الإستراتيجي" التي وقعتها مع الجانب العراقي في تشرين الثاني نوفمبر 2008، وذلك فيما اشتمل عليه القسم الرابع من هذه الاتفاقية بعنوان "التعاون الثقافي"، الذي يغلب عليه ظاهرياً طابع (التبادل) الذي هو في حقيقته سيادة ثقافية أكثر مما هو تبادلاً ثقافياً.

فضلاً عن البون الشاسع بين الطرفين في مجال التقنيات الحديثة. فالفقرة الأولى من القسم الرابع في الاتفاقية تنص على" -1 تشجيع التبادل الثقافي والاجتماعي وتسهيل النشاطات الثقافية ... وبرنامج تعليم وتعلّم اللغة الإنكليزية"-2 .[9] التي تخفى التعليم العالي والبحث العلمي، تؤكد "تشجيع الاستثمار في مجال التعليم، بما في ذلك عبر إنشاء الجامعات وعلاقات التوأمة بين المؤسسات الاجتماعية والأكاديمية العراقية والأميركية، مثل برنامج الإرشاد الزراعي الأميركي"[10]، أما الفقرة -3 فتنص على "تعزيز تنمية قادة المستقبل في العراق من خلال برامج التبادل والتدريب والزمالات البحثية مثل برنامج فولبرايت..."[11]، والثابت أن الذي يتمعن بالنصوص يجدها تصب بالنهاية لصالح نمط الثقافة الأميركية في كل المجالات.

هكذا لم يشتغل الأميركان في الواقع على الشارع العراقي بقدر ما اشتغلوا على المؤسسات، عن طريق الإشراف المباشر على الوزارات العراقية، عن طريق المستشارين في العديد من المؤسسات الرسمية ابان الغزو. ولعل الأميركان نجحوا في فرض الثقافة المؤسسية الأميركية في الجهاز الحكومي العراقي، عن طريق إعادة هيكلة مؤسسات الدولة العراقية.

مع ذلك يمكن تلمس بعض الأعمال الأميركية الحذرة في الشارع العراقي من الناحية الإعلامية في الأقل، عن طريق القنوات الفضائية والإذاعية مثل قناة الحرة- عراق وراديو سوا وإذاعة العراق الحر، التي كانت تبث أصلاً منذ ما قبل 2003، فضلاً عن تعلم الكثير من العراقيين الذين عملوا عن قرب مع الأميركان أساليب الحياة الأميركية، وربما تأثروا بها. و أن هناك من النخب العراقية من هو متأثر أصلاً أو تأثر بعد الغزو بالثقافة الأميركية.

فعلى سبيل المثال هنالك ميل واضح لدى بعض المشتغلين في حقل القانون إلى استبدال النظام القانوني العراقي، من نمطه الكلاسيكي ذي الأصول الفرنسية إلى النمط الأنجلوسكسوني أو الأميركي بالذات[**].

ولعل الأميركان لم يألوا جهداً في هذا السبيل عندما نشروا ثقافة إدارية قانونية جديدة في العراق، مثل المحكمة الجنائية العليا ومجلس القضاء الأعلى، بل العمل لسنوات بتشريعات أصدرها الحاكم المدني بول بريمر، وكذلك روج الأميركان لسياسة التعويضات عن طريق المحاكم، وإذا كان هذا الأمر إيجابياً في بعض جوانبه، فإنه يصب من ثمّ في صالح الثقافة الأميركية الجديدة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى الكثير من ذوي الاتجاهات العلمانية والليبرالية في العراق، فإنهم أمْيَلْ إلى الثقافة الأميركية حتى في طابعها الشعبي، وهذا الأمر يمكن إدراكه من خلال مؤسسات المجتمع المدني، التي بلغت في العراق ما يقرب 12 ألف مؤسسة، وهنا لا نريد أن ندخل في نظرية المؤامرة، على أساس أن العديد منها يتبع المخابرات أوجهات أميركية أخرى، إلاّ أنها في الغالب تكون ذات نمط يسير مع التوجه الثقافي الأميركي، بل إن الكثير منها أقام صلات وتلقي تدريبات داخل وخارج العراق بصورة علنية، على يد مؤسسات أميركية.[12] ومن الجدير بالإشارة أن العديد من أعضاء هذه المنظمات، كما المقاولون الذين اشتغلوا مع القوات الأميركية، قد لاقوا حتفهم اغتيالاً من الجماعات المسلحة.

وفي مجال التربية ولاسيما مناهج اللغة الانكليزية نلحظ دخول النمط الأميركي في التعليم، واستخدام المصطلحات الأميركية بدلاً من الأصل الإنكليزي، فضلاً عن مناهج تعليم اللغة التي قدمها الأميركان لبعض الوزارات العراقية لتدريب المؤهلين للوظائف، فضلاً عن الميل الواضح نحو الأسلوب الأميركي في اللغة من العراقيين المشتغلين في حقل تدريس اللغة الإنكليزية في العراق(***).

وفي مجال الجيش والشرطة تبدو الثقافة المؤسساتية الأميركية واضحة، من خلال العديد من المظاهر ابتداءً من زي الشرطة الأزرق وزي الجيش المرقط الفاتح، وهما نفس أزياء الشرطة والجيش الأميركي، إلى نظام الوكالات في وزارة الداخلية والجيش، حتى طريقة مسك السلاح للشرطي أو الجندي ونظام العمليات العسكري ونظم القيادة والسيطرة وطرق المداهمات والتدريب وهي كلها نظم أميركية(***).

ولعل أوضح ما ظهر مؤخراً من أثر الثقافة الأميركية، كان في قطاع الرياضة والذي تمثل بتأسيس فريق عراقي للعبة البيسبول (كرة القاعدة)، وهي لعبة أميركية خالصة لم يسبق للعراق أن عرفها، ولا حتى الدول العربية أو دول الجوار القريبة. وقد نظمت السفارة الأميركية في بغداد رحلة لهذا الفريق إلى الولايات المتحدة، بعد أن قامت بتكريمه في مقر السفارة في31 آذار 2010 وقدمت له المستلزمات اللازمة. وقد قال السفير الأميركي (كريستوفر هيل) في حفل الاستقبال "إنه لمن الرائع أن نشهد هذه المجموعة من الشبان العراقيين يتوجهون إلى الولايات المتحدة لتنمية مهاراتهم وتعلم الثقافة الأميركية "[13]، والعبارة الأخيرة تعبير واضح لتشغيل وتسويق الثقافة الأميركية في العراق.

ولعل من المفترض أن يكون قطاع التعليم العالي في العراق أوسع القطاعات تكريساً للثقافة الأميركية بصيغتها المؤسسية، لكن الذي يبدو هو أن الجانب الأميركي يجري في هذا المضمار على مضض. فزمالات (فولبرايت) يسمع بها الأكاديميون والباحثون العراقيون أكثر مما يرونها، بمعنى أنها محدودة، فعلى سبيل المثال يقول بيان للسفارة الأميركية صادر في يوم الخميس 22 إبريل 2010، إن سبعين عراقياً قد التحقوا في عام 2009، بجامعات أميركية عن طريق برنامج فولبرايت"[14]، وبالرغم من أن الأميركان قد يسوغون ذلك بالأسباب البيروقراطية، إلا أن الأمر قد يفسر بأن هناك ثقافة يريد الأميركان للعراقيين أن يتعلموها، وثقافة أخرى لا يريدون لهم أن يتعلموها. بل إن الأمر يُشعر باللامبالاة أحياناً، ويظهر نوعاً من التعالي الأميركي بهذا الاتجاه. ففي حلقة تلفزيونية مغلقة عقدت بين الجانب العراقي والجانب الأميركي ممثلاً بإحدى الجامعات الأميركية، لغرض التعاون في حقل الزراعة والطب البيطري في 22 أذار2010، حضرها من الجانب العراقي وزير التعليم العراقي (عبد ذياب العجيلي) وعمداء كليات الطب البيطري والزراعة، على حين لم يحضر من الجانب الأميركي سوى امرأة تجلس في قاعة طويلة، غير آبهة كثيراً بالجانب العراقي، وكأنها على عجلة من أمرها فيما الوزير والعمداء يستفيضون بالشرح والطلبات.

ولكن من جانب آخر نجد وفي السياق المؤسسي في قطاع التعليم العالي نفسه ، أنه قد تم افتتاح الجامعة الأميركية في السليمانية في آب أغسطس 2007، بحضور السفير الأميركي وأهم القادة العراقيين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية جلال الطالباني. واللافت للنظر أن رئيس الجمهورية أصبح رئيس مجلس أمناء الجامعة، فيما تولى برهم صالح نائب رئيس الوزراء في حينه، ورئيس وزراء إقليم كردستان لاحقاً، رئاسة مجلس الإدارة. و نال نجيرفان بارزاني رئيس وزراء الإقليم، في حينه، العضوية الفخرية فيها[15].

أما في المجال الثقافي والفني والذي يفترض أن يكون الميدان الرئيس لنشر الثقافة الأميركية، فقد بدا أن الأميركان انتقائيين في اختيار، أو ربما صنع جمعيات ثقافية وفنية. فهم قد أمدوا العديد من الجمعيات الفنية والموسيقية، إلا أن ذلك لم يرق إلى مستوى يرفع من شأن هذه الفرق، ومثال ذلك الفرقة السيمفونية الوطنية العراقية، فهذه الفرقة وبحسب المعلومات المتوافرة بحاجة الى المزيد من التدريب خارج العراق، لكن الأميركان لم يهتموا بذلك، ربما لأنها لا تمثل شيئاً في تكريس الثقافة الأميركية. وباستثناء ما قام به فيلق المهندسين الأميركي من إعادة اعمار المسرح القديم في قسم الفنون المسرحية في كلية الفنون الجميلة بجامعة بغداد، لم يعر الأميركان اهتماماً بقضايا المسرح في العراق. وبالعودة الى الانتقائية الأميركية في دعم الجمعيات الثقافية، نجدهم يدعمون بقوة جمعية مثل جمعية (طواسين) الثقافية التي عملت السفارة الأميركية معها نشاطاً مشتركاً في مطلع 2008، من خلال مهرجان شعري وعرّفت بها في موقع (أمريكا.غوف) الصادر عن الخارجية الأميركية، إذ اشار الموقع الى "أن الجمعية ترغب في خلق روابط بين العراقيين والأميركيين، خاصة أولئك الذين يعيشون في العراق حالياً"[16]. والانتقائية تقودنا أيضاً إلى مشكلة طالبي اللجوء العراقيين، لاسيما الذين عملوا مع القوات الأميركية والذين ماطلوا كثيراً في قبولهم كلاجئين.



المصادر

(*) تشير وثائق ويكالكس إلى وجود تفاهم أمريكي- إسرائيلي للتخلص (اغتيال/تشريد) علماء عراقيين يبلغ عددهم حوالي 223 عالماً في التخصصات العلمية الصرف.

1 - نقلاً عن: فوزي شعيبي، ندوة احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005

2 - باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1999

3 - بلال الحسن ثقافة الأسلام، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، 2005.

4 - المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

5 - المفتش العام الخاص لإعادة أعمار العراق، التقرير ربع السنوي المقدم الى كونغرس الولايات المتحدة في 30 كانون الثاني 2010.
http://www.sigir.mil

6 - الفساد في العراق يكلف المليارات، موقع http://www.bbcarabic.com BBC

7 - للاطلاع أنظر: موقع بوابة التمويل الأصغر. http://aarabic.Microfinancegaatway.org

8 - أنظر: موقع السفارة الأمريكية في العراق. http://Arabic.iraq.Usembasy.gov/root/pdfs

9 - اتفاق الإطار الإستراتيجية لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الامريكية في العراق، شركاء العراق، تشرين الثاني/نوفمبر2008، الموقع الرسمي لقيادة القوات الأمريكية في العراق، شركاء العراق. http://www.shurakaa_iraq_com

10 - الفقرة 2، المصدر نفسه.

11 - الفقرة 3، المصدر نفسه.

(**) مقابلات للباحث مع رجال قانون عراقيين.

12 - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية- مؤسسات المجتمع المدني العراقية http://www.usaid.gov/iraq

مقابلات واستطلاعات قام بها الباحث مع مدرسي اللغة الانكليزية من حملة البكلوريوس. (***)

(****) مقابلات قام بها الباحث مع ضباط كبار في وزارتي الدفاع والداخلية العراقية.

13 - فريق لعبة البيسبول العراقي يزور الولايات المتحدة، الموقع الرسمي لقيادة القوات الأمريكية في العراق، شركاء العراق . http:// www.shurakaa- iraq-com

14 - برنامج فولبرايت، الموقع الرسمي لقيادة القوات الأمريكية في العراق، شركاء العراق . http:// www.shurakaa- iraq-com

15 - العراق: إفتتاح الجامعة الأمريكية في السليمانية http://www.adnkronos.com/ aki/Arabic

16 - قراءات شعرية أمريكية – عراقية ، موقع أميركان.غوف http://www.american.gov/ar omeralkaysih



الاحتلال الأميركي وإشاعة الفساد في العراق

أ.د. نبيل جعفر عبد الرضا
كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة

مقدمة

إن من أعظم النتائج المأساوية التي تتعرض لها البلدان التي يتم احتلالها، هو تحولها الى مجتمعات ضعيفة وهشة، تنحل فيها البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والقيمية، فالاحتلال الأميركي عمل على التمهيد لاحتلاله، بإيجاد هذه الظواهر الهدامة ثم يعمل بعد دخول الاحتلال حيز التنفيذ على تعزيزها والعمل على ترسيخها وصولاً إلى تدمير كل ما تبقى من إمكانات المجتمعات المستهدفة، وانتهاءً بالضربة القاصمة التي يوجهها لمجتمع البلد المحتل والمتمثلة في تدمير وتمزيق الهوية الوطنية بالكامل، والتي هي بداية الانهيار الشامل للمنظومة القيمية للمجتمع.

لقد كان الاحتلال الأميركي للعراق صورة بشعة ومروعة لعمل منظم من دولة محتلة، هي القطب الأقوى في العالم، تجاه بلد وشعب يمتلك إرثاً حضارياً يمتد لآلاف السنين في عمق الزمن، كان هدفه الرئيس هو تحطيم المنظومة القيمية المتكاملة للمجتمع العراقي وتدميرها، باعتبارها جزءاً أساسياً من عملية الرفض التاريخية لكل معطيات ومفاهيم التسلط والاستعمار وسلب حقوق الشعوب العربية والإسلامية.

إن الوقوف إزاء ما تعرض له المجتمع العراقي ولا يزال، من استهداف لمنظومته القيمية يعد من أكثر أضرار التي خلفها الاحتلال في العراق، والذي هو حلقة رئيسة من حلقات المشروع الأميركي، فيقول أحد المسؤولين العراقيين

"أن التفسير الوحيد الذي استطيع الوصول إليه هو أن الكثيرين من الذين تبوّؤا مراكز حكومية مهمة في العراق الجديد، قد ضبطوا متلبسين بعمليات اختلاس وفساد، فإذا تمت ملاحقة هؤلاء، سيطال الأمر أولئك الذين دعموهم وجاءوا بهم إلى السلطة"[1].

ومن بين هذه الممارسات التي رسخها الاحتلال في المجتمع العراقي هي الفساد بأنواعه، فنتيجة لغياب الدولة وسلطة القانون ودور الاحتلال في أنفلات الأوضاع وتشجيعه لحالة النهب والسلب والاعتداء على المال العام ومساهمة في ارساء أسوء قسمات الفساد من خلال سلطته المؤقتة ومستشاريه في الوزارات وتعامله مع الأموال العراقية أو الممنوحة له، حتى بات الفساد وهدر المال العام هو القاعدة ونقيضها هو الاستثناء، وهو ما وضع العراق على وفق معايير الفساد الدولية من الدول الأولى في الفساد، والذي أنعكس سلباً على واقع المجتمع العراقي، فقد أضحت العلاقة طردية ما بين تضخم الموازنات وأزدياد الفساد، حتى بات هذا الأخير له مصانعه الخاصة وعابراً للحدود، وبات العراق اليوم بحسب بعض التوصيفات (أكبر فضيحة فساد في التاريخ)، عندما إقدم الاحتلال على تبديد مليارات الدولارات من الأصول العراقية التي تم الاستيلاء عليها بعد الاحتلال مباشرة، أو التي تم وضعها تحت تصرفه بموجب قرارات دولة الاحتلال.

ويتخذ الفساد الإداري في العراق نوعين رئيسيين هما: الفساد الكبير والفساد الصغير، ويتمثل الأول بالرشوة الكبرى التي شارك فيها مسؤولون أميركان بجانب ووزراء وشخصيات عراقية، فضلاً عن كبار ضباط الجيش الأميركي ومقاولوه، والتي غالباً ما ترتبط هذه الرشوة بالتأثير على صانعي ومتخذي القرارات المهمة والاستراتيجية، إما الثاني فيتمثل بالرشوة المحدودة التي يشارك فيها بعض موظفي دوائر الدولة، من مثل الجمارك والضريبة والمرور والتسجيل العقاري والجامعات والمدارس وغيرها.

سلطات الاحتلال الأميركي في العراق والفساد

• سلطة الائتلاف المؤقتة

مع بداية الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، لوحظت مظاهر الفساد الإداري والمالي وعلى نطاق واسع مع مجيء سلطة الائتلاف المؤقتة، حيث بدأنا نلحظ ونسمع بالعديد من مظاهر التصرف الكيفي في الموارد المالية والاختلاسات، الأمر الذي دفع الكونغرس الأميركي لتأسيس دائرة للمفتش العام الأميركي في السلطة المذكورة، وذلك في شباط من عام 2004، أي بعد انتهاء فترة سلطة الائتلاف المؤقتة، وقد رافقت مظاهر الفساد آلية صرف الأموال المخصصة لتمشية أمور البلد، وكذلك مساعي ما سمي بإعادة الإعمار في العراق، سواء بالنسبة للأموال المخصصة من الجانب الأميركي أو الأموال العراقية، الأمر الذي أدى إلى تبديد الموارد المتاحة للمشاريع فضلاً عن ارتفاع تكاليف العقود.

إن احد عوامل الزيادة في تكاليف العقود، هي ارتفاع تكلفة توفير الأمن التي تدخل في تكلفة العقود المبرمة، والتي تستند إلى قاعدة التكلفة زائداً هامش الربح، بالاضافة الى تأثير تعدد المقاولات من الباطن (وبيع العقود من شخص إلى آخر).

ويشير تقرير صندوق تنمية العراق بالتفصيل إلى الفشل الإداري الممنهج وانعدام الإشراف وممارسات الغش والاختلاس، من جانب المسؤولين الأميركان الذين كانوا يديرون جهود إعادة الإعمار في العراق، وقد جرى اتهام إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة بالفساد والاستغلال السيء للموارد.

فمن بين موارد صندوق تنمية العراق نحو (8.8) مليار دولار، كانت قد تم تسليمها إلى الوزارات العراقية، ولم يمكن الوقوف على أبواب وكيفية التصرف بها. وقد تم رصد 57 قضية قيد التحقيق منها 15 سرقة و19 حالة رشوة و6 حالات غش في التجهيز، وهكذا تم هدر المليارات من الدولارات وتخريب القدرات الإنتاجية والخدمية وإعاقة عملية إعادة الإعمار.

• صناديق التمويل الرئيسة وإعادة الإعمار

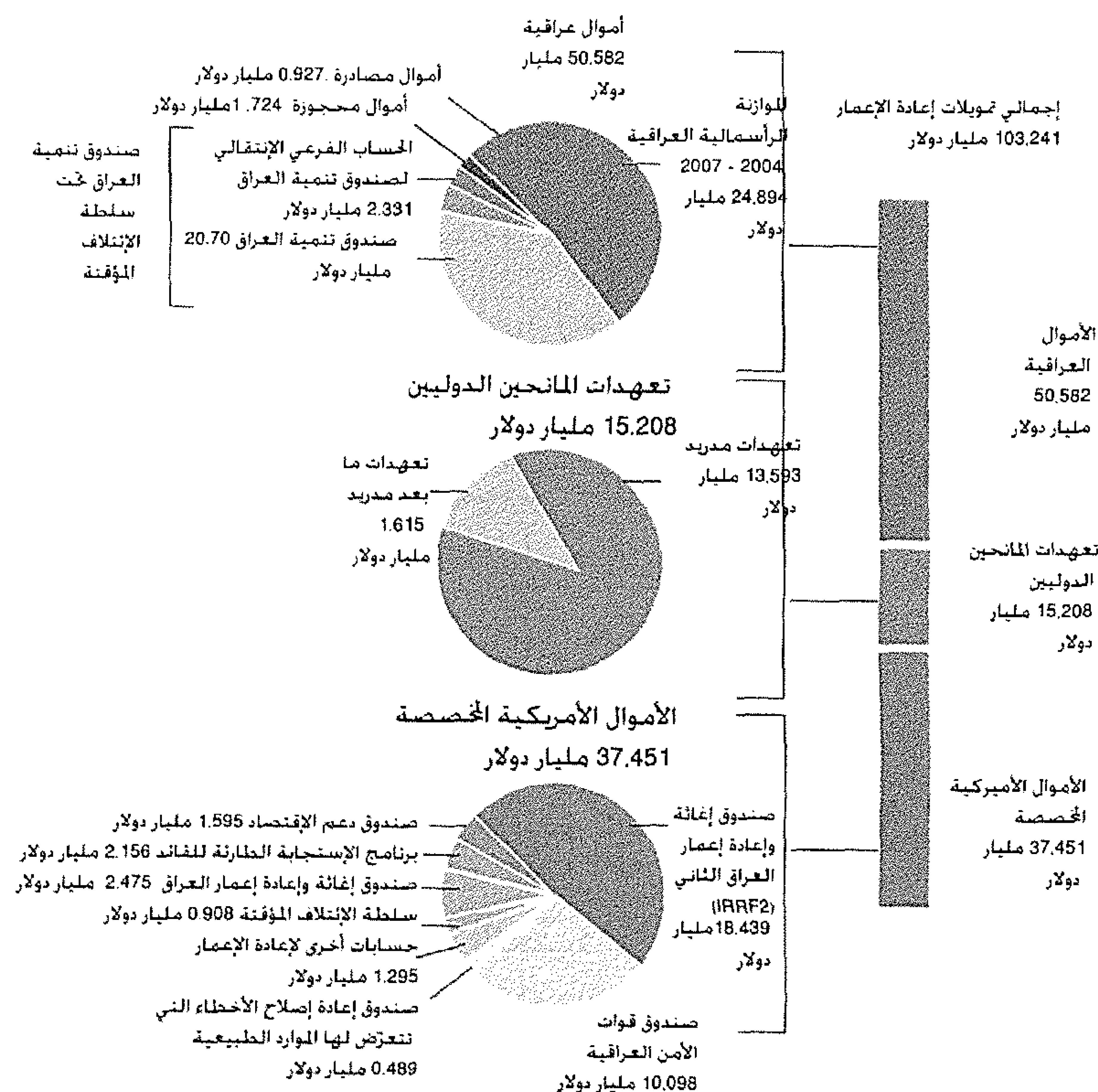
خصص الكونجرس، منذ عام 2003، أو قام بتوفير (56.81) مليار دولار لجهود إعادة الإعمار في العراق، وذلك وفي المقام الأول من خلال خمسة صناديق رئيسية هي: صندوق إغاثة وإعادة وإعمار العراق(IRRF) ، وصندوق قوات الأمن العراقية(ISFF) ، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CEPR)وصندوق دعم الاقتصاد (ESF) وحساب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (INCLE) ، برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق قوات

الأمن العراقية غير مكتملة، وبعد استدعاء طلب البيانات الموجودة في هذا التقرير ربع السنوي، لم يكن مكتب وزارة الدفاع متمثلاً في وكيل وزارة قادراً على توفير أعلى درجة مطلوبة من بيانات الإلتزام والنفقات الخاصة، باعتمادات السنة المالية 2010 المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وبالتالي، فإنّ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، غير قادر على تقديم بيان حسابي دقيق لحالة أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

وهكذا، فلم يتمكن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، من تحديد ما إذا كانت مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة التي بدأت في السنوات السابقة، قد تمّ الانتهاء منها، وكذلك كم كانت التكاليف النهائية لهذه المشاريع، وقد سبق للمفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق استخدام نظام إدارة إعادة إعمار كبديل، وإن كان غير مكتمل من ناحية مصدر البيانات، ولكنه قد أغلق في 1 أيلول، واستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في العمل مع وكيل وزارة الدفاع المراقب المالي، لحل هذه المشكلات وتحقيق المزيد من العمق والدقة في تقارير برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

وللمرة الأولى، رفضت القوات الأميركية في العراق، استعراض مسودة التقرير ربع السنوي، والذي كان يجري استعراضه في كل تقرير ربع سنوي سابق، للمساعدة على ضمان دقة المعلومات المقدّمة، كما لم تكن القوات الأمريكية في العراق أيضاً، قادرة على بيان الوضع النهائي بشأن استخدام أموال صندوق قوات الأمن العراقية، وبالتالي فقد استخدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، البيانات الأولية لحساب حالة صناديق تمويل الولايات المتحدة، وفي التقرير ربع السنوي كانون الثاني عام 2011، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بضبط المحاسبة الخاصة بصندوق قوات الأمن العراقية، وتوضيح التباين بين البيانات الأولية والنهائية(2).

شكل 1- مصادر تمويل أعمال إعادة إعمار العراق



المصدر: التقرير ربع السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، المفتش العام الخاص لأعاده أعمار العراق، 03 نيسان 7002، ص951.

5

عينات مختارة من حالات الفساد المسجلة على قوات الاحتلال الأميركي في صرف الأموال العراقية:

ما أن أُحتل العراق من قبل القوات الأمريكية المحتلة، حتى استشرى الفساد في كل مفاصل الدولة العراقية، بحيث غدا العراق في المراتب المتقدمة في انتشار الفساد المالي والإداري بين مفاصل ومكونات الدولة العراقية، وصنفته منظمة الشفافية الدولية في هذه الدرجة المتقدمة من بين 169 دولة، وهذا جزء من استراتيجية الاحتلال المحتل السيطرة على موارد البلاد ونشر الفساد في الدولة، لكي يسهل عليه عملية السيطرة والتمكين منها.

ويصعب حصر حالات الفساد الأخلاقي والمالي والإداري في عراق اليوم، ولكننا سنمر على بعض حالات الفساد في مجالات مختلفة، لأننا نعتقد إن حالة الفساد التي شهدها العراق في ظل الاحتلال، كانت سبباً في حالة عدم الاستقرار وتراجع مستوى الحياة، وتصاعد الفقر والبطالة والحرمان والبؤس، التي بات يشعر في ظلها المواطن العراقي بالإحباط، نتيجة لما يلمسه من واقع استشراء الفساد الأخلاقي والمالي والإداري، ونهب خيرات العراق إلى جيوب المحتل وبعض السياسيين المحسوبين عليه.

حددت التدقيقات التي أجراها مكتب المفتش العام الأميركي منذ تأسيه عام 2005 وحتة آخر تقرير له قبل انتهاء مهمته في 2011 مجموعة من نواحي الضعف الهامة في الرقابة الإدارية على محاسبة مطلوبات عقود صندوق تنمية العراق وعيوباً كبيرة في إدارة العقود، وتبعاً لذلك لم يكن هناك ضمان بعدم حدوث احتيال وهدر وسوء استخدام في إدارة العقود التي يمولها صندوق تنمية العراق، أو أن أموال صندوق تنمية العراق استخدمت بأسلوب شفاف أو أنها استخدمت للأغراض التي أمر بها قرار الأمم المتحدة رقم .1483

1 - لم يمارس مكتب مدير حسابات صندوق تنمية العراق، الرقابة والمسؤولية الكاملتين على حوالي (119.9)مليون دولار من نقد صندوق تنمية العراق، تم منحها لوكلاء الدفع في المنطقة الجنوبية - الوسطى دعماً لمشاريع البرنامج الإقليمي للاستجابة السريعة، ونتيجة لذلك لم يمتثل بشكل كامل مدير حسابات صندوق تنمية العراق، ووكلاء الدفع في المنطقة الجنوبية – الوسطى للضوابط المحاسبية المعتمدة، ولم يمارسوا الرقابة بالشكل المناسب، إضافة إلى ذلك توصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، بأنهم لا يستطيعون تقديم معلومات إلا عن ((96.6مليون دولار على شكل مقبوضات[3].

2 - لم يقم مكتب المشاريع والعقود بمراجعة العقود البالغ عددها 37 عقداً، وملفات العقود المتعلقة بها والبالغ قيمتها بما يزيد عن (184) مليون دولار من أجل دعم المعاملات المتعلقة بعمليات إدارة العقود بشكل كامل، كذلك لم يستطع مكتب المشاريع والعقود أن يقدم (10 - 21%) من ملفات العقود، من أجل مراجعة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لها[4].

3 - حتى تاريخ 11 آذار 2008، كانت أعمال التحقيقات التي قام بها مكتب المفتش العام 15 توجيه اتهام،

و 14 أعتقالا و 5 إدانات، كان أبرز هذه التحقيقات، قضية بلوم – شتاين. كان المقاول فيليب بلوم، والمراقب المالي ومسؤول التمويل في سلطة الائتلاف المؤقتة روبرت شتاين، قد أقرّا بذنبهما حول اشتراكهما في الاحتيال على سلطة الائتلاف المؤقتة بأكثر من(8.6) مليون دولار،

اعترف شتاين بأنه سرق مليوني دولار وتلقى رشاوى بغية منح العقود إلى بلوم، وقد تم توجيه اتهامات إلى عدة أطراف متعاقدة جراء التحقيق.

4 - خلال ربع السنة هذا، وجهت هيئة مُحلفين كبرى إلى ديفيد ريكاردو راميريز في سان أنطونيو بولاية تكساس، اتهامات تتعلق بتهريب مبالغ كبيرة من الأموال النقدية، والقيام بعمليات هيكلة مصرفية لتحاشي متطلبات التصريح عن أموال نقدية فدرالية بأكثر من (150.00) دولار، لقد أدّعى راميريز أنه أنفق المال في ممتلكات وسيارات مختلفة، من تشرين الثاني 2006 ولغاية تشرين الثاني 2007، عمل راميريز كمقاول في قاعدة "بلد") مع جهاز دعم إدارة الجهوزية الجوية في العراق(Readiness Management Support. ذكرت قائمة الاتهام أن الأموال النقدية حُوّلت من "بلد"، في العراق، إلى سان أنطونيو بتكساس، خلال تلك الفترة[5].

5 - **تقاطع خط الأنابيب لنهر الفتح:** في 8 آذار 2003، منح قسم التعاقد التابع لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، في فورت وورث بتكساس، عقد منح مكافأة لكلفة زائدة إلى شركة (KBR) كيلوغ و براون أند روت الأميركيتين، لإصلاح واستمرارية تشغيل البنية التحتية للنفط في العراق، فقد مُنح أمر التسليم رقم 6 إلى شركة (KBR)كيلوغ، براون أند روت 8 كانون الثاني /ديسمبر 2003 عقد بقيمة حوالي(222) مليون دولار لتنفيذ:

- تقاطع خط الأنابيب لنهر دجلة بواسطة الحفر الأفقي الاتجاهي تحت النهر. (HDD)
- استبدال قسم من خط للأنابيب طوله 50 كيلومتر يربط تقاطع الفتح مع 50 كيلومتر من خطوط الأنابيب الجديدة التي أنجزها العراق قبل الحرب.

وقد تم انفاق (75.5) مليون دولار المخصصة للمشروع، ولم يكن قد أُنجز إلاّ (28%) فقط من نطاق الحفر، لقد أوقف العمل في مشروع الحفر الأفقي الاتجاهي في آب 2004، وحّل محله عقد مُنح إلى تحالف مشترك، بين بارسونز وعراقيين بكلفة) 29.7 (مليون دولار، الأمر الذي اعتبره مكتب المفتش العام كلفة تتجاوز ما يحتاج إليه المشروع.

فشل المشروع لأن الظروف الجيولوجية تحت السطحية، مثل التربة الطرية والحصى الصغيرة والكبيرة غير الثابتة، جعلت من المستحيل الحفاظ على ثقوب عريضة مفتوحة، لتمرير خطوط الأنابيب ذات القطر الكبير، ومن المؤسف أن التحذيرات القائلة أن هذه الظروف القائمة كانت مذكورة في الدراسة المكتبية للمهندس الاستشاري، قبل منح العقد من الباطن لعمليات الحفر، وتجاهلها من جانب سلاح الهندسة وشركة كيلوغ، براون أند روت.(KBR)

6 - **عقد كلية الشرطة في بغداد** في 29 كانون الثاني2007، منحت فرقة منطقة الخليج أمري مهمة إلى شركة بارسونز الأميركية، لتجديد أجزاء وإنشاء أخرى من آلية الشرطة في بغداد، وبلغ مجموع أمري المهمة (72.2 مليون دولار، لم يقدم المقاول ولم تراجع الحكومة الأميركية رسومات التصاميم المطلوبة، ولم تراجع الحكومة الأميركية تقارير الرقابة اليومية على النوعية، ولم تكن على علم بأوجه النقص الهامة في موقع المشروع، وتم العثور على العديد من أوجه النقص بما في ذلك تركيبات أنابيب المياه الرديئة، والتمديدات المتصدعة، وقضبان تصليح للخرسانة مكشوفة، وكانت مباني الثكنات المنجزة فيها قصور هام في تمديدات الأنابيب) أعمال السمكرة)، وفي محاولة لإنجاز المشروع، تم حذف 24 مادة من نطاق الأشغال بموجب هذا العقد[6].

7 - **محطة البصرة لتحميل النفط (ABOT):** في كانون الثاني2004، منحت فرقة منطقة الخليج تحالف شركات بين بارسونز الأميركية والعراقيين، عقد تسليم غير محدود وبكمية غير محدودة مع منح مكافآت لكلفة زائدة، من أجل تأميم استمرار تشغيل البنية التحتية للنفط في العراق، بلغ الحد الأدنى للعقد (50.000) دولار مع مبلغ تقديري، لا يجوز تجاوزه قدره (800) مليون دولار، وكانت المعلومات حول التصميم المقدمة بشأن عمليات إصلاح أرصفة التحميل، أرقام 1 إلى 4 وتقييمات الأشغال في الموقع ظهرت على أنها مُرضية، وكانت المعلومات حول تصميم نظام نشر قوارب النجاة، ظهر أنها غير كاملة وتفتقر إلى التفاصيل الضرورية، لم يكن بوسع مكتب المفتش العام التعليق على نوعية الأشغال خلال زيارة الموقع، لأن التركيب لم يكن قد حصل بعد.

وفي آذار 2005 لأجل زيادة طاقة تحميل المحطة إلى 3 ملايين برميل في اليوم، وفي نفس الوقت تعزيز الاعتماد على وسلامة عمليات محطة التحميل الطرفية، كان المرفق القائم يعمل قبل ذلك الحين بطاقة تحميل قدرها (1.2) مليون برميل في اليوم، تم إجراء 23 تعديل على أمر التسليم رقم0016 ، الأمر الذي من بين أشياء أخرى، رفع مجموع الكلفة إلى أكثر من (48) مليون دولار.

8 - **محطة كهرباء الدورة:** في 27 تموز2007 تم تكليف شركة بكتل الأميركية، بإعادة ترميم اثنين من أصل أربعة توربينات بخارية في محطة كهرباء الدورة، تم تسليم المشروع البالغة قيمته (90.8) مليون دولار إلى الحكومة العراقية، لم تكن الوحدات 5 و 6 في محطة كهرباء الدورة شغالة عندما زارها مكتب المفتش العام في حزيران 2007، وتعرضت الوحدة 5 لقصور كارثي في آب 2006 ونيسان 2007، كانت وزارة الكهرباء هي التي بيدها الإشراف التشغيلي على الوحدة في ذلك الحين، لم تشتغل الوحدة 6 منذ اليوم الذي أنجزت فيه الولايات المتحدة إعادة التأهيل، لم تشغل وزارة الكهرباء التجهيزات ولم تؤمن صيانتها بصورة كافية[7].

9 - **أشغال الإغاثة وإعادة الإعمار المُمولة في سدّ الموصل:** 29 تشرين الأول 2007 انتقت فرقة منطقة الخليج شركة هيل /بارسونز الأميركية، كمقاول لمشروع القطاع المسؤول عن التحاليل الهندسية والاستشارات الفنية، وإدارة الاحتياجات، وضمان النوعية، وإدارة العقد، والمشتريات، والدعم اللوجستي، تم إعطاء 21 عقداً بقيمة (27) مليون دولار إلى شركات أجنبية، عثر في الموقع على العديد من المشاكل بما في ذلك غياب رسومات ومواصفات التصميم لمباني لحفظ الخرسانة، أو لإنشاء معمل لخلط الملاط الإسمنتي، كما أن عزقات مسامير

الأساسات كانت مركبة بصورة رديئة، العديد من فواتير المقاول كانت تفتقر إلى التفاصيل بالنسبة للمواد والتجهيزات المطلوبة، وثائق ملف العقد دلّت على أن ضابط التعاقد حاول تعديل معامل خلط الخرسانة، إلى معامل لخلط الملاط الإسمنتي على حساب الحكومة الأميركية، وأن التجهيزات والمواد المقدرة قيمتها بحوالي (19.4) مليون دولار) التي سُلمت إلى سدّ الموصل، لأجل تنفيذ عمليات الملاط، لم تقدم أية فائدة لوزارة الموارد المائية، ولعلها قد أهدرت[8].

10 - بتاريخ 17 نيسان 2009، كان لدى المفتش العام 80 تحقيقاً مفتوحاً بخصوص أفعال جنائية مزعومة، ارتكبها مواطنون أميركيون مشاركون في جهود إعادة الإعمار[9].

11 - في آذار 2009، أدى تحقيق مشترك بين المفتش العام ووزارة الدفاع، إلى إعادة أكثر من 13 مليون دولار من الأموال العراقية إلى البنك المركزي العراقي، كانت هذه الأموال جزءاً من صندوق تنمية العراق، الذي يشمل أموال النفط العراقي التي كانت تديرها سلطة الائتلاف المؤقتة، واستُخدمت في مشاريع تنموية سنة (2003-2004)، كان من المفترض أن تعاد هذه الأموال غير المستخدمة إلى الحكومة العراقية في نهاية 2006، وعلى اثر شكوى إلى الخط المباشر للمفتش العام، وجد المحققون أن هذه الأموال بقيت بصورة غير ملائمة في حسابات مختلفة، تخص الحكومة الأميركية والشركات الأميركية المتعاقدة[10].

12 - خلال الربع الأول من عام 2009، عمل محققو المفتش العام مع زملاءهم من دولة حليفة، للحصول على إدانات لثلاثة ضباط أميركيين من قوات الائتلاف، بالحصول على مبلغ (1.1) مليون دولار من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، بصورة غير مشروعة. هذا التحقيق تناول علميات ابتزاز ورشوة تتعلق بعملية منح وتنفيذ عقد، ونشاطات إدارة عامة لإعادة الإعمار، لها صلة بمشاريع ممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، ويديرها شريك في الائتلاف، وقد أقر موظفو الشريك العسكري في الائتلاف بالذنب، في ما يتعلق بتهم الرشوة وحكم عليهم بالسجن لفترة زمنية، كنتيجة لهذا التحقيق للمفتش العام[11].

13 - إعادة تأهيل مطار بغداد الدول (BIAP) ، أنفق الجيش الأميركي حوالي) 35) مليون دولار من أموال صندوق الاستجابة الطارئة للقائد، لأجل تطوير منطقة اقتصادية تجارية في مطار بغداد الدولي، على أمل جعل مطار بغداد الدولي مركزاً هاماً للمستثمرين الدوليين، اجرى مدققو المفتش العام تقويماً 46 مشروعاً مفصلاً في أو بالقرب من مطار بغداد الدولي، ووجدوا أن حوالي (16.5) مليون دولار أنفقت على 24 مشروعاً قد قادت بمعظمها إلى نتائج غير ناجحة.[12]

14 - تركيب تجهيزات كهربائية بقيمة 10 ملايين دولار في غرب العراق سنة 2007، منحت الولايات المتحدة عقداً بقيمة (10) ملايين دولار، لأجل تركيب ست محطات كهرباء فرعية في محافظة الأنبار، أنهت الولايات المتحدة العقد في أواخر 2008، بسبب التقصير بعد أن كان قد أنفق عليه (6.5) مليون دولار. خلال أواخر العام الماضي، فتش موظفو المفتش العام معدات المرفق السكني العراقي، حيث كانت المعدات التي تم تسليمها قبل إنهاء العقد متواجدة، فحددوا وجود أربع محطات كهربائية فرعية نقالة، كانت باقية دون تشغيل في مستودع في الهواء الطلق لمدة سبعة أشهر على الأقل[13].

15 - تقييم العقد البالغ 16.5 مليون دولار لتحسين مراكز العناية الصحية الأولية: قيّم هذا التقرير عقداً بقيمة (16.5) مليون دولار مع شركة ستانلي بايكرهيل الأميركية، لتقييم وإصلاح مراكز العناية الصحية الأولية، وإدارة برنامج لمدة سنة لتشغيل وصيانة هذه المراكز، وتحسين قدرات وزارة الصحة لتشغيل وصيانة هذه المرافق، عثر موظفو المفتش العام على نتائج متفاوتة، قيّمت شركة ستانلي بايكرهيل نتائج مشاريع 109 مركز للعناية الصحية الأولية، وصحّحت عيوب الإنشاءات والتجهيزات في 17 منها[14].

16 - **تحسين قدرات قوات الأمن العراقية الخاصة في إدارة المعلومات (SOF)** راجع المفتش العام عقدين بقيمة إجمالية قدرها) 19.3) مليون دولار لتزويد قوات الأمن العراقية الخاصة، بشبكة مضادة للإرهاب وبقاعدة بيانات للاستخبارات، فاكتشف أن مليون دولار من المعدات، إما أنه غير مستعمل أو مفقود، حدّد المفتش العام أن عدداً قليلاً نسبياً من المواقع المخطط لإدماجها في الشبكة كان قد تم وصله بها بالفعل.

17 - **بناء مسلخ بقيمة 5.6 مليون دولار**، هذا المشروع البالغة قيمته (5.6) مليون دولار لبناء مسلخ في البصرة يعاني من غياب التخطيط، النتائج لتاريخه لم تكن متلائمة مع الاحتياجات التعاقدية، آما أن المرفق يفتقر إلى مرافق الكهرباء، والمياه، وإدارة النفايات التي يمكن الاعتماد عليها.

18 - أن الكثير من الملفات تخص صندوق (DFI) لتنمية العراقي وإعمار العراق، الذي تورطت فيه السفارة الأميركية بفساد كبير، أشارت إليه التقارير الأميركية خصوصاً، وأنها صدرت تقارير تشير إلى أن الهدر في المال العام وصل إلى (8) مليارات دولار من (أموال الإعمار المسؤولة عنها السفارة الأميركية)، وأن سبب إخفاء راضي الراضي لتلك الملفات، هو مساعدة السفارة في التستر عليها، وإلا لما قدمت له المساعدة في الحصول على اللجوء في الولايات المتحدة الأميركية[15].

19 - ذكر تقرير المفتش العام الأميركي عن عمليات إعادة الإعمار في العراق، والصادر بتاريخ 30 نيسان 2006 الملاحظات الآتية، حول عقود قامت بها سلطة الائتلاف في العراق، خلال الربع الأول من نفس العام بمبلغ (114) مليون دولار[16]:

- لن تلبي هذه المراكز الأهداف المقررة.
- مارس المقاولون أنظمة مراقبة للنوعية غير كافية.
- وجدت في هذه المراكز عيوب خرسانية، من المحتمل أن يكون لها نتائج ضارة على السلامة.
- كانت الأعمال الكهربائية والسمكرة والتشطيب النهائي من نوعية سيئة.
- اغلب المشاريع بدون أسوار داعمة.
- لم تتوفر في اغلب المشاريع وثائق وعقود وأوراق نظامية.
- استعمال مواد بناء دون المستوى القياسي.
- في مجال التدريب كانت عمليات التدريب من قبل الشركات الأميركية مبنية على تقديم معلومات

روتينية غير مفيدة إلى المتدربين في مختلف الوزارات العراقية[17].

- القيام بتسديد الأموال لأحد المتعاقدين مرتين على نفس العمل.
- السماح للعديد من المسؤولين الأمريكان بالتعامل مع ملايين الدولارات نقداً، حتى بعد أن يتم طردهم من العمل لعدم كفاءتهم.

وقد أشارت تقارير منظمة الشفافية العالمية، في عام 2005، "إن الفساد في عملية إعادة أعمار العراق، أصبح اكبر فضيحة في التاريخ". كونها قدرته بأنه يبلغ (10%) من الناتج المحلي الإجمالي[18].

وقد بلغ تقدير مجمل الأموال العراقية المسروقة من قبل قوات الاحتلال الأميركي، منذ 2003/4/9 ولغاية 2004/6/2 من (41-44) مليار دولار.

ويوضح الجدول (1) أوجه السرقة والفساد من قبل الأمريكان للمدة المذكورة.

جدول - 1 الأموال العراقية المسروقة أو المنهوبة للمدة من 2003/4/9 ولغاية 2004/6/2

المبلغ مليار	الموضوع	الملاحظات
4 .5	تمت سرقتها في عهد جي غارنر	جزء منها من البنك والمصارف
3-1.8	فروق مبيعات النفط العراقي بعد الاحتلال	تقدير (Christian Aid)
20	أضيفت من برنامج الغذاء مقابل النفط	أعلن ذلك بول ولفويتز
1.8	يدعي بول برايمر منحها الى القيادة الكردية	لم يوجد لها أي اثر بعد استلامها
54 م/د	سرقة الخزين النفطي لشركة نفط الجنوب	2 مليون برميل نفط خام
100 م/د	فقدان أموال من صندوق تنمية العراق	أعلنت ذلك الحكومة الأمريكية
11-9	تم التلاعب بها من قبل بول برايمر	تقدير(Christian Aid)
4	عوائد نفطية لم تدخل صندوق تنمية العراق	كشفتها مؤسسة المساعدة المسيحية
----	* المبالغ والمقتنيات في القصور الرئاسية	غير مقدرة
44.445 - 41. 245	المجموع	عدا ما لا يمكن حصره و تقديره أو لم يعلن عنه

المصدر : د.عبد علي المعموري، محنة العراق/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2010.

نتائج الفساد الاقتصادي في العراق

أولا- تفاقم مشكلة البطالة

تفاقمت مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003، مقترنة بأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، كان معلمها الأول الفساد الذي شهده الاقتصاد العراقي، وما أحدثه من تشوه في المشاريع الاستثمارية، الذي أثر في ارتفاع معدلات البطالة من جوانب عدة، الأول: السياسة المتبعة في منح عقود إعادة الإعمار، التي ارتبطت بمعايير المحسوبية والمنسوبية، فقد شرعت الحكومة الأميركية بعد الحرب مباشرة إلى التوجه بإعادة الإعمار، بهدف تأهيل الاقتصاد العراقي وقيامها بمشاريع عدة، إلا أن ذلك اكتنفه الفساد،

فأغلب العقود منحت إلى الشركات الأجنبية الأمريكية منها بالذات، التي ترتبط بعلاقات مع الأدارة الأميركية، إذ بلغت العقود الممنوحة إلى الشركات الأميركية ما نسبته (74%) والى الشركات الأخرى (11%) من إجمالي العقود[19]،

كون هذه الشركات لم تنفذ أغلب مشاريعها وسرقت الأموال، أما الجانب الثاني: وبعد أن انتقلت إدارة الاقتصاد إلى الحكومة العراقية، لم يكن الأمر مختلفاً فكان الاتجاه واحداً، إذ نلاحظ قيام العديد من المشاريع.

بالمقابل هناك انخفاض في مستوى استيعاب القوى العاملة، بسبب سوء تنفيذ المشاريع من قبل الجهات المنفذة من جهة، وإن غياب الرقابة والمتابعة على المشروعات المقررة في المحافظات العراقية من قبل الحكومة المركزية، أدى إلى انخفاض نسب التنفيذ، إذ تشير وزارة المالية إلى أن نسب تنفيذ المشاريع لعام 2007، لم تتجاوز (10%) من المشروعات المخطط إقامتها، مما انعكس ذلك على تفاقم مشكلة البطالة.

ثانيا - زيادة حدة الفقر

ينظر إلى أثر الفساد في ارتفاع مستويات الفقر في الاقتصاد العراقي، ولاسيّما بعد عام 2003، من زاويتين الأولى: الأثر غير المباشر، المتمثل بالعلاقة التشابكية بين معدلات التضخم والبطالة من جهة، وأثرها في ارتفاع مستوى الفقر من جهة ثانية، على الرغم من التحسن النسبي في دخول الأفراد، إلا أنه لا تزال نسبة عالية منهم يعانون الفقر بسبب التحديات الاقتصادية، وفي مقدمتها الفساد الذي يعد المعضلة الرئيسة الناجمة عن تفاقم الأزمة العامة في العراق، التي تقف عائقاً أمام حل مشكلة البطالة وارتفاع الأسعار، ومن ثم تدهور مستوى المعيشة وزيادة الهوة بين الفقراء والأغنياء وزيادة الفقراء فقراً.

أما من الزاوية الثانية التي تمثل الأثر المباشر للفساد في ارتفاع مستويات الفقر، وهذا ما يعكسه الفساد المتفشي في المؤسسات الاقتصادية، الذي أثر في حياة المواطنين وأدى إلى انخفاض في مستويات المعيشة ورفاهية المجتمع، الذي اقترن في ضعف الأداء الحكومي في تقديم الخدمات العامة التي لها صلة بحياة الفقراء، كالماء، الكهرباء، والصحة، التعليم، الصرف الصحي، كما أثر الفساد في الفقراء من خلال عملية إعادة الإعمار،

فبدلاً من تبني استراتيجية تكون أكثر استجابة لأهداف العدالة الاجتماعية ومناهضة الفقر وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات، التي تحقق المنافع العامة كالتعليم والصحة، ذهبت أغلبها إلى الاستثمار في المشاريع التي تحقق النفع الخاص، والتي تفتح مجالاً أوسع لتحقيق الأموال غير المشروعة.

وأكد ذلك (ستيوارت بوين) في التقرير الخاص بإعادة إعمار العراق عام 2005، عندما أشار إلى أن أغلب المشروعات التي أنجزت عام 2004، ذهبت إلى الأمن والعدل، وعلى الرغم من أهمية هذا الجانب في تحقيق النفع العام، إلا أنه الأمر الذي فاقم مشكلة الفقر في العراق لتصبح (23%) من الأسر تعاني من الفقر المدقع[20].

وهذا يعني أن نحو ربع السكان يعاني من نقص الاحتياجات الأساس كالغذاء والرعاية الصحية والتعليم والسكن الملائم وغيرها من الخدمات.

ثالثا- تراجع مؤشرات التنمية البشرية

أثر الفساد في العراق في تراجع مؤشرات التنمية البشرية (كالصحة والتعليم)، إذ يبين الواقع العراقي بعد عام 2003، أن الفساد قلل من الموارد الموجهة نحو أهداف التنمية البشرية، كما أضعف الموارد المخصصة لها، ويمكن توضيحها كالآتي:

1 - قطاع التعليم

قُدّرت كلفة تأهيل المدارس القائمة وبناء المدارس الجديدة بحوالي (2.165) مليار دولار خلال المدة من 2004–2007[21] إلا أن هذا القطاع لم يشهد تطوراً يذكر، واختصر الحاكم الأمريكي (بول بريمر)، الإنجازات التي تحققت في كتابه (سنة في العراق)، بأنها طلاء جدران المدارس في العراق، إذ لم تحصل المدارس بالتقنيات التعليمية او المختبرات او اضافة قاعات دراسية جديدة.

أشارت مجلة نيوزويك الأميركية، إلى أن تحقيقاتها حول هذا الموضوع توصلت إلى، كلفة طلاء جدران المدارس في العراق وبنوعية طلاء رديئة يساوي بناء مدرسة حديثة بكامل أثاثها ومختبراتها العلمية وتجهيزاتها.

وأن نوعية التعليم انخفضت بسبب إبعاد الكفاءات العلمية، نتيجة اعتماد المحاصصة في اختيار القيادات التي تشغل المراكز التعليمية، بما لا يتناسب والحاجة الحقيقية للعمل، ولا يتناسب والنتائج المتحققة، وأصبحت البطالة المقنعة ظاهرة مألوفة، وتمثل الفساد أيضاً بتشوه الإنفاق الحكومي الموجه لهذا القطاع، ونتيجة لذلك انخفض مستوى التعليم في العراق، وإن عدم الاستقرار الذي يشهده العراق، زاد من نسبة المتسربين من المدارس، وزادت معدلات الأمية.

2 - قطاع الصحة

إقترن الإنفاق على الصحة بالعديد من مظاهر الفساد، إذ يشير وزير الصحة العراقي السابق (د. صالح الحسناوي)، إلى أن تكلفة الفساد في الوزارة بلغت مئات الملايين من الدولارات، وإن نقص الأدوية في مذاخر المؤسسات التابعة لوزارة الصحة يرجع إلى سرقتها وانتقالها إلى السوق السوداء، وأن اختيار الأدوية لا يتم على أساس الحاجة الفعلية، وإنما على أساس العلاقات غير المشروعة مع المكاتب العلمية والشركات، لاسيما وأن هناك شركات هي التي تستحوذ على العقود الكبيرة لارتباطها بمسؤولين كبار في السلطة التنفيذية، من خلال تقديم الرشاوى الكبيرة للفوز بعقود توريد الأدوية والمستلزمات الطبية[21]، وبهذا الصدد تم إحالة (12) عرضاً إلى شركة (جي أي) بمبلغ (400) مليون دولار تتضمن استيراد أجهزة طبية، التي فازت بالعقد بعد إعطاء عمولة (5) ملايين دولار، كما أوضح أنه لا توجد آليه واضحة لمقاضاة الشركات، التي تورد الأدوية في حالة مخالفتها للمواصفات المطلوبة، الأمر الذي أدى إلى استيراد عقاقير ملوثة بالإيدز عام 2006، بمبلغ (300) مليون دولار تورط فيها مسؤول كبير في وزارة الصحة[22].

سابعاً- هجرة الكفاءات

تشير دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة باسم (التصفية المنظمة) للطبقة المثقفة في العراق، إلى أن (2000) أستاذ وباحث من جميع الجامعات العراقية، تركوا البلاد منذ عام 2003، فضلاً عن نحو ربع الأطباء العاملين في القطاع الصحي[23].

وأسهمت الولايات المتحدة في تفعيل وزيادة الهجرة والتهجير من العراق، عبر خلق البيئة الاقتصادية والاجتماعية الطاردة (التي يشكل الفساد أحد سماتها المميزة) للكوادر والكفاءات الوطنية،

> إذ قامت الولايات المتحدة مع بعض دول أوربا بعملية تهجير منظم للعقول العراقية وتشجيعها على الهجرة، وقد ذكر بهذا المجال أن العلماء والفنيين العراقيين، هم أكثر خطورة من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتبنى مجموعة من التدابير والإجراءات لتحقيق هذا الهدف، وتفريغ العراق من الكفاءات والطاقات العلمية لمختلف الاختصاصات، لأنهم حجر الأساس لتطوير العراق وتنفيذ برامجه التنموية.

هذه الإجراءات تمثلت بقرار مجلس الأمن ذي الرقم 1441 لعام 2002، الذي منح الصلاحيات للمفتشين الدوليين باستجواب العلماء والأساتذة العراقيين، حتى لو تطلب الأمر تسفيرهم مع عوائلهم إلى الخارج، الإجراء الآخر تمثل بسماح الولايات المتحدة لهجرة الكفاءات والعقول العراقية إليها عام 2003، من الذين يقدمون المعلومات عن البرنامج التسليحي للعراق[24].

الهوامش

1 - علي الطالقاني، النزاهة والفساد في العراق، شبكة النبأ، 4/2/2013.

2 - التقرير ربع السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، المفتش العام الخاص لأعاده أعمار العراق، 30 تشرين الأول 2010، ص4.

3 - رسالة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ستيوارت دبليو، 7 أيار 2005، ص7.

4 - المصدر السابق نفسه، ص8.

5 - التقرير ربع السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، المفتش العام الخاص لأعاده أعمار العراق، 30 نيسان 2008، ص35.

6 - المصدر السابق نفسه، ص36.

7 - المصدر السابق نفسه ، ص37.

8 - المصدر السابق نفسه ، ص38.

9 - التقرير ربع السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، المفتش العام الخاص لأعاده أعمار العراق، 30 نيسان 2009، ص23.

10 - المصدر السابق نفسه ، ص24.

11 - المصدر السابق نفسه، ص25.

12 - رسالة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ستيوارت دبليو بووين جونيور إلى كونغرس الولايات المتحدة، في تقرير المفتش العام الأميركي 30 نيسان 2010.

13 - المصدر السابق نفسه.

14 - المصدر السابق نفسه.

15 - علي الطالقاني، مصدر سبق ذكره.

16 - التقرير ربع السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، المفتش العام الخاص لأعاده أعمار العراق، 30 نيسان 2006، ص231.

17 - التقرير ربع السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة، المفتش العام الخاص لأعاده أعمار العراق، 30 نيسان 2007، ص205.

18 - التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2010، ص228.

19 - جيمس بول ويلسن ناهوري، الحرب والا حتلال في العراق، ترجمة مجد الشرع ،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2007)، ص 164.

20 - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا والمعلومات، استراتيجية التخفيف من الفقر، 2010 ، ص54.

21 - عادل محسن، الفساد في وزارة الصحة، 2007، ص2، معلومات متاحة على شبكة الأنترنتwww.islamlight.net

22 - خليل العناني، مشكلات إعادة الإعمار في العراق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 134، السنة الثالثة عشر، القاهرة، 2005، ص2.

23 - عايد علي الحميدان، أثر المخدرات في الاقتصاد والأمن القومي، (الكويت، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، 2003)، ص 69.

24 - مهدي حسن الخفاجي، الدور الصهيوني في إحتلال العراق (بغداد، مركز العراق للدراسات، 2008) ص 156-155.



الإعلام والحرب... في مصانع السياسة الأميركية



أ.م.د. كامل القيم

أستاذ الإعلام والإتصال - كلية التربية الفنية - جامعة بابل

مقدمة

الإرث الإعلامي الذي خلفه الاحتلال الأميركي للعراق، يتمدد إلى بُنى ليست من السهولة أن تُوضع على أنها ملف مجرد أو وحدة من وحدات التحكم في شؤون العراق فحسب، سواء أكانت في ظل التغيير الشامل الذي جرى أم ما بعده، بل يجب النظر إليه من زوايا تغيير بنية معرفية وثقافية شاملة، أدت وستؤدي إلى الكثير من ضياع الهوية والتبنيات السلوكية الإعلامية، على أنها تحدث بحكم التغيير وبحكم المرحلة، وعلينا أن نعي أن الاحتلال أربك بُنية الإعلام العراقي، وجعلها في مفترق طرق تحتاج إلى الكثير من التبصر والتحليل، كي يرتقي بمستوى ذلك التغيير.

خلّف لنا الاحتلال الأنا المؤسسية والفردية وعمل على توجيه مسار الإعلام، على أنه إعلام صراع وإعلام رد فعل... خلف مؤسسات تقود إلى تعبير الصدفة، وتنتظر التعلم السحري لمعايشة واقع جديد صعب المراس، مع ما يعصف بالبلد من فساد وتردٍ وضياع مواطنة، خلّف لنا حُزمة من الأوامر والقرارات والسلوكيات، كان فيها الرأي العام الخاسر الأكبر، حينما أنتج لنا أشباه مؤسسات وصنع لبعض الإعلاميين العراقيين أملاً، على أن الإعلام الديمقراطي يُلحق السياسة ويُمجد الأحداث...، وعلى الرأي العام أن ينصاع.

خلّف لنا الاحتلال عقلية لا تقود إلى التغيير بقدر ما تقود إلى البقاء، والمراوحة تحت رحمة مؤسسات وقنوات أراد لها الاحتلال والمنتفعون، أن تكون ملهات العراقيين وليس محاميهم في لحظة الدفاع، ومن لم يصدق هذا الخراب المتعمد، ليراجع تاريخ أميركا السياسي والإعلامي.

وليرى ماهي فرضيات وأولويات البدء بالتحكم نحو شعوب الأعداء... ولنستعرض ذلك باختزال:

الهيمنة الاتصالية

لا جدال من البدء بفرضية أن إحدى أكبر استراتيجيات الولايات المتحدة للتحكم عن بعد، ولتسريع التغيير والاستمالات على متغيرات الشعوب والأنظمة، تنطلق من قوى الاتصال والإعلام، وهي ما تسمى (بالهيمنة الاتصالية)، وتعود تلك الفكرة إلى مجمل فلسفات التنافس والنظرة إلى ما بعد الواقع، من مضمون التوجه السياسي والإيديولوجي والاقتصادي، الذي يحكم فكر الغرب من الهيمنة والسيطرة على الشعوب، ذلك أن مفهوم الهيمنة الاتصالية كما يراها Boyed-Barrett))، أنها (العملية التي يخضع بموجبها نظام أو نظم الاتصال- من حيث الملكية- والبناء- والتوزيع والمضمون- لدولة معينة أو مجموعة من الدول، لنفوذ وحفظ المصالح الاتصالية لدولة أخرى، دون تأثير معاكس ومتوازن من الدولة التي خضعت للهيمنة [1] .

ويشير تنستال (Tunstall): إلى أن هيمنة وسائل الاتصال الأميركية تعود إلى أسباب متعلقة بطبيعة منتجاتها، الذي يتميز بانخفاض سعره، وارتفاع جاذبيته، وفي نفسه الوقت قدرته على مجاراة الأذواق الشعبية بشكل عام، فضلاً عن القدرة الأميركية أو الانجلو- أميركية على استيعاب العملية الاتصالية-، ولاسيّما في مجال التلفزة والسينما والتدريب...، تلك أدت إلى تسّيد المنتوج الغربي دون سواه، عن طريق عامل الخبرة والاستثمار المالي الكبير، وأخطبوطية مراكز التأثير عبر العالم، فعلى مستوى المضامين الاجتماعية تمتاز المواد الثقافية الغربية المصدرة للشعوب المختلفة بالآتي:[2]

1 - يغلب عليها طابع العنف والجنس والبطولة الفردية والإثارة الرخيصة.

2 - تقديم الواقع بصورة محسنة لعالم غير واقعي، ينمي لدى (المتلقين) النزعة الهروبية.

3 - زيادة نزعات وأنماط استهلاكية، وتعزيزها كالموضة، واستخدام المصطلحات، والديكور وطرق الفن والرقص والاقتناء... الخ.

4 - تغليف الواقع الاجتماعي وتصويره على أنه واقع منظم ومرفه وهادئ، وجدير بالتقليد والمحاكاة، والعولمة وفق المنظور الأميركي عملت على تصغير الأشياء إلى منمنمات، رقميات، اتصالات عبر الأقمار الصناعية من مبدأ التكامل في ظل العولمة، (والانقسام) ما كان يشوب الحرب الباردة، وإذا كانت هناك (معاهدة) في ظلِّ الحرب الباردة، فإن الوثيقة في ظل العولمة هي (الصفقة)، إنها العولمة وسطوه وأحادية شبكات ومناشط متعددة، للحياة أغلبها أريد لها أن تضبط بالمقياس الأميركي.[3]

وإذا كان الإعلام ظل السياسة ومرآتها العاكسة ووسيلة تفسيرها للجمهور، أصبح من اللازم فهم أي سياسة خارجية لأي بلد، يراد إدراك أساليب إعلامه ودعايته، مادام فصل الإعلام عن السياسة بات غير ممكن، على الأقل بالنسبة إلى بلد وجهت سياسته لخدمة مصالحه، وبسط نفوذه على القرن السابق، والآن تبغي أن يكون أميركياً، والمعروف أن الولايات المتحدة ومنذ خروجها من الحرب العالمية الثانية، تبنت سياسة وبناء مستقبلي إعلامي، يستند إلى التوجهات الكبرى(الجديدة)، التي أغوت المخطط الاستراتيجي، كي تكون أميركا سيدة العالم، بحكم دورها الدفاعي عن أوربا في الحرب وتنامي مصالحها الاستراتيجية عبر القارات، ومنذ ذلك الحين أدركت، وبناءً على فهمها الموضوعي للخريطة التأثيرية للعالم، وهي:

- سياسة علنية public policy
- سياسة سرية secret policy
- دعاية propaganda

إن الإعلام سيكون بفنونه وأشكاله أحد المساند الكبرى، فضلاً عن القوة الاقتصادية والعسكرية ودهاء الدبلوماسية، ولو أنعمنا النظر في أنشطة التاريخ الأميركي المتعلق بالسياسة الخارجية، لوجدنا أنه تميز بتركيزه على ثالوث استراتيجي إعلامي، لازال يعمل بتقنيات مختلفة.

وعبر هذا المسند وعلى الرغم من الاجتهاد العالي المستوى في الإدارة والتخطيط، إلا إنه يلاحظ في أحيان كثيرة ثمة تقاطعات وإرباكات وتوزيع الولاءات، بين رجال الكونغرس والرئيس والأميركي والبنتاغون، فضلاً عن الاستعمالات المتخفية والصفقات، التي تعقدها وكالة المخابرات الأميركية ووكالة الأمن القومي ورجال الكارتلات الصناعية الكبرى، مع رجال الإعلام الذين تملكهم هذه الإرباكات، ربما لا تقترب من مجال الاختراق على العرف الوطني، بقدر ما تبتعد عن جهة لصالح أخرى، في تنشيط سطوتها وتنفيذ أجندتها في الساحة المحلية أو الدولية، وضعت لجنة تحرير العراق (CLI) في نقطة المركز في إدارة الحملات الدعائية بعد أن رُبطت ربطاً وثيقاً، مع مجموعات ومراكز أبحاث أخرى راحت تروج بكل نشاط وفاعلية للهجوم على العراق منها:

- معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط .
- منبر الشرق الاوسط .
- مشروع القرن الأميركي الجديد.
- معهد المشروع الأميركي .
- معهد هدسون، معهد هوفر.
- زبائن شركة علاقات الميديا (بنادور آسوشياتز).
- مراكز الأبحاث الكبرى مثل كارنجي، وتومسن، وراند، وغالوب.

والعلاقة بين المنظر السياسي والإعلامي في (استراتيجية بناء الأعداء الأميركية)، علاقة توحدية أكبر مما هي جدلية، فالأول يحدد القضية أو القرار، والأخر يوصل بشكل بناء إلى الرأي العام وبأساليب فن الإقناع المعروفة

> وعليه لا أهمية أو دور لأي تخطيط سياسي يبتعد عن التخطيط الإعلامي(الاتصالي)، فلهذا الثنائي عُرفاً أميركياً يمارس في معظم الأزمات والصراعات التي خاضتها وستخوضها الولايات المتحدة تحت بند (اعمل بصمت)، إذ تشير مارتا برانت في مجلة (نيوزويك) إلى (أن القوم الذين شنوا، حملات العلاقات العامة التي واكبت الحرب في أفغانستان، الآن هم ذاتهم يعودون ليجتمعوا من أجل العراق).
>
> ديفيد ميلر واخرون: أخبرني اكاذيب: الدعاية والتضليل الاعلامي في الحرب على العراق، تر: ابراهيم العريس (بيروت: بيسان للنشر،2007) ص 73.

أو المبتكرة [4]، والحق أن العمل باتجاه (اعمل بصمت)، نال استحسان المراقبين والأكاديميين في داخل وخارج الولايات المتحدة، وربما أصبح حذواً يحتذي به بعض صُناع القرار في بريطانيا وأوروبا الغربية وبعض بلدان العالم الثالث، ويصف وليم روجرز وزير الخارجية الأميركي الأسبق، وقد أقلقه النقد الموجه للسياسة الخارجية الأميركية بالطريقة الدبلوماسية المعتادة، ذات العبارات المخففة- الأساس المادي للدبلوماسية الدولية للبلاد بقوله: (إننا نملك60% من الاستثمار الأجنبي الدولي المباشر، ولنا تواجد ومصالح في كل أنحاء العالم،

وإنه لمن الطبيعي تماماً بالنسبة للأمريكيين أن يكونوا كذلك، بل علينا أن نفعل ذلك- سواء أردنا أم لم نرد-، إذ إن أي ميل للانعزالية سينطوي في تصوري على مخاطر كبيرة)[5].

فمثلاً (حاولت كل الإدارات الأميركية المتعاقبة أن تُلغي الخطوط الفاصلة بين ما هو داخلي وخارجي في اهتمامات القوة المؤثرة، أو الصانعة للاستراتيجية الإعلامية، بغية الإفادة من الدعم الداخلي، فأدت (**مقولة الأمن القومي**)(**والدفاع عن الديمقراطية**)، دوراً بالغاً في هذا المجال، ثم جاءت مقولة الحرب على الإرهاب، وبغض النظر عن واقعية هذه الأفكار وأبعادها الموضوعية، فإنها استخدمت بشكل جوهري في التحشيد الإتصالي والهيمنة على اتجاهات التفكير والمواقف والسلوك العام والتفصيلي أحياناً للقوى الفاعلة على الساحة الاتصالية).

وفي عالمنا هذا الذي تهيمن عليه الشركات الكبرى، يخصص عادةً قدر أكبر من الأموال للدراسات والبحث والتطوير في مجالات ترمي إلى الإقناع لا الاستكشاف (وكانت هناك أقسام علمية أكاديمية، ومعاهد كاملة ومراكز بحوث وشركات للنشر والإعلام، تدعمها الشركات عادةً، تعمل من أجل اكتشاف طرق دائمة التجدد لصياغة الرأي العام أو رأي المستهلكين)[6].

وفي ضوء الدخول في فلسفة صناعة الصورة الذهنية في العراق، أيقنت الإدارة الأميركية بشكل لا يقبل الجدل، أن الدواء السحري (لشعوب العناد التاريخي والعقائدي)، لا يمكن ادراكها إلا بالعودة إلى تغيير بنية الاستهلاك الإعلامي، والتمدد بمعطياته إلى مستويات التغيير التراكمي.

فلها الكثير من التجارب المعملية على أن شعوب الإرث التاريخي، لا يمكن أن تتغير بسهولة بالتغيير التقني، وأن سلطة التكنلوجيا لا يمكن التعويل عليها، بعدما فشلت مثلاً في "ايران، وكوريا، وسوريا، والعراق، وأفغانستان"، فضلاً عن مشروع (الصين تتغير)[7]، كلها فشلت في ايجاد منفذ سريع وفوري وهادئ، يمكن أن يغير التركيبة الثقافية ومن ثم الإعلامية في أوساط تلك الشعوب.

وعلى الرغم من **أن أميركا قد فتحت لها آفاق الاستهداف الإعلامي قبل الاحتلال**، بعدما أشارت دراسات الرأي العام الدورية (التي كانت تجري في بغداد بشكل سري)، إلى انخفاض مستوى التلقي للعراقيين (لمحطة صوت أميركا)، وإن سبغتها السياسية والاخبارية بحاجة إلى تغيير مسار وإلى فنون جديدة، تديم الصلة مع العرب بشكل عام والعراقيين بشكل خاص، ذلك أن برامجها الموجهة وتقاريرها حول بغداد وطبيعة نوايا السياسة الأميركية في المنطقة، لم تلقَ تفاعلاً وتأييداً لتراكم الرسائل الإخبارية، التي يحررها بعناية خبراء البنتاغون والخارجية، ولاسيما أن أميركا مقبلة على مواجهة من طراز خاص، تستدعي تركيبة جديدة من تقنيات المواجهة مع عقلية ترفضها جملة وتفصيلاً، (فكان راديو سوا[8]بديلاً) أو تكتيكاً ثقافياً، وعاملاً للولوج إلى تحطيم عدائية العراقيين نحو المراد الأميركي في المنطقة، وقد وجدت فيها البديل المؤثر، فدخلت سوا إلى الفضاء العراقي محطة

ناعمة تحمل بين طياتها ولازالت سمات منها:

1 - التركيز على الشأن العراقي من وجهة نظر الإدارة الأميركية.

2 - انتقاء الأحداث والبرامج بالشكل الذي يصب في الشأن العراقي ومقترباته.

3 - تحتل الأغاني والموسيقى والبرامج المنوعة مساحة كبيرة في خارطة البث اليومي.

4 - التعبير والتفاعل الفوري مع متطلبات الذوق الموسيقي والغنائي للشباب العراقيين.

5 - التميز في تركيز الضوء على أحداث ووقائع ثقافية وفنية تبتعد عنها وسائل الإعلام المحلية.

6 - سبغتها الفورية وتقنيات الفواصل والأخبار المختزلة والسريعة.

7 - البث على ترددات قوية وشاملة للمحافظات العراقية.

تلك العوامل وغيرها جعلت (سوا) في الخط الأول من المحطات الإذاعية المرغوبة لدى الشباب العراقي، فكانت من المداخل الأولى لتجسيد التأثير الإعلامي الجديد ما قبل الاحتلال، وعلى الرغم من الأدوات الأخرى التي تربعت على عرش التأثير الثقافي والإعلامي متعددة التناغم، وحجم المهمة التي انطوى عليها الإعلام بكل صنوفه.

لذلك استعان الجيش الأميركي بخبراء وشركات لإدارة الملف الإعلامي في العراق، وهو مؤشر يعطي لنا خطورة وشمول المهمة التي يجب أن ترافق الحملة العسكرية، فكان القادة الميدانيون يرون أن الصعوبة لا تكمن في احتلال بغداد فقط، بل (كيف ستتقبل بغداد الآليات والوجوه الأميركية بعد أن حمل العراقيون، لأميركا أبشع صورة للتدمير والقتل والعداء التاريخي).

كانت تلك الصورة الذهنية(النمطية) التي تعاني منها (أمريكا وإسرائيل)، بحاجة إلى تغيير خارطة التفكير، وتحتاج إلى استراتيجية بعيدة المدى، كي تكون ممهدة أو مقبولة مع (صناعة الصداقة المفترضة الجديدة).

ومن يتصور أن رمزية الجندي الأميركي في بغداد، لم تخضع إلى تخطيط أو تجريب أو صناعة فهو واهم، ومن يتصور أن احتلال بغداد كان طريقا سهلاً ومعبداً للأميركان، فهو واهم أيضاً، ليس من باب (أُكذوبة) الردع العسكري أو القوة السياسية التي كان يمثلها النظام البائد، بل كان الطوق الثاني من المصاعب التغلغل الاعلامي والترويج، لصورة كيف ستكون أميركا في بغداد؟.

وماذا تريد...، وكانت الإدارة الأميركية قد وضعت المفصل الإعلامي بالمرتبة (أ) قبل البدء بالعمليات ضد بغداد.

ومن أجل السير باستراتيجية الحرب كانت حرب الإعلام الثانية، بعد الجهد الدبلوماسي والاستخباري، إذ رُسمت خطة العبور الرمزي على وفق حركية (البديل الاتصالي الناعم)، والذي يعني كل الأنشطة الاتصالية سواء

أكانت إعلامية أم إنسانية أم اجتماعية أم جمالية، ومجمل أدوات التواصل مع العراقيين، بالشكل المدني الرمزي ويشمل قطاعات تنمية النشاطات، ودعم المؤسسات، وتنشيط بعض مشروعات المجتمع المدني الإنسانية والثقافية، وتصدير المصطلحات الداعمة[9]، وتعزيز المنتج الثقافي الأميركي والإدمان الرقمي، ونشره وإشاعته بوصفه رمزاً مقبولاً من أصدقاء حرية العراق، سواء أكان ذلك بالصورة أم بالكلمة أم الاتصالات الشخصية، أم المعونات المادية أم السفر أم تطوير المؤسسات، لغرض تجميل الصورة أم لعزل الخصوم المحليين والاقليميين، أم لإرسال رسالة دولية حول سلوك وحصاد المظلة العسكرية، وأذرعها الثقافية والإعلامية، وللشروع بهذا المنحى، عملت قبل الاحتلال على:

1 - حجب المعلومات والبيانات، التي تؤشر رفض العراقيين للاحتلال العسكري، وما سيتبعه من فوضى وخلط للأوراق، في مسارات الاقتصاد والتربية والاعلام والسياسة الخارجية وشكل النظام الجديد.

2 - نشر التقارير والمعلومات المتعلقة بسلوك وسائل الإعلام العراقية (التابعة للنظام)، وذلك للتحضير لرد فعل إلغاء وزارة الإعلام، ومن ثم استبدالها ببديل تحت التدريب.

3 - إقامة اتصالات وصداقات وتجديد عقود(استكتاب)، مع بعض الكتاب والإعلاميين العراقيين والعرب (بما فيهم من الداخل... وبعد ذلك أصبحوا في خانة القيادات الإعلامية).

4 - تدريب كادر هائل من الإعلاميين(وصناع الدعاية)، على كيفية التعامل مع السوق الاعلامي العراقي المفترض، سواء أكان ذلك السوق مؤسسات أم متلقين.

5 - الفصل بين الترويج لصورة أميركا بوصفها دولة مدنية، وصورة الجيش الأميركي وسلوكه المستقبلي.

6 - التخصيص المالي لإعادة الخارطة الإعلامية في بغداد، متكونة من أربعة أبعاد، من الجيش الأميركي، المساعدات لمنظمات أميركية، من الإدارة الأميركية، من المال العام العراقي.

7 - التطلع إلى إعادة توسيع وتجديد التفاعل الإعلامي لدى العراقيين، ودمجهم بفنون وتأثيرات الاتصال الحديثة، وتلك ستكون أحدى أهم المتغيرات التي سيشهدها العراقيون بعد الاحتلال، بعدما شهدوا خنقاً للحريات في التعبير والتلقي من النظام القائم آنذاك.

8 - إعادة تشكيل العقلية الإعلامية العراقية واعتمادها نظام السوق، وتحويل مفهوم العمل الإعلامي من (إعلام المواطنة) إلى إعلام المؤسسة.

9 - تنمية قيادات إعلامية حزبية ومغتربة، ومتنفذة للتهيئة لإدارة قطاع شؤون الإعلام، والتأثير في مؤسسات الإعلام العراقية.

10 - عمل بروتوكولات تأجير ومساندة مع قنوات فضائية وصحف وقادة رأي لمساندة العمليات العسكرية التي ستجري لاحتلال العراق.

11 - إمكانية دمج منظمات دولية رسمية أو مستقلة غير أميركية في إعادة رسم خارطة الإعلام العراقي، لكسب المشروعية في إدارة التغيير الشاملة .

المساند الاعلامية للاحتلال الأميركي في العراق

تلك بعض المساند التي رسمها الجانب الأميركي قبل الشروع في احتلال العراق، وتحديداً بعد إقرار قانون تحرير العراق.

أولا: قرارات بول بريمر[10]

قبل سقوط النظام، وفي إطار الجهد الأميركي لوضع خطط لإعادة تأهيل الإعلام العراقي ديمقراطيا بعد الاحتلال، عقدت العديد من الاجتماعات لوضع أفكار وآليات عن استراتيجية جديدة للإعلام العراقي، ما بعد سقوط النظام، والآليات التي من الممكن أن تغير الهيكلة الشاملة لمؤسسات الإعلام العراقية، ومنها اجتماع في لندن عام 2001 وآخر في واشنطن،

وفي عام 2002 عقد في أثينا، اجتماع نظمته المعارضة العراقية بالتعاون مع أطراف أميركية وبريطانية، وحضرته شخصيات تمثل المعارضة العراقية، وضعت في هذا الاجتماع الخطوط العريضة للسياسة الإعلامية العراقية. وترك هذا الاجتماع آثاره بعد السقوط، لأن أغلب الذين حضروه احتفظوا بمواقع مهمة في التشكيلات الإعلامية اللاحقة.

وانعكست تلك السياسة على ما أصدره بول بريمر من تعليمات منظمة للإعلام في القرارين65و66، وتشكلت هيئة الإعلام والاتصالات وشبكة الإعلام العراقي وهيئة للبث والإرسال[11].

وهنالك اجتماعات أخرى عقدت بعد سقوط النظام، منها اجتماع مهم عقد في أثينا أيضاً عام 2003 وبإشراف شبكة(انتر نيوز)[12]، شاركت فيه 75 شخصية من 15 بلداً تحت عنوان: "من أجل إحداث نقلة نوعية في الإعلام العراقي، إطار عمل للتغيير واستراتيجية للمرحلة الانتقالية"، واقترحت هذه الورشة أربع مسودات مشاريع هي: مشروع قانون للإعلام المؤقت، وإقرار مسودة ميثاق شرف إعلامي، وأنموذج قانون خدمة البث العام، ونموذج قانون مفوضية الإعلام المؤقت.

في التاسع من نيسان عام 2003، أُعلن عن احتلال بغداد على يد القوات الأميركية، وبعد واحد وعشرين يوماً من الاحتلال، وتحديداً في الأول من آيار 2003، أعلن الرئيس الأميركي (جورج بوش) من على المدمرة الأميركية "لنكولن" قبالة الساحل الأميركي، انتهاء العمليات العسكرية على العراق وتحرير كامل أراضيه من سيطرة نظام صدام.

بهذا الإعلان تكون الدعاية الأميركية دخلت مرحلة جديدة، تتناغم مع ما حصل من تحول في السياسة الأميركية في العراق، على وفق متطلبات مرحلة ما بعد الحرب مما يتطلب خطاباً دعائياً، يتوافق مع صعوبات ضمان الاستقرار، والعزم على تحقيق تحول سياسي سلمي وتحقيق الديمقراطية، وقبول الرأي العام لتواجد القوات الأجنبية على أراضيه، وضمان العمل باستراتيجية الصداقة الجديدة ومتطلباتها المرحلية.

وبعد شهرين من الاحتلال قام مسؤولون أميركيون بزيارات إلى العراق من أجل خلق مؤسسات دعائية تروج للخطاب والسياسة الأميركية في العراق، ومن بين هذه الشخصيات "وولفرتيز" الذي قدم مشروع تأسيس شبكة الإعلام العراقي ترتبط بعقود مع شركات خاصة أمريكية ولبنانية وكويتية بمبالغ ضخمة، لتقوم هذه المؤسسة بإعداد خطاب إعلامي يتوافق مع المرحلة الجديدة، وأشرف على الشبكة شركة أمريكية خاصة تدعى "ساينس ابليكيشن انترناشينال كوربريشن"، هذه الشركة كانت قد تعاقدت مع البنتاغون في شباط 2003، ومنحت ثُلاثة عقود لبناء الجهاز الإعلامي في العراق بعد سقوط نظام صدام بلغت قيمتها (108) ملايين دولار. وتعد **قناة (الحرة) الفضائية أكبر مشروع دعائي أميركي موجه للمنطقة العربية**، الذي انطلق بثها في 14 شباط 2003 بتمويل مباشر من الكونغرس الأميركي، وشهدت قناة الحرة تطور يخص العراق في السادس عشر من نيسان 2004، تمثل في بث قناة (الحرة عراق)، التي تنتج أغلب برامجها في مكتب بغداد لتفعيل جهودها في مجال الدعاية والاتصال بالرأي العام العراقي، بما يوافق الحاجات الاجتماعية والنفسية للجمهور، لتوفيق الاتجاه العام للدعاية مع أحداث الواقع، فضلاً عن تفاعلها معه في سبيل أن تترك بصماتها على نشاط ووعي الجمهور[13].

ولرجال الدبلوماسية المرافقين للجيش الأميركي، دور في تطوير الجهد الدعائي الأميركي عن طريق المركز الصحفي (التابع للسفارة)، الذي يقوم بشرح ودعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتعزيز المصالح الأميركية، عن طريق طائفة عريضة من البرامج الموجهة إلى وسائل الإعلام العراقية، عن طريق الاستكتاب أو التعاقد بالدعم المالي أو امتلاك الوصلات الإعلامية بشكل غير مباشر، أما السياسة الدعائية للسفارة في العراق فتوضع من السفير ومدير الشؤون العامة بالتشاور مع مختصين بالخارجية الأميركية بواشنطن، ويجري العمل الميداني والاستراتيجي لطبيعة إدارة الخطاب وتوجيهه في العراق.

فبعد سقوط النظام، كانت ضوابط العمل بالإعلام شبه حرة، لا تنضوي تحت أي رقابة أو قانون أو سلطة، في الوقت الذي كانت قبل ذلك تخضع وتنظم العملية الإعلامية، وبكل مستوياتها، استناداً إلى قوانين صارمة وتعليمات وتوجيهات من جهات متعددة، كانت تقيد حرية التعبير والنشر، وأبرزها:

1 - قانون المطبوعات [14].

2 - قانون نقابة الصحفيين.

3 - قانون حقوق المؤلف.

4 - قانون العقوبات 119 لسنة 1969.

5 - قرارات مجلس قيادة الثورة ورئيس ورئاسة الجمهورية (المنحلين).

6 - توجيهات حزب البعث المنحل، ولاسيّما مكتب الثقافة والإعلام.

7 - تعليمات وزارة الإعلام (المنحلة).

8 - تعليمات رؤساء التحرير.

9 - تعليمات الأجهزة الأمنية.

بعد أن تولى بريمر إدارة الحكم المدني في العراق وتسلم مقاليد السلطة بشكل كامل، عمل مسرعاً إلى إلغاء وزارة الإعلام، كباقي الوزارات والأجهزة التي ساندت النظام، وكان على بريمر أن يواجه متغيراً جديداً حلم به العراقيون، ألاّ وهو (حرية التعبير والانفتاح على وسائل الاعلام)، فأصدر في يوم واحد قرارين يتعلقان بالأنشطة الإعلامية في العراق.

وللتعامل مع هذا التوسع والتمدد الإعلامي والسيطرة والتنظيم على مفاصل النشر والبث، بعدما **حصلت فوضى في إصدارات الصحف واتجاهاتها وطرق نشرها وتوزيعها**، حتى بلغت أكثر من (200) مطبوع بين يومي وأسبوعي، أصدر الحاكم المدني السابق للعراق "بول بريمر" قرارين الأول بتاريخ 2004/3/20 يحمل رقم 65 وهو القرار المؤسس لـ"الهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام"، أما القرار الثاني فهو الأمر رقم (66) بتاريخ 2004/3/20، الذي ينص على تأسيس "الهيئة العراقية العامة لخدمات البث والإرسال"، وهذان القراران كانا يهدفان إلى توفير الهيكلية القانونية والإدارية لتفعيل أهداف ووظائف وآليات عمل الإعلام العراقي الجديد، فأصدرت "الهيئة الوطنية للاتصالات والإعلام"، فيما بعد مجموعة من التوجيهات العامة حول قواعد ونظم التغطية الإعلامية، كما أصدرت "اللائحة المؤقتة لقواعد البث الإعلامي "بشقيه الحكومي والخاص، أما "الهيئة العراقية العامة لخدمات البث والإرسال"[15]، فهي الجهاز الحكومي الوحيد المؤهل لعمليات البث الإذاعي والتلفزيوني في العراق، والتي تشرف على "شبكة الإعلام العراقي"، التي تُعد اليوم أكبر مؤسسة إعلامية عراقية تمولها الدولة، وتضم عدداً من القنوات التلفزيونية والإذاعية المتخصصة وعدد من الصحف والمجلات، واستقبلت عدداً كبيراً من موظفي وزارة الإعلام ومؤسساتها المنحلة السابقة، فضلاً عن إشغالها عدداً من مباني ومنافع الوزارة المنحلة، وقد ولدت فكرة إنشاء هيئة الاتصالات والإعلام خلال مؤتمر دولي عقد في العاصمة اليونانية أثينا في حزيران 2003، فقد اعتمد ذلك المؤتمر إطاراً وثائقياً لإصلاح الإعلام العراقي، عُرف لاحقاً بـ "إطار أثينا"، والذي شكل الأساس لقانون إنشاء الهيئة بعد تشاور الحاكم الأميركي المدني (بول بريمر)، مع مجلس الحكم العراقي واختصاصيين عراقيين في قطاعي الإعلام والاتصالات، أُنيطت بالهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام المهام الآتية:[16]

1 - تنظيم البث وشبكة الاتصالات العامة والخدمات، ويشمل التراخيص والتسعير والربط الداخلي.

2 - تحديد الشروط الأساسية لتوفير الخدمات العامة وخدمات الاتصالات الدولية.

3 - تخطيط وتنسيق وتوزيع وتحديد استعمال ذبذبات البث، وتنظيم مضامين الإعلام.

4 - تطوير آليات الصحافة المطبوعة، ووضع وتطوير وتعزيز قواعد الإعلام الخاص بالانتخابات.

5 - دعم وتشجيع التأهيل المهني، واعتماد توجيهات السلوك المهني على موضوعات الإعلام.

6 - تطوير ونشر سياسات إتصالاتية وإعلامية، واقتراح القوانين على الحكومة والجهات المعنية في هذا الشأن.

وعلى الرغم من هذه الاجراءات الاستباقية وتأكيد إقرار قوانين للإعلام، إلا أنه لا سلطة الاحتلال ولا الحكومات المتعاقبة، تعاملت مع الامر بما ينسجم مع التطورات الجديدة أو أخذت بهذا الجهد، بل كان أول قرار يصدر ما عرف (بالأمر 14)، أو ما عُبر عنه الأمر رقم 10/14 في حزيران من العام 2003، الذي كان مفاجئاً لما تضمنه من قيود وانتهاك ومصادرة لحرية التعبير، وقد جاء في الجزء الثالث من الأمر المذكور.

وتحت باب اكتشاف النشاط المحظور (يجوز للمدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة، أن يأذن بإجراء عمليات تفتيش للأماكن التي تعمل فيها المنظمات الإعلامية العراقية من دون أخطار، بغية تأكيد امتثالها لهذا الأمر، ويجوز له مصادرة أي مواد محظورة وأي معدات إنتاج محظورة، ويجوز له إغلاق أي مبانٍ تعمل فيها هذه المنظمات، ولن يُسمح بدفع أي تعويض عن أي من المواد أو المعدات المصادرة أو المباني المغلقة)[17]، واعتُمد الأمر 65 والأمر 66 أساساً للتعامل مع وسائل الإعلام العراقية.

واستخدم الأمر 14، الذي يسمح بموجبه مطاردة الصحف وتفتيشها واغلاقها استعمالاً واسعاً، وما زال ساري المفعول، وهو ما اعتمدته القوات العسكرية الأميركية لمداهمة مقار الصحف ووسائل الإعلام، وتم بموجبه ملاحقة عدد من وسائل الإعلام العراقية واقتحام مقارها، والعبث بموجوداتها واعتقال العاملين فيها، وهو ما حدث فعلاً في عدد من الانتهاكات بحق الصحفيين من تضييق على عملهم ومنعهم من تغطية جلسات مجلس النواب.

وإغلاق بعض وسائل الإعلام ومنع الصحفيين من الوصول إلى أماكن الأحداث للتغطية الإخبارية، ففي إعلان صادر عن وزارة الداخلية في آيار عام 2007، قررت الوزارة منع اقتراب الصحفيين من أماكن الأحداث والتفجيرات، وعللت الوزارة هذه الخطوة بأنها إجراءات احترازية لضمان سلامة وحياة الإعلاميين، من حدوث انفجارات متزامنة في المكان عينه [18].

وبعد اكتمال تشكيل مجلس الأمناء، عقدت الهيئة في مطلع شهر حزيران الماضي اجتماعها الأول، وباشرت أعمالها بحضور دورة تأهيلية في (ولتن بارك) في المملكة المتحدة، نظمت وشارك في فعالياتها نخبة من خبراء الاتصالات وصناعة الإعلام في المملكة المتحدة، ومن هيئة الاتصالات الفدرالية للولايات المتحدة (FCC)، وكما دعي أعضاء الهيئة لزيارة مؤسسة الإعلام والاتصالات البريطانية (OFCOM)، وهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في لندن، وقد استقبل إنشاء الهيئة بترحيب واسع وتعهدات بدعم عدد من الهيئات الرديفة في دول العالم ومساعدتها، فضلاً عن اهتمام معظم المنظمات الدولية المتخصصة في الاتصالات والإعلام[19].

وعلى ضوء ذلك الاستعراض في عمليات تشكيل بنى التنظيم الاعلامي في العراق من سلطة الإدارة الأميركية، نستوضح الآتي:

أولاً: خلفيات تشريع الهيئة العراقية العامة للبث والإرسال

1 - يبدأ القرار بالديباجة الآتية (بناء على السلطات المخولة لي بصفتي المدير الإداري لسلطة الائتلاف، وبموجب القوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب، وتماشياً مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بما فيها رقم القرار1483 والقرار رقم 1511 لعام 2003)، والقول هنا على لسان بريمر، ومن هذه المقدمة نستوضح الآتي: استعمال دعاوى تشكيل الهيئة بناء على أعراف الحرب والقرارات الأممية ذات الصلة بالاحتلالات والمناطق غير المستقرة، ومن ثم كان ذلك التشكيل تحت وقع الحرب، ولا يمكن أن يكون دائماً ولازماً بعد أن تشكلت الحكومات العراقية المنتخبة ومارست أعمالها.

2 - القسم الأول: يؤكد القرار إنشاء المؤسسات الكفيلة بتثقيف الشعب العراقي وإعلامه والترفيه عنه، دون أن تكون أداة للمصالح السياسية أو غيرها...

3 - تخطيط برامج يعكس ويعزز قيم المجتمع العراقي المتنوعة (غير واقعية)[20].

4 - الفقرة 4 (ايجاد منبر يسمح فيه للأقليات وثقافاتها تتطور بشكل لا يثير الخلافات، بطريقة تساهم في التوفيق والتسامح والوحدة (غير واقعية).

5 - أما بخصوص القسم 7 والخاص بأمور التحرير والبرمجة: فإن النص الأول يلزم إدارة الهيئة بأكثر من 50 عملاً أو وظيفة إعلامية وثقافية وسياسية ووطنية، نرى أنها ضرب من الخيال والتمنيات في ظل المراوحة، التي تعيشها الشبكة، وإدارة بريمر تعلم أن تلك البنود، وفي ظل الوضع السياسي السائد هي نصوص أدبية وتخديرية، لا يمكن في ظل العقليات الإدارية والبنية السياسية وسلطة الاحتلال، أن ينجز أذيال ما هو مقرر من تلك الأهداف (لاحظ بنود القسم 7) وقارن (ملحق 3).

ثالثاً: بنود الأمر 65 وتشكيل للهيئة العراقية للاتصالات والإعلام

1 - من قراءة الأمر أعلاه، نرى أن مضمونه وفقراته تركز على اقتصاد السوق الاتصالي، وتؤكد حالة الانفتاح على العالم من الاستثمار، وتقوية الرابط الاتصالي مع المنظومة الدولية، وأن هذا الأمر يفتح الباب لإنعاش تدخل الشركات الخاصة العربية والدولية منها، على سوق الاتصال العراقي بكل مسانده، سواء أكان في قطاع الاتصالات الخلوية (وهذا ما يمثله الواقع الحالي)، أم ما كان في جوانب التسويق الإعلامي التلفازي أو السينمائي أو الصحفي، بمعنى أننا نشهد ضوابط تبعث على الفوضى في تسويق الثقافة العراقية إلى المستثمر، في الوقت الذي تحمل تلك النصوص ظاهرياً إشارات إلى ترقية الموروث وتنشيط الحوار والتركيز على المنافسة، والحرية الإعلامية، وتقوية دور كلب الحراسة لرعاية المصلحة العامة، ونرى أيضاً أن هناك افتراقاً وربما تناقضاً في بعض الفقرات المطاطية في هذا الإطار.

2 - نقرأ في القسم 1 (الغرض) الفقرة 7، التي تقول (إنشاء هيئة تنظيمية منفتحة وشفافة، تعكس أفضل الممارسات الدولية وتجذب الاستثمار من القطاع الخاص وتعزز الثقة العامة والمساءلة)، وهنا يبدو تشتت الهدف عبر المفردات التي استخدمها بريمر بالآتي:(إنشاء هيئة تنظيمية... شفافة... تعكس الممارسات

الدولية... تجذب الاستثمار وتعزز الثقة... المساءلة) انتهى النص[21].

3 - إن تشكيل تلك الهيئات وطبيعة عملها، لم يوافق مع الحاجات الفعلية للمتغير الإعلامي في العراق، فواقع هيئة الإعلام والاتصالات اليوم يبتعد كثيراً على أهدافها الميدانية والتنظيمية، فقد أصبحت دائرة جباية لقواعد ترددات البث والإرسال، ولم يتضح جهدها التنظيمي والتدريبي للإعلام العراقي على مر السنوات السابقة، هذه الهيئات كانت قد أُنشئت تحت رد فعل كيفي، من بريمر، ولم تكن بديلاً مناسباً لمعالجة واقع الإعلام وتطويره في العراق، على الرغم من الدعم المالي من الدول المانحة ومن تخصيصات المال العام العراقي.

4. لأول مرة وعلى نطاق دول العالم الثالث، يستخدم بريمر للعراق نظام إعلامي (غريب الأطوار)، تحكمه بعض المصطلحات التي توحي بالاقتصادية المستقبلية والاستثمار، أكثر ما توحي بروح الأخبار والشؤون العامة والشفافية، وتطبيق نظرية (كلب الحراسة) Guard Dog، فالاتصال مصطلح يميل إلى التداول الحر الإلكتروني، وهو سوق للمعلومات وعالم متحرك ومتغير يقترب أكثر من الاتصال عبر الهاتف أو المحمول، أو شؤون تأمين سير الرسائل.

أما الأعلام فهو المنظومة من المؤسسات التي تعالج ما يجري من أحداث وتُهيِّئ للرأي العام، جملة من التحليلات والروى المسؤولة عما يجري، وعليه هذا الدمج الغريب بالطبع، ولّد وسيولد تبعات من التيه في الضبط والتخطيط وعدم الجدوى من عمل تلك الهيئات الضخمة، والأمر بهذا الشكل أُريد له أن يكون الاصلاح البديل عن وزارة الإعلام المنحلة، على الرغم من أن وزارة الإعلام تميل إلى التنظيم والتعبير عن حاجات شعوبها، فيما لو أشرفت على شؤون الإعلام...، ولا يمكن بأي حال أخذ وزارة الإعلام في النظام البائد على أنها(أنموذج) غير مستوفٍ لشروط السوق أو عالم الإعلام المتجدد، وبذلك أُريد للعراق أن يكون محل تجريب لسوق ومصطلح وتنافر جديد، وهذا ما جعل الشأن الإعلامي في العراقي، يعاني الكثير من المشكلات والخنق، ومن ثم رصد ما يجري بحسب نظرية (كلب الحراسة[22] التي أرادها بريمر لهذا البلد).

5 - من أجل متابعة كل هذه المتغيرات، تنظيم مسايرة هذا الفسيفساء الإعلامي الجديد، عينت سلطات التحالف (روبير رولي Robert Reilly) لإدارة الإعلام العراقي إلى حدود حزيران 2003، وكان يشغل المدير السابق لإذاعة صوت أميركا، وكان يساعده مايك فورلنك Mike Furlong، الذي اشتغل سابقاً بوزارة الدفاع الأميركية حول ملف الإعلام لما بعد الحرب في كوسوفو. وفي بداية شهر يونيو من سنة 2003 صدر أمر رقم 6 من قبل الحاكم المدني السابق بول بريمر، والقاضي بتأسيس شبكة الإعلام العراقي كهيئة وقتية انتقالية، وبديل عن وزارة الإعلام المنحلة. وفي المدة نفسها أي في شهر يوليو 2003، وفي وقت يبدو موازياً لتلك المدة، عُقد مؤتمر أثينا الخاص بمستقبل الإعلام العراقي، الذي وصل إلى صياغة لائحة لتنظيم الإعلام العراقي، ومنه انبثقت فكرة الهيكلية الجديدة للإعلام في العراق، عن طريق صياغة مشروع كل من القانون رقم 65 و66 الصادرين في شهر آذار2004، وذلك من أجل توفير الأرضية القانونية المناسبة لتنظيم الإعلام العراقي.

بعدها عينت قوات التحالف مفوضاً حكومياً جديداً للإعلام لإدارة الصحافة، وكل أنواع البث الإذاعي والتلفزيوني وهو (سايمون هاسلوك)، الذي كان المتحدث الرسمي والمشرف الإعلامي على سلطات الأمم المتحدة في كوسوفو، وذلك من أجل تنظيم الإعلام العراقي ووضع مجموعة من المعايير والمواصفات والإجراءات الجديدة.

وأصل المفوض الإعلامي الجديد أشغال تأسيس شبكة الإعلام العراقي، بتمويل من حسابات مجمدة لوزارة الإعلام العراقية في عواصم أوروبية، قدرت بنحو 6 ملايين جنيه إسترليني، ووضع الأرضية الهيكلية والتشريعية لمشروع الإعلام العراقي البديل. وكان لهذا الفريق الذي اشتغل مدة تزيد على سنة لإعادة هيكلة الإعلام العراقي، الأثر الكبير في تحديد هوية المؤسسة الإعلامية العراقية الجديدة في ظل الاحتلال وملامحها[23].

6 - إذا كان الإعلام العراقي قد خرج من سلطة وملكية الدولة، فهل يكفيه هذا ليكون إعلاماً حراً ومستقلاً؟، ويبدو أن الإعلام العراقي خرج من سلطة الدولة ليجد نفسه تحت هيمنة سلطة خارجية هي قوى التحالف، وهي قوة أجنبية دخيلة بشهادة الأمم المتحدة وكل المنظمات الدولية.

وأن غياب الاستقلالية المادية للهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام، التي تحصل على ميزانيتها من الدول المانحة تحت رعاية أمريكية، لن توفر لها الهامش المهم من التحرر. ذلك أن نجاح مستقبل العراق السياسي، لا يمكن له أن يتحقق في غياب دور ريادي للإعلام، إذ إنّ أيّة انتكاسة للإعلام هي انتكاسة للمشروع السياسي، ذلك أن السياسة التي يريدها العراق هي الديمقراطية، واليوم لا وجود لديمقراطية حقيقية في غياب حرية حقيقية لوسائل الإعلام.

فهل يكفي العراق إلغاء وزارة الإعلام، هل يكفيه إدماج الإعلام والاتصال، حتى يؤسس لإعلام حر من هيمنة السلطة المؤقتة أو سلطة التحالف أو السلطة المنتخبة؟، إن هذا الدمج الفريد من نوعه، قد يخفي توجها شمولياً، لفهم الإعلام عن طريق المقدرة على مراقبة كل من الإعلام والاتصال عن طريق جهاز واحد. وهذا سيتيح للهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام، بحكم الخصوصية العراقية- أي المرحلة الانتقالية-، من وضع يدها على الإعلام والاتصال كعناصر تقليدية للسيطرة والتوجيه، وذلك من أجل ضمان الوحدة الوطنية وتوفير كل ظروف تأسيس الدولة العراقية. إن فصل الإعلام عن الدولة ليس بالعملية الهيكلية فقط، بل يجب أن تصاحب كل هذا التنظيم الجديد للإعلام العراقي، ثقافة إعلامية سياسية لأصحاب القرار وثقافة سياسية لأصحاب المهنة.

7. أما شبكة الإعلام العراقي فقد كانت هي الأخرى، أداة من أدوات الإصلاح الإعلامي والثقافي، ولم تسجل لها إلى الآن أي حاجة وطنية، بالرغم من الإمكانات الضخمة والكوادر، وهي لم تنجح في ترسيم خارطة إعلام وطني يتناسب مع المرحلة، وعلى الرغم من بنائها على وفق (bbc)، وعلى منوال الشبكات الوطنية في أميركا والعالم الديمقراطي، لكنها راوحت في تطوير نفسها، وانضوت في تلميع صورة الحكومة والقوى الفاعلة.

8 - على الرغم من أن قرارات بريمر ذا الرقم 65 والرقم 66 الخاصة بتأسيس تلك الهيئات، وعلى أساس أنها مستقلة ولكوادر مستقلة [24]، إلا أنها خضعت للبعد السياسي والتوظيف الحزبي والمحاصصة، وفي ثنايا العمل بالأمرين، فإن الأمر 14 الخاص بتنظيم العمل الإعلامي في العراق، لازال قائماً، واستعملت قوات الاحتلال لتكميم حريات التعبير، وأُغلقت بسببه العديد من الصحف والفضائيات تحت يافطة التحريض أو سوء الاستخدام، وبطرق كانت فيها المداهمة والتطويق والأعمال المسلحة، وبالأخص في الأعوام 2006-2006، فضلاً عن تصاعد إجراءات الشكاوى ضد الإعلاميين من جهات حكومية أو أمريكية بتهمة التشوية، أو نشر معلومات خاطئة وغير ذلك [25].

9 - لا زال واقع العمل الإعلامي في العراق، يستلزم موافقات الجهات الحكومية التنفيذية في توفير واتاحة المعلومات، ولازال الحجب والتقنين سارياً، على الرغم من القوانين والتعليمات التي جاءت بها سلطة الاحتلال أو الحكومة الوطنية، بالتعرض لانتهاكات من قبل المسؤولين والمحافظين، أصبحت مألوفة على الساحة العراقية، وكان الاحتلال قد أغفل بالعمد الكثير من القرارات التي من شأنها أن تعبد طريق الإعلام في العراق.

10 - واقعياً، أن قرارات بريمر قد هيكلة الإعلام العراقي على شاكلة نمط الشبكات (كالنظام الأميركي والبريطاني والأسترالي)، وهو متيقن أن العمل بأسلوب الشبكات لا يصلح لدولة انتقالية مثل العراق، وهو ممّا خلّف فوضى عارمة على مستوى حريات النشر والملاحقات القضائية، وخنق بعض الإصدارات التي وقفت بوجه سلوك الاحتلال، كما أن بنية الشبكة والهيئة، هي مدار صراع سياسي دائم بين الكتل السياسية التي تريد الهيمنة والتحكم في رسم خرائط التأثير على وسائل الإعلام.

11 - ميدانياً، لم تأتِ السلوكيات ولا أنظمة إدارة الإعلام، بأيِّ متغير جديد على مستوى التنمية الإعلامية، والتي تحمل إشكالات كبيرة على مستوى الحيادية والتوازن والموضوعية والموسوعية في التعامل مع الشأن العراقي.

لقد تغافل بريمر عمداً أصدار قانون حق الوصول والحصول على المعلومات، وحق المؤلف، وقانون جرائم النشر، وقوانين متعلقة بإنعاش إعلام المحافظات، والأعلام المؤسسي وحقوق الرأي العام العراقي تعرف ما يجري.

رابعاً: مخلفات تنمية المهارات الإعلامية

1 - على الرغم من المؤسسات الأميركية والمنظمات الدولية، قد عملت على إقامة الآلاف الورش والمؤتمرات والإيفادات في داخل وخارج العراق، وعن طريق برامج متعددة منها(برنامج تنمية الإعلام العراقي) وبرنامج

(الإعلام في سبيل الديمقراطية)، لكنها لم تمكن النشء الجديد من الإعلاميين من تنمية مهاراتهم، بشكل يمكن أن يرتقي بنظريات الاتصال والتأثير الحديثة، وكانت جُل البرامج تصب في جوانب شكلية وغير ميدانية، مما شكلت نوعاً من الإرباك بين ما هو مفترض في واقع الإعلام الدولي، ما يتمخض عنه الممارسات الإعلامية في الداخل العراقي، فتراكم الدورات الافتراضية وتعددها وطبعاً لشخصيات متكررة، أصبحت طبيعة تلقي المهارات غير واقعية وغير منتظمة، مما ترسخ لدى بعض الإعلاميين أن عدد ونوع الدورات، هو المعيار لتراكم الخبرة، ومن ثَمَّ الانفتاح على عالم الإعلام الرقمي وتعبيراته الديمقراطية، لكن تلك الدورات والمؤتمرات تجاهلت الكثير مما يحتاجه الإعلامي العراقي، (كمهارات الاختزال في التحرير، وثقافة القوانين العراقية الدستورية في حق التعبير، والإعلام الاستقصائي، والإعلام التنموي، والقصص الخبرية، والتصميم الإلكتروني، وإدارة المواقع، وبناء الحملات، وقانون الوصول والحصول على المعلومات، والإدارات الصحفية واقتصاديات الإعلام...، وغيرها من مفاتيح أدبيات الأعلام الحديث.

2 - التركيز على أنماط محددة لموضوعات التغطية الإخبارية وبؤر الأزمات، وهي المدرسة التي جاء بها الاحتلال عن طريق مؤتمراتهم الصحفية واحتضانهم لبعض الصحفيين، وبذلك أصبحت لدينا مدرسة تغطية الفعل ورد الفعل، من دون الاهتمام بمخلفات الظواهر، مع إلغاء تام لتنشيط الإعلام المتخصص، والذي بموجبه تسير المدرسة الأميركية والبريطانية، وهذا مالم نلقاه في مؤشر اتجاهات التغطية، التي ما يحتاج اليه البلد الانتقالي... كالأعلام التنموي، والتربوي، والصحي، والبيئي، وهذا لم يطبق على الرغم من وجوده مواده في أوامر بريمر في حول هيكلة الإعلام العراقي.

3 - على الرغم مما صرف من أموال طائلة على قطاع الإعلام وتنشيط الاتصال، وضمن برامج غير معلنة للتدريب والصيانة والتنشيط، إلا إن تلك الأموال لم تصرف بالشكل الذي يؤهل الإعلام العراقي للمرحلة، فلازالت الكثير من المؤسسات تعاني الجهل الإعلامي وسوء الإدارة، وفقدان الأقسام الأساس لإدارة المشاريع الإعلامية، وأن انفاق تلك الأموال غير شفاف وغير معلن، **إذ تم التركيز ضمن تلك البرامج على موضوعات محددة تخدم الجانب الأميركي**، وهي مرحلية وليست استراتيجية، كرفع مهارات تنشيط الديمقراطية، والمساواة، والجندر، والإعلام الانتخابي، والسلم الأهلي، وهي موضوعات كانت إلى حد كبير لدفع مراكز الاهتمام في بناء القدرات الحقيقية لدى الصحفيين العراقيين، فضلاً عن إهمال إعلام المحافظات إلى حد إصابة الفقر في المضمون، ولم يستطع أن يعبر عن موروثه الحضاري والديني، وبناء رسالة ذات طابع دولي، باختصار قوات الاحتلال حاولت بناء قدرات محدودة، تمكنها من البقاء وتعمل على استمالة وسائل الإعلام، لتقليل المشكلات والمطالبة بالخروج والتغطية على الانتهاكات اليومية التي كانت ترتكب بحق الشعب العراقي.. وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير.

خامساً: التعامل الإعلامي الأميركي ابان الاحتلال

أ - **المرحلة الأولى**: وتبدأ منذ دخول الجيوش الأميركية بغداد والمتغيرات المتسارعة، التي عصفت بالوضع الأمني والسياسي والتعامل مع ركائز المرحلة الأساسية، ويتسم بالآتي:

• القوات الأميركية قوات تحرير لا قوات احتلال، وعليه **ركز الإعلام الأميركي على (البعد الصوري)، في علاقة الآلة العسكرية الأميركية بالشارع العراقي**، كرسم الفرحة على الوجوه، أطفال على دبابات أميركية، جنود أميركان يلعبون كرة القدم مع شبان عراقيين، مشاركات الجنود الأميركان في تنظيف بعض شوارع بغداد، بناء مدارس وإعادة تأهيل مؤسسات من الجهد الهندسي العسكري الأميركي والبريطاني... الخ

• إشراك قطعات عسكرية، ومنظمات مدنية في التعامل مع متغيرات حياتية، عربية، وصديقة كفتح مستشفيات ثابتة، ومتنقلة، تأهيل قطاع الماء، إقامة دورات مكثفة للمهندسين العراقيين... وهذا كان محاولة من قوات الاحتلال للإيحاء بتقليل إحساس العراقيين بالسطوة الأميركية على مرحليات الأمور.

• على الرغم من نقل حالة بغداد بشكل مباشر عبر محطات التلفزة الأميركية الكبرى، كـ (FOX، CNN، CBS، NES)، والتي حملت جدلاً واسعاً بين أوساط صناع القرار الأميركي، إلا إن خبراء الدعاية طمأنوا الساسة، ولسان حالهم يقول (يجب أن يسير كل شيء طبيعياً، ولا نحتاج إلى وضع الرتوش في هذه المرحلة).

• اتجه المنظر الدعائي الأميركي إلى استراتيجية الإشراك (إشراك القنوات الاتصالية المحلية والعربية، في معالجة وتغطية أمور دون غيرها، وقد أقام رجال العلاقات العامة والاستخبارات الأميركية الكثير من الارتباطات مع قنوات عراقية ناشئة، بل وحتى صحفيين عراقيين، ليجعلوا مركز التأثير ثنائي وربما ثلاثي (خطاب دولي، يسانده خطاب عربي، يسانده خطاب عراقي محلي).

وبذلك حمل أمرين مهمين، الأول تكرار الوقائع وانتقاؤها بحسب التكتيك الإعلامي، وثانياً زيادة حالات التأثير والتصديق مرده صفة الإجماع.

• إصدار المطبوعات والكراسات والصحف، التي تحررها العلاقات العامة في الجيش الأميركي، وتصدر باللغة العربية والإنكليزية، كجريدة عراق اليوم وهنا بغداد التي تصدر باللغتين العربية والانكليزية.

• إشراك الإعلاميين العراقيين في دورات وبرامج في الولايات المتحدة وخارجها، فضلاً على تبني بعض المنظمات غير الحكومية الأميركية رعاية وجدولة برامج التدريب الإعلامي، لبعض منظمات المجتمع المدني العاملة في العراق.

• **تتعامل الجهات الأميركية في أحيان متعددة بصفة الممول غير المباشر، لبعض المشروعات الإعلامية الصغيرة**، وتعمل على بناء علاقات ايجابية مع الجهات المتنفذة في أروقة الإعلام والصحافة العراقية،

وهذا التمويل قد يكون بشكل تبني مشروعات، أو الإغراق في نشر الإعلانات، أو الدعم السري، بالمقابل تتبنى القنوات الإعلامية نشر أو معالجة قضية تخدم صورة أميركا في الداخل العراقي.

• إغراء الجامعات العراقية بالتعاون الميداني وتبادل المراجع والبحوث واستطلاعات الرأي العام، وتوفير التسهيلات في استخدام المكتبات الإلكترونية.

• تعتمد الرسالة في نوعية الخطاب الأميركي في الغالب على (ثقافة الصورة)، فنرى تلميحات صورية (بالتلفاز أو الفوتو) منشورة في وسائل الإعلام العراقية، تؤكد إنسانية الجندي الأميركي، واشتراكه في الهم العراقي، وبالمقابل تحجب الكثير من الحقائق المتعلقة بالانتهاكات اليومية، التي يرتكبها الجندي الأميركي بحق العراقيين في أماكن مختلفة من العراق.

3 - على مستوى الاتصال الشخصي (الاجتماعي)

• محاولة إقامة علاقات ودية مع شيوخ العشائر (وقادة الرأي الاجتماعي)، وهو جزء من سياسة الضغط الاجتماعي على الآخر لتقبل الأنموذج الأميركي.

• المشاركة (بالحضور والدعم) في المراسيم والمناسبات والتجمعات الاجتماعية.

• دعم مشروعات الأنشطة الاجتماعية، النوادي الرياضية، والمدارس، ورياض الأطفال.

• حضور الأنشطة المتعلقة بالمرأة والطفل وحقوق الإنسان، والبيئة والمؤتمرات العلمية والاجتماعية.

• بناء قنوات وعلاقات حميمة مع أفراد الجيش والشرطة العراقية.

• عمل المحاضرات والترشيح للدورات لبعض مؤسسات الدولة.

• بناء علاقات شخصية مع الرموز السياسية، وقادة الرأي السياسيين في الكتل البرلمانية.

• محاولة توزيع الأدوار بين مراكز القوى للتيارات المتعارضة، وإجراء توافقات وقتية، بما يعمل على الضبط السياسي نحو التدخل والسلوك الأميركي.

• استقطاب القادة الإداريين والعسكريين العراقيين لزيارة واشنطن.

سادساً: أدوات التحريك الإعلامي للاحتلال الأميركي ومخلفاته:

1. تقليص حجم الدعم للمشروعات الثقافية الخالصة، التي لا تحمل ثقلاً دعائياً يحمل في طياته خدمة المصلحة الأميركية في العراق.

2. الاعتماد على قنوات عربية ومحلية جديدة، تحمل لواء الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، على وفق الأنموذج الأميركي، باستخدام تقنيات الاستطلاع الإعلامي.

3. التركيز بالقنوات الساندة على فشل الحكومة الأميركية في جوانب عدة، لولا الوجود أو الإدارة الأميركية (التسريب الصحفي).

4. اعتماد التصريحات الشخصية (غير الرسمية) تجاه أقطاب الصراع الداخلي، للحد من مواجهة القوات الأميركية أو الحد من مواجهتها بشكل موسع.

5. تحجيم القيادات الوطنية والدينية، عن طريق الاعتقالات والمداهمات، والتي هي بحكم الرسائل إلى من ينوى التوسع، أو المجاهرة المضرة.

6 - اعتماد قنوات الحرة، راديو سوا، تقارير الصحف الكبرى، مواقع الانترنت كأداة للتلهية السياسية، للتضخيم، للتشويه، ولخلط أوراق الواقع السياسي العراقي، بالشكل الذي لا يمكن معه أن يحصل المتلقي على أساس منطقي، لتبني رؤية واضحة تجاه قوات الاحتلال.

7. الإغراق الترفيهي عن طريق الصناعات الثقافية والمعلبات السمعبصرية، والتي تروج من إذاعة سوا، وميادين القنوات الترفيهية .

8. زيادة الاعتماد على القنوات الإعلامية المحلية والعربية الصديقة، وانتقاء المؤثر منها، بعدما لاحظ خبراء الدعاية وعلم التأثير، حضورها وسطوتها في المجتمع وصاحب القرار العراقي.

9. تكثيف الدورات التأهيلية الشكلية للصحفيين العراقيين.

10. الانفتاح على المجاميع المسلحة إعلامياً، وتشكيل خطاب غير انفعالي نحوهم، لإمكانية تقبلهم من الحكومة أو المجتمع العراقي.

11. الترهيب بالكشف عن تورط بعض الشخصيات القيادية، بالولاء لدول إقليمية، أو جهات تعدها الإدارة الأميركية غير مريحة للوضع العراقي.

12. إثارة النعرات الطائفية بالطرق الشخصية (الإشاعة، والحرب النفسية، من شركات الحمايات الأجنبية والعربية العاملة في العراق).

13. ارتفاع تكليف الإعلاميين والمراسلين بإنعاش قضايا معينة وحجب أخرى.

14. السعي لعزل الخطاب الإعلامي العراقي الموحد، عن طريق دعم إنشاء مراكز إعلامية كبرى في مناطق أربع (الوسط والجنوب، وبغداد، والغربية، والمنطقة الشمالية).

15. التركيز على الاتصال الشخصي في إعادة العلاقة بين أقطاب مناهضي الوجود الأميركي، ومحاولة استمالتهم بطرق مختلفة.

16. ربما ستعمل الولايات المتحدة على تغير مضمون بعض الفقرات في مناهج الدراسة، بالضغط على الحكومة تحت مظلة الإصلاح المدرسي الفكري.

17. التقليل من حالة التناحر بين القوات الأميركية، والمجاميع المسلحة، وارتفاعه مع تنظيم القاعدة، ذلك أن الأخير يحمل ارتياحاً دولياً وداخل الرأي العام الأميركي، وبذل يقل الضغط على حجب تمويل الكونغرس.

ثامناً: مخلفات ميدانية ومستقبلية

1 - على مستوى ضياع الضبط الإعلامي في الداخل العراقي، لا توجد مرجعية رسمية صارمة تنظر في العلاقة بين حقوق الإعلاميين، وعدم توافر المعلومات والمساءلات والمحاكمات الإعلامية.

2 - سن قانون حماية الصحفيين... حطم الكثير من ملفات حريات التعبير، وإعادة النظر بإلغاء أوامر بريمر، الخاصة بتشكيل الهيئات ونظامها الداخلي، فضلاً عن تجاهل القوانين الفعلية التي تنظم العلاقة بين الإعلامي والمؤسسات بشكل ميداني وحقيقي.

3 - التغاضي عن كل أنواع التحريض والعنف والفساد والخروج عن الذوق العام والإغراق الدعائي، التي تقوم بها قنوات الأحزاب والشخصيات والتيارات الحاكمة في البلد.

4 - ضعف الإنتاج والمضمون التنموي والتعليمي والتربوي بالشكل، الذي تخلو خارطة البث وبالأخص لمضمون شبكة الإعلام العراقي، من أي احتضان للأطفال والفئات الخاصة.

5 - عدم العمل بأسلوب البث الأرضي وهو العمل الأمثل للعراق والأقل كلفة، وبالإمكان أن يكون متعدداً ومنتشراً بشكل أكثر، فنحن البلد الوحيد الذي لا يعمل بأسلوب البث الأرضي تلفزيونياً.

6 - عدم وجود مراكز أبحاث أو معاهد متخصصة في الجانب الإعلامي وقياسات الرأي العام.

التوصيات

1 - أن يصار إلى اتفاق وتوحيد في الاستراتيجية الإعلامية، وأدوات التحريك الجماهيري بين القنوات الإعلامية (إذاعة، TV، صحف، مواقع الكترونية)، ولاسيّما في القضايا والتوصيفات الأساسية، كالموقف من الاحتلال، والإعمار، والقضية الكردية، ومشكلات الخدمات.

2 - إلغاء القرارات التي شرعها الاحتلال تحت سلطته المؤقتة في المجال الإعلامي والثقافي.

3 - إعادة النظر في تنشيط العلاقة بين المؤسسات الإعلامية وهياكل الدولة ومنها الحكومة بشكل عام.

4 - إعادة النظر في الاعتمادية الثقافية والإعلامية على وفق الموروث الحضاري والديني والثقافي، ومحاولة التقليل من الاستهداف الفضائي الذي يتعرض له الشباب العراقي.

5 - الانفتاح على التجارب الدولية الأخرى كأوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية والدول التي تعمل بنظام القطاع العام والخاص.

6 - تقويض إمكانية الانفتاح على السوق الاستثماري في مجال الإعلام، ولاسيّما الإنتاج البرامجي والتربوي.

7 - أدوات الإعلام في المنطقة بحاجة إلى إعادة حسابات وسياسات، عليها أن تبتعد عن سياسة إرضاء الممول أو صاحب القناة، وأن تفكر بجدوى رسائلها وموقعها من التأثير الجماهيري، وهل سياسة (الغلق) هي من صالح الطائفة أو المنطقة،، وهل انعكاسها العربي والدولي- تاريخياً- يمكن التعويل عليه.

8 - الاستعانة بذوي الكفاءات والعقول والتفرد في المنطقة، وإشراكهم على مستوى إبراز الخطاب الجديد، كل واحد منهم بحسب اختصاصه وموقعه، واستثمار نتاجهم الثقافي والفكري في مخاطبة الآخر، فالصراع ليس فقط على مستوى السياسة والاتجاه، بقدر ما هو في مواقع الفكر والتأثير الإعلامي والاجتماعي.

9 - استخدام العلاقات الشخصية والمؤسسية ومراكز الأبحاث والوفود في إيصال الخطاب الجديد، وإقامته على أسس منظمة وعلمية ودراسته درجات نجاحه، ضمن حملة إعلامية تبرز ذلك التجديد.

10 - العمل على إنشاء تحالفات إعلامية وورقة تكتيك للحملات، والمعالجات السياسية والثقافية مع قنوات الدول الصديقة والاقليمية.

11 - إصدار كتب وكراسات علمية ميدانية باسم مؤسسات أو مراكز أبحاث في المنطقة أو بإفرادها، تبين ميدان المستوى الفكري والثقافي لنا، ونحن جزء من العطاء الإنساني ولدينا رغبة كبيرة في التفاعل مع الأمم والشعوب والأطياف، ولنا خصوصية ثقافية، نخشى أن تندرس في ثنايا وجود المحتل (وهذه شرعية تنادي بها كل شعوب الأرض)، ضد العولمة والاحتلال العسكري والثقافي.

12 - إنشاء قنوات إعلامية بلغات أجنبية فضائية، إذاعات موجهة، وصحف، ومطبوعات) والتحدث بها إلى العالم، مع التركيز على أضرار الاحتلال على العراق وعلى بنيته التحتية.

إقامة مؤتمر إقليمي حول فاعلية وسياسات قنوات الإعلام (الأهداف المرحلية) وإمكانية تغيير المعطى الخطابي، بعد إجراء مسح ميداني لمشكلات ذلك الخطاب، فنحن بحاجة ماسة إلى آلية للتعرف على مشكلاتنا، أسلوبنا، مع من نتقاطع، كيف نحن مع العرب، مع الغرب، كيف يرانا الآخرون، وما علاقتنا بالاحتلال، وما درجات وسبل تبديل الخطاب، كيف نكسب الآخرون بالإعلام.



الهوامش والمصادر

1 - محمد نجيب الصرايرة، الهيمنة الاتصالية: المفهوم والمظاه، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، ع2، مج18، 1990، ص132.

2 - كامل القيّم: العولمة ومشكلاتها الثقافية: مجلة جامعة بابل، ع 480، في 6/29/ 2002.

3 - محمد نجيب الصرايرة، الهيمنة الاتصالية: المفهوم والمظاهر، م س، ص132.

4 - ترسل اللجنة رسالتها إلى المجتمع الأميركي عن طريق: اجتماعاتها مع هيئات تحرير الصحف والصحفيين، محددة السجال ومؤطرة له كافة المعلومات، واتاحت مواد معلوماتية يكتبها رهط من المساندين، بالتنسيق مع كوندوليزا رايس، وتشجع رايس عبر اللجنة المقربين إلى القاء المحاضرات في انحاء الولايات المتحدة للدخول إلى صور ومضمون الميديا... وبذلك يعني عقول الشعب الأميركي... وصناعة راي عام متصاعد. وكان شعار اللجنة (الترويج للسلام الاقليمي وللحرية والامن الدولي).

ينظر تفصيلاً في د: ديفيد ميلر واخرون: أخبرني اكاذيب: الدعاية والتضليل الاعلامي في الحرب على العراق، تر: ابراهيم العريس (بيروت: بيسان للنشر،2007) ص 75وما بعدها.

5 - هربرت أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1986، ص45

6 - ينظر من هذا البرنامج في:

أ - عبد الحفيظ الفرهام، الثورة الاتصالية والواقع الثقافي الجديد، مجلة الإذاعات العربية، تونس اتحاد الإذاعات العربية، ع3، 1998، ص8.

ب - جوزيف اس ناي ووليم أي وانيز، المعلوماتية الأميركية موارد قوة المستقبل، ت شامل سرسم، مجلة شؤون سياسية، بغداد، ع6-7، س2، 1996، ص90-102

7 - مشروع الصين تتغير: رفعته بعض الاوساط الثقافية والاعلامية الأميركية والبريطانية من أجل مشروع ادماج الصين ثقافياً ومعرفيا بالعالم الغربي، وبالتالي امكانية التغلغل في مشروعات استثمارية، وقد بدء المشروع أواسط التسعينيات وامتد حتى مطلع الالفية الثالثة لكنه فشل في النهاية، بعدما ايقنت أميركا أن الصين لا يمكن أن تتغير تغير الكرام، فلها موروث وطقوس وثقافة تروى يومياً في ابجديات الشارع الصيني.

8 - مع تغير التوجه الأميركي في السنوات الأخيرة، واتسامه بالرغبة في السيطرة والانفراد بالعالم، تغير مفهوم الاعلام الخارجي الأميركي من الرغبة في توصيل الحقائق والمعلومات، عبر الاسوار الحديدية للمعسكر الاشتراكي والشيوعي، وكذلك إلى المجتمعات المحرومة من الاعلام الحر، إلي رغبة محمومة في فرض وجهة النظر الأميركية على شعوب العالم وخاصة الشعوب العربية والإسلامية. وبعد أن كان اختيار العاملين في الاعلام الخارجي الأميركي الموجه باللغة العربية، يخضع لمعايير مهنية تتطلب اجتياز اختبارات في الترجمة والصوت والاداء وبطريقة تكفل النزاهة في الاختيار، أصبح الولاء للسياسة الأميركية وللتطبيع مع إسرائيل معيار الاختيار، لمن يعملون باللغة العربية في الاعلام الخارجي الأميركي، بقطع النظر عن فقدان المؤهلات الاساس للعمل في مجال الاعلام. وبعد أن كانت التغطيات الاعلامية الأميركية عن طريق القسم العربي بإذاعة صوت أميركا، والتي تخضع للميثاق الذي اقره الكونجرس بقانون وقع عليه الرئيس الأميركي جيرالد فورد عام 1976، يلزم العاملين بتقديم الرأي والرأي الآخر، وتغير كل ذلك تدريجياً استجابة لشكوى من وزير الخارجية الإسرائيلية شيمون بيريز في عام 1996، إذ اتهم بيريز القسم العربي بإذاعة صوت أميركا بأنه متحيز للجانب الفلسطيني، وعندما فند مدير اذاعة صوت أميركا آنذاك جيفري كوهين ذلك الزعم، وقدم لوزير الخارجية الإسرائيلي احصائيات شهرية، تثبت حرص مذيعي صوت أميركا من العرب على استضافة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بشكل متوازن تمشياً مع ميثاق إذاعة صوت أميركا كان رد شيمون بيريز: هذا جيد بالنسبة إلى الوقت الراهن، وكان يعني بذلك في حقيقة الأمر أن اسرائيل لن تقبل بأقل من انحياز كامل لها من الاعلام الأميركي الخارجي، كما هو الحال سواء في السياسة أم في وسائل الاعلام المحلية، وسرعان ما دفع اللوبي الإسرائيلي بالبليونير الأميركي اليهودي نورمان باتيز صاحب أكبر شركة لمحطات الاذاعة في الولايات المتحدة واسمها (ويست وود)، ليخوض بالمال حرب النفوذ، فتبرع بسخاء لحملة إعادة انتخاب الرئيس كلينتون، والذي استضاف نورمان باتيز وحرمه في غرفة نوم لينكولن في البيت الأبيض، وعينه بعد إعادة انتخابه في منصب عضو مجلس أمناء الاذاعات الدولية الأميركية، التي تشرف علي تنسيق وتنفيذ السياسة الأميركية الخارجية، منذ أن تم تفكيك أوصال وكالة الاعلام الأميركية USIA.

وبحلول عام 2001 تم وُجّه انذار للقسم العربي بإذاعة صوت أمريكا، بأنه خاضع للتدقيق والتمحيص، وأنه قد يتم استبداله بإذاعة أخرى، بحجة زيادة الكفاءة ونسبة الاستماع. وعندما وقعت هجمات سبتمبر الارهابية وجد نورمان باتيز الفرصة سانحة لإقناع الكونجرس الأميركي، بأن من أسباب الارهاب الأساس أن الإعلام الخارجي الأميركي، أخفق في كسب قلوب وعقول الشباب العرب والمسلمين، وإنه يلزم تغيير التوجه الإعلامي، ليكون للولايات المتحدة جواد في حلبة السباق الإعلامي، مع قنوات فضائية عربية، اتهمها باتيز بالتحريض علي كراهية اليهود والأميركيين. فكانت سوا البديل الملائم لمشروع التوجه الجديد. في مارس 2002. للمزيد ينظر: قناة الحرة ، راديو سوا ؟؟ من وراءهما: موقع الشام الثقافي

http://www.al-sham.net/1yabbse2/index.php?topic=7382.0:

9 - المصطلحات الداعمة: كل المصطلحات والأنشطة التي تدعمها الولايات المتحدة في العراق على أنها حاجة فعلية للعراق الجديد وكجزء من نظام الحياة السياسية والاجتماعية الجديدة ومنها (حقوق الأقليات، صيانة الديمقراطية، السلم الأهلي، حقوق المرأة، العنف، حقوق الإنسان، دعم الانتخابات، دعم حريات التعبير، التشاركية، رفع مهارات قادة الرأي، تنشيط الكشف الإعلامي، دراسات سوق العمل، مهارات التمكين... الخ. وإن كانت تلك الاصطلاحات من الأهمية والايجابية للمجتمع العراقي وقطاعاته بوصفها تديم المجتمع، لكن الذي يجري أنصاف تأصيل أو تعليم، هي لا تعمل

فعلا على ترسيخ تلك المفاهيم في خارطة الرأي العام العراقي بقدر ما تصنع تعارض فكري بين المستهدفين وبين الواقع الفعلي... وعند ذلك يحصل التصادم والصراع.

10 - بول بريمر: دبلوماسي ومسؤول سابق في وزارة الخارجية، رأس بريمر فريق الإشراف إدارة الحكم المدني في العراق (بعد كارنر) سابقاً تولى بريمر عددا من المناصب المهمة في وزارة الخارجية من بينها مساعد لستة من وزراء الخارجية قبل تقاعده عام 1989.وشغل بريمر مناصب دبلوماسية في مالاوي والنرويج وهولندا وأفغانستان، إلا أنه لم يشغل أي منصب في منطقة الشرق الأوسط. ويشتهر بريمر بالصرامة والحدة واستعداده الدائم لاتخاذ موقف حاسم. وكان بريمر يشغل منصب مدير إدارة مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية. وعينه الرئيس الأسبق رونالد ريغان سفيرا متجولا لمكافحة الإرهاب عام 1986.

تقاعد بريمر بعد ذلك بثلاث سنوات إلا أنه عاد إلى الظهور مرة أخرى عام 1999 عندما عُيّن رئيساً مشاركاً للجنة الوطنية للإرهاب، وهي اللجنة التي أصدرت تقريرا في صيف عام 2000 لمراجعة سياسة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب. وبعد تقاعده من عمله في وزارة الخارجية دخل عالم رجال الأعمال وعمل في إدارة مؤسسة وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر التي تحمل اسمه للاستشارات. أصدر العديد من القوانين والضوابط التي اعاقت العمل السياسي في العراق ومنها، المشروعات الإعلامية.

11 - هاشم حسن: مشاريع القوانين الخاصة بالإعلام العراقي: موقع نقاش http://www.niqash.org/articles/?id=1872&lang=ar

12 - عرف بعد ذلك (باطار اثينا) وكان هدف هذا الجهد العمل على اصلاح القوانين للقضاء القديمة، وطالب المؤتمر أول ما طالب اصدار بيان فوري من السلطة المؤقتة، بإلغاء جميع قوانين وقرارات النظام السابق المتعلقة بوسائل الاعلام؛ ويشمل ذلك النصوص القانونية والجنائية التي تتضمن عقوبة السجن أو حتى الاعدام بحق المتهمين بانتقاد مسؤولي الحكومة، والتي تتضمن الرقابة المشددة والسيطرة التامة على الصحافة المطبوعة. ويجب أن تنص القوانين اللاحقة على أن الحكم بالسجن يعد عقوبة غير مناسبة للاتهامات الموجهة ضد الصحافة، كما حث المؤتمر على أن يواكب تلك الاجراءات، بيان من السلطة المؤقتة، يفيد بأن كل تنظيم أو قيد على وسائل الاعلام، سوف يخضع لمعايير حقوق الانسان المعترف بها دولياً، بما في ذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

13 - ينظر: عبد السلام السامر: لتنظيم الدعائي الأميركي في العراق، مركز العراق للدراسات، الموقع الالكتروني ، 20/ 2012/4

14 - اغلب فقرات القوانين اعلاه كانت معطلة بشكل تام، في ظل خنق الحريات والتجريم بكل من يخرج عن اطار ضوابط الفقرات الاخيرة من النقاط في اعلاه (الباحث).

15 - من أجل متابعة كل هذه المتغيرات ومن أجل تنظيم مسايرة هذا الفسيفساء الإعلامي الجديد عينت سلطات التحالف روبير رولي Robert Reilly لإدارة الإعلام العراقي إلى حدود يونيه 2003، وكان يشغل مدير سابق لإذاعة صوت أمريكا وكان يساعده مايك فورلنك Mike Furlong الذي اشتغل سابقا بوزارة الدفاع الأميركية حول ملف الإعلام لما بعد الحرب في كوسوفو. في بداية شهر يونيه من سنة 2003 صدر الأمر رقم 6 من قبل الحاكم المدني السابق بول بريمر والقاضي بتأسيس شبكة الإعلام العراقي كهيئة وقتية انتقالية بديل عن وزارة الإعلام المنحلة. في نفس الفترة أي في شهر يوليو 2003، وبشكل يبدو موازٍ عقد مؤتمر أثينا الخاص بمستقبل الإعلام العراقي والذي توصل إلى صياغة لائحة لتنظيم الإعلام العراقي ومنه انبثقت فكرة الهيكلية الجديدة للإعلام في العراق عن طريق صياغة مشروع كل من القانون رقم 65 و66 الصادرين في شهر مارس 2004، وذلك من أجل توفير الأرضية القانونية المناسبة لتنظيم الإعلام العراقي[، بعدها عينت قوات التحالف مفوضا حكوميا جديدا للإعلام لإدارة الصحافة وكل أنواع البث الإذاعي والتلفزيوني وهو سايمون هاسلوك الذي كان المتحدث الرسمي والمشرف الإعلامي على سلطات الأمم المتحدة في كوسوفو وذلك من أجل تنظيم الإعلام العراقي ووضع مجموعة من المعايير والمواصفات والإجراءات الجديدة. واصل المفوض الإعلامي الجديد أشغال تأسيس شبكة الإعلام العراقي بتمويل من حسابات مجمدة لوزارة الإعلام العراقية في عواصم أوروبية قدرت بنحو 6 ملايين جنيه إسترليني ووضع الأرضية الهيكلية والتشريعية لمشروع الإعلام العراقي البديل.

وقد أرسي عقد تطوير شبكة الإعلام العراقي في شهر يناير 2004 على شركة "هاريس كوربوريشن" الأميركية لصناعة معدات الاتصال من وزارة الدفاع الأميركية لتطوير قطاع الإعلام العراقي بمساعدة المؤسسة اللبنانية للإرسال "إل بي سي انترناشيونال" وشركة "الفوارس" الكويتية- العراقية بقيمة 96 مليون دولار ويبدو أن نية المسؤولين الأميركيين من وراء مشروع بعث «شبكة الإعلام العراقية» هو النسج على نموذج الـ«بي بي سي» أو على شاكلة الوكالات الإعلامية العامة التي تحصل على التمويل من الحكومة مع المحافظة على الاستقلالية. ينظر: جمال الزين: قراءة في الاعلام العراقي بعد الاحتلال وإشكالية الهيكلة، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البحرين للبحوث والدراسات، سبتمبر 2006.

16 - احمد الصالح: الصحافة العراقية ما بعد التاسع من نيسان 2003/ الموقع الالكتروني http://urfreeandme.blogspot.com/2009/10/2003.htm

17 - نبيل جاسم: التشريعات القانونية الخاصة بحرية التعبير في العراق: منتديات طلبة علوم الاعلام والاتصال/ جامعة مستغانم.
http://communication.akbarmontada.com/t959-topic

18 - المصدر السابق نفسه.

19 - العراق.. لائحة نظم وقواعد البث الاعلامي: موقع ايلاف في: 2004 /7/27

20 - نستخدم هذا المصطلح للتعبير عن تجسيد الفقرات في عمل الهيئة السابق والحالي.

21 - ينظر نص الأمر المرقم (65) حول تشكيل الهيئة... ص 4 تحت القسم (الغرض).

22 - يمكن وصف وسائل الإعلام ودورها في المجتمعات عن طريقها. وقام هؤلاء الباحثون باستخدام تشبيهات واستعارات مبنية على أساس العلاقة بين الانسان والكلب، لتوضيح هذا الدور والوظيفة الإعلامية:

وظيفة كلب المراقبة watchdog.. وتعد هذه الوظيفة امتدادا لمفهوم السلطة الرابعة، أي وسائل الإعلام تسعى لأن تكون رقيبا على كل ما يدور في المجتمع من مدخلات ومخرجات، بما في ذلك مراقبة المؤسسات الاجتماعية النافذة في المجتمع.

وظيفة كلب الحراسة guard dog.. وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الإعلام تقوم بحراسة فقط للمؤسسات النافذة في المجتمع، وتكون أشد الحرص على متابعة العناصر الطفيلية التي تدخل إلى المجتمع وتعكر صفو ونقاء العلاقة القائمة.

وظيفة الكلب الأليف lapdog... وتعني أن وسائل الإعلام ترتمي في حضن المؤسسات الاجتماعية، دون أن تكون إدة مستقلة، ودون إبداء أي مساءلة للسلطة، ودون الالتفات إلى الآراء والاتجاهات الأخرى في المجتمع وبالذات التي لا تتفق مع مصالح المؤسسات النافذة في المجتمع.

للمزيد من المعلومات انظر: علي بن شوين القرني، معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية، دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة، جامعة الملك سعود، 2010.

23 - ينظر تفصيلا في: جمال الزرن: قراءة في الإعلام العراقي بعد الاحتلال وإشكالية الهيكلة، مصدر سابق.

24 - من المعروف أن عدد العاملين في مؤسسات شبكة الإعلام العراقي في بغداد وحدها يبلغ حوالي 6 الاف منتسباً وفي جميع المحافظات العراقية حوالي 11 الفا وكانت تأسست عام 2003 وعين رئيس الوزراء السابق اياد علاوي مديرها العام المستقيل حبيب الصدر بمنصبه في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2004.

يذكر أنه بعد سقوط النظام العراقي السابق في التاسع من نيسان (ابريل) عام2003، وقع اختيار سلطة الائتلاف المحتلة على شركة "سايك" ألأميركية، لتشغيل المحطات والمواقع التابعة للإذاعة وتلفزيون النظام السابق، حيث باشرت عملها في الرابع عشر من الشهر نفسه، بأطلاق البث الإذاعي على الموجة المتوسطة، وفي موقع بسيط يحتوي على ستوديو صغير في متنزه الزوراء وسط بغداد. وفي الاول من ايار (مايو) من العام نفسه بدأ البث التلفزيوني فعلياً من ستوديو واحد فقط، حيث اختارت الشركة احد الأستوديوهات المتوفرة في قصر المؤتمرات داخل المنطقة الخضراء بوسط بغداد، لغرض الإنتاج التلفزيوني والبث الفضائي ومحطة الصالحية في بغداد للبث الأرضي. أما المحطات في المحافظات فتم تشغيلها في المرحلة الأولى بجهود ذاتية وبرامج محلية.

وفي العشرين من آذار/ مارس عام 2004 أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة الأمر المرقم (66)، الذي تشكلت بموجبه شبكة الأعلام العراقي، "وفق معايير البث العام الحر المستقل وأهمها الاستقلالية والتنوع والتميز والحيادية"، كما قال أمر التشكيل. وقد تكونت الشبكة حينذاك من "قناة العراقية وإذاعة جمهورية العراق وجريدة الصباح"، لتؤدي خدماتها الإعلامية المقروءة والمرئية والمسموعة للعراقيين. وفي تشرين الأول (اكتوبر) عام 2003 كانت شركة "هارس" الأميركية، قد حصلت على عقد إعادة إعمار وتشغيل وإدارة المؤسسات الإعلامية لشبكة الأعلام العراقي، وباشرت اعمالها في كانون الثاني0يناير) عام 2004، وانتهت في السابع من نيسان (ابريل) عام 2005، حيث رفضت الإدارة العليا للشبكة تمديد عقدها، وأوكلت المهمة إلى ملاكات عراقية، وقد كلف التعاقد مع الشركتين الاميركيتين 221 مليون دولار..

وتعاقب على إدارة الشبكة كل من جلال الماشطة للفترة من تموز عام 2004 ولغاية تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، ثم حبيب محمد هادي الصدر للفترة من الرابع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2004 وحتى تقديم استقالته، وتم وضع اهداف مكتوبة للشبكة في أن "تكون خدمة البث العام المستقل التي تتولاها الشبكة موجهة لجميع أبناء الشعب العراقي، ومهيأة له بشكل عام وممولة منه، وهو الذي يسيطر عليها وإعلام الشعب بكل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والدينية وغيرها..، وتشجيع تقبل الرأي الآخر وتعزيز ودعم المبادئ الديمقراطية وإشاعة ثقافتي الحوار والتسامح وضمان الحريات الاساسية وغير ذلك، مما نص عليه الدستور العراقي والقانون الدولي... والحيلولة دون إخضاع الإعلام للرقابة أو النفوذ غير الملائم أو التدخل الحكومي في شؤونه أو تعريضه للضغط من قبل قوى سياسية أو قوى خارجية".

ينظر الموقع الالكتروني:

http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=183379.0;wap2

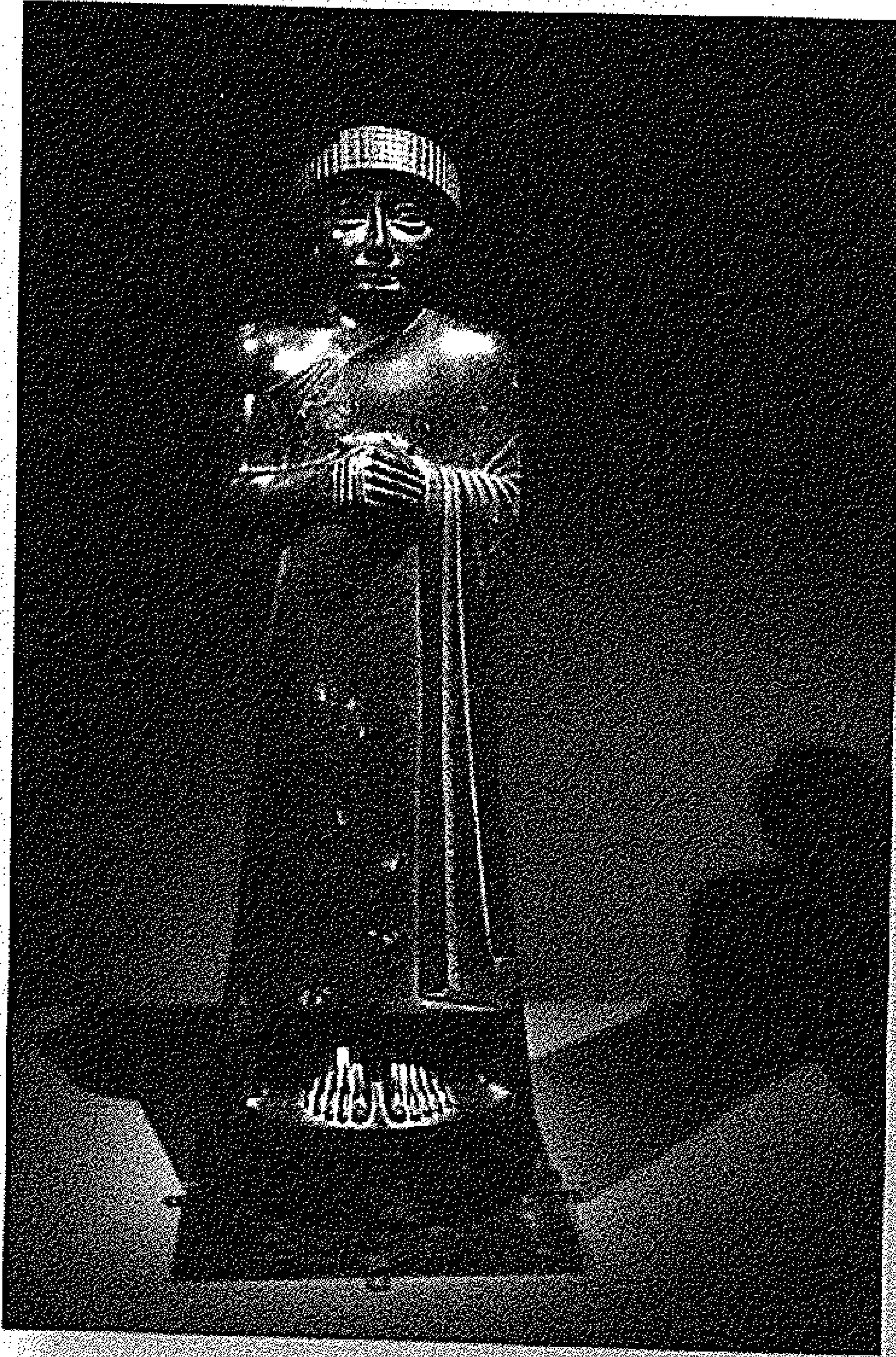
25 - فرض بريمر قوانين صارمة ضد الصحافة عن طريق الرقابة، وجري التهديد بغلق الصحف التي تنشر مواد دعائية أو استفزازية ضد الاقليات والطوائف، أو تثير العنف ضد قوات الاحتلال، وهذه المواد الاستفزازية أوردها بريمر وتشمل:

1 ـ التحريض علي الكراهية العنصرية او الأثنية أو الدينية.

2 ـ الدعوة الي عودة حزب البعث المحظور.

3 ـ نشر مواد مغلوطة ومصممة لإثارة المعارضة علي قوات التحالف او لتقويض العمليات الشرعية التي تريد ان يحكم العراقيون أنفسهم.

العقدة التاريخية للاحتلال وتدمير الإرث الحضاري للعراق



د. حيدر فرحان حسين الصبيحاوي

أستاذ الفنون العربية الإسلامية - جامعة بغداد

تمهيد

تعددت الدوافع المعلنة التي ساقتها الإدارة الأميركية لاحتلال العراق منها، أسلحة الدمار الشامل، وإيواء التنظيمات الإرهابية، ورفض الالتزام بالقرارات الدولية، وصفقة اليورانيوم الخام من نيجيريا، وواجب التصدي المبكر للخطر الكبير الذي يمكن أن يشكله العراق في مصادره العسكرية المستقبلية، هذه أهم الدوافع المعلنة للحرب على العراق. إلا أن ثمة دوافع أخرى غير معلنة، واقع الأحداث وما مر به العراق من ظروف قاسية منذ دخول المحتل، وحتى لحظات جلائهم، تؤكد بأن هناك دوافع غير معلنة، كانت في ذاكرة المحتل الأميركي وهي سرقة وتدمير تأريخ العراق... تأريخ أعرق حضارة على الكرة الأرضية. والهدف أكبر مما يتصور البعض، فهي محاولة لقطع الاتصال بين الماضي والحاضر، حتى تضيع على الأجيال القادمة فرصة الاطلاع والمعرفة لتاريخ العراق. إن الجزء المهم من أجندة الاحتلال هو قطع الشعوب عن مواريثها التاريخية، وحتى الاجتماعية عبر وسائل عدة منها، نهب وتدمير إرثها التاريخي والحضاري، وهو ما حدث في العراق.

لقد سار المحتل لتحقيق اهدافه بثلاثة اتجاهات، هي:

أولا: سرقة كنوز المتحف الوطني العراقي

في يوم الثلاثاء 2003/4/8، ترك آخر الموظفين وشرطة المتحف الوطني العراقي المكلفة بحمايته المكان، ولم يتمكن أحد منهم العودة إليه، نتيجة القصف العنيف من قوات الاحتلال حول المناطق المجاورة له، ووصول أنباء عن وصول قوات الاحتلال إلى أطراف مدينة بغداد.

وفي اليوم الثاني أي 2003/4/9 اقتحم المتحف الوطني العراقي، مجموعة مؤلفة من بضعة أشخاص مسلحين، أعقبتها مجموعة أخرى اقتحمت مخازن المتحف الوطني من الخلف، على الرغم من وجود دبابتين أمريكيتين تتمركزان أمام المتحف العراقي [1]، دون أن تبادر إلى حمايته وإيقاف المهاجمين في أقل تقدير، بل على العكس راحت تبتعد دبابات الاحتلال من موقعها الأول القريب من المتحف الوطني العراقي، على الرغم من قيام أحد موظفي المتحف الذي كان يسكن وعائلته في داخل المتحف، بالتوجه نحو الدبابات الأميركية، طالباً منهم مساعدته في حماية المتحف من السرقة والعبث به، إلا أن الجنود الأميركيين رفضوا طلبه وسوّغوا رفضهم، بأنه لم تصدر لهم الأوامر بحمايته، وأن واجبهم العسكري في مكان آخر [2].

وهكذا أصبح تأريخ العراق وكنوزه الإثارية عرضة لأكبر عملية سرقة وتدمير عرفها تاريخ الإنسانية، في وضح النهار وأمام مرأى ومسمع المحتل وعلى مدى ثلاثة أيام بلياليها، حينما جاء المحتل ليضع ذات الدبابات التي غادرت منذ اللحظات الأولى لسرقة آثارنا وكنوزنا، ثم عادت بعد الخراب، لتبرأ نفسها من أكبر جريمة على الإرث الثقافي والحضاري، لشعب محتل، متجاوزة ومتناسية القوانين الدولية بحماية تراث الشعوب في أثناء الحروب والاحتلال، كما نص عليه القانون الدولي.

قررت مجموعة من الموظفين المباشرة بالدوام في صباح يوم الأحد الموافق 2003/4/13، لتعرف ما جرى، وعند وصولهم لم يروا سوى الخراب والتدمير وبعثرة الأوليات، وسرقة كنوز المتحف العراقي، والذي تعذر على المجرمين حمله من الآثار، وعمدوا إلى تهشيمه وتدميره.

لقد سُرقت الأختام الأسطوانية، والرقم الطينية، وأسد نمرود، والإناء النذري، الذي يحكي الفلسفة الإنسانية السومرية، و38 قطعة من أنفس القطع الإثارية في العالم، كالرأس البرونزي للحاكم الأكدي نرام سن، وغيرها آلاف التحف الأثرية، التي تتحدث عن قصة حضارة وادي الرافدين منذ نشأتها مروراً بالحضارات الإسلامية المختلفة، وحتى العصر العثماني والملكي.

فضلاً عن قيام السراق بانتزاع رؤوس التماثيل وتهشيمها وتكسيرها ورميها في الأرض. مما يؤكد بأن السراق ليسوا لصوصاً عاديين، بل إنهم لصوص تاريخ ومنفذي مؤامرة، اشتركت بها جهات كثيرة لطمس حضارة عريقة عمرها عشرة آلاف سنة.

ربما هناك من يحاول أن يبرأ المحتل من جريمته المكشوفة، أو يطالب بالدليل، ولكي لا يكون الكلام ضبابياً، ولا نريد أن نعلق الجريمة على طرف من دون دليل، لابد لنا أن نناقش الموضوع من عدة جوانب وأن نطرح السؤال الآتي: هل سرقة المتحف العراقي كانت مقصودة ومدبرة أو حصلت بعفوية؟ وهل السراق هم أشخاص بسطاء، أو أنهم سراق تاريخ وهوية حضارية، تدربوا بمهارة على ذلك قبل تنفيذ مهمتهم في سرقة المتحف الوطني العراقي في بغداد؟ وهل للمحتل الأميركي علاقة بما جرى؟.

يبدو عن طريق مجريات الأحداث، أن الأمر قد دبر منذ مدة طويلة قبل اجتياح البلاد، وهذا ما يؤكده الدكتور دوني جورج [3]، إذ **تحدث دوني جورج** (اغتيل في كندا لأسباب غير معروفة) **عن وثيقة مهمة، قد علم بها قبل سرقة المتحف العراقي بعام كامل، أي بتاريخ 2002/4/10، يدعي فيها بأنه أبلغ الجهات المختصة[4] بشأنها، جاء في هذه الوثيقة فقرة مهمة نصها:**

(أن هناك عالم يهودي سيكون مع قوات الاحتلال الداخلة إلى بغداد، وسيقوم بنقل الآثار التي يرغب بنقلها إلى إسرائيل)، وهذا دليل وحجة دامغة على أن المحتل كان يعد العدة لتدمير الهوية الحضارية والإثارية للبلد، في حال نجاحه باجتياح البلاد. شهادات موظفي المتحف الوطني العراقي.

من جهة أخرى واستكمالاً للتخريب والتدمير الذي ألحقه الأميركان بالبلاد، عزف القادة العسكريون والسياسيون الأميركان، عن إعطاء الأوامر إلى جنودهم لحماية المؤسسات الحضارية ومنها المتحف الوطني العراقي، وهذا ما ذكره الموظف الذي توجه للأمريكان طالباً مساعدته في حماية المتحف ممن اخترقوه، وهذا ما أكده بريمر في كتابه "عام قضيته في العراق"، إذ يؤكد: (ذاب الجيش والشرطة العراقيان أو اختفيا أو سرحا ذاتياً،

وفق التعبير العسكري، ويبدو أنه لم يكن لدى الجنود الأميركيين، الذين يزيد عددهم على 40 الفاً أوامر لوقف الناهبين)[5]. ولكن هل غاب عن بال السياسيين الأميركان والقادة العسكريين، تكليف بعض من جنودهم لحماية المؤسسات الثقافية، كما فعلوا بوضع قوات لحماية وزارة النفط، ولا سيما أن بعض الأميركان ممن صرح قبل اجتياح بغداد، ببضعة أيام وتحديداً في اليوم الذي قصف فيه متحف الموصل، وقدموا اعتذارهم للشعب العراقي، متذرعين بأن الضربة الجوية كانت سهواً، اعتقاداً منهم بأنه موقع للجيش العراقي.

ولابد من الإشارة أيضاً، إلى أن السراق كان بعضهم على قدر كبير من المعرفة والدراية التفصيلية والدقيقة، بأسرار المتحف، وهؤلاء الذين قاموا بالسرقة الفعلية التي شملت الموجودات المهمة من الآثار، وهذا ما أكده جورج أيضاً، في تصريح له في إحدى الصحف العراقية بعد سرقة المتحف العراقي[6]. ومما يؤيد صحة هذا الادعاء هو **أن السراق كانوا انتقائيين، وليسوا عشوائيين، إذ قاموا بسرقة آثار على درجة عالية من الأهمية،** محفوظة في صناديق تضم قطع صغيرة كالدلايات والأختام، على حين تركت صناديق أخرى فارغة- كانت موجودة للتمويه- على حالها دون أن تمس من أحد، وهذا يعني أنهم كانوا على معرفة مسبقة وجيدة، بما تحتويه هذه الصناديق مع الأخذ بالحسبان: أن مخازن الآثار كانت تحت الأرض والمكان مظلم بسبب انقطاع التيار الكهربائي[7]، مما يعني صعوبة في الوصول إلى تلك الأماكن تحت هكذا ظروف؟.

من الأمور هي في غاية الأهمية، أن دخول السراق كان عبر جدران ضعيفة، إذ كانت في الأساس أبواباً ملغية منذ سنوات طويلة، حتى إن الموظفين الذين أمضوا خمس أو ست سنوات في الخدمة، لم يعلموا هذا الأمر، واقتُحمت الأماكن الضعيفة من الجدران، والتي تطل مباشرة على مخازن الآثار، ونُقلت الآثار المسروقة بشاحنات كبيرة، وتمكنت من مغادرة المكان بكل أمان وسلام[8]، ودون أن يلاحظ على السراق أي ارتباك أو خوف من مهاجمة قوات الاحتلال لهم[9] .

بعد كل ما سقناه من حديث وملابسات لشهود عيان، وأخرى لمصادر القرار الأميركي، نسأل: هل السرقة كانت مدبرة ومخطط لها أو لا، والواقع فإن هناك من يقول بأن سقوط النظام السابق، وتدهور الأوضاع الأمنية في 2003/4/9، كان السبب الأول فيما تعرضت له آثار العراق من عمليات السلب والنهب ومنها المتحف العراقي، ولكننا نرى أن يوم 2003/4/9، كان صفحة واحدة من صفحات كتاب كبير، معد سابقاً عنوانه "المؤامرة على حضارة العراق".

2. اتخاذ المواقع الإثارية كقواعد عسكرية أميركية

لم تكن المصادفة، أو الجوانب الأمنية العسكرية، أو كيفية المحافظة على أرواح الجنود المقاتلين، هي من دفعت قوات الاحتلال الأميركي إلى اتخاذ المواقع الإثارية العراقية، ومراكز الحضارة وعواصم العالم القديم، معسكرات وقواعد لجنوده.

وأن يكون عرضة لاستهتار محتل، لا يمتلك أدنى مقومات الحضارة والتحضر- كما يدعي ذلك لنفسه- بل إن المحتل كشف عن شخصيته التي كان يخفيها وهي شبيه بشخصية هولاكو المتخلفة والمتعجرفة.

ولو لم يكن المحتل يخفي في ثنايا قيامه بهذا العمل العدواني على مراكز الحضارة العالمية، لأمكنه من اتخاذ أماكن أخرى بديلة غير آثارية، كي تكون مواقع أو ثكنات عسكرية مناسبة لقواته، ولكنه **كان يحمل هدفاً واحداً في كل ما فعله، هو تدمير حضارة العراق**، وهذا العمل سيبقى وصمة عار في جبين الأميركان وأتباعهم تتناقلها الأجيال.

لقد اتخذ المحتل الأميركي الكثير من أمهات العواصم الإثارية، ثكنات عسكرية لقواته وفي جميع أنحاء العراق ومنها:

1 - اتخاذ مدينة بابل الأثرية ثكنة عسكرية مقاتلة.

2 - اتخاذ مدينة أور الأثرية ثكنة عسكرية مقاتلة.

3 - اتخاذ مدينة سامراء الأثرية ثكنة عسكرية مقاتلة.[10]

4 - اتخاذ مدينة نمرود في الموصل ثكنة عسكرية مقاتلة.[11]

5 - تحويل خان الربع الأثري الواقع بين محافظتي النجف وكربلاء إلى قاعدة عسكرية أمريكية.

6 - اتخاذ مدينة كيش الأثرية ثكنة عسكرية أمريكية.

7. تعرض الكثير من المواقع الأثرية إلى التدمير والتخريب مثل مواقع أيسن، أبو حطب، بزيخ، أدب، لارسا، شميت، أوما، أم الحفريات، تلول الظاهر، الزبليات، تل الولاية وغيرها.

ولسنا في طور عمل جرد بخصوص المواقع الأثرية العراقية، التي اتخذها المحتل الأميركي كمواقع عسكرية وما ذكرناه سابقاً، لا يمثل جميع المواقع الأثرية، بل كانت تلك مجرد نماذج، نسلط عن طريقها الضوء على ما قام به المحتل، من خراب وتدمير للتراث الحضاري العراقي.

لقد أدى تواجد القوات المحتلة في المواقع الأثرية العراقية، إلى جملة من المشاكلات والتأثير السلبي عليها، فقد قامت تلك القوات بحفر الخنادق للأفراد، وكذلك للمعدات العسكرية والآليات كالدبابات والمدفعية المختلفة والمدرعات، وحفر هكذا خنادق يؤثر بشكل مباشر على الموقع الأثري، إذ يؤدي إلى تدمير الآثار المدفونة في الأرض، سواء كانت أسس أبنية معمارية أو مخلفات مادية أثاريه (التحف الإثارية)، مما يترتب عليه ضياع معالم المدن القديمة، وتدمير الأدلة المادية لتلك الحضارات، ناهيك عما يحصل من سرقات الجنود المحتلين وتكسير وتهشيم الكثير منها.

واتخذت بعض التلول المرتفعة غير المنقبة في المواقع الأثرية، كأماكن ملائمة لوضع بعض المدافع الرشاشة متوسطة الحجم، وكذلك أماكن ملائمة للمراقبة، والتي تساهم في ثقلها على ضغط الأرض، وتدمير ما تحتويه التلول من آثار مختلفة، خاصة تلك المصنوعة من مواد سريعة التلف والتهشم كالزجاج والخشب وأمثالها.

ومن المفيد القول بأن **الاحتلال الأميركي، اتخذ بعض المواقع الأثرية مهبطاً للطائرات العمودية**

أو المروحيات، بحسب الاصطلاحات العسكرية، وهذا يعني تسوية مساحات كبيرة من الأرض الإثارية، لتكون مكاناً ملائماً للهبوط، ومن ثم تعد تسوية الأرض للمواقع الأثرية، جرماً بحق الحضارة، لما يسببه من خسائر كبيرة للآثار، فضلاً عن أن هبوط الطائرات ولربما تكون محملة بأطنان الأسلحة زيادة على وزنها، قد أدى إلى تدمير حتمي للآثار المدفونة في تلك الأجزاء .

ولم تكن مهابط الطائرات نهاية المطاف، بل كان التجريف للمواقع الأثرية حاضراً، لعمل بعض الشوارع لسير العجلات العسكرية الثقيلة فيها، وكذلك عمل سواتر ترابية من أتربة وركامات الموقع، التي كانت مليئة بالقطع الإثارية، ومثل هكذا أعمال كفيلة بإجراء بعض التغييرات التاريخية بين الطبقات والأدوار الحضارية للموقع الأثري[12]، وضياع ثروة تاريخية هائلة لا تقدر بثمن.

هذه الأعمال وغيرها ألقت بظلالها السيئة على مواقعنا الأثرية، على أمّات المدن الحضارية في العالم، ودمرت أجزاء كبيرة منها، ولعل من بين تلك المشكلات، إحداث إهتزازت قوية أضرت بجدران وأسس الأبنية الإثارية في الموقع، نتيجة حركة الآليات الثقيلة أو طيران وهبوط الطائرات، أو في أثناء عمليات إطلاق النار بالأسلحة الرشاشة الثقيلة والمتوسطة، وكذلك المدافع، **مما أدى إلى حصول تشقق في جدران الأبنية الأثرية لمدينة بابل،** وكذلك تأثر جميع سلالم المقبرة الملكية في أور بشكل كبير، وتشقق في جزء كبير من القشرة الخارجية للأبنية.

علاوة على ذلك تعرض العديد من المواقع الأثرية إلى قصف الجهات المسلحة المختلفة، نتيجة تواجد قوات الاحتلال فيها، مما أدى إلى تدمير كلي أو جزئي في بعض المواقع الأثرية، فضلاً عن تضرر البعض الآخر جراء تبادل إطلاق النار بين الطرفين، وحدوث اهتزازت قوية والخاسر هو تراث العراق.

ولا يفوتنا ونحن نتحدث عن أضرار العمليات العسكرية على المواقع الأثرية، قيام بعض الجماعات الإرهابية ومنها (القاعدة)، بتفجير مواقع أثرية ذات قيمة علمية وتاريخية عالية، من مثال تفجير مئذنة سامراء لمرتين، على الرغم من وجود الاحتلال في المدينة الأثرية، واتخاذها كموقع عسكري، ولربما المحتل هو من قام بهذه التفجيرات ونسبها إلى الجماعات المسلحة، وكذلك تفجير مئذنة عنة، والتي تعد النموذج الفريد من بين طرز المآذن العربية الإسلامية، وتحول هذا النموذج إلى ركام بعد تفجيره.

ولا ننسى الجريمة الأكبر بتفجير مرقدي الإمامين العسكريين "عليهما السلام" في سامراء، وبقطع النظر عما يضمه المرقدان من شخصيتين عربيتين إسلاميتين، كان لهما أدوار قيادية بارزة في مسيرة الحضارة العربية الإسلامية، فإن مرقديهما والقبة الذهبية هما آثار خالدة للعالم بأجمعه، تلونهما أبنية آثارية مضى على تشييدها أكثر من ألف عام، **وأن القبة الذهبية تعد أكبر وأعلى قبة في العالم الإسلامي**، فضلاً عن القدسية الدينية التي يحتفظ بهما المرقدين الشريفين بسامراء، وهما أيضاً يمثلان تراثاً معمارياً وفنياً إسلامياً أصيلاً.

وجريمة أخرى ارتكبها المحتل الأميركي في حق آثار وحضارة العراق، هي **قيام الجنود الأميركان بجمع**

وإلقاء بعض الأسلحة والمتفجرات، في بئر يقع في خان الربع الآثاري، وفجروا الذخائر هناك، الأمر الذي أدى إلى انهيار أجزاء كبيرة من المبنى وتساقط بعض سقوفه.

والواقع أن تواجد جنود على مدى أيام وسنوات في موقع آثاري، وما تحمله الجيوش بشكل عام من معدات وقطع غيار وأجهزة، فضلاً عما يحتاجه الجندي من مأكل وملبس وأماكن للراحة والاغتسال، وما يتركه من فضلات وغيرها أيضاً، له تأثير سلبي جداً على الآثار حتى أصبحت المواقع الأثرية مكباً لنفايات قوات الاحتلال.

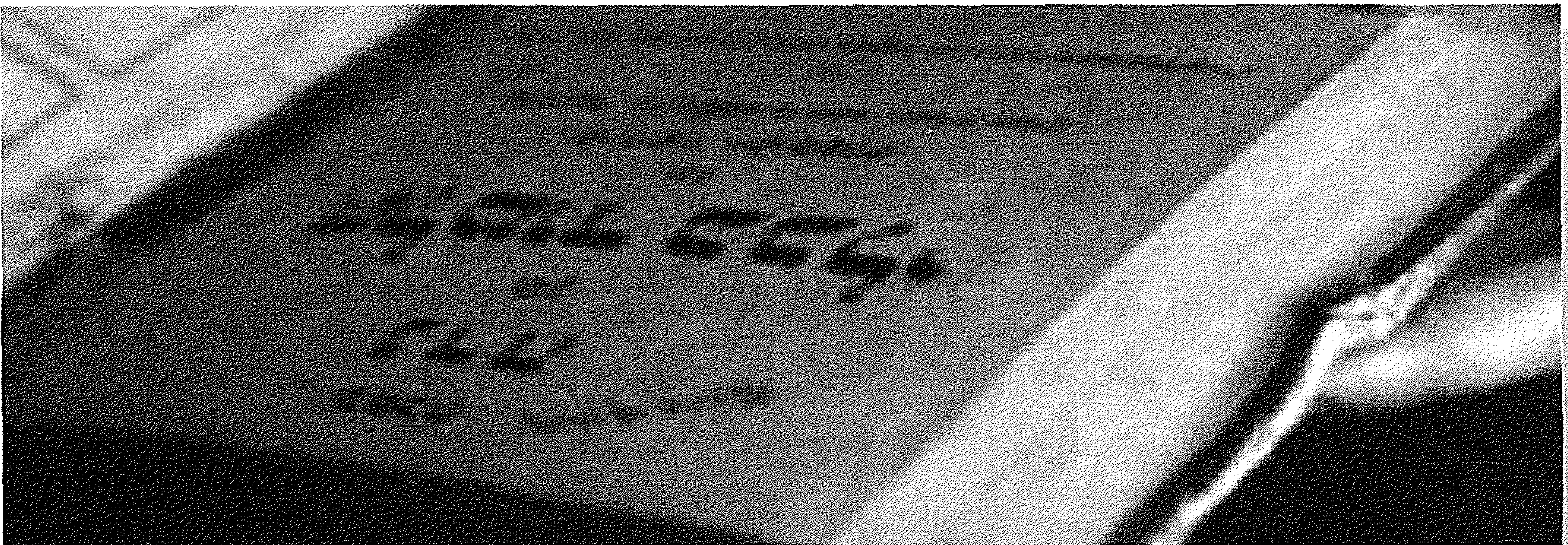
وأن وجودهم في المواقع الأثرية، فتح الطريق أمام جنوده للعبث والنبش في التلال الأثرية، للحصول على قطع آثارية لغرض نقلها معهم وبيعها خارج العراق، وقد حصل مثل هكذا تجاوزات لأكثر من مرة، **أنكشف أمر بعضهم عن طريق العثور على تلك الآثار في أثناء عمليات التفتيش في مطارات خارج العراق**، لكون المطارات العراقية الداخلية كانت تحت الإشراف الأميركي المباشر، وأن الجندي الأميركي المحتل، يتمتع بحصانة ويدخل ويخرج من البلاد في أي وقت شاء.

والأمر لم يتوقف على سرقة قوات الاحتلال لآثار بلدنا، بل هناك البعض من الآثاريين الأجانب، قد وصلوا إلى العراق، وقاموا بإجراء حفريات سريعة غير مرخص بها من السلطة الآثارية في العراق، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يتعلق بالإيطالي «جيوفاني بيتيناتو»، الذي أعلن الكشف عن خمس مئة رقيم طيني في أريدو، ومن ثم تنصل عن إعلانه ذلك، وأدعى بأن ما عثر عليه لم تكن رقماً طينية، بل طبعات على الطين.

ولم يتوافر إلى الآن إيضاح مقنع بخصوص ذلك[13]، ومهما يكن من أمر وسواء، ما قام بنقله خارج العراق كان رقماً طينية أو طبعات لها، فإن ذلك يعد سرقة وتهريب للآثار، وهي جريمة يحاسب عليها القانون الدولي.

وبالوقت الذي تفسح فيه القوات الأميركية والبريطانية المحتلة، المجال لسراق الآثار بالتجول بالمواقع الآثارية والعبث بها، تمنع من دخول أي موظف رسمي آثاري لتفقد المواقع الأثرية، وهذا ما حصل في جميع المواقع الأثرية، التي اتخذها الأمريكان قواعد عسكرية لقواته، تحت غطاء أن المنطقة عسكرية، ولا يجوز الدخول إليها كي لا نعرف جرائم المحتل الهمجي وسرقاته.

3. أسفار التوراة العبرية الجلدية



لقد عثرت قوات الاحتلال الأميركي في أحدى سراديب مخابرات النظام السابق، على سبعة وعشرين صندوقاً حديدياً وخمسة صناديق ورقية (كارتون)، تحتوي على مجموعة من الكتب مختلفة الأحجام، مكتوبة باللغة العبرية وبالطبعة الحجرية القديمة، يعود تأريخها إلى أكثر من مئة عام، فضلاً عن مجموعة من أسفار التوراة، مكتوبة على الجلد باللغة العبرية وملفوفة داخل أسطوانات خشبية، بعضها ذو زخارف، وعليها كتابات عبرية.

تقرير الكشف الموقعي لموظفي الهيئة العامة للآثار والتراث بتاريخ 11/8/2003 حسب الأمر الإداري بالعدد 3489 في 7/8/2003 .

وكان التوراة اليهودي يكتب على الرقع الجلدية، لوضعها في مكان خاص سواء في البيت اليهودي أو الكنيست، وتوضع داخل الأسطوانات الخشبية- سابقة الذكر- وتفتح على مصراعيها عند قراءة التوراة، ثم يتم طيها بواسطة عمود خشبي موجود في منتصف الأسطوانة.

في نهاية شهر تموز من عام 2003، أبلغ المستشاران الأميركيان العاملان في وزارة الثقافة، وهم كل من الدكتور إسماعيل حجارة والدكتورة لمياء الكيلاني[14]، المديرين العامين في الهيأة العامة للآثار بالموضوع، وأن النية تتجه نحو نقل تلك الوثائق والأسفار إلى الولايات المتحدة الأميركية، لأغراض الصيانة لكونها متضررة نتيجة الخزن السيء[15]. فقام رئيس الهيأة العامة للآثار والتراث الدكتور جابر خليل إبراهيم التكريتي بإصدار أمر إداري[16]، رشح بموجبه اثنين من الموظفين لغرض معاينة تلك المواد، وإجراء الكشف الموقعي على المخطوطات الجلدية، التي كانت موجودة في إحدى سراديب المخابرات في النظام السابق، وتقديم تقرير بذلك، وقد أُجري الكشف الموقعي وقدم الموظفان تقريرهما، الذي لم يتضمن نقل تلك المخطوطات إلى خارج العراق، سواء إلى أميركا أو غيرها، وإنما طالبوا بإجراء الصيانة اللازمة لها في العراق، والاستعانة بالخبرات العالمية في مجال صيانة المخطوطات، وطالبوا أيضاً بالاطلاع مرة أخرى على تلك الأسفار لغرض تصويرها.

وعلى الرغم من عدم طلب لجنة الكشف نقل تلك اللفائف إلى خارج العراق، مارست قوات الاحتلال الأميركي ضغوطاً كبيرة، لغرض استحصال موافقة المديرين العامين في الهيأة العامة للآثار والتراث حينها، كي تحصل على مستند رسمي من ذوي الاختصاص، ومن أصحاب القرار في الشأن الآثاري العراقي حينها، لتبرأ نفسها من تهمة سرقة اللفائف العبرية، وهذا هو أسلوبها المتبع في جميع القضايا، لتظهر نفسها بإزاء العالم، أنها الحريصة على ثقافات الشعوب، بالوقت الذي مارست فيه عملية ابادة ثقافية اينما حلت.

ولم تسمح سلطة الاحتلال للهيأة العامة للآثار والتراث، بتصوير تلكم المخطوطات، وفق ما جاء في توصيات لجنة الكشف الموقعي العراقية، وعلى الأرجح أن الأميركان بدءوا بنقل هذا الإرث الحضاري إلى أميركا، حتى قبل استحصال موافقة الجانب العراقي على نقلها إلى الخارج.

حتى وإن كانت الموافقة صورية، وليس لها أي قيمة من الناحية العملية، وعند استفسارنا من لجنة الكشف الموقعي، عن أسباب عدم تصوير تلك اللفائف، أفادوا بأنه لم يتم السماح لهم، وأن اللفائف كانت مهيأة للنقل خارج العراق، عند وصولهم لغرض المعاينة والكشف الموقعي الأول عليها.

على العموم ولشدة الضغوطات التي مارسها المستشاران الأميركيان، ومعهما السفير كردوني الذي كان يمارس دور الوزير للثقافة العراقية، بدأ مجلس المديرين في الهيأة العامة للآثار والتراث، بالبحث عن مخرج قانوني لإخراج تلك الكنوز العراقية، فتوصلوا إلى نص المادة 21 / أولاً من قانون الآثار[17]، والذي جاء فيها (للسلطة الإثارية أن تخرج الأثر المنقول أو المادة التراثية إلى خارج العراق، لأغراض الدراسات العلمية أو الصيانة أو العرض المؤقت، وفق نظام داخلي يصدره الوزير)[18]، وعليه أحيل هذا الموضوع إلى مجلس المديرين لغرض اتخاذ الأجراء اللازم بشأنه[19].

لقد كانت موافقة مجلس المديرين على إعارة تلك اللفائف العبرية مشروطة[20]، لغرض إجراء الصيانة اللازمة لها، لعدم توافر وسائل صيانة المخطوطات الحديثة في العراق، لكونه عاش في حصار شامل طيلة السنوات السابقة، وحتى الاحتلال، كما حدد مدة الإعارة بسنتين من تاريخ نقلها إلى الولايات المتحدة، وهذا ما يؤكده نص الكتاب الذي وجه إلى مكتب بريمر[21]، ومن ثم يفترض أن يعاد هذا الإرث الثقافي، في موعد أقصاه 17 آب 2005، ولكن لم يفِ الأميركان بما تعهدوا به، ولازال هذا الإرث خارج موطنه الأم.

لقد طالب العراق باستعادة اللفائف والوثائق العبرية مراراً، منذ انتهاء المدة المتفق عليها لأغراض الصيانة عام 2005، وكانت الأعذار والحجج الواهية والمراوغة، الأميركية بخصوص الموضوع، وسط شكوك بنقل هذا الإرث الثقافي القيم إلى إسرائيل إذ نشر في عام 2005 عبر شبكة الانترنت (بأن هناك متحفاً يجهز قرب تل أبيب في إسرائيل مخصص للوثائق العبرية)، وهجرة اليهود إلى إسرائيل من دول العالم. كتاب الهيئة العامة للآثار والتراث العدد 369 في 2005/9/1 ، الذي تطالب فيه بمفاتحة الجانب الاميركي لإعادة الإرث اليهودي، بعد انقضاء المدة المحددة للصيانة.

وأن القيمين على هذا المتحف، فاتحوا الجهات الأميركية التي تحتفظ بتلك الوثائق لديها، لأغراض الصيانة في سبيل استلامها منهم، وعرضها في المتحف المذكور، وذلك وثائق ليهود العراق المهاجرين إلى إسرائيل)، وفي عام 2006 نشر مقال في إحدى الصحف الإسرائيلية، يتحدث عن الموضوع نفسه الذي نشر عبر شبكة الإنترنت، حول المتحف المتخصص لتاريخ اليهودية واليهود في العراق، ومن ضمن ما ورد بالمقال، فقرة تتحدث عن موضوع المخطوطات العبرية، التي وجدت في مبنى المخابرات العراقية بعد سقوط النظام، التي نُقلت إلى أميركا بهدف صيانتها، والخبر يتحدث عن أضافة جناح جديد في المتحف المتخصص بتاريخ اليهودية في العراق، خاص بالمخطوطات العبرية العراقية.

عند ورود هذه المعلومات سارع وزير السياحة والآثار في حينها لواء سميسم، إلى عقد اجتماع مع رئيس الهيئة العامة للآثار والتراث[22]، ومستشار وزارة السياحة والآثار، واتُّفق على تشكيل وفد رسمي يصاحبه عدد من المتخصصين، ووضع شروط جزائية تلزم الجانب الأميركي بإعادة اللفائف والوثائق العبرية العراقية، وإشراك

عدد من موظفي دائرة المخطوطات العراقية، في عملية الصيانة حتى الانتهاء منها، واستلام اللفائف التي جرت صيانتها إلى العراق.

وشُكل الوفد وتم مفاتحة الجانب الأميركي عن طريق سفارتها، بالسماح للوفد العراقي بزيارة المعهد، الذي تجري فيه صيانة اللفائف الجلدية العبرية العراقية، إلا أن الأميركان وبعد طول مماطلة، لم يوافقوا على منح تأشيرة الدخول إلى جميع أعضاء الوفد العراقي، المطالب بإعادة اللفائف العبرية.

لقد طالب العراق باستعادة اللفائف والوثائق العبرية مراراً، منذ انتهاء المدة المتفق عليها لأغراض الصيانة عام 2005، وكانت الأعذار والحجج الواهية والمراوغة الأميركية بخصوص الموضوع، وسط شكوك بنقل هذا الإرث الثقافي القيم إلى إسرائيل إذ نشر في عام 2005 عبر شبكة الانترنت (بأن هناك متحفاً يجهز قرب تل أبيب في إسرائيل مخصص للوثائق العبرية)، وهجرة اليهود إلى إسرائيل من دول العالم.

كتاب الهيئة العامة للآثار والتراث العدد 369 في 1/9/2005 ، الذي تطالب فيه بمفاتحة الجانب الاميركي لإعادة الإرث اليهودي، بعد انقضاء المدة المحددة للصيانة.

زاد المصدر أن المدعو 'ياد شاغال'، وهو أبن أول عمدة لتل ابيب بعد أن احتلها اليهود، يعمل حالياً في نصب الارشيف اليهودي العراقي، الذي سُرق من العراق من الغرف المحصنة في مبنى الأمن القومي العراقي السابق، مع تحف وآثار نادرة تعود لليهود في العراق، وهي لا تقدر بثمن.

واشار إلى أن **قسماً خاصاً بالسفارة الأميركية يمثل ما يشبه "السفارة اليهودية المصغرة"**، عمل منذ عام 2003، على متابعة كل ما يتعلق بشؤون اليهود العراقيين وأموالهم، وأحكام التنسيق لنقل هذا التراث إلى (اسرائيل).

وأوضح المدعو (ياد شاغال) الذي يعمل حالياً في نصب الارشيف اليهودي العراقي، أن قرابة (3) آلاف وثيقة و(1700) تحفة نادرة توثق للعهود التي سبي خلالها اليهود في العراق، وهما السبي البابلي الأول والسبي البابلي الثاني، فضلاً عن آثار يهود العراق آنذاك، مع أقدم نسخة لـ"التلمود" عرفها العالم، وأقدم نسخة لـ(التوارة) ومخطوطات، قد أُصلح أغلبها بمقر متحف التاريخ الطبيعي والتراث العالمي في (واشنطن)، على يد أمهر الخبراء العالميين، ويشار

لقد اقامت الكيان الصهيوني، وعبر منظمة ‹العاد› اليهودية، احتفالاً كبيراً بامتلاك (اسرائيل) أهم الاثار عن تاريخ اليهود في العراق، واصفة الحدث بالانتصار الحقيقي للامة اليهودية، إذ استعادت جزءاً أصيلاً ومهماً، وهو الافضل على الاطلاق، من تراثها!!. وأنشأت مبنًى خاصاً به كلف نحو 3 ملايين شيكل، نظراً للتحصينات عالية التقنية التي صمم بموجبها، والتي تضمن السلامة من أي مخاطر سواء الكوارث الطبيعية أو القصف العسكري.

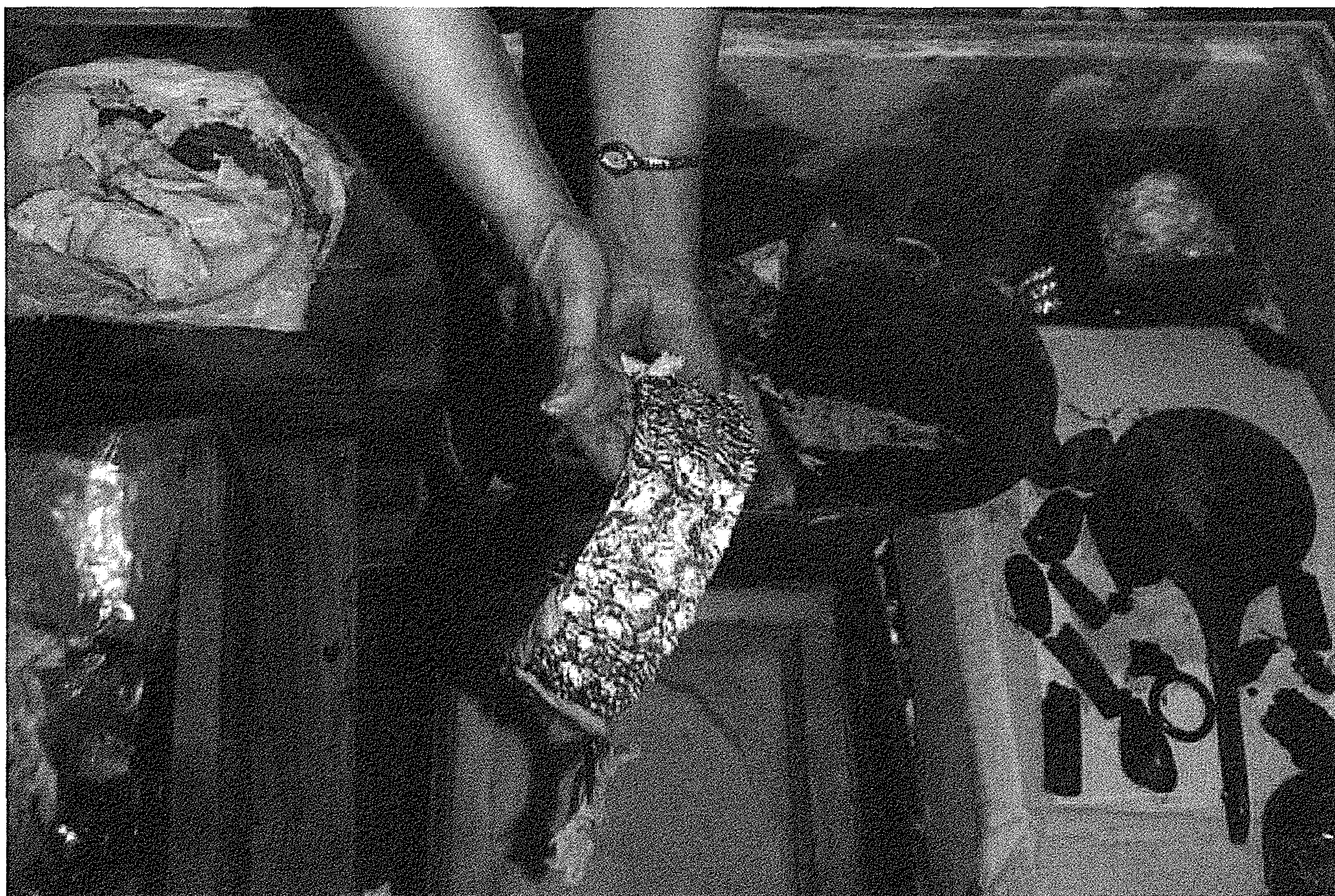
بوضوح إلى على وفق كل ما جرى من تدمير وسرقة للآثار العراقية، بسبب الاحتلال الأميركي، فإن وقائع الأحداث، ترفع مستوى الشك، بأن الاثار العراقية، قد نقلت إلى إسرائيل عن طريق قرصنة أميركية، من دون أن تحترم المواثيق والأعراف الدولية والأخلاقية والإنسانية، لحماية الإرث الثقافي للشعوب في أثناء الحروب والغزو.







(من الآثار المسروقة)






92687
© BRITISH MUSEUM

7

الهوامش

1 - محمد حسين المعاضيدي ، « من نزيف الذاكرة «، مجلة أثر (بغداد: 2005)، ع 1، ص 17.

2 - الموظف هو الآثاري المرحوم محسن حسن علي الشمري والذي أتخذ أحدى البنايات خلف قاعات المتحف العراقي مسكناً له ولعائلته بموجب موافقات رسمية حينها.

3 - كان مدير عام لدائرة الدراسات والبحوث قبل سقوط النظام البائد، وتم تعيينه بعد سقوط النظام من قبل المنسق الأميركي مديراً عاماً للمتحف الوطني العراقي ثم رئيساً للهيئة العامة للآثار والتراث حتى عام 2006 بعد أن أنهزم خارج العراق وتوجه إلى أمريكا بشكل غامض وتوفي هناك.

4 - يقصد بالجهات المختصة وزارة الثقافة العراقية في زمن النظام السابق ورئاسة الهيئة العامة للآثار والتراث.

5 - بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006)، ص 22.

6 - جريدة بغداد التي تصدر عن حركة الوفاق الوطني العراقي بالعدد 593 في 21/ حزيران / 2003 .

7 - جريدة العراقي، ع 10 ، بغداد، السبت، 23/آب/2003 .

8 - المعاضيدي، المصدر السابق، ص 18.

9 - شهود عيان من أهالي منطقة العلاوي المجاورة للمتحف العراقي الذين سردوا الكثير من الأحداث .

10 - حيدر فرحان حسين الصبيحاوي، دراسة في واقع الآثار العراقية منذ عام 1980– 2006 « المشاكل والحلول « (بغداد : 2006)، ص 7

11 - عامر عبد الرزاق، دور قوات الاحتلال الأميركي في دمار آثار العراق، عن طريق شبكة أخبار الناصرية عبر الإنترنت .

12 - إن الموقع الأثري يتكون من مجموعة من التلال الأثرية التي تحفظ بداخلها حضارات لفترات زمنية مختلفة ، وأن التل الأثري الواحد يتألف من مجموعة من الطبقات والأدوار التاريخية الحضارية ولكل دور أو طبقة مميزاته وتاريخه وأن العبث بهما سوف يؤدي إلى تداخل تلك الأدوار والطبقات فيما بينها ومن ثَمَّ تختلط المميزات الحضارية والتواريخ مما يؤدي إلى مشاكل علمية وتاريخية كبيرة تكون أشبه بتزوير التاريخ .

13 - -Abbas al – Hussainy , « THE CURRENT STATUS OF ARCHAEOLOGICAL OF IRAQ « , Cultural Cleansing In Iraq , p 85

14 - كان المستشارين يعملون بأمرة قوات الأحتلال والسفير (كوردوني) الذي كان يعمل بصفة وزير للثقافة، حيث لم تكن هناك حكومة أو وزارة للثقافة حينها، بعد سقوط النظام السابق.

15 - ينظر إلى : كتاب الهيئة العامة للآثار والتراث بالعدد 359 في 2005/9/13 ، الفقرة (1).

16 - ينظر إلى : الأمر الإداري بالعدد 3489 في 2003/8/7

17 - ينظر إلى : قانون الآثار والتراث العراقي رقم 55 لسنة 2002.

18 - أعتمد مدير عام المخطوطات السابق أسامة النقشبندي على تلك المادة وأحالها إلى رئيس الهيئة السابق د . جابر التكريتي بتاريخ 2003/8/16) .

19 - قانون الاثار.

20 - الكتاب الموجه من مكتب رئيس الهيئة العامة للآثار والتراث إلى مكتب الحاكم المدني للاحتلال بول بريمر باللغة الإنكليزية بالعدد 3526 في 2003/8/17 ويظهر فيه أيضاً هامش رئيس الهيئة السابق بخصوص المدة الزمنية المحددة للصيانة وهي سنتان من تاريخ الموافقة.

21 - كان صاحب المقال يشغل منصب رئيس الهيئة العامة للآثار والتراث ووضع جملة توصيات لتدارك تلك المعضلة .

22 - ينظر إلى : كتاب الهيئة العامة للآثار والتراث بالعدد س ش 108 في 2006/11/19 ويقرأ التوصيات .

الاحتلال الأميركي والتدمير البيئي في العراق



أ.م.د جذوة عبد الكريم

كلية الهندسة ـ جامعة بغداد

مقدمة

لم تعانِ البيئة العراقية من مشكلات بيئية معقدة على مر العصور، ولم تعرف نسباً عالية من التلوث سابقاً، وكذلك لم تعان مدنه الكثيرة من مشكلات بيئية صعبة وتدهور بيئي كبير، إلا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، بسبب ما شهدته البيئة العراقية من تأثير الحرب الاميركية على العراق عامي 1991و2003.

ويعرف التلوث على أنه تدخل الأنشطة الإنسانية في موارد وطاقات البيئة، بحيث تعرض تلك الموارد والطاقات صحة الأنسان، أو رفاهيته، أو المصادر الطبيعية للخطر، أو تجعلها في وضع يحتمل معه تعرضها للخطر بشكل مباشر أو غير مباشر[1].

ويعني أيضاً: إدخال فضلات المواد أو الطاقة إلى الغلاف الغازي، أو الحيوي أو الصخري، أو المائي المكون لبيئة الإنسان، عبر فعالياته بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبكمية وكثافة أعلى من المستوى الاعتيادي، فينتج عنها تأثيرات تدميرية غير مرغوبة لبيئة الإنسان[2].

فيما يرى بعضهم بأنه: تقديم الفضلات، أو طاقة الإنسان الزائدة إلى البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مسببة للأشخاص الآخرين أضراراً، ويمكن أن تكون سائلة أو غازية أو صلبة، أو على شكل اشعاع أو حرارة أو بخار، وقد تكون على شكل ضوضاء، وتعد هذه مواداً ملوثة عندما تسبب الضرر للبيئة والكائنات الحية [3].

وعلى وفق ذلك فهو: إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، وتعرض الكائنات الحية للأخطار النباتية والحيوانية والبشرية، وذلك بسبب فرض أو إدخال الإنسان طاقة أو مواداً على عناصر البيئة مباشرة أو غير مباشرة، مما ينجم عن ذلك إحداث تغيرات فيزياوية أو كيمياوية أو بيولوجية، مما يجعلها ضارة بالجهة التي تستفيد منها أو بالبيئة نفسها [4].

ويصنف التلوث البيئي إلى الأنواع الآتية:

1 - تلوث الهواء: يعد الهواء ملوثاً عندما توجد مادة غريبة فيه أو يظهر تغيير ملحوظ في نسب مكوناته، ويكون قادراً على التسبب بضرر أو إزعاج [5]، ويحدث تلوث الهواء بأشكال مختلفة منها (التلوث البايولوجي الناتج عن انتشار فضلات المواد الحيوية في الهواء، والتلوث الكيمياوي الناتج عن انتشار المركبات والعناصر الكيمياوية في الهواء، والتلوث الحراري الناتج عن ارتفاع درجة حرارة السوائل والمواد، التي بلغت بالهواء مستويات غير اعتيادية، والصادرة عن مصادر الطاقة أو الغبار والأتربة ومصدرها قشرة الأرض)[6].

2 - تلوث المياه: ويتمثل بكل ما يرمى من فضلات، أو ملوثات إلى البحار والأنهار وجميع المسطحات المائية، وهناك أكثر من نوع لتلوث المياه أبرزها (التلوث العضوي: ويكون مصدره عادة المجاري التي تنقل الفضلات

البشرية في المياه، والتلوث الكيميائي: وهو أخطر من العضوي ويتمثل بالمواد الكيماوية التصنيع، كالمنظفات فضلاً عن النفط عن طريق غرق ناقلات النفط، وكذلك يؤدي الزئبق والرصاص والكاديوم والمبيدات دوراً كبيراً في التلوث المائي(7).

3 - تلوث التربة: إن استعمال الأسمدة الكيمياوية- على الرغم من ايجابياتها- والمبيدات ورمي فضلات الصناعة عوامل اساسية في تلوث التربة، وتتجاوز آثار تلوث التربة لتشمل النباتات وتمتد إلى الحيوان والإنسان، إذ ترمى النفايات السامة في مناطق ينبغي أن تكون محرمة على ذلك، مما جعل مناطق كثيرة ذات ترب جيدة، غير صالحة للاستغلال والحياة (8).

4 - التلوث الضجيجي (الضوضاء): يعد أحد أشكال التلوث الفيزيائي الذي يخضع له الإنسان، خصوصاً سكان المدن الكبيرة الذين يعانون الضجيج: أي نوع من الأصوات التي تزعج الإنسان أو تضر به(9)، ويظهر التأثير السلبي للضوضاء على الأداء الوظيفي للجسم، عند التعرض لأصوات عالية تزيد شدتها عن 90 ديسبل، ولمدة طويلة نسبياً من الزمن(10).

5 - التلوث بالإشعاع: يبقى التلوث بالإشعاع في البيئة مدّة طويلة جداً، ويمكن القول بأن التلوث الإشعاعي أخطر أنواع التلوث على الأطلاق، ومن أهم أنواع الإشعاعات الضارة (أشعة الفا، وأشعة بيتا، وأشعة جاما، والأشعة السينية، والنيترونات)(11)، وتؤدي المواد المشعة إلى أضراراً بصحة الإنسان كإصابته بإمراض السرطان المختلفة، وكذلك تؤثر في الجينات الوراثية وتسبب حدوث ظاهرة الطفرات الوراثية، وأن أخطر المواد المشعة هي الإشعاعات الصادرة عن اليورانيوم(12).

6 - التلوث الإلكتروني: وهو أحدث صيحة في مجال التلوث، ينتج عن المجالات التي تنتج حول الاجهزة الالكترونية، إذ يحفل الفضاء حولنا بالموجات الراديوية والموجات الكهرومغناطيسية وغيرها، وهذه المجالات تؤثر في الخلايا العصبية للمخ البشري، وربما كانت مصدراً لبعض حالات عدم الاتزان، وحالات الصداع المزمن الذي فشلت الوسائل الطبية الاكلينيكية في تشخيصه، ومردها التلوث الإلكتروني الذي يحفل به الفضاء من حولنا، ولاسيّما بعد انتشار آلاف الأقمار الصناعية حول الأرض(13).

معاناة البيئة العراقية

يشير برنامج البيئة للأمم المتحدة UNEP، إلى الكارثة الحقيقية التي حلت بالبيئة العراقية، إذ أكد أنّ بيئة العراق قد تضررت كثيراً منذ الحرب العراقية الإيرانية -1980 1988، وحرب الخليج عام 1991، وتجفيف الأهوار، والعقوبات الاقتصادية، والحرب الأخيرة 2003، التي كانت مفروضة على العراق، التي شكلت تهديداً رئيساً للشعب العراقي، وألحقت ضرراً فادحاً بالبنية التحتية، ولاسيّما تدمير نظم المياه والصرف الصحي، وانعدام الاستثمار في هذه النظم، مما أدى إلى مستويات أعلى من التلوث والمخاطر الصحية، فضلاً عن أن انقطاع التيار الكهربائي أدى إلي إيقاف المضخات التي تعمل على إزالة مياه الصرف الصحي (المجاري)، وضخ المياه الصالحة

للشرب، فضلاً عن انقطاع مصادر الطاقة عن المضخات، التي تقوم بإزالة المياه المالحة من الأراضي المروية في بعض المناطق الجنوبية، مما تسبب في توقف حركة المياه، فضلاً عن المخلفات الطبية والقمامة، التي يجب أن تزال لتقليل خطر تفشي الأوبئة.

وحيال وخامة الوضع البيئي القائم في العراق، حذر تقرير أعُد بالتعاون مع الحكومة السويسرية، من المخاطر البيئية، التي ستواجه العراق مستقبلاً، ونبه على أهمية اتخاذ التدابير العاجلة، للإغاثة الفورية، والتقليل من مخاطر التعرض لليورانيوم المنضب، عبر الاستعانة بالتكنولوجيا غير المضرة، وإعادة البناء الرئيس وتبادل المعلومات، ودعا إلى أهمية اتخاذ تدابير عاجلة لتنظيف المواقع العديدة التلوث، وتنظيف مواقع النفايات للحد من خطر انتشار الأوبئة.

بسبب تراكم النفايات والأوساخ في الأزقة والشوارع والمستشفيات، إلى جانب التدابير العاجلة للقضايا الإنسانية في العراق، وأن تكون الأولويات بإعادة القدرة على الإمداد المائي، وتشغيل أنظمة الصرف الصحي، وبناءً عليه، حثت الأمم المتحدة على مواجهة التلوث في العراق، ودعت في 2003/4/24، إلى تدخل عاجل لإنقاذ مستقبل البيئة في العراق، وقالت: هناك حاجة لتعامل عاجل مع الأزمة البيئية في العراق، والتي ساءت بسبب أضرار الحرب وارتفاع معدلات التلوث [14].

اقترحت دراسة قام بها برنامج البيئة للأمم المتحدة، وقدمت مراجعة عامة للوضع البيئي في العراق، استلزم استكمالها معرفة ميدانية حديثة، أن يجري علماء وخبراء برنامج البيئة تقييماً عاجلاً لأخطار المواقع التي قصفت بيورانيوم منضب، ووجوب التعامل فوراً مع أبرز مواضع التلوث. وقال الخبير بيكا هافستو- رئيس الفريق الذي أجرى الدراسة: إن كثيراً من المشكلات البيئية في العراق مقلقة إلى درجة، تحتم الحاجة إلى تقييم فوري وخطة للتنظيف.

وأكدت أيضاً: بأن الحرب على العراق في عام 2003، زادت مشكلة جديدة إلى المشاكل البيئية، منذ حرب الخليج عام 1991 والحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات.

ومن نتائج الحرب الأخيرة: تزايد الأضرار التي لحقت بنظم توصيل المياه والصرف الصحي، مما أدى إلى معدلات عالية من التلوث والأخطار الصحية، والأدخنة المنبعثة من حرائق آبار النفط، واشتعال خنادق النفط أضاف مزيداً من التلوث إلى الهواء والتربة. وكذلك تدهور النظام البيئي بسبب القصف المكثف وحركة عدد كبير من المركبات والقوات، واستخدام ذخيرة اليورانيوم المنضب سبب تلوثاً بيئياً بمستويات غير معروفة العواقب حتى الآن[15].



صورة (1) موقع تجميع الآليات المدنية والعسكرية بعد انتهاء الحرب في ساحة في منطقة عويريج الصناعية

أهم الكوارث البيئية الناجمة عن حرب 2003

أكدت وزارة البيئة العراقية التي استحدثت ما بعد الاحتلال وجود أكثر من 300 موقعاً ملوثاً في العراق، يحتمل وصول أضرارها الى 22،5 مليون نسمة في عموم المحافظات، نصفهم أو أكثر طبعاً سيكونون من الأطفال، (بحسب المسح الديمغرافي الذي يشير إلى أن عدد الأطفال في العراق يساوي نصف عدد السكان).

وقد تم اختيار خمسة من المواقع الأكثر تلوثاً، وهي: مخازن الصويرة لتلوثها بالمبيدات الزئبقية، وموقع عويريج لتلوثه بالعناصر الثقيلة ومركبات الفينول المتعدد الكلور واليورانيوم المستنفد، وموقع القادسية الملوث بكبريتات الكروم والسيانيد، وموقع المشراق الملوث بالكبريت ومركباته، وموقع خان ضاري الملوث بمادة رابع اثيلات الرصاص، وعُرضت المواقع الملوثة على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرض معالجتها وإزالة التلوث منها مستقبلاً [16].

التلوث الاشعاعي

لعل أخطر أنواع التلوث التي شهدتها البيئة العراقية، هو استعمال القوات الأميركية اليورانيوم المنضب (Depleted Uranium)، وهو عبارة عن بقايا عنصر اليورانيوم 235 المستخدم وقوداً للمفاعلات النووية من خامات اليورانيوم الطبيعية، ويعد اليورانيوم من العناصر الكيمياوية الثقيلة السامة الملوثة للبيئة.

وتأثيره السمي في الكائنات الحية مشابه للتأثير السمي للعناصر الثقيلة السامة، مثل الزرنيخ، والرصاص، والزئبق، والكادميوم، فضلاً عن ذلك، أنه باعث لأشعة الفا، لذلك يصنف اليورانيوم المنضب من العناصر الكيمياوية الثقيلة السامة جداً، عند دخوله جسم الإنسان الحي، بسبب خاصيته السمية الكيمياوية والسمية الإشعاعية [17]، وقد استخدمت أسلحة اليورانيوم المنضب مرة أخرى في حرب احتلال العراق من القوات الأنجلو- أميركية، بكمية قدرت بـ 3 - 6 أمثال وبقوة 4-8 أضعاف ما استخدم منه في عام 1991.

وقد أعلن روبرت بسيت- مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العراق، في مؤتمر صحافي عقده في عمان، أن هذا التلوث شكل تحديات بيئية كبيرة في العراق، وأصبح يشكل مصدراً للقلق في جنوب العراق على وجه الخصوص، مشيراً إلى أن القوات البريطانية أفرغت 1.9مليون طن من المواد المشعة في هذه المنطقة، واعترفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) مؤخراً بوجود تلوث إشعاعي خطير في منطقة التويثة، إذ طال النهب مئات البراميل والحاويات الخاصة الحافظة لمواد مشعة (قدرت بنحو 1.8 طن متري من اليورانيوم منخفض التخصيب، و500 كغم من اليورانيوم غير النقي، فضلاً عن كميات أخرى من نظائر شديدة الإشعاع، موزعة على نحو 500 برميل وحاوية)، وقد أفرغت محتوياتها، في المزارع والسواقي القريبة، وفي نهر ديالى، وحتى في بالوعات المنازل، لجهل الفاعلين بخطر فعلتهم تلك.

لقد أكدت القياسات الإشعاعية العلمية، التي أجراها خبراء سلامة نووية، للعشرات من البيوت المحيطة بمقر التويثة، تسرب التلوث الإشعاعي إلى كل مكان، حتى في مقتنيات البيوت، وكان بدرجة خطيرة جداً، إذ بلغ أكثر من 500-600 مرة، هذا مع العلم بأن قوات الاحتلال بعد دخولها بغداد، تركت هذه المنشآت الحساسة والخطيرة من دون حماية، وكانت عمليات النهب والسلب تجري أمام أنظارها وأنظار العالم، على الرغم من التحذيرات التي أطلقها الكثير في العراق والعالم حول خطورة الوضع، متجاهلة بذلك واجبها كقوة احتلال[18].

وقد قام المركز الطبي لأبحاث اليورانيوم (UMRC) ، وهو مركز أبحاث دولي مستقل يرأسه العالم الأميركي الكرواتي الأصل، أساف دوراكوفيتش المتخصص بالذرة والطب النووي، وكان عقيداً في الجيش الأميركي. بإجراء دراسة ميدانية إشعاعية علمية واسعة، في مدن وسط وجنوب العراق كافة، أثبتت من دون أي لبس أو تضليل أو تزييف، مثلما ساندت فيه منظمة الصحة العالمية تحت الضغط الأميركي، من أن اليورانيوم المنضب لا يؤدي إلى امراض سرطانية.

> انتشار التلوث الإشعاعي في كل مكان من من بغداد إلى أبي الخصيب في جنوب العراق، في التربة والهواء والماء، وفي أجسام المواطنين الملامسين، وفي جثث القتلى، وفي الأنقاض، وبنسب تجاوزت الحد المسموح به بأكثر من 30 ألف مرة في العديد من المناطق العراقية.
>
> وزارة البيئة العراقية، تقرير الواقع البيئي، 2005.



صورة (2) فريق التحري عن الملوثات الاشعاعية في منطقة التويثة.

مواقع تجمع السكراب وحديد الخردة

غالباً ما يحدث أن يعثر فريق البيئة على سكراب آليات أو حديد خردة (سكراب)، أو ما شابه ملوثة بالإشعاع، فتحاط المنطقة القريبة من الموقع الملوث بشريط ووضع علامات تحذيرية خاصة بالتلوث الإشعاعي، وعدم الاقتراب من الموقع تنفيذاً لمتطلبات الوقاية من الإشعاع لحماية الإنسان والبيئة، إلا أنه يلاحظ وخلال عملية المراقبة الدورية، أن تختفي المادة المقصودة، مما يعكس جهل المواطن أو استخفافه بحياته وحياة الآخرين، وقد ورد في تقرير الواقع البيئي لوزارة البيئة الذي أُعد في 2005، إنه قد دُرس (263) موقعاً ميدانياً منها (93) موقع في بغداد و(186) موقع في المحافظات، وظهر تلوث اشعاعي في 18 موقعاً للسكراب ومواد الخردة، من أصل 19، وكما هو مبين أدناه:

أ - 8 مواقع آليات ملوثة (دبابات ومدافع) في منطقة عويريج.

ب - 10 مواقع (دبابات ملوثة) في منطقة أبي غريب.

جدول (1) يوضح المواقع الملوثة في العراق بقذائف الـ D.U

ت	المحافظة	عدد المواقع المختبرة	عدد المواقع الملوثة	الملاحظات
1	المثنى	34	4	- موقع ملوث / المجزرة القديمة (مدفعان ملوثة). - ثلاثة مواقع (آليات عسكرية، مواقع ودبابات) منطقة سكك حديد السماوة.
2	ذي قار	21	2	موقع ملوث (برج دبابة مقصوفة بقذيفتين يورانيوم منضب)/ شركة أور للصناعات الهندسية- موقع سكراب (آليات عسكرية)/ حي سومر الخط السريع .
3	ميسان	4	3	موقع ملوث (دبابة قرب محطة كهرباء كميت). موقع برج دبابة عدد (2) طريق عمارة– مشرح مجاور المستوصف البيطري . موقع ملوث (12) برج/ قرية الرواية طريق سيد نور .
4	واسط	15	----	
5	بابل	39	4	موقع ملوث طريق جبلة/ مشروع المسيب آليات عسكرية ملوثة. ثلاثة مواقع دبابات ملوثة/ طريق مشروع المسيب/ حصوة
6	صلاح الدين	3		
7	ديالى			
8	التأميم			
9	النجف	23		
10	القادسية	5	---	
11	كربلاء	15	----	
12	نينوى	2	2	موقع ملوث/ مصنع الرماح، موقع ملوث/ معدات ملوثة في موقع عداية
13	الانبار	10	---	
14	البصرة	15	6	موقع طريق ابو الخصيب قرب سيطرة العوجة - 4 مواقع طريق ابو الخصيب/ البصرة . - موقع سكراب منطقة الزبير/ حي الشهداء.
المجموع	186	21		



صورة (3) يقوم الاهالي بتقطيع الحديد الخردة المجمع في الساحات على الرغم من عزله ووجود لوحات التحذير

وقد اكدت الدكتورة نادية عبد اللطيف- اختصاصية الأمراض النسائية والتوليد في مستشفى المدائن، ازدياد الحالات المرضية جراء التلوث الإشعاعي، إذ وصلت إلى أكثر من 2000 حالة تشوه خلقية لأطفال حديثي الولادة، ومنها حالات بالغة الصعوبة وغير معروفة سابقاً، وأشارت إلى أن حالات مرضية جديدة، ظهرت هناك مثل (الاسقاط المنسي).

مؤكدة أن المستقبل خطير جداً بالنسبة إلى هذه الحالات، لكونها بازدياد طردي ولا تشير الاجراءات الدولية والمحلية إلى الجدية المطلوبة، وأن دور الأمم المتحدة والمنظمات العالمية خجل جداً، على الرغم من كونها أخذت عينات من حالات مرضية عديدة[19]، وقد ورد في تقرير الواقع البيئي الصادر عن وزارة البيئة للعام 2009، أن الفرق الرقابية التفتيشية في مركز الوقاية من الإشعاع كانت قد أجرت الكشف على (245) موقعاً للمخلفات الحديدية (السكراب)، وتبين وجود (31) موقعاً تضم قطعاً ملوثة بالإشعاع.

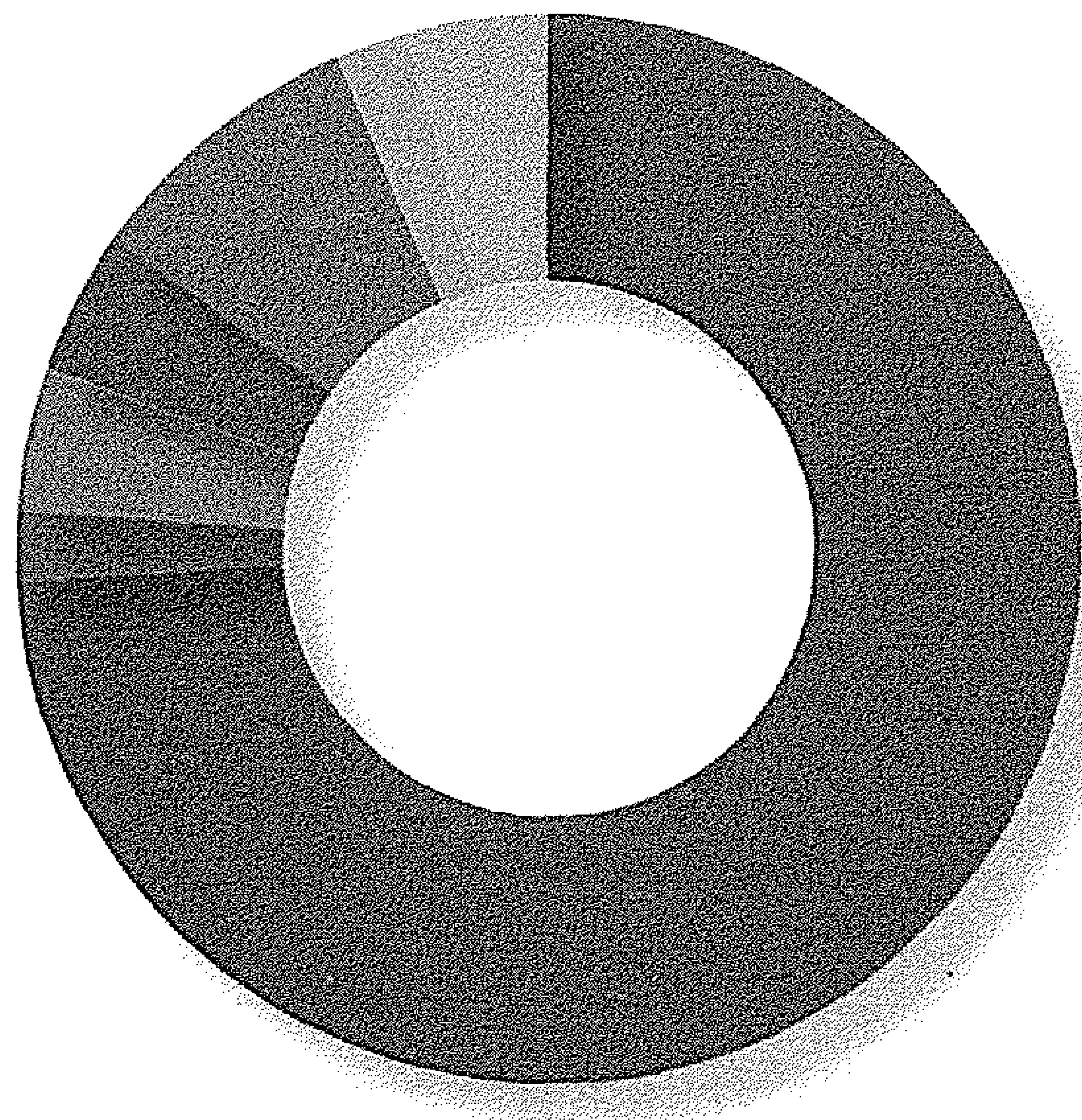


صورة (4) الآليات المحطمة والملوثة على الطريق الخارجي في جنوب العراق

وكذلك أشار تقرير الواقع البيئي لوزارة البيئة لسنة 2009، في فقرة الاشعاع إلى التلوث الذي أصاب أجزاء محددة من بناية برج التحرير (المطعم التركي سابقاً)، من جراء العمليات العسكرية عام 2003، وكذلك التلوث الذي أصاب أجزاء محددة من أفران صهر الحديد التابعة إلى الشركة العامة للحديد والصلب في محافظة البصرة. ونُشِر الجدول الآتي، الذي يمثل المواقع الملوثة إشعاعياً، حتى تاريخ إعداد الورقة.

جدول (2) يوضح المحافظات التي تتواجد فيها مواقع المخلفات الملوثة وأعدادها

المحافظة	البصرة	ذي قار	ميسان	الانبار	بغداد	المثنى	نينوى	المجموع
عدد المواقع	34	1	2	2	4	1	2	46

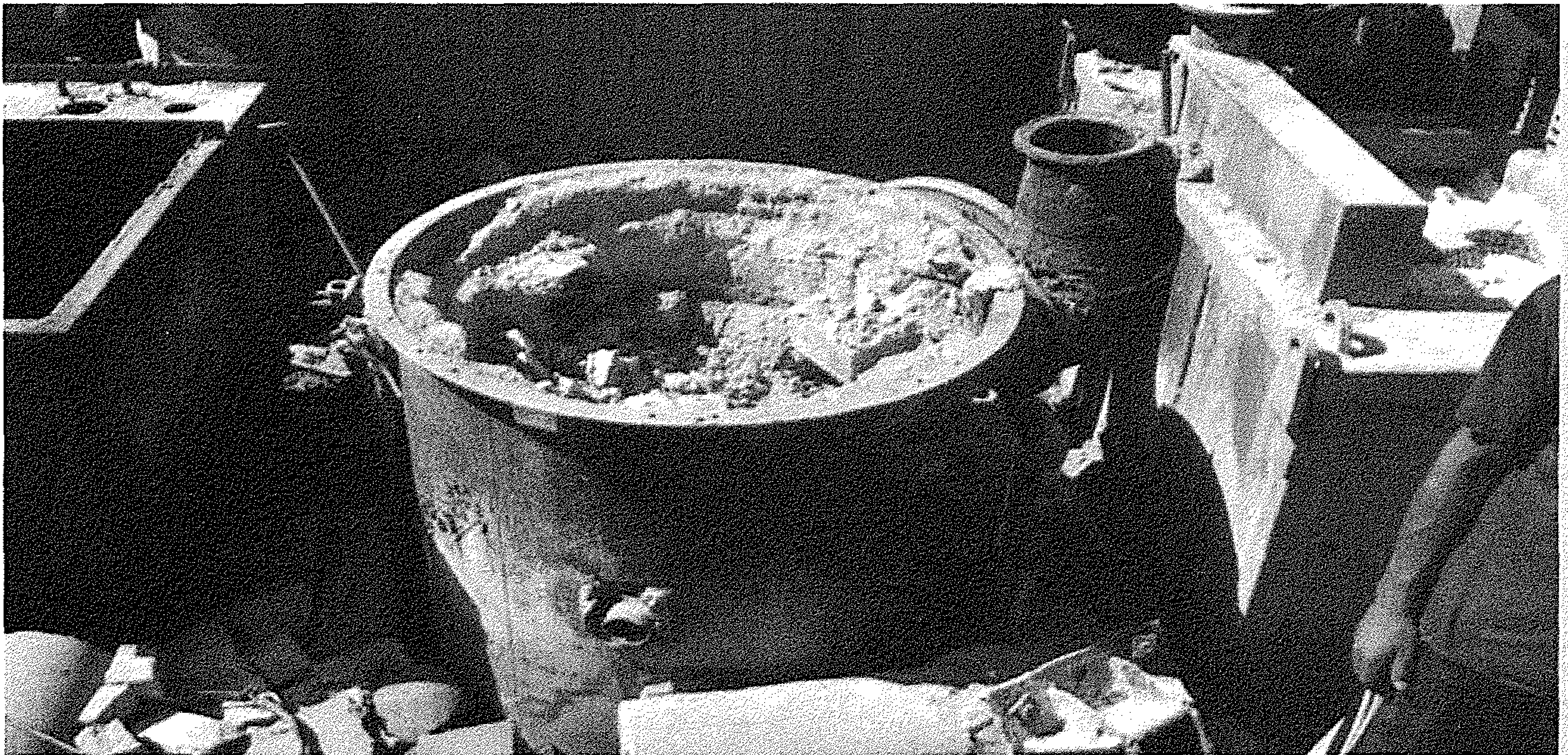




صورة (5) تمثل رفع فريق وزارة البيئة المتخصص

مواقع التصنيع العسكري

أما منشآت التصنيع العسكري المنتشرة على عموم العراق، فقد استهدفت جميعاً، ومعظم هذه المنشآت تتعامل مع مواد كيمياوية ملوثة للبيئة، ولقد تسربت آلاف الأطنان من هذه المواد إلى التربة والمياه السطحية ومياه الآبار نتيجة لعمليات النهب، وأن هناك مواقع كثيرة مهجورة ومفتوحة يمكن لعامة الناس الوصول إليها، وهي تحوي كميات ضخمة من النفايات الخطرة، وتمثل تهديداً لصحة البشر والبيئة.



صورة (4) بقايا مواد كيمياوية متصلبة في منشأة القادسية بعد تعرضها للقصف

ونشرت ال UNEP دراسة عن بعض المواقع الملوثة، منها منشأة القادسية جنوب بغداد، التي تحتوي على مواد كيمياوية سامة جداً، من مثل السيانيد الذي يستخدم في الطلاء وبعض العناصر الثقيلة الأخرى، فضلاً عن المذيبات العضوية المختلفة، وطالما لم تعالج هذه المواد ستبقى مصدر تلوث مستمر للمنطقة.

وكذلك قامت وزارة البيئة بتحديد المواقع شديدة التلوث في العراق، وعددها 152 موقعاً في عموم البلاد، وكما هو مبين في جدول(3).

جدول (3) المواقع شديدة التلوث في العراق

ت	اسم الموقع/المنشأة	المنطقة	ت	اسم الموقع	المنطقة
1	شركة بدر	اليوسفية	2	القعقاع	اليوسفية
3	الراية	اليوسفية	4	القادسية	اليوسفية
5	دار الاوسمة والانواط	بغداد/حي العامل	6	اليرموك	اليوسفية
7	نصر	التاجي	8	معمل الأحبار الكيمياوية	بغداد/العامرية
9	الحارث	التاجي	10	الفداء	بغداد/السيدية
11	معمل الطلاء الكيمياوي	التاجي	12	معمل صناعة القوارب	بغداد/البياع
13	طارق	ذراع دجلة	14	المصنع العراقي	ابو غريب
15	النداء	الزعفرانية	16	الكرامة	الوزيرية
17	ابن الهيثم	الكاظمية	18	ابن سيناء	الكاظمية
19	معمل اعادة البناء	الزعفرانية	20	معمل تصليح الاسلحة	الزعفرانية
21	معمل تصليح الطائرات	الزعفرانية	22	7 نيسان	النهروان
23	معمل الاوسمة والانواط	بغداد/حي العامل	24	النعمان	بغداد/كمب سارة
25	الرشيد	الزعفرانية	26	المنشأة العامة للدباغة والشركات الاهلية	الزعفرانية
27	الميلاد	اليوسفية	28	ام المعارك	اليوسفية
29	ذات الصواري	العامرية	30	القدس العامة	الأسكندرية
31	ابن فرناس	التاجي	32	ابن سينا	التاجي
33	العز	التاجي	34	السلام	التاجي
35	الزحف الكبير	التاجي	36	الرازي	التاجي
37	الراية	التاجي	38	الكرامة	التاجي
39	حطين	الاسكندرية	40	التحدي	بغداد/الرصافة
41	الزوراء	بغداد/الرصافة	42	مركز الخازن	بغداد/الرصافة
43	معهد الفاروق	بغداد/الرصافة	44	الفاو	بغداد/الرصافة
45	الرضوان	ابو غريب	46	العبور	ابو غريب
47	ابن الوليد	ابو غريب	48	جابر بن حيان	بغداد
49	الكندي	بغداد	50	ابن رشد	بغداد/الجادرية
51	النصر العظيم	بغداد/الجادرية	52	المنصور	بغداد/الجادرية
53	مركز الوليد	بغداد/الجادرية	54	مركز ابن يونس	بغداد/الجادرية
55	معهد البعث	بغداد/الجادرية	56	سعد	بغداد/الجادرية
57	البتاني	بغداد/الجادرية	58	الخوارزمي	بغداد/الجادرية
59	الرقابة الوطنية	بغداد/الجادرية	60	دوائر مقر الهيئة	بغداد/الجادرية

	اسم الموقع/المنشأة	المنطقة	ت	اسم الموقع	المنطقة
61	مصنع ذوالفقار	التاجي	62	معامل الطابوق في النهروان	النهروان
63	مصاهر المعادن في حي أكد وحي طارق وحي الشماسية	بغداد/ حي أكد وحي طارق وحي الشماسية	64	مواقع استخلاص الذهب من الخامات	بغداد/شارع النهر
65	معمل بطاريات (1،2)	الوزيرية	66	مشروع تصفية مياه المجاري	بغداد/الرستمية
67	مشروع تصفية مياه المجاري في الكرخ	بغداد /الدورة	68	مبزل الشعلة	بغداد/الشعلة
69	مستشفى ابن زهر وابن الخطيب	بغداد/المدائن-التويثة	70	مجمع دباغة الجلود	بغداد/النهروان
71	مخازن (7 نيسان) للمبيدات والاسمدة والتجهيزات الزراعية	جرف النداف/مجاور الشركة العامة للسيارات	72	مخازن الشركة العامة لمصافي الوسط	خان ضاري
73	محطات ضخ مياه المجاري إلى نهر دجلة	مواقع متفرقة	74	موقع الطمر الصحي	بغداد/العماري
75	موقع الطمر الصحي	الحصوة	76	معهد المعتز	اليوسفية
77	نهر ديالى	ديالى	78	موقع التويثة النووي	التويثة
79	منطقة السكراب في عويريج	بغداد/عويريج	80	معهد المنتصر	اليوسفية
81	الرشيد	اليوسفية	82	مخازن العتاد والاسلحة في الديوانية	القادسية/الديوانية
83	مخازن العتاد والاسلحة في عفك	القادسية/قضاء عفك	84	مصافي بيجي	قضاء بيجي
85	صلاح الدين	صلاح الدين/الدور	86	مصنع الرماح/شركة الزحف الكبير	نينوى
87	منطقة عداية	نينوى	88	معمل كبريت المشراق	نينوى
89	منشأة الكندي	نينوى	90	ساحة اتلاف الصواريخ والمعدات العسكرية	ميسان/البتيرة
91	ساحة اتلاف الصواريخ والمعدات العسكرية	ميسان/الطيب	92	مقر الفرقة العاشرة	ميسان/الطيب
93	منطقة البازركان	ميسان/قرب حقل نفط البازركان	94	مقر الفرقة الرابعة عشر سابقاً	ميسان/طريق الكحلاء
95	مقر الفرقة الثامنة عشر سابقاً	ميسان/طريق قلعة صالح	96	مناطق وجود المخلفات العسكرية في محافظة ميسان	ميسان/مناطق مختلفة
97	مقر كتيبة (72) انذار واتصالات	ميسان/الكحلاء	98	معمل سمنت الكوفة	النجف/الكوفة
99	كور الطابوق البدائية	النجف/مناطق مختلفة	100	محطات معالجة مياه الصرف الصحي	النجف/مناطق مختلفة

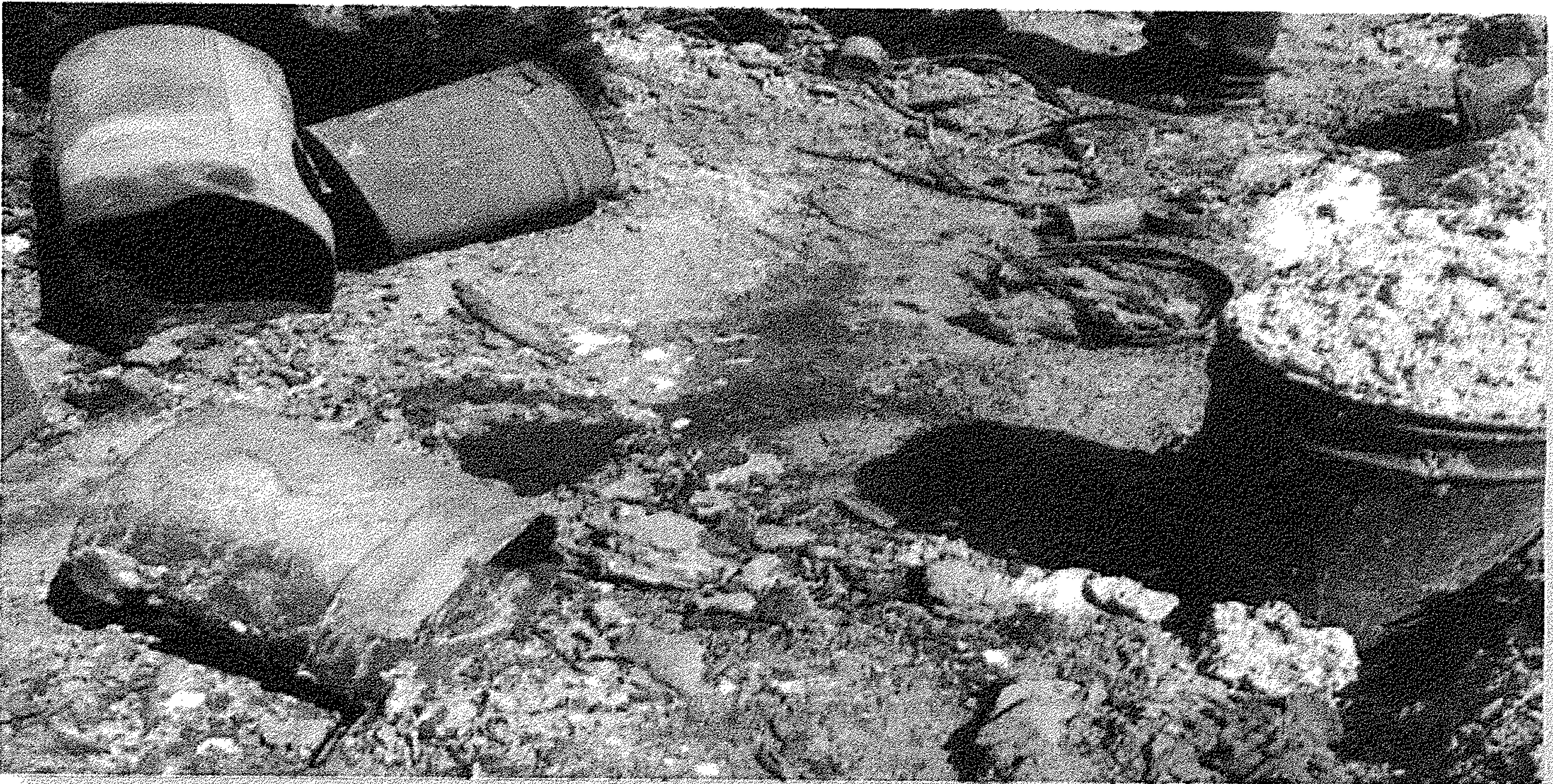
ت	اسم الموقع/المنشأة	المنطقة	ت	اسم الموقع	المنطقة
101	المناطق الزراعية في منطقة العاجة ابي الخصيب	البصرة	102	المنطقة القريبة من الجسر الانبوبي /القرنة	البصرة
103	منطقة الرميلة الجنوبية	البصرة	104	منطقة جبل سنام	البصرة
105	المقالع الرميلة في الشعيبة	البصرة	106	معبر رقم (9) الرميلة الشمالية	البصرة
107	معبر رقم (15) الرميلة الشمالية	البصرة	108	منطقة جريشان	البصرة
115	التلوث النفطي في شط العرب	البصرة	116	حقول الالغام	عموم محافظة واسط
117	مواقع الحرس الجمهوري	واسط	118	مخازن عتاد النعمانية	واسط
119	مخازن عتاد الصويرة	واسط	120	مخازن عتاد الكوت	واسط
121	موقع الكوت العسكري	واسط	122	موقع الحرس الجمهوري في الصويرة	واسط
123	قاعدة ابي عبيدة	واسط	124	وجود قنابل غير منفلقة	عموم محافظة واسط
125	منطقة معامل الطابوق	بلدروز / ديالى	126	كور إنتاج الفحم (المفاحم) في منطقة الكبة	ديالى
127	منشاة الحكيم / جرف النداف	المسيب / بابل	128	منشاة الاثير / ناحية جرف النداف	المسيب / بابل
129	موقع 57 / ناحية جرف النداف	المسيب / بابل	130	قرية النضال / قضاء المركز / عوفي	بابل
131	طريق السماوة / قرب مخازن المواد الاشعاعية	المثنى	132	ناحية الوركاء / قرب الخط الفلبيني	المثنى
133	منطقة تجميع الآليات	المثنى/ حي الرسالة	134	منشأة الحكيم	بابل/قضاء المسيب
135	منشأة الأثير	بابل/ قضاء المسيب	136	موقع 57	بابل/قضاء المسيب
137	قرية النضال	بابل/ قضاء المركز	138	مصنع العامر	الفلوجة
139	شركة الفتح المبين	كربلاء	140	معمل المسدسات	القادسية
141	موقع المثنى	صلاح الدين	142	موقع فلوجة 1	الانبار
143	موقع فلوجة 2	الانبار	144	معمل الفوسفات	الانبار/عكاشات
145	شركة الفرات	بابل/ السدة	146	الاخيضر	كربلاء
147	المنصورية	ديالى	148	مكيشيفة	صلاح الدين
149	جابر بن حيان	نينوى	150	منشأة العامرية	الفلوجة
151	مخازن الصويرة	الكوت/ الصويرة	152	موقع سلمان باك	المدائن

أن في العراق تركة ثقيلة من المواقع الصناعية والعسكرية الملوثة المهملة، التي تواجه مشكلات كبيرة بسبب المواد الخطرة، التي تحولت إلى نفايات خطرة ملوثة العربة والمياه، فضلاً عن أنها تمثل خطراً شديداً على صحة المواطنين، سواء العاملون أم المجاورون أو المتطفلون، وقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، بالإشراف على مشروع تقييم المواقع شديدة التلوث HOT SPOT، وبالتعاون مع وزارة البيئة باختيار خمسة مواقع بشكل أولي، لإجراء التقييم البيئي لها وتدريب كوادر البيئة على عمليات التقييم والمعالجة.

على أن تأخذ وزارة البيئة بأقسامها في المحافظات، باتخاذ الإجراءات التصحيحية لبقية المواقع. أما المواقع الخمس فقد كانت: عويريج- القادسية- خان ضاري- المشراق- الصويرة).

ونُشِر تقرير خاص بالعمل والاستنتاجات والتوصيات، أُعدته منظمة الأمم المتحدة للبرامج البيئية، وبالاعتماد على فرق متخصصة من وزارة البيئة، وذلك عن طريق إجراء الزيارات الميدانية والتصوير الفوتوغرافي وتحديد المواقع الجغرافية بالإحداثيات، وسحب نماذج من التربة والمياه والأعشاب، وإرسالها إلى مختبرات خارج العراق لتعرف مقدار التلوث الحاصل، وطبيعة الملوثات ليتم اختيار الطرق العلمية الصحيحة لإزالة التلوث، وفيما يأتي شرح مختصر لهذه المواقع وأهم المواد الملوثة.

- **مرفق طلاء المعادن منشأة القادسية:** تعرض هذا المرفق الذي يقع على مسافة 30 كيلومتراً جنوب بغداد للقصف والنهب، إذ تنتشر النفايات الخطرة ومن بينها عدة أطنان من مركبات السيانيد العالية النقاوة مبعثرة على موقع غير مؤمن ومفتوح[20].



صورة (6) موقع في منشأة القادسية وتبين انصهار المواد الكيمياوية وانفجار الحاويات جراء حرارة الانفجارات والقصف (الباحث)

- **مجمع مستودعات المبيدات في الصويرة**: تعرض هذا المرفق الذي يقع على بعد 50 كم جنوب شرق بغداد للنهب في آذار/ 2003، وسرق منه أكثر من 100 طن من مبيدات الآفات القديمة الشديدة الخطورة، مما أدى إلى انتشار غبار المبيدات منتهية الصلاحية، وأن سوء الوضع الأمني شجع بعض الأهالي، بإفراغ البراميل الحاوية على مبيد زئبقي مخزون منذ عدة سنوات، طمعاً بالحصول على البراميل، فتسبب ذلك في حالة تلوث واسعة المدى بعنصر الزئبق السام(21).

- **موقع مستودعات البتروكيماويات في خان ضاري**: يقع هذا المرفق على مسافة 30 كم غرب بغداد، يحوي الآلاف الأطنان من كيماويات التكرير، ولاسيما رابع اثيلات الرصاص حتى تعرض للنهب واحترق جزئياً في آذار/ 2003، وتغطي البراميل التالفة والكيماويات المنسكبة جزءاً كبيراً من الموقع، الذي تعرض إلى القصف من جهة والنهب من جهة أخرى، فعمد الأهالي إلى إفراغ محتويات البراميل من هذه المادة، والبالغة كميتها بنحو 50 طنّاً للحصول على البراميل الفارغة (22).



صورة (7) تمثل احتراق وانفجار البراميل الحاوية على مواد كيمياوية أثر القصف الجوي لمخازن نفط الوسط في أبي غريب/ خان ضاري

- **مجمع مناجم الكبريت بالمشراق**: مجمع المشراق الذي يقع على بعد 50 كم جنوب الموصل، على ضفاف الجانب الأيمن من نهر دجلة، قرب تقاطع نهر الزاب الأعلى معه، وينتشر على مساحة (17) كم^2، وتتميز المنطقة بأراضي متموجة وتلال تتفاوت في ارتفاعاتها، وتنتشر في جوار المجمع بعض القرى والتجمعات السكانية

ومزارع متفرقة. بدأ إنتاج الكبريت في نهاية عام 1971 باستخدام طريقة فراش، ولكون الكبريت المستخرج يحوي على شوائب هايدروكاربونية، فيتم تصفيته في وحدة خاصة ينتج عنها كبريت نقي يخزن في مساحات شاسعة في العراء بحالته الصلبة، وفضلات كبريتية بنسبة 20% من الكبريت الخام يتم نقلها وتجميعها إلى مناطق جنوب المجمع، على شكل تلال يتم تغطيتها بالتراب لتحاشي إشعال الحرائق بها.

ويحوي المجمع على قسم خاص لإنتاج حامض الكبريتيك، وقسم آخر خاص لإنتاج سلفات الألمنيوم[23].



صورة (8) تمثل الكبريت النقي في مساحات مفتوحة

في حزيران/ 2003، حدثت كارثة بيئية في موقع المشراق لاستخراج الكبريت الخام، عندما اشتعلت النيران فيه، نتيجة استهدافه من قبل قوات الاحتلال عام 2003، إذ استمرت الحرائق لأشهر عدة، وقدرت كميات الكبريت المحترق بحدود 350000 طن، إن احتراق الكبريت ينتج عنه غاز ثاني أوكسيد الكبريت، وهذه المادة سامة وتسبب التآكل، وعند انتشار غاز ثاني اوكسيد الكبريت في الجو، فأنه يتفاعل مع الرطوبة الجوية لتكوين حامض الكبريتيك، ويشكل قطرات تسقط كأنها امطار تسمى الأمطار الحامضية.

وكشفت الصور الفضائية عن تكون غيوم من ثاني أوكسيد الكبريت، انتشر معظمها باتجاه الجنوب الشرقي، وامتد تأثيرها إلى مسافة 200 كم بهذا الاتجاه.

أما على المستوى المحلي فإن 25 قرية وثلاث مدن تأثرت بشكل كبير بهذا التلوث، إذ إن لثاني أوكسيد الكبريت تأثيرات معروفة على النباتات والأشجار على وجه الخصوص، وأن التحليلات التي اجريت على المياه الطبيعية في المنطقة أظهرت وجود تراكيز عالية من الكبريتات والكاربونات، وهو أمرٌ مألوف لأن المنطقة غنية بالكبريت، ولكن من غير الطبيعي أن تكون درجة الحموضة لهذه المياه عالية (PH=4)، ومن ثَمَّ لا يمكن استخدامها في السقي والإرواء إطلاقاً، علماً أن الحامضية للمياه الوطنية في حالتها الطبيعية تتراوح ما بين 7.5 إلى 8 [24].

ومنذ يوم 2003/4/10 اصبح المجمع مأوى للسراق والعابثين، فسرقوا كل شيء طالته أيديهم ودمروا وأحرقوا الكثير، وكانت تجري عملية تحميل كبريت نقي بالسيارات، وفي عصر يوم الثلاثاء 2003/6/24 حدث الحريق الكبير في ساحات الكبريت النقي، صاحب ذلك هبوب رياح قوية، أدت إلى انتشار الحريق بصورة سريعة جداً، وسيلان الكبريت المنصهر في المناطق المنخفضة، وجريانه في الوادي الطبيعي المؤدي إلى النهر، وزيادة تصاعد دخان أكاسيد الكبريت وتوسع الحريق ليلاً، ليشمل الفضلات الكبريتية المجاورة لساحات الكبريت النقي، وكذلك تزامن ذلك مع حريق آخر في مخزن أكياس الكبريت الزراعي في موقع المطاحن القديمة، التي تبعد أكثر من ثلاثة كيلومترات عن ساحات الكبريت النقي[25].



صورة (9) تمثل جريان منصهر الكبريت في القنوات والمجاري المؤدية إلى نهر دجلة.

وأُخمِد الحريق بالكامل في ساحات الكبريت في يوم 2003/7/2، باستخدام الماء فقط، في حين استمرت الحرائق في الفضلات الكبريتية مع استمرار عملية الإطفاء بالماء والتغطية بالتراب، إذ إنها الطريقة الفعالة في إخماد حرائق الفضلات، إلى أن أُخمِد الحريق يوم 2003/8/1، والسيطرة بالكامل على جميع الحرائق، ومن الأسباب التي أخرت إخماد الحرائق، عدم توافر الإمكانات البشرية والمادية، التي كانت متوافرة قبل 2003/4/9، فضلاً عن حدوث أكثر من حريق في آن واحد.

وحدثت إصابات حرق وخاصة الأطراف السفلى لخمسة من منتسبي المجمع واثنين من منتسبي الدفاع المدني، و15 مواطناً فضلاً عن حدوث (6) حالة وفاة، وكذلك فقدان ما يقدر(350.000) طن كبريت نقي، في حين لم يمكن تقدير الكميات المحروقة من الفضلات الكبريتية، لكونها منتشرة في ساحات وأرض العمل، نقلاً عن الضرر الكبير الذي لحق بمعدات العمل والتحميل والنقل.

أدى المنخفض الجوي الذي حدث يومي 30 حزيران و 1 تموز، إلى عكس اتجاه الريح إلى جنوبية وجنوبية شرقية وبمعدل سرعة 25 كم/ ساعة، إلى نقل الملوثات من غاز ثاني أوكسيد الكبريت إلى مدينة الموصل، وانخفاض مدى الرؤيا إلى (1) كم في المدينة، والى 500 متر في أماكن أُخرى، وتأخر سطوع الشمس بمقدار 45 دقيقة في يوم 1 تموز، وكان خافتاً جداً بعد هذا اليوم.

بلغ عدد المتأثرين بغاز ثاني أوكسيد الكبريت في منطقتي القيارة والشورة حوالي 3100 مراجع 95% من الأطفال دون سن الخامسة من العمر، و5% من البالغين المصابين بالربو والحساسية، كما سجلت حالات هجرة سكانية مؤقتة لعدد من عوائل القرى المحيطة. اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس- 1949.

التأثيرات البيئية لحرائق الكبريت

تعد حرائق الكبريت أكبر كارثة بيئية في المنطقة وذات تأثير بيئي مباشر وغير مباشر على مساحات واسعة في محافظات نينوى، وكركوك، وصلاح الدين، كما وصل تأثيرها إلى بعض المدن الحدودية السورية فقد كان التأثير على شكل غيمة دخانية أثرت على الهواء، والتربة، والماء، والنبات، والكائنات الحية الأخرى، ظهر تأثير غاز ثاني أوكسيد الكبريت سريعا على النباتات وبالأخص الأوراق وتمثل هذا التأثير بذبول الأوراق واسوداد البعض الآخر، وقد اختلفت شدة التأثر والأضرار على غالبية المزروعات، طبقاً لنوع النباتات ومدى تعرضه للغاز، وبلغ مجموع المساحات المتضررة في عموم محافظة نينوى (50586) دونم، مزروعة بمحاصيل الخضر الصيفية والقطن و(1301) دونم من بساتين الفاكهة، فضلاً عن الحدائق المنزلية، كان لهذه الكارثة البيئية تأثير على الثروة الحيوانية في ناحية القيارة، إذ بلغ الهالك من الدواجن بحدود 80%، والهالك من الأغنام والماعز (40 - 50%)، والأبقار (5-6 %)، وكذلك هلكت جميع خلايا النحل وعددها (160) خلية[26].

وأما الناجي من هذه الحيوانات وخلايا النحل، فقد تعرض إلى المجاعة بسبب إتلاف كافة حشائش الأرض والمزارع المخصصة للعلف كافة وإتلاف الأزهار التي يتغذى عليها النحل. ومن ناحية أخرى سُجّلت حالة موت الضفادع في القرى القريبة من الموقع، لتأثرها السريع بالتلوث، وتُعد مؤشراً على ذلك ولاسيّما التلوث بغاز ثاني أوكسيد الكبريت لترسبه على مسامات الجلد التي يتنفس منها الضفدع[27].

موقع ساحة النفايات (الخردة) العسكرية في عويريج: عويريج منطقة سكنية بحسب التخطيط الحضري لمدينة بغداد تقع على بعد 15 كم جنوباً، خصصت في 2003 لتكون واحدة من المواقع الرئيسة لتجميع والتصرف في الخردة العسكرية الناشئة من النزاع والتدمير اللاحق للترسانة العراقية، وكان المرفق يضم في ذروة النشاط مئات المعدات العسكرية، التي تنطوي على أخطار ومنها الدبابات والقذائف، التي لا تزال تحوي ذخائر غير منفجرة وكيماويات خطرة، وأبلغ عن موت شخصين على الأقل أما من جراء انفجار أو بالتسمم في العمليات غير المنظمة لاسترجاع المعادن من الخردة، التي كانت تجرى في المدة من منتصف 2003 إلى مطلع 2005.

جذوة عبد الكريم، تقييم الاثر البيئي لموقع مخازن نفط الوسط في خان ضاري في ابي غريب، مجلة بابل الهندسية، جامعة بابل، العدد كانون الاول 2011.

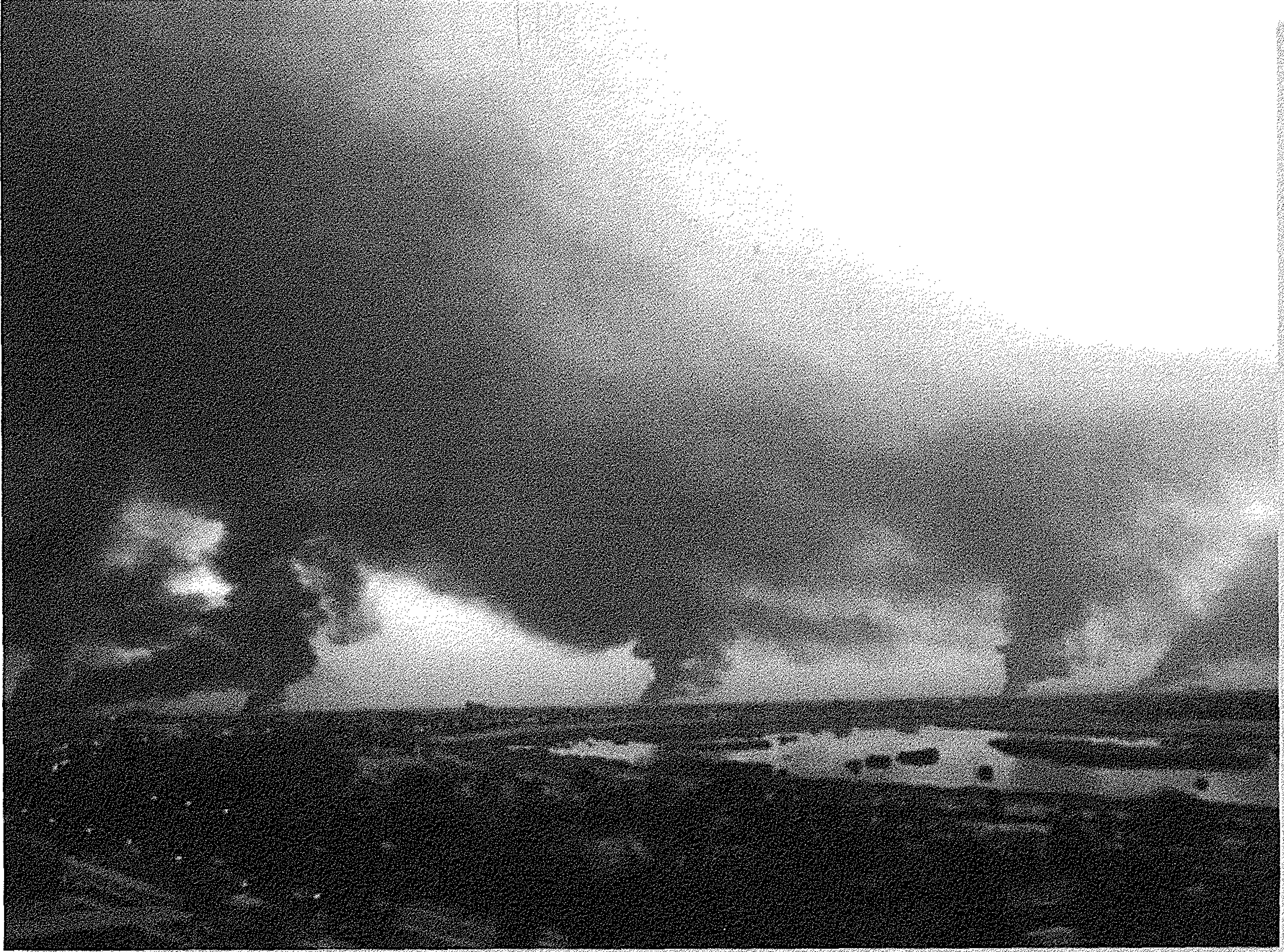


صورة (01) الآليات المحطمة التي جمعت في منطقة عويريج

8

التلوث النفطي

سجلت صور الأقمار الصناعية غيوم حرائق النفط، التي نظمت على شكل حفر بلغت في بغداد (50) حفرة تحت ذريعة (استخدام النفط لتضليل أسلحة العدو)، فتم حرق ما يعادل (540) م3/ يوم من النفط الأسود، وبالرغم من أن حرائق النفط عام 2003 كانت في الخنادق، إلا إن تأثيره كان مباشر على البيئة، إذ إن صور الأقمار الاصطناعية التابعة إلى البرنامج البيئي للأمم المتحدة ال UNEP، أظهرت انطلاق كميات كبيرة من الدخان السام إلى الجو [28].



صورة (11) حرائق النفط المنظمة حول بغداد

واتسعت دائرة التخريب للمؤسسات النفطية منذ اندلاع الحرب الأخيرة وحتى يومنا هذا، إذ خُرّبت خطوط أنابيب النفط والمنشئات النفطية خلال عام 2003، وبعدد (160) حادث، أفضت إلى حرق أكثر من (63000) م3 من النفط الخام، وأكثر من (2.5) مليون وحدة من الغاز، وأكثر من (82000) م3 من المنتجات النفطية الأخرى، تسربت جميعها أو أُحرقت في المحيط البيئي[29].

لقد زادت هذه الظاهرة مشكلة جديدة للبيئة العراقية، التي تعاني أصلاً من الكثير من المشكلات البيئية نتيجة الحروب المتعاقبة، فحذر المختصون في علوم التلوث البيئي وصحة الأنسان من التأثيرات الناجمة من

تسرب واحتراق النفط الخام المتسرب من الأنابيب، وتأثير الغازات المتصاعدة التي وصفت بأنها شديدة السمية على الجهاز التنفسي، فضلاً عن تأثيرها على المياه السطحية والجوفية وغيرها وحدوث أضرار بيئية واقتصادية.

إن الاضرار لا تقتصر على الإنسان وإنما تمتد لتشمل الحيوانات والطيور والنباتات، وأظهرت بعض الحالات الآثار الواضحة على الأغنام، عن طريق ملاحظة عدم صلاحيتها للأكل، كما نشرت وزارة البيئة في تقريرها السنوي عن حالة البيئة في العراق لعام 2006، وبالتنسيق مع وزارة النفط قوائم للمواقع التي تعرضت لتسربات نفطية فيها وكمية النفط المتسرب، وكما هو مبين في الجدول (4) أدناه، الذي يشير الجدول إلى الكميات الهائلة من النفط المتسرب، والبالغة (565 149) م3، وكميات الغاز المتسربة والبالغة (3560) جراء 113 حادثة تفجير للأنابيب الناقلة في سبع محافظات، وكانت أكثر الحوادث في المحافظات بغداد، وكركوك، وصلاح الدين، والبصرة. أما بخصوص حوادث الحريق، فقد كانت بمعدل (20) حادثاً/ يوماً خلال العام، حصلت أغلبها خلال الأشهر كانون الثاني وآب وايلول[30].

أما بالنسبة إلى حرائق الآبار فقد اندلعت من اليوم الثاني لحرب 2003، وأُعلن عن اندلاع حرائق في بعض الآبار في العراق، وبعد خمسة أيام، انفجرت ستة آبار في حقول الرميلة، واستهدفت قوات التحالف خمسة مصافي نفط في العراق (شركة نفط الجنوب، شركة نفط الشمال، الدورة، مصفى الدورة، مصفى بيجي)، وعدد كبير من خزانات الوقود، وتقدر الكمية التي احترقت نتيجة ذلك ب 15 مليون برميل من النفط و1.5 مليون متر مكعب من المشتقات النفطية [31]، إن الدخان الناتج من احتراق النفط نتيجة احترق الآبار النفطية في العراق، يحتوي على خليط من المواد الكيمياوي، ومنها بعض العناصر الثقيلة والتي تعد من المواد المسرطنة.

وقد قدرت منظمة ال UNEP المواد المطروحة نتيجة احتراق النفط وكمياتها في حرب عام 2003 كما يأتي: (الفناديوم 7200 طن، النيكل 2000 طن، الألمنيوم 900 طن، الحديد 750 طن، الخارصين 430 طن، الزئبق 150 طن، الكادميوم 150 طن)، هذه المواد أدت إلى تلوث كبير للبيئة، فضلاً عن أن الأمطار الحامضية عرضت الأراضي الزراعية والغابات إلى التلوث، وأن نتائج الحرائق من المواد العالقة في الجو تساقطت بعد ذلك، وسببت تلوث التربة والمياه وأثرت على الأحياء المائية، وخصوصاً في منطقة الأهوار، وأدت إلى انقراض الكثير من أصناف الطيور النادرة.

إن التلوث النفطي لا يتوقف عند جانب واحد من جوانب البيئة، وإنما تمتد آثاره لتشمل جميع عناصر البيئة من ماء وتربة وهواء، إن النفط المسكوب على الأرض أدى إلى تلوث أكثر من عشرة ملايين متر مكعب من التربة، بحسب تقديرات (The world Resources Institute)، فضلاً عن ما يفوق الأربعة ملايين برميل من النفط الخام تسربت إلى الخليج العربي، فتحولت السواحل إلى مناطق سوداء من آثار النفط، مؤدية إلى هلاك 25000 طير بحري، وأُرغم ملايين الطيور على الهجرة [32]، وندرج أدناه نبذة مختصرة عن واقع التلوث النفطي لعناصر البيئة الأساس:

جدول (4) حوادث التخريب لأنابيب النفط الناقلة

الشهر	عدد حوادث التخريب	نوع المنتوج المتسرب	الكمية المتسربة	مدة الحريق	المحافظات التي حصلت فيها الحوادث
كانون الثاني	8	نفط خام	64000 م 3	168 ساعة	بغداد، صلاح الدين، بابل، كركوك
شباط	15	نفط خام	25550 م 3	---	بغداد، بابل، صلاح الدين، كركوك
		غاز سائل وجاف	3150 طن		
اذار	11	نفط خام	53000 م 3	---	بغداد، كركوك، نينوى، صلاح الدين
		غاز سائل	50 طن		
نيسان	7	نفط خام	17000 م 3	---	بغداد، كركوك، نينوى، صلاح الدين
ايار	12	نفط خام	109100 م 3	---	بغداد، البصرة ، صلاح الدين
		غاز سائل	50 طن		
حزيران	8	نفط خام	41599 م 3	ساعة و25 دقيقة	بغداد ، البصرة ، كركوك نينوى
		غاز سائل	130 طن		
تموز	13	نفط خام	113710 م 3	3 ساعات	بغداد، البصرة، كركوك، نينوى
اب	6	نفط خام	8330 م 3	96 ساعات	بغداد، البصرة، صلاح الدين
ايلول	8	نفط خام	16250 م 3	198 ساعة و 50 دقيقة	بغداد، صلاح الدين، ذي قار
		غاز سائل وجاف	180 طن		
تشرين الاول	11	نفط خام	85260 م 3	4 ساعات	بغداد، بابل، البصرة، كركوك
تشرين الثاني	9	نفط خام	10750 م 3	---	بغداد، صلاح الدين، كركوك
كانون الاول	5	نفط خام	20600 م 3	---	بغداد، البصرة
المجموع الكلي	113	نفط خام	565149 م 3	471 ساعة و15 دقيقة	بغداد، نينوى، كركوك، صلاح الدين، البصرة، بابل، ذي قار
		غاز سائل وجاف	3560 طن		

أ. تلوث التربة بالنفط الخام

عند حدوث حالات تسرب أو إنسكابات نفطية غالبا ما يودي إلى تشبع التربة والشواطئ، فضلاً عن تلوث المياه الجوفية وكذلك يتم معدنة (Mineralization) جزء من النفط الخام المسكوب بوساطة النشاط الميكروبي للبكتريا الهوائية الإجبارية (Obligate Aerobic Bacteria)، وهذا يسبب نقصاً كبيراً في تركيز الأوكسجين المذاب مما يشكل خطورة بالغة على الكائنات الحية.

إن وصول المركبات الهيدروكاربونية إلى التربة المشبعة، على هيئة نفط خام أو غاز طبيعي، يؤثر تأثيراً مباشراً على الخلايا النباتية، ويؤدي إلى تغير تركيب التربة ودرجة تماسكها ويقلل محتواها من المادة العضوية.

إن النفط الخام المتدفق من أنابيب نقل النفط الخام، يشجع نمو ونشاط بعض الكائنات الدقيقة، لتحول المركبات الهيدروكاربونية إلى مركبات عالية السمية، تؤثر بدرجة كبيرة على المجاميع الميكروبية الأخرى المنتشرة في التربة، وهذا يؤدي إلى الحد من دورها في الاتزان البيئي(Environmental Equilibrium))، ويشجع احتراق النفط الخام نمو بعض الكائنات الحية الدقيقة على نواتج الاحتراق، والقيام بالعديد من التحولات الميكروبية ومنها عمليات الميثلة (Methylation) والذوبانية (Solubilization) والتطايرية (Volatilization)، وتلك العمليات ذات أضرار مختلفة على النظام البيئي تحت ظروف الاحتراق غير الملائمة.

إن مساحات التربة الملوثة بالنفط الخام تمتاز بقشرة سوداء رقيقة من النفط الخام(حصيرة قطرانية)، أو الرذاذ النفطي المتساقط من الأنابيب التي تم تفجيرها، ولم يشتعل النفط الخام فيها[33].

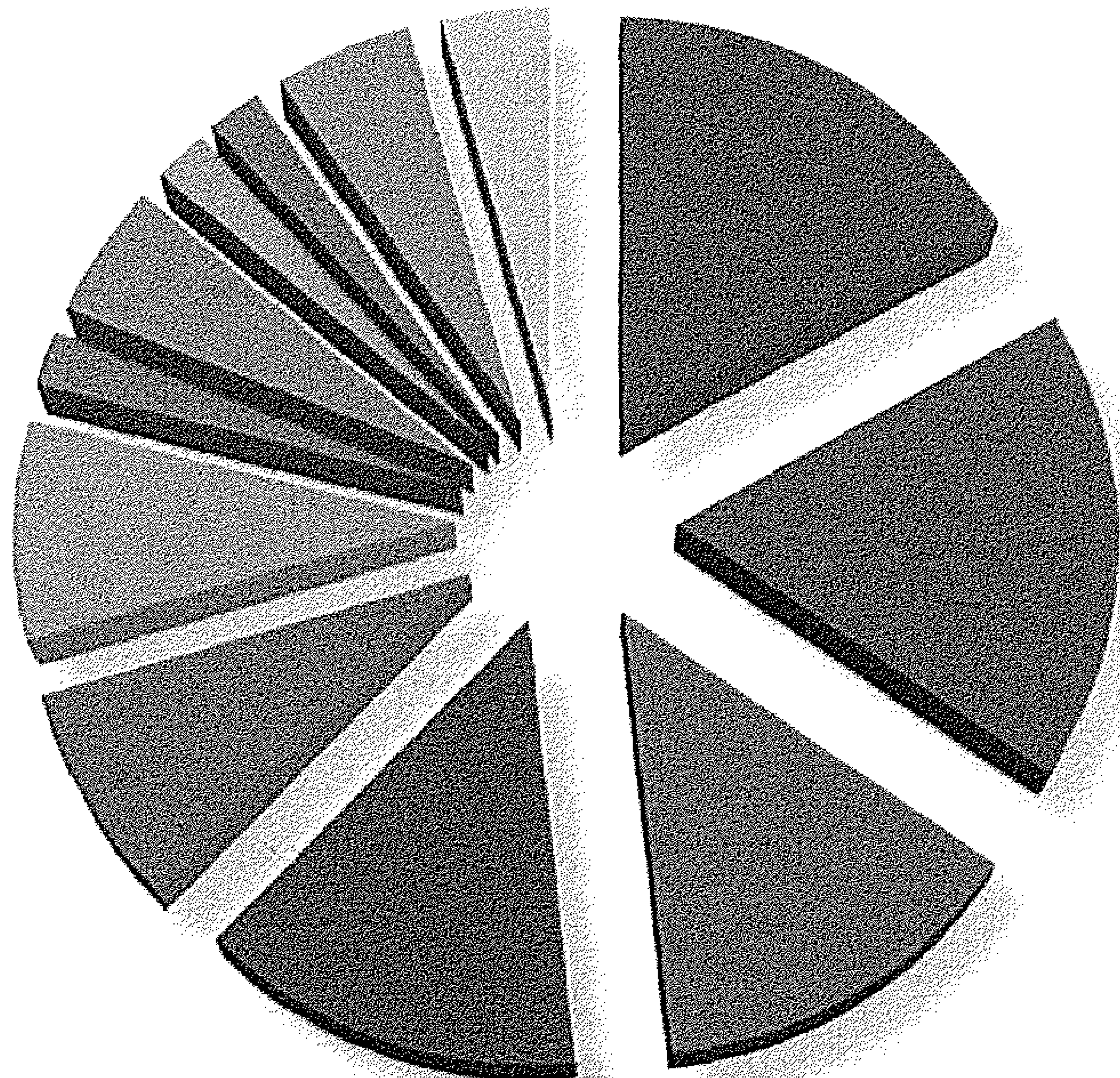
أ- تلوث الهواء بالنفط الخام

إن عملية احتراق النفط الخام تصاحبه عملية انبعاث العديد من الغازات شديدة السمية، مثل غاز كبريتيد الهيدروجين H2S وأكاسيد الكاربون والكبريت والنتروجين، فضلاً عن أنطلاق بعض العناصر الثقيلة السامة كالزئبق والزرنيخ والفناديوم، التي تسبب للإنسان العديد من الأمراض الخطيرة، فمثلاً زيادة نسبة غاز أول أوكسيد الكاربون في الهواء يؤدي إلى اتحاده مع هيموغلوبين الدم، وهذا يؤدي إلى قلة وصول الأوكسجين للجسم، وأن انبعاث ثاني أوكسيد الكبريت يؤثر بدرجة كبيرة على الجهاز التنفسي والأغشية المخاطية والعيون، ويسبب غاز كبريتيد الهيدروجين تأثيرات صحية على الشعب الهوائية، وتؤدي التراكيز العالية منه إلى فقدان حاسة الشم، وتسبب أكاسيد النتروجين العديد من التأثيرات الصحية على الجهاز التنفسي والأغشية المخاطية، ويؤدي إلى تسمم رئوي والإصابة بمرض الربو، ويؤدي احتراق النفط الخام إلى حجب أشعة الشمس والتقليل من التيارات الهوائية، مما يؤثر بدرجة عالية على النشاط الميكروبي لتحلل النفايات والمخلفات العضوية، وهذا يؤدي إلى تراكمها ونشوء الأوبئة والأمراض، وكذلك يؤدي احتراق النفط الخام إلى انطلاق الغاز الطبيعي (Natural Gas)، فضلاً عن انطلاق غاز الأثيلين، الذي يعد من أهم المركبات الهيدروكاربونية الملوثة للهواء[34].

ويبين الجدول (5) عدد الحوادث التي تعرضت لها أنابيب نقل النفط الخام، خلال عام 2008 والكمية التقريبية المتسربة (بحسب احصائيات وزارة النفط)، ونوع الحوادث التي تعرضت لها خلال أشهر السنة.

جدول (5) التسربات الحاصلة خلال عام 2008

الشهر	عدد الحوادث	الكمية التقريبية المتسربة
كانون الثاني	16	750 برميل نفط خام من (بئر خباز/10)
شباط	17	750 برميل نفط خام من (بئر جمبور/47) 200+م3 نفط خام من (الخط (16) عقدة)
اذار	13	750 برميل نفط خام من (بئر باي حسن/47)5500+ م3 نفط خام من(خطي (40-46) عقدة)
نيسان	13	750 برميل نفط خام من (بئر جمبور/39) 40+ الف برميل نفط خام 10+ مقمق غاز من(الخط (18) عقدة)
ايار	8	3750 برميل نفط خام من ابار (باي حسن/88، باي حسن/64 ،جمبور/25، خباز/32 ، كركوك/432)
حزيران	8	لا يوجد
تموز	2	حدث نضح وتم اصلاحه في الوقت نفسه
اب	5	حدثت نضوحات في الانابيب وتم اصلاحه
ايلول	2	حدث نضح نتيجة التآكل في أحد الانابيب وحريق في الاخر
تشرين الاول	2	تجاوز بهدف السرقة ولم يتم تقدير الكمية
تشرين لثاني	5	حدث تجاوز وأعمال تخريبية وتم اصلاح الانابيب
كانون الاول	4	حدث تآكل في انبوب الغاز الجاف (بصرة -ناصرية) وتم اصلاحه وأعمال تخريبية وتجاوزات في الخطوط الأخرى وتم اصلاحها



تلوث الهواء

إن عملية احتراق النفط الخام تصاحبه عملية انبعاث العديد من الغازات شديدة السمية، مثل غاز كبريتيد الهيدروجين H2S وأكاسيد الكاربون والكبريت والنتروجين، فضلاً عن انطلاق بعض العناصر الثقيلة السامة كالزئبق والزرنيخ والفناديوم، التي تسبب للإنسان العديد من الأمراض الخطيرة، فمثلاً زيادة نسبة غاز أول أوكسيد الكاربون في الهواء يؤدي إلى اتحاده مع هيموغلوبين الدم، وهذا يؤدي إلى قلة وصول الأوكسجين للجسم، كما أن انبعاث ثاني أوكسيد الكبريت يؤثر بدرجة كبيرة على الجهاز التنفسي والأغشية المخاطية والعيون، ويسبب غاز كبريتيد الهيدروجين تأثيرات صحية على الشعب الهوائية، كما تؤدي التراكيز العالية منه إلى فقدان حاسة الشم، وتسبب أكاسيد النتروجين العديد من التأثيرات الصحية على الجهاز التنفسي والأغشية المخاطية، ويؤدي إلى تسمم رئوي والإصابة بمرض الربو[35].

ويؤدي احتراق النفط الخام إلى حجب أشعة الشمس والتقليل من التيارات الهوائية، مما يؤثر بدرجة عالية على النشاط الميكروبي لتحلل النفايات والمخلفات العضوية، وهذا يؤدي إلى تراكمها ونشوء الأوبئة والأمراض، ويؤدي احتراق النفط الخام إلى انطلاق الغاز الطبيعي (Natural Gas)، فضلاً عن انطلاق غاز الأثيلين، الذي يعد من أهم المركبات الهيدروكاربونية الملوثة للهواء.

إن مكونات النفط الخام المنبعثة إلى الهواء تتحول نتيجة للعوامل البيئية، إلى مركبات كيميائية مختلفة شديدة السمية، وقد كشفت الدراسات احتواءها على نسبة عالية من عنصر الحديد، كما يؤدي احتراق النفط الخام إلى تصاعد أبخرة بعض الأحماض، من مثل حامض الفسفوريك وحامض النتريك وحامض[36].

كذلك كان لتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية في الأراضي العراقية، بطرق عشوائية- كالتفجير مثلاً– من خبراء الأمم المتحدة، تأثير ضار بسبب انتشار غبارها الملوث إلى عشرات الكيلومترات*. وعليه فإن التغيير الكبير الذي طرأ على نوعية الهواء بسبب التلوث الناتج عن استخدام أسلحة ذات سمية عالية، وهي الأعتدة المصنعة من اليورانيوم المنضب، والتي استخدمت بكميات هائلة جداً، وكما جاء ذكرها سابقاً، تطلق عند انفجارها غيمة من الدقائق الصغيرة من أكاسيد اليورانيوم في الهواء**.

*- وزارة البيئة العراقية، تقرير الواقع البيئي 2008.

**- زينب عبد الزهرة جعفر، أثر الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي في جامعة بغداد، 2005.

واليورانيوم كما هو معروف بأنه مادة كيمياوية سامة تسبب عدة امراض وعلى رأسها السرطان، وفي الوقت نفسه هو مادة مشعة وبذلك فإنه يسبب تلوثاً اشعاعياً، ويشير تقرير لهيئة الطاقة الذرية البريطانية: إن 50 طن (وهي الكمية التي اعترفت وزارة الدفاع البريطانية باستخدامها)، من قذائف اليورانيوم المنضب التي تستنشق نتائجها، يمكن أن تسبب وفاة نصف مليون نسمة نتيجة اصابتهم بالسرطان، وأن منظمة الصحة العالمية WHO بينت في دراسة أعدتها: بأن الأطفال هم الأكثر عرضة لمخاطر التلوث من غيرهم، إن الدقائق المايكروية لأكاسيد اليورانيوم المنضب، سوف تبقى منتشرة على سطح التربة، وإن الظروف البيئية ستقوم

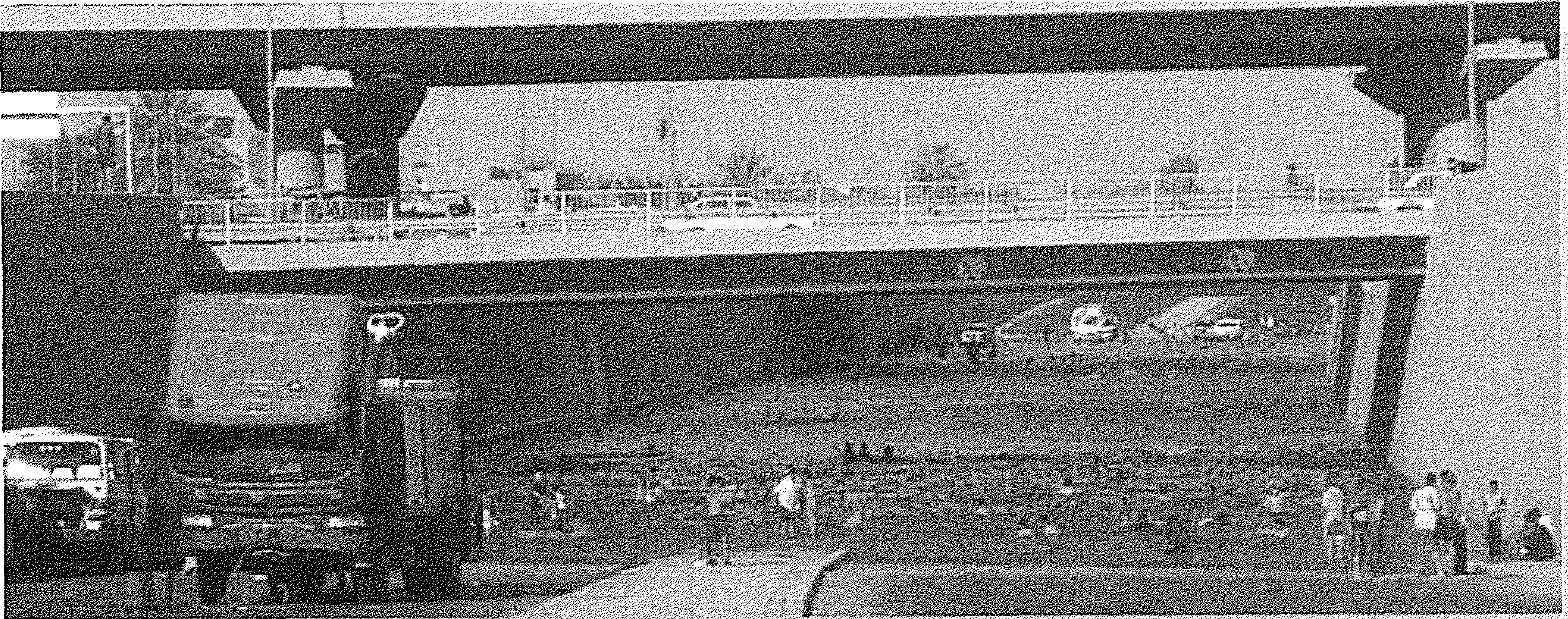
بنشرها لمسافات بعيدة، وخصوصاً أن العراق يتعرض لنوبات متكررة من العواصف الترابية، إذ إن أول ثمانية أشهر من عام 2009، شهد العراق 20 عاصفة ترابية حملت معها آلاف الأطنان، من مختلف الملوثات إلى المدن المكتظة بالسكان، لتدخل الجهاز التنفسي وتستقر داخل جسم الأنسان وتسبب له مختلف الأمراض.



صورة (21) الدخان المتصاعد من حرائق النفط ويلاحظ مقدار التلوث الناجمة عن حرائق النفط الخام.

مياه الشرب

تعرض العديد من المشاريع والمجمعات المائية إلى النهب والتخريب في الأجزاء الميكانيكية والكهربائية، وذلك ابان سقوط النظام والأيام التي تلته، كما تعرض الكثير من مختبرات السيطرة النوعية إلى المستوى نفسه من النهب والسرقة والتخريب، فكان من نتائج ذلك انخفاض نسب الأفراد المجهزين بالماء الصالح للشرب من جهة وتردي نوعية المياه المجهزة من جهة ثانية.



صورة (31) انفجار أحد أنابيب مياه الشرب الرئيسة في مدينة بغداد واستغل المواطنون الفرصة في التعويض عن حرارة الجو

وأن استهداف محطات توليد الطاقة الكهربائية سبب أنواعاً مختلفة من التلوث، إذ دمرت 50% من هذه المحطات، إن المحولات الكهربائية تحتوي على مواد سامة جداً، وهي متعدد الكلور ثنائي الفينول (Poly Chlorinated Biphenyl)*، وكذلك استهداف محطات توليد الطاقة الكهربائية أدى إلى توقف منظومات الصرف الصحي وهذا أدى إلى التسبب بانتشار التلوث، باختلاط مياه الصرف الصحي مع مياه الشرب**.

*- عبد الباقي منجد النائب، اثار الحرب على التلوث البيئي، موقع على الانترنت.

**- عبد خليل فضيل وعلوان جاسم الوائلي، علم البيئة، الموصل، مديرية مطبعة الجامعة، 1985.

وهنالك تأثيرات أخرى على البيئة نتيجة استهداف محطات الطاقة الكهربائية كتأثر منظومات الصرف الصحي، إذ لوحظ تكون عوالق وكائنات بحرية في شط العرب وفم الخليج، ولم يمر على اندلاع القتال في العراق سوى أسبوعين، ويرى علماء الأمم المتحدة أن ارتفاع نسبة العوالق هو مؤشر على وجود الكثير من المواد العضوية في المياه، وتتسلل هذه المواد إلى مياه شط العرب والخليج بفعل فتح المجاري على مياههما واختلاط المياه الآسنة بمياه التصريف، ويجري هذا على وجه الخصوص في مدينة البصرة [37].

وهناك أيضاً مشكلة حاويات القنابل التي تُلقى في نهر دجلة، تحت مرأى ومسمع القوات الأميركية، التي لم تحرك ساكناً، وتكفي الإشارة هنا أن بعض الأسماك تموت بعد 3 ثوان فقط من إلقاء هذه المواد في مياه الأنهار [38].

النظم البيئية الطبيعية سيتم التطرق إلى فقرتين من مكونات النظم البيئية: التنوع الإحيائي والتصحر.

التنوع الإحيائي

يعرف التنوع الإحيائي بأنه تباين أشكال الحياة على سطح الأرض وهو الغنى والاختلاف بالتراكيب الوراثية والأنواع والمجتمعات والنظم البيئية ومظاهر الطبيعة كافة، ويوفر التنوع مادة أساسية يمكن أن تستخدم في مجال الانتخاب والإنتاج بحيث تبقى الأنواع قادرة على التأقلم مع الأوساط المختلفة وملائمة للاستعمالات المتعددة[39] فالأنواع نباتية أم حيوانية هي مصادر للغذاء والطاقة والدواء، وتعد المجتمعات النباتية المتوزعة ضمن النظم البيئية المختلفة اساس في حفظ واستمرارية الحياة على سطح الكرة الأرضية، فالنباتات عناصر الإنتاج وكل نوع يؤدي وظيفة معينة ويمكن القول إنه لا يوجد نوع عن عبث فلكل نوع مهمة يقوم بها، وفقدان نوع ما إنما هو فقد لميزة أو خدمة حيوية في الطبيعة [40]،

وغالبا ما يصاحب التباين الكبير في النباتات تنوع كبير في الحيوانات، كالحشرات والطيور واللبائن والبرمائيات، وبتنوع مصادر المياه تتنوع الأسماك، فالبيئة العراقية بتنوعها الواسع من حيث الجبال العالية إلى السهول والصحاري، وتنوع مصادر المياه الجارية والراكدة العذبة والمالحة تتمتع بتنوعها النباتي والحيواني[41].

غير أن الأحياء الطبيعية في العراق، تعرضت إلى تدهور وتناقص في أنواعها وكثافاتها السكانية، من جراء الحروب التي خاضها العراق منذ مطلع الثمانينيات، التي كان لها أثرها في البيئة العراقية واضح، والأمثلة على ذلك كثيرة .

فالحروب والعمليات العسكرية والتفجيرات التي حدثت في العراق، سببت تدهور الكثير من البيئات الطبيعية وتدمير الغطاء النباتي، وتعرض التربة إلى عمليات التخريب وتدمير قشرتها، مما أدى ذلك إلى انجرافها وتدهورها وتحرك رمالها.

الثروة السمكية

تفيد تقارير مركز حقوق الإنسان العراقي، بأن ظاهرة نفوق (موت) كميات كبيرة من الأسماك تعد مشكلة كبيرة، وترجع هذه الظاهرة إلى تلوث المياه بالمواد السامة، وقد بلغت نسبة الفاقد من الأسماك 100% في بعض المزارع السمكية، وذلك نتيجة لاستخدام الأسلحة المحظورة ضد العراق، وعلى رأسها اليورانيوم المنضب والمواد السامة، وتوضح تقارير "شبكة إعلام العراق" أن تكرار قصف العراق، واستمرار فرض الحصار عليه أديا إلى حدوث حالات من الأمراض تمس الثروة الحيوانية والنباتية، لم تكن قد سجلت من قبل أو كانت نادرة الحدوث، وانتشر مرض الحمى القلاعية بين قطعان الماشية والأبقار بصورة ملحوظة. وأدى الإضرار بالبيئة الطبيعية إلى انخفاض أعداد الطيور المهاجرة، وهلاك الكثير من الأحياء من طيور كاللقالق وحيوانات كالغزلان والجمال.

التصحر

التصحر هو حدوث خلل وتغير سلبي في التوازن الطبيعي والبايولوجي للتربة في منطقة ما بسبب مجموعة من العوامل المتداخلة، ونتيجة لذلك يحصل تدهور مستمر في الخواص الأصلية للتربة، وتفقد بشكل متدرج لجزء أو كل من خواصها الطبيعية وخصوبتها وتتجه بصفاتها العامة إلى صفات الأراضي الصحراوية على مرور الزمن، ثم تصبح مصدر لتهديد الأراضي المجاورة لها ونتيجة لعملية التدهور، هذه تفقد الأرض مقاومتها لعوامل التعرية وتتغلب عليها الصفات الآتية:

- نقص المادة العضوية والرطوبة.
- تلاشي النباتات الطبيعية واختفاء الحيوانات البرية.
- فقد التربة للطبقة السطحية الغنية بالعناصر الغذائية وهي طبقة الطين والغرين تاركة الرمال التي تهدد مناطق أخرى بالغمر.
- انخفاض النشاط البايولوجي للتربة وتفكك بنائها.

كل هذه الصفات تؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأرض وصعوبة استغلالها، ومن ثم تصحرها.

يتعرض العراق إلى مشكلة تصحر خطيرة وقد تفاقمت هذه المشكلة بعد عام 1992، التي تمثلت

بازدياد مساحات الأراضي المتأثرة بالملوحة والتغدق، والتدهور الكبير الذي حصل في الغطاء النباتي، وزيادة المساحات التي تغطيها الكثبان الرملية المتحركة، التي جاءت نتيجة تدهور الأراضي وحصول التعرية الريحية.

وقد بينت الدراسات التي أعدتها «وزارة الصحة العراقية» أن القصف الجوي في مختلف أنحاء العراق، قد أدى إلى تخريب الطبقة السطحية لقوام التربة، التي كانت متماسكة أصلاً قبل القصف، وهو ما أدى إلى زيادة التعرية وتكوين الكثبان المتحركة، ومن ثم الإسراع في عملية التصحر. وكذلك تسبب سير مئات الآلاف من الآليات العسكرية في المساحات الشاسعة من الصحراء، سواءً على الأراضي العراقية أم الأراضي المجاورة، في التأثير في تماسك الطبقة العليا من سطح التربة، فيسهل تحرك الرمال مع أي رياح، ويساعد على انتشار العواصف الرملية.



صورة (41) تحول الاراضي الخضراء إلى جرداء قاحلة بفعل ظاهرة التصحر.

واختتم ورقتي هذه بخير الكلام وأعظمه، قال تعالى في الذكر الحكيم:(واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا الآء الله ولا تعثوا في الارض مفسدين).

8

المصادر

1 - نوري طاهر الطيب وبشير محمود، قياس التلوث البيئي، الرياض، دار المريخ للنشر،1988.

2 - آزاد محمد امين و تغلب جرجيس داود، جغرافية الموارد الطبيعية، جامعة البصرة، مطابع دار الحكمة، 1990.

3 - وود، كرستوفر، تخطيط المدن والسيطرة على التلوث، ترجمة مضر خليل العمر، البصرة، مطبعة الجامعة، 1984 .

4 - خالص حسني الاشعب وانور مهدي صالح، الموارد الطبيعية وصيانتها، جامع الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1988

5 - يوسف ابي فاضل، التلوث البيئي، عمان، مؤسسة فريد ريش نومان،1994.

6 - آزاد محمد امين و تغلب جرجيس داود، جغرافية الموارد الطبيعية

7 - الناصح، رياض، موقع على الانترنيت : 2000 ، www. Mepa . org . sa/ page 131

8 - خالص حسني الاشعب وانور مهدي صالح، الموارد الطبيعية وصيانتها

9 - المصدر السابق نفسه.

10 - آزاد محمد امين و تغلب جرجيس داود، جغرافية الموارد الطبيعية.

11 - Environment in Iraq: UNEP Progress Report Geneva، 20 October.

12 - كاظم المقدادي، كاظم، استحداث وزارة للبيئة ضرورة ملحة، موقع على الانترنت. www . com Iraqi science journal

13 - المجلة العلمية العراقية العدد 561، 200/8/12

14 - جذوة عبد الكريم، تقييم الاثر البيئي لموقع سكراب عويريج، مجلة كلية الهندسة في جامعة بغداد، العدد 15، حزيران 2009، ص 3840-3854

15 - اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب / أغسطس-1949- (المادة 56) من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، وبمعاونة السلطات الوطنية والمحلية، على صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات، وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الأراضي المحتلة، وذلك بوجه خاص عن طريق اعتماد وتطبيق التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة.

16 - كاظم المقدادي، مشاكل البيئة العراقية، هل ستكون ضمن أولويات الحكومة الجديدة؟، موقع على الانترنيت : ، www . rezgar . com 2004/6/5

17 - وزارة البيئة العراقية، تقرير الواقع البيئي، 2005 .

18 - اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس-1949- (المادة 56).

19 - وزارة البيئة العراقية، تقرير الواقع البيئي، 2005.

20 - كاظم المقدادي، مشاكل البيئة العراقية، هل ستكون ضمن أولويات الحكومة الجديدة؟.

21 - وزارة البيئة العراقية، تقرير الواقع البيئي 2009

22 - Desk study on the Environment in Iraq، UNEP، 2003.

23 - اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس- 1949.

24 - المصدر السابق نفسه.

25 - فاتن صبحي عزيز، تقييم الواقع البيئي في منطقة المشراق ما بعد حرائق الكبريت، بحث غير منشور.

26 - وزارة البيئة العراقية، تقرير الواقع البيئي، 2005 .

27 - كاظم المقدادي، مشاكل البيئة العراقية.

28 - وزارة البيئة العراقية، تقرير الواقع البيئي، 2006.

29 - المصدر السابق نفسه.

30 - UNEP " Assessment of Environmental Hot Spots in Iraq " 2005.

31 - عبد الباقي منجد النائب، اثار الحرب على التلوث البيئي، موقع على الانترنت
32 - المصدر السابق نفسه.
33 - المصدر السابق نفسه.
34 - ادورد كيلر، الجيولوجيا البيئية، ترجمة غسان محمد السبتي، الطبعة الثالثة، جامعة صلاح الدين، 1982.
35 - علي حسن موسى، التلوث البيئي، دمشق، دار الفكر، . 2000
36 - ادورد كيلر، الجيولوجيا البيئية، ترجمة غسان محمد السبتي، الطبعة الثالثة، جامعة صلاح الدين، 1982 .
37 - وزارة البيئة العراقية، تقرير الواقع البيئي، 2004.
38 - عبد خليل فضيل وعلوان جاسم الوائلي، علم البيئة، الموصل، مديرية مطبعة الجامعة، 1985.
39 - يوسف القواسمة، المناخ والتصحر، مجلة الزراعة والمياه، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (اكساد) العدد الثالث (1986).
40 - فليح الطائي، بحث واقع التصحر في جمهورية العراق وطرق مكافحتها، وزارة الموارد المائية.
41 - شريف حموده، الموت في العراق يلعب دور البطولة، موقع على الانترنيت: اسلام اون لاين، 2002/10/1.



الاحتلال الأميركي وتدهور الأوضاع الصحيّة في العراق



بسمة ماجد حمزة المسعودي

باحثة - مركز حمورابي

مقدمة

تعرض العراق ولا يزال لحرب مدمرة، تميزت هذه الحرب بنوعية الأسلحة الفتاكة التي استخدمت فيها: (أسلحة ذات تأثير عشوائي- أسلحة تدمير جماعي- قنابل فراغية، عنقودية- أسلحة فسفورية- غازات سامة- أسلحة كيماوية)، أسلحة حديثة جربت للمرة الأولى في الحرب على العراق، كما تميزت بكمياتها الضخمة، والتي كما يبدو كان القصد من وراء استخدامها بهذا الشكل والحجم، هو ترك هذا الأثر المفجع من تدمير متعمد لبيئة العراق وللإنسان العراقي، مع ما يحمله ذلك من انتهاك صارخ للقوانين الدولية، التي حظرت في البرتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف (المادة 35) (يحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد).

إن ما ارتكب بحق الشعب العراقي كان عن سابق إرادة، مما يعد جرائم حرب من الدرجة الأولى بحسب تعريف القانون الإنساني لجريمة الحرب، (بأنها الجريمة التي تتصل أركانها بمجرد حصول انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف (1949)، وذلك بالاعتداء على المدنيين وممتلكاتهم، كما تقوم أركانها بحصول انتهاكات خطيرة للقوانين والأعراف السارية المفعول خلال المنازعات المسلحة)، وعن طريق التعريف ومطابقته مع ما حدث ويحدث في الواقع من انتهاكات جسيمة، فإنه يقع ضمن التوصيف القانوني الدولي لجرائم الحرب.

وبعد مرور عشر سنوات عجاف على الاحتلال الأميركي للعراق، وما وتركه من آثار مدمره في كل المجالات، وعلى مختلف الصعد وفي الميادين كافة، إذ عانى الشعب العراقي خلالها أشد المعاناة، ولاسيّما الأطفال الذين كانوا الضحية الرئيسة لهذه الحرب المدمرة، وفيما يخص الوضع الصحي في العراق بدأت علائم الكارثة بالظهور نتيجة الحصار والاحتلال، اللذين قادتهما الولايات المتحدة الأميركية لاستهداف الشعب العراقي وتدميره وتفتيت نسيجه.

وتعد الأوضاع الصحية في العراق واحدة من أسوأ الأوضاع في المنطقة، وقد أظهرت مقارنة المؤشرات في السنوات العشرين الأخيرة، أن الوضع الصحي للسكان قد تدهور بشكل خطير، ويشير مسح أحوال المعيشة 2004، الى أن ترتيب العراق يأتي متدنياً، مقارنة مع دول الشرق الأوسط الأخرى، فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عن الأمم المتحدة، ونجد تدهوراً خطيراً في هذه المؤشرات مقارنة مع الإحصاءات السابقة يشمل النظام الصحي في العراق، كل المؤسسات الوقائية والعلاجية، بما في ذلك مراكز الصحة الإنجابية، والمستوصفات المدرسية، والمراكز الصحية الثابتة والمتنقلة، والمختبرات، ومصانع الأدوية، وغيرها مما له علاقة مباشرة وغير مباشرة بصحة المواطن، ومن المعلوم أن العراق واجه مخاطر صحية جسيمة، بسبب الحروب والحصار، وتراجع القدرات البشرية والتمويلية والفنية للقطاع الصحي، وبسبب التدهور البيئي، ودمار البنية التحتية، إلى جانب تراجع الإمكانات الاقتصادية للمواطن، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات، وتردي الخدمات الصحية، وتعاظم العبء النفسي والمادي على المواطنين.

تسبب الاحتلال في خلق أجواء نفسية متوترة، ألقت بظلالها على المواطن العراقي بشكل واضح، رافقه نقص في العلاج والأجهزة وعدد الأطباء المتخصصين، بسبب الهجرة وأنواع التهديدات التي يتعرضون لها، والتي تمنع المرضى والأطباء من مراجعة المستشفى بسبب الخوف والتردد، كما أن فقدان وغياب الأجهزة الحديثة، بجانب سماح القوات الأميركية/ أو تماهلها - ومسؤوليتها القانونية عن حماية المؤسسات - لأعمال النهب والسلب، وكذلك عمليات الفساد التي شابت صفقات استيراد الأجهزة ذات مواصفات رديئة في عهد الحكومات الانتقالية.

أولاً: تدهور النظام الصحي

تعرضت الحالة الصحية لسكان العراق لنكسات كبيرة بسبب عقود من الحرب والاحتلال الأميركي، بسبب الانخفاض الحاد في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، ومن ثم انخفاض الإنفاق على الصحة، مما أدى إلى تدهور نوعية الخدمات ونقص في الأدوية واللوازم، وعلاوة على ذلك أضرّ استمرار الصراع والوضع الأمني غير المستقر في البنية التحتية وتسبب في فقدان العديد من المهنيين في مجال الصحة، وأضعف إمكانية حصول المواطن إلى الخدمات الصحية الأساسية.

إذ تشير التقديرات إلى أن مجموع السكان في العراق، وصل إلى (31) مليون نسمة في عام 2008 بالمقارنة مع (28.5) مليون نسمة في عام 2007، وقد بلغ معدل النمو السكاني السنوي (3%) في المتوسط على مدى العقود الثلاثة الماضية[1].

فقد كان لدى العراق قبل الاحتلال قاعدة طبية ضخمة، تقدم الرعاية الفعالة عبر المؤسسات الصحية وبطاقات الأمراض المزمنة المجانية، وبأسعار رمزية عبر المستشفيات، التي بلغ عددها أكثر من (282) مستشفى (1394) مركز صحي و(402) عيادة طبية، وبلغ عدد الأطباء الاختصاصين والممارسين(17532)، في حين كان عدد العاملين بمجال التمريض(25043)، والذي لم يبقَ منها إلا القليل.

وزارة التخطيط، استراتيجية إعادة الإعمار في العراق للسنوات 2004، 2007-2003، ص 8.



لقد تعرض بنية القطاع الصحي إلى التدمير في الحرب، فمصانع الأدوية لم تعد تلبي سوى أقل من واحدة من ثلاث عشرة من حاجات العراق من الأدوية، لقد اعتاد العراق سابقاً على استيراد ما قيمته (500) مليون دولار سنوياً من الأدوية والتجهيزات الطبية، ولكن سرعان ما حُظِرَ ذلك حظراً تاماً- أي شحت الأدوية جميعاً-، وأصبحت غير متيسرة، فضلاً عن انهيار البنى الأساسية- تجهيز الطاقة الكهربائية والمياه النظيفة ووسائل النقل-، أدى إلى توقف عمل كثير من الخدمات الطبية وخفض أمكانية الحصول على الرعاية الطبية، ولم تهتم الحكومة بالقطاع الصحي الاهتمام المطلوب، والتي تعرضت بنيته التحتية للسلب والنهب في أثناء دخول القوات الأميركية، ولم تجهز المستشفيات والمستوصفات طوال السنوات 2003 . 2005 بالمعدات الطبية المتطورة والأدوية، وأما الإمدادات الطبية الأساسية الموجودة مثل الدم، ووسائل التخدير، بل حتى الضماد وخيوط العمليات والجروح فهي شحيحة فضلاً عن ذلك لم يجرِ بناء أي مستشفى جديد.

تبنت وزارة الصحة نظاماً صحياً يعتمد الرعاية الصحية الأولية، كركيزة أساسية في تقديم الخدمات الصحية وفق معايير الجودة، بوصفها مستوى الخدمات الأول المقدم للمواطن مع ضمان تكامل تلك الخدمات مع المستوى الثاني المستشفيات العامة، والثالث المراكز التخصصية عبر تطبيق نظام طب الأسرة في المراكز الصحية، والعمل بنظام الزائر الصحي، ويركز هذا النظام على إدخال حزمة الخدمات الصحية الأساسية في المراكز الصحية التي تقدم خدمات المراقبة والفحص للنساء والأطفال، وكذلك تقدم هذه الخدمات عن طريق مستشفيات الأم والطفل.

تحتوي المراكز الصحية الأولية (الرئيسة، والنموذجية، والفرعية) على صالة ولادة وردهة طوارئ، وأُنشِئ ما يقارب (250) مركزاً للرعاية الصحية الأولية بعد عام 2003، وزادت أعدادها للمدة (2003 - 2008) بمعدل نمو (2.8 %)، على حين بلغ مؤشر مركز صحي رئيس لكل 1000 من السكان حوالي (34911) عام 2008، وهذا يعني أن مستوى الخدمات المقدمة ونوعيتها هي أقل من المستوى المطلوب بثلاثة أضعاف تقريباً، إذ بلغ عدد المراكز الصحية الرئيسة (782) مركزاً، وبلغ مؤشر مركز صحي فرعي يديره ذوو المهن الصحية لكل(5.000) من السكان حوالي (58406)، وبلغ عدد المراكز الفرعية (467) فقط، ويلاحظ أن الفجوة بين المستهدف والواقع كبيرة مما يتطلب رفع مستوى التخصيصات والجهود للوصول إلى العدد المطلوب من المراكز[2].

وعند توزيع المراكز الصحية على مستوى الحافظات، يظهر أن هناك اختلافاً واضحاً بين محافظة وأخرى مما يعكس توزيع غير عادل للخدمات، ففي الوقت الذي لا يتجاوز عدد المراكز الصحية في العاصمة بغداد (171) مركزاً والتي يتجاوز عدد سكانها (6) ملايين نسمة، نجد أن هذا العدد يرتفع في المحافظات الشمالية كالسليمانية مثلاً لتبلغ (387) مركزاً، وعدد سكانها لا يصل إلى المليون نسمة، واستناداً إلى هذا المؤشر بلغ معدل مركز صحي لكل 1000 نسمة (41741) في بغداد، وهي على وفق هذا تليها محافظة واسط، إذ بلغ هذا المؤشر (28123)، والديوانية المؤشر أشد المحافظات حرماناً بسبب كثافتها السكانية العالية (25.800)[3].

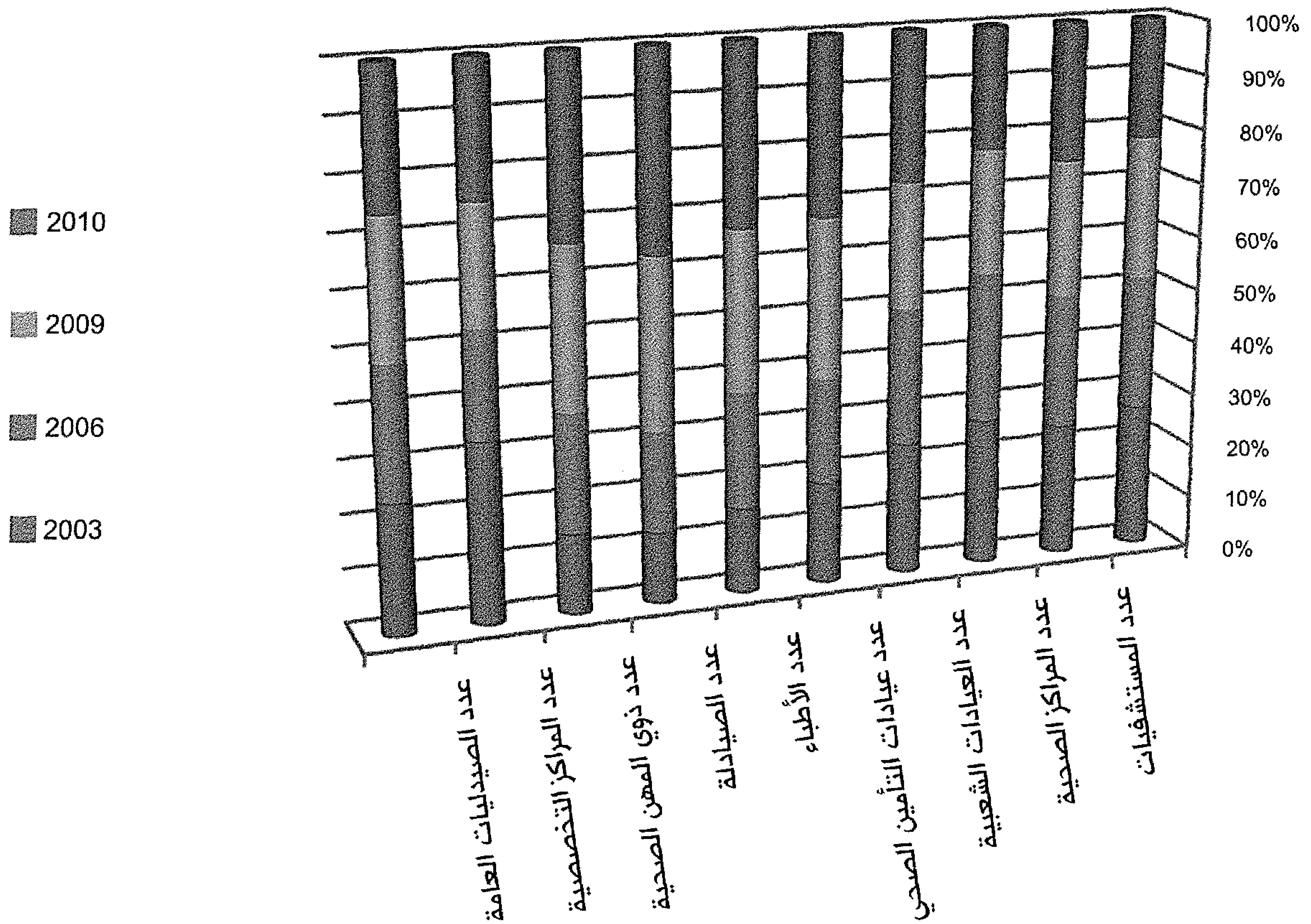


ويمكن تأشير مستوى كفاية وكفاءة الخدمات الصحية المقدمة للسكان للسنوات (2003 – 2010) كما في الجدول الآتي، إذ بلغ معدل عدد الأطباء (الاختصاص وغير الاختصاص) لكل 1000 من السكان أقل من واحد (0.6 %)، ومعدل طبيب/ممرضة (1/0.4) وهو أقل من واحد أيضاً، ومعدل طبيب/ كادر تمريضي (ممرضين وممرضات) (1\1.2)، وهذا المعدل لا يتناسب مع المعدل المطلوب وهو (1\4)[4]، ومن جانب آخر فإن هناك ارتفاعاً في معدل عدد السكان/ مستشفى، ومعدل عدد السكان لكل عيادة شعبية، أما بالنسبة إلى معدل إشغال الاسرة، فعلى الرغم من ارتفاعه، إلا أنه لم يرتقِ إلى المعدل المطلوب وهو (90 %).

جدول 1- مؤشرات النمو الكمي في إعداد المؤسسات الصحية وكوادرها البشرية

المؤشرات	2003	2006	2009	2010
عدد المستشفيات	282	260	271	229
عدد المراكز الصحية	1641	1640	1644	1665
عدد العيادات الشعبية	40234	40578	32777	32403
عدد عيادات التأمين الصحي	323	330	298	353
عدد الأطباء	14704	14988	22396	24750
عدد أطباء الأسنان	2680	3602	4846	5494
عدد الصيادلة	2309	3201	5376	6265
عدد ذوي المهن الصحية	25043	36768	49175	54898
عدد المراكز التخصصية	90	53	58	66
عدد الصيدليات العامة	268	270	277	282

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية 2006، 2009، 2010.



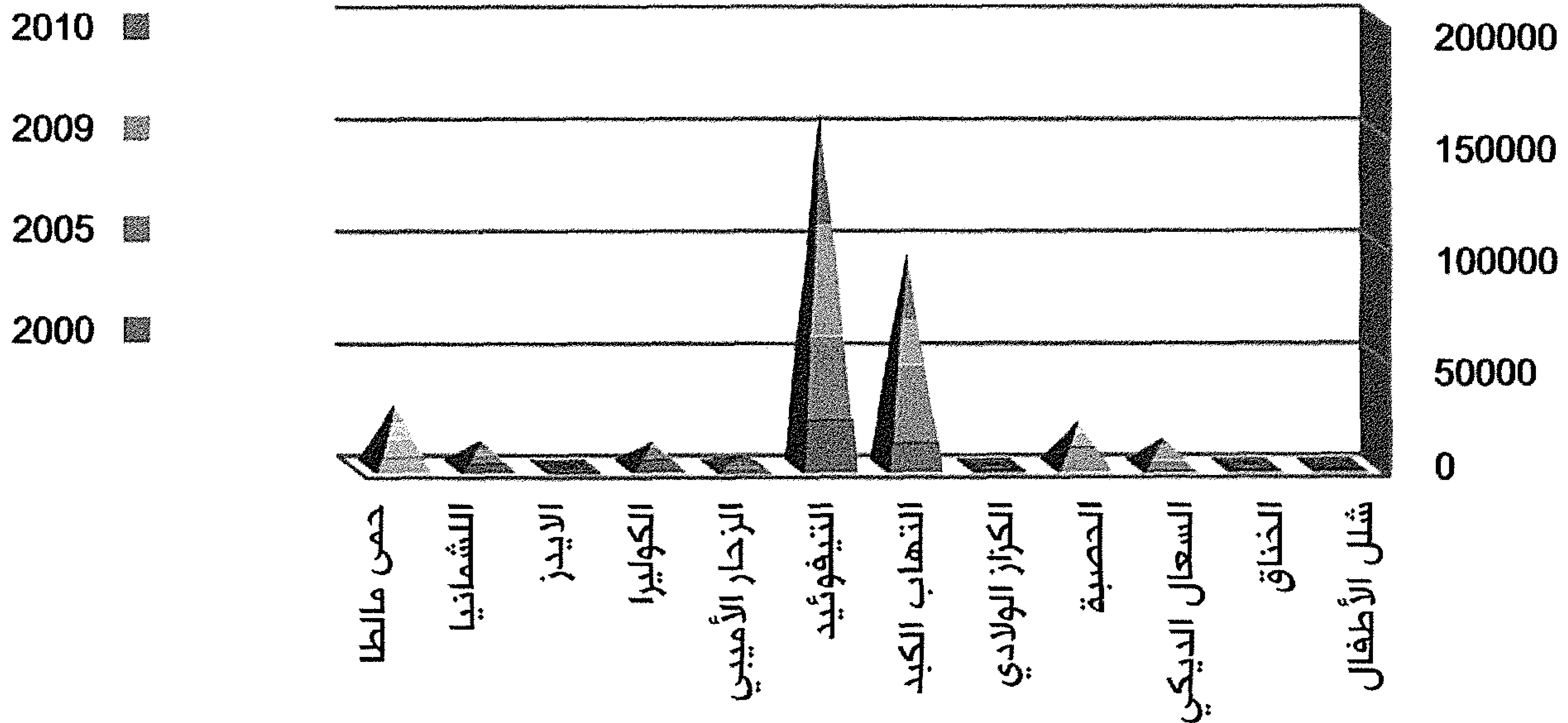
على صعيد آخر يظهر مسح الصحة النفسية لعام 2006 .2009، أن خمس الأسر العراقية محرومة من إشباع الحاجات الأساس الصحية، وأن الريف أكثر حرماناً من الحضر وبمعدل مرتين ونصف عن الحضر، إذ بلغت في الريف (32.9 %) وفي الحضر (15,3 %)، لقد زادت العمليات التي تجرى في المستشفيات بأنواعها كافة (الصغرى، المتوسطة، الكبرى، فوق الكبرى)، إلى ما يقارب (700 ألف عملية) في عام 2008 مقارنة بـ(560 ألف عملية) عام 2006، وتجرى أعداد كبيرة من العمليات فوق الكبرى التخصصية (جملة عصبية، أوعية المخ، زراعة وتحليل نخاع العظم، جراحة القلب المفتوح، جراحة الأطفال)، ليبلغ عددها(81214) عملية سنوياً[5].

وهنالك مؤشرات يمكن عن طريقها بيان صورة الوضع الصحي في العراق، وهو مؤشر عدد الإصابات بالإمراض الانتقالية، إذ يتضح من بيانات الجدول (2)، التدهور الحاصل في الأحوال الصحية للإفراد، بدليل تصاعد أعداد الإصابات الإمراض الانتقالية، والذي يشير إلى انخفاض في مستوى الخدمات الوقائية، المتمثلة بالتلقيح ضد هذه الإمراض، فضلاً عن النقص الحاصل في العقاقير المضادة والمختبرات الصحية والمراكز الرعاية الأولية، إذ ارتفع عدد الإصابات بمرض شلل الأطفال بنسبة قدرها (650 %) للمدة (2003-2008)، وارتفع عدد الإصابات إلى(75) إصابة في سنة 2004، بعدما كانت بحدود(10) إصابة في عام 2002، وهي المدة التي سبقت الاحتلال، وشهدت بقية الأمراض ارتفاعاً في أعدادها، ولاسيما مرض الحصبة والتيفوئيد والزحار الأميي للسنوات نفسها، وبنسبة زيادة قدرها(73.5 %، 1191 %، 3009 %) على التوالي[6].

جدول - 2 عدد الإصابات بالأمراض الانتقالية في العراق للمدة (2000 - 2010)

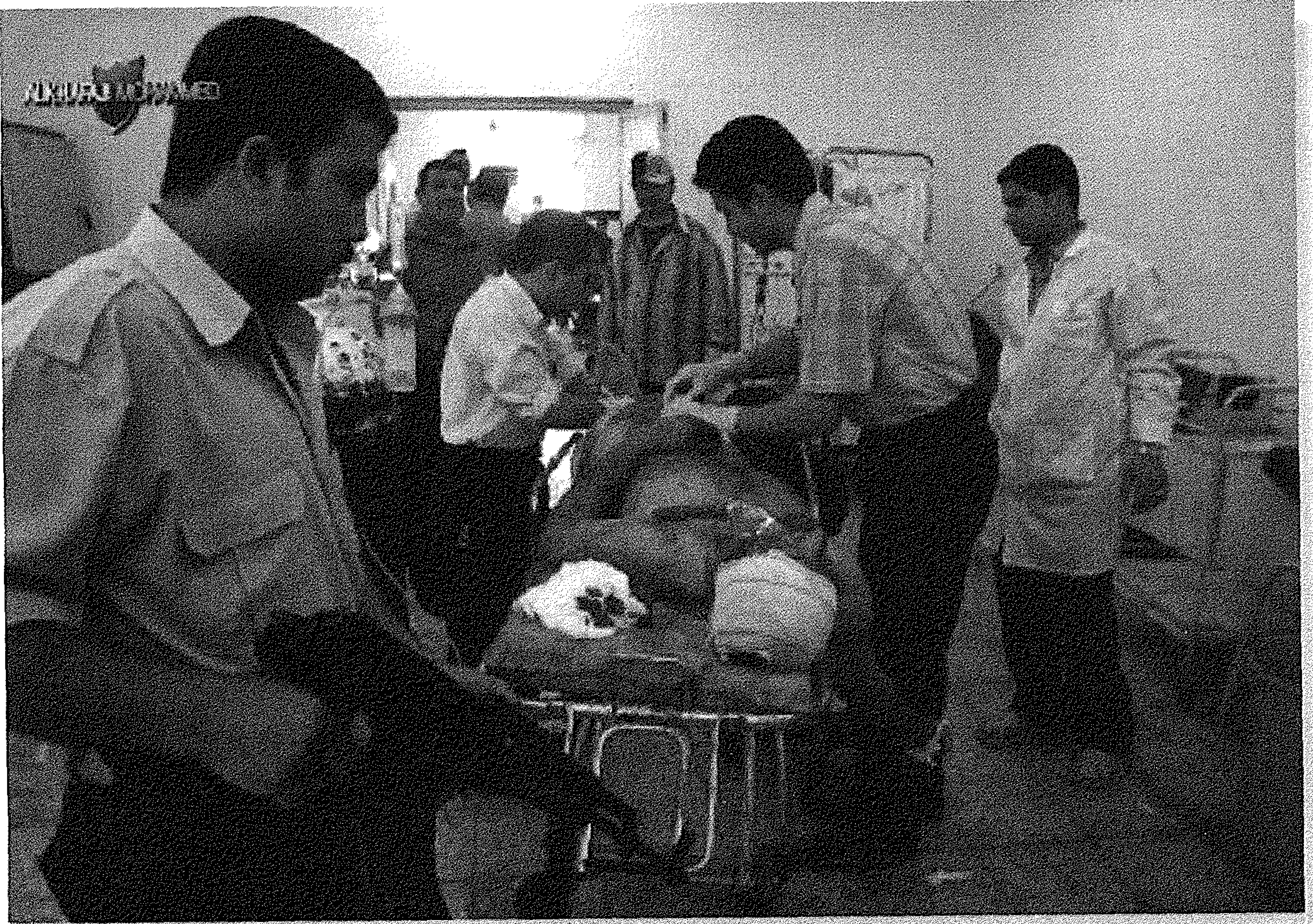
المرض	2000	2005	2009	2010
شلل الأطفال	75	55	15	12
الخناق	142	133	75	87
السعال ألديكي	466	3654	5916	2195
الحصبة	9920	5434	3،321	1121
الكزاز الولادي	49	33	26	23
التهاب الكبد الفيروسي	13150	33،720	19819	28571
التيفوئيد	23392	36546	49113	49139
الزحار الأميبي	60	1467	1711	1568
الكوليرا	4832	4691	93%	944
الايدز	12	44	57	63
اللشمانيا الجلدية	3435	3276	2086	3113
حمى مالطا	6454	7456	6804	7399

المصدر: احمد خليل حسن الحسيني، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (1995-2008) أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004، ص158.



المصدر: التقرير السنوي لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات 2006، 2010، ص29- ص39-ص39.

وتؤدي قضية تصفية الكوادر الطبية عن طريق الاغتيال، ومغادرة البعض الآخر للعراق هرباً من القتل، دوراً كبيراً في تراجع القطاع الصحي، إذ يذكر معهد بروكنيك (Brooking Ins) أن (2000) طبيب عراقي اغتيلوا (كلهم تقريباً من ذوي الكفاءات العالية والخبرة والتخصص النادر)، و(250) اختطفوا، وأن نصف أعداد الأطباء العراقيين تقريباً غادروا البلاد، وأنَّ نحو (75 %) من الأطباء والصيادلة والممرضات، تركوا وظائفهم منذ عام 2003، وأكثر من نصفهم هربوا خارج العراق.



وكان للاحتلال الأميركي النصيب الأكبر في تدمير البنية التحتية للعراق، وبضمنه القطاع الصحي، عبر استخدام الأعتدة المحرمة دولياً عند احتلالها العراق، فضلاً عقد الصفقات لاستيراد التجهيزات الطبية والأدوية المنتهية الصلاحية، وإلى مساندة الشركات الأجنبية ذات الأجندات المشبوهة التي قامت بنشر الأوبئة والأمراض الفتاكة.

فضلاً عن الدور المشبوه لشركات إعادة الأعمار والإدارة الأميركية، في خلق فوضى في القطاع الصحي بالعراق بعد الاحتلال، إذ ذكر براتاب شاتري رئيس المنظمة الأميركية- غير الحكومية- لمراقبة شركات إعادة الإعمار في تقريره حول أوضاع الرعاية الصحية في العراق، والذي نشر على موقع المنظمة بتاريخ 2007/12/8، بعنوان الرعاية الصحية في العراق تضمن ما يأتي[7]:

1 - اختفاء حاوية من بين (14) حاوية، ضمت تجهيزات طبية عالية التقنية بتكلفة (70) مليون دولار من المخازن، التي تملكها إحدى الشركات الكويتية في منطقة مطار بغداد الدولي، وتحطم العديد من التجهيزات أو اختفائها من المخازن.

2 - المشروع كان يتضمن برنامجاً تدريبياً للطاقم الطبي العراقي، على التعامل مع تلك الأجهزة مدته (15) يوماً، لكن الإدارة الهندسية قررت تقليص البرنامج إلى (10) ثم إلى (3) أيام، ولم تنفذ، وألغت الإدارة الهندسية في الجيش الأميركي تأسيس (130 من بين150) مركزاً صحياً التي خصصت لها التجهيزات.

3 - تقدر أرباح شركة **(بارسونز جلوبال)** المسؤولة عن تلك التوريدات بـ (3،3) ملايين دولار.

4 - التجهيزات الطبية المكدسة تقدر بالملايين في المخازن، على حين تبقى المنشآت الصحية الحديثة التي شرع في إنشائها مهملة وغير مكتملة، ويقوم عشرات من الأطباء بإجراء عمليات جراحية في المستشفيات القائمة، بالفعل والتي تفتقر إلى الإمدادات الأساسية مثل أجهزة التعقيم والتخدير.

ومن أهم المشاكلات التي واجهت القطاع الصحي في العراق، الفساد المالي والإداري والسياسي، إذ لم يكن تدمير البنى التحتية الصحية العائق الوحيد، الذي يقف في طريق تطوير الواقع الصحي في العراق، وكشف عن أكبر عملية فساد في تاريخ وزارة الصحة، إذ تم إحالة (12) عرضاً إلى شركة(جي– أي)، بمبلغ (400) مليون دولار، تتضمن استيراد أجهزة طبية، فضلاً عن عملية الفساد في العرض الخاص بمعامل الأوكسجين بكلفة (45) مليون دولار لإنشاء (22) معملاً، إذ أرسلت المواصفات إلى شركة واحدة، فازت بالعقد بعد إعطاء عمولة 5 ملايين دولار لجهات معينة، فضلاً عن أن مخازن الأدوية في العراق تعيش وضعاً سيئاً لانعدام الخدمات، وحرق المخازن الاستراتيجية التي تحتوي على مواد طبية بقيمة (100) مليون دولار[8]، وكذلك عدم وجود آلية واضحة لمقاضاة الشركات التي تورد الأدوية الفاشلة.

فانهيار الخدمات الطبية والصحية مشكلة صارخة وجلية للعيان، وأشار تقرير منظمة الصليب الأحمر الدولية إلى تردي الخدمات الصحية، وأكدت صحيفة **(الصباح)** الرسمية أن أداء وزارة الصحة شهد تراجعاً واضحاً خلال السنوات الثلاث الماضية، تمثل بعطل أجهزة الفحص الطبي وقلة الأدوية في أغلب المؤسسات الصحية، مما زاد من معاناة المواطنين وهم يحاولون الحصول على خدمات علاجية جيدة، وعلى الرغم من إصلاح معظم الأجهزة، إلا أن الوزارة مازالت تواجه الكثير من المشكلات في مقدمتها قلة الأدوية، ولاسيّما في العيادات الطبية الشعبية وقلة الملاكات الطبية والتمريضية في الكثير من المؤسسات الصحية. وتم خلال عام 2006، إحالة مئات قضايا الفساد الإداري والمالي إلى القضاء، فضلاً عن تشخيص العديد من المشكلات التي كانت ولا تزال تعاني منها وزارة الصحة، في مقدمتها قلة الأطباء الاختصاص في المستشفيات العامة وردهات الطوارئ.

وظل القطاع الصحي يواجه الكثير من المشكلات والتحديات بسبب الظروف الاستثنائية، التي مر بها المجتمع العراقي، إذ أثر فقر الأوضاع الصحية للسكان بشكل سلبي على فاعلية وإنتاجية قوة العمل لعموم البلد، وظل نظام الرعاية الصحية في العراق يعاني من عجز كبير في التمويل، مما انعكس بشكل مباشر على طبيعة الخدمات المقدمة وشحة المستلزمات الطبية وعدم كفايتها، ومعالجة أعداد غفيرة من المرضى في المستشفيات العراقية، بشكل يفوق الطاقة الاستيعابية بأضعاف مضاعفة، مقابل ذلك يلاحظ التدني في نسب إشغال

الأسرة في المستشفيات، والتي تبلغ حوالي (65%) من طاقتها، إلى جانب تحديات أخرى تتعلق بعدم استغلال تكنولوجيا المعلومات في القضايا الطبية، إن جميع هذه التحديات جعلت ظروف العمل في مجال الرعاية الصحية فقيرة وغير مستقرة.

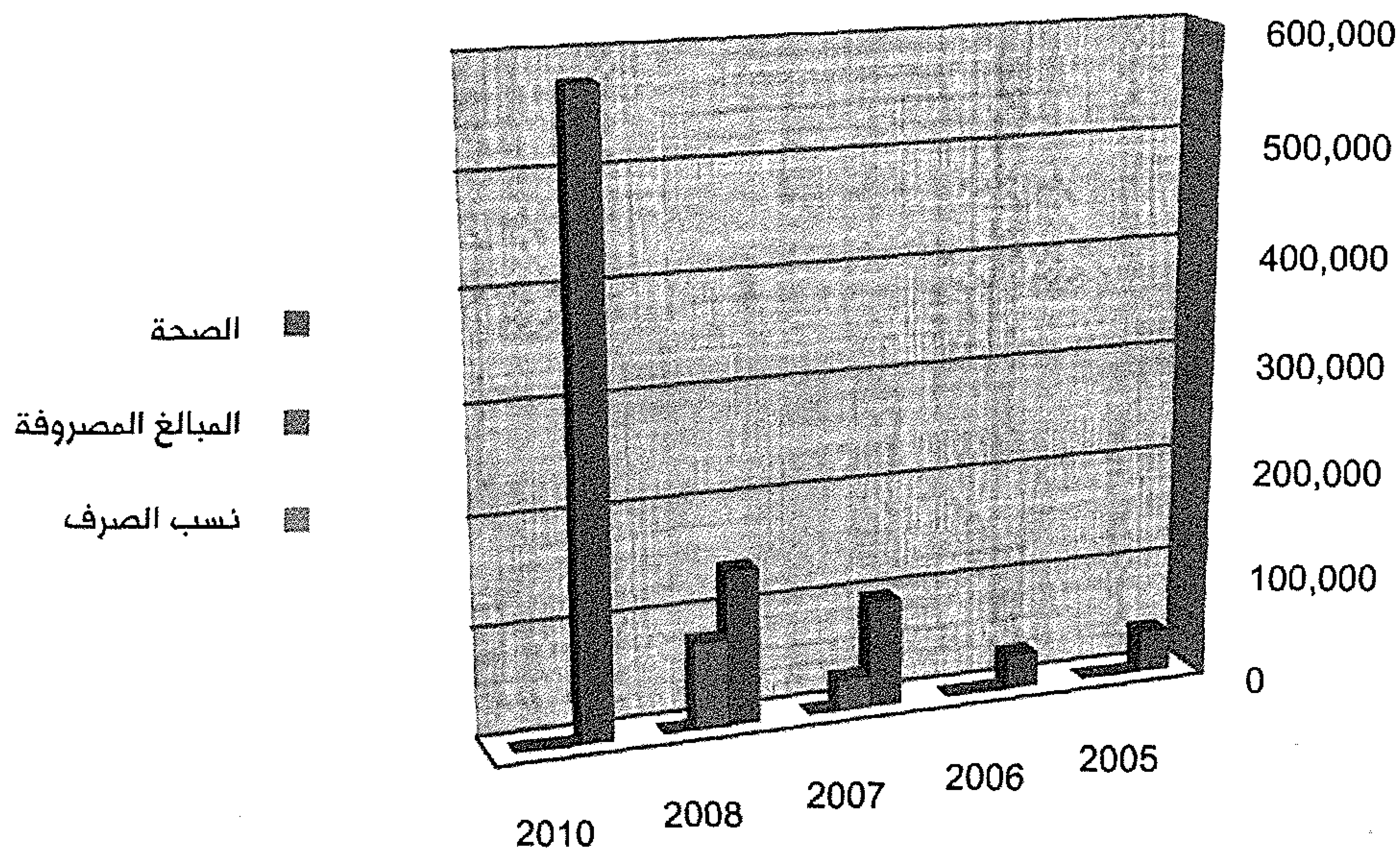
وإن أبرز التحديات التي يواجهها القطاع الصحي هي محدودية الموارد المخصصة للقطاع الصحي، إذ تبلغ نسبة الإنفاق على قطاع الصحة (4,9%) من مجموع الإنفاق الحكومي للأعوام 2002 – 2006، وهي بكل الأحوال تخصيصات قليلة وغير كافية، بالمقارنة مع توصيات منظمة الصحة العالمية، التي تشير إلى أن البلدان النامية تنفق حوالي(34) دولار أميركي لكل فرد في مجال العناية الصحية، وهو ما يحمل البلاد أعباء بسبب زيادة نسبة الأمراض ونقص الخدمات الطبية، إلى جانب القلق المتزايد من إمكانية توفير المستلزمات الطبية اللازمة، لرفع المستوى الصحي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويظهر الجدول (3) معدل التخصيصات السنوية للقطاع الصحي ونسب التنفيذ[9].

جدول - 3 مقدار التخصيصات السنوية ونسب الصرف لقطاع الصحة للسنوات 2005-2010

(مليون دينار عراقي)

السنة	الصحة	المبالغ المصروف	نسب الصرف
2005	38،000	ــــ	ــــ
2006	31،542	ــــ	ــــ
2007	98،250	28،280	28،8
2008	142،263	79،533	55،9
2010	575،941	88،23	75،4

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية2005، 2008، 2010 .



واقع المرأة والطفل العراقي

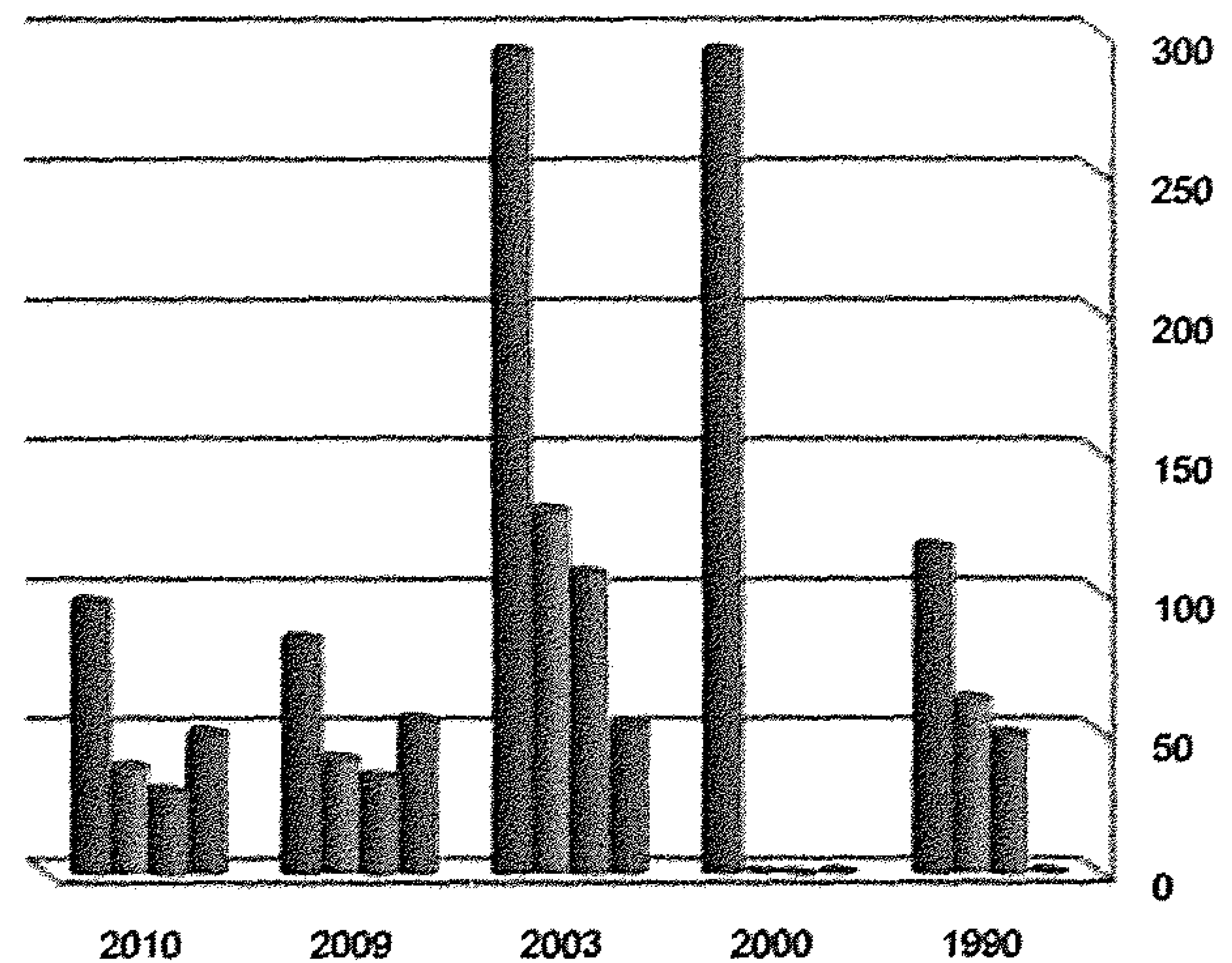
هنالك مؤشرات عدة يمكن الاستدلال منها على طبيعة الوضع الصحي في العراق، إذ يعبر مؤشر العمر المتوقع عند الولادة عن حالة التحسن في الظروف الصحية والمعيشية للسكان، ويتضح أن العمر المتوقع عند الولادة في العراق، (الجدول - 4) يقدر بنحو (63،9) سنة والذي انخفض إلى (56،1) سنة عام2000، وبمقارنته مع ما وصلت إلية الدول العربية النفطية، والذي بلغ نحو(74،9) سنة كما هو الحال في الكويت، في حين يعكس معدل وفيات الأطفال الرضع ومستوى الرعاية الصحية التي تقدم للأطفال الرضع خلال الشهور الأولى من الولادة، إذ بلغ معدل هذا المؤشر نحو(107،9) حالة وفاة لكل إلف مولود حي عام 2000 مقارنة بمعدل (50) حالة وفاة في عام 1990[10]، مما يعكس حجم التدهور في الرعاية الصحية للأطفال الرضع، وشهدت المؤشرات الأخرى (معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الأمهات) تصاعداً في نسبها خلال عقد التسعينيات مما يشير إلى حالة التدهور في الظروف الاقتصادية، ومدى تأثير الحصار على الوضع الصحي والتغذوي للأطفال والأمهات.

جدول - 4 معدل الوفيات (الخام- الرضع- دون سن الخامسة) ومعدل الولادات الخام ومعدل النمو السكاني للسنوات (2005)

المؤشرات	1990	2000	2003	2009	2010
العمر المتوقع عند الولادة	63.9	56.1	53	55	50
معدلات وفيات الأطفال الرضع لكل (1000) مولود حي	50	107.9	107.9	35	30
معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل (1000) مولود حي	62	130.6	130	41	38
نسبة وفيات الأمهات لكل (100000) ولادة حية	117	294	294	84	97

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية، 2005. ص.21-71 والمجموعة الاحصائية السنوية2006 ، ص 62. والمجموعة الاحصائية السنوية، ص 71.

معدل الوفيات



إن عدد الأطفال الذين يموتون من كل ألف ولادة حية، قد وصل إلى (125) وفاة لكل ألف ولادة حية، أي بزيادة مرتين ونصف عن العدد نفسه قبل عام 1990، إذ بلغ (50) طفلاً، وإن (130) ألف طفل قد توفي في عام 2003 وحده قبل بلوغهم سن الخامسة، ويعود أكثر من نصف العدد لأطفال حديثي الولادة، بعمر الشهر الأول من حياتهم.

تؤكد منظمة الحفاظ على حياة الأطفال، أنها ترصد العشرات من الأطفال في العراق يعانون من الاضطرابات العقلية، بسبب الكوارث الحربية، وأن (1800) طفل و(1100) امرأة (في بغداد وحدها)، تقدموا للحصول على المساعدات النفسية منذ كانون الثاني 2007 إلى الآن، وأن أقل من (6%) منهم فقط عادوا لمتابعة العلاج بعد الحصول على تشخيص الطبيب[11].

وذكرت دراسة طبية عراقية صدرت عام 2006 بدعم من منظمة الصحة الدولية، أن (30%) من الأطفال في مدينة الموصل يعانون من اضطرابات نفسية، و(47%) من الأطفال في بغداد قد تعرضوا إلى الصدمات النفسية الشديدة، و(14%) منهم إلى الاضطرابات النفسية الشديدة كالاكتئاب والكوابيس والقلق، وتؤكد جمعية الهلال الأحمر ببغداد أن نحو(30%) من الأطفال المعاقين المسجلين لدى الجمعية، أصيبوا بسبب عمليات الجيش الأميركي[12].

في عددها الصادر يوم الجمعة 19/1 /2007، نبهت صحيفة (الاندبندنت) إلى المحنة الفظيعة لأطفال يموتون بسبب قلة الأجهزة الطبية البسيطة، التي لا تزيد كلفتها في بعض الحالات على (95) باوند، وأشارت الصحيفة إلى رسالة وقعها مئة طبيب مدعومون من منظمة المحامين الدولية، إلى الظروف الصعبة في المستشفيات العراقية، يكشف مضمونها عن خرق اتفاقيات جنيف التي تتطلب من الولايات المتحدة وبريطانيا- كقوات احتلال- أن تحمي حياة الناس، وقال الأطباء: **(إن الأطفال المرضى أو المصابين، الذين يمكن معالجتهم بطرق بسيطة يتركون للموت بالمئات، لأنهم لا يملكون الأدوية الأساس والمصادر الأخرى اللازمة للعلاج، مثل الأدوات الطبية، وإن الأطفال الرضع يزودون بالأوكسجين بواسطة أنبوب بلاستيكي في أنوفهم فيموتون لعدم وجود قناع أوكسجين ، بينما يموت أطفال آخرون بسبب قلة فيتامين K، أو الإبر المعقمة وهي لا تكلف سوى 95 باوند)**، ويشير الأطباء إلى أن بعض الأمراض تنتقل بسبب عدم وجود الكفوف الجراحية، والتي لا يكلف الزوج منها سوى (3.5) باوند، وحث الأطباء في المملكة المتحدة على تجهيز المستشفيات العراقية بالوسائل اللازمة لمعالجة الأطفال، من مبلغ إعادة الإعمار البالغ (33) مليار دولار، ويظن الأطباء بأن أكثر من (14) مليار دولار قد اختفى نتيجة الفساد والسرقة والدفع إلى المرتزقة[13].

وقد سجل العراق في عام 2005 أعلى معدل لوفيات الأطفال في العالم، وفي تقرير صحي أميركي أكد أن نسبة بقاء الأطفال على قيد الحياة في العراق حتى ما بعد سن الخامسة، قد تراجع بشدة، ليحتل العراق ذيل الترتيب العالمي خلف مجموعة من أفقر دول العالم، مثل بوتسوانا وزيمبابوي بعدما تضاعفت وفيات الأطفال فيه (150%) ، وأكد التقرير الذي أعدته منظمة (أنقذوا الأطفال)، أن طفلاً من بين كل (8) أطفال في العراق يموت قبل أن يبلغ سن الخامسة، نتيجة الأمراض والعنف، وحملت المنظمة الاحتلال والحكومة المسؤولية في ذلك.

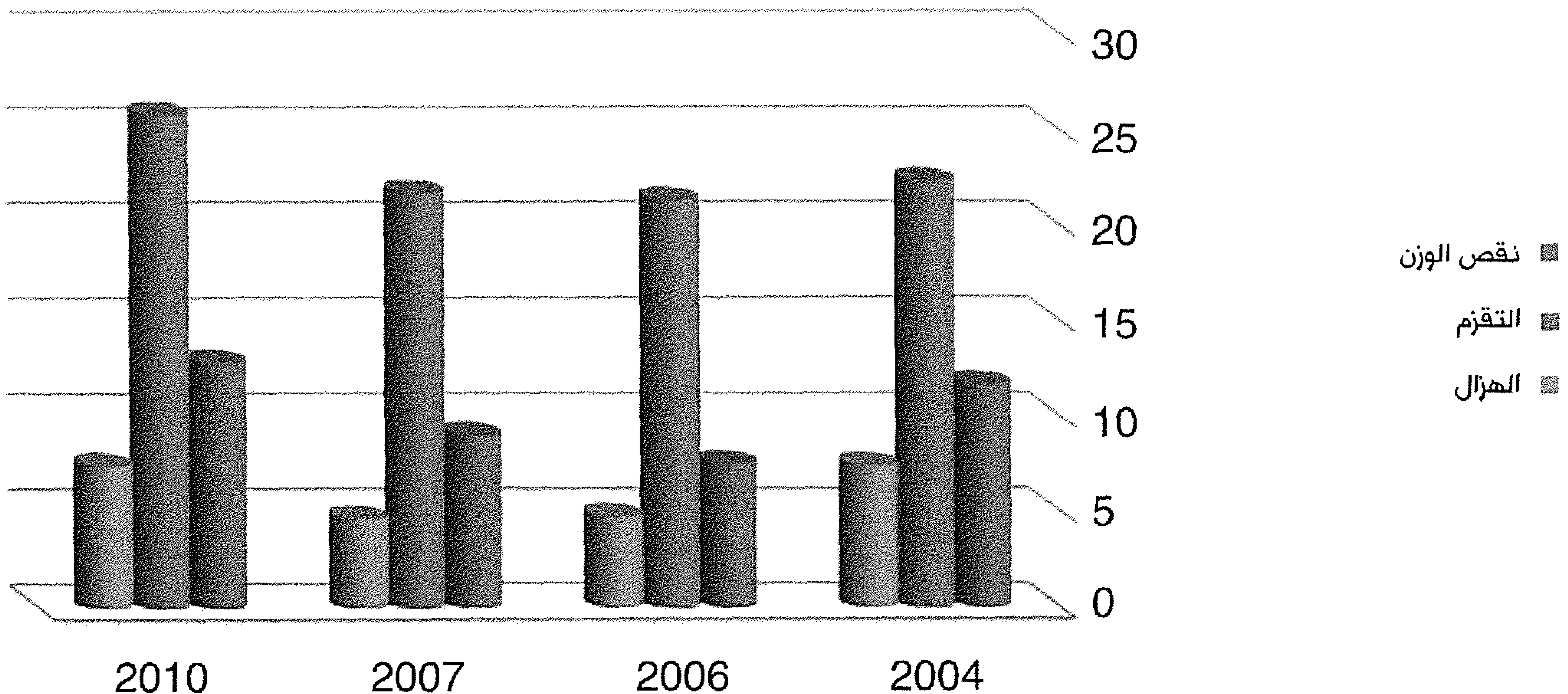
ونبهت منظمة الصحة العالمية على أن الشح المزمن لمياه الشرب في العراق، أصبحت تهدد بارتفاع معدلات الإصابة بالإسهال بين الأطفال، وما يزال ملايين الأطفال يواجهون صعوبة في الحصول على الماء على الرغم من (8) سنوات على اندلاع الحرب، وقد أصبحت شبكات توزيع المياه مصدراً لنقل الأمراض الخطرة التي تنتقل بواسطة المياه، ونوه بيان المنظمة العالمية إلى تعرض أطفال العراق بشكل خاص للإصابة بأمراض الإسهال، التي ما تلبث أن تتحول إلى سوء التغذية الحاد.

وتؤكد الأرقام الواردة في أدناه، الحالة الغذائية الخطيرة للأطفال الصغار في العراق، فقد أصبح سوء التغذية لدى الأطفال مشكلة كبيرة في العراق بعد الاحتلال الأميركي، وتؤكد الأرقام الوطنية لعام 2006 سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة مرتفعة مقارنة بأي بلد، ولدى بعض المحافظات المستويات عالية بشكل خطير. وكانت المعدلات مرتفعة أيضاً للتقزم والهُزال، إن العراق هو أيضاً واحد من عدد قليل جداً من البلدان العربية، التي تعاني من حالات انخفاض الوزن عند الولادة بنسبة تتجاوز (10%)[14].

جدول – 5 انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة للسنوات (2004-2010)

المؤشرات	2004	2006	2007	2010
نقص الوزن	11.7	7.6	9.1	12.9
التقزم	22.4	21.4	21.8	25.9
الهزال	7.5	4.8	4.7	7.5

المصدر: تحليل الامن الغذائي في العراق(برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة) على شبكة المعلومات الانترنت، وعلى الرابط التالي: www.alsalam.com .

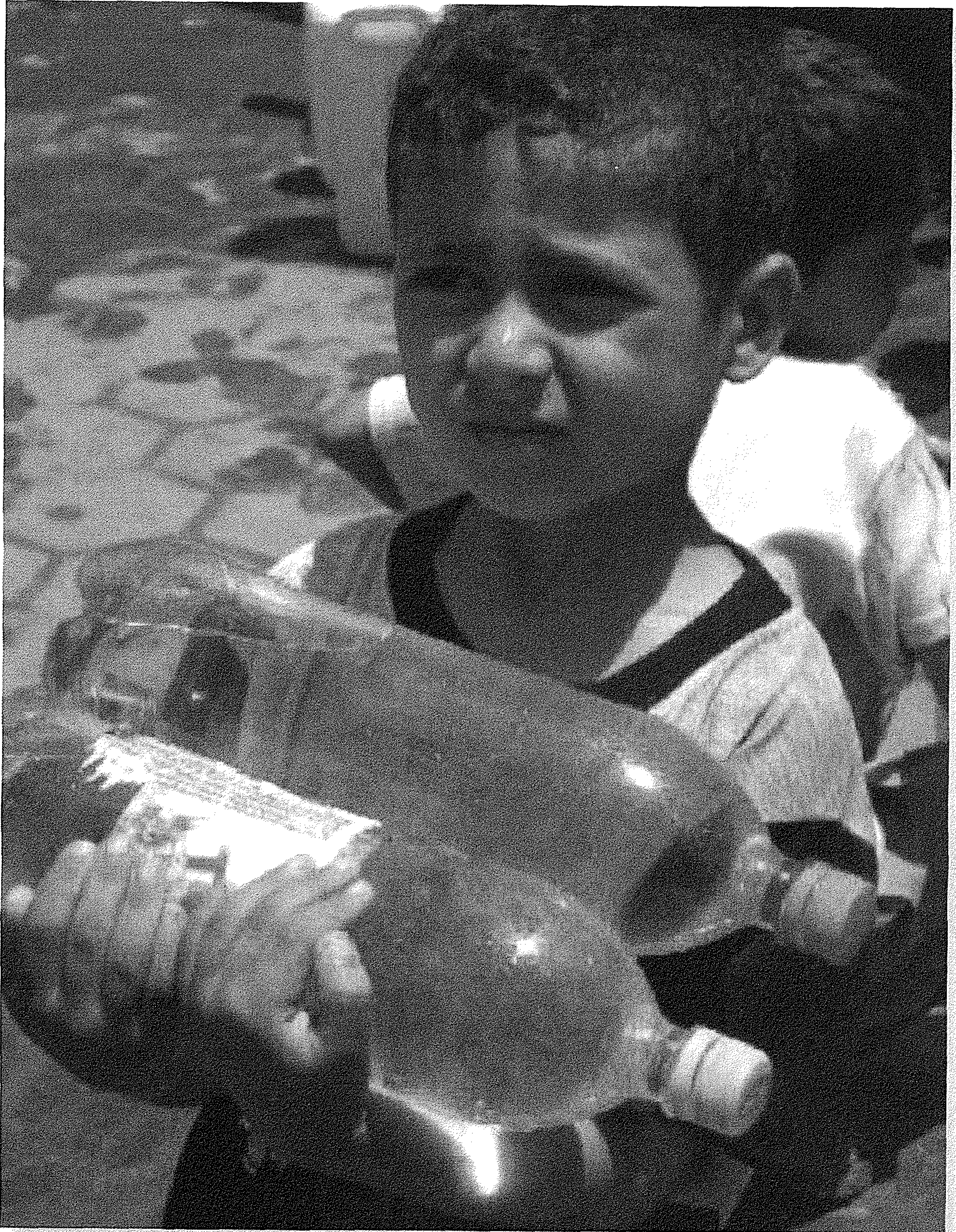


أما فيما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، فالمؤشرات تعد إلى حد ما ايجابية في هذا المجال، إذ سجلت ارتفاع لنسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي الصحة من ذوي الاختصاص، من (50%) إلى (89%) بين عامي 1990 إلى 2006، و ارتفعت نسبة الولادات داخل المؤسسات الصحية للأعوام 2007 و 2008 من (62.3 %) إلى (64 %)، مما يعكس ارتفاعاً في مستويات الوعي الصحي، وبلغت الزيارة الخامسة للأم الحامل لمراكز الرعاية الصحية الأولية (30 %) للأعوام 2007 و 2008، على حين كان المستهدف (90%)، وهذا يعني أن الفجوة لا تزال كبيرة بين الواقع[15]، وما ينبغي الوصول إليه خلال المدة 2009 - 2013 بحسب استراتيجية وزارة الصحة، ولعل أهم أسباب تدني نسبة زيارات الحوامل، يعود إلى التغيرات الديمغرافية الناجمة عن الهجرة بين المناطق.



أما معدلات الخصوبة في العراق، فما زالت مرتفعة مقارنة بدول العالم، إذ بلغ (4.3) ولادة في العام 2006 (4،0 ولادة في الحضر)، وترتفع في الريف لتصل إلى (5.1) ولادة، وهو أعلى من المعدل العالمي والذي يبلغ (2.6) ولادة، و ترتفع نسبة الولادات في المستشفيات في المناطق الحضرية، عما هو عليه في المناطق الريفية إذ بلغت (70%) و(55،1%) على التوالي، وقد بلغت أعلى نسبة لها عند المتعلمات (تعليم-عالٍ- ثانوي)

(76,7%)، مقارنة بـ(46,8%) لغير المتعلمات وربات البيوت، وهو ما يدل على دور التعليم في زيادة الوعي والحصانة الصحية للمرأة[16].



وفيات الأطفال دون سن الخامسة

استمر الانخفاض في نسبة وفيات الأطفال في العراق دون سن الخامسة من العمر منذ العام 1990، وبلغ آنذاك (62) لكل 1000 ولادة حية، انخفض إلى (41) عام 2006، واستمر بالانخفاض ليصل إلى (35) لكل 1000 ولادة حية في العام 2007، و(34) بالألف في العام 2008، واستمر انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع منذ العام 1990، إذ بلغ (50) لكل 1000 ولادة عام 1990 وانخفضت إلى (35) بالألف عام 2006، و(30) بالألف عام 2007 حتى وصلت إلى (29) بالألف عام 2008، لقد شكلت وفيات الأطفال الرضع (85%) من وفيات الأطفال دون الخامسة، هذه المعطيات تظهر أن معدلات وفيات الأطفال الرضع في العراق، هي الأعلى عند مقارنتها بدول الجوار إذ بلغت(11) بالألف في الكويت و(26) بالألف في السعودية والأردن و(15) بالألف في سوريا[17].

جدول - 6 يوضح معدلات وفيات الامهات وفيات حديثي الولادة ووفيات الاطفال دون السنة من العمر للفترة من (1995-1999) مقارنة مع معدلاتها في (2007-2009)

المؤشرات	المعدل بين 1995-1999	المعدل في 2009-2007
وفيات الامهات	294 لكل 100000 ولادة حية	97 لكل 100000 ولادة حية
وفيات حديثي الولادة	108 لكل 1000 ولادة حية	45 لكل ولادة حية
وفيات الاطفال	131 لكل 1000 ولادة حية	79 لكل 1000 ولادة حية

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات الثاني/2009.

وتعد الأمراض القلبية والأوعية الدموية، السبب الرئيس لحدوث الوفيات في العراق، ولا توجد برامج للوقاية من أمراض القلب والأوعية، هناك نقص حاد في العلاج والوقاية لأمراض السرطان والسكري، وأقل من ربع حالات مرض السكري تعالج باستخدام الانسولين.

وبالنسبة إلى معدل الوفيات الطبيعية، يذكر أن من مجموع (100) ألف مواطن يتوفى اليوم (195)، في حين تبلغ النسبة (23) حالة وفاة طبيعية مقارنة مع السعودية، ويعاني نحو (28%) من أطفال العراق عام 2007 من حالة النقص الغذائي طويلة الأمد، أي سوء التغذية بعد أن كانت (19%) عام 2003، وإن (29,4%) منهم مصابون بفقر الدم، اكتشف تقييم سريع لوضع التغذية أجرته اليونيسف(UNICEF) في بغداد بعد الاحتلال- إن سوء التغذية الحاد أو الهزال، الذي يقاس بمقارنة وزن الطفل مقابل طول قامته، قد تضاعف تقريباً من نحو (4%) عام 2003 إلى نحو (8%) عام 2004.

من الجدير بالذكر أن الهزال لدى الأطفال، لا يرجع فقط إلى كمية الأغذية التي يأكلونها، بل إلى قدرة الجسم على الاحتفاظ بما يأكلون، وقد أظهر التقييم السريع أيضاً، أن سبعة أطفال من بين كل عشرة يعانون بدرجات مختلفة من الإسهال، إذ إن الإسهال يفضي إلى استنزاف المواد الغذائية من الجسم، ويؤدي إلى الجفاف، وفي أكثر الأحيان إلى الوفاة، إذا لم يعالج بصورة صحيحة.

المعاناة من التلوث ومخلفات الاحتلال

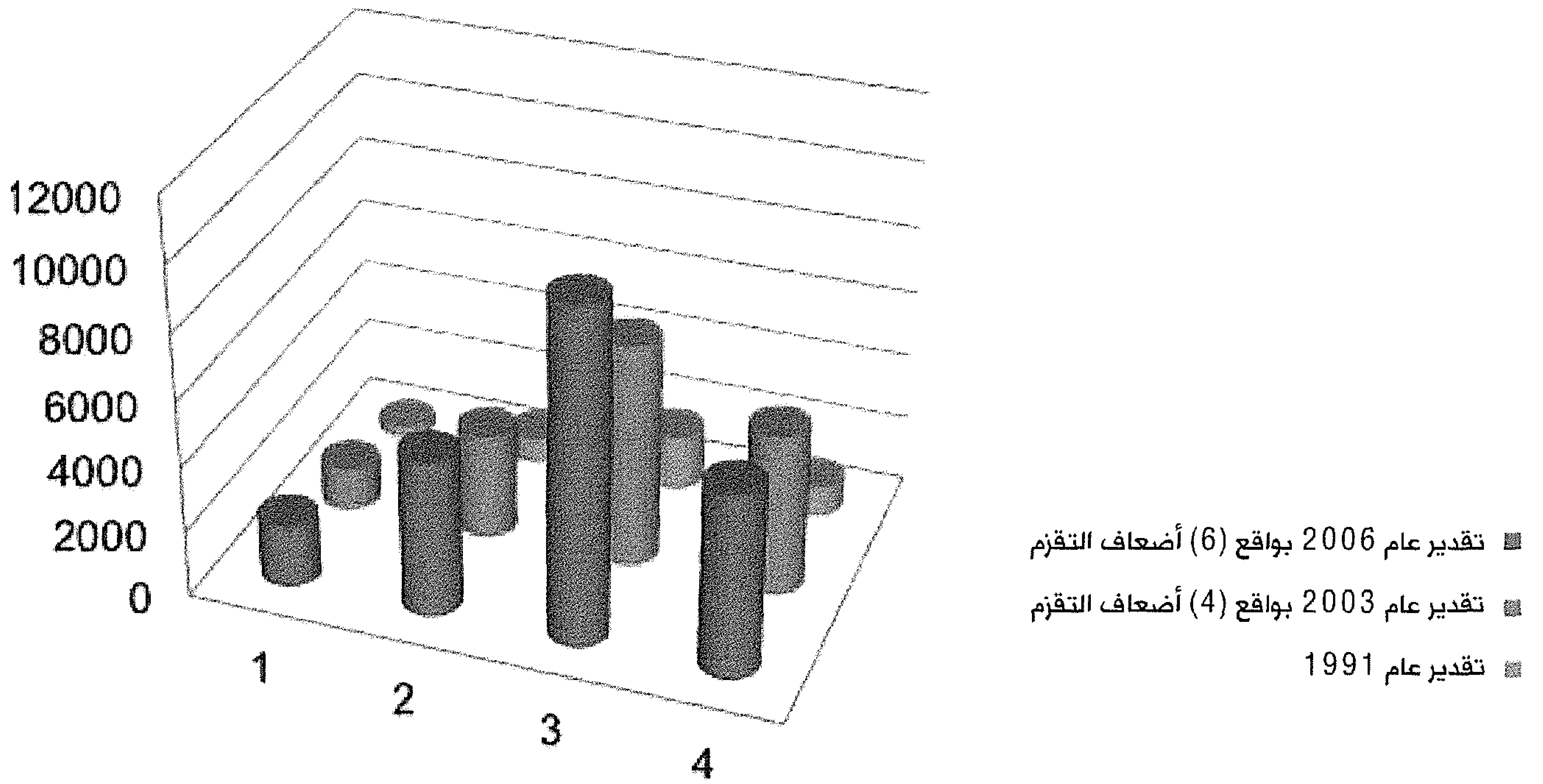
مع سعي الولايات المتحدة الأميركية إلى تدمير العراق وشل قدراته، انطلاقاً من استراتيجية الرعب والصدمة بالقوة العسكرية، فقد ذهبت إلى استخدام مكثف يصل إلى حد الهمجية في الاستخدام المنفلت للقوة، إذ عملت على تخصيص مبالغ فيه للأسلحة والعتاد لتدمير الأهداف المقصودة، لكونها تملك فائض قوة، فقد تسعف المشاهدة العينية آنذاك، أن الولايات المتحدة الأميركية تعمدت بقوة إعادة ضرب الأهداف المدمرة، بما فيها أهداف مدنية وبعضها ذات طابع إنساني، أكثر من ثلاث مرات[18]، وهذا ما يرفع التقديرات بشأن استخدام المقذوفات المعاملة باليورانيوم المنضب لكونه أكثر تدميراً من الأعتدة التقليدية، ويوضح الجدول الآتي، التقديرات غير الرسمية لكمية اليورانيوم المنضب المستخدم في ضرب العراق للحربين 1991 و2003.



جدول - 7 تقدير كمية اليورانيوم المنضب المستخدم ضد العراق 1991-2003 (طن)

تقدير عام 2006 بواقع (6) أضعاف	تقدير عام 2003 بواقع (4) أضعاف	تقديرات عام 1991
1920	1280	320
4800	3200	800
10200	6800	1700
5640	4933	940= المتوسط

المصدر: عبدعلي كاظم المعموري، التلوث الاشعاعي الناتج عن الحروب (حالة العراق)، مجلة السياسة الدولية، العدد(166)، أكتوبر 2006، ص 165..



ناهيك عن أن هذه الأعتدة ظلت تستخدمها القوات الأميركية في عملياتها في العراق إلى الآن، وهو ما بات معروفاً في معركة الفلوجة والنجف ومدينة الصدر، في ضوء حالات التشوه الخلقي الذي يصيب المواليد الجديدة في هذه المناطق، ناهيك عن طبيعة الإصابات التي الحقتها هذه الاعتدة بالسكان المدنيين، ويقدر المختصون في جامعة البصرة أن مساحة التلوث في جنوب العراق، تبلغ مساحته أكثر من (85) ألف كم مربع، مما يجعل أمر تنظيف المنطقة من اليورانيوم المنضب مكلفاً وصعباً ومعقداً، لأنه يتطلب تغليف العربات وبقايا الأسلحة، وتؤخذ إلى أماكن محددة لتخليصها من التلوث، فضلاً عن ذلك إزالة الطبقة السطحية من التربة وبعمق قدم وتوضع التربة في حاويات ليتم التخلص منها، فضلاً عن البحث عن القنابل غير المنفلقة، ومن الجدير بالذكر أن مدة عمر النصف للنشاط الإشعاعي لليورانيوم المنضب هو (4.5) مليار سنة[19].



إن موضوع التلوث الإشعاعي المتأتي من الاستخدام المنفلت للأسلحة والمقذوفات المعاملة باليورانيوم المنضب (المستنفد)، والتي تعد أشد فتكاً ودماراً من الأسلحة التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية، أو هي في جوهرها (قنابل قذرة) ،بحسب تعبير تشارلز جونسن مؤلف كتاب (الضربة المرتجعة تكاليف وعواقب الإمبراطورية الأميركية)، ولم تحظ مشكلة آثار استخدام الأسلحة المعاملة باليورانيوم المنضب وكذلك الأسلحة الكيماوية (كما اعترفت أميركا بذلك في الفلوجة)، بالاهتمام الكافي من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية وحتى الحكومات، سواء في العراق بعد الاحتلال أو الحكومات في الخليج العربي، لا سيما السعودية والكويت، والاهتمام بها مجرد جهود متناثرة، سواء من الباحثين أم المؤسسات ومراكز البحث وذلك للأسباب الآتية[20]:

- عدم وجود إحصاءات دقيقة حول المساحات الملوثة وتحديدها.
- عدم رغبة أميركا وبريطانيا في تقديم كشوف عن المناطق والمواقع التي استخدمت فيها هذه الأسلحة.
- لا توجد متابعة حقيقية من المؤسسات العراقية لهذا الموضوع، تحت مسبب الخجل من الأصدقاء الأميركان.
- عدم سماح الولايات المتحدة الأميركية لأية جهة، بالكشف عن مستويات التلوث الإشعاعي في العراق، لقد استخدم بوش (الأب) في حربه على العراق عام 1991، (320) طناً من اليورانيوم المنضب[21]، على حين تقدرها مصادر أخرى ما بين (300 و700) طن[22] ففي الأسبوعين الأولين من حرب 1991، قُصف العراق ب 700 صاروخ توما هوك، حولت هذه الصواريخ أهدافها إلى سحب على شكل فطر دلالة على النشاط الإشعاعي لها، وأطلقت دباباتهم 9 ملايين قذيفة معالجة باليورانيوم المنضب [23]، وتشير التقديرات التي أجراها الخبراء في مراكز الأبحاث العسكرية إلى أن حجم القنابل التي أسقطت على العراق عام 2003 كانت ما يعادل (7) قنابل نووية مقارنه مع عام 1991 فقط[24].

إن الحرب الأخيرة عام 2003 كانت نتائجها قريبة من الأساطير، وقد أعلن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دوكلاس توبفر في بيان أصدره بتاريخ (6 أبريل 2003)، أن البرنامج يرى أهمية إجراء أبحاث ميدانية مبكرة، نظراً إلى القلق على البيئة الناجم عن الأعمال العسكرية في عام 2003، لكون البيئة في العراق كانت بالأساس مصدر قلق قبل هذه الحرب، بعد أسبوع من هذا البيان (ويبدو أنه رد)، أعلنت الإدارة الأميركية (ديفيد لابان المتحدث باسم الخارجية الأميركية)، أنها لا تعتزم إزالة مخلفات اليورانيوم المنضب، الذي استخدمته في أسلحتها لضرب العراق، بحجة أن الدراسات، التي أجرتها مؤسسة راند وكذلك منظمة الصحة الدولية والجمعية العلمية الملكية البريطانية، أكدت أنه لا توجد آثار طويلة المدى لليورانيوم المنضب[25]، وقد تفاقم تلوث البيئة بالإشعاع في أثناء حرب 2003، إذ جرى تحت أنظار قوات الاحتلال نهب للمنشآت النووية العراقية، وكانت تتفرج ولم تحرك ساكناً، وهو ما اعترف به ضباط أميركان.



في الوقت الذي حافظت فيه هذه القوات على اليورانيوم في موقع التويثة لحين نقله إلى الولايات المتحدة الأميركية، إذ اعترف سبنسر أبراهام وزير الطاقة الأميركي بأن الولايات المتحدة الأميركية صادرت المواد النووية العراقية بموجب سلطاتها وقرارات مجلس الأمن الدولي، وتمت عملية النقل يوم 23 يونيو 2003، وأعلن عنها في 30 يونيو 2003 لقد كان موقع التويثة (قبل الاحتلال) يحتوي على (177) طن من اليورانيوم الواطئ التخصيب ونحو (94) طنا من اليورانيوم الطبيعي، وكميات أقل من مادة السيزيوم العالية الإشعاع والكوبالت والستروتيوم المخزنة تحت الرقابة الشديدة[26] ، وقد أجرى خبراء هيأة الطاقة الذرية العراقية قبل حلها والمتخصصون منهم

في مجال السلامة النووية فحوصات على سكان المناطق المجاورة للموقع، ووجد على مستوى الدقة أن الإشعاع الذي قِيس في ملابس وأفرشة مواطني هذه المناطق يعد خطيراً جداً وهو ما بين (500 و600) مرة أكثر من الجرعة الاعتيادية، وحذر خبراء البيئة العراقية من أن الإصابة ستتسبب في إصابة سكان المنطقة بسرطان الدم (اللوكيميا)، والإسهال الشديد والطفح الجلدي، والنزف، والتقيؤ الحاد.

على حين أكد الأطباء في المراكز والمؤسسات الصحية القريبة من المنطقة، أن الوفيات من جراء الإشعاع هي بمعدل (10) أشخاص شهرياً، يشير بوب نيكولز إلى أن حجم الإشعاع الذي أطلق على العراق عام 2003 ،يعادل 250 ألف قنبلة نووية بحجم قنبلة ناجازاكي[27].

لقد أفرز الواقع الصحي والبيئي بعد الاحتلال الأميركي وضعاً لم يكن مألوفاً تمثل في:-

1 - ارتفاع نسبة الإصابات بالأمراض السرطانية بشكل لافت للنظر ولاسيّما سرطانات الثدي، وسرطانات القولون، وسرطانات الرحم وسرطانات الرئتين، وحتى الدماغ، على حين تختص بعض المحافظات بأنواع محددة من أمراض السرطان (مثل محافظة بابل في سرطانات الثدي، ومحافظة الناصرية في سرطانات المثانة... الخ)، من دون أي جهد منظم من الوزارة في دراسة هذه الحالات، وفي الجدول أدناه نلاحظ معدلات الوفيات من سرطان الرحم في العراق مقارنة مع دول العالم.

جدول - 8 معدل الوفيات من سرطان عنق الرحم في العراق وغرب آسيا والعالم

معدل الوفيات العام	العراق	غرب اسيا	العالم
سن موحد لمعدل وفيات	1.4	1.7	8.2
سنوات خطر تراكمي% من عمر 0-74	2.2	2.1	7.8
العدد السنوي للوفيات	212	1801	275128

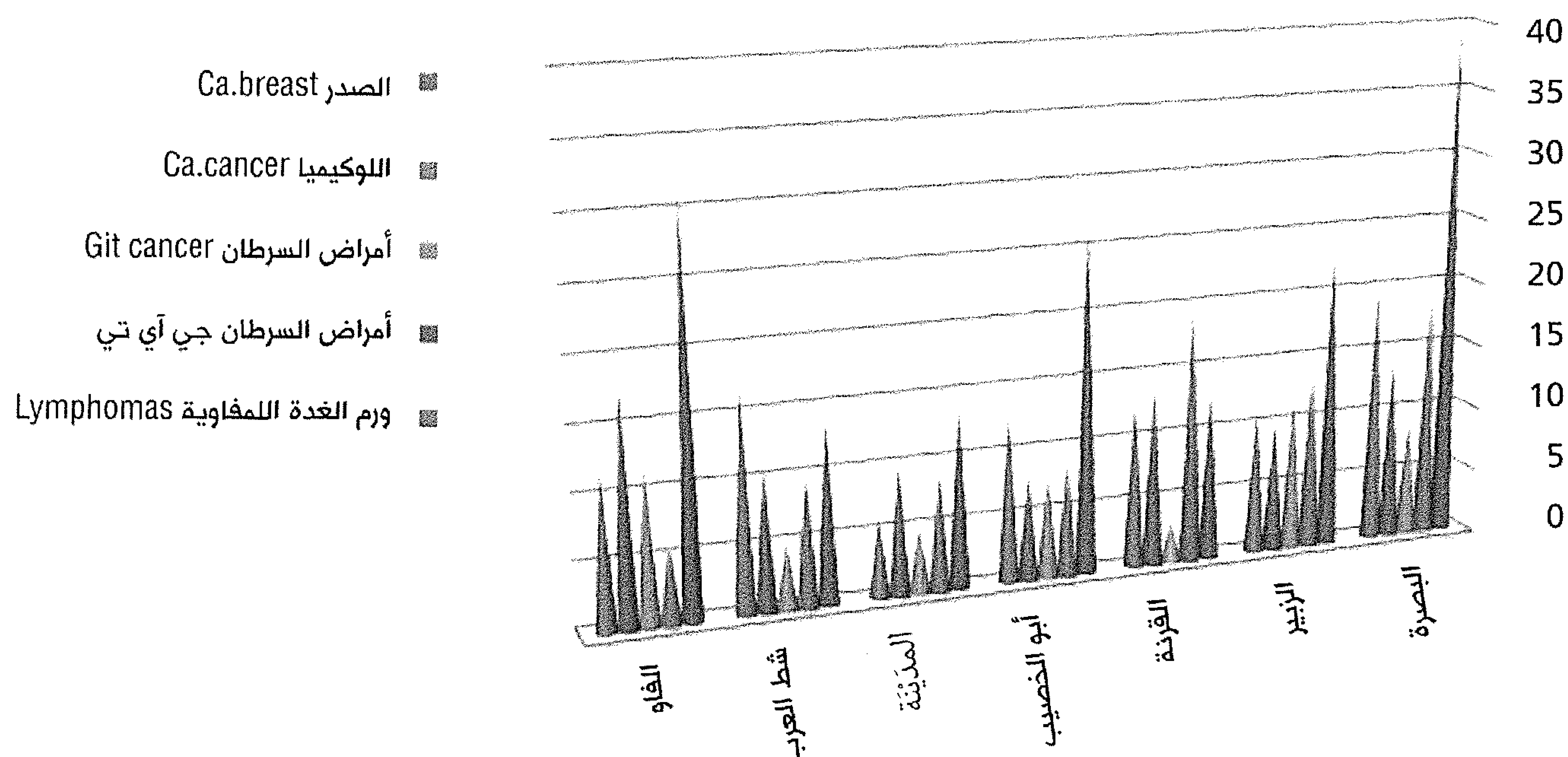


معدل الاصابة بسرطان عنق الرحم

سجلت أعلى معدلات الإصابة بهذا المرض في البصرة وبابل، وما يمكن الإشارة إلى أن حجم التلوث الإشعاعي، يعد دالة في مساحة العمليات العسكرية من ناحية، ومع حجم الاستخدام للمقذوفات المعاملة باليورانيوم المنضب من ناحية اخرى، إذ يبدو أن حجم التلوث في حرب واحتلال العراق عام 2003، كان اكبر بكثير من عام 1991، فبينما تمت الإشارة إلى أن العراق، قُصف بما يعادل (7) قنابل نووية مماثلة لما ضربت به اليابان في موقعتي(هيروشيما وناكازاكي)، فإن حرب احتلال العراق كانت أكثر وطأة وعنفاً وامتداداً، لأن الهدف كان مختلفاً في الحربين[28].

جدول - 9 الإصابة بالسرطان (خمسة أنواع) في محافظة البصرة بعد عام2003 لكل /100000 نسمة

المدينة	الصدر Ca.breast	اللوكيميا Ca.cancer	إمراض السرطان Git cancer	إمراض السرطان جي أي تي	ورم الغدة اللمفاوية lymphomas
مركز البصرة	40	19	9	14	20
الزبير	23	14	12	10	11
القرنة	13	20	3	14	13
أبو الخصيب	27	8.9	8	8	13
المدينة	14	9	5	10	6
شط العرب	14	10	5	11	17
الفاو	31	6	12	18	12



الاصابة بالسرطان

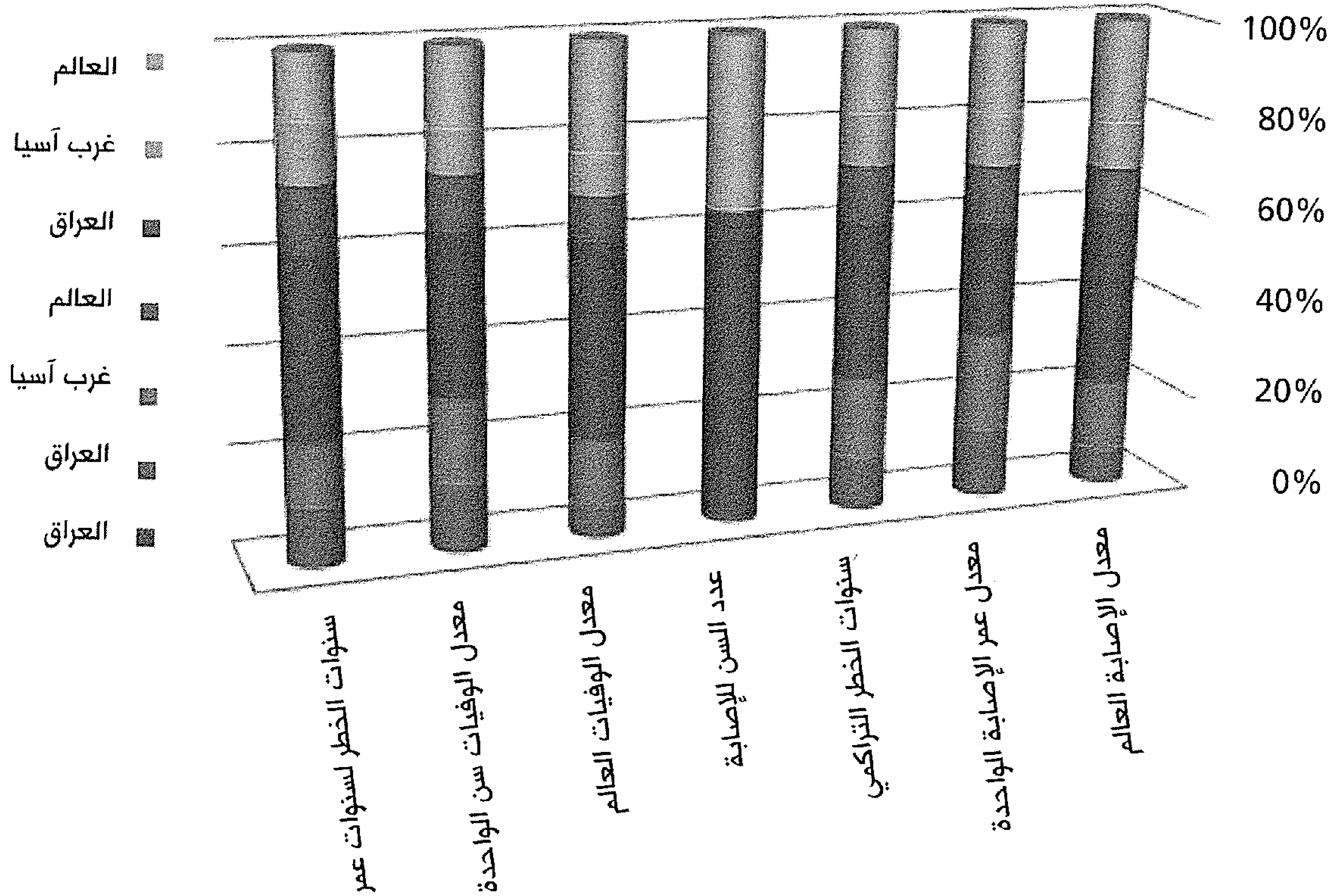
فضلاً عن خطر القنابل والذخائر غير المنفجرة، والأسلحة المحطمة، والملوثات الكيماوية المتناثرة في مواقع مدنية كثيرة، التي تهدد أرواح الأطفال، وتشكل أخطاراً جمة، فثمة عشرات الملايين من الألغام المزروعة في الأراضي العراقية،

إذ أعلنت الهيأة الوطنية العراقية لشؤون الألغام التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن وجود (25) مليون لغم تحت الأرض، لم تستخرج بعد، فضلاً عن (3) ملايين طن من الصواريخ، والقنابل، والذخائر، مازالت مهملة في مناطق متفرقة، وقالت إن هذه تقديرات أولية، إذ تشير الدلائل إلى وجود أعداد أكبر لم تزل مدفونة تحت الأرض.

وموزعة بين الحقول والمزارع، وقدرت الهيأة عدد المناطق الملوثة بالألغام والمقذوفات بأكثر من (2000) موقع في بغداد والمحافظات، وأثبتت المسوحات التي أجريت للألغام الأرضية، والتي شملت (12) محافظة، و(11) ألف و(250) منطقة سكنية[29]، أن أكثر من (4000) منطقة مشكوك بتلوثها.

جدول - 10 الإصابة والوفيات من سرطان تجويف الفم بحسب نوع الجنس في العراق غرب آسيا والعالم

المؤشر	الذكور			الإناث		
	العراق	غرب اسيا	العالم	العراق	غرب اسيا	العالم
معدل الإصابة العام	1.0	1.9	5.0	1.1	1.3	2.8
معدل عمر الإصابة الواحدة	2.1	2.9	5.3	1.7	1.6	2.6
سنوات الخطر التراكمي للذين تتراوح أعمارهم 0-74	0.2	0.3	0.6	0.2	0.2	0.3
عدد السنوي للإصابة بالسرطان	155	2213	170903	162	1385	92958
معدل الوفيات						
معدل الوفيات العام	0.4	0.8	2.4	0.5	0.5	1.3
معدل الوفيات سن الواحدة	1.1	1.3	2.6	0.8	0.7	1.2
سنوات الخطر لسنوات عمر من 0-74	0.1	0.1	0.3	0.1	0.1	0.1
العدد السنوي للوفيات	67	913	83254	74	586	44697



2 - زيادة الولادات المشوهة وبأرقام مخيفة مثل (الأطفال المنغوليين) ففي قضاء واحد يتكون من حوالي (300) ألف شخص، سجل أكثر من (50) حالة [30].

3 - كذلك استخدمت الولايات المتحدة (2000) طن من اليورانيوم المنضب خلال احتلالها العراق في 2003، فضلاً عن (800) طن استخدمت في عام 1991، وكنتيجة لذلك تلوث (350) موقعاً في العراق خلال عمليات القصف بأسلحة تحتوي على اليورانيوم المنضب، بحسب قول **نرمين عثمان** وزيرة البيئة العراقية سابقاً.

والعراق يواجه حوالي (140.000) حالة من الإصابة بالسرطان، مع وجود (7000-8000) حالة جديدة سجلت لكل عام (مجلة CADU في 26 تموز 2007)، وجرى توثيق استخدام الفوسفور الأبيض، واعترفت قوات الاحتلال باستخدامه خلال الغزو وخلال معارك الفلوجة والنجف، وهناك مساحة تقدر بـ(1718) كيلو متر مربع مقاربة لمساحة مدينة لندن الكبرى ملوثة بألغام أرضية، وهناك (30%) من القنابل الانشطارية التي استخدمت لم تنفجر ومعظمها ألغام صغيرة الحجم.

وسمحت قوات الاحتلال بسرقة حاويات اليورانيوم الخام (الكعكة الصفراء) المخزنة في مركز التويثة للأبحاث النووية في العراق، وتقدر وكالة الطاقة الذرية أن (10) كغم من اليورانيوم المشع قد سرقت، و(200) حاوية ملوثة أُخذت من الموقع، علماً أن هذا المركز كان مراقباً بصورة مستمرة وكان يفتش بانتظام قبل الحرب، هذه السرقات سببت تلوثاً على مستوى عال (بيان وكالة الطاقة الذرية، 13 نيسان 2003)، ويقدر الجيش الأميركي بأنه ألقى (10782) قنبلة انشطارية تحتوي على (1.8) مليون قنبلة صغيرة على العراق خلال الحرب،

واستخدم البريطانيون أكثر من (2000) قنبلة احتوت على (110) ألف قنبلة صغيرة، وتقدر الأمم المتحدة أن في بغداد وحدها يوجد (8000) موقع، أما لخزن الأعتدة أو القنابل الانشطارية، وجميع تلك المواقع تحتاج إلى تنظيف[31].



وأكدت الهيأة الوطنية لشؤون الألغام أن ثلثي سكان العراق يعيشون بالقرب من المناطق الملوثة بالألغام والقنابل غير المنفجرة، وأظهرت التقارير التي صدرت عنها أن (11 مليون و800) ألف نسمة يتأثرون بشكل مباشر بهذه المشكلة، أي بحدود (9995) تجمعاً سكانياً، منها (2678) تجمعاً تبعد منطقة الخطر عنها مسافة تقل عن كيلو متر واحد، وقدرت التقارير أن (50%) من الأراضي الزراعية ملوثة بالألغام والأعتدة غير المنفجرة.

ويعد سرطان الأطفال في العراق أكثر شيوعاً من مثيلاته في الغرب، ويشكل (8) بالمئة من حالات السرطان في العراق كافة، مقارنة بواحد بالمائة في الدول المتقدمة، وأن أكثر السرطانات شيوعاً بين الأطفال هو سرطان الدم، تليه سرطانات الجهاز اللمفاوي، والدماغ، وأورام الجهاز العصبي.

في ما تبدو المعلومات التي توصل لها بعض الباحثين العراقيين، على الرغم من ضعف الإمكانات المتاحة، على قدر كبير من الأهمية وهي، ارتفاع نسبة الإصابة بالسرطان من (11) إصابة لكل (100000) شخص عام 1988 إلى (123) شخص عام2002، وارتفاع حالة الوفيات الناجمة عن السرطان من (34) عام 1988 إلى (644) وفاة عام2002، وارتفعت نسبة التشوهات الولادية من (3) لكل (1000) ولادة إلى (22) حالة عام 2002، فيما ارتفعت الإصابة بسرطان الدم من(80) حالة عام 1990 إلى (600) حالة عام 2004، ارتفعت حالات الإصابة بسرطان الرحم والمبيض من(1) حالة عام 1990 إلى (500) حالة عام 2004، فضلاً عن زيادة الإمراض السرطانية بشكل كبير في عموم العراق، بسبب التلوث الإشعاعي المتسبب من اليورانيوم المنضب*، وزيادة حالات التشوهات الخلقية فيه، وخاصة الفلوجة ومدينة الصدر، فهناك (3) من أصل (4) مواليد مشوهون، وبلغ عدد المشوهين خلقياً (276) طفلاً عام 2009.

*- عبد علي كاظم المعموري، التلوث الإشعاعي الناتج عن الحروب: حاله العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد(166)، أكتوبر 2006، ص 168.



وقد أشار د(جون دانكر) أبرز الباحثين في برنامج الأمم المتحدة لمكافحة التلوث، إلى أن متوسط الإعمار في العراق، سيكون الأكثر تأثراً بفعل التلوث من الناحية الديموغرافية، ويترتب عليه النتائج الآتية:

1 - حدوث تشوه في هيكل التركيب السكاني مستقبلاً في ضوء المعطيات الحالية، إذ إن 70% من الإصابات تطول الأطفال.

2 - انخفاض متوسط العمر في العراق (العمر المتوقع للحياة) إلى ما دون 50 سنة، مما يؤدى إلى تراجع كبير في مستويات التنمية البشرية.

3 - حدوث تشوه في توزيع السكان بحسب المناطق، فأغلب المواقع الملوثة تركز في محافظات الفرات الأوسط والجنوب.

4 - من الممكن أن يدفع تزايد النشاط الإشعاعي مستقبلاً، إلى حدوث حراك سكاني باتجاه هجرة سكان المدن الملوثة إلى خارجها.

5 - إن الوقع الأكبر في الإشعاع سينعكس على تدمير الشفرة الوراثية للعراقيين.

6 - مثلما هو محسوس، فإن تزايد وتيرة وجود معاقين أو مشوهين خلقياً في الأسر العراقية من شأنه أن يضفي ملامح اجتماعية قاتمة على هذه الأسر.

تتحمل الولايات المتحدة مع حلفائها (بريطانيا واستراليا وإيطاليا وفرنسا والكيان الصهيوني)، مسؤولية تامة ومباشرة عما حدث بالعراق من أضرار اقتصادية وبيئية، سواء على خلفية احتلال قصف العراق عام 1991 وعام 2003 تبعاً للآتي:

- عدم شرعية حربها واحتلالها للعراق، في ضوء زيف المسوغات التي دفعتها.

- تجاوزها لاتفاقية لاهاي الأولى عام 1899والثانية عام 1907، واتفاقيتي جنيف الأولى والثانية عامي 1925 و1949، وكذلك بروتوكولاتها الإضافية عام 1997 فضلاً عن مبادئ القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وأبرزها المادة (54) من معاهدة جنيف (يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو إتلاف الأشياء التي لا غني عنها للسكان المدنيين)، هذا التوصيف ينطبق بمجمله على أفعال الولايات المتحدة في العراق وعليه، فإن المطلوب من العالم تخفيف أو الحد من المجزرة، التي ترتكب بيئياً في العراق عن طريق الآتي:

1 - تقديم الولايات المتحدة لكشف تفصيلي للمناطق التي استخدمت فيها هذه الأسلحة المحظورة.

2 - رفع المقذوفات غير المنفلقة وبخاصة في المناطق الصحراوية.

3 - تنظيف المناطق الملوثة.

4 - تقديم الرعاية الطبية لكل الذين تعرضوا للإشعاع.

5 - دفع تعويضات عن المتوفين بأمراض السرطان المتأتي من الإشعاع.

6 - تحديد مناطق طمر النفايات على أن تكون موسومة ومعلومة للسكان.

7 - المساهمة في إقامة مراكز لمراقبة النشاط الإشعاعي في العراق .

المصادر

1 - العراق بعد عقد من الحصار، المجلة العراقية لحقوق الإنسان العدد الثاني، تموز، 2000، سوريا، ص 136.

2 - تصريح جان زيغلر – ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الحق في الغذاء – أوردته جريدة الشاهد العراقية - 4 نيسان 2005 .

3 - العراق بعد عقد من الحصار، المجلة العراقية لحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص138.

4 - عبد علي كاظم المعموري، التلوث الإشعاعي الناتج عن الحروب: حاله العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد(166)، أكتوبر 2006، ص 165.

5 - بول كنيدي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،1994، ص 34.

6 - نايلي نبيل، المشروع الإمبراطوري في السياسة الأميركية، موقع التجدد العربي، الشبكة الدولية للمعلومات.

7 - تصريح جان زيغلر، مصدر سابق.

8 - عبد علي كاظم المعموري، مصدر سابق.

9 - عبد علي كاظم المعموري، مصدر سابق.

10 - كاظم المقدادي، الامومة والطفولة، موقع العراقي، بحث على الانترنت، على الرابط الآتي:
www.aliraqi.com

11 - سلام الالوسي، التلوث الإشعاعي وأضراره.. ليست" شائعات"! حول اليورانيوم المنضب، على شبكة الانترنت، وعلى الرابط الآتي :
www.alsalam.com

12 - شبكة البصرة: مفكرة الإسلام: 2005/3/1: « وزارة الصحة تؤكد استخدام قوات الاحتلال مواد محرمة دوليًا في ضرب الفلوجة ».

13 - منتدى الإمارات عالم مصري يحذر: التشوهات تطارد أطفال العراق إلى 70 عاماً قادماً25\5\2003، على الانترنت، على الرابط الآتي: www.alemarat.com

14 - جرحنا في العراق، ترجمة: عبد الوهاب حميد رشيد (موقع صوت العروبة) الضحايا الصامتون.. أطفال العراق إلى أين، ص43.

15 - تصريح جان زيغلر، مصدر سابق.

16 - عبد علي كاظم المعموري، مصدر سابق.

17 - المصدر السابق نفسه.

18 - عزام مكي، معدن الخسة استعمال اليورانيوم المستنفد في حرب الخليج، الثقافة الجديدة، العدد (288) ، أيار/ حزيران ـ1999.

19 - جيف سيمونز، استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 23.

20 - كاظم المقدادي، نقل اليورانيوم من العراق والتسمم الإشعاعي، المستقبل العربي، العدد (9)، 2004، ص 137 ـ وردت في دراسة أعدتها باحثة عراقية (رغد محمد سلمان) نقلاً عن: كاظم المقدادي، ص144.

21 - عبد علي كاظم المعموري، مصدر سابق ص 168.

22 - عبد علي كاظم المعموري، مصدر سابق، ص 160.

23 - بوب نيكولز، الإشعاع (النووي) الأميركي في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (5) ، 2005، ص 143 ـ 11 ـ مستشفى المحاويل العام، وحدة الإحصاء، قضاء المحاويل، محافظة بابل.

24 - وزارة البيئة والصحة والعلوم والتكنولوجيا، ندوة التلوث الإشعاعي في العراق، بغداد، تموز 2004 .

25 - داليا شريف، تقرير مروع للأمم المتحدة، انخفاض مروع لمتوسط الأعمار بين العراقيين، بغداد، العدد (363)، 13 يناير 1998 .

26 - جيف سيمونز، استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأميركية، مصدر سابق.

27 - العراق بعد عقد من الحصار، المجلة العراقية لحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص138.

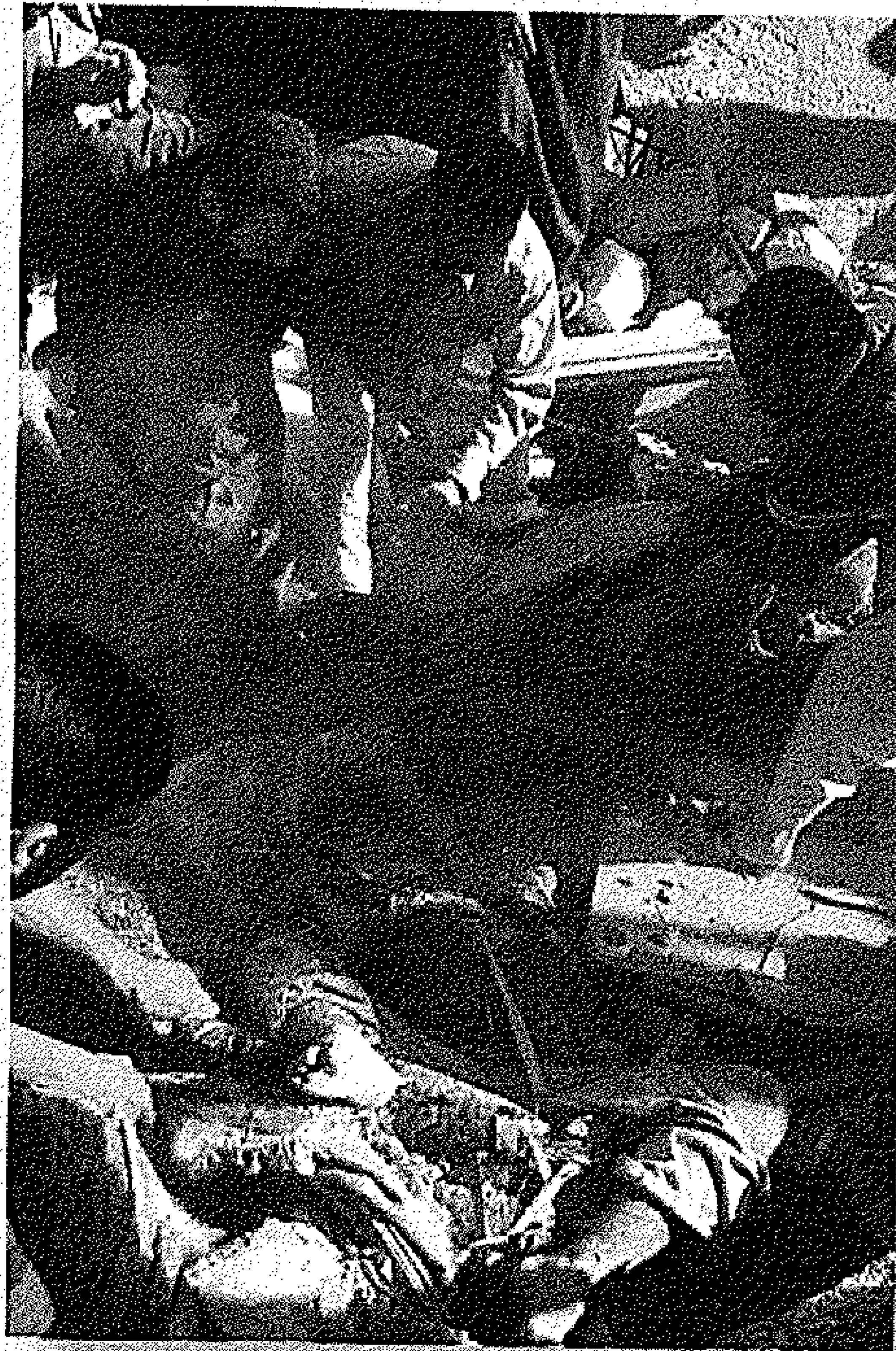
28 - جيف سيمونز، مصدر سابق، ص 166.

29 - تقرير مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) لعام 2001 حول حقوق الإنسان في العراق) .

30 - عبد علي كاظم المعموري، التلوث الإشعاعي الناتج عن الحروب، مصدر سابق، ص 166.

31 - بوب نيكولز، شبكة البصرة، ترجمة أ. د. محمد العبيدي: «الإشعاع في العراق يعادل ربع مليون قنبلة من النوع التي ألقيت على ناجازاكي اليابانية».

التكلفة الاجتماعية لإحتلال العراق



د. رسول مطلق محمد

قسم الاجتماع ـ كلية الآداب ـ جامعة بغداد

المقدمة

عندما تندلع أي حرب في العالم، فلا بد للطرف البادئ في الحرب، أن يقوم بصياغة مجموعة من الأسباب، ليطرحها على المجتمع الدولي، كحجج لإعلان الحرب (وهمية كانت الحجج أم حقيقية)، وفيما يتعلق باحتلال العراق، طرح الرئيس الأميركي مسوغ (أسلحة الدمار الشامل)، وكان عليه في الوقت نفسه، أن يحدد الأيديولوجيا التي تدار بها الحرب، فلم يجد أفضل من (الفوضى الخلاقة) وملخصها: أن عليك أن تهدم أولاً. لأن الجديد لا يولد إلا على انقاض القديم. وقد لخص (ناتان شارانسكي) المضمون العقائدي لتلك الأيديولوجيا بالقول: (إن الإسلام حركة إرهابية، وإنها لا تهدد إسرائيل، فقط بل تهدد العالم الغربي كله).

ولذلك لم يتردد السيد بوش عن القول: إن حربه ضد العراق هي: حرب صليبية. وقال من أراد أن يفهم سياستنا، فإن عليه أن يقرأ كتاب (The Case for Democracy-2004) لشارانسكي، بل إن بوش صرح للواشنطن بوست: بأنَّ ذلك الكتاب هو الخريطة الجينية لسياسته. وكان أحد رموز الفوضى الخلاقة، وهو (اليوت كوهين)، قد أطلق شعار (الحرب وليس العدالة).

يقول (ديفيد هارفي) في كتابه عن حالة ما بعد الحداثة: إن التدمير الخلاق هو مفهوم لابد من استيعابه لفهم الحداثة، إذ كيف يمكن أن يقوم عالم جديد، من دون تدمير العالم الذي كان موجوداً من قبل؟.

في المجتمع العراقي أثبت المحافظون الجدد ذوو النزعة الصهيونية، أنهم قد أضافوا لإيديولوجيا الفوضى الخلاقة بعداً جديداً، وهو: أن التدمير بنفسه هو الهدف، وإن إعادة البناء هي شعارات تطرح فقط ليس إلا. **لقد جعلوا من المجتمع العراقي مجتمعاً مفككاً**، في وقت يفتقر فيه العراقيون لأبسط آليات الأمان الاجتماعي، وهم محرومون من أبسط الحاجات الإنسانية، في بيئة تزدحم بالمخاطر، وفي مجتمع يفتقر إلى أهم صفات المجتمعات الإنسانية السوية، وهي: مشاعر التضامن والانتماء التي تشكل قاعدة الهوية. ووحدة الهدف.

ومع إطلاق الأهداف الإلفية للتنمية (2000 2015)، تنطلق صواريخ الاحتلال الأميركي باتجاه العراق، وهي مفارقة كبيرة ليس للولايات المتحدة، بل للثقافة الغربية عموماً، فهي تقول اشياء كثيرة ولكنها لا تفعلها. وتوصيف الإرث الاجتماعي للاحتلال، يظل خارج قدرة أي باحث، وتوثيقة أعظم من إمكانية أي مؤرخ. **إنه زمن مهدور من دون أي تقدم، وبشر مهددون، وموارد تستباح، هو السم المغلف بالديمقراطية الموهومة.**

إن ما جرى في العراق بفعل الاحتلال الأميركي، الذي هو في مضمونه الحقيقي التجربة العملية لنظرية الفوضى الخلاقة، فالحالة في العراق، هي نوع من الجراحة التي يقال بعدها أن العملية قد نجحت، لكن المريض مات.

وهكذا تعد الفوضى الخلاقة بنسختها الأميركية المهمة القصوى للدخول إلى القرن الحادي والعشرين، والوصول من ثم إلى الهدف الذي بشر به (برنارد لويس) وهو: شرق أوسط جديد حتى لو كانت كلفته موت جماعي لشعب: سواء كان هذا بعبوة أو طلقة أو سرطان أو جوع مدقع. أو ضياع لحقوقه، أو أذلاله.

وبالنظر لسعة تهتك اوضاع المجتمع العراقي من جراء الاحتلال الأميركي، بات من الصعب رصد كل الآثار والنتائج التي ترتبت على الاحتلال، لاسيّما وأن بعضها كان مقصوداً ومدبراً من مثل: تدمير بنية العائلة العراقية، وانتشار الأمراض النفسية، وتراجع معدلات الالتحاق بالمدارس، وعزلة المرأة بسبب الظروف الأمنية.

أولاً: الكلفة البشرية للاحتلال

أي أعداد الموطنين العراقيين الذين فقدوا حياتهم بسبب مباشر من القوات الأميركية، أم بسبب البيئة غير الآمنة التي أدى إليها الاحتلال ووجدت فيها الجماعات الإرهابية، وأطراف الصراع ذات الولاءات الأولية، فرصاً لممارسة القتل المتعمد أو غير المتعمد، أي الذي يقع دون أن يقصد به اشخاص معينون، ويشمل ذلك الكفاءات المختلفة، التي اغتيلت غدراً بهدف إفراغ العراق من علمائه وكفاءاته.

ثانياً: الهجرة والتهجير:

ثالثاً: محاولة تدمير النسيج الاجتماعي للشعب العراقي عن طريق إثارة:

- الصراعات الطائفية.
- الصراعات العشائرية.
- الصراعات العرقية.

وقد ترتب على إثارة هذا النوع من الصراعات تدمير الهوية الوطنية والثقافة المشتركة.

رابعاً: انهيار الأمن الإنساني للمواطن العراقي:

- الفقر والحرمان.
- الانحراف والجريمة.
- العنف.
- تراجع الخدمات الأساسية.

إن الفقرات المشار إليها لا تغطي كل ما يمكن أن يقال عن الجرائم، التي أفضى إليها الاحتلال، إلا أنها توفر مؤشرات للآثار النفسية والمجتمعية، ونتائجها التراكمية على سائر أوجه الحياة.

لقد أدى الاحتلال إلى حالة مركبة ومعقدة من الفوضى الاجتماعية، أو ما يطلق عليه في بعض الدراسات الاجتماعية ب «الآنومي*»، التي يقصد منها إحداث شلل تام سواء على صعيد المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، فالاحتلال دمر البنية المؤسسية للدولة العراقية، على نحو جعل المجتمع مكشوفاً لكل تيارات العنف والقلق والفقر.

لذلك يمكن رصد العناصر الاجتماعية في كلفة الاحتلال الإجمالية، فقد أفضى الاحتلال إلى مجتمع عاجز، ومؤسسات رخوة، وإنسان يتابع مصيره الغامض، منتظراً فرصة عمل مدرة لدخلٍ كافٍ، ولحظات أمان يغادره فيها قلق تجذر في أعماق النفس، هذه هي الصورة التي تختزنها الذاكرة العراقية للاحتلال الأميركي طوال السنوات من 2003-2011.

أولاً: الكلفة البشرية للاحتلال: موت عبثي

لعل أول مؤشر على الدمار الذي لحق بالمجتمع العراقي، هو الكلفة البشرية العالية، إذ أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية، أن الذين سقطوا منذ الخامس من نيسان2003 ولغاية31/ كانون الأول/2011 بلغ (69.263) ضحية و(239.133) جريحاً، وأن أعلى عدد للضحايا كان في عام 2006، إذ بلغ (21،539) ضحية، و(39،329) جريحاً[1].

على أن هذه الأرقام تبتعد كثيراً عن الدقة، على الرغم من أن خطورتها لا تخفى، إذ استنتجت العديد من الدراسات أن ما يقرب من (250.000) مدني عراقي، استشهدوا خلال عامي (2003-2004)، وأن ثلث هذا العدد قضى على أيدي جنود الاحتلال[2]، وهناك تقديرات ترفع عدد الضحايا حتى إلى ما قبل عام 2009، إلى أكثر من (600) ألف ضحية، وأياً كان الرقم، فإنه سيظل صامتاً فاقداً لكثير من معانيه، إن لم نحلل معطياته ومؤشراته، فعلى سبيل المثال أظهرت البيانات المتاحة:

أن عدد الأرامل والأيتام في العراق قد وصل إلى مستوى خطير جداً، إذ أظهرت بيانات رسمية أن نسبة الأسر العراقية التي تقودها أرامل بلغ (11%) من المجموع، وأن (120.000) أرملة فقط تحصل على إعانات حكومية، وعلى العموم قُدّر العدد التقريبي للأرامل بحوالي (1.593.457) أرملة بنسبة تقرب من (11%) من إجمالي النساء في العراق، ويلاحظ أن حوالي (60%) منهن ترملن منذ مدة تقل عن عشر سنوات، وأن (30%) ترملن بعد عام 2006 وحوالي (30%) بعد عام 2003.
دراسة مركز الاستشارات القانونية وحقوق الإنسان التابع لهيئة الإغاثة الدولية التي أجريت في 1/11/2010، وشملت سبع محافظات عراقية.

إن الترمل في وجهه الآخر يعني أسرة تفككت بسبب رحيل الزوج، ومن آثار ذلك– في الغالب– ارتفاع أعداد الأيتام، والمشردين، والأطفال العاملين في الشوارع، وقد قدّر تقرير رسمي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية

عدد الأطفال الأيتام في العراق، أي من هم دون سن (18) سنة فبلغ العدد (1.359.743)، وكان المسح متعدد المؤشرات للجهاز المركزي للإحصاء، قد أظهر أن (6%) **من أطفال العراق فقدوا أحد الوالدين أو كلاهما**[3]، من جانب آخر ارتفعت نسبة عمالة الأطفال (6-14سنة) من (4%) عام 2004 إلى (11%) عام 2006.

ويلاحظ ارتفاع نسبة البنات للفقرة نفسها من (9.2 - 1.2%)[4]، كذلك كشف مسح لوزارة حقوق الإنسان عن وجود (14) **ألف تلميذ معاق في المدارس العراقية**[5]، ولعل من أخطر ما واجهه الطفل العراقي بعد الاحتلال، أن أصبح ضحية سهلة لمافيات الإتجار بالبشر، لسبب بسيط هو أن الاحتلال دمر المؤسسات الأمنية وآليات الضبط الاجتماعي وأشاع الفساد، وجعل عمليات خطف الأطفال والإتجار بهم عبر الحدود الدولية، وكشف تقرير لوزارة الصحة العراقية عن عصابتين تمارسان خطف الأطفال، وهناك عدة تقارير عربية ودولية وعراقية، تتناول عمليات الإتجار بالأطفال.

وأرقام الضحايا في العراق تؤشر أيضاً، حقيقة أن العلماء والأساتذة العراقيين، كانوا هدفاً سهلاً لعصاباتِ الاحتلال- باختلاف هوياتها وأهدافها- ذلك أن الاحتلال صنع بيئة فاقدة للأمن واليقين، ولا شك أن هناك أطرافاً عديدة تجد في حرمان العراق من كفاءاته هدفاً استراتيجياً لها[6].

لقد صنع الاحتلال ظروفاً غاب فيها القانون، وظروفاً متواترة ذات طبيعة تراكمية، جعلت حياة الإنسان مهددة على نحوٍ مستمر، في مجتمع فاقد للضوابط وللتوقعات، تفككت مؤسساته وافتقرت قياداته للحدود الدنيا من الاتفاق على الأهداف الأساسية، وبذلك فقد المجتمع العراقي الآلاف من طاقته البشرية، وكان الجندي الأميركي في مقدمة القتلة وأكثرهم قسوة، وأقلهم احتراماً لحقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه فتح الاحتلال حدود العراق للإرهابيين من شتى الأصناف، تنفيذاً لما قاله بوش: من أن قتال القاعدة في العراق سيحمي المجتمع الأميركي. وبذلك **أصبح الإنسان العراقي ضحية يقدمها الاحتلال لحماية المجتمع الأميركي.**

ثانياً: الهجرة والتهجير: من التعايش إلى العزلة.

طوال أشهر بعد الاحتلال، لم يشهد المجتمع العراقي انقساماً طائفياً، مثلما شهده مطلع عام 2006، أي بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين(ﻹ) في سامراء، ومنطقياً فإن الاحتلال ليس بعيداً عن تلك الأحداث، فالقاعدة الاستعمارية التقليدية تؤسس الهيمنة على الفرقة والتجزئة، ذلك أن إشغال العراقيين ببعضهم البعض، يوفر للمحتل فرصة تكريس هيمنته وسرقة موارد البلد، وشراء الذمم، وتمويل عصابات تعمل بإمرته. ولم يجد المحتل، أفضل من إثارة الولاءات الأولية وتغذيتها بقيم الثأر والانتقام، وإسباغ ثوب العقائد عليها، لكي تصبح أشد تشجيعاً للأفراد والجماعات على الدخول في نزاعات دموية يخسر فيها الجميع.

كانت مشكلة الهجرة والتهجير قائمة في العراق قبل الاحتلال، سواء بسبب سياسات النظام السابق، أم بسبب ضغوط الحصار الدولي على العراق[7]، غير أن الاحتلال ومنذ إدارة بول بريمر الحاكم المدني في العراق، أوجد دوافع جديدة للهجرة، عن طريق إلغاء وزارات ودوائر عراقية عديدة، وفرض على العاملين فيها البطالة وأرهقهم بالتهديد والاجتثاث، مما جعل الآلاف منهم يغادرون إلى بلدان أخرى، حتى فاق عددهم الخمسة ملايين.

ويمكن النظر إلى التهجير القسري بوصفه تعبيراً عن تشظي في الهوية العراقية،

أراد الاحتلال أن يهيئ المجتمع العراقي لانقسامية تنسجم مع إعلان الكونغرس الأميركي، المستند إلى أطروحات برنارد لويس، الذي طرح مشروع إعادة تجزئة الشرق الأوسط، لقد بذل الأميركان جهوداً كبيرة سواء قبل احتلالهم للعراق، أم بعده، من أجل تحفيز ما يسمى بعوامل التهيئة البنيوية (Structural Conduciveness) . في 2007/9/26 أقر مجلس الشيوخ الأميركي بقرار غير ملزم، خطة تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات تمارس الحكم الذاتي، في ظل دولة كونفدرالية ضعيفة.

نور الدين الحيالي المشاريع الكبرى لتقسيم العراق ومحافظاته، الموصل، 2011، ص238.

وأن يطلقوا الرواسب الكامنة في الفعل الجمعي، على نحو يوسع مسافات التجنب الاجتماعي والثقافي بين العراقيين، ويؤجج الأحقاد والعداءات ويحيي الفتنة، عبر التهجير الطائفي الذي يعيد المجتمع العراقي إلى محلات (أو كانتونات صغيرة) متصارعة، تتبادل الكر والفر، وتعمل على إضفاء الهوية الطائفية على سكانها، ولاشك أن جذور هذا الصراع موجودة في صلب الطبقة السياسية الحاكمة، التي توزعت السلطة فيها على أساس المحاصصة الأثنية.

إن أول ما يلفت نظر المتابع لموضوع الهجرة والتهجير هو التضارب في الأرقام، فضلاً عن الاجتهادات المتعارضة في التفسير والتسبيب، إذ بحسب ما أوردته منظمة الهجرة الدولية فإن مجموع المهجرين داخل العراق بلغ (1.5) مليون شخص، وإن عدد المهجرين منذ شباط (تاريخ تفجير مرقد الإمامين) عام 2006، بلغ (360) ألف شخص، في حين أشارت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، إلى أن عدد الأسر المهجرة قسراً بلغ حتى نهاية 2006 (94.000) أسرة، وأن هناك (50.000) عراقي يغادر العراق شهرياً، فإذا افترضنا أن معدل عدد أفراد تلك الأسر هو (6) أفراد، فإن العدد سيبلغ (564.000) فرداً كحد أعلى، وكانت دراسة لـ (نانسي لوس) نشرت في بغداد، أن هناك (1.7) مليون مهجر عراقي داخل العراق، مع أكثر من مليون عراقي غادروا إلى الخارج، وكان رئيس لجنة المهجرين في مجلس النواب، قدر عدد الأسر المهجرة بحوالي (120) ألف أسرة، ورفع مجلس محافظة بغداد عدد الأسر النازحة إلى بغداد إلى (70) ألف أسرة، وفي نهاية عام 2006 أظهر تقرير للأمم المتحدة: **أن ما لا يقل عن (470.094) شخصاً تعرضوا للتهجير القسري** منذ تفجيرات سامراء، وأن عدد النازحين إلى بغداد بلغ (38.766) شخصاً[8].

وكما هي الحال في أرقام الضحايا، فإن الأرقام مع خطر مؤشراتها تحتاج إلى تعمق في النظر والتحليل، لكي

تفصح عن معانيها، ولعل ما يمكن قوله: هو أن الهجرة والتهجير اشتملتا على أعداد كبيرة من خيرة أساتذة، وعلماء، وأطباء العراق، ومن ذوي المهن الفنية، والتخصصية، التي كان العراق في أمس الحاجة إليها، بعدما شهده من دمار وتدمير متعمد.

فقد قدرت منظمة اليونسكو، أن (2500) أستاذاً تركوا العراق إلى الخارج، إلى جانب (300) طبيب مختص غادروا عام 2006، مما يمثل هدراً عظيماً في الطاقات البشرية، التي تشكل أهم عنصر من عناصر البيئة المواتية للتنمية.

من جانب آخر شمل التهجير، أو الشعور بانعدام الأمن، الألاف من الأسر المسيحية التي غادرت من مناطق الصراع إلى إقليم كردستان، (حتى إن بعض المسيحيين طالب بنوع من الحماية الدولية أو بإقليم خاص في سهل نينوى)، لقد **كان الصراع الطائفي يزداد ضراوة مع سيناريوهات الإرهاب الإجرامية**، التي ضربت كل مناطق العراق، وقبل اجتياح المارينز للفلوجة هاجر منها أكثر من (300) ألف مواطن، وبدأ مسلسل الجثث التي تصل إلى دوائر الطب العدلي يتفاقم، ومعه تتعاظم أعداد المهاجرين والمهجرين، لقد أدى تهجير المسيحيين إلى بذر بذرة عداء ديني، يزاد على انقسامات الواقع العراقي التي خلقها الاحتلال.

فضلاً عن أن كثيراً من أرباب الأسر تركوا وظائفهم ومهنهم وتعرضت أسرهم للفقر، واضطرت مئات الأسر لمنع أطفالها من مواصلة الدراسة، وخصوصاً الفتيات، ودفع الذكور في سن مبكرة إلى سوق العمل، كنوع من استراتيجيات البقاء لإشباع حاجاتها الأساسية، ولعل من أهم المخاطر الجسيمة التي تمخض عنها التهجير، هو تدمير النسيج الاجتماعي في العراق عن طريق اتساع مسافات التجنب بين مكونات الشعب العراقي، دينياً وطائفياً وحتى جغرافياً، **إن تشظي الهوية العراقية: يعني افتقار النظام الاجتماعي لوحدة الهدف، وغموض رؤيته للمستقبل، وغياب التعارف والتضامن بين مكوناته البشرية.**

لقد تراجعت حدة الهجرة والتهجير، مع الاستتباب النسبي للأمن، واستعادة القانون لدوره، إلا إن آثارها يصعب أن تنتزع من الذاكرة الجمعية بسهولة، وهو أمر يحتاج إلى سياسة اجتماعية وطنية تأخذ في الحسبان مختلف المتغيرات لتحرر المجتمع؛ من هواجس الثأر، وتعزز نسيجه الاجتماعي، والثقافي، وتفضح دور الاحتلال، فيما حدث من فتن، ونكبات، ومآسٍ دموية.

ثالثاً: الفقر والأزمات الاقتصادية

من دون أن ندخل في جدل تعريفات الفقر، نشير إلى أن الفقر في العراق ظاهرة تاريخية تراكمية، أدت إليها، وعززت انتشارها، جغرافياً وبشرياً عوامل عديدة لعل في مقدمتها سوء إدارة موارد البلاد، والافتقار إلى العدالة في توزيعها، إلى جانب الحروب والنزاعات التي شهدها العراق، وضاعف من آثارها الحصار الدولي الذي فرض عليه أثر احتلاله الكويت، والذي أدى إلى مآسٍ اقتصادية واجتماعية كان الفقر بكل مستوياته على رأس مظاهرها، لاسيما بعد تراجع قدرة الدولة على تمويل المشاريع والخدمات العامة ذات الصلة بحياة المواطن.

وفي العراق، أجهز الاحتلال على موارد البلاد وأنهك طاقاتها البشرية، فكان هاجس الأمن يمتص تلك

الموارد، إلى جانب تلك التي تذهب إلى المحتل أفراداً وشركات (وقد فُضِح بعضها مثل شركة هاليبرتون)، فضلاً عن أن إدارة بريمر فرضت على مئات الآلاف من العراقيين بطالة إجبارية وفقراً لا طاقة لهم عليه عبر حل الجيش العراقي، والأجهزة الأمنية، والإعلامية وطرد الآلاف أخرى من العراقيين من عملهم بحجج مختلفة، إلى جانب أن مصانع العراق، توقفت تماماً وتقلصت فرص العمل على نحوٍ لافت.

في هذه الظروف وجد الآف العراقيين أنفسهم من دون دخول- مردودات مالية- توفر لهم ولأسرهم مصادر الحياة الضرورية، ووجد الفلاحون والمزارعون أرضاً مجدبة عطشى، مما اضطرهم للهجرة إلى المدن، ووجد خريجو الجامعات أنفسهم على قارعة الطريق، وأصبح للانتماءات الحزبية، وليس للكفاءة دورها في الحصول على فرص العمل، مما أوجد غصة في نفوس الشباب وشعوراً بالإحباط واليأس، ولذلك صار بعضهم وقوداً للإرهاب، وأداة للجريمة، وضحايا للمخدرات.

وفي أول مسح واسع يمكن الاستدلال منه على مشكلة الفقر في العراق، وهو المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، تبين منه أن نحو ربع سكان العراق يعيشون دون خط الفقر البالغ (77) ألف دينار/ فرد/ شهرياً، وأن أفقر ثلاث محافظات في العراق هي المثنى، وبابل، وصلاح الدين، لقد عمدت قوات الاحتلال منذ إلى البدء منع إعادة أعمار أي مصنع عراقي كبير، ولم تصدر خطة تنمية وطنية إلا في عام 2010. وأجري عام 2007 أول مسح من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وعلى أساسه أقيمت استراتيجية تخفيف الفقر في العراق التي أطلقت عام 2010.



تأثير الأوضاع الاقتصادية في الواقع الاجتماعي

لكل حرب أو نزاع كلفة اقتصادية تنعكس بشكل فاضح على التنمية الاجتماعية لتلك الدولة، إلا أن اقتصادات الحرب اقتصادات متكتمة بطبيعتها، وبالنتيجة تبرم جميع التكاليف والصفقات بعيداً عن أنظار الرأي العام[9]، وعلى الرغم من أن تلك السمة- السرية والتكتم- قد تتسبب في تقيّيد الدراسة الحالية تقييداً كبيراً، لدرجة تجعل من المُتعذر توفير إحصاءات وافية عن القيمة الحقيقية لتلك الكلفة الاقتصادية، إلا أنه يمكننا تعّرف التكاليف الاقتصادية للحروب والنزاعات، عن طريق على حجم الأضرار والخسائر التي سببتها تلك الحروب والنزاعات.

طال تأثير الاحتلال الأميركي للعراق، مجمل التركيبة الاجتماعية في البلاد، ولاسيّما المواطنون من ذوي الدخل المحدود، الذين كانوا يمثلون المكوّن الرئيس للمجتمع، فقد تسبب الاحتلال بفقدان أعمالهم وانقطاع مصدر رزقهم، وارتفاع معدلات الفقر لما سببته تلك الأحداث المضطربة من أزمات عدة أهمها:

أ - البطالة: ازدادت معدلات البطالة لتصل إلى ما يقارب(30%)[10] وهي نسبة غير مؤكدة بحسب ما يشير إليه بعض الباحثين، بأنه لا يمكن الوثوق بالبيانات والإحصاءات التي تجري في البلدان النامية، وتحت ظروف قلقة مثل ظروف وأوضاع البلدان المأزومة، إذ تشير الكثير من الآراء إلى **أن الأعداد الحقيقية للعاطلين تفوق الأعداد المسجلة والمذكورة**، إلا أنه يمكن القول مهما بلغت النسبة، فجوهر المحنة التي يمر بها المجتمع العراقي، بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة[11]. علماً أن هنالك حالياً ما يقرب من مليون عاطل مسجلين على قوائم دائرة التشغيل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أغلبهم من الشباب[12]. وهو رقم كبير نسبياً، ولاسيّما إذا علمنا بأن هنالك عدداً من العاطلين غير المسجلين.

ب - الفقر: في الماضي ارتبط الفقر إلى حد كبير بالأوبئة والظواهر الطبيعية كالفيضانات، مقابل ضعف مؤسسات الدولة في مواجهة ما يترتب عليها من آثار، ثم ارتبط بسوء إدارة الموارد المادية والبشرية، حيث الفساد وسذاجة التفكير الايديولوجي، وصولاً إلى النزاعات، والحروب التي تهلك الحرث والنسل، وتفتك بالبلاد والعباد، ثم جاءت مرحلة الغزوات والاحتلالات، وتعاظم الحقد الإرهابي، ليترك الآلاف مؤلفة من الأرامل والأيتام والدور المهدمة[13]، فبسبب الاضطرابات والأزمات السياسية التي مرّ بها المجتمع العراقي، حدثت زيادات واضحة في مستوى الفقر في العراق، إذ بيّن استطلاع الرأي الذي بنيت عليه أدلة أمن الإنسان، أن الأمن الاقتصادي والاجتماعي لا يقل أهمية عن الأمن السياسي، وأن الوضع القائم حالياً هو محصلة لعقود من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي[14].

لقد أظهرت دراسات عن الفقر في العراق، أن مستويات الحياة في العراق قد تراجعت على نحو تراكمي، ويمكن القول إن الفقر في العراق يتصف بكونه مركباً، بمعنى أنه يتجاوز نقص أو انعدام الدخل، ليصبح من حيث تعدد معانيه مقارباً لمفهوم فقدان الأمن الإنساني: Human Security.

وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثمانية أبعاد للأمن الإنساني هي: الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، والجندري، والمجتمعي، والسياسي، وبحسب مفوضية الأمن الإنساني، فإنه يتضمن حماية الحريات الحيوية، وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة، والعامة، وبناء قواهم وطموحاتهم، ويعني كذلك خلق النظم السياسية، والاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، والعسكرية، والثقافية، التي توفر للناس لبنات ليبنوا بقاءهم، وكرامتهم، ومعيشتهم، وعلى ذلك يمكن القول: إن الفقر في العراق اتخذ طابع الحرمان متعدد المؤشرات.

لقد أظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، أن متوسط إنفاق الفرد الشهري، قد بلغ (132) ألف دينار بالأسعار المدفوعة و(146) ألف دينار بأسعار السوق، واتضح كذلك أن نمط إنفاق الأسرة قد تغير مقارنة بعام 1993، إذ شكّلت نسبة الإنفاق على الغذاء (36%)، مقابل ارتفاع نسبة الإنفاق على مجموعة السكن، والوقود، والطاقة، في سنة 2007 إلى (29%) من مجموع الإنفاق مقارنة بـ (13%) عام 1993، كما ارتفعت نسبة الإنفاق عن مجموعة النقل والاتصالات إلى (13%) مقارنة بـ (5%) عام 1993[15]، وهي نتائج تعكس حرمان ومعاناة العراقيين من خدمات معينة، ومن تعاظم مشكلات السكن وتراجع مواد وقيمة البطاقة التموينية.

لقد أظهرت الدراسات عن الفقر في العراق أن الفقراء هم الأقل إنفاقاً على الغذاء، وعلى الصحة، وعلى الخدمات والرعاية الاجتماعية، وتزداد همومهم إذا تذكرنا أن النظم الصحية والتعليمية وشبكات الأمان الاجتماعي في العراق، قد تدهورت وتراجعت أوجه الإفادة منها، مقابل ارتفاع أسعار الخدمات الطبية والتعليمية غير الرسمية، ولذلك تعجز الفئات الفقيرة عن سد نفقات التعليم، إذا قورنت بالفئات الأفضل دخلاً، ويمكن أن ينطبق ذلك عن الخدمات الأخرى[16].

إن للنزاعات والحروب إضراراً بدنية ونفسية على حياة المواطنين وبمختلف شرائحهم، إذ أكدت دراسة قامت بها منظمة الصحة العالمية عن تأثير الحروب والنزاعات صحة المواطنين في بلدان شرق المتوسط وبما فيها العراق، بأن العراقيين يواجهون وضعاً صحياً بالغ السوء، بصورة متزايدة، وتدل المعطيات الفعلية للحياة الواقعية، **أن معظم أطفال العراق يعانون من سوء التغذية المزمن بسبب الحروب والنزاعات**[17]، التي طالت المؤسسة الصحية وبرامجها الوقائية، نتيجة تعرض المستشفيات الرئيسة والمراكز الصحية في البلاد، للقصف الجوي مما تسبب في خسارة أعداد كبيرة من الأطباء والمِلاكات الطبية المتخصصة، فضلاً عن إلحاق الضرر بالأجهزة والمعدات الطبية.

وهجرة الأطباء والكفاءات ذات الاختصاصات الطبية النادرة، بسبب ازدياد عوامل العنف ضد الأطباء، **إذ تُقدّر نسبة الأطباء المهاجرين خارج العراق (70%) من أصل (34000) طبيب**، وهو العدد الكلي المسجل في نقابة الأطباء، أما عدد الأطباء الذين قتلوا منذ بدأ الاحتلال فوصل (2000) طبيب مختص[18].

1 - أزمة فقدان الأمن

شكّل سقوط النظام السياسي في العراق نقطة تحول كبرى في تأريخ المنطقة بشكل عام، وتأريخ العراق بشكل خاص، فبعد احتلال العراق في التاسع من نيسان 2003 ومن ثم إعلان الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش عن نهاية العمليات العسكرية ووقف إطلاق النار، في 2003/5/1 بدأت عمليات المقاومة بالظهور- مقاومة متعددة- وطنية، إسلامية...الخ[19]. فهذا الواقع الذي أوجدته القوات الأميركية المحتلة، قد هيأ

الحواضن المناسبة للجماعات المسلّحة، ومن ضمنها تنظيم القاعدة والمليشيات الإرهابية، وتشكيلات إرهابية أُخرى معادية للتغيير العراقي الجديد، لكي تمارس إعمالها الإجرامية، فضلاً عن توفير الأجواء اللازمة للتخطيط والتنسيق والتنقل عبر بغداد وبقية مدن العراق، بغية عكس صورة سلبية عن واقع المجتمع العراقي[20]، لكن على ما يبدو أن استمرار العنف واتساع مساحته، خلال المدة الممتدة من عام 2003 وحتى نهاية عام 2006، أجبر الولايات المتحدة الأميركية على أن تعد الوضع الأمني العراقي حالة (نزاع منخفض الحدة[21].

أزمة الأوضاع النفسية ومؤثراتها في الواقع

يتعرض المواطنون في مناطق مختلفة من العالم، بسبب الأزمات والاحتلالات إلى اعتداءات شتى، قد تصيبهم بأضرار نفسية خطيرة، إن لم تصبهم بالموتِ، أو بعاهاتٍ جسدية أو نفسية، وأصبح ذلك الموضوع يفرض نفسه بإلحاح على الفكر الإنساني والعالم البشري، بسبب الاعتداءات المتكررة، وفي بقاعٍ مختلفة من العالم. والاعتداء هو المعاملة بعدائية، وقسوة، من دون مسوغ لذلك، ويقصد به بصفةٍ خاصة اعتداء المسلحين، سواء من دول أجنبية قريبة، أو بعيدة، أو جماعات مسلحة تريد ترسيخ نفوذها، وإيجاد تبعية الأفراد بقوة السلاح ومن مظاهر الاعتداء: القتل، والتهديد بالقتل، أو التعذيب، والترهيب والقهر[22]. فمما لاشك فيه ان الأفراد الذين يتعرضون للصدمات، والحوادث المروعة، كأعمال القتل، والعنف، سوف تظهر لديهم إعراض المعاناة من تلك الأحداث على المدى القريب، وتتمثل هذه الأعراض عبر مشاعر القلق، والتوتر، والعزلة الاجتماعية، والأرق، الأمر الذي يحدث اضطراباً سلوكياً[23].

والمقصود بالآثار النفسية التي تنتج عن الاحتلال أو الاعتداء على المدنيين والناس العزل، هي بعض: حالات القلق، والهذيان، والذهان، والاضطرابات الذهنية، والإدراكية، أو الإصابات العقلية، والصدمات النفسية، والتوترات النفسية، وتوتر ما بعد الصدمة، فضلاً عن تلك الاعتداءات، فإن الحروب والنزاعات تسبب في المجتمعات المأزومة وغير المستقرة آثاراً على المجتمع وأفراده ومن تلك الآثار:

1 - تأثيرات الحروب والنزاعات على الأطفال: لم تعد أخطار الحروب تعدو على حالة صراع أو نزاع بين جيشين منظمين أو جماعتين مسلحتين، وإنما أصبحت الحروب والصراعات المسلحة تطال الأطفال أيضاً، فضلاً عن أن الحرب تحدث صدمات وجروحاً نفسية وجسدية للأطفال، أكثر من الجنود،

وتؤكد (كراسا ماشيل) المُدافِعةُ عن حقوق الأطفال، في دراسة لها أعدتها بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، في محاولة تحليل الهشاشة النوعية للأطفال، بأن الأطفال يبقون متأثرين بالآثار السلبية للحرب لمدة طويلة حتى بعد نهاية المعارك. لذلك فهي- أي تأثيرات الحروب على الأطفال- تظهر على أشكال مختلفة منها: الشخصية القلقة، صعوبات النوم، التبول اللاإرادي، خوف من الوحدة، خوف من الغرباء، صعوبات في التركيز والاستيعاب، قصور الثقة بالنفس.

Graca Machel, The Impact of war on children,UNICEF,1996,P.13.

ونلاحظ أن تلك الأعراض المرضية لحالة توتر ما بعد الصدمة[24]، قد توافر شروطه وأعراضه على شخصية المواطن (والطفل) العراقي، لكونه يشهد كل يوم عدداً من الحوادث المروعة بفعل الأعمال الإرهابية المستمرة.



2 - التأثيرات النفسية للاحتلال في حياة الأسرة بشكل أعراض مختلفة، مثال ذلك: الخوف من المجهول، غموض المستقبل، وغياب التخطيط المستقبلي، فورات غضب بين الوالدين تنعكس سلباً على سلوك الأطفال، وتقطع جسور الثقة بين الأبناء والوالدين، الخوف والقلق، والتوجس من الانتظار، ومثال ذلك صعوبة أو قلق نوم الأسر العراقية خشية المداهمات الليلية والاعتقالات العشوائية، أو هجمات فرق الموت على المنازل الآمنة.



3 - التأثيرات النفسية للاحتلال الناتجة عن التهجير القسري: يُعد التهجير القسري من أكثر صدمات الحروب

والنزاعات، من حيث الشعور بالاضطراب وفقدان المجال الحيوي المطمئن والمألوف، والوقوع في عالم غريب يفتقر إلى مقومات الحياة العادية[25]، لكون التهجير القسري للعائلات من مكان عيشها وبيوتها الآمنة، يفضي إلى اضطراب في المنظومات والضوابط الاجتماعية، وعدم الثقة في المستقبل، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الأسر المهجرة بسبب فقدان العمل الأساسي لمعيل الأسرة، أو انقطاعه عن العمل بسبب التهجير فتشكّل البطالة هنا عاملاً مُحفزاً على الاضطرابات النفسية، وتدهور الصحة النفسية بحالة تنذر بسوء التكّيف الأسري والتماسك الاجتماعي. فضلاً عن الاضطرابات النفسية التي تُصيب الأطفال من جراء التهجير القسري والانقطاع عن المدارس، فقد تُصيبهم تلك الأحداث بخيبة الأمل، والإحباط، بسبب فشلّهم في المدارس، وتقدم أقرانهم وزملائهم الذين لم يتعرضواللتهجير، فإن مثل تلك الحالات قد تولد لدى الأطفال أحقاد يحملونها في اللاشعور تجاه الآخرين.

إن الاحتلال الأميركي في عام 2003، جاء ليُضيف قيمة إلى تلك التراكمات السابقة في حياة المواطن العراقي، وعلى كل المستويات، ومن أضرارها النفسية: التأثيرات النفسية لتلك الأحداث وتداعياتها من حروب، ونزاعات داخلية، وتخندقات طائفية، بفعل التهجير القسري، والاعتقالات العشوائية، والمداهمات الليلية.



المصادر

*- الضبط الاجتماعي. هو مفهوم اجتماعي ظهر لأول مره في القرن السادس عشر، غير أن استخدامه بصورة واضحة المعالم في علم الاجتماع، كان على يد العالم الفرنسي أميل دوركهايم في أطروحاته عن تقسيم العمل الاجتماعي، إذ أشار إلى النتائج السلبية والسيئة لتقسيم العمل وآثارها على درجة تكامل التنظيم الاجتماعي، وما يسود في المجتمع من اضطرابات وتفكك. وأعاد استخدام هذا المفهوم عند تناوله لموضوع الانتحار، وتشخيصه لأحد أصنافه (الانتحار الآنومي).أستخدم هذا المفهوم فيما بعد عالم الاجتماع الأميركي روبرت ميرتون وميّز بين الآنوميا وهي حالة (تتعلق بالفرد) والآنومي وتتعلق بالنظام الاجتماعي عن طريق مخطط تصنيفي أو نظرية متوسطة المدىMiddle Rang Theory : في البناء الاجتماعي والمعيارية تُعبّر عن توجّه نظري وظيفي نظر بمقتضاه إلى السلوك الانحرافي كونه محصلة للبناء الاجتماعي. مثله في ذلك مثل السلوك الامتثالي.

1 - الأمم المتحدة و وزارة التخطيط، تقرير التنمية البشرية للعراق 2008، بغداد 2010، ص 80.

2 - أنتوني. أ.ج. كوردسمان، الأعمال المسلحة في العراق، طبيعتها نماذجها، حلقاتها، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2006، ص113.

3 - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مكتب هيئة رعاية الطفولة، تقرير عن واقع حماية الطفل في العراق، بغداد، 2011، ص54.

4 - المصدر السابق نفسه، ص20.

5 - شمل المسح (2518) مدرسة في جميع محافظات العراق.

6 - ينظر حول هذا الموضوع: كريم محمد حمزة : في سوسيولوجيا الموت العبثي في العراق، 2009، دراسة غير منشورة .

7 - ينظر على سبيل المثال: جون فاوست وفيكتور تانر، المرحلون داخلياً في العراق، بغداد، بيت الحكمة، 2002.

8 - تقرير بعثة الأمم المتحدة الدوري بشأن حقوق الإنسان في العراق لشهري تشرين الثاني وكانون الأول 2006، كذلك ينظر التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق 2008، ص80 وما بعدها.

9 - راجع للاستفادة حول مشكلة الفقر في العراق : د. كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بغداد، بيت الحكمة، 2011 .

10 - بيت. أس. دوما، الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية، ترجمة: عبد الإله النعيمي، دراسات عراقية، ط1، بيروت، 2008، ص14.

11 - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير مسح التشغيل والبطالة للسنوات 2006-2008 بغداد، 2004.

12 - عدنان ياسين مصطفى، السياسة الاجتماعية في العراق: الإشكاليات وخيارات النهوض، دراسة مقدمة إلى المنتدى الوطني الأول المنعقد في بغداد من 3-5 آذار 2009، ص6.

13 - رياض حسين محمد علي، البطالة والتشغيل في العراق، دراسة قدمّت في المؤتمر العلمي لبيت الحكمة، بغداد، 2008.

14 - ناهدة عبد الكريم، الفقر في العراق: حالة زائلة أم ظاهرة دائمة قراءة في علم الاجتماع الاقتصادي، بحث مقدم إلى مؤتمر كلية الآداب جامعة بغداد،2001، ص2.

15 - اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، 2009، ص12.

16 - كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، مصدر سابق، ص38.

17 - نفس المصدر، ص45.

18 - منظمة الصحة العالمية، الصحة في الظروف الصعبة، المكتب الإقليمي للمنظمة، اثر الحرب والكوارث، والعقوبات على صحة الإنسان: البلدان المأزومة في إقليم شرق المتوسط (فلسطين، العراق، أفغانستان) 2008، ص23.

19 - مثال عبد الله غني، السياسة الاجتماعية والأمن الإنساني قي العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد كلية الآداب قسم علم الاجتماع،2010، ص221.

20 - الياس حنا، هل حقا تستغل أمريكا الفروقات بين العرب وإيران؟!، بحث منشور في مجلة شؤون عربية العدد128، سنة2006، بيروت \ لبنان، ص35.

21 - فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق: تقييم استراتيجي: معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت ،2007،ص16.

22 - تقرير وزارة الدفاع الأميركية3، DOD/12/2004، واشنطن. النسخة الالكترونية.

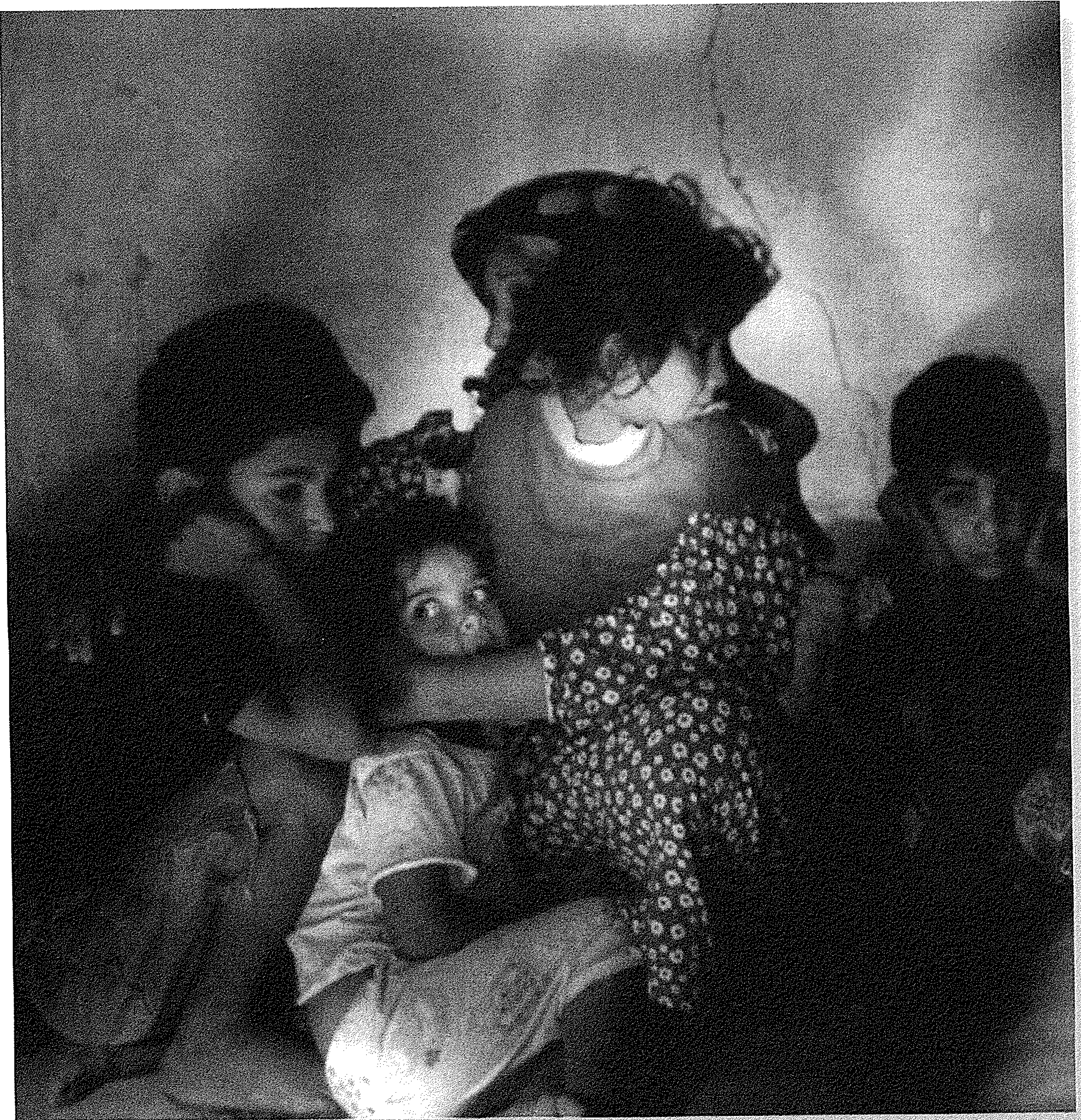
23 - عبد العزيز الغازي، الآثار النفسية الناتجة عن الاحتلال و الاعتداء على المدنيين، من منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيكو،2005، المملكة المغربية، ص252.

24 - لمعلومات أكثر عن هذا الموضوع، ينظر:

- علي كمال، النفس وانفعالاتها وأمراضها وعلاجها، ج ا، ط4، الفصل الخاص بالإمراض النفسية.

- عبد العظيم كريمي، مفهوم الموت في ذهن الطفل: الانعكاسات النفسية والآليات الفاعلة ونظريات علم النفس، ترجمة زهراء يكانة، دار الهادي، ط1، لبنان،2007.

25 - كامل مهنا، لا مكان للأطفال في الحرب: حالة لبنان، مصدر سابق، ص7.



الاحتلال وانتهاك حقوق الإنسان في العراق

د. سعد حسين فتح الله
عميد معهد حقوق الإنسان (سابقاً)
وزارة العدل

د. مصطفى أحمد أبو الخير
كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

د. رياض مهدي الزبيدي
كلية الإعلام - جامعة واسط

المقدمة

يبتعد واقع العلاقات الدولية كثيراً عن المثالية التي كتب بها ميثاق الأمم المتحدة، فقد أتاح الفصل السابع للدول دائمة العضوية، حق اللجوء إلى استعمال القوة في حال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وهذا ما نجحت باستخدامه الولايات المتحدة لاحتلال افغانستان والعراق، للسيطرة على (محور الشر)، كما وصفته ادارة بوش الابن. وبرغم إعلان القوات المحتلة المتكرر باحترام المواثيق الدولية ورعاية حقوق المواطنين في البلد المحتل، إلا أن التركة التي خلفها الاحتلال مغايرة تماماً لما تعلنه قوات الاحتلال، وهذ ما سيظهر لنا عبر البحث في ما خلفه الاحتلال الأميركي من انتهاكات لحقوق الإنسان، والتي تعد من الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الانسان، بالشكل الذي فاقت به جميع الحدود، لتصل أحياناً إلى جرائم ضد الانسانية، فالقوات المحتلة لم تلتزم بالمواثيق الخاصة بقانون «جنيف». والتي تنص على أن لا تنافى مقتضيات الحرب احترام الذات البشرية.

إذ نصت على:

- حصانة الذات البشرية: ليست الحرب مسوغاً للاعتداء على حياة من لا يشاركون في القتال أو الذين لم يعودوا قادرين عليه.
- منع التعذيب بشتى أنواعه، ويتعين على الطرف الذي يحتجز رعايا العدو أن يطلب منهم البيانات المتعلقة بهويتهم فقط، دون أجبارهم على ذلك.
- احترام الشخصية القانونية، فضحايا الحرب الأحياء، ممن يقعون من قبضة العدو يحتفظون بشخصيتهم القانونية، وما يترتب عليها من أعمال قانونية مشروعة.
- احترام الشرف والحقوق العائلية والمعتقد والتقاليد، وأن تكون للأخبار العائلية اهمية خاصة في القانون الإنساني، فهناك جهازاً خاصاً في "جنيف" هو وكالة الابحاث، تتولى جمع الأخبار ونقلها إلى من له الحق في ذلك.
- توفير الأمان والطمأنينة وحظر الأعمال الانتقامية والعقوبات الجماعية واحتجاز الرهائن، وإذا أرتكب شخص يحميه القانون الإنساني جريمة، فإنه يعاقب وفقاً للنصوص المعمول بها، مع مراعاة الضمانات القضائية، على مستوى الاجراءات قبل التحقيق وبعده، وعند المحاكمة وبمناسبة تنفيذ الحكم.
- حظر استغلال المدنيين أو استخدامهم لحماية أهداف عسكرية.
- منع النهب والهجوم العشوائي والأعمال الانتقامية.

أي إن اتفاقيات جنيف لا تمنح القوة المحتلة للأراضي حق السيادة عليها، بل يحملها مسؤولية حماية المجتمع وتلبية حاجاته الاساسية، فهل راعى الاحتلال الأميركي هذه الالتزامات؟

ستأتي إجابة هذا السؤال عن طريق استعراض الإرث الذي خلفه الاحتلال في مجال حقوق الانسان، وفق ما تضمنته اتفاقيات جنيف من التزامات أخلاقية. وفي الكيفية التي تعامل بها المحتل مع ملف حقوق الإنسان، وحماية المدنيين. وهل ميّزت قوات الاحتلال بين المقاتلين والمدنيين. فاستهداف المدنيين محظور على الدوام، وعلى القوات المحتلة اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لتقليل الأضرار التي قد تلحق بالمدنيين.[1]

ويقودنا منهج البحث للكشف عن انتهاكات حقوق المدنيين التي خلفها المحتل: وتعريف المدني في القانون الإنساني الدولي: "**بأنه الشخص الذي ليس عضواً في القوات المسلحة**". ويشمل مصطلح "المدني" بعض العاملين في المؤسسة العسكرية الذين يساعدون القوات المسلحة،[2] ومنهم على سبيل المثال العديد من المدنيين الذين يعملون في القواعد العسكرية، مثل عمال النظافة وعمال البناء. فهؤلاء لا يجب استهدافهم

وتعد المادة (3) المشتركة في اتفاقيات جنيف ملزمة إلزاماً صريحاً "لكل طرف في الصراع"، وهنا الاشارة إلى الصراع بين القوات المحتلة والجماعات المقاومة، تكون أطراف الصراع ملزمة بأحكام المادة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع. ويعد الالتزام بتطبيق المادة (3) المشتركة التزاماً مطلقاً بالنسبة إلى أطراف الصراع كافة، بقطع النظر عن مدى التزام الأطراف الأخرى؛ أي بعبارة أخرى، لا عذر للقوات المحتلة بالتنصل من أحكام هذه المادة، تحت ذريعة (عدم) التزام المقاومة بأحكام هذه المادة. وفضلاً عن ذلك، تلزم الأطراف كافة بالسماح بمرور الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين إليها، وتسهيل ذلك بسرعة من دون عراقيل، إذ يجب عليها ضمان حرية حركة العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية.[3]

وقد عدّ تقرير (التصنيف العالمي للسلام) الصادر في حزيران 2009، أن العراق أخطر بلد في العالم للسنة الثالثة على التوالي. فهو أخطر البلاد، وأكثرها ظلماً للأطفال والنساء. وبين الترمّل والاغتصاب، والاعتقال والفقر والحرمان، والقتل، والتهجير يرزح المجتمع العراقي، تحت واقع مأساوي أوجده الاحتلال الأميركي.

وإذا أردنا استعراض انتهاكات حقوق الإنسان، فإننا نبدأ من:

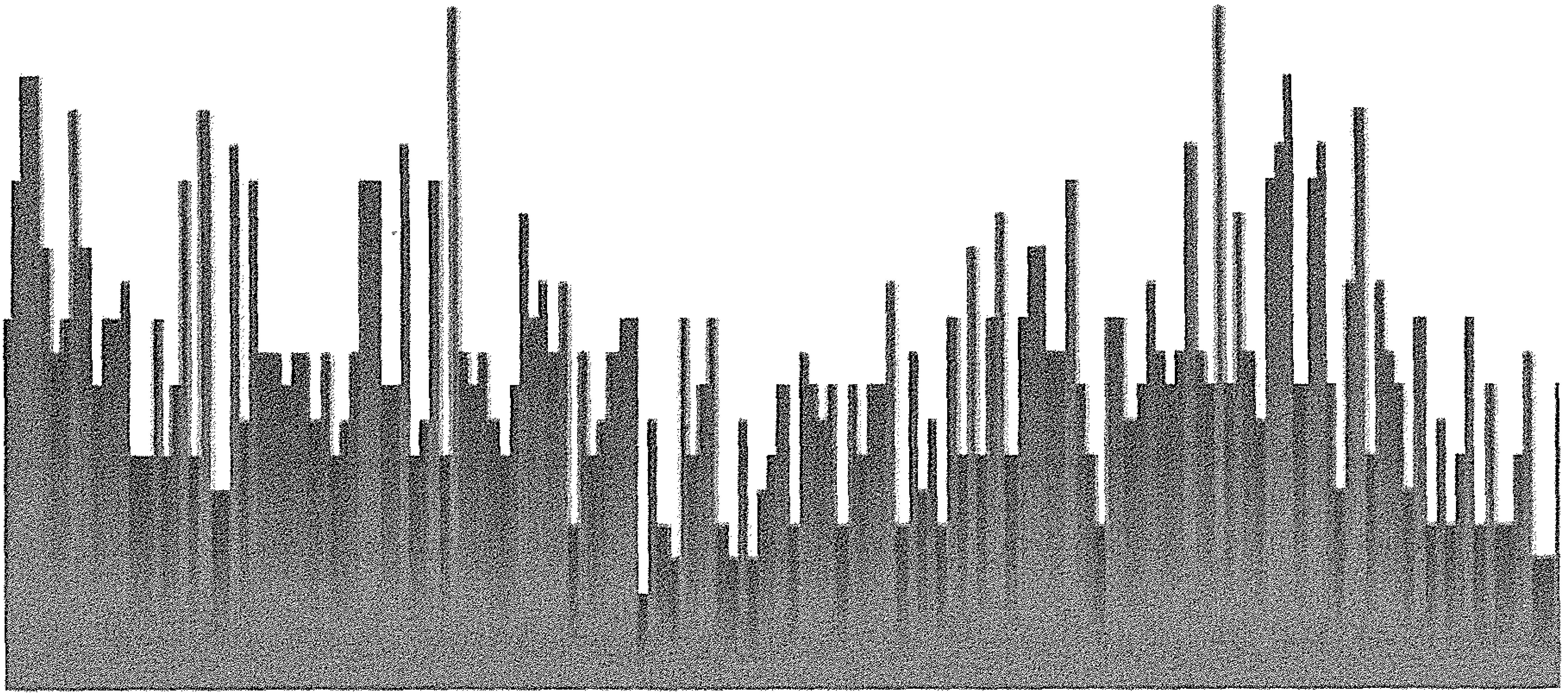
أولا: القوات الأميركية والقوى المتحالفة معها

إما فيما يتعلق بحق الحياة، فيمكن القول إن قوات الاحتلال الجنسية، وفي مقدمتها الجيش الأميركي المسؤول الأول في تزايد أعداد القتلى العراقيين بعد الاحتلال، إذ تبين الاحصائيات والارقام التي وثقت حالات القتل في العراق، أن الجيش الأميركي يحتل المرتبة الأولى في انتهاك حق الحياة، فمنذ اللحظة الأولى لانطلاق عملية احتلال العراق المسمات بـ(الصدمة والرعب)، استخدمت الأسلحة المحرمة دولياً (الاعتدة المعاملة باليورانيوم المنضب والفسفور الأبيض والنابالم)، للقضاء على الجيش العراقي والمدنيين، وتمادت قوات الاحتلال في أعمال القتل العشوائي حيناً، والمقصود المنظم حيناً آخر، بهدف الإرهاب والترويع، إذ استخدمت أساليب قتال لا تميز بين الأهداف المدنية أو تلك التابعة للمقاومة المسلحة، وهذا مخالف لاتفاقيات جنيف التي تنص على أهمية التمييز بين المدنيين والقوات المقاتلة، كذلك أسلوب الهجمات العشوائية،

فقد وصل عدد الضحايا العراقيين على مدى الأسابيع الثلاثة الأولى من الغزو عام 2003، إلى (6640)، وبمعدل وفيات يومي يصل إلى (317) وفاة، وبعد ذلك وصل عدد الضحايا إلى (7286) شخصاً، حينما ألقى جورج بوش خطابه (المهمة أنجزت) في الأول من أيار عام 2003. تقرير، حالات الوفاة الناجمة عن العنف في العراق 2003-2011، مشروع احصاء جثث العراق، 2/ كانون الثاني/2012، على الرابط: www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2011

واستمر المعدل العالي للقتل حتى نهاية عام 2004، مع الحملة العسكرية التي شنها الجيش الأميركي على مدينة الفلوجة، ومن بعد ذلك على مدينة النجف وكربلاء، إذ يقدر أن ما قتل في اثناء هذه السنة، يعادل نصف ما قتل على يد القوات الأميركية حتى خروجها من العراق نهاية عام 2011.

الشكل (1) يوضح عمليات القتل على يد قوات التحالف بين عامي 2005-2007

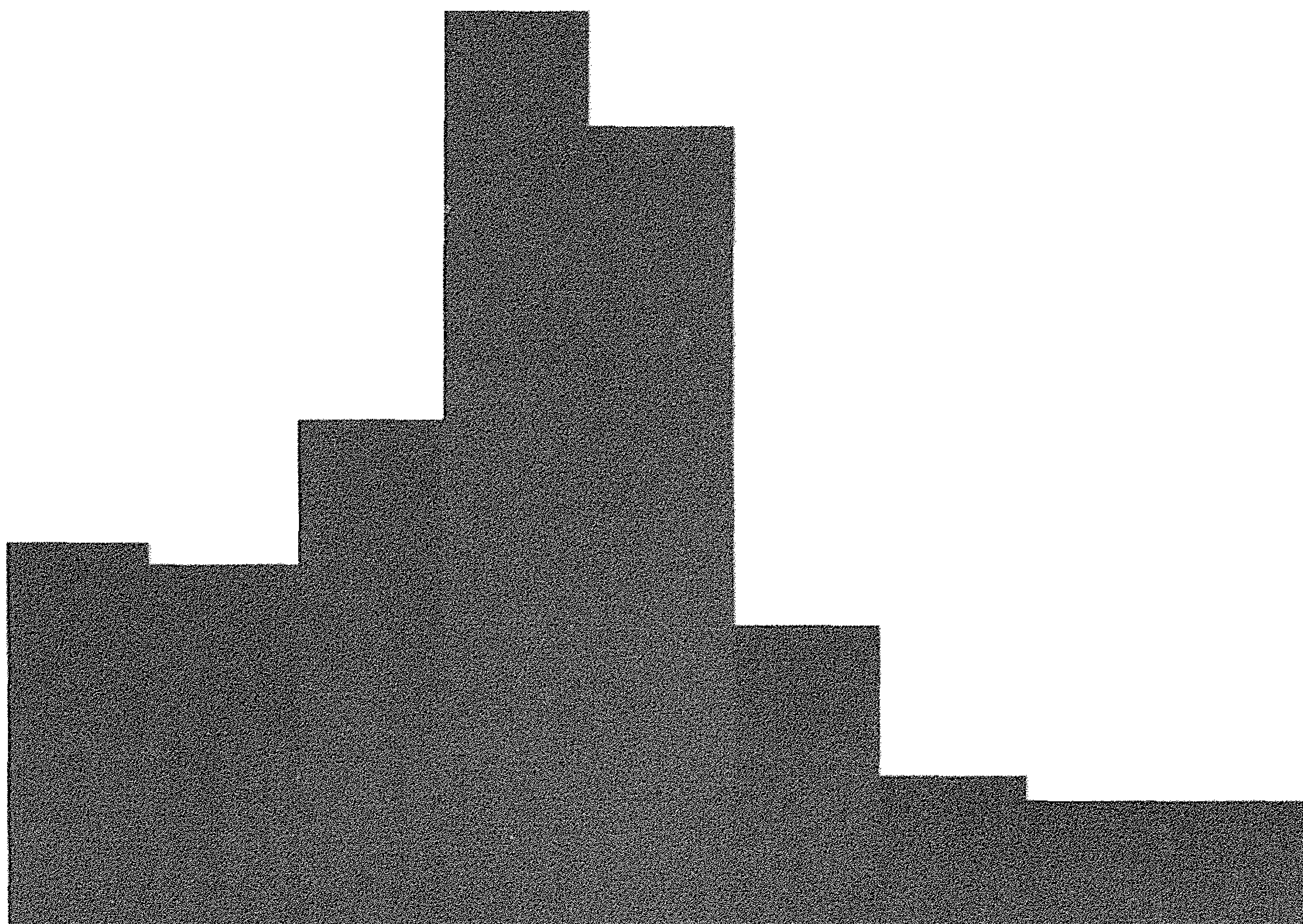


المصدر: مشروع احصاء جثث العراق، تقرير حالات الوفيات الناجمة عن العنف في العراق 2003-2011.

وقد تناقصت الأعداد من (64) حالة عام 2009، إلى (17) حالة عام 2010. وتشير التقديرات أن عدد الوفيات جراء العمليات العسكرية الأميركية وصل إلى (14705) قتيل[4]، علماً أن حالات الوفاة التي تتسبب بها القوات الأميركية في غير العمليات القتالية، كحادث السير والقتل عن طريق (الخطأ) - وهي كثيرة - لم توثق في معظم التقارير، فضلاً عن كشف الوثائق التي نشرت على موقع ويكيليكس عن أعداد أخرى كبيرة من الضحايا، لم يتم الكشف عنها سابقاً يصل عددها إلى (15000) ضحية، مع الاخذ بالحسبان أنَّ هذه الوثائق قد صنفت الضحايا إلى (مدنيين- الدولة المضيفة (قوات الأمن العراقية) - العدو)، وقد عرفت العدو بـ(القوات المناهضة للاحتلال والمتمردين)، التي تعارض الولايات المتحدة وقوات التحالف، وفي الفئة نفسها دونت (23،984) حالة وفاة[5]، إذ بينت الوثائق التي سربها موقع ويكيليكس، إنكار الولايات المتحدة الأميركية حق المقاومة ضد

الاحتلال للشعب العراقي، عن طريق تصنيف كل من يعارض سياساتها في هذا البلد، سواء كان مدنياً أم غير مدني بالعدو، ومن ثمَّ يصبح هدفاً مباشراً لقواتها.

الشكل (2) رسم بياني تفاعلي يبين الحد الأعلى لعدد القتلى في العراق للأعوام 2003 إلى 2011



المصدر: مشروع احصاء جثث العراق، تقرير حالات الوفيات الناجمة عن العنف في العراق 2003-2011.

وتجدر الإشارة إلى حصول عدد من الجرائم التي ارتكبها جنود الجيش الأميركي عن سبق أصرار وقصد، ومنها مجزرة حديثة التي راح ضحيتها (24) مدنياً عراقياً في عام 2005 بينهم أطفال ونساء، إذ اكتفت الولايات المتحدة بمحاكمة مرتكبي الجريمة، وفقاً للقانون الموحد للولايات المتحدة الأميركية للقضاء العسكري، وقد أسقطت التهم الموجهة ضد ستة من مشاة البحرية وتبرئة آخر، وبقي قائد الفرقة (فرانك ووتريش) قيد المحاكمة. وفي حادثة أخرى بُرِّئَ ضابط في البحرية من تهمة التقصير في الواجب، في قضية ضرب المعتقل (احمد هاشم) المشتبه بتورطه في مقتل أربعة حراس في شركة بلاك ووتر في الفلوجة عام 2004 [6]، وفي جريمة أخرى أدين خمسة جنود أميركان من المحكمة الفدرالية في كنتاكي في قضية اغتصاب الفتاة العراقية عبير الجنابي، وقتلها وقتل أفراد عائلتها وحرقهم في مدينة المحمودية عام 2006[7]. وتشير الاحكام الصادرة بحق المجرمين الذين ارتكبوا جرائم تنم عن القسوة، إلى مدى الاستخفاف بأرواح المدنيين الأبرياء العزل.

فضلاً عما تقدم تجدر الاشارة إلى عمليات الدهم والاعتقالات العشوائية، التي نفذتها القوات الأميركية،

وعدم إصدار أوامر قضائية أو تقديم المعتقلين للقضاء، وهذه الانتهاكات تم اعتراف بها رسمياً القائمون على سلطة الائتلاف المؤقتة ووزارة الدفاع الأميركية، وأقرّوا حصول انتهاكات كبيرة وخطيرة لحقوق الإنسان، سواء في عمليات الاعتقال أو في داخل سجون القوات الأميركية أو في العمليات العسكرية، ويشير التقرير الذي أعدته (المجموعة المستقلة لمراجعة الاعتقال) في البنتاغون، إلى أن هناك (66) حالة إساءة إلى المعتقلين في سجون القوات الأميركية منها (55) حالة في العراق (في سجن أبو غريب)، وحصول (20) حالة وفاة في أثناء عمليات الاستجواب في العراق، من مجموع (22) حالة وفاة سجلت في سجون هذه القوات، ويقول التقرير: (كانت سياسات الاستجواب في العراق غير مناسبة، وكانت معيبة في بعض الجوانب على ثلاثة مستويات (وزارة الدفاع، القيادة المركزية/ مقر القيادة الأمامية المنتشرة - 7، سجن أبو غريب)[8].

وقد اختلفت المصادر فيما بينها، في عدد المعتقلين والسجناء العراقيين في السجون الخاضعة لإدارة القوة المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، بعد سبع سنوات على غزو العراق، ففي عام 2008 على سبيل المثال.

تشير المصادر الرسمية العراقية المتمثلة في وزارة حقوق الإنسان العراقية، إلى أن عدد المعتقلين العراقيين يبلغ حوالي (31) ألف معتقل، منهم (15058) في السجون التابعة للقوات الأميركية.التقرير السنوي لأوضاع السجون ومرافق الاحتجاز في العراق لعام 2008.

وزارة حقوق الإنسان دائرة الشؤون الانسانية، قسم مراقبة السجون ومرافق الاحتجاز، 2008، ص37.

أما الجيش الأميركي، فقد صرح بأن عدد المعتقلين في معسكرات القوة المتعددة الجنسيات، في فبراير/ شباط 2008، قد بلغ (23) ألفاً وتسع مئة شخص، منهم ثلاثة آلاف وخمس مئة في معسكر كروبر بالقرب من مطار بغداد، وعشرون ألفاً وأربعمائة سجين في معسكر بوكا جنوبي البلاد، ويضم هذا العدد (620) طفلاً[9].

وأشارت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها العالمي لعام 2008، إلى أن لدى الجيش الأميركي (25) ألف محتجز عراقي، من دون توجيه اتهامات إليهم أو مثولهم للمحاكمة.

يذكر التقرير الثاني عشر لبعثة الأمم المتحدة لدى العراق، بشأن أوضاع حقوق الإنسان في العراق، أن عدد المعتقلين في السجون الأميركية والعراقية يقارب (38) ألف شخص، منهم حوالي (18) ألفاً في معتقلات قوات الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

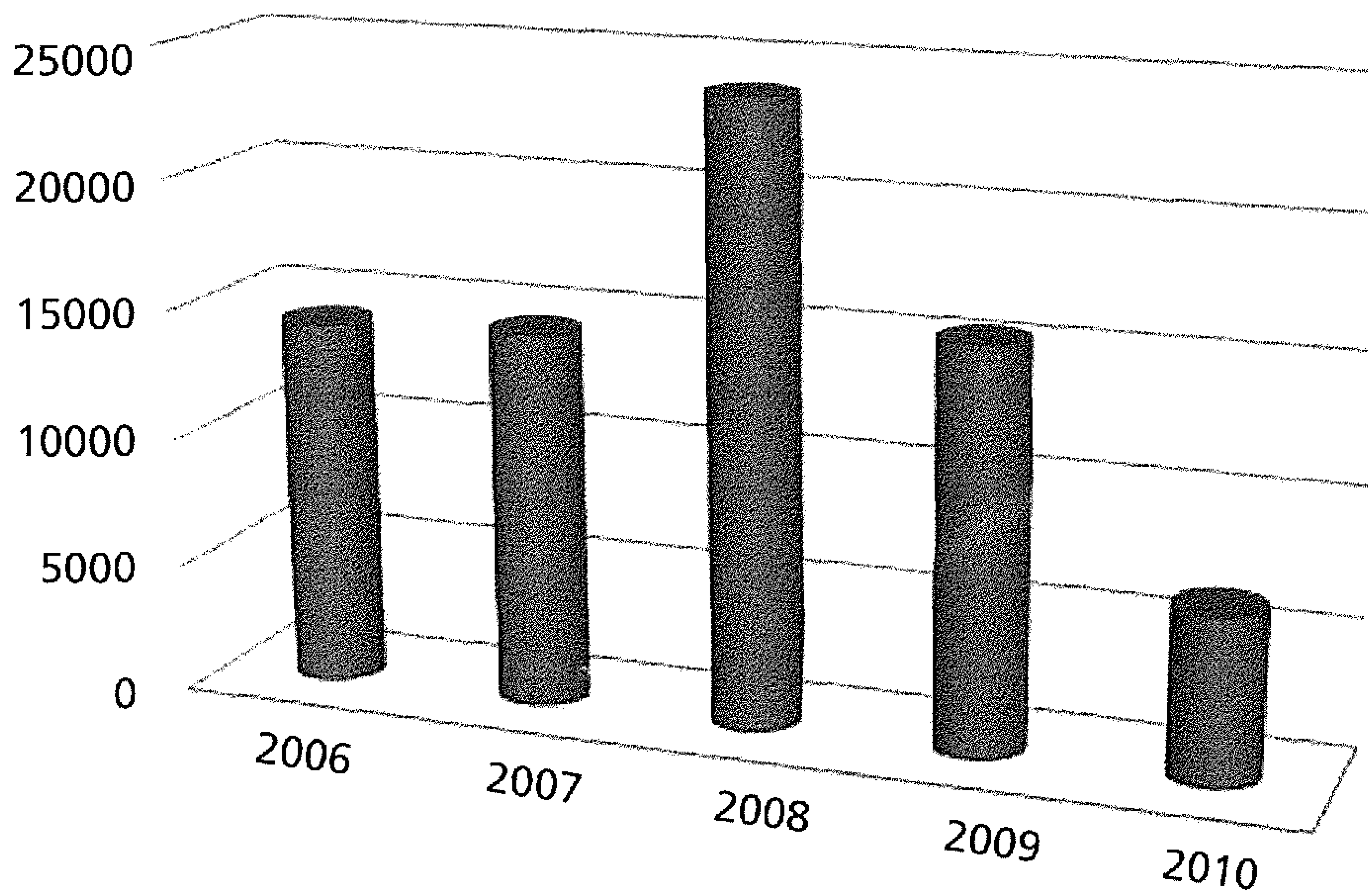
تقرير حقوق الإنسان مكتب حقوق الانسان، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، بغداد، 2008، ص29.

وأعلنت منظمة العفو الدولية في تقرير بعنوان "بين المجازر واليأس.. العراق بعد خمس سنوات"، أن عدد المعتقلين يقارب ستين ألف شخص لدى القوات المحتلة والسلطات العراقية، منهم (35) ألفاً في مراكز الاعتقال العراقية[10].

جدول - 1 اعداد المعتقلين في سجون الاحتلال الأميركي للسنوات2006-2010

عدد المعتقلين	السنة
14229	2006
14500	2007
23862	2008
15500	2009
6466	2010

المصدر: الجدول من أعداد الباحث استناداً إلى تقارير وزارة حقوق الإنسان العراقية وتقارير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي).



عدد المعتقلين

هذا بالنسبة إلى المعتقلين، إما عن المفقودين الذين لم يحدد مصيرهم، فقد بين جدول (2) أعدادهم منذ دخول القوات الأميركية إلى العراق حتى نهاية العام 2011.

جدول – 2 يبن أعداد المفقودين الذين لم يعرف مصيرهم (2003– 2011)

عدد المفقودين	المفقودين بحسب السنة
115	عدد المفقودين الذين سجّلوا في عام 2003
318	عدد المفقودين الذين سجّلوا في عام 2004
1136	عدد المفقودين الذين سجّلوا في عام 2005
2523	عدد المفقودين الذين سجّلوا في عام 2006
2499	عدد المفقودين الذين سجّلوا في عام 2007
2398	عدد المفقودين الذين سجّلوا في عام 2008
2781	عدد المفقودين الذين سجّلوا في عام 2009
1982	عدد المفقودين الذين سجّلوا في عام 2010
1424	عدد المفقودين الذين سجّلوا في عام 2011

المصدر: وزارة حقوق الانسان: التقرير الاحصائي السنوي لعام 2011.

ثانياً: الشركات الأمنية الخاصة

عملت الشركات الأمنية الخاصة في العراق بعد عام 2003، وقد أوكلت لها العديد من المهام كالتدريب والاستشارات الأمنية والأمن الشخصي للأفراد والموظفين الأميركيين والدعم اللوجستي، فضلاً عن القيام بوظائف عسكرية قتالية بوصفها قوات مساعدة لقوات الشرطة والدفاع في الدولة محل الصراع، وهو ما عولت عليه الولايات المتحدة، لأن عدد القتلى لا يحسبون ضمن الخسائر الأميركية "لأن غالبية أعضاء هذه الشركات مواطنين غير أميركان"، مما يرفع الحرج عنها بإزاء الرأي العام الأميركي، وأن الجرائم التي ترتكبها لا توثق، ويمكن التنصل من تبعاتها القانونية والسياسية، خاصة عند القيام بأعمال تخشى فعلها في العلن، لما فيها من مخالفات جسيمة للقانون الدولي والقيم الأخلاقية[11].

إذ اشار تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2006، إلى دراسة اجريت على ستين عقداً لهذه الشركات في العراق، ظهر أنها جميعها لم تنص على أي التزامات ينبغي أن يراعيها العاملون في هذه الشركات، فيما يخص حقوق الانسان*، ومع مرور الوقت وتطور الأحداث توسع نشاط هذه الشركات، وزاد عددها ليصل إلى قرابة (100) شركة، وأصبح حجم نشاطها المالي يفوق موازنة العراق والاردن وسوريا ولبنان، إذ وصل إلى (200) مليار دولار، وبلغ أن عدد المتعاقدين المدنيين غير الأميركان (100-120) ألفاً، في حين أن عدد القوات الأميركية (150) ألفاً**.

*- تقرير في الموعد المحدد: عمليات النقل والسمسرة المتعلقة بالأسلحة وخطرها على حقوق الانسان، منظمة العفو الدولية، 2006، ص6.

**- حسام الدين سويلم، خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2005، ص 25.

ومن أبرز الانتهاكات الخطيرة التي أعلن عنها، هو فضيحة شركتي (تيتان وكاسي انترناشيونال)، اللتين كانتا تتوليان عمليات المراقبة والأمن واستجواب المعتقلين، إذ أتهمتا بالضلوع في عمليات التعذيب جسدياً ونفسياً، وقد ورد ذكرهما في تقرير الجنرال (انطونيو تاجوبا) عن فضيحة تعذيب أبو غريب، وقد طالب الكونغرس الرئيس الأميركي بوش، بتعليق فوري للعقود المبرمة مع هذه الشركات.

ومما تجدر الاشارة إلى أن رئيس شركة كاسي قد تلقى دورة في إحدى معسكرات التدريب الخاصة بمكافحة الارهاب في اسرائيل، وقد تلقى مكافئة من شاؤول موفاز وزير الدفاع الاسرائيلي، وربط الكثير وقارن بين إساءة القوات الأميركية معاملة السجناء العراقيين، وطرق مماثلة تعاملت بها القوات الاسرائيلية مع السجناء الفلسطينيين.

عبدعلي كاظم المعموري، عولمة القتل، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت- بغداد، 2012

أما الفضيحة الاخرى فهي فضيحة شركة (بلاك ووتر)، التي اشتركت في الحرب التي شنت على مدينة الفلوجة عام 2004، إذ قامت بتوقيع عقد الهجوم على المدينة لقاء مبلغ (92) مليون دولار، وقد أدى تدمير المدينة إلى قتل وتشريد الآلاف من المدنيين*. وجرى الحال ذاته في مدينة النجف، إذ ساهمت بلاك ووتر مع القوات الأميركية في مقاتلة المسلحين الرافضين لبقاء قوات الاحتلال في المدينة.

والحادثة الأخرى هي حادثة ساحة النسور، إذ قتل أفراد من شركة بلاك ووتر في العام 2007، قرابة (14) مدني من دون أي مسوغ [12].

وعلى الرغم من العدد الكبير للمرتزقة (منتسبي الشركات الخاصة)، وما يقترفونه من انتهاكات يومية بحق العراقيين، لم توجه أي تهمة إلى منتسبي هذه الشركات الخاصة، سوى اثنين منهم فقط، ولم يُدان أي من المتعاقدين العسكريين،

إذ برء القضاء الأميركي مرتكبي جريمة ساحة النسور من التهم الموجهة إليهم، أن تقارير الجيش الأميركي خلصت إلى أن حراسها فتحوا النار دون داع، وافرطوا باستخدام القوة، وأن المدنيين الذين تم اطلاق النار عليهم، كانوا عزلاً لا يحملون سلاح، ويشير تقرير أعدته لجنة تقصي الحقائق لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلى أن (5%) فقط من مخالفات هذه الشركات في كل من العراق وافغانستان، عُرضت أمام القضاء وكانت الاحكام مخففة ولا تتناسب مع حجم الجريمة. مشرف وسمي محمد، حماية السكان المدنيين في العراق من الشركات الامنية الخاصة في ظل الاحتلال،

مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، جامعة الموصل، المجلد 10، العدد 4، 2011، ص333.

رابعاً: الارهاب والقاعدة

سجلت ضحايا أعمال العنف في العراق بعد عام 2003 أرقاماً قياسية، وكان لتنظيم القاعدة والمجاميع الارهابية الأخرى المماثلة لتوجهاتها، الدور الأكبر في هذا العنف، فالأفعال التي قامت بها ساعدت الاحتلال في محاولاته للخلط بين المقاومة والارهاب، بل استثمر نتائج العمليات الارهابية لتشويه سمعة المقاومة.

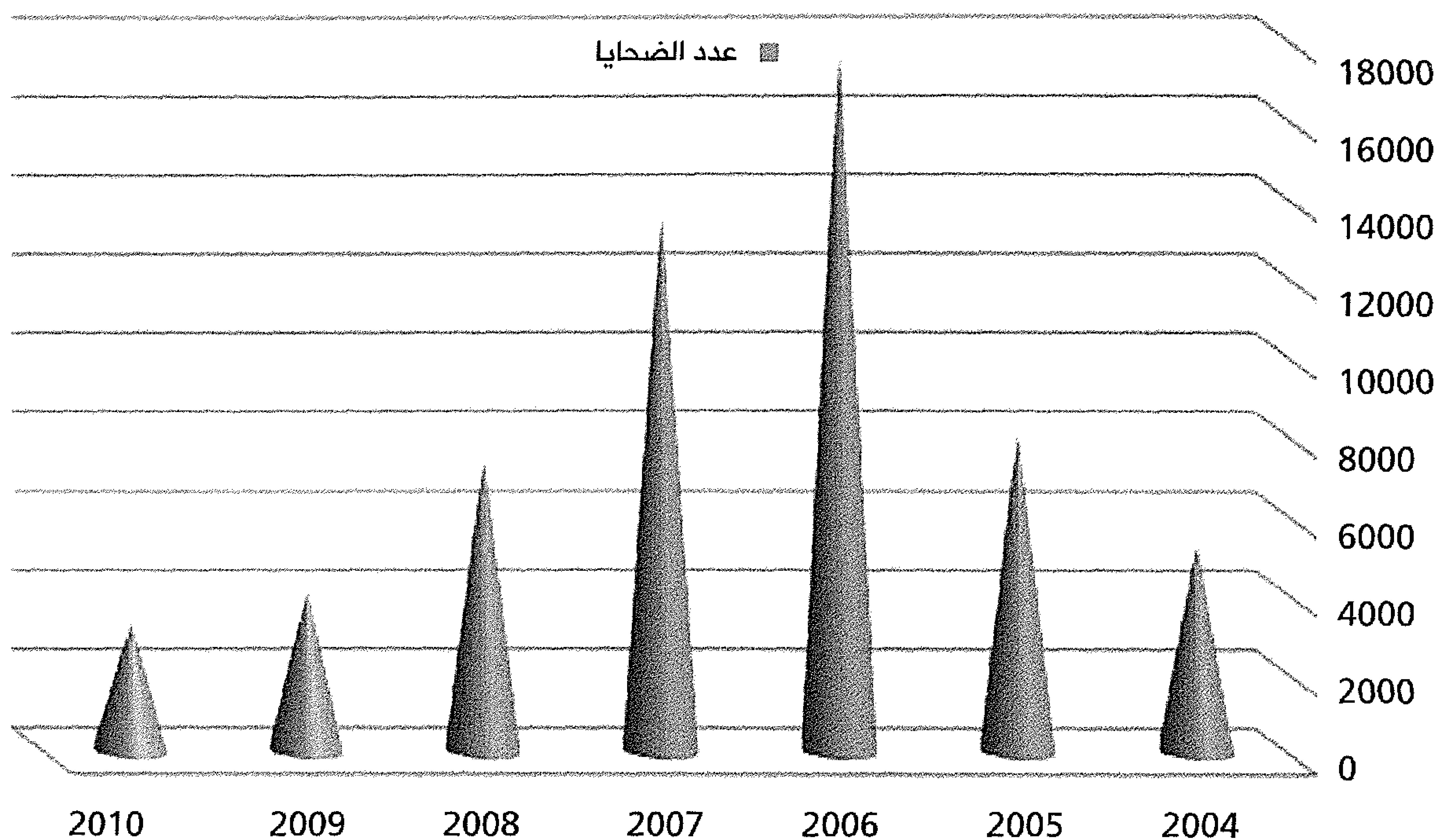
وحتى جزء مهم من حالة العنف الطائفي التي انتابت الوضع الداخلي العراقي، بعد تفجير مرقدي الامامين العسكريين في سامراء، كانت تتغذى من معين الاحتلال، عن طريق المجموعات المرتبطة به.

وتجدر الاشارة إلى أن الاحصائيات قد تضاربت في تحديد عدد الوفيات من المدنيين بسبب هذه الاعمال، فالجهة الرسمية المتمثلة بوزارة حقوق الإنسان حددت عدد الوفيات بالأرقام، التي يوضحها الجدول الآتي:

جدول (3) إحصائيات بأعداد ضحايا العمليات الارهابية طبقاً للإحصائيات الحكومية

السنة	عدد الضحايا	السنة	عدد الضحايا
2004	5271	2008	7438
2005	8093	2009	4068
2006	17832	2010	3254
2007	13692	المجموع	59648

المصدر: تم اعداد الجدول استناداً إلى تقريري وزارة حقوق الانسان العراقية لعامي 2008 و2011.

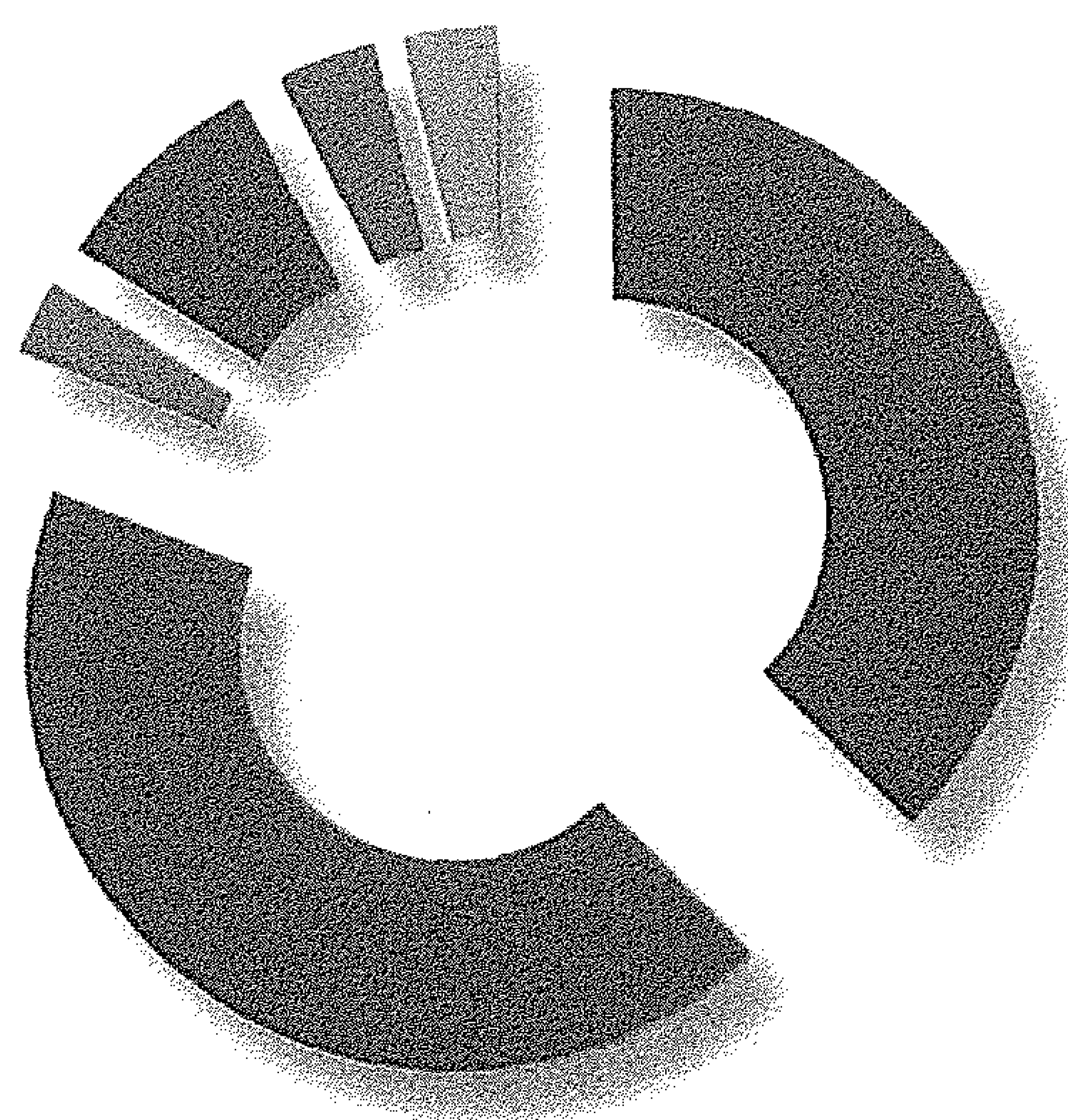


أما الاحصائيات التي اشارت اليها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، فقد جاءت بأرقام تختلف بقليل عما عرضته وزارة حقوق الإنسان، وذلك يتبين عن طريق الجدول الآتي:

جدول (4) احصائيات بأعداد ضحايا العمليات الارهابية طبقاً لإحصائيات (UNAMI)

السنة	عدد الضحايا	السنة	عدد الضحايا
2005 - 2003	30000	2008	6787
2006	34452	2009	3056
2007/12/31 9-/1	2361	2010	2953
		المجموع	79609

المصدر: أعد الجدول استناداً إلى الاحصائيات الواردة في تقارير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يونامي للسنوات (2005 إلى 2010).



ومن المهم الاشارة إلى أن الفترة الممتدة من1/1/ 2007 ولغاية 2007/8/31، لم تتوفر عنها بيانات لدى يونامي، بسبب الحظر الذي فرضته الحكومة العراقية في شباط 2007، المتعلق بمنع إتاحة البيانات التي تتعلق بالعدد الإجمالي للوفيات من المصادر الرسمية، وتصل التقديرات لإعداد الضحايا إلى حوالي(15000) ألف ضحية، وهو ما يوصل المجموع إلى قرابة (95000) ألف ضحية.

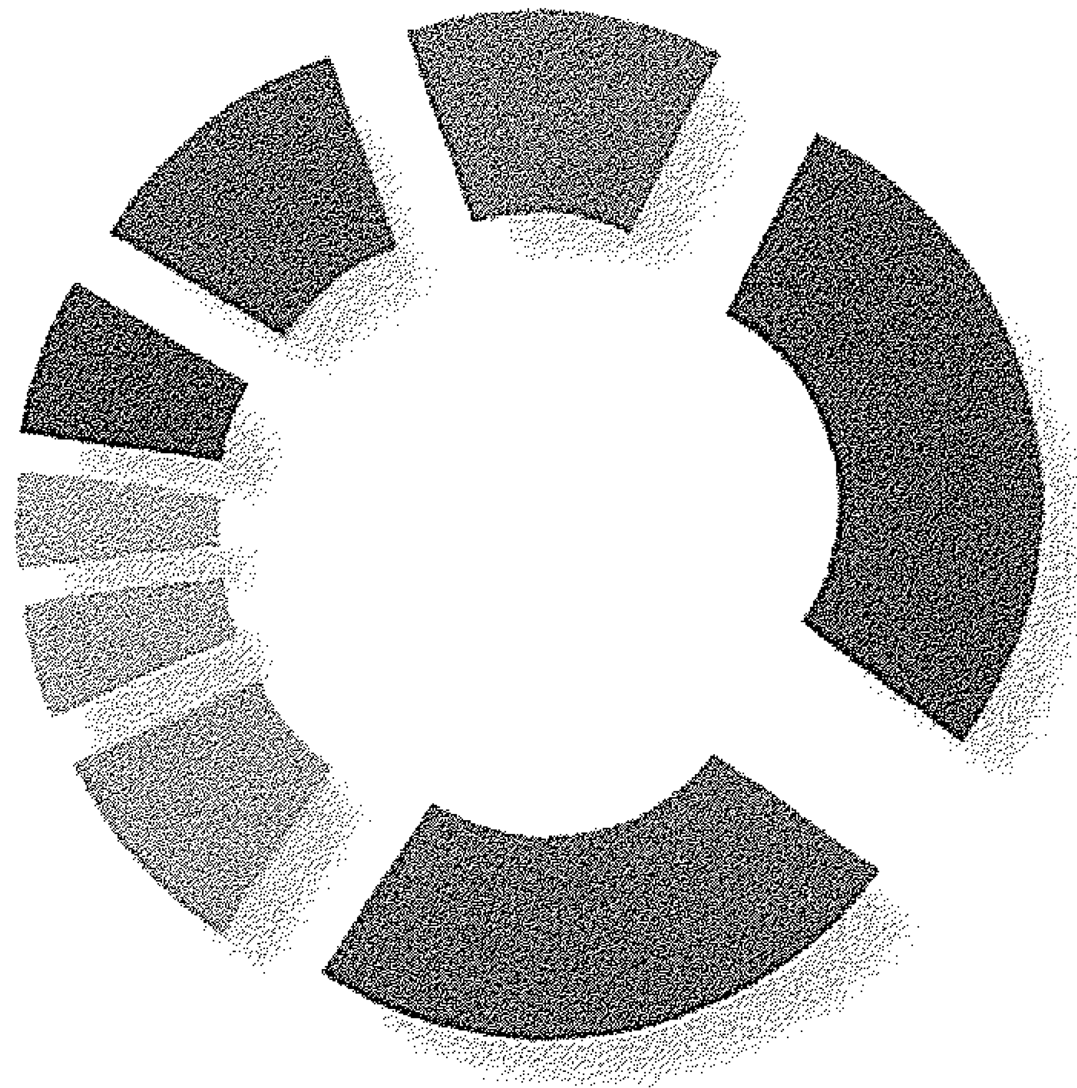
في حين أشارت الاحصائيات التي وثقها مشروع إحصاء الجثث في العراق، بأرقام تختلف بنسب عما بينته التقارير الحكومية وتقارير الأمم المتحدة، وذلك يتضح عن طريق الجدول الآتي:

جدول (5) أعداد ضحايا العمليات الارهابية طبقاً لإحصائيات مشروع احصاء الجثث في العراق

السنة	عدد الضحايا	السنة	عدد الضحايا
2003	6331	2007	24295
2004	11312	2008	9028
2005	12617	2009	4785
2006	27599	2010	4053
		المجموع	100020

المصدر: تقارير مشروع احصاء الجثث في العراق.

عدد الضحايا

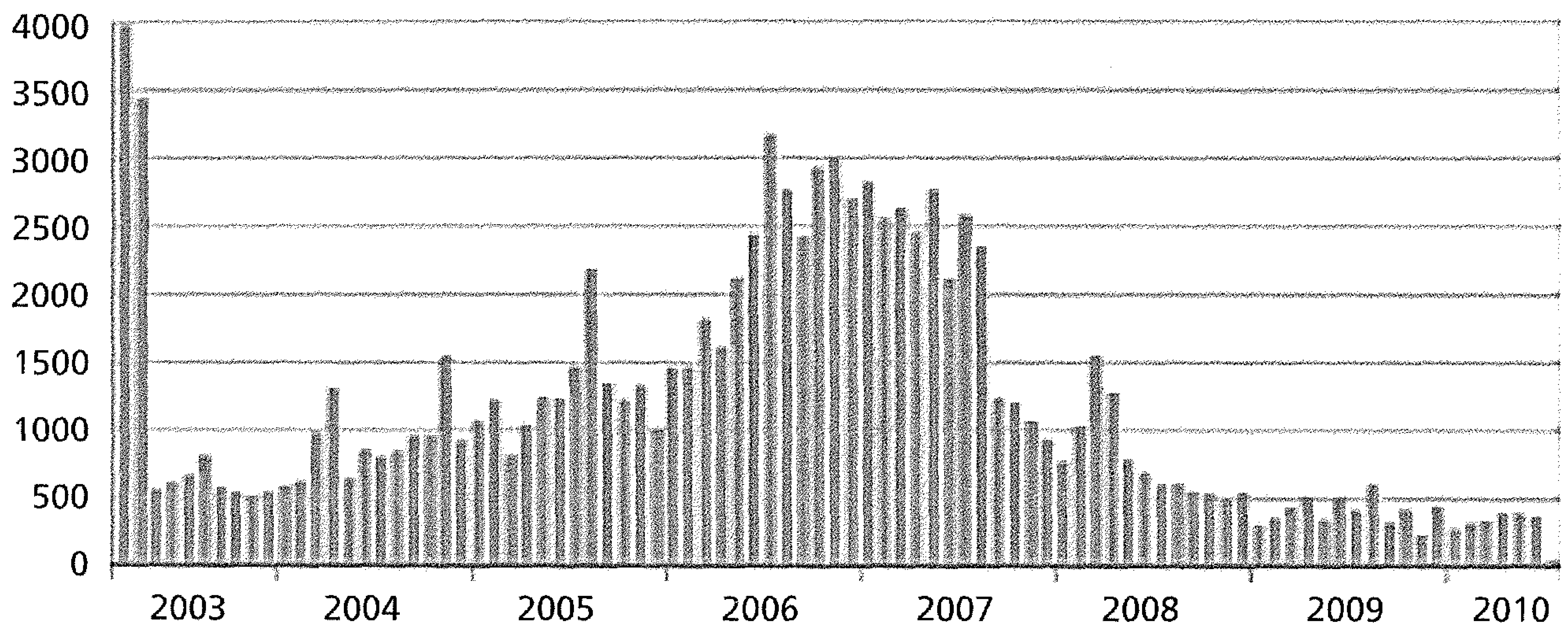


ونشرت مجلة لانست الطبية البريطانية دراسة أعدتها عام 2006، قالت فيها إن (655) ألف عراقي قتلوا منذ الغزو، لكن هذه التقديرات واجهت اعتراضات وجدلاً واسعاً، وأصدرت دراسة جديدة عن ضحايا التفجيرات الانتحارية من المدنيين، وجنود قوات التحالف في العراق 2003-2010، إذ للمرة الأولى يقوم الباحثون بوصف تأثير التفجيرات الانتحارية على كل من قوات التحالف العسكرية والمدنيين العراقيين، فقد وجدوا أن هناك تفاوتاً شاسعاً بين أعداد القتلى، إذ كان عدد القتلى المدنيين جراء هذه الهجمات أكثر بستين

مرة من القتلى العسكريين (12284 إلى 200)، وهذا الفرق يعد فرقاً كبيراً جداً في كل المقاييس، ودليلاً على أن المدنيين ليسوا مجرد (أضرار جانبية) للهجمات الانتحارية في العراق، وإنما كانوا هدفاً مقصوداً لها[13].

وعن طريق أجراء مقارنة بسيطة للإحصائيات التي ذكرت في الجداول الثلاث، يتبين أن هنالك تبايناً كبيراً بين الأرقام الموثقة لعدد الوفيات بين الجانب الرسمي الحكومي، الذي يقلل من أعداد الوفيات وبين الجانب غير الرسمي المتمثل بتقارير المنظمات غير الحكومية، التي تعد أرقامها أكثر قرباً من الواقع.

عدد القتلى المدنيين في العراق في الفترة بين مارس/ آذار 2003 ويوليو / تموز 2010



المصدر: مشروع احصاء جثث العراق، تقرير حالات الوفاة الناجمة عن العنف في العراق 2003-2011.

إن ما ذُكر في الجداول السابقة يتضمن أعداد الوفيات بين المدنيين فقط، وإذا ما أضفنا لها أعداد الوفيات من القوات الأمنية العراقية، وكذلك أعداد الوفيات من المقاومة المسلحة الوطنية التي كانت تقارير الجيش الأميركي تعدهم ضمن فئة الأعداء، من جهة، وجمع الأرقام الرسمية الحكومية وأرقام بعثة يونامي وأرقام الجيش الأميركي، وفقاً للبيانات التي نشرها موقع ويكيليكس، من جهة أخرى، فإن الحصيلة التقديرية الموثقة لعدد الوفيات من الفئات كافة منذ العام 2003 ولغاية 2011 تصل إلى (162000) ضحية، 79% منهم مدنيين[14].

خامساً: تقويم واقع انتهاكات حقوق الانسان

إن حالة حقوق الانسان في العراق بعد الاحتلال عام 2003، قد تعرضت إلى انتهاكات كبيرة، في ظل وجود احتلال جاثم على أرض البلد، ولم يعد غريباً في ما حدث للإنسان العراقي، إذ يمكن القول إن الجيش الأميركي يحتل المرتبة الأولى في انتهاك حق الحياة، عن طريق عمليات قتل عشوائي حيناً ومقصود ومنظم حيناً آخر، واستخدامه لأساليب قتال لا تميز بين الأهداف المدنية أو التابعة للمقاومة المسلحة، أو للمجاميع الارهابية.

إن الاحصاءات والأرقام التي ذكرت تكشف من دون لبس أن قوات الاحتلال، قد انتهكت جميع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، عن طريق عدم التزامها بأبسط حقوق الإنسان، المتعلقة بعملية الاعتقال وحقه في أن يعرض على القضاء، إذ بينت الأرقام وصول أعداد المحتجزين من دون أوامر قضائية، إلى أرقام تصل إلى (25) ألف معتقل في السنة، فضلاً عن بقاء البعض لمدد وصلت إلى خمس سنوات، من دون أن يعرضوا على محاكم أو يتمتعوا بحق الدفاع عنهم من قبل محامين.



فضلاً عن كل ذلك عمد الاحتلال إلى زج المرتزقة، أو ما يسمى بالمتعاقدين المتعاقدين الأجانب والشركات الأمنية العاملة في انتهاكات حقوق الانسان، التي حصلت في العراق، والاستخفاف بأرواح العراقيين. وعليه فقد ارتكبت قوات الاحتلال ومرتزقته والقوات المتحالفة معه، جرائم ضد المدنيين في العراق، تخالف قواعد قانون الحرب واتفاقيات لاهاي الخاصة بالحرب البرية، وقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الرابعة 1949، لحماية المدنيين من الحرب والبرتوكولين الإضافيين الملحقين بها 1977.

فقد شهدت العمليات العسكرية لاحتلال العراق، استعمال أشد وأحدث وأخطر الأسلحة الفتاكة التي لها قوة تدميرية هائلة، ومن هذه الأسلحة ما يأتي:

1 - القنابل الثقيلة التي تزن الواحدة منها أكثر من عشرة أطنان، وهي ذات قوة تدميرية هائلة، قامت الطائرات بقذفها على الأهداف المدنية، بغرض تدميرها تدميراً شاملاً على من فيها من المدنيين.

2 - القنابل العنقودية الذكية التي لا تفرق بين المدنيين والعسكريين.

3 - الأسلحة والقنابل والشظايا الحارقة وأسلحة التشظي المضادة للأفراد.

4 - الأسلحة الموقوتة والأسلحة الغادرة، مثل الأقلام التي كانت تقذفها الطائرات الأميركية والبريطانية على تجمعات المدنيين، والتي تنفجر بمجرد لمسها والمقذوفات ذات العيار الصغير والمقذوفات والقنابل الموجهة بالليزر. وقد استعملت التحالف أيضاً أنواعاً عديدة من الأسلحة الحديثة ومنها:

- صاروخ كروز المطور (توما هوك 109– BGM) بلوك 4 وأسلحة التفجير الحجمي وقنبلة الملاجئ الحصينة (بلو– 28) إلى (بلو– 31).
- وقنبلة التعتيم Blue 114 – B (الميكروويفية)، وقنابل امتصاص الأوكسجين Blue – 118B وقنابل موجهة (JDAM) و(JASSAM)، لتدمير الرادارات وغيرها كثيراً من أخطر وأشد الأسلحة فتكاً وتدميراً.

إن كل الأسلحة المذكورة أنفاً وغيرها الكثير محرمة دولياً، بموجب قواعد قانون الحرب والاتفاقيات الدولية، التي تحرم استخدام هذه الأسلحة، ولا سيما ضد المدنيين الذين يتواجدون في المناطق المدنية والأراضي التي تتعرض للغزو العسكري.

- القواعد التي تحرم الأسلحة التقليدية اللاإنسانية هي:

1 - بالنسبة إلى الاسلحة الحارقة:

أ - شرط مارتن Martine clause الذى ورد في مقدمة اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1902، وجاء فيه: (في الحالات غير المنصوص عليها في الاتفاقيات السابقة، يبقى المدنيون والعسكريون تحت حماية مبادئ القانون الدولي النابعة من مبادئ الإنسانية والضمير العام)، مما يتضح معه أن أي أسلحة تعارض مبادئ الإنسانية والضمير العام، تعد محرمة دولياً مثل النابالم والأسلحة الحارقة الأخرى.

2 - المادة (5/23) من لوائح لاهاي، والتي تنص على ما يأتي: (يحظر استخدام قذائف أو مواد يتضح من الآثار الطبية الناتجة عن استخدامها أنها تسبب آلآماً لا مسوغ لها).

3 - إعلان سان بطرسبرج لعام 1968، بشأن حظر استعمال بعض القذائف في وقت الحرب، والذى نص على: (أن التقدم الحضاري يجب أن يخفف قدر الإمكان من نكبات الحرب –"وفي احتلال العراق زاد منها"- إذ إن الهدف المشروع الوحيد الذى يجب أن تسعى إليه الدول أثناء الحرب، هو أضعاف قوة العدو العسكرية، إلا أنه قد يتم تجاوز هذا الهدف في حالة استخدام أسلحة تزيد بلا مسوغ من آلآم الأشخاص، الذين أصبحوا عاجزين عن القتال أو يجعل موتهم محتوماً، فإن هذه الأسلحة مخالفة للقوانين الإنسانية، لذلك فإن الأطراف المتعاقدة تلتزم بالامتناع المتبادل في حالة قيام حرب فيما بينهم، وعدم السماح لقواتها البرية باستعمال أي قذائف يقل وزنها عن 400 جرام، تكون متفجرة أو مشحونة بمواد قابلة للانفجار والاشتعال).

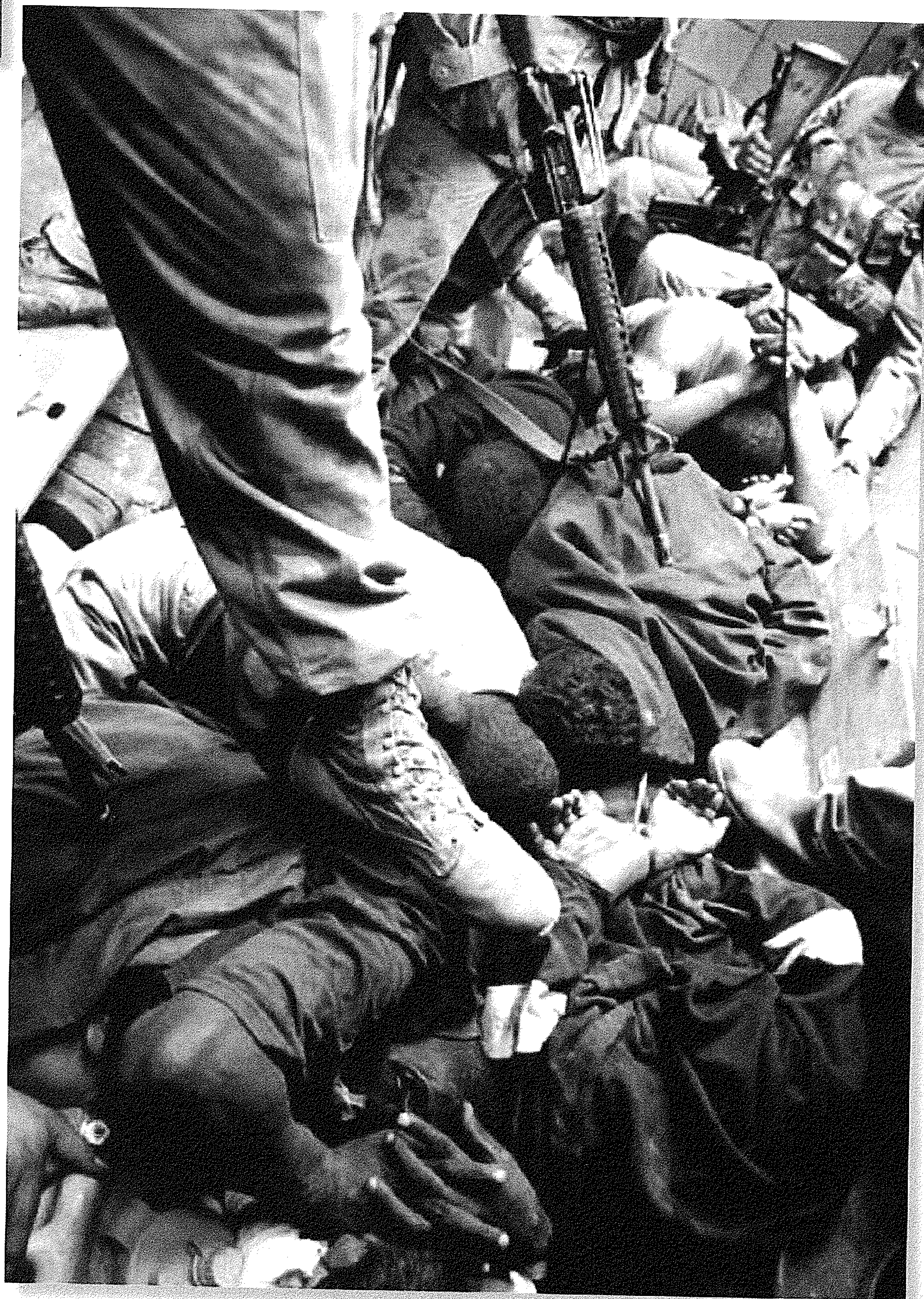
4 - اتفاقية خطر استعمال الرصاص القابل للانتشار أو التمدد في الجسم الموقعة في لاهاي 1899. ونص فيها على:(أن الأطراف المتعاقدة توافق على الامتناع عن استخدام الرصاص، الذى ينتشر أو يتمدد بسهولة في جسم الإنسان، ومنه مثلاً الرصاص ذو الغشاء الصلب الخفيف أو القاطع).

5 - بروتوكول حظر استعمال الغازات الخانقة والسامة أو ما شبهها والوسائل الجرثومية، في الحرب الموقع في جنيف 7 يونيه 1925، والذى نص فيه على ما الآتي:

(إن استعمال الغازات الخانقة أو السامة وكل ما شابهها من مواد سائلة أو معدات في الحرب أمر يدينه عن حق الرأي العام في العالم المتحضر، ويعد هذا الحظر سبق الإعلان عنه في معاهدات تعد غالبية دول العالم أطرافًا فيها، لذلك يعد هذا الخطر من قواعد القانون الدولي، فالدول التي ليست طرفاً في هذا البروتوكول تقبل الحظر الوارد فيه، وتوافق على أن تلتزم بإزاء بعضها البعض بأحكام هذا البروتوكول).

6 - اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية، أو لأيّة أغراض عدائية أخرى والموقعة في نيويورك 1981/4/10. إذ تعهدت الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، بعدم استخدام تقنيات التغيير في البيئة ذات الآثار الواسعة الانتشار أو الطويلة البقاء أو الشديدة، لأغراض عسكرية أو لأيّ أغراض عدائية أخرى، لإلحاق الدمار والخسائر والأضرار بأي دولة طرف أخرى. عكس ما حصل في العراق، إذ حولت قوات الاحتلال موقع بابل الآثري وموقع أور إلى معسكرات.

7 - اتفاقية خطر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، يمكن عدّها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر الموقعة في جنيف (1980/10/10)، وقد ورد في هذه الاتفاقية: (أن الدول الأطراف تعلن التزامها بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها ضد سيادة أي دولة أو سلامتها الإقليمية، أو استقلالها السياسي أو على أي نحو آخر يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة)، طبقاً للمادة (4/2)، وكذلك الالتزام بالمبدأ العام الخاص بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي.



كما تستند إلى المبدأ العام في القانون الدولي، الذى ينص على أن حق اختيار أساليب الحرب ووسائلها، ليس بالحق غير المحدود، ويلتزمون أيضاً بالمبدأ الذى يحرم، أن تستخدم في النزاعات المسلحة أسلحة وقذائف ومعدات وأساليب حربية، يكون من طبيعتها أن تسبب أضراراً مفرطة، التي تلحق أضراراً واسعة بالبيئة ولمدة طويلة وشديدة الأثر، كما أوجبت هذه الاتفاقية على الدول الأعضاء فيها، أن يظل السكان المدنيون والمقاتلون متمتعين في كل الأوقات بحماية وسلطان مبادئ القانون الدولي، المستمدة من الأعراف المستقرة والمبادئ الإنسانية، وما أتفق عليه الضمير الإنساني العام.

8 - البروتوكول الأول الموقع في جنيف في 1980/10/10، بشأن الشظايا التي لا يمكن الكشف عنها، والذى نص على حظر استعمال أي سلاح، يكون أثره الرئيس إحداث جراح في جسم الإنسان بشظايا، لا يمكن الكشف عنها بالأشعة السينية.

9 - البروتوكول الثاني الموقع في جنيف 30 مايو 1996، والمتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والأنماط الأخرى، ويحظر هذا البروتوكول، استعمال الألغام الأرضية السطحية والألغام المنبثة عن بعد والألغام المضادة للأفراد، والذخائر المصممة للانفجار بمجرد اللمس والأشراك الخداعية.

10 - اتفاقية باريس بشأن خطر استخدام وصنع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية وتدميرها، الموقعة بباريس في 23 يناير 1993.

11 - القواعد القانونية التي أوردها البروتوكول الأول الملحق لاتفاقيات جنيف 1949، والتي تحرم أساليب ووسائل وأسلحة القتال الإنسانية، إذ جاء القسم الأول من البروتوكول بالقواعد القانونية الآتية، فقد نصت (م/3) على القواعد الأساسية التي يلتزم بها المحاربون، وهي:

أ - أن حق أطراف أي نزاع مسلح في اختيار أساليب ووسائل القتال، ليس حقاً لا تقيده قيود.

ب - يحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال، التي شأنها أحداث الإصابات والإلام التي لا مبرر لها.

ج - يحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال يقصد بها، وقد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة وواسعة الانتشار.

12 - أحكام اتفاقيات جنيف الرابعة 1949، ولم تحترم/ أو تلتزم قوات الاحتلال أي بند من بنود هذه الاتفاقية، فجميع الخروقات التي أشرنا إليها لقواعد الاتفاقيات الدولية المذكورة سابقاً، انعكست على الواقع المجتمعي للعراق.

أثبتت جميع الاستطلاعات التي أجرتها منظمات عالمية ومحلية، وحتى تلك التي أعدتها وزارة التخطيط العراقية، أن نصيب المرأة العراقية كان أقل من الرجل في كافة الميادين، ونخص بالذكر منها مستوى التعليم وحجم المشاركة في صنع القرار السياسي.

2 ـ تردي الوضع الصحي للسكان في العراق والمؤشرات الآتية تعكس هذا التدهور:

- ارتفاع معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، إذ تبلغ 34 لكل ألف من الأطفال، وهذه النسبة هي الأعلى بين دول المنطقة في الأقل.
- حوالي 16% من الاطفال يعانون من سوء التغذية.
- 21% من أطفال العراق يعنون من التقزيم الشديد أو المتوسط.
- بلغ عدد وفيات الأمهات في أثناء الولادة 84 لكل 10000 ولادة حية.
- بلغ معدل الاطباء لكل 10000 نسمة 7.5 في عام 2010، ويبلغ أقل معدل في محافظة ميسان 3.6 فقط.
- بلغ معدل اطباء الاسنان لكل 10000 نسمة (1.7) في عام 2010 وأدنى معدل في البصرة (0.5) فقط.

د ـ تنامي أعداد الأرامل نتيجة للحروب التي خاضها العراق، والحصار المترتب على غزو الكويت عام 1990.

وما حصل بعد الاحتلال عام 2003، من أعمال عنف وإرهاب استهدف أرواح المواطنين الرجال، والتي أدت إلى تنامي أعداد الأرامل لتشكل ظاهرة اجتماعية واسعة غير مكتفية من التمتع بأبسط حقوقها الإنسانية، الأمر الذي جعل العراق يتصدر لائحة الدول الأكثر في العالم، من حيث أعداد الأرامل في العالم، وليس هناك إحصائيات دقيقة حول عدد الأرامل، سوى بعض الإحصائيات والتي تتضارب فيما بينها، من حيث الموضوعية، والتي تشير إلى أن عدد الأرامل يتراوح ما بين المليون إلى المليون ونصف المليون أرملة عام 2008.

في الوقت الذي تشير فيه إحصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، إلى أن عدد الأرامل اللواتي يتقاضين راتب الرعاية الاجتماعية يبلغ83 ألف أرملة، تتقاضى الأرملة راتب شبكة الإعانة الاجتماعية الذي يعادل90$ شهرياً، وهذا الرقم بطبيعة الحال لا يلبي أبسط الاحتياجات.

هـ ـ تعرضت الأقليات في العراق بعد 2003، وبسبب تصاعد أعمال العنف والإرهاب إلى الخطر بشكل عام والنساء والأطفال بشكل خاص، وتبدو هذه الإشكالية أكبر بكثير بالنسبة إلى النساء من الأقليات، بسبب فتاوى بعض الجماعات الدينية المتطرفة بشأن العنف، والتي تعاملت مع الآخر غير المسلم، على أنه عدو ديني وتأريخي، وأن معاقبته أو بالأصح إبادته واجباً شرعياً، فأخذ استهداف النساء من الأقليات الدينية، يأخذ منحى خطراً بحجج منها ارتباط ديانتهم بالغرب (المحتل)، وعمل عدد منهم مع القوات المحتلة.

يظهر عن طريق البحث في الانتهاكات التي خلفها الاحتلال لحقوق الإنسان، وحجم الضرر الذي لحق بالمجتمع العراقي وتركيبته السكانية والبيئية، الأمر الذي دفع بالمجتمع إلى التراجع والانشغال بقضايا ترتبط بالحقوق والحريات الاساسية، التي أضحت من بديهيات المجتمعات المتقدمة.

11 الهوامش

1 - اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، قاعدة رقم1، استشهاداً بالبروتوكول الأول، المادتان 48 و51. والبروتوكول الثاني، المادة 13.

2 - يتضمن المدنيون الأشخاص الذين «لهم علاقة مباشرة بالقوات المسلحة، بما في ذلك من يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا أعضاء فيها، مثل الأعضاء المدنيين في أطقم الطيران العسكرية، ومقاولي التموين، وأعضاء وحدات العمل، أو العاملين بقطاع الخدمات المسؤولين عن رعاية القوات المسلحة، وأعضاء طاقم البحرية التجارية وأطقم الطيران المدني المستخدمة في نقل الأفراد العسكريين والمواد والإمدادات... والمدنيين العاملين في إنتاج الذخائر الحربية وتوزيعها وتخزينها... ينظر م. بوث، ك. بارتش، دبيلو سولف، قواعد جديدة لضحايا الصراع المسلح: تعليق على البروتوكولين الصادرين عام 1977 الملحقين باتفاقيات جنيف 1949(لاهاي: مارتينوسناجهوف، 1982)، ص 29.

3 - للجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، قاعدة 55، استشهاداً باتفاقية جنيف الرابعة، المادة 23، البروتوكول.(2) الأول، المادة 70.

4 - Iraq Body Count، Iraqi deaths from violence in 2010، first published، December، 30، 2010. www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2010/

5 - تقرير سجلات حرب العراق: ما تكشف عنه الارقام، منشور على موقع مشروع احصاء جثث العراق، 23/ تشرين الاول/2010، على الرابط: .www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/warlog

6 - تقرير حقوق الانسان في العراق لعام 2010، مكتب حقوق الانسان، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، بغداد، 2010، ص8.

7 - جريدة الرياض، إدانة جندي أميركي سابق بجريمة اغتصاب وقتل فتاة عراقية، العدد 14929، 9/ مايو/ 2009.

8 - المجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال (البنتاغون)، ماذا حصل في سجن أبو غريب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 708، 2004، ص71، ص72.

9 - نقلاً عن تقرير بين المجازر واليأس: العراق بعد خمس سنوات، منظمة العفو الدولية، 2008، ص12.

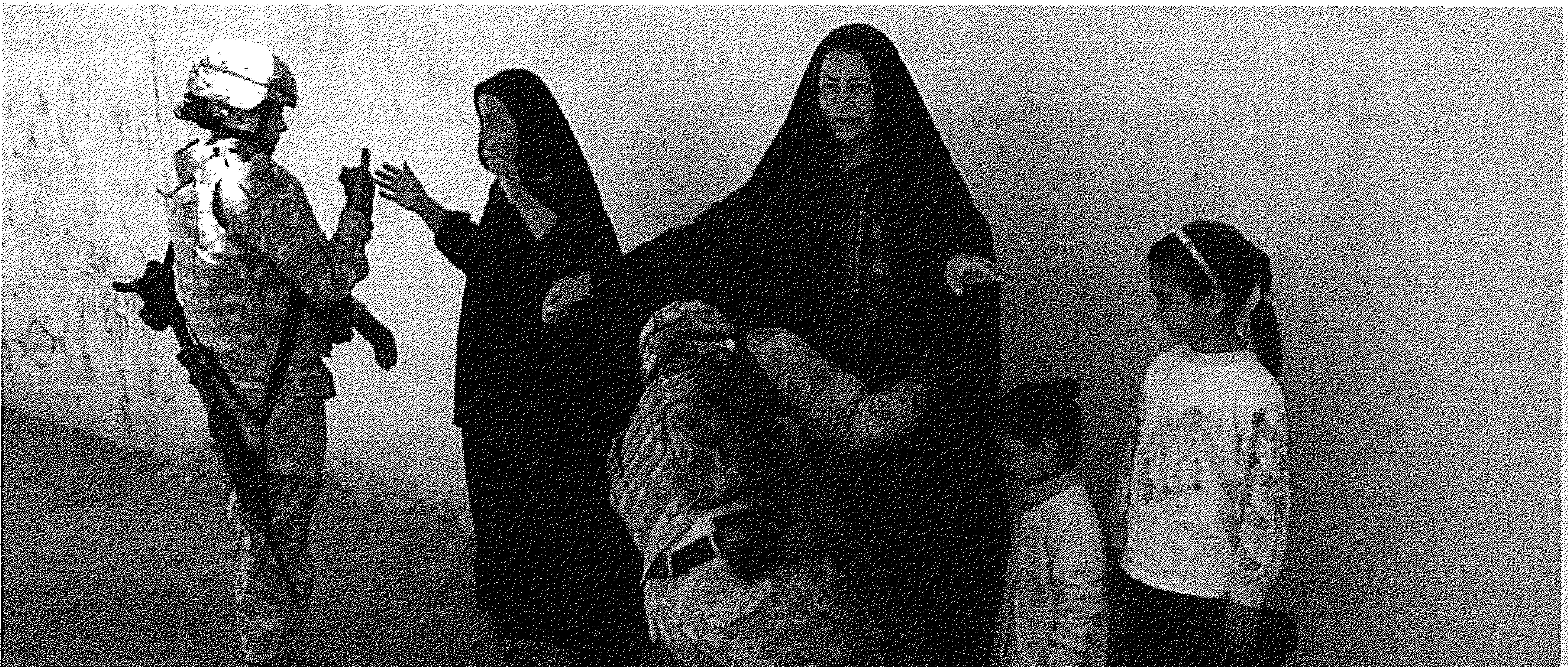
10 - تقرير بين المجازر واليأس، مصدر سبق ذكره، ص12.

11 - مجدي كامل، بلاك ووتر جيوش الظلام، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1، 2008، ص53.

12 - بدأت احداث الفلوجة عندما قتل أربعة من منتسبي شركة بلاك ووتر، واحرقت جثثهم وعلقت أسفل احد الجسور، وهو ما دفع هذه الشركة إلى الانتقام من سكان هذه المدينة في احداث الفلوجة عام 2004،

13 - لمزيد من التفاصيل ينظر، رائد فوزي، الشركات الامنية العاملة في العراق بين الا جراء الوقائي والعمل الهجومي، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، عمان، 2007، ص12.

14 - Iraq Body Count، Casualties of Suicide Bombing in Iraq،20032010-، September، 2011: http://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/lancet-2011/



الاقتصاد العراقي والاحتلال الأميركي التحول نحو المجهول

أ.د. كامل علاوي كاظم
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الكوفة

أ.م.د. جواد كاظم البكري
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بابل

أ. م. د. حسن لطيف الزبيدي
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الكوفة

تمهيد

إن أزمة تشكل الدولة العراقية الحديثة، هي نتاج لصراعات طويلة ومعقدة ومتداخلة تختزن تعارض الإرادات، وهذا انعكس على طبيعة الصراع السياسي في العراق، الذي يسير نحو كل الاحتمالات غير المرغوب فيها، التي يكون أقلها ضرراً هو اللبننة، وأشدها ضرراً تطبيق مشروع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن في التقسيم.

مثلما اختلف العراقيون عام 1921 في تأسيس دولتهم الحديثة، والصراع الذي قام حولها، استحضر هذا الخلاف عام 2003، فلم يحظ شكل الدولة بقبول عام، بسبب غموض الأسس التي بنيت عليها، ولم تتوافر الرؤيا والمشروع الوطني المدني والظروف الحاملة له والظروف الإقليمية الملائمة، فابتليت الدولة بصراع الذاكرة التاريخية التي أنتجت صراع الهويات الفرعية، دون الوطنية (الصراع المذهبي)، والصراع فوق الوطني (الصراع القومي)، بمعنى صراع تصدر الخاص فيه على الوطني العام.

إن هذا الصراع جعل البلد نهباً للآخرين، بسبب ابتلاع السلطة للدولة. هذا النهب الذي شرع أمياً واستقوى به المحلي بالمحتل الأجنبي، الذي أفرز صراعاً مذهبيا ومناطقياً وقومياً، فأنتج فساداً لم يكن مألوفاً من قبل.

من المعروف أن هناك تبايناً بين مفهومي السلطة والدولة، إذ إن مفهوم السلطة لا يعني بالضرورة تطابقه مع صناعة الدولة، ففي الأعم الأغلب تمتلك الجماعات البشرية أدوات تشكيل السلطة، لاعتبارات القوة العسكرية، الانقلابات، التحالفات مع قوى خارجية، ولكنها بالتأكيد تفتقر إلى مقومات وعناصر تكوين الدولة، وهي تحتاج إلى أن تمتلك مشروعاً حضارياً يحدد مسيرتها في المجتمع، ويكون قادراً على التطور والبناء الداخلي، وأنه يكون قادراً على التفاعل المستمر مع كل المعطيات السلبية والايجابية، فمشروع الدولة هو مشروع يمتلك فلسفته الخاصة ورؤياه الآنية والمستقبلية، ويلقي نظرة موضوعية على الماضي، من دون أن يستغرق في فكرة الماضوية كمرجعية تاريخية له.

لقد أدخل الاحتلال الأميركي الاقتصاد العراقي في تحديات جديدة، نشأت في معظمها عن التحول الاقتصادي القسري نحو اقتصاد السوق، الذي جرى بإرادة قوى الاحتلال ومباركتها، والذي تزامن مع فوضى التغيير، وفقدان الأمن. إن الاحتلال ترك إرثاً ثقيلاً ينبغي التعامل معه، وتبينه آثاره السلبية المحتملة على واقع الاقتصاد وتوجهاته المستقبلية.

إن ما يواجه الاقتصاد العراقي اليوم من مشكلات، إنما نتجت عن طبيعة قرارات سلطة الاحتلال، التي تم بموجبها خلخلة بعض أركان الاقتصاد العراقي، من مثل التحول من النظام المركزي إلى نظام رأسمالية السوق الحر، وما ترتب عليه من الخصخصة من دون دراسة/ أو مراعاة لطبيعة المجتمع العراقي، وما يشهده من تحولات

سياسية واقتصادية واجتماعية ملحوظة، ومن هذه المشكلات، على سبيل المثال لا الحصر، مشكلة (الإغراق)، ويلاحظ هنا أن بنود منظمة التجارة العالمية تتضمن رخصة تسمح بفرض ضريبة مضادة للإغراق، والأمر لا يتطلب أكثر من معرفة بالقواعد والإجراءات المنظمة للضريبة المضادة للإغراق، كما وردت في بنود منظمة التجارة العالمية، لكون العراق عضواً مراقباً في هذه المنظمة، علماً أن بنود هذه المنظمة تعطي سماحات للدول النامية الأعضاء في هذه المنظمة، حتى تعيد ترتيب أوراقها الاقتصادية في مدة تصل إلى عشر سنوات.

وعلى هذا **لا تنطبق الصورة المرتبكة للاقتصاد العراقي الآن، لا من بعيد ولا من قريب مع صورة اقتصاد السوق**، فالقطاع الخاص وبعد مرور ما يقارب عقداً من الزمن على تصنيف الاقتصاد العراقي، على أنه اقتصاد سوق، وبالرغم من إقرار قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، لم ينشط إلا في قطاع التجارة جرياً وراء حافز الربح الكبير، فساهم في ظاهرة الإغراق التي أطاحت بالمتبقي من الطاقات الإنتاجية المتواضعة، والقطاعات الحقيقية لم تنشط إلا بالقدر اليسير، بإزاء التسارع في القدرات الإنتاجية العالمية.. والقوانين ذات المساس بمستقبل الاقتصاد وحماية المستهلك العراقي، مازالت معطلة مثل قانون النفط والغاز، وقانون المنافسة والاحتكار، وقانون حماية المستهلك، ومازالت البرامج الاقتصادية غير واضحة، واقتصاد الظل الذي توإرثناه لم ينحسر بعد.. وأدى الفساد الاداري والمالي دوراً كبيراً في حرمان العراق من فرصة الاستفادة من عوائد الريع في إعادة إعمار البنى الارتكازية للاقتصاد.

وعلى خلفية الاوضاع التي تعمد الاحتلال الأميركي بفرضها على العراق، فإن هناك فوضى في الفلسفة الاقتصادية المعتمدة وتناقضها، ويعد حقيقة أن الاقتصاد العراقي، هو اقتصاد فوضى احتلالية، وما يجري فيه بعيد جداً عن عملية التحول نحو اقتصاد السوق، الذي قبلته معظم الاحزاب المشتركة في السلطة، أو أنه يعيش مرحلة انتقالية كما عاشتها بعض الدول ومنها دول أوربا الشرقية، بل ارادها الاحتلال أن تكون مرحلة مفتوحة لعدم الانتظام في مسار اقتصادي محدد، وهو ما أشاع المزيد من الضعف والتدهور، والاتكال شبه التام على مورد النفط في ادامة الحياة.

فما يشيح به واقع التجربة في البلدان الانتقالية (الاشتراكية سابقاً)، أو البلدان النامية الأخرى من مثل (مصر، المغرب، المكسيك، البرازيل، الأرجنتين ...الخ)، أن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية، هي المعيار على بؤس الاعتماد على آليات السوق المنفلتة، بحيث أخذت المشكلات تتعمق وتتصاعد طردياً مع الزمن، لتصبح عقبات كبيرة في طريق التطور اللاحق.

إذ إن تجربة البلدان النامية مع التنمية ونظم الحكم المختلفة، التي تفرض على مجتمعاتها هذه الفلسفة/أو السياسة الاقتصادية أم تلك، أثبتت فشلها الذريع وكانت كلفتها باهظة لمجتمعاتها، ولم يعد باستطاعتها أن تدفع فاتورة فشل النظم وسياساتها، التي لا تتسم بأي معقولية ممكنة، وفتح الاقتصاد العراقي بهذه الطريقة المهووسة، تأتي في السياق ذاته، إذ إن الفشل بالإتيان ببرنامج اقتصادي عقلاني وواقعي ومنطقي، لا يكون مسوغاً لاعتماد برامج مفروضة من الخارج.

عُد توصيف النظام الاقتصادي للعراق مهماً، لتشخيص مستوى التحول في السياسة الاقتصادية الراهنة، بعد تجربة عاشتها البلاد عبر أكثر من نصف عقد من الزمن، في خضم إطار دولة ريعية مركزية، تتجه أيديولوجيا نحو ديمقراطية السوق، ولكنها تمسك برصيد الثروة والناتج المحلي الإجمالي، بعد أن تأطرت إلى حد بعيد بنموذج اقتصادي نيوكلاسيكي أو ليبرالي إلى حد ما، وهو الأنموذج الذي يرى بحماس أهمية فصل اقتصاد السوق الحر وقطاع الأعمال عن نشاط الحكومة، إذ ساد الاعتقاد بأن دور الحكومة الاقتصادي باستثناء القطاع النفطي الريعي، يقتصر على تأدية ممارسة وظيفة الرقابة والإشراف على النشاط الاقتصادي العام، مع تقديم بعض السلع العامة، وترك النشاط الخاص ليسبح أو يغرق بنفسهِ، للنهوض بأعباء التنمية، مما جعل فكرة سيادة المستهلك تطغى على فكرة سيادة المنتج، سواء على مستوى الموازنة العامة للدولة أو على مستوى الميزانية العمومية في سلوك الوحدة العائلية. وعلى ذلك يمكن أن تحدد التحديات التي تواجه هذا الوضع بالاتي: 1- التحول الاقتصادي القسري 2- السياسة التجارية المنفلتة 3- هشاشة الأمن الغذائي 4- تعميق الاختلالات الهيكلية 5- تعميق الميول الريعية 6- ترسيخ الفشل التنموي 7- الفساد 8- الفقر والحرمان.

اولاً: التحول الاقتصادي القسري

طرحت الدولة في العراق نفسها منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة (عام 1921) كبديل عن النشاط الخاص، وحتى عندما كان النشاط الخاص في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات يزداد، فإن النشاط الحكومي كان هو الآخر ينمو بوتيرة متصلة، وبقفزات لا تخطئها العين، نتيجة وفرة العوائد النفطية، وبخاصة بعد تعديل أسعار النفط عام 1973 [1].

وإذا ما وصلنا إلى عقد الثمانينيات، وهو عقد الحرب العراقية– الإيرانية، التي تميزت بفتح المجالات أمام القطاع الخاص، نجد الدولة قد (بقيت محتفظة بالثقل نفسه)[2]. ولم تكن نهاية الحرب في 8 أب/ أغسطس 1988، لتنهي ما كان العراق يعانيه من مشكلات اقتصادية، بل إنها بشرت بمرحلة جديدة كانت تغلب عليها العسرة المالية، التي نجمت عن أسباب كثيرة من بينها انخفاض أسعار النفط، ومطالبة دائني العراق بمستحقات ديونهم[3]، والبطالة المتأتية من تسريح أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة العراقية، مع وجود اقتصاد معسكر لا يخدم حل المشكلات الناجمة عن الحرب.

لهذا نجد الكثير من الباحثين يعد غزو الكويت بمثابة تصدير للأزمات الداخلية التي توالدت في عقد الثمانينات من القرن الماضي. مما خلق وضعاً استثنائياً، إذ دفعت سنوات الحصار الدولة إلى اكتشاف أهمية السوق، لا بما يمتاز به، وإنما بما يتيحه لها من مزايا، بوصفه أهم الروافع المساندة لإدامة الحياة في العراق، فتراجعت الدولة فجأة عن التدخل، مع استمرار تفعيل أدوات السياسة النقدية والمالية، لأحداث بعض التعديلات على سير النشاط الاقتصادي والحياتي للمجتمع، خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، وكذلك احمد زايد، الدولة في العالم الثالث.

وعلى خلفية اتفاق النفط مقابل الغذاء، عادت الدولة لتكون منافساً شديداً لهذه السوق، عن طريق اعتمادها سياسات كانت قائمة على الانتفاع، من هذا البرنامج لزيادة رصيدها من العملات الأجنبية وبخاصة الدولار، لتمويل الانشطة غير الاقتصادية.

لكن الحال تغيرت بعد التاسع من نيسان (إبريل) 2003، إذ سمحت سلطات التحالف للسوق بالحلول محل الدولة التي قوضها الاحتلال، وأصبح العراق يعيش حالة نادرة تستحق التأمل والدراسة، فقد فتحت الحدود على مصراعيها، وأخذت السلع تتدفق بدون أي رقابة من أي جهة، واستوردت آلاف السلع.

وحتى مع تشكل الدولة في ظل الاحتلال (سلطة بريمر- حكومة علاوي)، فأن الأوضاع السابقة لم تتغير، **فما تزال الدولة أبعد عن ممارسة دورها المنسجم مع نمط الاقتصاد المستهدف.**

ثانياً: الحاكم الأميركي وفوضى التحول

جمع الحاكم المدني الأميركي السلطة التنفيذية والتشريعية بحكم القرارات الدولية، فأصدر 126 قراراً وأمراً منذ 9 نيسان (ابريل) 2003 وحتى 16 آيار (مايو) 2003، منها 30 قراراً تهتم بالشأن الاقتصادي، وقد ألقت أكثر هذه القرارات بظلالها على الوضع الاقتصادي في العراق في الأمدين المتوسط والبعيد، وعند المراجعة لأهم تلك القوانين نجد الآتي:

القرار الأول: أكد القرار 12 الصادر في 8 حزيران (يونيو) 2003، والخاص بسياسة تحرير التجارة، تعليق جميع الرسوم والضرائب الجمركية والضرائب المفروضة على البضائع المستوردة، ورسوم التراخيص وغيرها من رسوم أو ضرائب متشابهة، كانت تفرض على البضائع الواردة إلى العراق، كما تعلق جميع القيود المفروضة على التبادل التجاري التي قد تنطبق على تلك السلع.

وقد ولّد هذا القرار ظاهرة خطيرة على الاقتصاد العراقي، وهي ظاهرة (الإغراق السلعي)، عن طريق استيراد سلع وبضائع رديئة الصنع ومن مناشئ عادية. وهو ما أدى إلى اختفاء الصناعات المحلية الخاصة والعامة. وكان من المفترض أن تزداد نسبة التعريفة الجمركية على السلع غير المهمة، في المراحل الأولى للأعمار، بهدف الحد من تسرب العملة الأجنبية إلى خارج العراق، ولكن سلطة الاحتلال لأسباب سياسية وأمنية، اعتمدت هذا لتوفير مقبولية لدى الشعب.

وعلى العكس مما يجب أن يكون، **تعمد الاحتلال الأميركي وسلطته، من حرمان القطاع الزراعي والصناعي من المنحة الأميركية** التي أقرتها، لمساندة إعادة إعمار العراق، وحتى القطاعات التي جرى تخصيص الدعم لها، لم تستفد عملياً من ذلك، إذ رويداً رويداً أجرت سلطة الاحتلال مناقلة هذه التخصيصات من وجهتها المقررة لتضاف إلى قطاعات الأمن والسيطرة.

وكانت أكثر القطاعات المتضررة من هذا القانون هو قطاع الصناعات الصغيرة والزراعة، وهذه الأخيرة لم تلقَ أي دعم لا في مجال مستلزمات الإنتاج ولا دعم الأسعار، ولذلك لم تعد لديها القدرة التنافسية مع السلع الزراعية المستوردة، وهو ما أدى إلى اجهاض الإنتاج الزراعي برمته.

القرار الثاني: أما القرار 39 بتاريخ 19 أيلول (سبتمبر) 2003 الخاص بالاستثمار الأجنبي، فقد أعطى للمستثمر الأجنبي حق تحويل الموارد المالية المتعلقة باستثماره الأجنبي إلى الخارج، من دون أي تأخير، بما في ذلك الأسهم أو الأرباح، وعائدات بيع الاستثمار الأجنبي أو جزء منه أو عائدات التصرف فيه، أو في جزء منه على نحو آخر، مما أدى إلى سرعة نقل الكثير من الأموال العراقية إلى الخارج، من دون اعتماد أيّة إجراءات قانونية في حالة النكول للمستثمر، أو إخلاله بالشروط المعتمدة، أو تسببه بالأضرار بالمصالح العامة للبلد.

ومساهمة من الاحتلال الأميركي في تدمير آخر ما تبقى من القطاع الصناعي في العراق، تم أصدر القانون رقم 76 الذي صدر بتاريخ 28 أيار (مايو) 2004، والذي يقضي بإعادة تنظيم الشركات الحكومية المملوكة للدولة، كان من أهمها المصرف الصناعي، الذي تم أُلغي، وإعادة أمواله إلى مصرف الرافدين، والمصرف الصناعي هو المصرف المسؤول عن منح القروض والتسهيلات الائتمانية للصناعيين، هذا الأمر أدى إلى انعدام التمويل المقدم للقطاع الصناعي الخاص.

وعزز بريمر "إجراءاته" الاقتصادية بتعديلات مهمة على قانون ضريبة الدخل رقم 133 لسنة 1983، إذ صدرت أوامر سلطة الائتلاف المرقمة: 37 و49 و84 التي تؤسس لاستراتيجية ضريبة جديدة، إذ عدلت الضرائب المفروضة على الدخل بما لا يتجاوز عن 15% في أقصاها، بعد أن كانت 40% في السابق، وذلك للعمل على تشجيع القطاع الخاص لاستمراره وديمومته في العمل والإفصاح عن دخله بشكل صحيح، بما يحقق فائدة مشتركة للدولة كإيرادات عامة، وزيادة الوعاء الضريبي، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والإنتاج.

ثم صدر الأمر 74 في نيسان (ابريل) 2004، الذي أسس بموجبه سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية العراقية. وتهدف المؤسسة الأولى إلى تعزيز مصالح المستثمرين عن طريق تنظيم التعامل وتسهيله، وبما يتوافق مع مبدأ التنافسية والشفافية والمصداقية. ويتمتع السوق باستقلال مالي وإداري ولا يرتبط بأية سلطة إشرافية عليا. أما هيئة الأوراق المالية فتتولى مراقبة العمليات التجارية في السوق، وفي إصدار القوانين والتقارير والكشف عن المعلومات أو المخالفات لأحكام قانون الشركات ذي الرقم 21 لسنة 1997. وقد انضمت الهيئة إلى سوق البورصات الأوروبي- الآسيوي واتحاد البورصات العربي عام 2005.

وخلاصة القول **إن المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال ركز على كيفية ربط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي**، وهنا ينطلق من تأكيد أهمية (انفتاح العراق على العالم)، من دون تحديد طبيعة ووجهة هذا الانفتاح، نظراً إلى ما يجلبه الانفتاح من تحقيق فوائد جمة، وتفترض استراتيجية الانفتاح على الخارج- بحسب المشروع الاقتصادي المزعوم لسلطة الاحتلال- الآتي:

1 - فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية من رؤوس أموال وتقنيات إدارية وتكنولوجيات حديثة.

2 - ربط مسار الإصلاحات الاقتصادية التي تطلبتها الاختلالات الهيكلية الموروثة، وكذلك الناتجة عن الوضع الذي خلفه الاحتلال الأميركي، عن طريق الاستفادة من خبرة دول أوربا الشرقية في الاصلاح، والتي جرت برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تتطلب رفع أشرعة الاقتصاد العراقي بغية الاندماج بالاقتصاد العالمي.

وهكذا إذن، جاء بريمر وفي حقيبته جملة من القرارات والتشريعات بعد سقوط النظام، بدأت المحاولات لخصخصة حوالي 192 من مؤسسات الدولة، بإجراءات وقوانين عديدة، فتم السماح للشركات الأجنبية في التملك بنسبة 100% من الأصول، فضلاً عن إمكانية تحويل أرباح الشركات من دون خضوعها للضرائب.

وكذلك تولى الأميركان تمثيل العراق في اجتماعات المنتدى الاقتصادي في عمان، ففي حزيران (يونيو) 2004 حضر بول بريمر المنتدى الاقتصادي في عمان، وقال في خطابه (أبلغت الحضور أن الهدف الاستراتيجي للائتلاف هو فتح الاقتصاد العراقي على العالم، وذلك ما أصبح ممكناً بعد رفع عقوبات الأمم المتحدة...)، فضلاً عن تمثيله في منظمة التجارة العالمية.

وبهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي عمدت إدارة بريمر إلى تخفيض الضرائب على الشركات الأجنبية، من 45% إلى 15% كحد أدنى، وهذا ما جعل الجعبة التشريعية لمندوب الولايات المتحدة الأميركية في العراق، تحظى بالأهمية لدى الدوائر وصناع القرار الأميركي، وتعطى العراق الأفضلية في امتلاكه لأكثر قوانين الاستثمار الأجنبي انفتاحاً في العالم، والذي وفره الأمر 39 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة حول الاستثمار الأجنبي في 19 أيلول (سبتمبر) 2003.

ولم تتوقف إجراءاته وقراراته وقوانينه عند هذا الحد، ففي يوم الاثنين 17 تموز (يوليو) 2003، قام بريمر كما يشير في كتابه الشهير (عامي في العراق)، باتخاذ خطوتين رئيستين في برنامجنا لإصلاح الاقتصاد على المدى الطويل، فقد أعلن بأن العراق سيبدأ بإبدال العملة الجديدة بكل الدنانير القديمة خلال الأشهر الثلاثة، التي تبدأ في 15 تشرين الأول (أكتوبر) 2003، ووقع أيضاً على قانون إنشاء أول مصرف مركزي عراقي ويقصد البنك المركزي العراقي- مستقل حقاً-، هو مؤسسة مماثلة لبنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي، وأداة اقتصادية مهمة في أي بلد حديث يتمتع بالاستقرار، وهي محاولة لإحياء النظام المالي، وقبلها عقد ماكفيرسون، مباحثات سرية مع عدة شركات طباعة، بشأن تكلفة طباعة العملة الجديدة وتاريخ تسليمها، **وهكذا بنى بريمر قواعد وبيانات للاقتصاد تتناسب مع بيئة اقتصاد السوق وعناصره الجديدة، ومعالجة ذلك بأسلوب الصدمة.**

ثالثاً: إشكالية الفلسفة الاقتصادية العراقية

تبنى الاقتصاد العراقي المنهج الاشتراكي بعد عام 1958، وإصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتطبيق هذا النهج، وفي عام 1964 صدر قانون التأميم لقطاع المصارف الخاصة، الذي أضر بالاقتصاد العراقي ولازالت

آثاره عالقة في ذهنية المستثمر، وعمقت الممارسات الاشتراكية بعد انقلاب 1968، فصدرت قانون الإصلاح الزراعي وتأميم النفط، وأخذت الدولة على عاتقها إدارة الاقتصاد الوطني بكل مفاصله. وقد ذكرت هوية الاقتصاد العراقي بالدستور المؤقت لعام 1970، الذي جاء المادة الثانية عشرة منه (تتولى الدولة تخطيط وتوجيه وقيادة الاقتصاد الوطني بهدف إقامة النظام الاشتراكي)، يلاحظ أن الدولة العراقية قد تبنت في خططها التنموية خلال عقد السبعينيات، استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، وتشجيع الصادرات الصناعية، وبقى القطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام (قطاع الدولة)، محدود التأثير بالمقارنة مع التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي خلال السنوات 1970– 1980، رغم ما توالت على الاقتصاد العراقي بعد التغيير الذي حصل عام 1968، أربع خطط تنموية، إذ اتسمت البرامج التنفيذية ما بعد ذلك التاريخ بتفضيل الأهمية النسبية لقطاع الدولة، وسمي بـ(الاشتراكي) عن طريق هيمنة القطاع العام والسيطرة على ملكية وسائل الإنتاج، وغدت الدولة هي المتحكمة بتوزيع الموارد في مجال الاستخدامات المتنوعة أو في عوائدها أو في تحديد مستوى الأجور، وأسعار الفائدة وسعر الصرف للعملة الوطنية (الدينار) وتحديد الاتجاه العام لأسعار الجملة، وأصبح منحى التوجه في الشأن الاقتصادي للخطط يدار مركزياً.

إن اقتران الاقتصاد بنمط الاقتصاد الريعي إلى حد بعيد (بالاعتماد على النفط)، جعل الدولة تتصرف- كدولة توزيع لهذا الريع، وليس كدولة إنتاج، كمثيلاتها من دول الخليج النفطية- لتصبح أكثر تحكماً بعلاقاتها مع المجتمع، عن طريق ريع النفط والتصرف فيه، وعليه أضعفت فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني أو دورها الرقابي، ولاسيّما في الشأن الاقتصادي.

كان القطاع العام هو الطرف الرئيس في عملية الإنتاج، فهي تمتلك كل شيء، بدءاً من موارد وثروات البلد إلى الخدمات، إذ تمتلك الحكومة نحو 192 مشروعاً مملوكاً للدولة، يعمل فيه نصف مليون فرد، وتعاني هذه المشروعات من التقادم التكنولوجي والبطالة المقنعة، ويتكون القطاع الصناعي العام في العراق من61 شركة، تضم 230 معملاً في المجالات الصناعية، وتنقسم إلى القطاعات التخصصية الآتية: قطاع الصناعات الإنشائية الذي يضم تسع شركات، ويعد أبرز القطاعات الصناعية في العراق، قطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية، قطاع الصناعات الهندسية، القطاعات النسيجية والغذائية والدوائية.

فبعد الاحتلال والسعي باتجاه اقتصاد السوق، فرض الاحتلال سياسة اقتصادية لصالح الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق.. وقد حاول المحتل أن يرسم ملامح هذا النظام الاقتصادي على واقع الاقتصاد العراقي المدمر- تحت دواعي المديونية الكبيرة التي ورثها الاقتصاد العراقي جراء السياسات السابقة-، فانتهى الأمر إلى مزيد من الفوضى الاقتصادية وغياب الوضوح في الرؤى.

إن عدم وضوح السياسة الاقتصادية وأثر ظروف الاحتلال في بنية النظام الاقتصادي، وغياب مشروع للتنمية العراقية، تحول الحديث بعد الاحتلال من مشروع التنمية العراقية إلى إعادة البناء واعمار البلاد بمفهوم هندسي، خال من أي مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية.

وتتصارع اليوم في العراق رؤيتان تدعو **الأولى** إلى اعتماد الليبرالية الاقتصادية والشروع ببرنامج واسع للخصخصة، يشمل المشروعات الـ 192 المملوكة للدولة، والقبول بالاستثمار الأجنبي. عن طريق الاعتماد على إصلاح اقتصادي عميق، ينبغي أن يشمل خصخصة واسعة للمؤسسات التي تملكها الدولة، وإعادة هيكلة قطاع النفط وخصخصته. على أن يؤدي ذلك إلى توسيع قدرة العراق، على اجتذاب المزيد من رأس المال الأجنبي الذي يحتاجه البلد. والتحول من اقتصاد مدار مركزياً إلى اقتصاد لا مركزي، **إذ شُكِّلت الهيئة العراقية للخصخصة، بوصفها إحدى التشكيلات الإدارية المرتبطة بمجلس الوزراء**، وتتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري.

أما الرؤية **الثانية** فهي التي تحذر من هذه السياسات وتؤكد أهمية الإبقاء على القطاع العام للحفاظ على العمالة والاستقرار الاجتماعي. وبعيداً عن الجدال النظري والحجج التي يقدمها أي من الفريقين، فإن **اختيار سياسات ذات تأثيرات عميقة في تشكيل مستقبل العراق، يجب أن لا يتم في ظل ظروف استثنائية**، ومن جهات أو سلطات تفتقر للشرعية ودعم الشعب. لذا ينبغي انتظار تشكيل الحكومة الوطنية، وحتى ذلك الحين ينبغي الالتزام بالقانون الدولي، الذي لا يسمح بفرض إصلاحات اقتصادية هيكلية رئيسة. أما القطاع النفطي فإن خصوصيته واحتياج الشعب العراقي لموارده، التي ينبغي لها أن توزع بعدالة، لا تبيح أن يكون مسرحاً لسياسات الخصخصة[4].

ومهما يكن من أمر فإن بعض الاقتصاديين، يؤكد أن الأوضاع المستقبلية للاقتصاد العراقي، تتطلب وجود قوة من خارج (السوق)، تضبط سيرها لتفعيل أنموذج التنمية الاقتصادية في ظل الأوضاع الاقتصادية العراقية المتحولة. ويتحدد هذا الدور (بالدولة) في صورتها المتغيرة، وفقاً للفهم الاقتصادي وبعيداً عن التطرف الأيديولوجي، وأن هذا الدور لا يعد ضرورة أبدية، بقدر ما هو ذو طبيعة مرحلية تتحدد أبعادها، وفقاً لتنمية الاقتصاد وتطوره باتجاه الرفاهية الاقتصادية من جانب، فضلاً عن أن هذا الدور يعد دالة بندرة الموارد في المجتمع الاقتصادي من جانب آخر، ويستأثر النشاط الاقتصادي للدولة بسلع (الحاجات الأساسية) و(التنمية البشرية)، وهي السلع التي تحسن مستوى الرفاهية المذكورة[5].

1 - إشكاليات التحول الاقتصادي في الدستور

في الدستور العراقي الحالي لا نجد تصوراً واضحاً لفلسفة الدولة- من ضمنها الفلسفة الاقتصادية-، فالقيادات السياسية تمكنت من تشكيل سلطة للحكم في غياب معايير الدولة، وعليه لم تتمكن من تقديم مشروع حضاري يتناسق والتاريخ الحضاري للبلد، وقد انسحبت هذه الإشكالية على الفلسفة الاقتصادية للدولة، وتتشكل فلسفة الدولة عند مفهوم (العقد الاجتماعي)، فالعلاقة بين الفرد

فالعراق الحالي يعاني من غياب نظرية فكرية ترسم ملامح الدولة، فحتى هذه اللحظة لم يقدم لنا الاحتلال، تفسيراً للاتجاهات الفكرية للدولة الجديدة، وكان الدستور قد طرح تعريف العراق بأنه (دولة فيدرالية ديمقراطية)، لكنه لم يقدم تفسيراً للبناء الفيدرالي والديمقراطي في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما أتاح الفرصة لظهور أفكار متناقضة حول الفيدرالية، مما يعكس وجود مفهوم ضبابي للدولة.

تشير المادة (1) من الدستور إلى أن (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق). وبرغم أن هذا النص يحدد شكل الدولة، وطبيعة نظامها السياسي، إلا إنه لا يفصح بالشيء الكثير عن وظيفتها الاقتصادية، وتوصيف نظامها الاقتصادي.

وتفصح المادة (25) عن طبيعة النظام الاقتصادي الجديدة في العراق، إذ نصت على أن: (تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة، وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته). وهو ما يعني ضمناً توفير أسس الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق.

وبالنظر إلى وثيقة استراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007، تتضح الرغبة بالتحول الفعلي التدريجي للقطاع الخاص في العراق، عن طريق تبني استراتيجية تنموية اقتصادية طويلة الأمد، ترمي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتنوع الاقتصادي، وأن يصار إلى التحول تدريجياً إلى إعطاء دور أكثر فاعلية للقطاع الخاص في ريادة العملية التنموية، وبالسماح للاستثمارات المباشرة لرؤوس الأموال الخاصة، بكل أشكالها من الاستثمار على وفق تحرير الاقتصاد من قيود، المتمثلة بالصرف والأسعار والتجارة وجذب الاستثمار الأجنبي، عن طريق تهيئة المناخات التي توفر الشروط المواتية لعملية التنمية الجارية في العراق[6].

2 - الانفتاح غير المنضبط

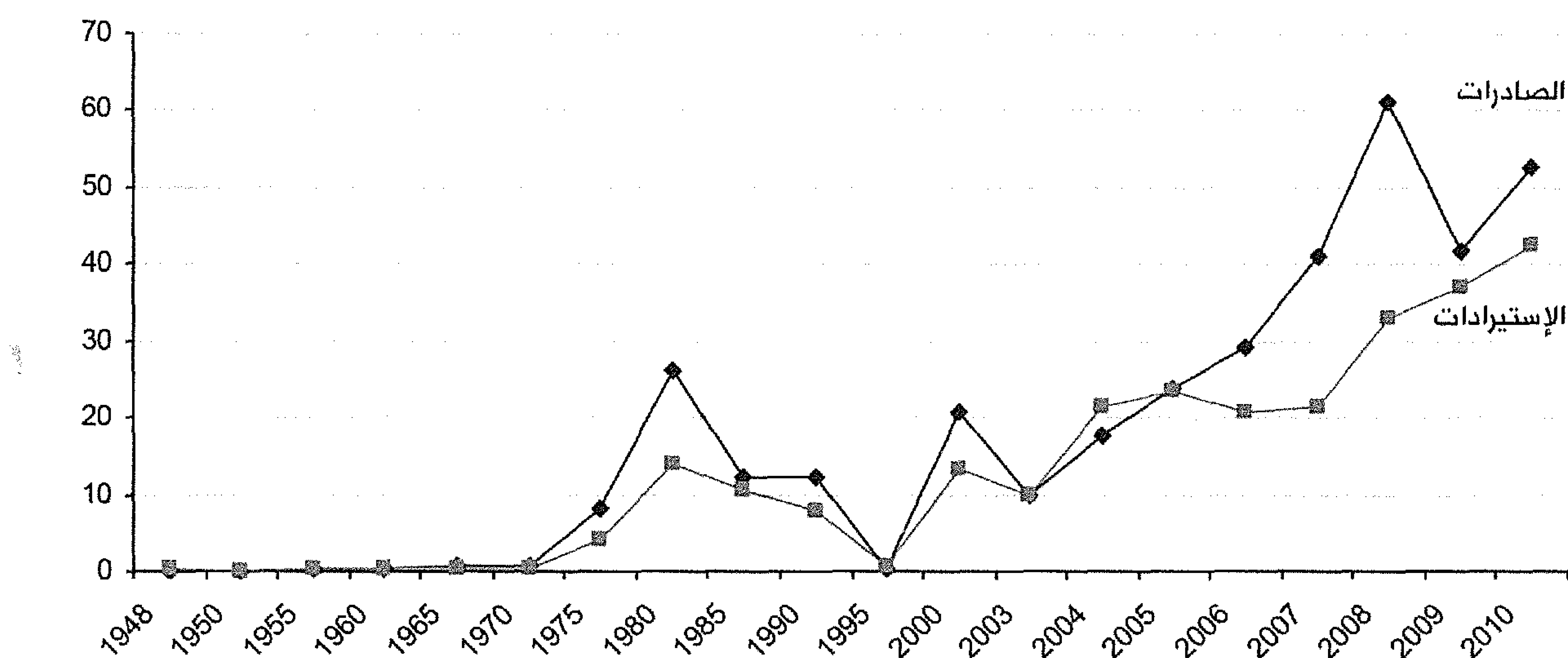
على ما يبدو أن العراق، ومنذ الغزو الأميركي، قد ظهرت عليه أعراض (المرض الهولندي) مجدداً بعد اختفائها بسبب العقوبات الاقتصادية، فقد أدى انتعاش الاقتصاد النفطي إلى زيادة الواردات الأجنبية، وفقد منتجو السلع الزراعية والصناعية، قدرتهم على منافسة السلع الأجنبية الرخيصة، وأدى ذلك إلى منع نمو استثمارات خاصة داخل الاقتصاد، وقلص بالتالي إمكانية خلق فرص عمل جديدة[7].

لقد أثرت سياسة الانفتاح الاقتصادي غير المنضبط على العالم الخارجي، إلى زيادة في الميل للاستيراد بسبب قصور العرض المحلي، وتزايد الطلب على السلع والخدمات الجديدة. وقد قدرت نسبة زيادة الاستيرادات بحوالي 65.6% عام 2004 مقارنة بعام 2002، من دون أن ينعكس ذلك على حالة الإنتاج المحلي، وخاصة الصناعي منه، الذي استمر معطلاً بسبب الخراب الذي أصابه خلال الحرب وحالة النهب والسلب بعد ذلك من جهة، وعدم قدرته على المنافسة أو مواصلة الإنتاج لأسباب عديدة منها: الدمار الذي أصاب هذه المنشآت،

وتقادم خطوط الإنتاج والمعدات الإنتاجية، وعدم توفر الأمان والاستقرار، وشح الطاقة الكهربائية[8].

ومن أعراض هذا المرض ارتفاع قيمة الاستيرادات بسبب عجز الناتج المحلي الإجمالي عن مواكبة الطلب الكلي، وقد تنامت استيرادات العراق بعد عام 2003، ففي عام 2004 نمت استيرادات العراق بمعدل 114%، لتصبح 21.3 مليار دولار، ثم استمرت بالارتفاع حتى بلغت 42.4 مليار دولار عام 2010 [9]. وهي في هذا تساير النمو المضطرد في صادرات العراق النفطية، ومن ثَمَّ البترودلارات المتأتية منها، **والمفارقة أن الاستيرادات تفوقت على الصادرات بعد عام 2003، لتؤكد السلوك المتطرف للدولة الريعية الجديدة**، وبالتزامن مع تحسن سعر صرف الدينار مقابل الدولار والنجاح في استبدال العملة عام 2004.

شكل (1): صادرات العراق 1948-2010



(WTO . World trade Database. (www.wto.org

إن ارتفاع سعر الصرف ونجاح البنك المركزي في تثبيته عند مستوى مرتفع، قد شجع الاستيراد وأضر كثيراً بالإنتاج، الذي ارتفعت تكاليفه بفعل عوامل عدة، أهمها المبالغة في سعر صرف الدينار، وزيادة التكاليف المترتبة على فقدان الأمن ونقص الطاقة الكهربائية. بإزاء ذلك يبدو أن البنى التحتية التي ينبغي لها أن توافق هذا التطور، تبدو عاجزة عن استيعاب هذه الطفرة الهائلة في الاستيرادات، الأمر الذي يضيف تكاليف إضافية يتحملها البلد.

إن القطاع النفطي لا يوفر فرص عمل تناسب دوره في الاقتصاد، فالعراق واجه مشكلة عرفتها جميع البلدان المصدرة للنفط، وهي أن تدفق الإيرادات النفطية يصاحبه ارتفاع في سعر الصرف بالقيمة الحقيقية، وفي أسعار السلع غير القابلة للتبادل، بما في ذلك اليد العاملة، وهذا أمر يصيب بالضعف قدرة المنتجين المحليين للسلع القابلة للتبادل، فيما يتعلق بمنافسة السلع المستوردة. والواقع أن كثيراً من أصحاب الأعمال العراقيين، يتذمرون حالياً من إغراق الأسواق بسلع مستوردة زهيدة الثمن، لذلك هناك حاجة حقيقية لبناء نظام تجاري شديد الحماية.

والملاحظ أنه منذ صدور قانون بريمر الخاص بتحرير التجارة، فإن الحكومة العراقية لم تتخذ أي إجراء للحد من ظاهرة إغراق السوق العراقي، بالسلع التي تصدرها دول الجوار، إلا إصدار القرار رقم (11) لعام 2010، ولكن هذا القرار لم يتم تفعيله حتى الآن.

3 - تعميق الاختلالات الهيكلية

ليس جديداً القول **إن تحليل بنية الاقتصاد العراقي، تكشف عن أنه متمحور حول إنتاج وتصدير النفط الخام**، ونتيجة لذلك انقسم الاقتصاد إلى اقتصادين منفصلين ومتمايزين، الأول حديث يضم النفط ومشروعاته، والثاني متخلف يضم بقية قطاعات الاقتصاد الوطني. وفي الوقت الذي يولد فيه الأول معظم الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الصادرات والإيرادات العامة، فإنه لا يستوعب سوى 1% من حجم القوى العاملة. وغني عن القول: إن هذين الاقتصادين لا يرتبطان بعلاقة وثيقة، واختفت الارتباطات الأمامية والخلفية بينهما، إلا في حدود توفير الطاقة للقطاع المتخلف وبعض الخدمات الهامشية للقطاع الحديث.

تنعكس هذه الظاهرة على الاقتصاد لجهة عدم التنوع في الإنتاج، وعدم قدرته على إشباع الطلب المحلي المتزايد، من مختلف أنواع السلع والخدمات، التي تتصف بالتنوع الشديد، بما يفوق قدرة القطاع المتخلف.

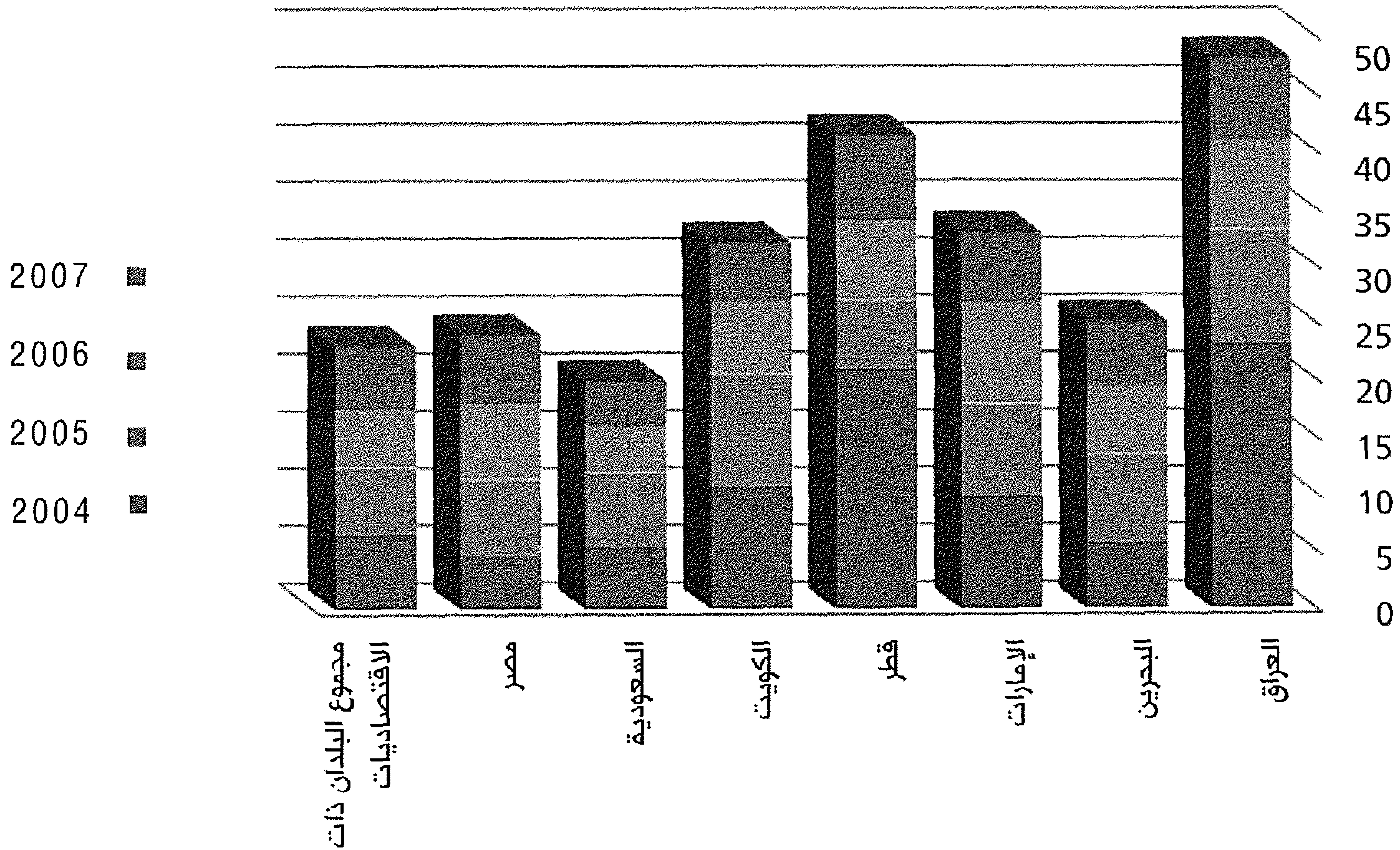
بالرغم مما أثير حول ضرورات التخلص من أحادية الاقتصاد العراقي، التي أرهقته وشكلت بنفسها قيوداً على العدالة التوزيعية، وجعلت من الاقتصاد أسير للتقلبات في الأسعار الدولية، طيلة السنوات السابقة للاحتلال، إلا أن بوادر التخلص منها بعد الاحتلال لا تزال غير بائنة، كما أن المستقبل لا يؤشر عوامل ايجابية في هذا الصدد.

فالعراق لم يتمكن من بلوغ الهدف المحدد لإنتاج النفط، كما قد تعذر عليه إيجاد نوع من التوازن، في النمو بالنسبة إلى القطاعات الأخرى غير النفطية.

جدول (2): نمو الناتج المحلي الحقيقي (2004 - 2007) العراق مقارنة ببلدان أخرى (%)

البلد/ المنطقة	السنوات			
	2004	2005	2006	2007
العراق	23.0	10.0	8.0	7.0
البحرين	5.6	7.8	6.1	5.5
الإمارات	9.7	8.2	8.9	6.0
قطر	20.8	6.1	7.0	7.4
الكويت	10.5	10.0	6.5	4.9
السعودية	5.3	6.6	4.2	3.8
مصر	4.5	6.8	6.8	5.8
مجموعة البلدان ذات لاقتصاديات الأكثر تنوعاً	6.4	6.0	5.1	5.4

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا 2006-2007 (توقعات أيار/مايو2007)، ص 2.



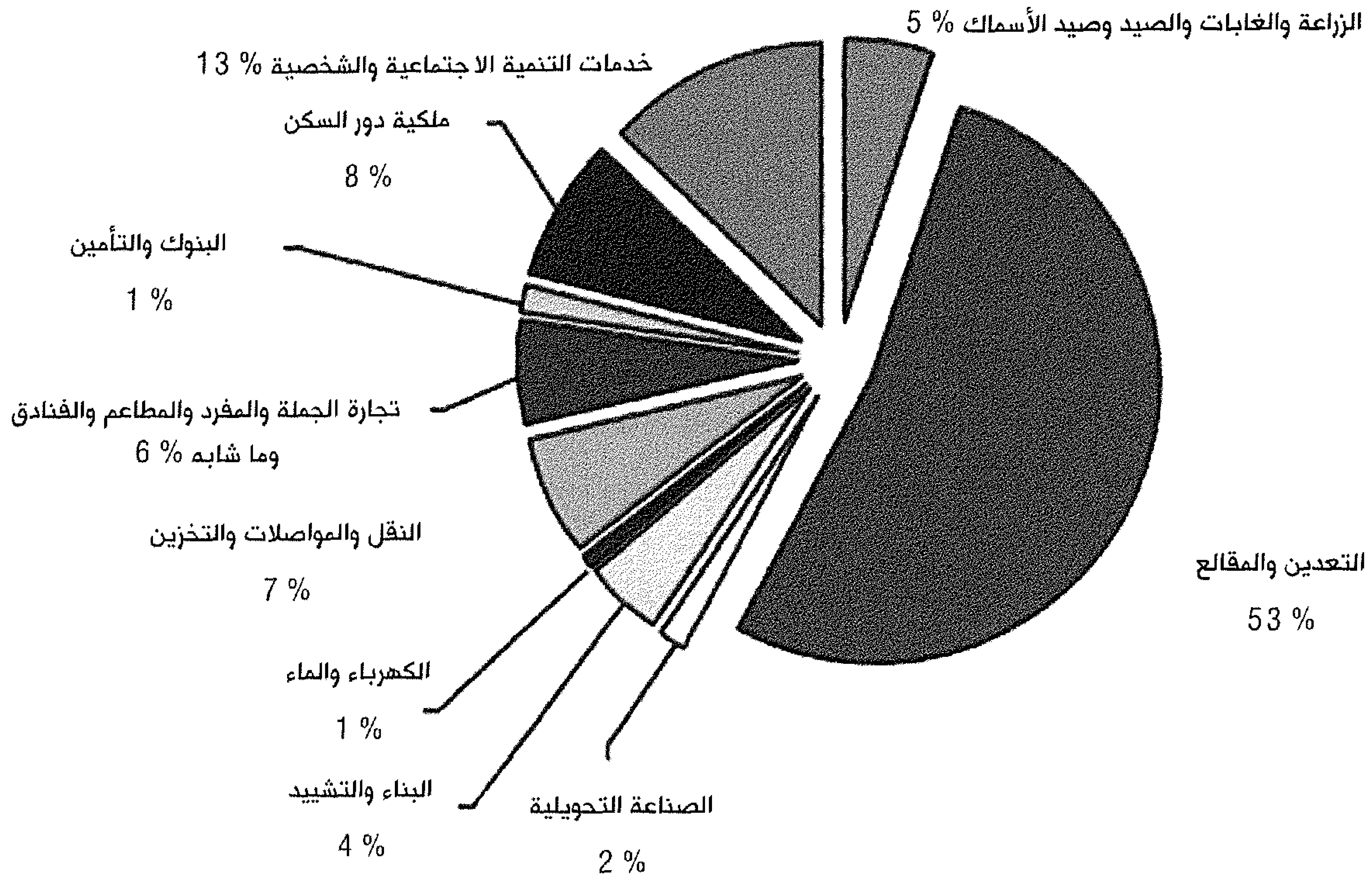
وتتميز الزراعة العراقية بكونها تستند إلى مقومات طبيعية وبشرية مهمة، إذ تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو 11.1 مليون هكتار وهي تشكل نسبة 26.1% من المساحة الكلية للبلد، والبالغ نحو 435 ألف كم2 بضمنها المياه، التي تغطي نحو 924 كم2، كما تعتمد الزراعة على نحو ثلث القوى العاملة ذات التأهيل الملائم للزراعة التقليدية[10].

أما خلال سنوات الاحتلال، فقد تعرض القطاع الزراعي للتدمير والإهمال، وذلك بتأثير سياسة الاستيراد غير المبرر للمواد الغذائية والمصنعات الغذائية والتردي في الأوضاع الأمنية، وكذلك التوجه الحكومي نحو تمويل الأجهزة الأمنية على حساب الأنشطة الاقتصادية، ومن ثَمَّ الشعور بالإحباط وإهمال الأراضي الزراعية، فضلاً عن النقص الكبير في متطلبات العملية الزراعية من معدات وآلات وبذور جيدة، وارتفاع ملوحة الأرض بسبب أساليب الري غير المدروس، مما جعل هذا القطاع يقف عائقاً أمام عجلة التنمية الاقتصادية، وليس مكملاً لها.

أما القطاع الصناعي فهو الآخر يواجه المشاكل التي تركتها سياسات التصنيع الخاطئة، والتي أفضت إلى قطاع صناعي متآكل، فلم يتمكن من النهوض بالعبء الاقتصادي قبل 2003، ولذلك اضطرت الحكومة حالياً إلى تقديم الدعم للمشروعات الصناعية القائمة بمقداره 1.194 مليار دولار[11] سنوياً.

وأدى عدم التمكن من تحقيق الانتعاش الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، إلى تفاقم البطالة في العراق. فباستثناء المحافظات الثلاث في المناطق الكردية، قدرت نسبة البطالة في العراق 26.8% في الربع الأول من عام 2004. التي تزايدت بعد إجراءات التحول الاقتصادي في العراق، وتوقف العديد من المشروعات، حصول زيادة واضحة في أعداد العاطلين عن العمل لأسباب تراوحت ما بين انهيار قاعدة الإنتاج واستمرار مشكلات الأمن، وتزايد عرض العمل بسبب دخول 170 ألف عنصر جديد في القوة العاملة كل سنة.

شكل (2): التوزيع الوظيفي للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية 2007(%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009

وعند استبعاد القطاع النفطي من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني، فإن مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ستزيد على60%، الأمر الذي يدلل على هشاشة الاقتصاد وضعفه وغلبة النشاطات الخدمية الهشة.

4 - تعميق الميول الريعية

على الرغم من أن مشهد سقوط النظام في نيسان (ابريل) 2003 كان مذهلاً، إلا أنه حمل تماثلاً لأحداث ماضية، بحيث بدا وكأن الزمن قد عاد بالعراق إلى حيث كان قبل قرن، ولكن مع محتل جديد، فبدأت عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة المنهكة، بسنوات الحروب والعقوبات، والمثقلة بمشكلات الفساد وسوء الإدارة والعسكرة المفرطة، بالتزامن مع طفرة نفطية جديدة، لم يكن المجتمع والدولة مهيئين لتحمل نتائجها، بعد ما يزيد على عقد من الزمن الصعب في ظل العقوبات الدولية.

لقد أدخل الاحتلال الأميركي المجتمع العراقي برمته، في نمط جديد ومتشابك من العلاقات الداخلية والخارجية، فقد أجهز سريعاً على الدولة، ثم أعاد بناءها بسرعة تفوق قدرة المجتمع المنهك بسنوات العقوبات والدكتاتورية. ومثلما فعل البريطانيون إبان الحرب العالمية الأولى، بدأ الأميركيون بالبناء من القاعدة، وبما أنهم استغرقوا زمناً أقل في الاحتلال، فإنهم استغرقوا وقتاً أقل مما استغرقه البريطانيون في البناء، فلقد ضمنت أوامر الحاكم المدني بول بريمر إعادة بناء مؤسسات الدولة القديمة، من دون النظر للجدوى السياسية والأمنية والاقتصادية لعملية إعادة البناء، ثم اتجه الحاكم لإكمال الهرم فألف صيغة سياسية جديدة، عبر عنها (مجلس الحكم الانتقالي)، الذي أريد له أن يكون مجلساً استشارياً يساعد الحاكم المدني على إدارة البلاد.

لقد هيأ توافر عوائد الريع النفطي بعد عام 2003، العودة القوية للعقلية الريعية سواء على مستوى الحكومة والطبقة السياسية أم الافراد، وعادت الدولة بصفتها المالك والمدير لأموال النفط، ومن ثم المهيمنة على توزيعها، فأدت إلى شخصنة وتسييس عملية الإنفاق العام، وتعزيز ميول السياسيين لطلب الريع.

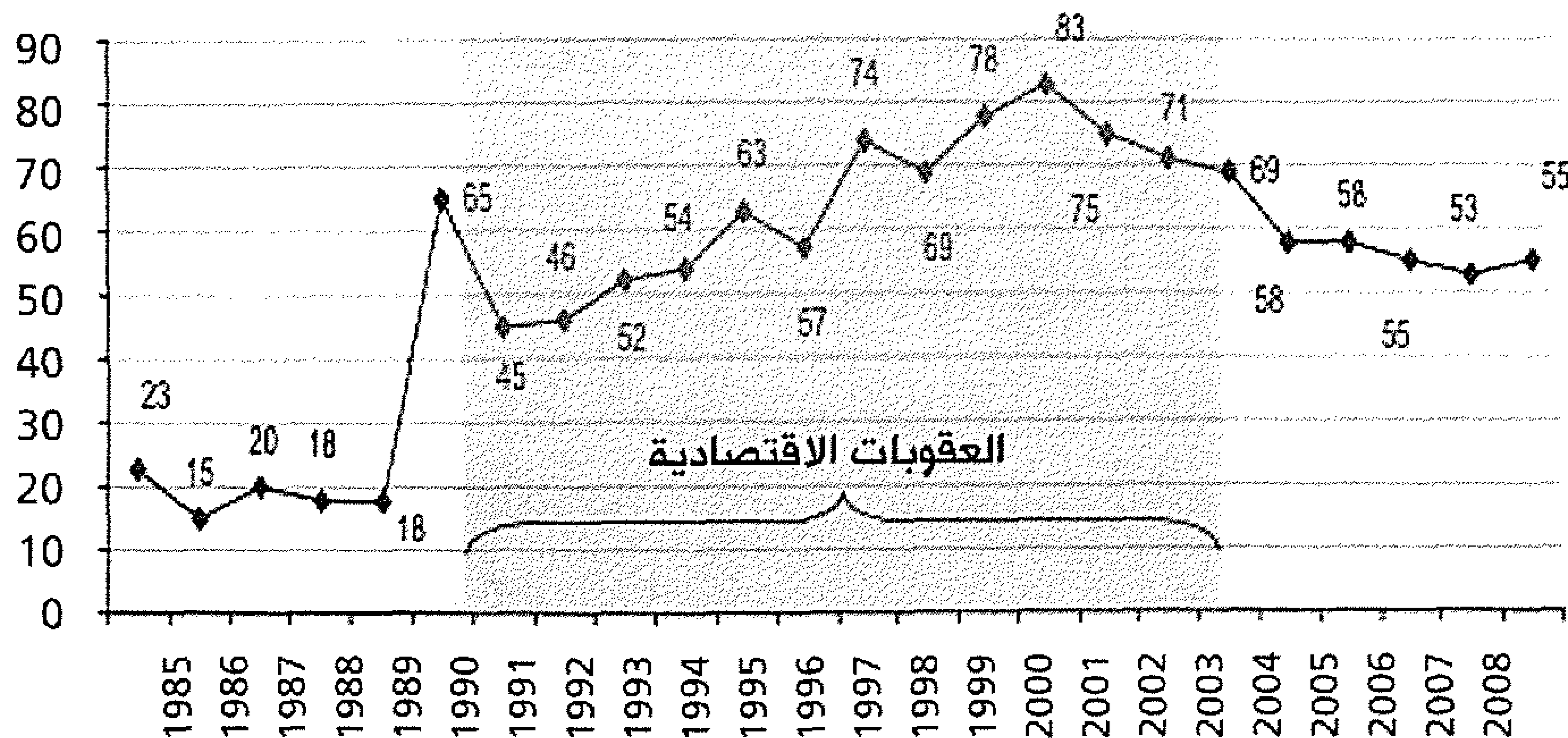
وقد انعكس ذلك على مناهج التخطيط المالي في البلد، والإغراق في تبني المناهج التقليدية في إعداد الموازنة العامة، القائمة أساساً على القبول بعجز متنام في الموازنة، من دون اعتبار للأولويات الاستراتيجية، الأمر الذي أبعد الموازنة العامة عن ترجمة أهداف السياسة الاقتصادية إلى واقع ملموس. وكذلك انعكس في عدم عقلنة المالية العامة بشقيها الإنفاقي والايرادي، وأدى إلى تدنية كفاءة الصرف الحكومي وتدنية مردود وفاعلية ذلك الصرف، في الوقت الذي تراجعت فيه باطراد جودة الخدمات العامة والأداء الحكومي، على الرغم من غزارة الإيرادات النفطية[12].

ومن المظاهر المصاحبة لذلك، هو ضعف الشفافية في العمليات المالية الحكومية، وبخاصة تلك المرتبطة بالمشتريات الحكومية ومنح المناقصات والعطاءات الحكومية، وتزايد حالات الفساد والإفساد المالي، ولاسيّما أن هذه العمليات ترتبط بنشاط القطاع الخاص، الذي بات يرتبط بعلاقات نفعية مع مؤسسات الدولة. حسن لطيف الزبيدي، قراءة في إشكاليات بناء الدولة في العراق: الديمقراطية والنفط والتنمية، في: مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي (بناء الدولة)، 18 - 19 كانون الثاني (يناير) 2012، بغداد، ص56.

لقد اختارت الدولة في العراق، أن تقطع الرابط الأساسي بين الضرائب وبناء الدولة، لأنها وجدت في الموارد المتأتية من مواطنيها لا تشكل شيئاً بإزاء عوائد الريع النفطي.

لقد اتجهت الدولة إلى تقديم المزيد من السلع العامة، عن طريق وظائفها الأساسية والوسيطة للسكان عموماً، في مقابل أن تفقد المدن صوتها الديمقراطي، وبهذا تجري مقايضة الصوت الانتخابي بالسلعة العامة، ويصبح الصوت الانتخابي بمثابة ريع يدفعه سكان المدن لقاء حصولهم على السلع العامة[13]. وهذا ما أوجد نوعاً من المهادنة السياسية.

شكل (3): مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في العراق (1985-2008) %



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة

وما زالت إدارة الموازنة تواجه عقبات كبيرة على المستوى المؤسسي من الإعداد، وعدم الاتساق الكامل مع الأولويات الحكومية، وضعف تصميم وانتقاء المشاريع، وآليات غير فعالة لإدارة النقد، وضعف آليات الرصد والرقابة لتنفيذ المشاريع[14]. وكذلك واجه الاقتصاد صعوبات جدية في ظل تبدل الظروف الاقتصادية والسياسية، وفشلت الإدارة العامة من النهوض به وتحقيق معدلات النمو التي استهدفتها، **في ظل عجز السياسة المالية، وتدني نسب صرف الموازنة واستشراء الفساد، وغلبة الإنفاق الاستهلاكي للموازنة على الإنفاق الاستثماري المنتج**[15].

وهذا ما يؤكدهُ سلوك الموازنة العامة في طغيان نفقاتها التشغيلية، وسيادة الطابع الاستهلاكي الحكومي الممول من موارد النفط الريعية، مما جعل النشاط الخاص شديد الصلة بالنشاط الاستهلاكي للحكومة، ومبتعداً عن ولوج مجالات تنمية الاستثمار الحقيقي، وهو ما يعبر عن ظاهرة التطور السريع لتجارة السلع الاستهلاكية والتمويل الاستهلاكي، في أقصى صوره، وتدني النشاط الإنتاجي الخاص إلى اخفض نقطة في تاريخ البلاد الإنتاجي.

هذا السلوك الريعي لم ينعكس فقط على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بل جرى تلاقفه من السياسيين، فالكل مهموم بكيفية الوصول إلى السلطة للاستفادة من هذا الريع، طالما أن الآليات المعتمدة تسمح باستغلال هذا الريع، طالما أن الرقابة الحكومية، غير قادرة على ضبط التصرف بالمال المتأتي في جله من بيع النفط، بجانب الضعف الشديد للمساءلة المجتمعية.

5 - ترسيخ الفشل التنموي

صنف مؤشر الدول الفاشلة بلدان العالم طبقاً لسمات عديدة من بينها: عدم قدرة الحكومة المركزية في هذه الدول على فرض سلطتها على ترابها الوطني وتأمين حدودها أو احتكار هذه المهمة، عدم تمتعها بالشرعية اللازمة للحكم، تفشي الفساد وانعدام تداول السلطة فيها، غياب أو ضعف النظم القانونية فيها وتهديد وحدتها واستقرارها بالانقسامات العرقية والدينية الحادة. وقد وضعت هذه السمات في 12 مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، تتراوح قيمة كل منها بين (0-10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت الدول الفاشلة.

في عام 2005 صدرت النسخة الأولى عن الدليل حيث احتل العراق المرتبة الرابعة عالمياً بعد السودان ومتقدماً على الصومال، ثم احتفظ بالمرتبة نفسها في العام التالي، **تقدم العراق عام 2007 إلى المرتبة الثانية عالمياً بعد السودان التي تصدرت الدول الفاشلة منذ عام 2006**. ومنذ عام 2008 بدأ العراق بالتراجع إلى المرتبة الخامسة ثم السابعة عام 2010، خلف الصومال وتشاد والسودان وزمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان التي تعد أكثر فشلاً.

إن هذا المؤشر يكشف استمرار التدهور الاقتصادي والصعوبات التي ما تزال تعترض تعافي العراق، وتمكن الحكومة من تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي ينعكس إيجاباً على نمو الاقتصاد وارتفاع مؤشرات التنمية البشرية[16].

رابعاً: أكذوبة إعادة الأعمار والفساد المركب

قدر البنك الدولي احتياجات العراق بمبلغ يصل إلى 55 مليار دولار خلال أربع سنوات لإعادة الخدمات العامة، وبضمنها 1.6 مليار دولار للقطاع الصحي، و 6.8 مليار دولار للمياه والمجاري و12 مليار دولار للكهرباء. واستناداً إلى تقديرات كلفة إعادة البناء في أعقاب حرب الخليج الثانية، فإن كلفة إعادة البناء ستتراوح بين 50-100 مليار دولار. شريطة القيام بإصلاحات بنيوية للاقتصاد العراقي. وسيكون احتياطي النفط الهائل غير قادر على توفير المال اللازم، لإعادة البناء وإنعاش النمو الاقتصادي.

إذ سيحتاج العراق إلى دعم مالي ملموس من المجتمع الدولي. ولكي يحصل العراق على متوسط لحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، يساوى ذلك الذي تحققه مصر أو إيران، وإذا كان نصف المخزون الرأسمالي يحتاج إلى إعادة بناء، فهذا يعني ضمناً احتياجات إعمارية تبلغ 800 دولار أمريكي للفرد الواحد[17]، أو ما مجموعه 21.5 مليار دولار.

بدأت حملة الإعمار بطيئة، وذلك خلال المدة منتصف عام 2003، وحتى منتصف عام 2004، عندما تم الشروع بمائتي مشروع لإعادة الأعمار، وبعد مرور سنة كان هناك أكثر من 2500 مشروع بكلفة (5.7) مليار دولار تحت الانجاز، وتم تنفيذ أكثر من نصفها بكلفة بلغت (1.3) مليار دولار. ومنذ شهر حزيران/ يونيو 2004، كان هناك أكثر من 2300 مشروع إنشائي، بدأت بتشغيل أكثر من 155000 عامل عراقي[18] بشكل وقتي. لكن هذه الأرقام لا تعكس عملية إعمار حقيقة، فأغلب المشروعات كانت من النوع الصغير جداً.

فقد جرى تسجيل طلاء مدرسة بأنه مشروع إعادة اعمار؟ كما أنها لم تقدم فرص عمل مستقرة ودائمة للعمال العراقيين.

وطبقاً لتقرير أميركي فإن سلطات الاحتلال، لم تنفق حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2004 سوى 1.3 مليار دولار، من أصل 18.3 مليار دولار، خصصها الكونجرس الأميركي لهذا الغرض[19].

وفي المناطق الآمنة مارس الاحتلال أثراً سلبياً على جهود الإعمار، إذ أدت برامجه العشوائية إلى رجوع المبالغ المالية الأميركية، التي خصصت لتمويل سلطة الائتلاف المؤقتة، إلى أميركا ومقاولين أجانب وليس للشعب العراقي. وإن عملية منح عقود إعادة الأعمار إلى الشركات الأميركية، بدلاً من الشركات العراقية منعت استخدام الأموال المخصصة، لتحقيق الأهداف المزمع تنفيذها، بل امتدت إلى أكثر من ذلك لتعيق عملية بناء القدرات العراقية الوطنية، والتي تعد مهمة حيوية لإعادة إنعاش الاقتصاد العراقي ومكافحة التمرد.

وتعمدت سلطة الاحتلال التصرف بالأموال بطريقة فوضوية، ومن دون أيّة رقابة او متابعة، أو محددات للتخطيط والسيطرة، مما أثر تأثيراً سلبياً وأدى إلى انتشار فساد إداري واضح، شمل كل من المسؤولين العراقيين والأميركيين، ممتداً إلى شركات المقاولة الأميركية من مثل هاليبرتون وبكتل، فإذا ما كانت شركة هاليبرتون الاميركية، قد تعاملت بطريقة فاسدة مع المال الاميركي لكونها متعهداً معتمداً لدى وزارة الدفاع (البنتاجون)، مع كل أساليب المحاسبة والمراقبة الأميركية، فكيف الحال بالأموال العراقية، وهو ما أدى إلى فقدان أكثر من (20) مليار دولار من أموال النفط مقابل الغذاء.

لذلك أصبح التهافت على وزارة الدفاع الأميركية، من أجل الحصول على عقد لإعادة الاعمار في العراق، بعد ما جرى شيوع الأرقام الفلكية للأرباح، التي حصلت عليها الشركات الأميركية التي دخلت سوق العراق، ومن اللافت للنظر أن أغلب الشركات التي حصلت على الجزء الأكبر من الكعكعة العراقية، ترتبط برموز في الإدارة الأميركية أبان الاحتلال، فقد هيمنت هاليبرتون على العقود الكبيرة بتأثير (ديك تشيني)، وهيمنت شركات النفط عن طريق كوندليزا رايس التي جاءت من شركة شيفرون، وكذا الحال فيما يخص وزير الخارجية السابق جورج شولتز الذي ترأس منذ العام 2000، ما سمي ب(لجنة تحرير العراق)، والذي دعى إلى ضرورة الاستعجال في احتلال العراق، من أجل حصول شركة (بكتل) على عقود بعد تدمير العراق، ولكنه لم يشير إلى منصبه في بكتل، وهو كان المدير التنفيذي لها، التي حققت أرباحاً تزيد عن ثلاثة مليارات دولار من الاعمار الكاذب للعراق.

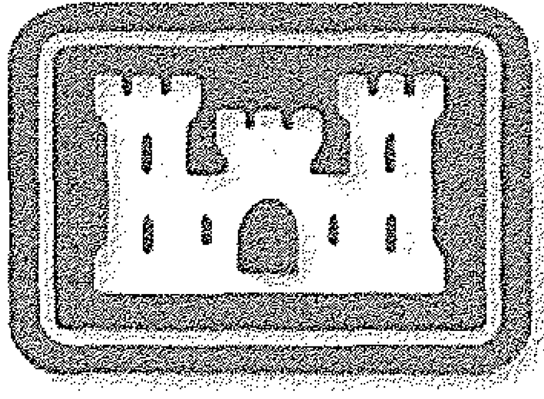
نشر سلاح الهندسة الأميركي U.S. Corps of Engineers على موقعه الالكتروني، وثيقة تثبت تلقي نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني رشاوى من عملاق النفط هاليبرتون، مقابل إنقاذها من الإفلاس (وثيقة - 1)، عن طريق (صفقة سرية) قبيل غزو العراق، تهيمن بمقتضاها الشركة على حقول النفط العراقية، إذ إن وزارة الدفاع الأميركية كانت تعمل سراً، قبل 4 أشهر من غزو الولايات المتحدة للعراق، مع شركة هاليبرتون، الشركة القديمة لنائب الرئيس ديك تشيني، على صفقة سرية تعطي بموجبها ثاني أكبر شركة لخدمات النفط في العالم، السيطرة الكاملة على حقول نفط العراق.

أما المحلل السياسي الأميركي، جيسون ليبولد، فقد كشف أن وثائق "هاليبرتون" غير المعلنة والمحفوظة في السجل العام، تؤكد أن السيطرة على النفط العراقي، كانت على قمة الأولويات بالنسبة إلى إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش، فضلاً عن أن الصفقة الخاصة بين وزارة الدفاع و(وحدة كالوك) في شركة (براون أند روت)، المتعاقدة مع مؤسسة هاليبرتون لتشغيل صناعة النفط في العراق، كفيلة بإنقاذ هاليبرتون من إفلاس وشيك.

وفي رسالة داخلية خاصة بوزارة الدفاع الأميركية البنتاجون مؤرخة في 6 مارس/ آذار،2003، كتب مسؤول سلاح الهندسة العسكرية كلمة (action) على عقد لمؤسسة هاليبرتون بمليارات عدة من الدولارات، وبعد يومين من توجيه الرسالة البريدية، منح سلاح الهندسة العسكرية الأميركي العقد رسمياً لشركة (هاليبرتون) من دون أي مراجعة لعروض الشركات الأخرى.

وعدت بانيتين جرينهاوس، كبيرة خبراء التعاقد المدني في الفيالق العسكرية الأميركية، **أن صفقة (هاليبرتون) تمثل العقد الأكثر فضائحية في سوء الاستعمال والخطأ**، الذي شهدته خلال مسار حياتي المهنية، علماً أن كل جوانب العقد بقيت عملياً، تحت أشراف مكتب وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد.

فيما تذكر جرينهاوس أيضاً، صدمتها من مشاركة مسؤولين في هاليبرتون في اجتماع داخلي بوزارة الدفاع



HEADQUARTERS

US Army Corps of Engineers

Halliburton's Iraq role expands

Halliburton could have more work

Halliburton›s role in post-war Iraq includes operating Iraqi oil fields, new documents have revealed.

Previously, the US Army Corps of Engineers had described the contract given to Halliburton - run by US Vice President Dick Cheney between 1995 and 2000 - as putting out fires at oil wells during the conflict.

The emergency contract for firefighting and capping Iraqi oil wells was awarded to Halliburton without a bidding process in March.

Responding to questions from a US Congressman, the US Army Corps of Engineers has revealed that the contract included «operation of facilities and distribution of products».

In a letter to senior Democrat Henry Waxman on Friday, Army Corps Lt. Gen. Robert Flowers added the contract with Halliburton›s subsidiary KBR was a «bridge» to one that is open to other bidders.

«We will limit orders under this contract to those services required prior to the availability of competitively awarded contracts,» he wrote

‹Helping out›

Halliburton said the wider role for its subsidiary KBR was announced on 24 March, when the deal was made public.

«KBR›s initial task involves hazard and operational assessment, extinguishing oil well fires, capping oil well blowouts, as well as responding to any oil spills,» the original Halliburton statement said.

«Following this task, KBR will perform emergency repair, as directed, to provide for the continuity of operations of the Iraqi oil infrastructure,» it continued.

The Halliburton spokeswoman said KBR was currently assisting Iraq›s oil ministry.

«Only now, over five weeks after the contract was first disclosed, are members of Congress and the public learning that Halliburton may be asked to pump and distribute Iraqi oil under the contract,» said senior Democrat Henry Waxman, who received the confirmation from the US Army.

New deal

Mr Waxman sits on the House of Representatives› committee on government reform.

Mr Cheney›s office has repeatedly denied the vice president had a role in awarding the contract.

The US government has been criticised for its handling of the reconstruction of Iraq because only a select group of US companies have been invited to bid for the contracts.

The US Army Corps of Engineers said the Halliburton deal was a temporary measure before a contract was put out to tender in the coming months.

It expects a replacement contract to be signed by the end of August.

The US Army said in early April that Halliburton had been paid $50.3m out of the contract that could be worth up to $7bn over two years.

وثيقة - 1

الأميركية، وفي جلسة الاستماع التي نظمها البرلمانيون الديمقراطيون، قال رودي مايبري الموظف السابق في فرع الشركة الأم (كيلوج براون اندروت)، أن مسؤولي فرع الشركة في ثكنة اناكوندا، التي تبعد90 كيلومترا شمال غرب بغداد، كانوا يفعلون كل شيء لتجنب مراقبي الحسابات الذين يرسلهم البنتاجون، وتهديد المخالفين بأرسالهم إلى مواقع أكثر خطورة.

ومن المعروف جيداً، أن شركة هاليبرتون كانت تعد فواتير لعشرين ألف وجبة طعام يومياً، على حين يكون العدد الحقيقي للوجبات لا يتجاوز عشرة آلاف، بعضها من المواد الغذائية المجمدة ومنتهية الصلاحية، فقد قدمت فواتير تمثل أكثر من ضعف الأرقام المتوقعة، منها 200 مليون دولار لشراء مواد غذائية، و218 مليون دولار لاستيرادالوقود.

هذه التجاوزات وفرت للديمقراطيين في الكونجرس الأميركي، فرصة اتهام شركة هاليبرتون للخدمات البترولية في العراق، بسلسلة من التجاوزات والمخالفات كلفت دافعي الضرائب الأميركيين1.4 مليار دولار على الأقل، وتهم الديمقراطيون الشركة بالحصول على عقود في ظروف مشبوهة.

أوضح تقرير النواب الديمقراطيين أن هاليبرتون قدمت فواتير بأكثر من مليار دولار، ومثال بسيط على الكثير من التجاوزات الكبيرة التي أشار لها التقرير أن النفقات المتعلقة بصناديق الكرتون للمشروبات الغازية تكلفت45 دولاراً للصندوق وكذلك فاتورة بقيمة مائة دولار لغسل ملابس أقل من سبعة كيلوجرامات. لتكاليف عدت غير مقبولة، أما لأنها غير منطقية، وأما لأنها غير مسوغة بموجب أحكام العقد. وكذلك أشار التقرير إلى نفقات تبلغ 422 مليون دولار لم تسوغها الشركة.

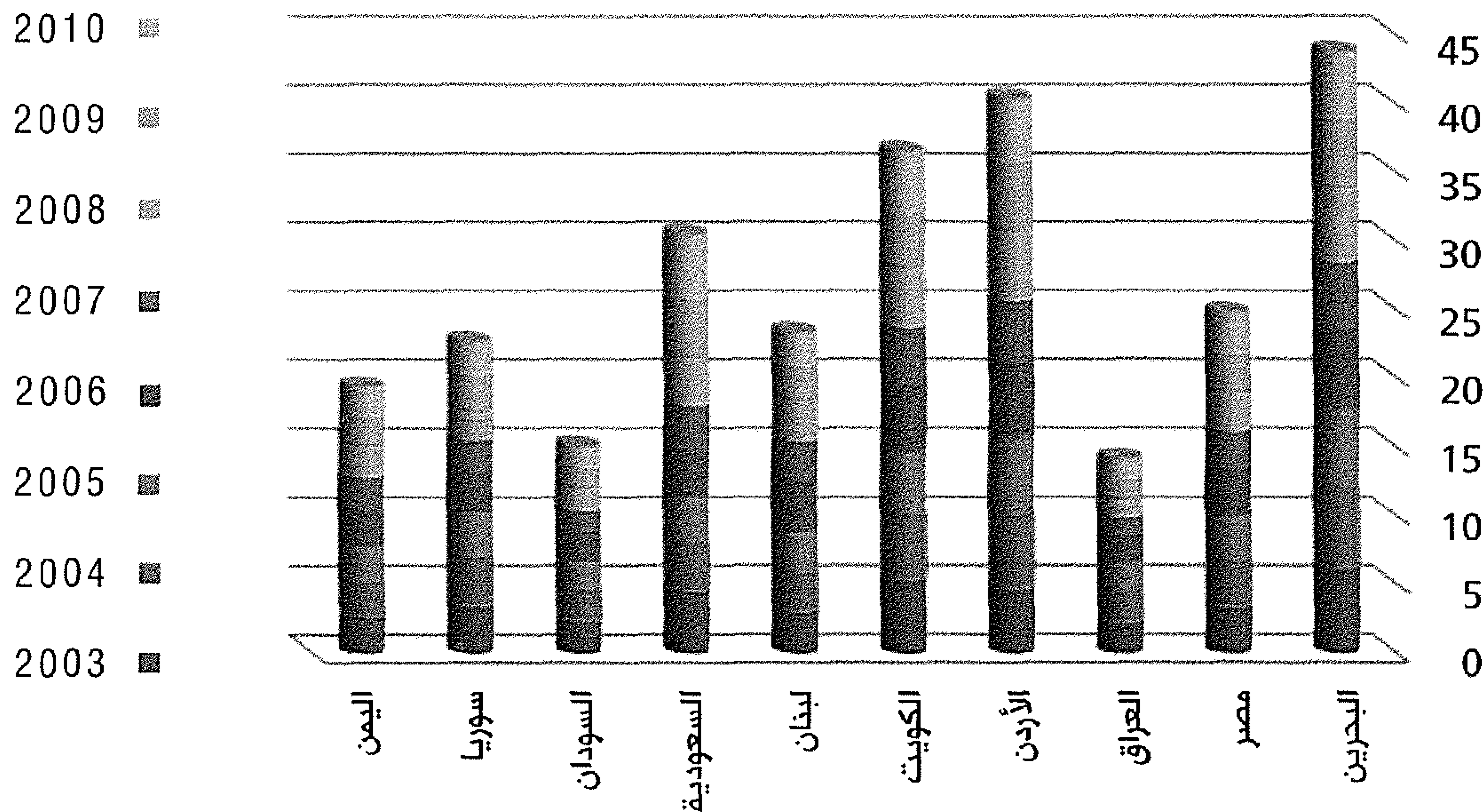
ومثلما توافرت مساحات واسعة للفساد برعاية أميركية، فإن السنوات اللاحقة، أشرت تكالب شديد على عقود المسؤولين العراقيين، الذين قفزوا إلى السلطة، مستفيدين من ظهور جيل من الشرائح الادارية، شكلوا معيناً للطبقة السياسية في استكشاف أساليب جديدة للفساد، لم تكن معروفة في مؤسسات الدولة، بل لا نغالي إذا قلنا إن الزيجة المطلقة ما بين القيادات السياسية والادارية، وصل إلى حد إعادة إنتاج الفساد، وامتداده ليصبح عابراً للحدود، ومتوزعاً على مروحة واسعة من المفردات والمجالات. من علبة زيت الطبخ إلى الطائرات المدنية والعسكرية ومروراً بمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية.

وما يتحمله الاحتلال هنا، أن دولة الاحتلال وقواتها العسكرية، وسفاراتها، وأجهزتها الأخرى، هي المسند للكثير من المفسدين، فقد حافظت مؤسسات الاحتلال على المفسدين وأخرجتهم من العراق عبر مختلف الأساليب، ولاسيما أنها قد جمعت أغلب هؤلاء من مختلف بلدان العالم، لحكم العراق الجديد.

جدول (3): مؤشر مدركات الفساد[20]

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البحرين	6.1	5.8	5.8	5.7	5	5.4	5.1	4.9
مصر	3.3	3.2	3.4	3.3	2.9	2.8	2.8	3.1
العراق	2.2	2.1	2.2	1.9	1.5	1.3	1.5	1.5
الأردن	4.6	5.3	5.7	5.3	4.7	5.1	5	4.7
الكويت	5.3	4.6	4.7	4.8	4.3	4.3	4.1	4.5
لبنان	3	2.7	3.1	3.6	3	3	2.5	2.5
السعودية	4.5	3.4	3.4	3.3	3.4	3.5	4.3	4.7
السودان	2.3	2.2	2.1	2	1.8	1.6	1.5	1.6
سوريا	3.4	3.4	3.4	2.9	2.4	2.1	2.6	2.5
اليمن	2.6	2.4	2.7	2.6	2.5	2.3	2.1	2.2

مؤشر مدركات الفساد: يقيس درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين والسياسيين. وتتراوح قيمة تصنيفاته من 01 (الأقل فسادا) إلى صفر (الأكثر فسادا).



وبحسب مسح شبكة معرفة لعام 2011، فقد واجه 8% من العراقيين مواقف مباشرة أو غير مباشرة من تقديم الرشاوى، فيما يقدر مدى انتشار الرشاوى بنحو 11.6%، ففي بغداد يصل معدل انتشار الرشاوى إلى 29.3%، وتنخفض النسبة في محافظات إقليم كردستان إلى 3.7%، أما باقي المحافظات فتصل فيها النسبة إلى 10.2%. وأن حالات الرشوة أكثر شيوعاً في الحضر (12.5%) مما هي في الريف (9.7%)[20]. هذه جميعاً أوصلت العراق إلى مصاف الدول الأكثر فساداً في العالم.

خامساً: الفقر والحرمان

على الرغم من أن سنوات العقوبات الثلاث عشرة قد أحدث أضراراً بالغة في معيشة الأفراد وطبيعة الحراك الاجتماعي، وأضرت بفئات عريضة من المجتمع، وتفاوتت تقديرات الفئات التي عانت من الفقر، إذ أشارت الدراسات التي أنجزت إبان العقوبات، إلى أن الفقر يتراوح ما بين15-80% من اجمالي عدد السكان.

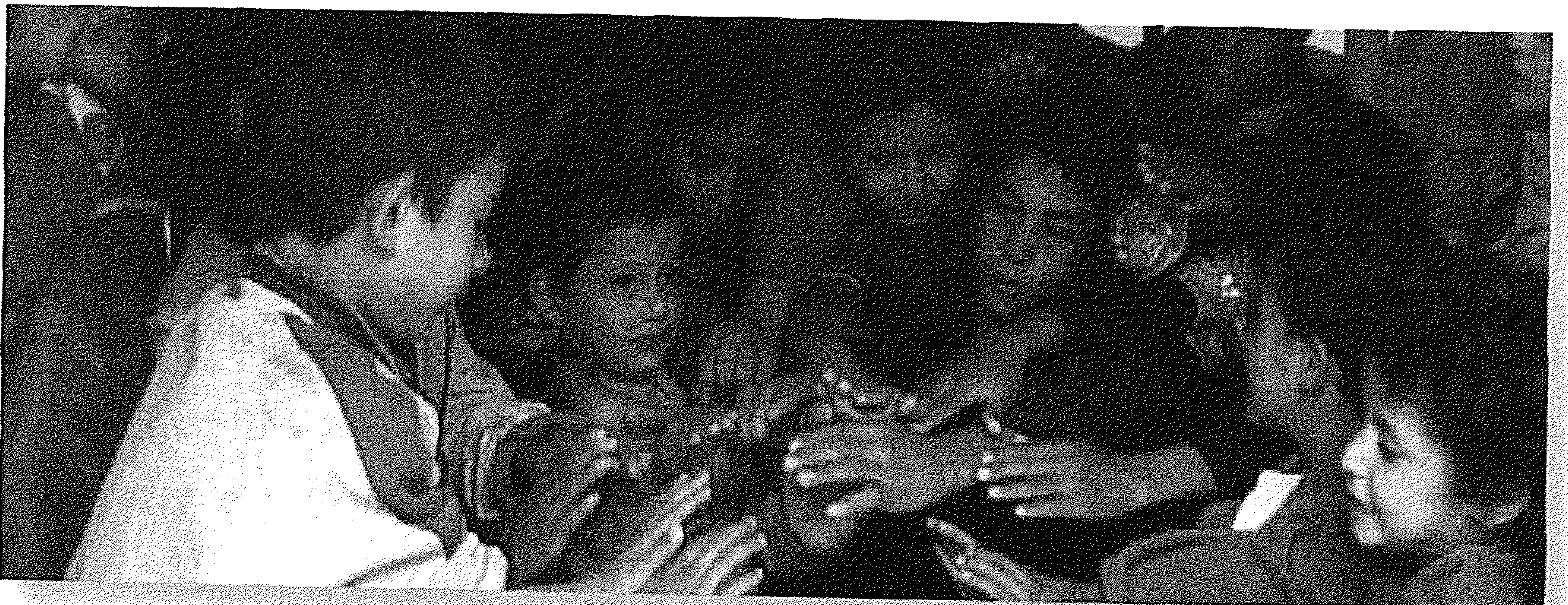
وبعد سقوط النظام السابق واحتلال أميركا للعراق، أجريت في عام 2009 أول دراسة موثوقة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي، بنيت على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (احساس2007)، وطبقاً لاستراتيجية التخفيف من الفقر التي أقرها مجلس الوزراء عام 2009، فإن 22.9% أي حوالي 6.9 مليون من العراقيين، (حوالي5,61% من الأسر) يقعون تحت مستوى خط الفقر.

اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2010-2014، ص 8.

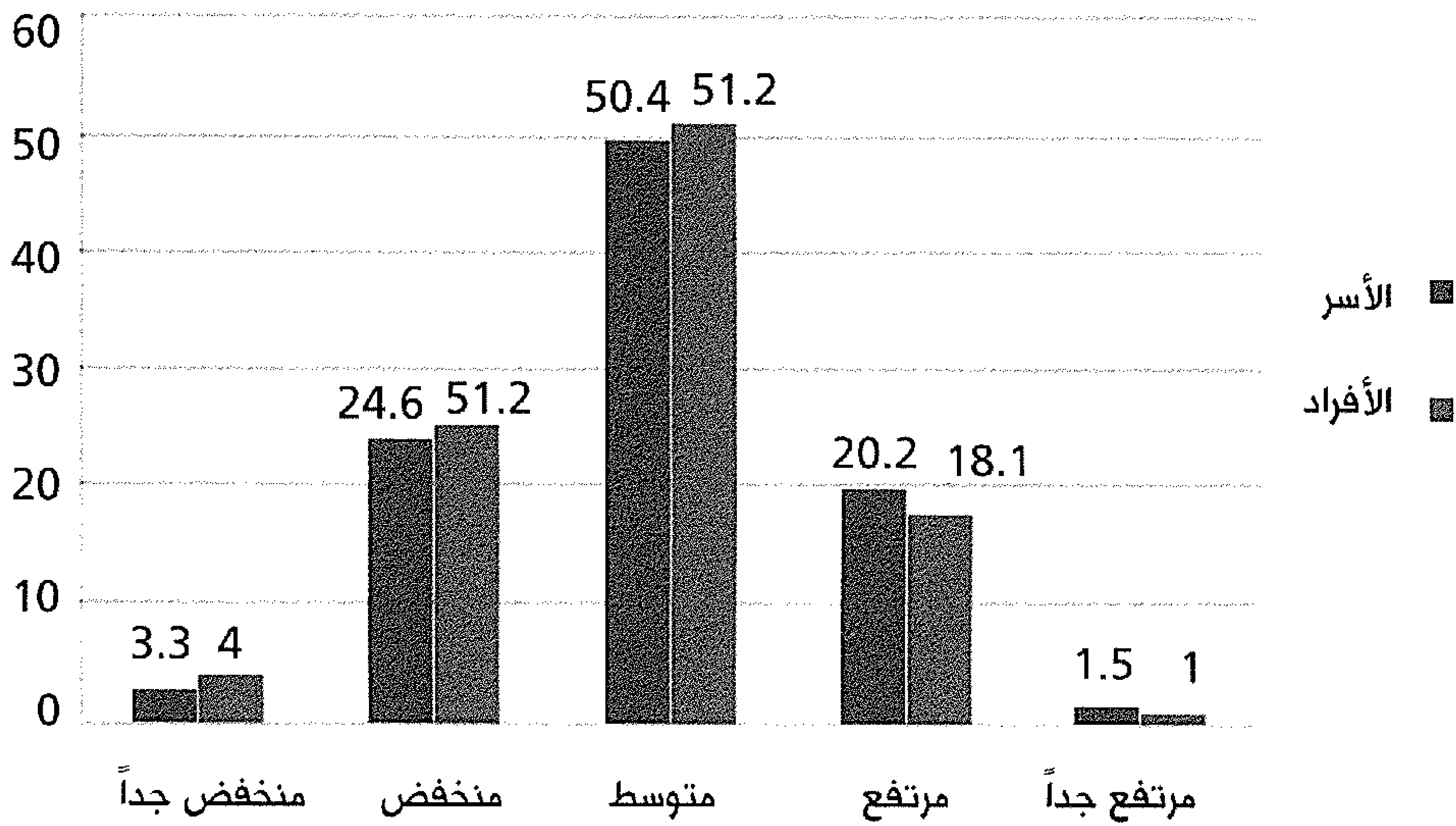
وأن 39% من سكان الريف فقراء، أي 3.4 مليون فرد، في حين أن 16% من سكان الحضر، أي ما يعادل 3.5 مليون فرد. وهذا يعني أن الفقر في الريف أشد مما في الحضر. وإن أفقر ثلاث محافظات المثنى 49%، بابل 41%، وصلاح الدين40%. ويعد ريف المثنى الأفقر على مستوى العراق– يليه ريف بابل- وواسط- والقادسية- وصلاح الدين- وذي قار[21].

وإذا ما كانت نتائج خارطة الحرمان ومستويات المعيشة لسنة 2006، قد عكست نتائج العقوبات على أوضاع المعيشة، فأن خارطة الحرمان لسنة 2011، قد لخصت نتائج حقبة الاحتلال وفقدان الأمن، إبان إجراء المسح الاجتماعي والاقتصادي خلال معظم عام 2007، وقد بينت الدراسة أن حوالي 9 مليون فرد، يعانون من الحرمان في ست ميادين تؤلف دليل مستويات المعيشة[22]:

- يعيش المحرومون أساساً في أسر كبيرة الحجم، أو في أسر صغيرة يرأسها مسنون، ولاسيما نساء وهن غالباً من الأرامل والمطلقات.
- يشكل الأطفال دون 15 سنة، النسبة الأكبر من المحرومين، نحو46%، في حين إنهم يمثلون أقل من40% من إجمالي السكان.
- نحو 67% من المحرومين، لم يلتحقوا إطلاقاً بالمدرسة، أو لم يكملوا الشهادة الابتدائية، وأقل من 3% منهم فقط ذوي مستوى ثانوي وما فوق.
- نحو (50%) من المحرومين يعملون لحسابهم الخاص، و32% هم خارج قوة العمل.
- يتركز المحرومون في الريف ويشكلون 35% من إجمالي المحرومين.

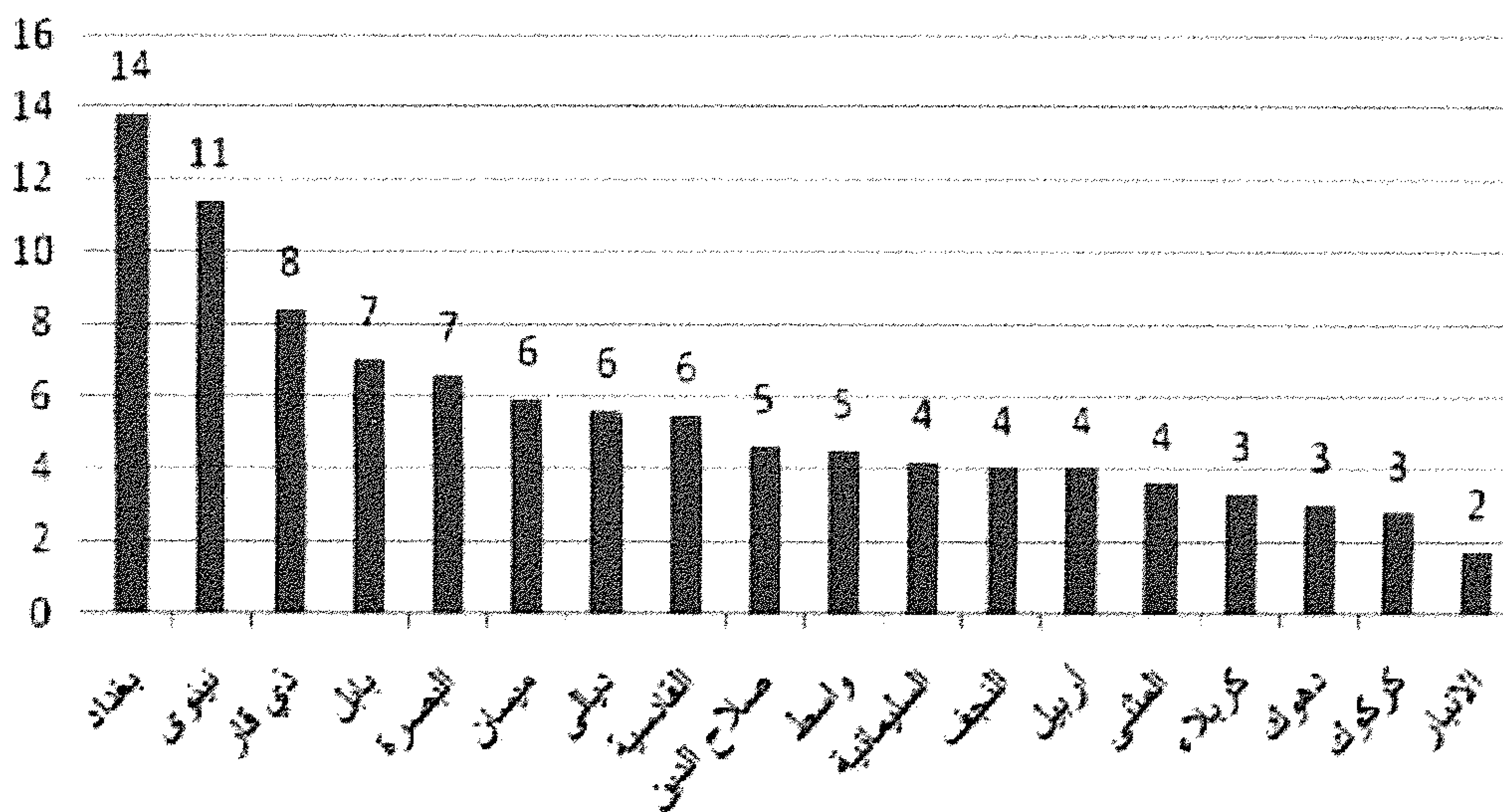


شكل (4): توزيع الأسر والأفراد بحسب مستويات المعيشة في العراق عام 2007



• يتضح من الشكل، أن أقل المحافظات حرماناً هي الأنبار وبغداد وكركوك والبصرة إذ لا تتجاوز نسبة السكان المحرومين في أي منها 30%، في حين أن أكثر المحافظات حرماناً، هي ميسان والمثنى والقادسية وذي قار، إذ تتراوح نسبة السكان المحرومين فيها ما بين 48% و56%.

شكل (5): حصة المحافظات من إجمالي المحرومين في العراق (% للأفراد)



وعلى وفق كل ما تقدم، فإن الاحتلال الأميركي للعراق 2003 - 2011، قد ترك بصماته في كل مفاصل الحياة اليومية للعراقيين، وهو إرث بائس بكل المقاييس، وكانت كلفته الاجتماعية والاقتصادية، ما تظل قائمة إلى زمن ليس بالقليل، ومثلما وزع نظام صدام الظلم والتعسف والقهر، فإن الاحتلال الأميركي هو الآخر، وعلى المنهج نفسه وزع التدمير في كل أرجاء العراق عمودياً وأفقياً. فالأشياء تتماثل مع بعضها.

الهوامش والمصادر

1 - حول المراحل التاريخية التي اجتازها الاقتصاد العراقي حتى السبعينات ينظر: عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي: النفط، التنمية، الحروب، التدمير، الآفاق (1950–2010)، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1995، ص 33.

2 - ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001، ص 114.

3 - قدرت مجلة الإيكونوميست ديون العراق للاتحاد السوفييتي بحوالي 10 مليار دولار، يضاف إليها 36 بليون دولار ديون العراق للغرب، وقدرت المجلة إن خدمة الديون العراقية للبنوك الغربية عام 1988 قد بلغت حوالي 7 مليار دولار بينما لا يتوافر لديه سوى 2 مليار دولار. ورد في عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي (1970-1990): دراسة في الاقتصاد السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995 ، الهامش رقم (21)، ص 150.

4 - حول هذه الملاحظة أنظر: عباس نصراوي، الدعوى ضد الخصخصة، المستقبل العربي، السنة (27)، العدد(300)، شباط/ فبراير 2004، ص 85.

5 - سالم توفيق النجفي، (العراق إلى أين؟) مستقبل التنمية، المستقبل العربي، السنة (27)، العدد(305)، تموز/ يوليو 2004، ص 96.

6 - للحصول على المزيد انظر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، وثيقة استراتيجية التنمية الوطنية للأعوام -2005 2007 ، الهيأة الاستراتيجية العراقية لإعادة الاعمار، بغداد 2004.

7 - حسن لطيف الزبيدي، قراءة في إشكاليات بناء الدولة في العراق: الديمقراطية والنفط والتنمية، في: مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي (بناء الدولة)، 18-19 كانون الثاني (يناير) 2012، بغداد، ص56.

8 - فائق عبد الرسول، التحديات التي تواجه العراق مرحلياً (الإطار العام للأوضاع التنموية في العراق)، ورقة خلفية مقدمة إلى مشروع دراسة خارطة الحاجات الأساسية غير المشبعة في العراق.

9 - WTO. World trade Database. (www.wto.org)

10 - علاء وجيه مهدي النعمة، دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق (محافظة نينوى أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005، ص 17-18.

11 - كمال البصري، الفجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار العراقية، معهد الإمام الشيرازي للدراسات، واشنطن الموقع(http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/851.htm)

12 - حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 52.

13 - المصدر السابق، ص43.

14 - ملخص أوضاع العراق ص 11.

15 - حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 54

16 - مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي 2011.

17 - منظمة العفو الدولية، العراق نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، المستقبل العربي، السنة (26)، العدد(294)، آب/ أغسطس، 2003، ص104.

18 - جمهورية العراق، الهيئة الاستراتيجية لإعادة الإعمار، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المصدر السابق، ص 3.

19 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، ص 34.

20 - الجهاز المركزي للإحصاء، مسح شبكة معرفة العراق 2011، القسم التاسع.

21 - اللجنة العليا لسياسات الفقر في العراق والبنك الدولي، مواجهة الفقر في العراق: تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي، البنك الدولي، 2010، ص18.

22 - الجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2011.

تداعيات الاحتلال الأميركي على الواقع الزراعي في العراق

لجين مصطفى اسماعيل
باحثة - مركز حمورابي

أ.م.د. محمد حسن رشم
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى

تمهيد

تُعد أرض العراق من أخصب الأراضي حتى سميت بأرض السواد وبلاد الرافدين، وقد ميزها الله سبحانه وتعالى، وأجرى فيها نهرين خالدين، وأقيمت عليها أعرق الحضارات منذ فجر التاريخ، ومن تربتها جاءت أولى ألواح الطين الحاملة لدلالات الحروف والكتابة. وشكلت الزراعة المهنة الرئيسة لسكان العراق منذ فجر التاريخ إلى الآن. إلا أن هذا القطاع شهد انتكاسة كبيرة تحت ظل الاحتلال الأميركي، ولم يعد قادراً على المحافظة على أدائه الاقتصادي في عقد التسعينات والثمانينات من القرن الماضي،شأنه في ذلك شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ أُخضع الى الإشراف والرؤى الأميركية، ممّا جعله قطاعاً متراجعاً باستمرار، طوال السنوات الأولى للاحتلال.

إنّ العراق من الدول التي تتصف بأنها زراعية نظراً لغلبة الطابع الزراعي فيها على الأنشطة الأخرى، فضلاً عن احتضانه جزءاً كبيراً من السكان العاملين فيه، وهذا ما يُمكِّن بناء قطاع زراعي متطور قادر على زيادة الإنتاج الزراعي كماً وتحسينه نوعاً، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتطوير القدرات التصديرية في مجال السلع الزراعية وتعظيم ايراداته من هذا القطاع، سواءً بالإمكانات الذاتية، أو بالاستفادة من قدرات دولة الاحتلال(الولايات المتحدة) التي تتسم بأنها دولة متطورة جداً في المجال الزراعي.



والسنوات السابقة للاحتلال أي المرحلة ما بين 1991-2003، التي شهدت العقوبات الدولية على العراق، استطاع العراق أن ينهض بالزراعة نوعاً ما، ولاسيما في مجال الحبوب وعلى رأسها الحنطة والشعير، حتى إن العراق بدا شبه مكتفٍ ذاتياً من الخضار كلها وأغلب الفواكه، إلا أن الاحتلال بدءاً من عام 2003، قد تسبب في تدهور إنتاج هذا القطاع بشكل واضح ملموس، على الرغم من أن الاشراف على هذا القطاع تولته دولتان من الدول المشاركة في احتلال العراق، هما الولايات المتحدة واستراليا، وهما معروفان بالتطور في الميدان الزراعي.

1 - تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

عانى هذا القطاع من الإهمال والتدمير المنظم في ظل الاحتلال الأميركي على العراق في عام 2003، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء هذا القطاع، إذ تراجعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، الى مستوى بدا فيه هذا القطاع قطاعاً هامشياً، إذ يلاحظ من(جدول - 1)، أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي تدنت بشكل لا يتلائم مع إمكانات العراق الزراعية (المادية والبشرية)، ولا مع أدائه قبل الاحتلال.

ففي مرحلة العقوبات الدولية التي فرضت على العراق بعد احتلاله الكويت، ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى (26%) في عام 1991، وتطورت إلى (9,45%) في عام 1995، إن هذه الزيادة كانت معززة أيضاً بتراجع مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الحظر النفطي الذي فرض على العراق في هذه المدة.

وحصل تراجع في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في عام 1997، على خلفية تطبيق مذكرة النفط مقابل الغذاء لتصل الى (5,8%) عام 2002، ثم بدأ سلسلة التراجع المستمر، ليصل الى (5%) عام 2007، وسجل عام 2008 أكثر سنوات الاحتلال تدهوراً في مساهمة القطاع الزراعي 2008، إذ وصلت الى (3,4%)، في حين بلغت متوسط المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لسنوات الاحتلال 2003-2010 (5,7%).

هذا التراجع لم يكن محض مصادفة، بل يعد أمراً طبيعياً للرؤية الأميركية- الاسترالية، التي توافقت قبل الاحتلال بأشهر على وضع خطة التعامل مع القطاع الزراعي، والتي تركزت في الغاء الدعم الحكومي لهذا القطاع في جانبي مستلزمات الانتاج والأسعار، وهو ما نلحظه من تصريحات المستشارين المكلفين بالإشراف على هذا القطاع.

فقد ورد في مقالة أريانا يونجونك تشافي في الواشنطن بوست بتاريخ 22-1-2004، (أن الولايات المتحدة واستراليا، وهما الدولتان اللتان تقودان إعادة تأهيل القطاع الزراعي في العراق، هما أيضا الدولتان الرئيستان المصدرتان للقمح. ومزارعوهما يمكن أن يستفيدوا من الوضع الزراعي في العراق الجديد).

جدول - 1 نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة 1959-2011

السنة	نسبة المساهمة (%)	السنة	نسبة المساهمة (%)
1959-1969	23.5	1996	42
1981	8،3	1997	8.4
1982	10.12	1998	10.9
1983	10.8	1999	7.2
1984	12.8	2000	4.6
1985	13.8	2001	6.9
1986	14.1	2002	8.5
1987	13.5	2003	8.3
1988	13.8	2004	7.3
1989	15.3	2005	6.6
1990	18.9	2006	5.8
1991	26	2007	5
1992	35	2008	3.4
1993	31.3	2009	4.4
1994	42.5	2010	5
1995	54.9	2011	4.1

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة.

وفي الاتجاه نفسه يقول تريفور فلوج الاسترالي، الذي كان مستشاراً زراعياً في سلطة الاحتلال الاميركي في العراق (كان الوضع هنا عبارة عن رعاية واسعة من الدولة، اعتقاداً من أنك إذا دعمت الفلاحين فسوف ينتجون أكثر، وهذا خطأ، لأنك أذا أعطيت كل شيء من دون مقابل، فإن الناس لن تُقدّر ذلك) .

ويؤكد بأنه في العراق القديم (يقصد العراق قبل الاحتلال)، كانت الدولة توفر البذور والمخصبات

والمبيدات وأدوات الري والتراكتورات والمتطلبات الأخرى للفلاحين بسعر منخفض، وهو عادة ثلث أو حتى ربع سعر السوق، وكانت تؤجر لهم دونمات الأراضي مجاناً تقريباً مقابل (سنت واحد) في السنة! وكانت تشتري المحصول الرئيس)الستراتيجي) من القمح والشعير بسعر ثابت، سواء كان المحصول صالحا للاستخدام أم غير صالح. وكانت تطحن لهم الحبوب مجاناً. وفي كل شهر تستلم كل عائلة سلة دقيق وسكر وشاي والمتطلبات الأخرى. وهنا إشارة قوية ونية مبيته ضمن استراتيجية الاحتلال، والتي تتضمن رفع الدعم عن القطاع الزراعي، والذي يرفع من كلفة الإنتاج، وترك هذا القطاع فريسة للمنافسة غير المتكافئة مع المنتجات الأجنبية، مما يفسح المجال للمنتجات الزراعية الأجنبية من الدخول بسهولة للسوق العراقية، وهذا يمثل التزام الحكومة الأميركية بتسهيل دخول الشركات الأميركية للأسواق العالمية بوصفها الحامية والراعية لهذه الشركات.

وفي السياق نفسه جاء القرار 81 السيء الصيت لبريمر بخصوص الإنتاج الزراعي، والذي يحمل عنوان حماية (الأنواع الجديدة من النباتات)، وهو من أخطر القرارات الذي فُرضت لتحديد مستقبل الإنتاج الزراعي للعراق، بما يتوافق مع أهواء شركات احتكارية مثل مونسانتو وسينجينتا ودو كيميكال وغيرها من شركات المنتجات الزراعية الأميركية العملاقة، التي فرضت سيطرتها على إنتاج الغذاء في العالم (والعراق لما بعد الاحتلال) من خلال البذور والنباتات المعدلة وراثياً.

وينص قرار بريمر المرقم 81 على إلزام المزارعين العراقيين، بأن يدفعوا مبالغ كبيرة للشركات متعددة الجنسيات، مثل مونسانتو، للحصول على البذور لزراعتها كل عام، إذ يعد استخدامهم لبذورهم أمراً مخالفاً للقرار، وأن عليهم دفع رسوم حقوق الملكية الفكرية لمونسانتو أو سينجينتا مقابل البذور المعدلة وراثياً، لغرض حماية حقوق الملكية الفكرية لمونسانتو ومثيلاتها، علاوة على هذا تملك هذه الشركات حقوق الاحتكار الحصرية لهذه البذور مدة عشرين عاماً.

وأشارت بعض المصادر إلى أن الخسائر المباشرة للاقتصاد العراقي بسبب الاحتلال، وما صدر عنه للمدة 2003-2011 كانت بحدود (723) مليار دولار كان نصيب قطاع الموارد المائية والزراعة (73) مليار دولار وبحدود (10%) من إجمالي الخسائر التي أصابت الاقتصاد العراقي بسبب الاحتلال.

2 - زيادة التصحر وتراجع مساحة الغابات والمناطق الخضراء

تسبب الاحتلال وحالة الفوضى التى حلت بالعراق في تراجع المساحات الخضراء في العراق، كذلك دُمرت الغابات بسبب العمليات العسكرية وحركة العجلات الأميركية، وتجريف المناطق الخضراء بحجة عدم استثمار مقاومي الاحتلال لها، فضلاً عن الاشخاص الذين استغلوا حالة الفوضى، ممّا أدى إلى اختفاء أنواع بيولوجية أساسية، وتضرر الكساء الأخضر وتقلص خطير في التنوع والتوزيع الجيني لأنواع بيولوجية أخرى، و قد أخل كل ذلك بالعمليات الأساسية للمنظومة الايكولوجية، فأثر على مناخ العراق لزيادة صافي الغازات الخضراء كالميثان وأوكسيد النتروجين



صورة (2) تدمير آليات قوات الاحتلال الأميركي الأراضي الزراعية

وثاني أوكسيد الكاربون في الجو لترتفع درجات حرارته. وأدى ذلك أيضاً إلى التأثير في الطبقة الخصبة للتربة، عن طريق الحركة العشوائية للآليات، بما فيها الدبابات التي يبلغ وزنها أكثر من (60) طن.

فحركة الآليات العسكرية داخل الأراضي الزراعية، فضلاً عمّا سبّبه القصف الجوي في مختلف أنحاء العراق، والذي أدى إلى تخريب الطبقة السطحية لقوام التربة، والتي كانت متماسكة أصلاً قبل القصف، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة التعرية وتكوين كثبان رملية، ومن ثَمَّ الإسراع في عملية التصحر فضلاً عن تعرض الغطاء النباتي في البيئة الصحراوية الذي تكون في مئات السنين، إلى التدمير، و تلوثت الغابات والبساتين العراقية بالمياه الآسنة والهواء غير الصحي بسبب الغازات المتسربة الى الجو والصادرة عن المواد الكيمياوية، وكميات من العناصر المشعة كالكادميوم والرصاص واليورانيوم المنضب(DU) والزنك الصادر عن القنابل والصواريخ الموجهة، وكذلك نفايات القواعد العسكرية التي استغلت مساحات كبيرة من الأراضي العراقية، وتسببت الأمطار الحامضية والسوداء بسبب تفجير آبار النفط في تدهور البيئة الزراعية، وأدت العواصف الترابية التي لم يألفها العراق قبل دخول قوات الاحتلال، الى تقليص المناطق الخضراء وبدأ العراق بعد 2003 يعاني من ظاهرة التصحر.

وتشير بعض التقارير الدولية أن مدة العقوبات الاقتصادية على العراق، وما تبعها من الاحتلال الأميركي في عام 2003، قد رشح العراق أن يصبح دولة شبه صحراوية، إذ إن مساحة الصحراء أصبحت تشكل نحو نصف المساحة الكلية.

ولظاهرة التصحر العديد من الاثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية، منها تدهور الحياة النباتية والحيوانية (انقراض بعض فصائل النباتات والحيوانات)، واختفاء المراعي وتقلص مساحة الأراضي الزراعية مما أدى الى أن تكون البيئة عاملاً رئيساً في تغير المناخ.

أما الآثار الاقتصادية المباشرة فتتمثل في أن تصبح الكثير من الأراضي غير منتجة، مما تتسبب في حصول عجز غذائي ونقص في إنتاج المحاصيل الغذائية، ونظراً لأن التصحر ينطوي على تدمير للحياة النباتية ونقصان مجموعات نباتية وحيوانية كثيرة، فهو أحد الأسباب الرئيسة لخسارة التنوع البيولوجي، الذي كانت تزخر به البيئة العراقية.

3. الهجرة من الريف الى المدينة:

وتتمثل في تزايد هجرة سكان الريف والرعاة نحو المدن، طلباً للعمل ولتأمين معيشة أفضل، وهو ما أدى إلى ظاهرة تعرف ب (ترييف المدن)، و نتج عن هذه الهجرة ضغوط متزايدة، على إمكانيات المدن المحدودة، ساهم ذلك في زيادة معدل نمو سكانها أسرع من معدل نمو سكان الريف، فأصبحت معدلات النمو العالية في المدن تشكل عبئاً على الحكومات لتوفير الخدمات الاجتماعية، ثم إن إفراغ الريف من سكانه وترك الأرض يساهم هو الآخر في استمرار التصحر، ففي العراق تزامن تدهور الزراعة مع تسارع هذه الهجرة.

ومن المعروف أن ثلث السكان يعملون في القطاع الزراعي، وكانت الزراعة تشكل بالنسبة إليهم مصدر الرزق الوحيد الذي يقتاتون منه، وبسبب سياسات الاحتلال المتمثلة بمنع المزارعين من ممارسة أعمالهم لدواع أمنية، ولاسيما في سنوات الاحتلال الأولى، وبسبب الاحداث الطائفية التي شهدتها البلاد، هجرت أعداد كبيرة من العوائل الفلاحية أراضيها الزراعية سعياً إلى مناطق أخرى طلباً للرزق.



صورة (1) هجرة الفلاحين العراقيين تاركين أراضيهم بحثاً عن مورد آخر

ومن هنا، كانت هجرة الفلاحين أراضيهم وتناقص المساحات المزروعة أو تناقص معدل الاراضي المزروعة، يرجع في أحد أسبابه إلى الاحتلال الأميركي، الذي قام بتدمير الأراضي والحقول الزراعية عن طريق جرف المحاصيل الزراعية، بالدبابات العسكرية وحرق المحاصيل بحجة البحث عن المجموعات المسلحة.

من جانب آخر، خلّف تدهور الأوضاع الأمنية وتدمير أغلب المعدات الزراعية، نتيجة لعمليات القصف، أبان دخول قوات الاحتلال إلى الأراضي العراقية، صعوبات عانى منها الفلاح العراقي، مما أوجد صعوبة في توفير مستلزمات نجاح العملية الزراعية، من بذور وأسمدة ومياه، وأدى ذلك إلى عدم مقدرة الفلاح العراقي للإبقاء على ديمومة الاراضي واحتفاظها بمحاصيلها، فقد تضافرت تلك العوامل لتجعل الفلاح يترك أرضه، بعد أن لم يجد وسائل تمكنه من ممارسة عمله بصورة طبيعية.



صورة (3) تأثير عمليات مداهمة قوات الاحتلال لعوائل الفلاحين مما منعهم من الخروج الى أراضيهم

4 - الوقاية من الآفات الزراعية

إن عملية مكافحة الآفات الزراعية من العمليات المكملة للإنتاج الزراعي النباتي في البلدان المتقدمة والنامية، إذ تؤدي هذه الآفات الى تدنٍّ كبير في معدلات هذا الإنتاج، و التأثير في نوعيته أيضاً، فضلاً عن ارتفاع

الفاقد الذي تحدثه مختلف الآفات الزراعية (الحشرات، الأمراض، الأدغال) في الإنتاج الزراعي.

ومع تدهور الوقاية الزراعية والإرشاد الزراعي، اجتاحت الآفات الزراعية حقول الفلاحين وبساتينهم، منها آفات لم تكن معروفة قبل العدوان الأميركي عام 1991 والاحتلال عام 2003، وتسببت الآفات الزراعية بخسارة (40%) من الانتاج الزراعي الوطني في العراق، ومن الآفات الزراعية المسجلة: حفار أوراق الحمضيات، الحلم ذو الرسغ الشعري على البطاطا والطماطة والباذنجان، حفارات النخيل، الحشرة القشرية على الحمضيات، عثة درنات البطاطا، صانعات الانفاق على الخضروات، فطريات التربة، الذباب الأبيض على الخضروات، ذبابة الدودة الحلزونية. ومن الآفات الزراعية التقليدية الأساسية الدوباس والحميرة والسونة وذباب الياسمين. ونمو الأدغال التقليدية والحديثة في قنوات الري بسرعة كبيرة مثل زهرة النيل التي عرقلة عمليات السقي وتناقص كميات المياه التي تحتاجها الأراضي الزراعية.

وازدادت الأوضاع سوءا مع احتلال العراق إذ تراجعت المساحة التي تمت مكافحتها من (7623) ألف دونم في عام 2002 الى (3748) ألف دونم في عام 2003، ووصلت الى أدنى مستوى له في عام 2009 ، إذ بلغت (2223) ألف دونم، وأن الترجع في المساحات التي تم مكافحتها يعود الى عدم توافر المبيدات، وإن توافرت فهي بكميات قليلة لا تفي بالغرض، فضلاً عن رداءة نوعيتها، وقبل دخول قوات الاحتلال كان للطيران الزراعي أثر كبير في عمليات المكافحة، إلا أنه في أثناء عملية الاحتلال تعرضت معظم الطائرات الزراعية للتدمير، وكذلك منعت قوات الاحتلال الطيران الزراعي من ممارسة مهامه لأسباب أمنية.

جدول - 2 الأراضي التي تم مكافحتها من الآفات الزراعية للمدة 1996 - 2010

السنة	(المساحة(ألف دونم	السنة	(المساحة (ألف دونم
1996	4377	2004	6871
1997	1117	2005	9655
1998	9804	2006	6822
1999	10947	2007	6743
2000	3368	2008	5536
2001	5559	2009	2223
2002	7623	2010	4007
2003	3748		

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي2010-2011.

أدى عدم مكافحة مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية إلى حصول تراجع كبير في الانتاج والانتاجية، إذ يتبين من(جدول- 3) تراجع إنتاجية معظم اشجار الفاكهة من مثل (البرتقال والحمضيات الأخرى(ليمون حامض، ليمون حلو، نارنج)، التفاح، كمثرى، مشمش، خوخ، كوجة، رمان، تين، عنب) بعد عام من الاحتلال، وسجل عام 2007 أدنى مستوى للإنتاجية لمجموعة الفواكه بسبب انتشار الآفات الزراعية والتراجع الحاد في عمليات المكافحة، فضلاً عن الإهمال الذي أصاب معظم البساتين بسبب العمليات العسكرية للاحتلال، وترك معظم الفلاحين لأراضيهم نتيجة الوضع الأمني وعمليات التهجير التى تزامنت مع الاحتلال.

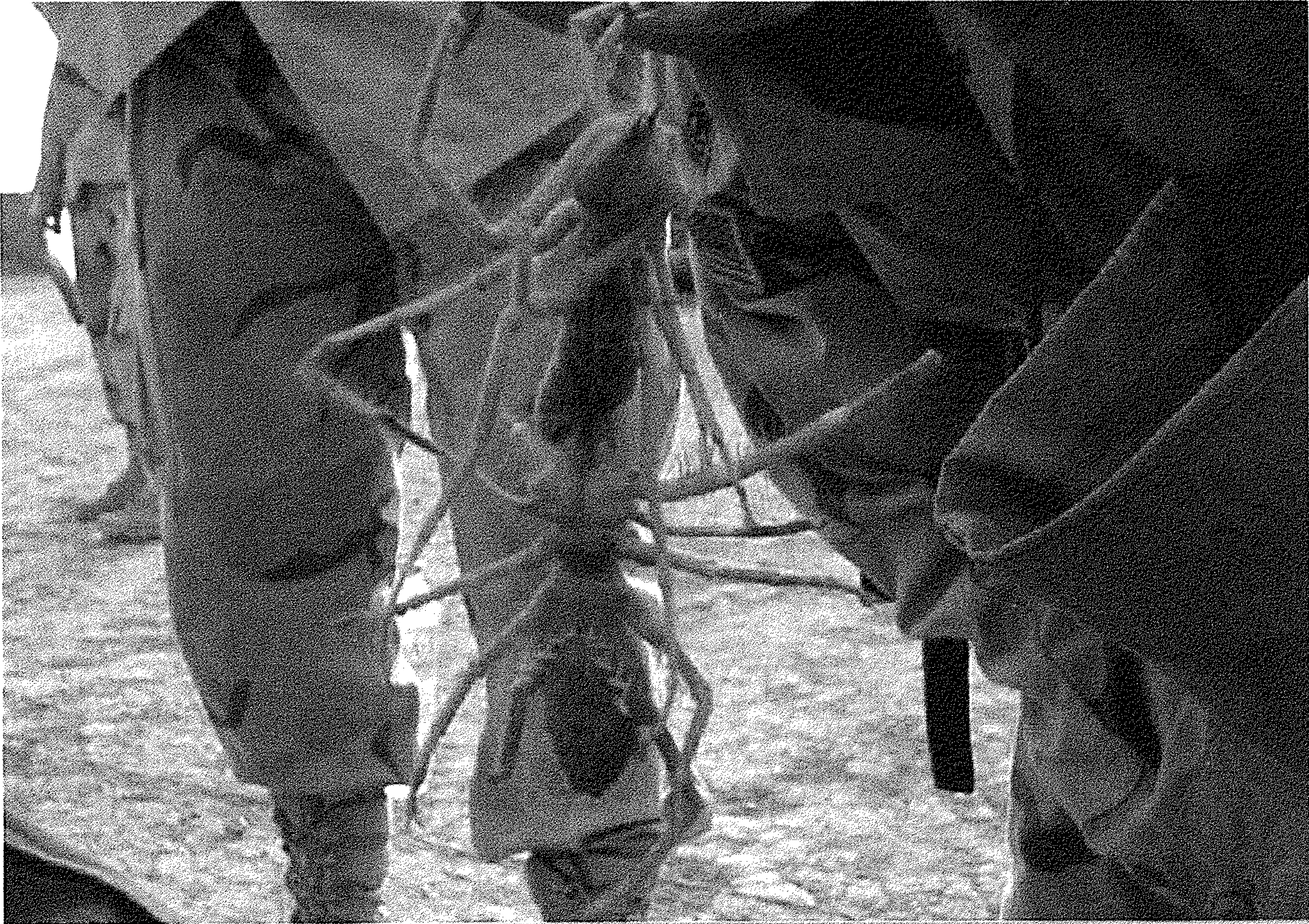
وتقدر الدراسات غير الرسمية أن الاقتصاد العراقي تعرض بسبب الاحتلال الأميركي الى خسارة ما يقارب ثلث إنتاجه الزراعي السنوي بقليل.

جدول - 3 متوسط انتاجية الشجرة الواحدة بحسب النوع للمدة 2000 - 2010 (كغم)

	2002	2003	2004	2006	2007	2008	2009	2010
برتقال	31	18.2	13.2	11	10.3	12.9	14.1	13.5
ليمون حامض	26.1	15.2	12.5	11	10.3	11.5	12.5	13.1
ليمون حلو	31	14.9	12.6	11.1	10.8	12.6	13.4	13.5
نارنج	26	15.7	13	10.9	10.3	11.9	12.8	12.6
تفاح	29	22.4	25	22.1	24.2	26.8	25.3	25.6
كمثرى	25.9	25.6	24.2	23.3	24.3	25.1	24.7	24.9
مشمش	29	28.1	24.4	23.2	24.9	27.6	25.4	24.9
خوخ	21.5	18	21.9	18.4	18.1	18.3	18.8	15.8
كوجه	24.8	21.7	17.7	16.5	16.6	17.9	16.1	16.8
تين	20.1	19.6	19.6	18.8	21.2	24.2	22.5	21.2
عنب	21.7	22	21.7	19	18.7	20.4	19.3	20.8
زيتون	32.3	26.3	24.4	22.4	22	22.3	22.5	22.8

المصدر: وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء.التقرير السنوي2010-2011.

ومن اللافت للنظر ظهور أمراض وأوبئة وأنواع من الحشرات والحيوانات، التي لم تكن مألوفة في العراق قبل الاحتلال، وعزا الكثير من المهتمين في القطاع الزراعي ذلك إلى أن القوات الأميركية، قامت بإدخالها لغرض تدمير الزراعة العراقية، وإثارة الرعب في نفوس الفلاحين وتدمير حقولهم، وعلى سبيل المثال ظهور سمك القرش في الفرات، وظهور التماسيح في نهر دجلة، والأفاعي القاتلة في الناصرية سميت بأفاعي "سيد دخيل"، فضلاً عن أنواع من العناكب والحشرات غير المعروفة سابقاً في العراق.



صورة (5) جلب قوات الاحتلال لحيوانات وحشرات غريبة فتكت بالزراعة العراقية.

5 - تدمير مراكز الأبحاث الزراعية العراقية

يحتفظ العراق بمجموعة من مراكز الأبحاث الزراعية، كانت تعد الأولى في المنطقة، والتي تتنوع بالأبحاث النباتية والحيوانية معتمدة في ذلك مواصفات دولية متطورة يعتد بها.

لقد تعرضت مراكز ابحاث العراق المتخصصة، أبان الاحتلال إلى القصف المتعمد، الذي دمر الكثير منها، ولاسيما مركز أبحاث إباء للتطبيقات الزراعية، وكذلك قسم المبيدات في الهيئة العامة للوقاية في (أبو غريب)، فضلاً عن تعرض المراكز الأخرى إلى السلب والنهب، تحت أعين قوات الاحتلال، مما جعل من الصعوبة إعادتها إلى سابق عهدها، ومنها مركز اللطيفية للأبحاث الزراعية، والذي يختص بتطوير البذور واستخدامها، والحصول على غلات معمرة، وكذلك مركز تكنلوجيا البذور في الكرادة.

فضلاً عن ذلك، ضمت هذه المراكز على وجه التحديد قبل عام 2003، أعداداً كبيرة من الخبراء العراقيين من ذوي الاختصاصات العلمية النادرة، استُهدف الكثير منهم وتمت تصفية بعضهم على أيدي القوات الأميركية والمتعاونين معها، وهاجر القسم المتبقي منهم إلى الخارج، إذ تشير الإحصاءات إلى أن ما يقارب (23%) من الكفاءات المهاجرة من العراق، هم من علماء مراكز الأبحاث.

وقد عمل الاحتلال على تأسيس مراكز أبحاث أجنبية، مهمتها الإشراف على القطاع الزراعي لغرض سرقة أموال إعادة الأعمار والتخطيط للزراعة، بما يخدم سياسات الاحتلال ومصالحه، لا لغرض تطوير الزراعة العراقية وتحسين وضع الفلاح.

وتجدر الإشارة، إلى أن مراكز الأبحاث هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تصديق البذور في العراق والمحافظة على أصنافه المميزة، وكذلك المحافظة على حيويتها واستمرارها مصدراً وحيداً للبذور في مجال الإنتاج النباتي، ولاسيّما في مجال إنتاج الحبوب وبما يناسب الاحتياجات المحلية، حتى إن الحكومة العراقية جمعت هذا الإرث الضخم من البذور في دائرة أسمتها (البنك الوطني للبذور) في (أبو غريب) عام 1995، وكان هذا البنك يغطي ما نسبته (97%) من احتياجات المزارعين، وبدلاً من أن تقوم قوات الاحتلال ممثلة بحكومة برايمر آنذاك، بإعادة الحياة إلى تلك المراكز البحثية، نرى أنها أصدرت قراراً غريباً من نوعه، يرمي في الظاهر إلى تطوير الإنتاجية الزراعية، إلا أنه يخفي بين طياته الكثير من الويلات على الزراعة العراقية، وقد اشتركت وزارة الزراعة الأميركية بذلك القرار، الذي ورد تحت مسمى (إعادة هيكلة البذور والزراعة العراقية)، وصدر في منتصف عام 2004، وبرقم 81 يختص بحق الملكية الفكرية وحماية بذور القمح الآتية من الأطلسي، الذي ينص على حماية تنوع المزروعات pup، وهو لا يعني كما يدل اسمه، حماية التنوع الحيوي وتعدد التنويعات والبذور العراقية والمحلية، بل يعني تماماً القضاء عليها.

علما أن الاتحاد الدولي لصيانة الأنواع النباتيةupov، قد حدد مواصفات المزروعات المحمية، بأنها (بذور جديدة ومتميزة، متماثلة ومتسقة)، وهي مواصفات بذور الشركات المتعددة الجنسية دون غيرها.

لقد عملت الولايات المتحدة في هذا الجانب الزراعي، على تدمير مراكز الابحاث الزراعية المختصة بتطوير البذور من ناحية، فيما أصدرت سلطة الاحتلال قراراً (اتخذ مسبقاً)، بحماية البذور الأميركية المستوردة، وهدفه ربط الانتاج الزراعي العراقي بالبذور الأميركية حصراً، خدمة لشركات إنتاج البذور الأميركية، وهي سياسة مارستها الولايات المتحدة في دول عديدة، قضت بواسطتها على الانتاج المحلي للبذور.

6 - تراجع انتاج الحبوب

يحتل القمح المرتبة الأولى بين المحاصيل الزراعية، مما يعني أن العراق متخصص في زراعة القمح، إلا أن الإنتاج المادي لهذا المحصول يعد شديد الانخفاض كمياً وغير كُفء من الناحية الاقتصادية عند مقارنته مع الدول المجاورة.

لذا فإن غالبية كميات القمح المتاحة للاستهلاك مصدرها خارج العراق، فإنتاج القمح لا يشكل أكثر من

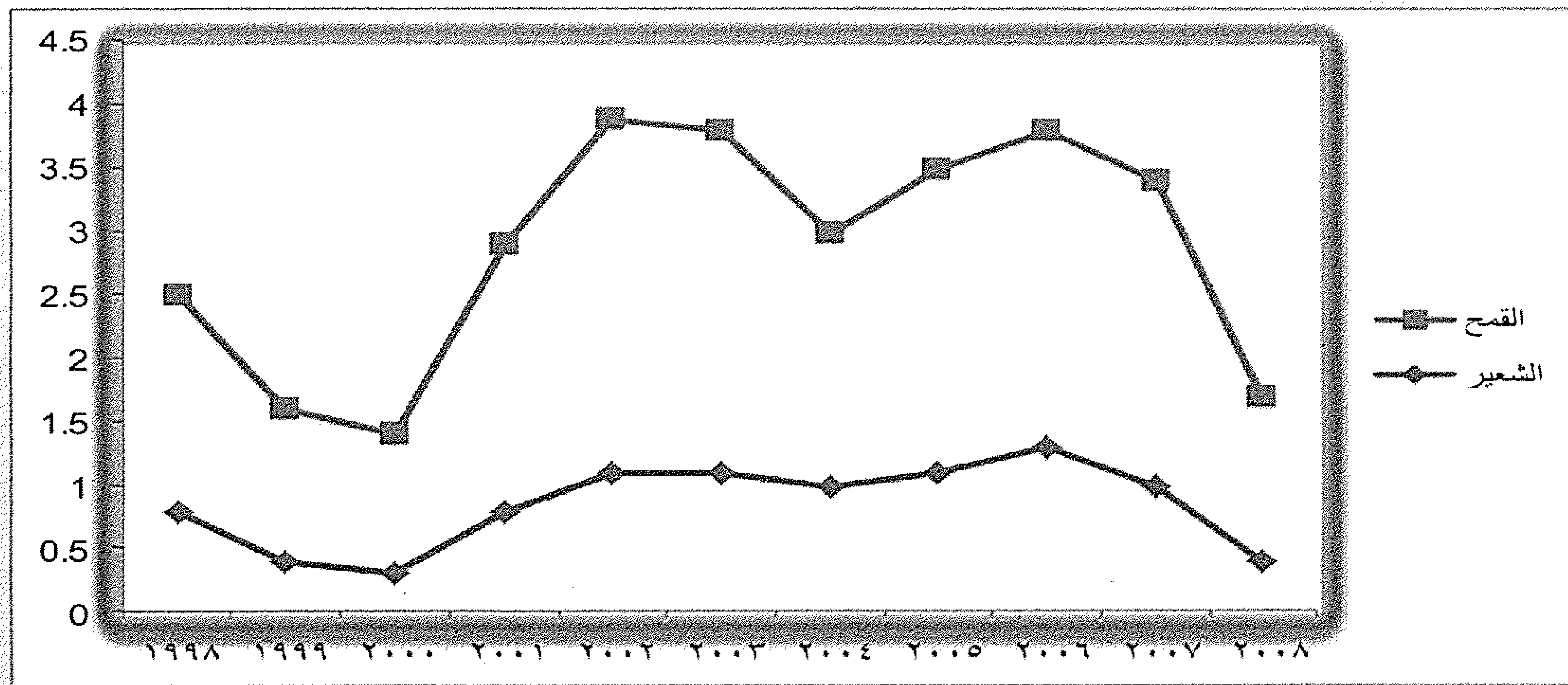
ثلث كميات العرض من هذا المحصول، وشهد العراق للسنوات 2003-2011، إلى جانب ما خلفه الاحتلال، أسوء حالات الجفاف التي مرت عليه خلال ربع قرن، إذ حصل تراجع كبير في كميات الانتاج من محصولي القمح والشعير، ومن المعروف أن ظروف الجفاف تحكم مسبقاً موسم الاستزراع الشتوي، وأنها تؤثر سلباً في إنتاج الحبوب في الأراضي الديمية في المناطق الشمالية، وللجفاف الحاد أثر في مساحات الاراضي التي تزرع بالحبوب الشتوية وفي انتاجها في عدة محافظات. وإذا ما علمنا أن المساحات المحصودة بالقمح والشعير تغطي (85%) أو أكثر من إنتاج الحبوب السنوي، فإن النقص الواضح في الكميات المعروضة من الحبوب، أمر متوقع، مما يعني الحاجة الى مزيد من استيرادات الحبوب خلال المواسم القادمة.

جدول - الانتاج الفعلي ونسبة الاكتفاء الذاتي من الحنطة والرز للسنوات 2002-2010

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحنطة									
الأنتاج	1484	1077	483	358	1030	1218	629	1231	1875
الحاجة الفعلية	3518	3627	3795	3933	4057	4167	4289	4383	4484
نسبة الاكتفاء الذاتي	42	29،6	12،7	9	25	29	14،6	28	41،8
الرز									
الانتاج	111	47	77	100	97	164	181	109	84
الحاجة الفعلية	956	986	1032	1069	1103	1133	1166	1192	1219
نسبة الاكتفاء الذاتي	11	4،7	7،4	9،3	8،7	14،4	15،5	9	6

وتشير التقارير الصادرة عن وزارة الزراعة العراقية، إلى أنَّ إنتاج العراق من القمح قد بلغ عام 2010م نحو (1،8) مليون طن، أي بنسبة (41،8%) من إجمالي الكمية المطلوبة والبالغة (4،4) مليون طن، مما يؤشر أن العراق يعد منكشفاً تجاه تأمين أحد أهم فقرات الغذاء للشعب العراقي.

شكل (1) يمثل إنتاج القمح والشعير في العراق للمدة من 1998- 2008



المصدر: لجنة تنمية قطاع الزراعة والموارد المائية، مسودة ورقة (قطاع الزراعة والموارد المائية)، بغداد، آيار 2009.

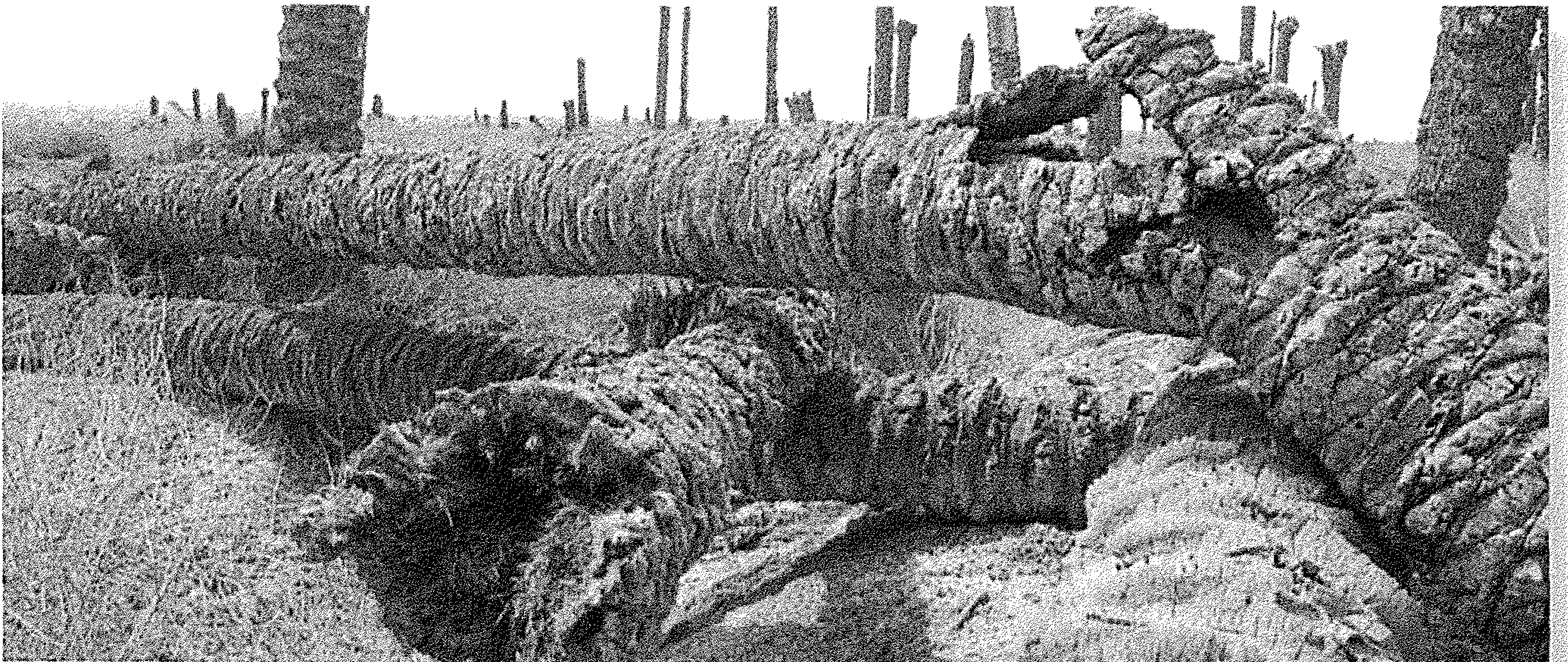
أما بالنسبة إلى الرز، فإن الحالة أكثر تشاؤماً، ذلك أن إنتاج هذا المحصول في انخفاض مستمر، بسبب شحة المياه والسياسات الزراعية، التي تمنع زراعته حفاظاً على المياه، إذ وصل إنتاجه عام 2010 إلى (84) ألف طن، في حين أن حاجة البلاد تصل إلى (1.219) مليون طن، وهذا يعني أن نسبة الاكتفاء الذاتي تقدر ب (6%)، مما يتطلب سد الفجوة المقدرة (1.1) مليون طن من خلال الاستيراد.



صورة (2) جفاف مياه الاهوار العراقية

7 - تدهور أوضاع النخيل والفواكهة

تغطي أشجار النخيل المزروعة وحدها أو لتوفير الحماية لأشجار الفاكهة من الظروف الجوية القاسية، مساحة تقارب 600)) ألف دونم من أرض العراق، ولذلك عُدَّ العراق أكبر منطقة لزراعة النخيل بأمتلاكه (37%) من نخيل العالم.



صورة (3) تعرض أشجار النخيل الى التجريف والإهمال بسبب الا حتلال

ويحتل إنتاج التمور أهمية بارزة في الاقتصاد الزراعي العراقي، فضلاً عن كونها مصدراً غذائياً مهماً، فإن منتجاتها الأساسية والعرضية تستعمل مادة أولية للعديد من الصناعات الغذائية وتغذية الحيوان والصناعات الحرفية، وأن العراق يعد الموطن الوحيد للأصناف النادرة من اشجار النخيل، الأمر الذي أدى أن يكون البلد مصدراً لتصدير فسائل النخيل، إلى أقطار المنطقة ولاسيّما أقطار

جدول- 4 إنتاج التمور في العراق للمدة 2002-2011 (طن)

السنة	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2010
الانتاج	919470	868390	448380	404030	430860	476320	566830

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي 2006-2007. والتقرير السنوي2010-2011.

الخليج العربي، وكان يشغل النخيل في العراق مساحة تقدر بحوالي (500) الف دونم، من مجموع مساحة بساتين النخيل في العالم البالغة (8) مليون دونم،

ونلحظ أن انتاج التمور قد تراجع بشكل كبير بعد الاحتلال، ليبلغ مستوى الانتاج ما يقارب (50%) من إنتاج عام 2002، ولم يصل الإنتاج إلى مستوياته الطبيعية، بسبب إهمال النخيل وعدم معالجة الأمراض التي تصيب النخيل، مثل حشرتي الحميرة والدوباس وخياس طلع النخيل، مما أدى إلى زيادة هلاك الكثير من أنواع النخيل في عموم البلد، ورفض قوات الاحتلال استخدام الطيران الزراعي في المكافحة، ولاسيما في السنوات 2003-2006، وهذه من أخطر وأهم المشكلات التي واجهت المنتجين حينها، فضلاً عن عمليات التجريف التي تعرضت لها الكثير من بساتين النخيل والحمضيات، على يد قوات الاحتلال لدواعي أمن القطعات.



صورة (4) ترك زراعة النخيل لأسباب أمنية مرتبطة بالا حتلال

8 - الإنتاج الحيواني

يمتلك العراق ثروة حيوانية كبيرة مع قاعدة واسعة لتربيتها وتطويرها، وتتضمن هذه الثروة الحيوانات الإنتاجية (البقر، الجاموس، الأغنام، الماعز، الإبل)، و تضم أيضاً حيوانات العمل كالخيول والبغال والحمير، وكذلك تتضمن الحيوانات الداجنة مثل (الدجاج والبط والوز)، فضلاً عن الثروة السمكية.

والجدول (5) يوضح أعداد الحيوانات في العراق، ويلاحظ انخفاض أعداد الحيوانات (الأغنام، البقر، الماعز، الجاموس)، إلا أن الأعداد بدأت بالتراجع بعد احتلال القوات الأميركية العراق في عام 2003، فبعد أن كان عدد الأبقار ألف رأس(6045) في عام 2002، انخفض إلى ألف رأس في عام 2004، وحصل تراجع أيضاً في أعداد الحيوانات الأخرى.

ويعزى النقص في الثروة الحيوانية الى انتشار الأمراض والأوبئة، والتي لم تكن معروفة قبل سنوات الإحتلال الأميركي، وقد فتكت بالثروة الحيوانية متزامنة مع قلة الأمصال وأنواع اللقاحات المطلوبة، ورداءتها وارتفاع تكاليفها، فضلاً عن انتشار ظاهرة تهريب الثروة الحيوانية إلى دول الجوار، بسبب عدم ضبط الحدود ومساهمة القوات الأميركية في ذلك.

وعدم توافر الأعلاف الجيدة فضلاً عن مساهمة القوات الأميركية بتدمير وعدم توفير الحماية للمشاريع الثروة الحيوانية الحكومية التي تعرضت للنهب، كل ذلك أدى إلى انخفاض أعداد قطعان الأغنام والماعز والأبقار والجاموس.

(جدول - 5) أعداد الحيوانات في العراق للمدة 2002-2010

(ألف رأس)

الحيوانات / السنة	الأغنام	الأبقار	ماعز	جاموس
2002	6045	1500	1500	190
2003	6255	1452	715	115
2004	4473	1516	549	111
2005	4449	1648	523	213
2006	6200	1130	645	410
2007	6371	2445	1078	396
2008	7722	2552	1095	284
2009	7722	2554	1475	286
2010	7945	2692	1519	295

المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نشرات متفرقة.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية.

وحصل تراجع في المنتجات الحيوانية في عام 2003، وكما هومبين في (جدول - 6) وخصوصا اللحوم البيضاء والبيض والحليب والصوف والشعر، وكان التراجع والتدهور على أشده في مشاريع الدواجن، إذ تعرضت الى التوقف والتدمير في أثناء الاحتلال الأميركي وبعده، فضلاً عن العوامل الأخرى المتمثلة بارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة عدم توافر الدعم الحكومي، وسياسات الإغراق التي تعرضت لها الأسواق العراقية، أبان مدة حكم برايمر، والتي فتحت فيها الحدود على مصراعيها للمواد كافة، ومن ضمنها البيض والدجاج، إذ بلغت نسبة المزارع العاملة لغاية 2009 بحدود (19,8%)، عما كانت عليه في السنوات السابقة. نتيجة خروج الكثير من المنتجين من السوق، لتحملهم خسائر كبيرة وضعف قدراتهم التنافسية نتيجة ارتفاع مستلزمات الانتاج ولاسيما الطاقة التي أضحت محدداً اساسياً في هيكل التكاليف.

جدول - 6 المنتجات الحيوانية للسنوات 2002-2010

السنة	اللحوم البيضاء 100طن	الحليب 100طن	(بيض المائدة (مليون
2002	1680	2475	1059
2003	742	2509	604
2004	647	2527	964
2005	943	2571	1034
2006	1124	2621	932
2007	947	2671	807.7
2008	848	2724	915.6
2009	870.9	2770.1	704.7
2010	925.8	2821.9	926.2

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي 2011-2010.

وتعرضت الثروة السمكية إلى التدهور في عام 2003 وما بعده، وكما هو مبين في (جدول - 7)، إذ تراجعت كميات صيد الأسماك البحرية والنهرية، من (45539) ألف طن عام 2002، إلى (21009) ألف طن عام 2003 لتصل عام 2004 إلى أدنى مستوى لها، وبنحو (18383) ألف طن، بسبب تراجع مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات، واستغلال الدول المتشاطئة ظروف الاحتلال وعدم الاستقرار لتتجاوز على حصة العراق المائية، إذ إن الولايات المتحدة لم تتدخل في ملف المياه مع تركيا، على الرغم من حاجتها الى الاستقرار في العراق.

جدول - 7 صيد الأسماك للسنوات 2002-2010

(طن)

السنة	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2010
كمية الاسماك	45539	21009	18383	34661	54442	47853	55871

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي 2011-2010.



صورة (1) قلة منسوب المياه بسبب السياسة المائية التركية.

المصادر

1 - محمد حسن رشم، تحليل بعض الآثار الاقتصادية لسياسة دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسة في العراق للمدة من 1996-1974، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد،1999.

2 - أحمد عمر الراوي، الأمن الغذائي في العراق.. التحديات والآفاق المستقبلية، (مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد الرابع عشر، 2009، بغداد).

3 - عبد الغفور إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، (بيت الحكمة، بغداد، 1999).

4 - بلاسم جميل خلف، أثر سياسة الإغراق على النتاج الزراعي في العراق، بحث مقدم الى ندوة بحوث السوق وحماية المستهلك، بغداد، شباط 2007.

5- بلاسم جميل خلف، استشراف مستقبل البطاقة التموينية في ظل أزمة الغذاء العالمية، ندوة وزارة التجارة العراقية، بغداد، 2008.

6- عبد القادر ارزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية وتبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي، (دار الفجر، القاهرة ،2009).

7 - اللجنة الدولية للرز، تقرير اللجنة للدورة العشرين، بانكوك، 2009.

8 - احمد عمر الراوي، مستقبل القطاع الزراعي في العراق في ضوء المتغيرات الجديدة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث عشر،2007، الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد.

9 - وزارة التجارة/ الشركة العامة لتجارة الحبوب- قسم التخطيط والمتابعة.

10 - وزارة التجارة / الشركة العامة لتصنيع الحبوب- قسم التخطيط والمتابعة.

11 - عبد الكريم جابر شنجار، القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية: ما العمل، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ كلية الإدارة والاقتصاد– الجامعة المستنصرية، العدد الثالث عشر، بغداد، 2007.

12 - لجنة تنمية قطاع الزراعة والموارد المائية، مسودة ورقة (قطاع الزراعة والموارد المائية). بغداد، أيار 2009.

13 - الواقع الزراعي والأمن الغذائي في العراق، دار بابل للدراسات والنشر، 2010-5-26.

الاحتلال الأميركي وتراجع مؤشرات التنمية البشرية

علي عبد الكريم الجابري
طالب دكتوراه في قسم العلاقات الاقتصادية ـ جامعة النهرين

المقدمة

لم يكن نصيب الخدمات العامة والأساسية بعد عام 2003، أوفر حظاً من مورثات مرحلة الحصار والعقوبات الدولية، والتي أثقلت كاهل الواقع الحياتي للشعب العراقي وعرقلت مساره للارتقاء بقطاعات التنمية البشرية، ثم ألقى الاحتلال الأميركي بظلاله ليزيد من تخلف وتردي مستويات التنمية البشرية، والتي أطاحت بفرص تحقيق حاجات الإنسان الأساسية بل عمدت مرحلة الاحتلال الى رفع مستويات تهديد الأمن الإنساني في العراق من خلال تنوع وتعمق الكثير من المشكلات، التي بدت تُشكل تحديات كبيرة للمواطن، بدءاً من الأمن الشخصي الى الأمن الاقتصادي مروراً بحزمة التنوعات الأخرى، ومصداقُ ذلك هو وصول مستويات الفقر العام الى (54%) من سكان العراق.

هذه الجزء يهتم ببيان بصمات الفوضى التي تركها الاحتلال الأميركي على واقع التنمية البشرية في العراق، عن طريق تفحص واقع قطاع الخدمات الإنسانية والمتمثلة ب (**التعليم، والإسكان وشبكات الحماية الاجتماعية، والكهرباء، والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي**)، ولعواقب الاحتلال على الصعيد الإنساني والثقافي أنَّ المحتل لم يكن يولي عناية كبيرة بالاستحقاقات الانسانية التي وردت في الشرعة الدولية أو التي تم التوافق عليها، أو التي أعتمدها في خطابه المبثوث للعالم، بل على العكس من ذلك، فقد مهدت سياسة المحتل لتدمير ممتلكات العراق من خلال الاستهداف الثنائي، الذي اعتمدته للسنوات من عام 1990-2011، وعلى النحو الآتي:

الأول: القرارات التي اعتمادتها المنظمة الدولية ومجلس الأمن الدولي عن طريق الضغط الأميركي، والتي إطاحت بمنظومة الأمن الإنساني في العراق.

الثاني: تعمّد في استهداف المؤسسات والمنشآت التي ترتبط بتوفير الخدمات للسكان، كمحطات انتاج الطاقة الكهربائية ومحطات الصرف الصحي والمدارس والمستشفيات ومؤسسات الخدمات الاخرى ... الخ.

وعند احتلال العراق عام 2003، لم تكن حال التنمية البشرية والخدمات موضوع اهتمام المحتل مطلقاً، بل استخدمت خطابها الترويضي للشعب العراقي، في محاولة لاستجلاب رضاه عنها، وبعد مرور سنة واحدة من الاحتلال، اتضح عدم مصداقية ذلك الخطاب، فقد ركزت دولة الاحتلال (أميركا) جل الاهتمام على جوانب الأمن وكبح المقاومة التي تتعرض لها قواتها، وإلزام الحكومات التي أنشأتها بعد الاحتلال بتوجيه الموارد صوب الجوانب العسكرية والأمنية ولاسّيما مع شركاتها المختلفة، فيما وزعت بعض من فتات هذه العقود الى شركات الدول التي ساندتها في احتلال العراق، من مثل صربيا وبولندا والتشيك واكرانيا ...الخ.

لقد أشر العقدان الماضيان تعثر واقع المسيرة الاقتصادية – الاجتماعية، وما يتعلق بهما في مجال التنمية البشرية، مما انعكس سلباً على مستوى الرفاه الاجتماعي، وعليه لابد من تحليل الواقع والآثار الذي تركها الاحتلال

على هيكل الخدمات العامة في العراق، ومن الطبيعي القول أن هذا الواقع المأزوم كان للولايات المتحدة أثر كبير في حدوثه، مرة بسبب دفع النظام السابق عن طريق حلفائها في دول مجلس التعاون الخليجي، لإثارة الأزمات وشن الحروب، ومرة ثانية عن طريق الحصار والاحتلال، وهو ما ولد مشكلات في تحقيق تنمية بشرية مستدامة الى هذا الجيل والأجيال القادمة، وعليه جرى التركيز على (**التعليم، والاسكان، وشبكات الحماية الاجتماعية، الكهرباء، الخدمات العامة**)، كإحدى الروافع الاساسية لتنمية بشرية مستدامة.

أولا: دور الاحتلال الأميركي في تدهور الأوضاع العامة للشعب العراقي

ورث العراق من مرحلة العقوبات الدولية وضعاً انسانياً معقداً، فقد تركت بصماتها بوضوح على واقع الشعب العراقي بمفاصله المختلفة، وسجلت مؤشرات التنمية تراجعاً منتظماً ومستمراً، ولاسيما في مجال الصحة والخدمات والتعليم،

فقد أدت العقوبات الدولية وشحة العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الأجهزة الطبية والمعدات والأدوية الى وفاة ما يقارب (1،5) مليون عراقي أغلبهم من الأطفال، إذ تذهب التقديرات الى أن نسبة الأطفال المتوفين للسنوات 1990-2003، ما يتجاوز بقليل (800) ألف طفل

فيما تراجعت الخدمات الصحية بشكل مفزع، وتزايدت مساحة الفقر في العراق، الى مستويات كبيرة، فقد قُدِّرت نسبة الفقراء من إجمالي السكان ب (59%) للسنوات 1994-2000، بعد ما كانت نسبة الفقر عام 1987 لا تتجاوز (3 - 5%)، في حين ارتفعت نسبة التسرب من التعليم وانخفضت نسبة الالتحاق بالمدارس في كل مراحل التعليم بنسب تباينت من مرحلة دراسية الى أخرى، لتسجل معدل (16 - 20%). وانخفضت نسبة السكان الذين يحصلون على ماء صالح للشرب الى (70%). وعلى وفق حصاد مرحلة العقوبات الدولية كلها، أشار الواقع بوضوح الى ان جل العقوبات الدولية انعكست سلبياً على واقع حياة الشعب العراقي.

ولم تكن حال التنمية البشرية في ظل الاحتلال بأفضل من قبله، فقد سجلت ظروف الاحتلال وما رافقه من مشكلات دخلت مع التواجد الأميركي، من مثل تفكيك النسيج الاجتماعي وإذكاء روح الفتنة الطائفية والتناحر بين مكونات الشعب الى وفاة أكثر من (1.3) مليون مدني، ففي تقرير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر في الربع الأول من سنة 2007، والذي أشار الى وجود (45 %) من العراقيين يعيشون بأقل من دولار في اليوم، وحاجة أكثر من (8) ملايين عراقي الى مساعدات إنسانية فضلاً عن الفقر المدقع، ساهم الاحتلال وما تبعه من مظاهر عدم استقرار الى تشريد (2.5) مليون في الأقل من اللاجئين ونزوح (2.764.000) في نهاية سنة 2009، إذ سجلت نسبة المهجرين واحداً من بين كل ستة أفراد عراقيين، وأصدرت وكالة (السكن) التابعة للأمم المتحدة بياناً بعنوان حالة دول العالم لسنة 2010 ـ 2011، تضمن البيان احصائيات من ضمنها حقائق مفزعة عن معيشة السكان في المدن العراقية، خلال العقود القليلة الماضية، قبل الغزو الأميركي للعراق سنة 2003، إذ بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أقل من (20%).

أمّا سنوات الاحتلال (2003-2011)، فبجانب النمو السكاني وزيادة حجم سكان العراق من (26 - 32) مليون، من دون أن يقابل ذلك النمو نمواً مماثلاً في كل مفاصل التنمية البشرية، ولاسيما توفير السكن اللائق للمواطنين، فقد ارتفعت نسبة سكان الاحياء الفقيرة إلى (53%)، وهو ما يعادل (11) مليوناً من قاطني المدن الحضرية من أصل (19) مليوناً[1]. فضلاً عن التدهور الذي شهدته البنى التحتية الاجتماعية من مثل الكهرباء والمياه الصالحة وشبكات الصرف الصحي والصحة والتعليم والسكن.

اولا: ارتفاع نسبة الأمية وتدهور التعليم في العراق

ينماز المجتمع العراقي بشعبه الفتي، وذلك لأن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن (15) عاماً تمثل (42,9%) من اجمالي السكان، إذ لا يملك واحد من كل خمسة عراقيين ممن تتراوح أعمارهم بين (15-49) عاماً القدرة على القراءة أو الكتابة، ويتفاوت معدل القراءة والكتابة بصورة كبيرة بحسب النوع الاجتماعي والفئة العمرية ومكان الإقامة في المناطق الحضرية أو الريفية .

وتتراوح معدلات الأمية من (18 - 20%) لنحو (6) مليون عراقي بحسب احصاءات منظمة اليونسكو[2]، ويبلغ معدل الأمية بين النساء (26,4%)، وهي تفوق نسبة الرجال التي تبلغ (11,6%)، ويعد سكان الريف أكثر تضرراً من الأمية بنسبة (25%) من سكان المناطق الحضرية بنسبة (14%)، وتتسع الفجوة بين الرجال والنساء ضمن المناطق الريفية من حيث القدرة على القراءة والكتابة، ويتجلى هذا التفاوت بصورة أكثر وضوحاً في اختبارات محو الأمية الوظيفية، إذ تبين أن أقل من (50%) من النساء في الفئة العمرية بين (15-24) سنة ممن يعشن في المناطق الريفية هُنَّ قادرات على القراءة والكتابة مقارنة مع نسبة (72 - 80%) ممن يجدن القراءة والكتابة ضمن الفئة العمرية نفسها في المناطق الحضرية[3].

ولاسيما أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة يعد من المؤشرات الرئيسة لأهداف الألفية الجديدة، في تحقيق شمولية التعليم الأساسي، ويمكن متابعة تطور هذا المعدل، كما يوضحه الجدول (1) الآتي.

جدول (1) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للأعمار (15-24) سنة في العراق للمدة 1990-2011 (%)

السنوات	النسبة
1990	78.6
1997	72.1
2000	73.5
2003	65
2004	71
2006	74

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، 2008، ص133. وتقرير رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، بغداد، 2102، ص02.

نلحظ من الجدول تدني هذهِ النسبة خلال مدة الحصار الاقتصادي وحتى بعد الاحتلال، فبعد أن كانت النسبة تشكل (78.6 %) عام 1990، انخفضت بشكل كبير، لتصل الى (71%) عام 2004. ويرتبط انخفاض هذهِ النسبة بمعدلات الفقر المتزايد في أثناء فترة الحصار الاقتصادي، ومرحلة الاحتلال الأميركي، واضطرار الكثير من العوائل الى منع أطفالها من الذهاب الى المدرسة لصعوبة تأمين متطلبات الانفاق على أطفالهم، بسبب الضغوط المعيشية لما بعد عام 2003، وارتفاع معدل البطالة، فضلاً عن أنه لا توجد أية محاولات حكومية لمحو الأمية للفئات الشابة أو الكبيرة من السكان طوال السنوات -2003 -2011[4] .

خارطة (1) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15-24) في العراق لعام 2007



وتُعد محافظة ميسان من أقل محافظات العراق أداء في مؤشر التعليم، إذ يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين الفئات العمرية (15-24) سنة في هذهِ المحافظة (69,2%)، وتليها محافظة المثنى بمعدل (71,3%)، وهي معدلات منخفضة جداً مقارنةً بمحافظات أخرى، من مثل محافظة الانبار، التي يبلغ فيها معدل معرفة القراءة والكتابة (93,5%) ومحافظة ديالى (93%)[5].

فقد سجلت محافظتا المثنى وميسان أدنى نسبة لصافي القيد في المرحلة الابتدائية، وفقاً لنتائج المسح لعام2007، وكانت نسبة الإناث الى الذكور الذين يعرفون القراءة والكتابة للأعمار (15-24) عاماً، نسباً متدنية جداً، بلغت لمحافظة ميسان (76,1%) ولمحافظة المثنى (79,2%)، في حين سجلت محافظة بغداد أعلى النسب بلغت (99,5%)[(6)].

ولخص تقرير اليونسكو (**التعليم في اطار الهجوم**) الصادر في 20 شباط / فبراير 2010، بأنه (**على الرغم من تحسن الوضع الأمني في العراق، لاتزال الحالة التي تواجهها المدارس والطلاب والإكاديمون خطرة**)، وكذلك نشر مدير جامعة الأمم المتحدة- معهد القيادة الدولية، تقريراً بتاريخ 27 ابريل/ نيسان 2005، أكد فيه أنّه مذ بدء الاحتلال سنة 2003، قُصف أكثر من (700) مدرسة ابتدائية، وحرقت (200) أخرى، ونهب اكثر من (3000) مدرسة، وأحرق ونهب ودُمِّر (84%) من مراكز التعليم العالي في العراق، فضلاً عن أن العنف المستمر دمر العديد من المدارس العراقية، وأن(25%) منها بحاجة الي حملة إعادة تأهيل كبرى، وكذلك قصفت أكثر من (700) مدرسة ابتدائية، وأنّ نسبة المدرسين في بغداد قد هبطت الى (80%)، في المدة بين مارس/ اذار 2003 واكتوبر/ تشرين الأول 2008، وأنه بُلِّغ عن (31598) حالة هجوم عنيفة ضد مؤسسات تعليمية في العراق.

فيما اعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، منذ 2007 حصول العديد من التفجيرات التي استهدفت مؤسساتها وجامعاتها، ولاسيما الجامعة المستنصرية، قد اسفرت عن استشهاد وجرح أكثر من (335) من الطلبة والموظفين، وفقاً لما ذكرته صحيفة النيويورك تايمز بتاريخ 19 تشرين الأول/ اكتوبر 2008.

وكذلك احتلت قوات الاحتلال الأميركي أكثر من (70) مبنى مدرسي لأهداف عسكرية في محافظة ديالي فقط، وهو ما يعد خرقاً واضحاً لاتفاقية لاهاي، وقد عانت الطبقة المثقفة ذات الخبرات من حملة منظمة ومنهجية من التخويف والاختطاف والابتزاز والقتل العشوائي والاغتيالات المستهدفة.

2 - المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي

يبين هذا المؤشر عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس الابتدائية، الذين يتمون الى الفئة العمرية التي تتوافق من التعليم الابتدائي من (6 - 11) سنة، مقسمة على مجموع عدد السكان من نفس الفئة العمرية، وانخفض صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي خلال المدة 1990-2011، وكما هو موضح في الجدول(2) الآتي:

جدول (2) صافي نسبة القيد في العراق للمرحلة الابتدائية لسنوات مختارة (%)

السنوات	صافي نسبة القيد
1990	90.8
1998	83.5
1999	84.3
2000	80.3
2007	84.8
2011	90.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات الوطنية لرصد الاهداف الانمائية للالفية (التقرير الثاني)، آذار 2011، ص 9.

وتقرير رصد الأهداف الانمائية للألفية على مستوى المحافظات، بغداد، 2012، ص17.

جدول - 3 نسبة الهدر للسنوات من 1990– 2005 في قطاع التعليم في العراق

السنة	الرسوب والتسرب					
	الابتدائية	المتوسطة	الإعدادية	المهنية	الفنية	الجامعية
1991-1990	18،1	35،8	17،2	23	30،2	16،3
1996-1995	16،2	39	24،1	27،3	44،6	22،7
2000-1999	13،4	36،8	23،8	21،1	37،1	20،4
2005-2004	19،3	24،6	18،3	18،3	-----	17،3

المصدر: التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009، ص 284.

وعند إجراء مقارنة في نسبة صافي القيد في المرحلة الابتدائية بين المناطق الريفية والحضرية في العراق، يظهر أن هذهِ النسبة تكون منخفضة جداً في المناطق الريفية، فقد بلغت وفقاً لنتائج المسح (اي. اج. اي اس) لعام 2007 حوالي (76,9 %)، فيما بلغت النسبة للحضر (88,8 %). وكلا النسبتين تعد منخفضة مقارنة بالمعايير الدولية، وكذا الحال بالنسبة إلى دول الجوار غير النفطية أيضاً.

أما على مستوى المحافظات، فقد سجلت محافظة ميسان أدنى نسب صافي القيد الابتدائي والتي بلغت (65.6%)، تليها محافظة المثنى والتي سجلت نسبة (75.3 %)، ثم محافظة ذي قار إذ سجلت النسبة فيها (77.9 %)، فيما سجلت محافظة ديالى أعلى النسب وبلغت (92.2 %)، تليها محافظة السليمانية والتي سجلت (91.4 %)، ثم كركوك التي بلغت نسبتها (90.7 %)(7).

ومن جانب آخر يُعدّ الانفاق الحكومي على التعليم من المؤشرات الأساسية، التي تُعبر عن توجهات السياسة الحكومية، لقد تم رصد نسبة الإنفاق على التعليم من الانفاق الحكومي الاجتماعي، وكما هي موضحة في الجدول (4) الآتي:

جدول (4) نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الاجتماعي في العراق للمدة 1986-2006

السنوات	نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الاجتماعي (%)
1990-1986	28.7
2001-1997	4.8
2006-2002	4.9

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، ص 130.

ونلحظ أنخفاضاً مستمراً في نسبة الأنفاق على التعليم من الإنفاق الاجتماعي منذ عام 1990، لقد ظهر قدر من التهميش لقطاع التعليم في سنوات الاحتلال 2002-2006، والتي لم تتجاوز فيها نسبة الإنفاق على التعليم (4.9 %) من مجمل الموازنة.

لذا نجد أن الدراسات أشارت الى أن هناك (70 %) من الأبنية المدرسية بحاجة الى تأهيل، ولا تزال هناك (791) مدرسة طينية في أنحاء العراق لغاية عام 2006[8]، ومن ناحية أخرى أدى عدم تناسب طاقات الأبنية المدرسية الحكومية، مع أعداد الطلبة الى تزايد ظاهرة الازدواج المدرسي، كشكل من أشكال الاختلال في العملية التربوية.

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تقرير الاستراتيجي العراقي الأول، بغداد 2009 ص 274.

وكذلك تعاني المدارس كثيراً من نقص حاد في المستلزمات التعليمية، والتي تساعد على رفع أداء العملية التعليمية. ويوضح الجدول(5) الآتي نسبة تخصيصات الموازنتين الجارية والاستثمارية لقطاع التربية من التخصيصات الكلية.

جدول (5) نسبة تخصيصات الموازنة الجارية والاستثمارية لقطاع التربية من إجمالي الموازنة في العراق للمدة 2004-2008(%)

السنوات	الموازنة الجارية	الموازنة الاستثمارية
2004	3	3
2005	5	0.18
2006	4	0.24
2007	5	2.9
2008	6	0.96

المصدر: وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، ص117

وتبدو موازنة التعليم بكل مراحله غير متوائمة مع حجم التراجع والضعف في الإمكانات للنهوض بهذا القطاع لكونه القطاع الذي يعول عليه للتطور المستهدف في العراق.

3 - اثار الاحتلال على قطاع التعليم

هناك جملة من الآثار التي خلفها إرث الاحتلال في هذا القطاع، مثلت معوقات أساسية للنهوض بهذا القطاع وهي:

1 - برغم أن العراق استطاع قبل الاحتلال خفض نسبة مستويات الأمية إلى أدنى نسبة، إلا أن الأمية بلغت في سنوات الاحتلال نسبة (30 %) من سكانه، ويعود جانب مهم منها إلى التراجع الخطير في الأمن واستهداف الجماعات التكفيرية المؤسسات التعليمية والمدارس.

2 - كان للتهجير الداخلي والخارجي للمعلمين والاساتذة بعد الاحتلال، وما أعقبه من أعمال عنف، الأثر الملحوض في تردي نوعية التعليم. إذ هرب (40 %) من الكفاءات العلمية والجامعية إلى الخارج.

3 - تعرضت البنى التحتية للنظام التعليمي، ولاسيما الابنية والمعدات الى عمليات تدمير ونهب، مما أدى الى تفاقم مشكلات هذا النظام، التي تراكمت عبر عقود وتشير الاحصائيات، إلى أن هناك أكثر من (4000) مدرسة، بحاجة الى إعادة تأهيل و(700) مدرسة بحاجة الى إعادة بناء. ووجود (791) مدرسة طينية.

4 - تزايد ظاهرة الازدواج المدرسي بوصفها تجسيداً لظاهرة الاختلال الأساسي بين الخدمات التربوية والحاجة اليها، إذ بلغت نسبة الأبنية المدرسية ذات الدوام الثنائي (36 %) للابتدائية و(42 %) للثانوية و(24%) للمهنية و(49 %) لمؤسسات اعداد المعلمين والمعلمات عام 2008/2007.

5 - مازالت نسب الإنفاق على التعليم في العراق لا تشكل سوى ثلث المتوسط الاقليمي البالغ (18 %).

ثانياً: الفقر والحرمان

تسبب الحصار الاقتصادي على العراق للسنوات 1990-2003، برفع معدلات الفقر والحرمان في المجتمع العراقي، فيما عزز الاحتلال الأميركي اتجاهات هذا الفقر لتؤسس الى مشكلة كبيرة في العراق، لا يمكن معالجتها بسهولة، لأنها تحتاج الى عقود من الزمن، ومعالجات اساسية تنطلق من المبدأ الأمي الوارد في تقارير التنمية البشرية العالمية، بالتركيز على التمكين وبناء القدرات،

وبدلاً من ذلك شجع الاحتلال وعن طريق مؤسسات مختلفة على تبني سياسة الدعم المالي المباشر للأسر والعوائل الفقيرة والمحرومة، في ظل تراجع الأداء الاقتصادي العام وتفكيك شركات القطاع العام مع غياب قدرة الاقتصاد العراقي على خلق فرص عمل مستدامة، لذلك وبغية تهدئة المجتمع جرى الترويج لشبكة الحماية الاجتماعية لتخفيف حدة الفقر والحرمان والتهميش.

إن مشروع شبكة الحماية الاجتماعية أقيم على وفق المنطلقات الحمائية، ليؤسس لدعم وتمكين وإسناد للفئات الاجتماعية، التي تعاني الفقر النسبي أو الفقر المدقع، لقد خصصت الحكومة لهذه الشبكة ميزانية مستقلة تقدر بـ (500) مليار دينار عراقي، لتغطية مليون عائلة في عام 2006، باعانات نقدية بين (50-120) ألف دينار شهرياً، بحسب عدد أفراد الأسر[9]، والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6) سقف الدخل للإعانات الاجتماعية

حجم الاسرة	1	2	3	4	5	6 فاكثر
مبلغ الاعانة الشهري	50000	70000	90000	100000	110000	120000
المبلغ بالدولار	41،5	58	75	83	91،5	100

المصدر: كريم محمد حمزة، عدنان ياسين مصطفى، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق المبادئ والاهداف، بغداد، 2006، ورقة مقدمة الى الندوة العلمية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وتشير الاحصاءات الى أن نحو (19 %) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004، قد خصص لأهم التدابير الحمائية، وهناك (100400) أسرة خلال عام 2004 كانت مشمولة براتب رعاية الأسرة وبزيادة قدرها (3806) مستفيداً عنه في عام 2003، وقد بلغت المبالغ المدفوعة لهم نحو (330922) مليار دينار عراقي في عام 2004(20). وقد ارتفعت هذه النسبة عام 2005 الى نحو (22 %) من الناتج المحلي الإجمالي، وزاد عدد

المستفيدين من هذه البرامج بواقع (5393) مستفيداً، وشكل عددهم في دور رعاية المعوقين أعلى نسبة من المجموع الكلي، إذ بلغت (79.1 %) تليها دور الدولة لرعاية الاحداث والبنات بنسبة (12.9 %)، ثم في دور المسنين والمقعدين وبنسبة (8 %).

لقد كان نظام الاستهداف في شبكة الحماية الاجتماعية، محفوفاً بالمشاكل، لأنه يستهدف أفراداً ينتمون إلى مجموعات محددة، بمن فيهم المعاقون وأطفال الأيتام والمطلقات أو الأرامل، والطلاب الجامعيون الذكور المتزوجون وعوائل النزلاء والمفقودون والأشخاص غير القادرين على العمل، بسبب الارهاب والمهجرين في ال داخل.

إلا أنه وكما هو مبين في الجدول (7)، لا تعد هذه الفئات هي الأفقر فعلياً، فالأرامل أوالمطلقات يُحمّل أن لا يُقيدْنَ ضمن الفئات الفقيرة.

جدول (7) معدلات الفقر بحسب الفئات المؤهلة لشبكة الحماية الاجتماعي (بصرف النظر عن الدخل)

الفئة	نسبة الفقراء %	فجوة الفقر %
أفراد عاطلون عن العمل	26	5.2
أفراد في أسر لها أفراد معاقون	29.4	6.2
أرامل أو مطلقات	18.6	3.6
أشخاص يعانون من عجز كلي	22.8	4.5
أيتام قاصرون	30.1	4.8
طلبة متزوجون يكملون دراستهم الجامعية	10.7	1.8
أفراد في اسر عانت من موت فرد عامل	22.8	4.5

المصدر: البنك الدولي– وزارة التخطيط، اللجنة الفنية الدائمة لسياسة الحد من الفقر ومواجهة الفقر في العراق، 2010، ص62.

إن هذا الاستهداف غير المناسب ينطوي على أثرين منفصلين هما[9]:

الأول: إن أغلب الفقراء غير مستفيدين.

الثاني: العديد من المستفيدين هم غير فقراء.

وقد لوحظ ذلك من خلال التطبيق الفعلي، إذ شُمل أقل من (10 %) من الفقراء فقط، في حين لم يكن نحو ثلثي الأشخاص الذين استلموا الاعانات النقدية من الفقراء، لذلك ما يسجل على هذا النظام هو أن الاعانات لم تستهدف بدقة السكان غير القادرين على إعاله أنفسهم لمختلف الأسباب.

اثر الاحتلال على شبكات الحماية الاجتماعية

1 - تزايد نسب الفئات المهمشة (الأرامل والإيتام والمعوقين وغيرهم)، إذ بلغت المترملات (8 %) من النساء، وهذه النسبة تتوزع بحسب المحافظات وفق ما هو مبين في الجدول(8)، وبلغ عدد اليتامى (16 %)، نتيجة الحروب والاحتلال على العراق. وتأتي محافظة كركوك بأعلى نسبة(16،1 %)، فيما تقف محافظة القادسية عند أدنى مستوى(4،1 %).

جدول - 8 نسبة الأسر التي ترأسها سيدة بحسب المحافظة

المحافظة	النسبة المئوية
أربيل	19.1
إجمالي كردستان	14.9
السليمانية	13.4
دهوك	9.8
كركوك	16.1
النجف	13.3
ديالى	11.9
بغداد	11.7
نينوى	11
بقية المحافظات	9.8
كربلاء	9.4
بابل	9.4
ميسان	8.9
ذي قار	7.7
المثنى	7.1
صلاح الدين	6.8
واسط	6.7
البصرة	6
الأنبار	4.8
قادسية	4.1

2 - إن الأحداث التي شهدها العراق بعد الاحتلال 2003، أدت الى توقف العديد من برامج التأهيل المجتمعي، فضلاً عن توقف الخدمات التي كانت توفرها بعض الجمعيات والمنظمات للنساء والمرضى والفقراء.

3 - غيب الاحتلال الأميركي فرص تمكين المجتمع العراقي، وتطوير أدواته بطريقة رشيدة وهادفة، في ظل ظروف مستقرة وأمنه ومن دون تدخل في رسم أولوياته.

4 - أدى قتل قوات الاحتلال المتعمد وبدم بارد وكذلك ومرتزقة الشركات الأمنية الخاصة السكان العراقيين في مختلف مناطق العراق، الى تزايد عدد الارامل والأيتام، ولا توجد احصاءات دقيقة لأعداد القتلى بدم بارد طيلة السنوات 2003-2011.

5 - استطاعت الولايات المتحدة الأميركية ترتيب أوضاع عدم ملاحقتها قضائياً عن جرائم القتل، والمداهمات، وما رافقها من اعتداء وسرقات، على خلفية الاتفاقات التي عقدتها مع الحكومة سواء فيما يخص اتفاقية الانسحاب أو الأطار الإستراتيجي لذلك أضاعت الحكومة فرصة احصاء أعداد القتلى وحقوق مواطنيها.

ثالثا: الخدمات الاساسية

لقد ورث العراق بعد الاحتلال تركة ثقيلة، تمثلت بأوضاع اقتصادية واجتماعية وبيئية متردية، ذات كلف باهظة، ولقد تجسدت هذه التركة بشكل خاص في الخدمات الأساسية التي عانى منها الشعب العراقي لعقود طويلة، وتمثلت بسوء في جميع مرافق هذه الخدمات من كهرباء ونقص في المياه الصالحة للشرب، وأيضاً من الصرف الصحي، مما سبب انتشار الكثير من الأمراض، ومن هنا سيكون الحديث عن هذه الخدمات الاساسية، التي حالت دون تحقيق تنمية بشرية تعد متناسبة في الأقل مع دول الجوار.

1 - الطاقة الكهربائية

تعد الطاقة الكهربائية المحرك الرئيس للاقتصاد، لدخولها كمستخدم في جميع الانشطة الاقتصادية والخدمية والصناعية، إذ إن ما يستهلكه الفرد من الكهرباء، يعد أحد المؤشرات الرئيسة في تقدير مستوى الرفاهية للجميع، فقد مر العراق بمرحلة معقدة جداً في توفير الطاقة الكهربائية، وقد سجلت نسب حرمان الاسر العراقية حوالي (93 %) من التمتع باستمرارية الكهرباء، مقارنة بجميع القطاعات الأخرى، وبالمقابل يوجد (2 %) من الأسر هي الأفضل حالاً من الحصول بشكل مستمر على الطاقة الكهربائية من محطات انتاج الطاقة[10].

إن معدل توليد الطاقة الكهربائية بلغ ما يقرب من (9801) ميكا واط عام 1990، ولكن بسبب القصف الجوي للقوات الاميركية لمحطات انتاج الطاقة في كل انحاء العراق ادى الى تراجع انتاج الطاقة الكهربائية من مختلف مصادرها (الكهرومائية– الغازية- الحرارية) الى ما يقارب (770) ميكاواط في ايار عام 1991، جدول (9).

جدول - 9 القدرة الكهربائية المتبقية بعد القصف الأميركي عام 1991

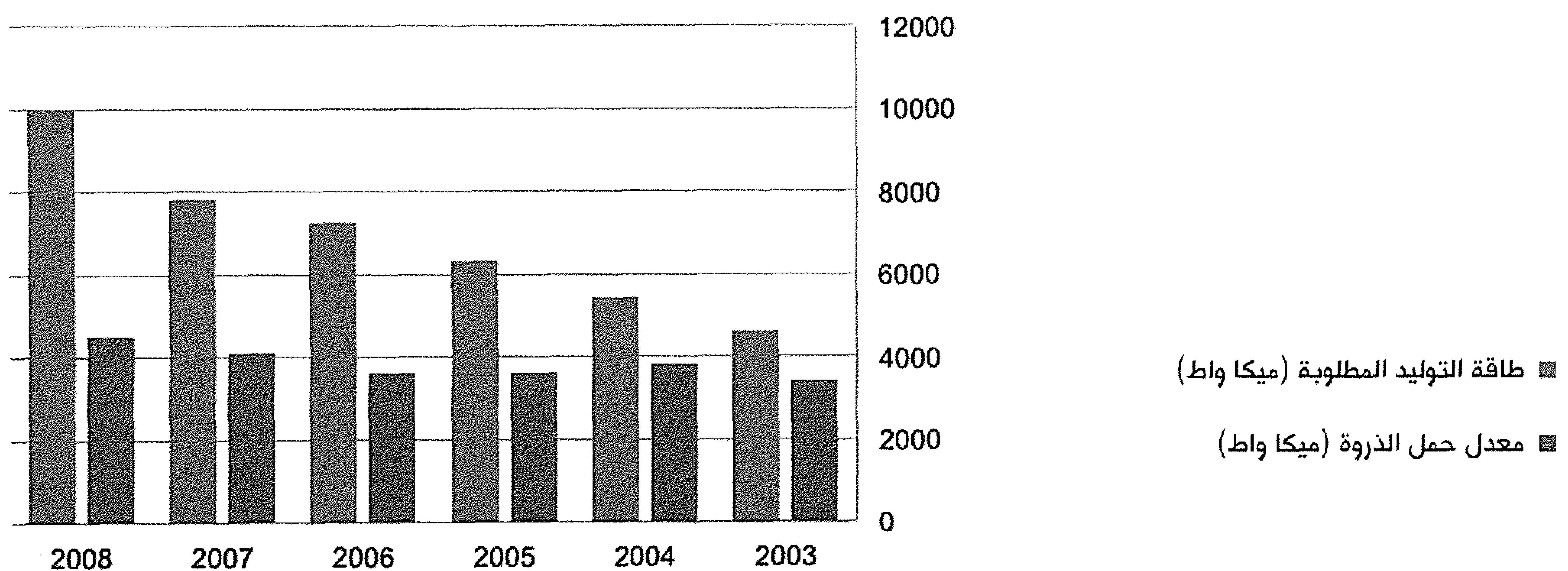
القدرة المتبقيه ميكاواط	القدرة الفعليه ميكاواط	نوع
60	2521	كهرومائية
220	5520	حرارية
490	1760	غازية
770	9801	المجموع

المصدر: جعفر ضياء جعفر، نماذج من جهود اعادة الاعمار للعراق اثناء الفترة 2002-1991، مجلة المستقبل العربي، العدد (10)، 2003، ص 116.

وتتحمل الولايات المتحدة وبريطانيا والدول المتحالفة معها مسؤولية تدمير هذا القطاع، والأضرار التي تحملها الشعب العراقي طوال السنوات منذ عام 1991 والى الآن،

وبعد اجراء عمليات إعادة اعمار قطاع انتاج الطاقة الكهربائية عام 1991، تم بلغت طاقة الإنتاج المتحققة كمعدل سنوي (3409) ميكاواط، للسنوات 1991 - 2003، وهو ما أدى الى وجود عجز في انتاج الطاقة بحدود (65 %) من طاقة الانتاج السابقة، وبالمقابل ومع استمرار العقوبات الدولية بجانبها الاستيرادي انخفض استهلاك الطاقة في الكثير من المصانع والمعامل، نتيجة النقص الحاد في قطع الغيار أو في المواد الداخلة في الانتاج (مستلزمات الانتاج)، وهو ما أدى الى أن تراجعت الفجوة في إنتاج الطاقة الكهربائية، وبلغ حجم الطلب على الطاقة الكهربائية خلال عام 2003 (4653) ميكاواط، بنسبة عجز قدرها (27)[11]. على الرغم من وزيادة توليد الطاقة الكهربائية في عام 2004 ليصل الى (3828) ميكا واط، ليرتفع الى (4526) ميكا واط عام 2008، أي بعد (5) سنوات بمقدار (698) ميكاواط، وهو ما يشكل نسبة (45،26 %) من الطلب الفعلي البالغ (10000) ميكاواط[12].

شكل - 1 معدل حمل الذروة وطاقة التوليد للسنوات 2003-2008 (ميكا واط)



آثار الاحتلال على قطاع الكهرباء

تقع مسؤولية إعمار هذا القطاع على عاتق الولايات المتحدة الأميركية، لكونها قامت بتدمير هذه المحطات، وهي منشآت تعود بالنفع العام على الشعب، ولا تتعلق بنظام الحكم أو الحاكم.

زيادة استهلاك الطاقة الكهربائية بسبب القرارات التي اتخذها الحاكم الأميركي (بريمر)، والتي تسببت بإغراق السوق العراقية بالسلع الكهربائية، من دون حساب لتوفير الطاقة اللازمة لتشغيلها.

ساهمت الولايات المتحدة الأميركية وسلطتها في العراق عمداً بعدم إنشاء محطات كهربائية على الرغم من استلامها أموالاً من الدول المانحة لإعمار هذا القطاع، نتيجة فساد طاقم الحكم برئاسة بريمر والمستشارين الأميركان الذين عملوا فعلياً بإدارة الوزارات العراقية.

2 - المياه والصرف الصحي

1 - المياه الصالحة للشرب

الماء هو شريان الحياة ومن ثَمَّ فإنَّ أيَّة نسبة حرمان حتى لو كانت متدنية لن تكون مقبولة، بالرغم من ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يحصلون على مياه شرب مأمونة من (81.3 %) عام 1990، لتصل الى (83.7%) عام 2007 وفقاً لنتائج المسح (اي.اج.اس.اي.اس)، ويعد مستوى الانجاز هذا متواضعاً، وقد لا يكون من الممكن الوصول الى هدف الألفية بحلول عام 2015، إنَّ تدني هذه النسبة أكثر في المناطق الريفية عن الحضر، إذ بلغت نسبة الأفراد الذين يحصلون على مياه شرب مأمونة عام 2007 في المناطق الحضرية (97.5 %)، إلا أن هذه النسبة كانت منخفضة جداً في المناطق الريفية بلغت (50.7 %)، كما أنه بات من المهم دعم المناطق الأفقر في العراق، بتوسيع خدمة التزويد بالمياه المأمونة، فوفقاً لنتائج المسح تعاني المحافظات الفقيرة من تدني نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب مأمونة، إذ بلغت هذه النسبة أدناها (63.1 %) وذلك في محافظة المثنى، تليها محافظة نينوى وبابل وبنسبة(65.9 %)(68.9 %)[13]، على التوالي.

جدول- 12 السكان الذين يحصلون على مياه شرب أمنة (%)

السنة	حضر	ريف	المجموع
2000	97.5	51.5	83.3
2002	97	50	81
2005	-----	-----	76.2
2006	91.9	57	79.2
2007	97.5	50.3	83.7
2010	86.1	62.1	78.7

2 - خدمات الصرف الصحي

إن خدمات الصرف الصحي كانت ولا تزال دون المستوى المطلوب، إذ لم تحظ بالعناية اللازمة على أهميتها طوال السنوات من عام 2003-2008، مما أدى الى ضآلة نسبة المستفيدين الجدد من هذه الخدمة، إذ بلغت نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي (83.9 %) عام 2007، في حين كانت النسبة (92.5%) عام 2000. وأظهرت نتائج المسح البيئي في العراق لعام 2005، أن نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري قد بلغت (25.7 %)، في حين بلغت نسبة السكان المخدومين بنظام المعالجة (حوض التعفين) (51.2 %)، أما نسبة السكان غير المخدومين بشبكة المجاري ونظام المعالجة المستقل فقد بلغت (23.1 %) من إجمالي السكان.

اثار الاحتلال على قطاع المياه والصرف الصحي

1 - دمرت الطائرات الاميركية أكبر وأهم محطات الصرف الصحي والمعالجة، وهي محطة الرستمية، مما أدى الى جريان مياه الصرف الصحي في نهر دجلة، وتسبب ذلك في ارتفاع نسبة تلوث مياهه والتي تستفيد منها عدة محافظات.

2 - بسبب التدمير الذي لحق بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي نتيجة القصف الجوي الأميركي، جرى فتح (82) مجرى للمياه الثقيلة، تصب جميعها في نهر دجلة ضمن الحدود الإدارية لمحافظة بغداد فقط، فضلاً عن (41) مبزلاً للمياه الناتجة عن عمليات السقي، وبينت الفحوصات الكيمياوية لمياه نهر دجلة تصاعد نسبة الفوسفور فيه أكثر من النسبة المسموح بها، وهو ما يشكل خطراً على المواطنين.

3 - لم تحافظ القوات الأميركية بحسب مسؤوليتها القانونية المقررة دولياً كدولة احتلال، على مؤسسات ومحطات التي تعنى بتوفير المياه الصالحة للشرب ومحطات الصرف الصحي، من النهب والتدمير والذي ترافق مع الاحتلال عام 2003.

4 - بسبب المسؤولية الملقاة على عاتق الولايات المتحدة في توفير الأمن والأمان عندما احتلت العراق، فقد أدى ذلك الى استهداف العاملين في قطاعات الخدمات الحكومية من الجماعات الارهابية والتكفيريين راح ضحيتها أكثر من (600) عامل من وزارة البلديات والإشغال العامة، في أثناء قيامهم بمحاولة إصلاح هذه الشبكات في عام 2005 فقط، مما ألحق ضرراً شديداً بهذا القطاع، وتوقفت مجمعات بأكملها عن خدمات المياه والصرف الصحي.

رابعاً: المعدل المتوقع للعمر في العراق

يعبر مؤشر العمر المتوقع عند الولادة عن حالة التحسن في الظروف الصحية والمعيشية للسكان، وهو من المؤشرات التي يعتد بها في معايير التنمية البشرية المعتمدة، ونتيجة للتراجع المستمر في جميع مؤشرات التنمية البشرية في العراق منذ عام 1990 - 2011، وما رافق ظروف الحرب والحصار الاقتصادي والاحتلال، من فقدان للأمن الانساني على خلفية فقدان أو نقص الكثير من متطلبات الحياة الأساسية، وصولاً الى حالة غياب الأمن

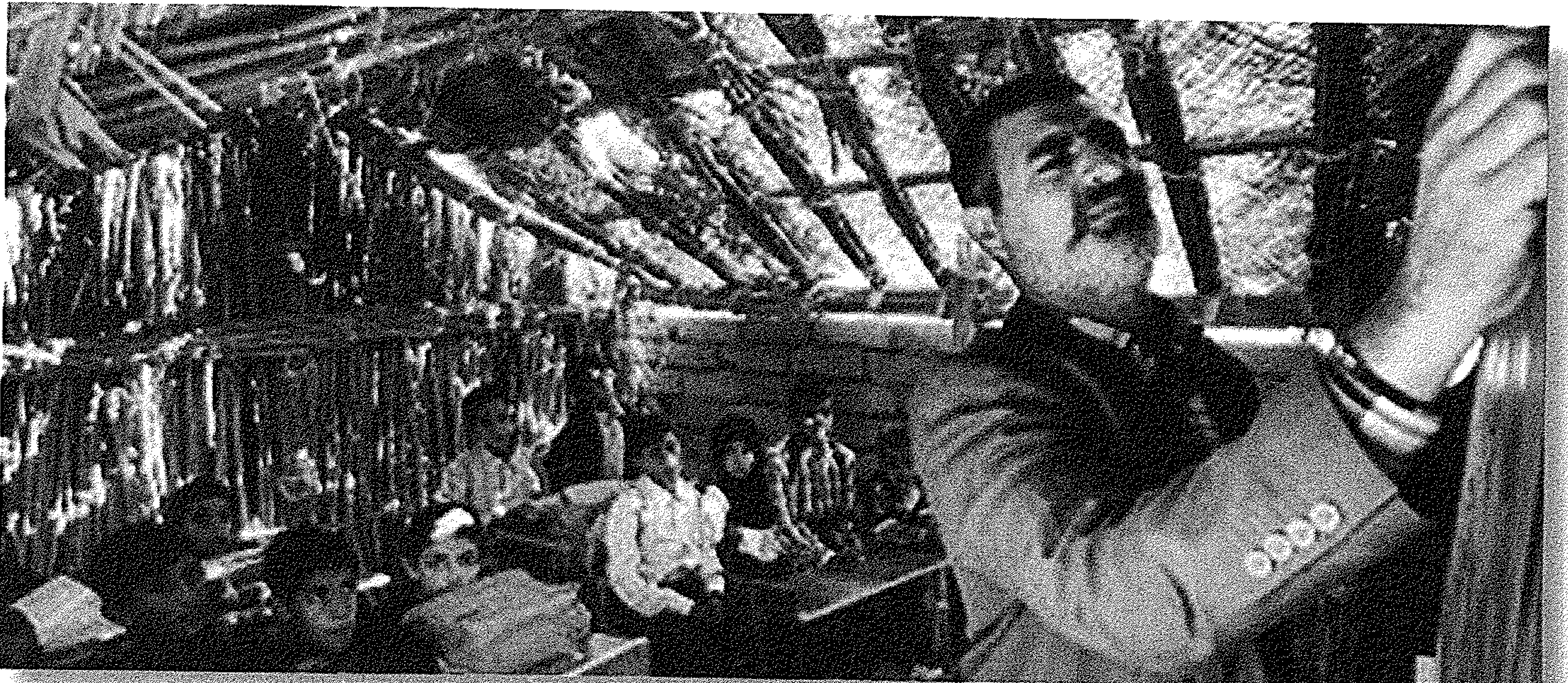
نتيجة الاحتلال، وما رافقه من الاستهداف المباشر لحياة الناس للسنوات 2003-2011، بجانب الدور الذي أدته المجموعات التكفيرية والارهابية من تنظيم القاعدة والمجموعات المرتبطة بها، فإن العمر المتوقع للولادة في العراق قد شهد تراجعاً كبيراً، فقد كان المعدل المتوقع للولادة خلال عقد السبعينات من القرن الماضي حوالي (67) سنة، تراجع عام 1990 نتيجة الحرب العراقية- الايرانية، الى(63،9) سنة، لينخفض الى(56،1) سنة عام 2000، فيما بلغ خلال السنوات 2000 - 2005 (الجدول- 12)، كإجمالي (57) سنة، وللرجال (54.9) سنة وللنساء (59،3) سنة، وبمقارنته مع ما وصلت إليه الدول العربية النفطية، والذي بلغ نحو(74،9) سنة في الكويت و (79) سنة في الامارات.

جدول - 12 العمر المتوقع عند الولادة في العراق للسنوات 1990 - 2011

السنوات	امرأة	رجل	الاجمالي
1995 - 1990	61،1	58	59،5
2000 - 1995	60،4	57،3	58،8
2005 - 2000	59،3	54،9	57
2006	61،6	55	58،2

المصدر: التقرير الوطني للتنمية البشرية عام 2008. الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعة الاحصائية 2006-2007.
الجهاز المركزي للإحصاء – احصاءات تنموية – 2012

إن فقدان الأمن الإنساني بجانب تراجع الكثير من المؤشرات لبلوغ تنمية بشرية في المستوى المتوسط، تعد بعيدة المنال عن العراق، وقد ساهمت الادارة الأميركية سواء في عام 1991، وما تبعها من قرارات دولية وحصار اقتصادي واحتلال العراق للسنوات 2003 - 2011 في إحداث تراجع منظم ومستمر في جميع مؤشرات التنمية البشرية، مما يوضح من دون لبس الكثير من بصمات الفوضى في حياة العراقيين والتي تعد علامة فارقة من علامات الإرث السيء الذي تركه الاحتلال الأميركي في العراق.



المصادر

1 - مكتب يونسكو العراق، وقائع حول محو الامية في العراق، 2010 ، منشور على شبكة المعلومات /http://www.iauiraq.org/documents/1050) Literacy%20Factsheet_arabic.pdf).

2 - اكثر من 6 ملايين امي في العراق والحلول مازالت بسيطة، منشور على شبكة المعلومات. http://www.regaykurdistan.com/arabic/index. php?option=com_content&view=article&id=209:social-report&catid=13:2012-06-24-12-04-05&Itemid=87).

3 - مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي 2010/2011(التقرير الثالث)، بغداد، 2011، ص ص 309-310.

4 - وفاء جعفر المهداوي، و قصي الجابري، الاهداف الانمائية للالفية الثالثة في العراق انجاز وتقويم، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، 2011، ص45.

5 - الجهاز المركزي للاحصاء، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، بغداد، 2011، ص ص 147-146.

6 - وفاء جعفر المهداوي، وقصي الجابري، مصدر سابق، ص47.

7 - كمال البصري، واقع التربية والتعليم وتحديات التمويل في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، 2011، منشور على شبكة المعلومات(www.iier.org).

8 - مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العراقي 2008(التقرير الاول)، بغداد، 2011، ص274.

9 - الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، بغداد، ص56.


10 - الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، مصدر سابق.


11 - تنمية قطاع الكهرباء في العراق 2010/2020، منشور على شبكة المعلومات، (http://www.alkhuld.com/?page_id=78).


12 - الجهاز المركزي للاحصاء، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، مصدر سابق، ص195.

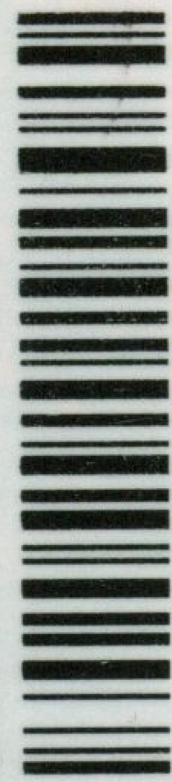
13 - محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والادب والنشر، بغداد، ط4، 2010، ص428.











بصمات الفوضى

إرث الاحتلال الأميركي في العراق

